



5669  
51A



١  
 هـت الجزء الاول من كتاب النيل وشفاء العليل المشتمل على عشرة كتب

عدد		
١٧	باب الاول في الطهارات	فصل في حكم الدماء الخارجة من الرحم الخ
١٩	فيما سن لقاضي حجة الانسا	فصل في علامات الطهر
٢٠	كره له وما منع منه	باب في انتقال الحيض للطهر وعكسه
٢١	الاستنجاء بالماء وصفته	ومسائل الدم تدور على خمسة الاوقات
٢٢	الذي يجوز به الاستنجاء	والاصول والانتظار والانتسا والاطلوع والنزول
٢٣	فيما ندب فعله لمستيقظ الخ	ذكر اقل الحيض واكثره واقل النفاس واكثره
٢٤	في الوضوء وفرائضه وسننه	فصل في البناء والاصول
٢٥	دويابة ومكروهاته	فصل في الانتظار وهو وجهان
٢٦	في الماء المطلق الذي يرفع	فصل في الانتسا وهو في الطهر والخ
٢٧	وحكم الخبث	فصل في الطلوع والنزول وهو زيادة
٢٨	في الجلال من الحيوان	الذئب وفقصانه
٢٩	من الاناء من ولوع الكلب	فصل في النفاس وما يتعلق به
٣٠	في نواقض الوضوء الخ	باب في ممنوعات الحيض
٣١	في ثقية الشخص على نفسه	باب في التيمم وشروطه وفروعه
٣٢	في الفصل من الجنابة الخ	وسننه وحكمته
٣٣	فيما يجب منه الفصل من الجنابة	باب في شروط التيمم ومن ايجله التيمم
٣٤	في الفرق بين التيمم والمذي	باب في صفة التيمم
٣٥	في وما يجب في كل واحد	باب فيما يجوز به التيمم من التراب وغيره
٣٦	في الحيض وما يتعلق به	باب في صفة الجناسه



باب في انواع النجاسة الخ	عد ٦١	فصل فيما يجزئ فيه بالقراءة من الصلاة	٦١
باب في حكم الطاهر اذا اصاب نجسا	٦٢	فصل في السكوت المستحب في الصلاة	٦٢
فصل فيما يزال به النجس الخ	٦٣	باب في الركوع في الصلاة وصفته	٦٣
باب في صفة ازالة النجاسة	٦٤	باب في السجود في الصلاة	٦٤
خاتمة في ازالة النجاسة بمرور	٦٥	باب في القعود في الصلاة وصفته	٦٥
الزمان وقدره	٦٦	فصل في التحيات في الصلاة الخ	٦٦
الكتاب الثاني في الصلاة ووظائفها	٦٧	فصل في التسليم في الصلاة الخ	٦٧
باب في اوقاف الصلاة وما يعبر في الوقت	٦٨	باب في صلاة الجماعة ومن اولى بالامامة	٦٨
باب في الاذان وصفته	٦٩	فصل فيمن سن تقديمه من الرجال	٦٩
باب في الاقامة وما تصح به الصلاة الخ	٧٠	فصل فيما تفسد به صلاة الامام ومن خلفه	٧٠
فصل في صفة اللباس في الصلاة	٧١	فصل فيما يجب فيه اتباع الامام	٧١
فصل فيما يجوز ان يصلى به من	٧٢	في الصلاة من الاقوال والافعال	٧٢
اللباس عند الضرورة	٧٣	باب في تنبيه الامام في الصلاة اذا سمي	٧٣
باب فيما تجوز عليه الصلاة الخ	٧٤	باب في استخلاف الامام غيره	٧٤
باب في استقبال القبلة والسترة	٧٥	في الصلاة اذا حط	٧٥
باب في القيام في الصلاة	٧٦	فصل فيمن يجوز استخلافه في الصلاة	٧٦
فصل في حكم من بطلت احدى	٧٧	باب في الدخول في صلاة الامام ووصلاتها	٧٧
يديه او رجليه	٧٨	فصل في استدر الكمامات من صلاة	٧٨
باب في التوجيه في الصلاة	٧٩	الامام وهو وجهان	٧٩
باب في القراءة في الصلاة والاستعداد	٨٠	باب في صلاة الجمعة وشروطها	٨٠
باب في حكم تكبيرة الاحرام الخ	٨١	وعلى من فرضت	٨١

باب في حقوق الميت ومن يلزمه ذلك	١٠٥	فصل فيما يفعله الامام اذا	٨٢
باب في غسل الميت وصفته الخ	١٠٦	اراد ان يصلي الجمعة	١٠١
باب في تكفين الميت وصفته الخ	١٠٨	فصل فيما ين في صلاة الجمعة الخ	٨٣
باب في الصلاة على الميت ومن اولى	١١٠	باب في صلاة السفر واتخاذ الوطن	٨٤
بالصلاة عليه ومن يصلي عليه الخ	١١٠	باب في صفة اتخاذ الوطن ونزعه	٨٧
باب في الدفن ووضعوه الخ	١١٤	باب فيمن يجوز له قران الصلاة	٨٨
خاتمة في السنن التي تفعل عند	١١٦	باب في صلاة الخوف والسهم في الصلاة	٨٩
ارادة الانصراف من دفنه	١١٠	باب في نوافل الصلاة الخ	٩١
الكتاب الرابع في الزكاة	١١٠	فصل في الاقوال المناقضة للصلاة	٩٢
ذكر ما فرضت فيه الزكاة من الاموال	١١٧	فصل في الاقوال المناقضة للصلاة	٩٥
باب فيما يجب فيه العشر ونصف	١١٨	باب في صلاة المرأة	٩٦
العشر من الحبوب	١١٠	باب في حكم الصلاة اذا	٩٧
باب في زكاة النقدين الخ	١٢٤	نسيبت او نيم عنها	١٠٠
باب في شرط زكاة غير النقدين	١٢٥	باب في حكم صلاة الوتر	٩٩
باب في شرط زكاة النقدين	١٢٧	باب في سجود التلاوة الخ	١٠٠
باب في زكاة العروض	١٣١	باب في قيام رمضان	١٠١
باب في شروط زكاة الغنم	١٣٦	باب في صلاة العيدين	١٠٢
فصل في حكم الغايبة في زكاة الغنم	١٣٨	باب في صلاة الخسف	١٠٤
فصل في الخلاف في اعطاء	١٤٠	والكسف والزلزلة	١٠٠
الزكاة قبل الحول	١٠٠	خاتمة في صلاة النوافل	١٠٠
باب في زكاة الغنم وما يعطى فيها	١٤١	الكتاب الثالث في الجنائز	١٠٥

١٤٤	باب في زكاة الابل الخ	١٦٨	خاتمة في وقت الدخول في
١٤٥	باب في زكاة البقر الخ	١٦٩	الاعتكاف والخروج منه
١٤٦	باب في حكم الزكاة في	١٧٠	الكتاب السادس في الحج وشروطه
١٤٧	زمان الظهور	١٧١	باب فيما يفعله من يريد الخروج للحج
١٤٨	فصل فيما يجوز للامام ان	١٧٢	باب في الاحرام وشروطه
١٤٩	يفعله في الزكاة	١٧٣	باب في ممنوعات الاحرام
١٥٠	باب فيما يجوز للمغني في	١٧٤	من الطيب وغيره
١٥١	زكاة ماله	١٧٥	فصل في ممنوعات الاحرام
١٥٢	باب في الزكاة وما يجوز لآلها	١٧٦	من القاء الثفت
١٥٣	باب في زكاة الفطر ولين تقطعه	١٧٧	فصل في ممنوعات الاحرام
١٥٤	خاتمة في وقت اعطاء زكاة الفطر	١٧٨	من الوطئ والصيد
١٥٥	الكتاب الخامس في الصوم	١٧٩	باب فيما يلزم المحرم اذا فعل
١٥٦	باب فيمن ابى له الافطار الخ	١٨٠	ما هو ممنوع عنه
١٥٧	باب في قضاء الصوم	١٨١	باب في الطواف وما يفعله الحاج
١٥٨	وشروطه	١٨٢	عند قدومه مكة
١٥٩	باب فيمن ابى له الافطار	١٨٣	فصل في بيان اصل الطواف
١٦٠	وعدم القضاء	١٨٤	باب في السعي بين الصفا والمروة
١٦١	باب فيمن يلزمه صوم رمضان	١٨٥	وبيان اصل السعي
١٦٢	باب في الصوم المندوب	١٨٦	فصل في الخروج الى منى الخ
١٦٣	وشروطه والايام المستحب صومها	١٨٧	فصل في بيان تسمية عرفة وعرفة
١٦٤	باب في الاعتكاف وشروطه	١٨٨	ويوم التروية وتروية

عدد	١٨٧	فصل فيما يفعله القادم للجمع	١٨٧
١١	١٨٨	باب فيما يفعله القادم منى	١٨٨
١٢	١٩٠	فصل في الضحية وما يفعله	١٩٠
١٣	١٩١	المحل بعد فكه لحرامه	١٩١
١٤	١٩٢	فصل في الهدى وشروطه	١٩٢
١٥	١٩٣	فصل في الحق بعد النحر	١٩٣
١٦	١٩٤	باب فيما فاته الوقوف	١٩٤
١٧	١٩٥	وما يفعله بمنى	١٩٥
١٨	١٩٦	خاتمة فيما يفعله من	١٩٦
١٩	١٩٧	اراد الانصراف من مكة	١٩٧
٢٠	١٩٨	الكتاب السابع في الاما والكفارات	١٩٨
٢١	١٩٩	باب في الاستثناء في اليمين	١٩٩
٢٢	٢٠٠	وشروطه	٢٠٠
٢٣	٢٠١	باب في موجبات الحنث	٢٠١
٢٤	٢٠٢	فصل في حكم من حلف	٢٠٢
٢٥	٢٠٣	لا يكلم رجلا	٢٠٣
٢٦	٢٠٤	فصل في حكم من حلف	٢٠٤
٢٧	٢٠٥	لا يأكل فاكهة	٢٠٥
٢٨	٢٠٦	باب فيما يجوز للمكره ان	٢٠٦
٢٩	٢٠٧	يفعله اذا خاف الخ	٢٠٧
٣٠	٢٠٨	باب في بيان كفارة التغليظ	٢٠٨
٣١	٢٠٩	وشروطها وكفارة الالتزام	٢٠٩
٣٢	٢١٠	باب في النذر وشروطه	٢١٠
٣٣	٢١١	باب في بيان المنذور به	٢١١
٣٤	٢١٢	وما يلزم فيه	٢١٢
٣٥	٢١٣	خاتمة فبين نذر ان يفعل شيئا	٢١٣
٣٦	٢١٤	الكتاب الثامن في الذبائح	٢١٤
٣٧	٢١٥	ذكر صفة الذبح وما يتعلق به	٢١٥
٣٨	٢١٦	فصل في حكم الجنين اذا ذبحته امه	٢١٦
٣٩	٢١٧	باب في شروط الذكاة وهي	٢١٧
٤٠	٢١٨	التسمية والمنية	٢١٨
٤١	٢١٩	باب فيما تصح به الذكاة	٢١٩
٤٢	٢٢٠	باب في حكم صيد البحر	٢٢٠
٤٣	٢٢١	وتعليم الجارحة	٢٢١
٤٤	٢٢٢	باب في شروط صائد البر	٢٢٢
٤٥	٢٢٣	خاتمة فيما يفعله من ولد	٢٢٣
٤٦	٢٢٤	له مولود	٢٢٤
٤٧	٢٢٥	الكتاب التاسع في الحقوق	٢٢٥
٤٨	٢٢٦	باب في حقوق الوالدين على الاولاد	٢٢٦
٤٩	٢٢٧	باب في حقوق الولد على ابويه	٢٢٧
٥٠	٢٢٨	باب في صلة الرحم	٢٢٨
٥١	٢٢٩	باب في حقوق اليتيم الخ	٢٢٩

باب فيما يجب على القادر على	٤٤٩	باب في تحريم الجمع بين الاختين	٤٥٨
تجنية نفس او مال	٥٠	باب في تحريم مزية الرجل	٤٥٩
باب في الجار وحقوقه	٤٥٠	وما سفل منها وما علا	٥٠
باب في حقوق الصاحب	٤٥٤	باب في النهي عن خطبة الرجل	٤٦٠
بالمجنب والذواق	٥٠	على خطبة اخيه	٥٠
باب في حقوق المسلم على	٤٥٦	باب في حكم التعريض	٤٦١
اخيه وحقوق ابن السبيل	٥٠	باب في الاشهاد على النكاح	٤٦٤
فصل في الضيف وحقوقه	٤٥٧	باب في الاولياء في النكاح	٤٦٥
باب في حقوق العبد على سيده	٤٥٩	باب في استئذان البكر والثيب	٤٦٧
وحقوق السيد على عبده	٥٠	باب في الصداق وما يتعلق به	٤٦٩
باب في المساجد وحقوقها	٤٥٠	باب في الصداق العاجل والآجل	٤٧٠
باب في سيرة السلف	٤٤٩	باب في صداق المرأة اذا كان	٤٧٤
وحقوق الایکام	٥٠	مكيلا او موزونا	٥٠
باب في السلام ومن يلزمه	٤٥٠	باب في حكم من حلف بطلاق	٤٧٦
ومن يسلم عليه وفي رده	٥٠	امراته ان يفعل شيئا	٥٠
باب في الاستئذان	٤٥٢	باب في الامارة والخلافة	٤٧٨
خاتمة في الاستئذان ايضا	٤٥٥	في النكاح	٥٠
الكتاب العاشر في النكاح	٤٥٦	باب في عقد النكاح	٤٨١
باب في خصائص النبي عليه السلام	٥٠	باب في الشروط في النكاح	٤٨٥
باب فيما يحرم على الرجل	٥٠	باب في حكم نكاح المشركين	٤٨٦
نكاحه من النساء	٥٠	اذا اسلموا *	٥٠

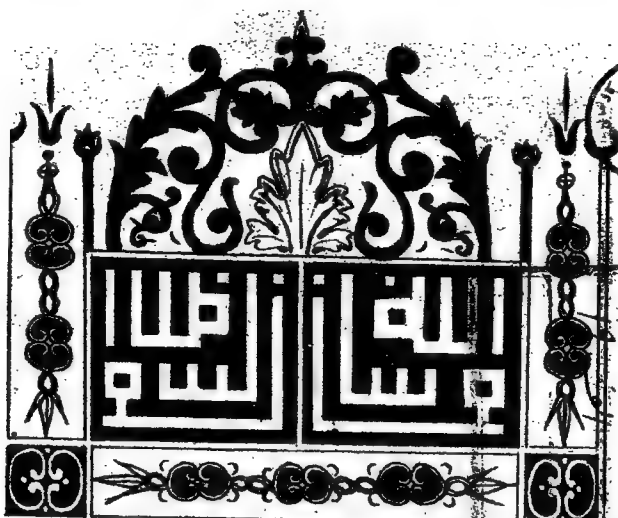
باب في الفرق بين مجهول الصفة ومجهول العين ومجهول التحريم	٢٨٩	باب في نكاح المتعة والشفار	٢٨٩
باب في الرضاع وما يتعلق به	٢٩٠	باب في نكاح العبيد والاماء	٢٩٠
باب في الفقد وما يتعلق به	٢٩١	باب في نكاح الاطفال والجنانين	٢٩١
باب فيما يفعله المفقود اذا قدم وقد تزوجت امراته	٢٩٢	باب في نكاح المعيوبين من الرجال والنساء	٢٩٢
فصل في حكم تعدد المفقودين	٢٩٣	باب الدعاوى في النكاح	٢٩٣
باب في المفقود اذا قدم ومات	٢٩٤	باب في العدة	٢٩٤
باب في الظهار وما يتعلق به	٢٩٥	باب فيما تبطل به	٢٩٥
باب في العتق عن الظهار	٢٩٦	المراة صداقها	٢٩٦
فصل في الصوم عن الظهار	٢٩٧	باب في تحريم المراة عن زوجها	٢٩٧
باب في الاطعام عن الظهار	٢٩٨	باب في حقوق الزوج على الزوجة	٢٩٨
باب في حكم من حلف لا يمس امراته	٢٩٩	باب في حقوق الزوجة على زوجها	٢٩٩
باب في حكم من حلف بطلاق امراته ان يفعل كذا او لا يفعل كذا	٣٠٠	باب في العدة بين النساء	٣٠٠
فصل من حلف بالطلاق ان ياكل شيئا	٣٠١	باب في التيسر الخ	٣٠١
فصل في حكم من حلف لغير زوجته ان لا يمسها	٣٠٢		
باب في الفداء والخلع الخ	٣٠٣		

باب فيمن طلق ثم فادأ	٤٤٩	باب في نفقة الزوجة	٤٥٧
وآراد المراجعة	٠٠	وكسوتها وسكنائها	٠٠
باب في المطلقة باثنا	٤٥١	باب في عدة المطلقة	٤٥٨
هل تجوز مراجعتها أم لا	٠٠	والمتموى عنها زوجهما	٠٠
باب في الاحصاء وما يتعلق به	٤٥٤	باب في طلاق السنة	٤٦٠
باب في اللعان	٤٥٤	باب في الطلاق أيضا	٤٦١
باب في المطلقة ثلاثا	٤٥٥	باب في الطلاق ايضاً وحكم	٤٦٢
اخرجت بايلاء او بداء	٠٠	من طلق في مرضه	٠٠
باب في المتعة وما يتعلق بها	٤٥٦	باب في اليمين بالطلاق	٤٦٤

## تمت فهرست الجزء الاول

هذا كتاب النيل وشفاء العليل  
تأليف العالم العلامة الأستاذ  
المحقق الشهير المذوق الشيخ  
عبد العزيز بن إبراهيم المصعبي  
وطنا اليسجني مسكنا  
طيب الله ثراه  
وجعل الجنة  
مسكنه  
وماؤه





بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

الحمد لله حمدًا يوافي ما تفضل به علينا من النعم والشكر له  
على ما أولانا من الفضل والكرم لا احصى ثناء عليه هو كما انشأ  
على نفسه ونسأله اللطف والاعانة في كل حال ولا سيما حال طول  
الانسان برمسه والصلاة والسلام على نبينا محمد سيّد العرب  
والعجم المبعوث بالقواطع الى كافة الامم وعلى آله وصحبه ذوي  
الشرف ومكارم الشيم \* (ويجحد) \* فاقول قد طال ما يتردد  
في خاطري ان اجمع مختصر في الفقه جامعًا مبينًا لما به الفتوى  
من مشهور المذهب لا مملًا ولا مختلاً ما نفا فان عبارة الخلف وان  
قصر ذراعها اوضح من عبارة السلف وان طال باعها وكان

يعرفني عنه قصور نظري وجمود قريحتي وعدم اهليتي لذلك  
ووجود فطنتي فلا انظم في سلك سلاك تلك المسالك ولقلة  
تصفي للاصول والقواعد لا اعد من فسيان الفهم وميدانه ولم  
اظفر بنيل الفوائد وحفظ العوائد حتى اتاهل الحوز قصب السبق  
في مضاره مع ما اتافيه من اشتغال بال قد استولى على سلطانه  
واختلال حال قديتين لدى برهانه ومن ان العلم قد ادبرت ايامه  
وانظمت اعلامه وسدت مصادره ومنعت موارده لولا ان  
لي خير اماه ارجاب البلاد سهما ووعرها وبأواني سماها هامل  
جاد على السوح فاخصب عمرانها وقفرها ونجما ثاقبها بهتدي  
واليه من يتخير الضلال وشبه الزيف بهتدي وسهبا صابا  
اعد لدفع مكايده اهل الظلم والعدوان وكتر امد خزان الثواب الدهر  
ونوازل الزمان وعينا من عذبات تطفئ حرارة الاكباد في الجواهر  
وبجرامته يلتقط نفيس الدر وانواع الجواهر بل هو معدل النهار  
لولا ان له حركة اقبال وادبار من شهد بفضل الملوان ونطق  
بجوده بالعلم الثقلان ومن لا نظيره في ايضاح المشكلات  
وابراز المخدرات وفتح المغلفات من اسمه كفعله مشعر بقاء العلم  
وحياته ابوزكريا يحيى بن صالح اصلح الله حاله وابقاه لاهل  
آياته وادله السرور وكفاه كل محذور وملا بعملة الصدور  
بالعشي والبكور فلما اشتد عزي على ما الهمت وقلت لا بد  
لي ما قصدت لما علمت مما اعد من جزيل الثواب للمعين على حياة  
العلم ولو بسبب ما من الاسباب لا لا مقصود لي سواه

ولام غيوب لي في غير ما عند الله ورضاه اختلست لجمعه  
من انشاء الايام فرها مع ما اكابد وانخرج من الزمان غصصا  
فجاه يعون الله وله الحمد كما تشتهي النفس وتلذبه الاعين وتحفظه  
الصدور السالمة وتدرسه الالسن في ايام دهش وتموج فتن  
على عجل وتتابع محن فدونكه كتابا جوعا معروضا على  
الاستاذ مجوعا لامقطوعا فضله عن العباد ولا ممنوعا شعر

ياسيد اطالعه \* ان فاق حسنه فعُد

ثم لبدي في فهمه \* وخذ جواهر وجد

يا قارءا مَرَّبَه \* فلم تجد فيه نكد

افتح له باب الصفا \* سعيامن جد وجد

\* (وتمت) \* بالنيل رجاء من الله سبحانه وتعالى ان ينفع به  
كل من قرأه وحصله او سعى في شئ منه كل وقت من بعد عصره  
كما نفع بالنيل كثيرا وان من غير مصره مشيرافيه يجوز الى القول  
بالجواز كَرُخَصَ كذلك ويمتنع قليلا الى عدمه وبكره كذلك بل اقل  
معتبر من المفاهيم مفهوم الصفة ومفهوم الشرط لكن اعذرت  
لذوي الالباب ابان الله لي ولهم معالم التحقيق وسلك بنا وهم انفع  
طريق واسال من سلمت منهم طويته وخلصت نيته بلسان  
التضرع والخشوع وخطاب التذلل والخضوع ان ينظر فيه بعين  
الرضا والاعتبار وان لا يبادر قبل اطالة التأمل فيه ومراجعة الامور  
الى الانكار فما وجهه بعد ذلك من نقص كلمة او من خطأ اصلحه  
فقل ما يخص مصنف من المحفوات او ينحو مؤلف من العثرات

ثم لا بد للناظر فيه من صفاوده وصدق عزمه وجده ان يستعمل  
قواه فان لم يظفر بمطلوبه في كتابه او بابه فر بما وجده في سواه  
لامر الجاني الى ذلك وقانا الله واياكم من المعاطب واصنا الممالك  
ولم تعرض فيه لعله كل حكم او دليله ليسهل حفظه على متعاطيه  
وروما لا اختصاره ويخصر في اثنين وعشرين كتابا منحوت ما كل منها  
بخاتمة حسنه حسن الله لنا بفضلها ولا شيئا خفا ولخواننا واصلح  
والذي اخواننا وعصمنا من الخطا والزلل ووفقنا في القول  
والعمل انه جواد كريم رؤف رحيم ،

## الكتاب الأول في الطهارات

باب سنن لقاضي حاجة الانسان الالبعاد والاستتار  
والسكوت الاعن ميم كتنجية نفس او مال ولا يرد سلافا ولا  
ينصت لحديث وكره العمل معها وان قل ولا يرد سهلا مستدبرا  
ريحا لا قبلة ولا مستقبلا لها ولا للقبرين ولا لتاب كزرع ولا  
لكل ذي حرمة ولو نارا وجوز استقبال القبلة واستدبارها  
مطلقا وقيل في المباني لا في الصحارى ولا تقضى في حرث وان لم  
ينبت ولا في بيوت الغير بلا اذن وان خربت ويخص في محل بها  
يخف ضرره بشرط اصلاحه لمضطر كظهر مسجد او فيه كذلك  
ولا في اجمرة واثرا خافر ولا على نهر جار او راكد ولا طريق عامر  
ولا في باب ولا في ظل مسكن او شجرة مطلقا وهو المختار وقيل  
ان كانت مثمرة بالفعل ولا يصطب في الذهاب اليها بلا عذر

وليحذر من الملاقات ان امكن وليذكر الورود المعلوم عند ارادة  
الدخول وهل خاص بالامكنة المعدة لذلك او عام وهو لا يظهر  
قولان وعند تشهير الثياب في غير المعدة لها وليذكره بقلبه ناسيه  
وليحفر حفرتين ثم يدفنهما بعد ان قضاهما في غير مرحاض في المستحب  
بيسراه الامن عذر بما عده من كبر او عود وكل جامد طاهر منق  
لا يذى حرمة ولا يحشيش مطلقا وقيل ان كان رطبا ولا بعظم  
ولا برجيع وان لهيمة ولا يقصب وان لغير زرع وليبالغ في التسمية  
مع الايتار وليدفن ذلك ان قضاهما في غير المرحاض ويقدم يسراه  
دخولا فيه ويمناه خروجا منه عكس مسجد والمزلة يمنة فيها  
ويقدم قبله في الازالة مع تفريج فخذه واسترخائه وعدم  
التقائه بلا داع \* (باب فرض الاستنجاء بالماء) \*  
وان مضى فالى قائم فيه كالبحر او خارج منه كالبقول او واقع  
فيه كصبيغ او غيره لا بماء خلط بودك امتنع زواله او طبع فيه  
طعام قيل ولو ملحا فقط ولا بماء سبخة ان اثر في الجسد وجوز  
بمكدر يلتصق التراب معه باليد عند استعماله لافي وضوء  
وقيل سواء ولا براكه قل ولا بماء بثر لا تجرى وجوز وكذا عين  
لا تجرى ولا تنشف ولا يزداد ماؤها ولا يخرج منه ولو قليلا  
ولا بماء ساقية لا يدري تجري ام لا ولا بماء حوض او ساقية  
يزاد اليه بلا خروج ولا بماء المشركين ولا بماء ولغ فيه ذوناب  
غير هراو ذو مخلب والحية ولا بمشمس صيفا في اناه مكشوف  
وفي المستراب قولان ولا بالحرام فان فعل اجزاه ولزم غرم

القيمة لربه ولا بماء الغدران ان قل او امتنع الاخذ منها  
 باثاء او جعل بجانبها مستحم ولا بماء بطون البهاثم ولا  
 بماء السنة ان وجد غيره ولا بماء اعطاه عبد الغير او  
 طفله لا بدلالة ولا بماء شهد امينان بنجاسته قيل او لا  
 لاهل الجملة او من ترد شهادته وقيل ان لم يصدقوا ولا بماء  
 يعطى في الحقوق لمن لا ياخذها ولا بماء اضطر اليه قيل ولا  
 بماء اتانين تنجس لحدتها واشتبه او اناء اختلط بانيه طفل  
 او مجنون او غائب ولا بماء باشره كجذوم او مجدور ان خيف  
 منه ضرر وليتيم من لم يجد غير ما ذكر ومع ازالة حكم  
 الخبث بغالب ما ذكر وكفر تارك الاستنجاء عمدا بلا عذر  
 مع خروج الوقت \* (فصل في) \* نذب المستيقظ  
 من نوم الليل غسل يديه ثلاثا قبل ادخالهما في الاثاء ولو  
 طاهرتين ثم ياخذ في الاستنجاء مقدما لمخرج البول ثم  
 يفيض الماء على يديه ثلاثا بعد تعميم الذكر بالغسل ثم يميني  
 بيضتيه ثم يسراها ثم يحجمها مع الذكر ثم يفيض الماء كذلك  
 ثم ما بين البابين ثم يخرج الغائط من فوق بابيه متسفلا  
 بلا مجاوزة له مع استرخاء يامهال لا مرة يبتدى بسعة  
 ويختم بضيق الى ان يجد خشونة بعد لين مع طمانينة بالنقاء  
 ثم يفيض الماء كذلك وان جامع بدامن السرة احتياطا  
 \* (باب في) \* فرض الوضوء لصلاة الفرض والجماعة  
 ان تعينت ولطواف العمرة وطواف الافاضة وست

لصلاة السنن ولطواف الوداع ومس المصحف ولتوم بجنابة  
ونذبه له مطلقا والقراءة والدعاء والدخول المسجد وأبج  
لكل مخوف كركوب البحر ولزم المكلف بدخول وقت الصلاة  
بنية رفع الحدث به بالماء المطلق وسيأتي وهو من فرائضه  
المتفق عليها كالنية عند التلبس به واستمرار حكمها  
وغسل الوجه باستيعاب اليدين للرفقين معا ومسح  
الراس وغسل الرجلين مع الكعبين وسنن التسمية  
أولا وغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق وتخليل  
اللمحة والأصابع ومسح ظاهر الأذنين وباطنها والتلث  
والترتيب ومندوباته ترتيب المسنون على المفروض  
والسواء قبله والتوضي باليمين والمبالغة في الاستنشاق  
لغير صائم والابتداء من مقدم الراس وتقليل صب الماء  
مع الذكر والدعاء في ثنائه وكراهة الاكثار من صب الماء فيه  
والزيادة على الثلاثة في المغسول وعلى المرة في المسح والوضوء  
في محل الخلاء والكلام بغير الذكر والاقصاء على المرة لغير  
العالم والوضوء من الشمس أو من اناء ذهب أو فضة أو  
صفر وقيل من الأولين حرام والتوضي عريانا أو بخلوة أو  
ظلمة أو بمضاف لم يتغير والمسح بمنديل أو نحوه بعده ولطم  
الوجه بالماء ونفض اليد قبل قدمت سنة اليد والمضمضة  
والاستنشاق لأدراك الأوصاف الماء لونا وطعما وريحا ومن تمهد  
ترك المضمضة والاستنشاق أعاد اتفاقا ومن رعى واستنشق

بلا قصد لغسل الانف ولا فان جعل الماء في فيه وانقه مع اثلاثا  
 ولم ير للدم اثر الاجزاء في المراتين قولان لا من جعله مرة ومن  
 تقيا او خرج دم من فيه وتوضأ قبل غسله اعاد وجوز ان  
 مضمض ثلاثا ان لا يعيد ومن استوصلت انفه من ربا صغية  
 على المحل ويدخلها الى العظم ان سلمت وامكن او بقي منه موجه  
 بعد جبد الماء بالخياشيم ثم يستنثر النفس بهما ويمضمض بالداخل  
 السبابة في شدقه الايمن اخذ من ربا عيته مارا باضراسه العليا  
 الى ربا عيته السفلى ثم الايسر كذلك ثم يستوعب الوجه  
 من منبت الشعر المعتاد لمنتهى الذقن طولا ومن الاذن للاذن  
 عرضا ثم يمسحها من كفها المرفقها ظاهر ابطا ثم يجمعها ثم  
 يسره باطنا فظاهر ارجعها ويجزئه الغسل وان بكعود او حجر  
 لا بغير نفسه وفي مسح الراس ثلاث شعرات بثلاثة اصابع فاكثر  
 لا اقل وهل الواجب كل الراس او بعضه ويجد بالربع او بالثلث او  
 بضعفه او لا يجد اقوال وفي وجوب التجديد لمسح الاذنين قولان  
 اخير منهما عدمه وقيل ظاهرهما مع الراس وباطنهما مع الوجه  
 ثم يتبدي غسل يميني رجله من صفري بنانها مخرلا بينهما  
 كبرها مارا بظاهرها الى الكعب الايمن ثم الايسر ثم يقصد باطن  
 القدم والعروق ثم من كبرى يسرها لصفرها الى الكعب الايمن  
 ثم لا يسر مع قصد وتحليل واستيعاب وفي وجوب ترتيب  
 الاعضاء خلاف والاكثر منها على الجواز ان لم يقصد خلا السنة  
 وتجب الموالاة بالقدرة مع الذكر وصح البناء على المقدم ولو طال



ان فقد احدهما لا بتجديد النية وعذر في نسيان اول لا في  
 ثان فيه \* (باب ) \* يرفع الحدث وحكم الحبث  
 بالمطلق وهو الباقي على اوصاف خلقته بلا مخالط ونمسا  
 ما عبر به بعض قومنا عنه من انه ما يصدق عليه اسم ماء  
 بلا قيد وان جمع من ندى او ذاب بعد جود او كان سورا بهيمة  
 لا يتنجس سورها او يستقذرا وحائض او جنب او فضلة  
 طهارتها او كثيرا خلط بنجس لم يتغير وصفامته او شك في  
 تغيره او تغير بمولد منه كطليب او بطول مكثه او قراره كملح  
 بارضه ان لم يؤثر وجوز وان اثر او بطرح فيه كزنج او  
 كبريت او بحريه عليها والاصح السلب بالواقع فيه بقصد ان غير  
 لونا او طعما او ريحا كورق الشجر وبسر النخل ان وقع في بئر ولو طأها  
 وبالاوراق والارواث النجسة ان وقعت فيها وغيرت وفي الطاهرة  
 اقوال ثلثها السلب بها ان وجد غيرها وجوز ان غيرت طعما  
 او ريحا ولونا وان تغير لمخالط ينفك عنه غالبا لا بطبخ كزعفران  
 او ريجان فثالثها المختار السلب بالكثير والراكد ولو كثيرا ان  
 تنجس قيل نجس وان لم يتغير وقيل ان ورد على النجس طاهر لا ان  
 ورد عليه والمختار في حد الكثير قدر قلتين بمعادة رفعها  
 لخدام وحكم على الجاري المنقطع من اوله ان حمل بعة بالجاري  
 لا يفسدان لم يغلب عليه النجس كالكثير ان حرك من طرف لم  
 يصل اخره على بئر تجري تحت الارض بالجارية والا فقولان  
 وان تنجست بمجسد كميتة برى دى نفس سائلة او لم خنزير

وان ذبح او يجزيه نزع لان بمائع كبول او خمر او دم ثم يغرف  
منها اربعون دلو للسنة وقيل خمسون بطاهرة اعتيد لها  
غالبا لا باكر ولا يلبها على الراجح ثم يحكم بطهارتها مع الدلو  
والجبل وقيل يغسل ان مس ماء قبل تمام العدد وان بقي منه  
دلو لا فراغ الماء اعيد الغرف وطهرت ان فرغ وان بعشرة  
السانية لا ينحس بعد نزع النجس ان غرر ماؤها وان رجع بدلو  
النزع قبل التمام في اخرى غرغ منها العدد ايضا بعد تطهير  
الدلو ولا يضر راجع لبيز بانحراف دلو او خرقتها او بعد فراغها  
وجوز النزع وان بناجسة لا يبيز او مفترقا وان في ايام او بلا  
قصد نزع بشرط العدد ولا يضر جار من جسد كلب خرج من نهر  
ويطهر قدر الوضوء قطرة بول بثوب او جسد اتفاقا والخلف  
فيها ان وقعت فيه هل تفسده اولا والخوض ان كان يخرج  
منه ويمد اليه طاهر وان القى فيه نجس لم يغلب ولا فقولان  
وان صب في طاهر ماء نجس ففيما طار منه بالصب قولان  
ونجس عكسه وقيل كالاول وكذا ماء صب بمحل نجس فطار  
منه وان استنجى او غسل بنجس بمحل ينشف فلا بأس ان لم  
يلحق الاخر الاول وخص مطلقا وكذا مستحم يجري او ينشف  
ولا يضر طائر من غسل يد او استنجا بعد الصب ثلثا على الاصح  
وخص فيه بعد وصوله الارض مطلقا وسور بهيمة لاجلالة  
او سبع غيرها او مكلب كادمي غير مشرك او شارب خمر او  
بالغ اقله بلا عذر طاهر كالعرق والمخاط واللغاب واللبث

والدموع اجماعا والارض في الحر والفار والمكلب الطهارة وفي  
 الجلال وان ادميا النجس كدجاجة وسوركا فحق حجة كبيضه  
 نجس او مستقذر بسم \* (فصل) \* سن غسل  
 اناء ولغ فيه كلب سبعا اولا هن واخر هن بتراب و صح  
 الحوازي ثلاث كغيزه وطهارة حوض شرب منه سبع ان كان فيه قدر  
 قلتين والجلال هو ما عاش بنجس لا يخطئه بطاهر ثلاثة ايام  
 او اكل ميتة او دما او لحم خنزير ولو مرة ولا يرفع الحدث بمضاف وان  
 ازال الخبث ولا يستعمل بائن عن عضو في وضوء وجاز في غسل  
 وما قطر من جسد في اناء وضوء ان كان اكثر من المتوضي به افسده  
 وصح تطهير رجل وامرأة من اناء وتطهيره بفضلهما وان خلت به  
 كعكسه \* (باب) \* ينتقض الوضوء بخارج من  
 مخرجي انسان او مدخليه كبول ونجو وريح ودابة وودي ومذى  
 ومني ودم فانقض وطهر من امرأة ورطوبة وفي \* وقلس  
 ورعاف وفي النقض بدم مرتفع ذي ظل وان من قرحة  
 براس او شقاق برجل او يقطع شعرة من اصل او ضرس بلا  
 دم او جلد او ظفر حتى اوبكى بلغ حيا او يخرج بلا دم او  
 بخروجه بعين او انف او اذن من موضعه بلا فيض او يحبس  
 داخل جلد او ظفر وتعذر نزعه او خيف منه ضرر ثم امكنه  
 ونزعه بعد يديه قولان ولا باس ان غلب اليزاق الدم في الفم  
 في اللون وقيل في الكثرة وينقض بعكسه وفي مس الخ خلاف  
 في النوم الثقيل وان بقصير لا يخفيه وان تطاول على المختار

ان لم يكن باضطجاع وبالجنون والسكر والاغواء والكلام المحرم  
 كالغيبة والنميمة واليمين الفاجرة ولعن غير مستحق او شتمه  
 وبالطعن في الدين والتكلم بموجب كفر مطلقا او منكر او فحش  
 وبذكر فرج او عذرة باقبح اسم او شتم بهما وبالكذب عن محمد  
 وهو الاخبار عن شيء على خلاف ما هو به في الواقع مع ارادة ذلك  
 بلا مسوغ ككفية لذي رحم او جار او صاحب او اظهر ارجيل  
 او تعريض وفيه مندوحة كالدعاء بالعافية والحفظ والكرامة  
 والرحمة والمعافات من النار وان لغير ولي مراد به غيره او نار  
 الدنيا وليس هذا من فتننا \* (فصل) \* جاز انقاء  
 شخص على نفسه او على ما يؤدي تلفه لتلفها بالاشراك مع الطمانية  
 بالايمان وبكل قول عند ظهور مخوف والغيبة المحرمة الناقضة  
 ذكر المتولي بما يكره لو حضرن كان به والافهتان وبالقعقمة  
 في الصلاة وتنقض معه وبمس الجنس الرطب والميتة مطلقا  
 واليد كذلك وان لم تل على المختار وبمس فرج غير الدابة وفي  
 الصبي احوال ثالثها المختار النقص يانثي والخلف في موجه  
 فهل بالعانة والانتئين وما بين الفرجين والدبر ومخاذه  
 او بالذكر فقط اوبه وبالدبر اختير النقص بالمحليين وان بنسبا  
 وهو من خطاب الوضع ان كان المس بباطن الكف بلا ساتر  
 وفي غير اليد وبظاها خلافا وبفرج الغير وان زوجة او  
 سرية كتنفسه ونقض من ملوس سواهما مع عمد وبلس يدين  
 اجنبية مشتهات بيد سالمة لا لمعالجة او اضطرار وتنجية

بلا حائل مطلقا وان لغير شهوة والامر دمثها في الاظهر وهل  
 ينتقض باكل مية ابيح اولا قولان وبالنظر لغير وجه حره  
 اجنبية وكفيها بعدد عباين سره وركبة امة كالرجل لا الشهوة  
 وكذا اللبس وبها مطلقا ويخص النظر لمترجة وعجوزتها مية  
 ولعة لا بها وفي ذوات المحارم ثلاث حرم متفاوتة ابيح للزوجين  
 تمتع كل من صاحبه وكره لهما النظر للفروج ودون الزوج الاب  
 والاخ والعلم والخال وابن الاخ والاخت والرضاع كالنسب  
 وحرم عليهم النظر للشعر والصدر والساق وقيل يحل لهم محل  
 القرطين والقلادة والسوارين والحجاليين وهي الزينة الباطنة ودونهم  
 ابو الزوج وابنه والتابع وهل هو الاحق الذي لا يشتهى النساء  
 او الخادم ببطنه او قوم بالمدينة في ذلك الزمان خلا وعجوز  
 لامرأة ان تقوم بين هؤلاء كملوكها في درج صفيق وخارج جديد  
 بلا جلباب واللبس هنا كالنظر في جاز لها النظر لما دون سره  
 وركبة اجنبى ان لم تحف فتة والعورة ما بينها وفي دخولها  
 خلاف وينتقض بالنظر بحرف منزل الغير بعد بلا اذنه  
 وكتاب سر لا لبسمة او عنوان او لتاجر ابيح او خسا او دفتر  
 وان الحاكم او ديوان او شعر وباستماع لستر او كهو او باطل ومنع  
 وغناء ونياح وبكل محرر شرعا قول او فعلا والاكثر على اشتراط  
 الوضوء وان لنا فلة وفي سجود القلاوة ومس للصحف والقراءة  
 والطواف والمنازة خلاف \* (باب ٤) \*  
 فرض الغسل من الجنابة للصلاة والصوم والقراءة ومس

المصنف على الأكثر في سن الجمعة والاحرام ودخول مكة والميدين  
 والحجامة ونذوب للوقوف وللمزلفة والطواف والسعي وغسل  
 الميت والاستحاضة عند انقطاع الدم وفروض الوجب النية  
 عند التلبس به واستصحاب حكمها فيه وتعميم الجسد بالقصد  
 وامر باليد او نائها بالطلق والمولاة مع الذكر والمضمضة  
 والاستنشاق على الراح وسنن ترطيب اللحية وقيل من  
 الفروض وغسل اليدين اولا والوضوء قبله وافاضة الماء على  
 الراس ثلاثا والابتداء بالميا من السواك والتسمية ومندوبا  
 التعجيل به قبل كل شيء والذكر في اوله واتسائه ومكرهاته التنكيس  
 والاكثر من الماء وتكرير المفصول اكثر من ثلاث والكلام فيه  
 وهلك تاركه بخروج الوقت بلامانع ويجزى قيل داخل سيل  
 او نهر او بحر توجه عن عرك بيد ان كانت له حركة وصح وان  
 بزوجة او سرية والاحوط تاخير الوضوء عنه ولا يحرم تاخير  
 الاستنجاء عنه فان النجس يؤثر في الوضوء بعد تمامه لا في  
 الغسل ولا يلزم المرأة به نقض الضفائر ولا يتحتم فيه التقدير  
 بالصاع وهو خمسة ارطال وثلاث ولا بالمدة في الوضوء ولا  
 يغتفر فيها ابقاء الاقل وصح الرجوع اليه وان يمسحه ولو من  
 ماء عضولم يبين عنه والاجزاء بغسل عم ان قطر منه ثلاثا وقيل  
 واحدة \* (باب <sup>٢٠</sup>) \* اجمعوا على وجوب الطهارة  
 من حيض ووطئ وان بلا انزال او به وان باحتلام ولو لامرأة  
 على الصحيح والخلف في اي وطئ يجب به التطهير ورجح بالنقاء

الختانين ولو بميت او بهيمة وصح بغيوب الحشفة او قدرها ولو  
 ملفوفا او مع سكر او اغماء او جنون بعد افاقة وهل موجب خروج  
 المني او وجود لذته قولان فان انتقل من اصل مجاريه بلذته ثم  
 خرج بدونها في وقت ما بعد غسل ففي اعادته خلاف ومن ثم  
 قيل يجب الاستبراء ببول فمن اغتسل قبل مراودة امكته اعاد  
 والا جرب يليقة سوداء يبول عليها ويعيد الغسل لا الصلاة  
 ان وجد بها شيئا وجوز لمن فصل منه مني خاف خروجه بعصر  
 ذكره فرده داخلان يغتسل وان لم يستبرأ ومن اوجبه بالخروج  
 لم يوجبه عليه \* (فصل) \* المني ماء غليظ ذو  
 رائحة كالطلع به توجد الشهوة واضطراب القضيب وقذفه  
 له وهو الجنابة والذي هو الخارج رقيقا كاللعاب بمذاكرة  
 او ملاعبة او تشبه ولا رائحة له ولا ينكسره القضيب  
 ولا يلزم به الغسل ولا بالودي وهو الخارج قبل البول او  
 بعده غالبا غليظا اصفر غسل على الصحيح ولزم بمنذوق ذي  
 رائحة بلذته انكسره القضيب وان متغيرا كصديد او دم  
 او قيح لفساد مزاجه وبانزال متراكبتين ولا اعادة على  
 مقتسلة من جماع يخرج نطفة بعده ولزمها به كمدخلة  
 لها في فرجها بلالذة ووطئ وضوء واستنجا لا غسل ولزم  
 ببلل الليل غير ذي بوارد قيل مطلقا وقيل ان وجدت معه رائحة  
 ورؤيا وقيل ان وجدته في فراش لا ينام فيه غيره او في ثوبه  
 ما يلي ذكره او عليه او في فخذه لا في راسه او منكبه

او حيث لا يتوهم كونه منه لاحتمال كونه من غيره اولين  
 خفاش فانه قيل كمنى الرجل لونا وريحا وفي دخول الجنب  
 المسجد اقوال ثابته الجواز لعابره لا المقيم فيه والاكثر على  
 منعه من القراءة ومس المصحف وهل الحائض مثله او اعذر  
 منه وجاز لها خلاف \* (باب ٧) \* عرف الحيض  
 بانه الدم الخارج من اليافعة او من فوقها الى نهاية تقصر عن  
 من الايسة في مدة خمسة عشر يوما فادونها لا بولادة  
 او مرض وهل شرطه الفيض وان قل او القطر قولان والعلاقة  
 حيض ان صاحبت صفرة او تابت بلا قطع طلوع او غروب  
 بينهما او بشرط المصاحبة خلاف لاعلاقات بلا صفرة ولو  
 تابت وان قطردم وطهر معا ولم يدر الاول فهل تاخذ بالداير  
 او بالمستوسط او لا بواحد منها خلاف وتاخذ بالاخران تبين  
 والقائل بالفيض يامرها ان تسمع بيسرها بين قيام وقعود  
 بعلمها على العرض وبذلك تعرفه \* (فصل ٨) \*  
 الدماء الخارجة من الرحم ثلاثة حيض واستحاضة ونفاس  
 فكل اسود بخر منان خارج ممن يمكن ان يبيض مثلها مع  
 صحة فحيض حتى تعلم لها افة او تبلغ اقصى وقته فيحكم  
 باستحاضتها ان لم ينقطع ولزمها ان تعرف الفرق بين الثلاثة  
 فلا استحاضة تبين للحيض ببلوغ اقصى اوقاته مع دوام  
 الدم ومجدوث علة توجبها ومعرفتها بالزمان وزوال الحال  
 والمعاينة اما الزمان فارى في الطفولية لان الحيض من



امارات البلوغ وبعد الاياس وهوستون سنة على المختار ويجزى  
 فيه خبر الجليين ولونساء وان ولدت بعد الستين فتقاس  
 واما المعاينة فخارئي مع حمل وقيل ان راته في معتادها فحيض  
 فقد يكون تارة لتوفر قوة المرأة وصغر الجين وبذلك امكن  
 حيض مع حبل وعليه الاطباء وتارة لضعف الجين ومرضه  
 بمرضها وضعفها في اغلب وهو دمر علة واما زوال الحال فما  
 رئي بخوف او حمل ثقيل او ركوب او قفرة او جماع غير اول  
 فان زال بزوال الحال فليس بحيض والا فحيض وثلاثة ان  
 دامت بامراة ثلاثة ايام وزادت عليها اعتبرت حيضا وان  
 انقطعت قبلها فاستحاضة وان على تمامها فن سببها وهو ما  
 تراه باكل دواء او اقضاء او بجل العقدة وهو حرام وتفرغ ديرة  
 ما افسدت به في العادة والتجربة تنقطع على الثلاثة وهل تحسب  
 من حيضتها تلك الايام ان لم ينقطع على تمامها اولا وهو لا ينظر  
 قولان ودماء الشبهة سبعة وهمما وجدته بنفذهما وعقبها  
 او حجر قيصها او يمكن قامت منه او بحجر فسيحها او بعد حملها  
 او اياسها ومثلها صفرة تؤول الى الدم فان تركت بها باهله حكمها  
 فريضة فقيل لا تكفر ولا يهدم صومها ولتعد ما تركت في الايام  
 وتناظر دم الحيض ان اشكل ببالغ في الحرة كارجوان مصري وخزقة  
 اولية ودم حجلة والاو من الذبيحة فاذا رات هذا تركت الصلاة  
 وكان حيضا وتغتسل لكل صلاتين ان راته داخل طهرها وقيل  
 ان رات ما يخالف لون الرمل فحيض ولا تغتسل به وقيل

تقتسل بكل ما تعطيه الحيض والصفرة والكدرة قيل حيض  
 في أيامه لا مطلقا وقيل المحكم لما سبقها وهو الأصح وقيل هما  
 حيض مطلقا وقيل لا مطلقا ومثلها الترية واللبس والعلقة  
 وان تقدمت علقه فدفنها صفرة كعكسه فحيض  
 \* (فصل) \* علامات الطهر الماء الأبيض وشهر بالقصة  
 البيضاء وهل هي قطعة من الجص او من الورق قولان  
 والجفوف ايضا فالماء اقعد عندنا وان لمعادة بمخوفه تقتسل  
 برويته بدون انتظار كعكسه عند بعض وتناظره ان تشابه عليها  
 بصوف ناصية كبش ابيض بعد نقش وغسل بطين او بريق  
 صائر او بما يلي ذراعها من سوارها من فضة او بحصا اكلمه  
 الاقدام بالمرور عليه او بالدرهم الجيد ولا تصلي بطهر التقيش  
 ولا تدع بدنه وشده في ذلك وخص المعتادة لا تجد الابنه فان جفت  
 معتادة بالماء فليل تنظر من ساعة لاخرى فان اناها والاغتسلت  
 وكيفيته ان تغسل يديها ثم تستنجي فتزع الجص ثم تمشط  
 راسها بالطفل والماء حتى تنقيه ثم تصب الماء ولا باس ان لم  
 تغرش للشعر الواقع منها ان اغتسلت في الجاري وتجمعه بعد  
 غسله وتخفيه حيث لا يرى \* (باب) \* ينقل  
 الحيض للطهر كعكسه ويعرف في الاكثر معرفة ايام الدماء  
 والاظهار المعتادة ومسائل الدماء تدور على خمسة الاوقات  
 والاصول والانتظار والانتساب والطلوع والنزول  
 والنساء فيها قسمان مبتدئة ومعتادة وهما مشتركان

في الاوقات والانتظار واما الاصول وهو البناء والانتساب  
 فتتفرع بهما المبتدئة وبالطلوع والنزول المعتادة اما الاوقات  
 فاقل الحيض عند الاكثر منا ثلاثة ايام واكثره عشرة وقيل  
 خمسة عشر وقيل اقله يومان وقيل يوم وليلة وقيل ساعة  
 وهو كالدفعه شاذ وقيل كل خارجة بانتظار في اول حيضها  
 فلا توقه وقيل من وقتت له عشرة فرائط حيضه اخرى  
 فدام بها بعد عشرة فانتظرت يومين فرائطها على اثني عشر  
 ثم عاودها الى ثلاثة فدام طهرها كذلك وقتت اثني عشر  
 وان نفست قيل غير موقته في الحيض فدام بها الى اربعين  
 ولم تر طهر او تداى بها الدم صلت عشرة ايام بعد انتظار ثم  
 تقطع للحيض وان رأت طهر بعد ذلك في ابدت ثلاثة الى عشرة  
 اغتسلت وصلت وكان وقتها للحيض واما النفاس فحيض  
 زادت ايامه واقصاه على الصحيح عند الاكثر اربعون يوما  
 ان لم تر طهر اقبلها وقيل ستون وقيل تسعون واقله عشرة على  
 الصحيح وقيل سبعة وقيل الدفعة وقل الطهر عشرة عند الاكثر  
 وقيل خمسة عشر واكثره ستون وقيل لاحد له واحد في اوقات  
 الصلاة عشرة واقصاها ستون وقيل تسعون وقيل اربعة  
 اشهر ووقت ما بين الادنى والاقصى ولا توقت لها حتى  
 توقت للحيض وهل توقت لها بعد وقت النفاس وان لم توقت  
 للحيض او حتى توقت له قولان وقال الربيع رحمه الله تعالى  
 كل دم وجد بعد طهر عشرة ايام حيض وقيل بعد خمسة عشر

وقيل ما بين الثلاثة والعشرة يتم فيه الحيض في الروية الاولى  
 ولا تطلع الى احد عشر واثنى عشر بانتظار في غير الاولى ولا تتم  
 فيها الاولى ولا في ثلاثة عشر واربعة عشر ولا تطلع اليهما  
 في غير الاولى وتتم الاولى في خمسة عشر ولا تطلع اليها في  
 غيرها ومن وقتها فمببط منها فهل ترجع اليها اولاً قولان  
 وجوز الطلوع اليها وتوقيتها ولو في غير الاولى وقيل توقيتها  
 الاولى فقط بشرط ان يكون دماً اسوداً خثيلاً لم يخالط  
 بصفرة فان خولط بها فيما بعد العشرة لم تتم وقتاً وفيما  
 دونها قولان ومن وقت للحيض عشرة وللصلاة عشرين  
 فاتاها دم فدام بها عشرة فرأت طهر افصلت به عشرة  
 ثم ردت بالدم فقبل تعطيه للحيض وقيل تصلي معتادها  
 قبل وان حاضت فطهرت على تمام حيضها فصلت عشرة  
 لم تتم فيها خمسون صلاة كم تطهره صباحاً فتصلي الى الغروب  
 من العاشر ثم ردت بالدم اوصلت خمسين صلاة ولم تتم  
 عشرة كم تطهره بعد صلاة العصر فتصلي عصر العاشر ثم ردت  
 بعد الفراغ منها وقبل الغروب فلا تعطى للحيض حتى تتم عشرة  
 مع خمسين وقيل ان صلته اعطت للحيض ولو لم تتم عشرة  
 وقيل عكسه وتوقت للنفاس وان لم توقت للحيض وانما  
 توقت للصلاة ما وجدته بعد التوقيت للحيض وقيل لا توقت  
 لها خمسة اوقات للطهر ولو طالت اولها طهر خولط بدم  
 كوقفة لحيضها عشرة اقل ولصلاتها عشرة واكثر الى

المستين ورات دما فدام بها ايام وقتها ثم رات طهر افصلت به  
 ستة ثم ردفت بدم يوم اوليلة ثم رات طهر افصلت به عشرة ثم  
 ردفت بدم هذا ان كان وقتها قبل ذلك في الطهر عشرة فمادون  
 ستة عشر تعطيه للحيض وان كان اكثر منها وصلت الى تمام وقتها  
 ثم تعطى للحيض ولا توقت الستة عشر للصلاة لرؤيتها الدم داخل  
 العشرة وما دونها الا يكون طهر لعدم استقامته ولذا لا تأخذ  
 وان كان لها اكثر من وقت كموقته عشرين وثلاثين واربعين  
 تصل الى تمام عشرين ثم تعطى للحيض وان شئت وصلت الى  
 ثلاثين او اربعين فان اغتسلت الى عشرين ورات ان تعطى للحيض  
 ثم بدا لها ان تغتسل فانها ترجع ما لم يخرج وقت صلاة استقبلتها  
 وكذا ان اغتسلت فلها ان تعطى للحيض بالرجوع ما لم تصل وبها  
 تتبين اوقات الحيض والطهر وان لم توقت للطهر انتسبت لقرينتها  
 وان رات اول حيضها فدام دون عشرة فرات طهر فردفت قبل  
 الاغتسال وخروج وقت الصلاة او بعد الغسل وقبل الصلاة  
 اعطت للحيض وقيل ان اغتسلت فذلك وقتها ولو ردفت قبل  
 الصلاة فلا تعطى له وقيل ان قعدت قدر ما تغتسل وتصل فذلك  
 وقتها وان رات طهر ا على عشرة فردفت بدم قبل اغتسال انتظرت  
 وقيل تغتسل وتصل بدونه وقيل ان جاوزت ثلاثة ايام فرات طهر  
 فذلك وقتها ولو ردفت بدم قبل الغسل وان وقت للحيض  
 فرات طهر ا وصلت ولو ردفت بدم قبل الغسل ثانيا فلها طهر  
 تنصيه على الانتظار ويكون في الاولى وفي غيرها وياتي بيانه

كبقوة الحيض خمسة ايام والطهر من عشرة لستين رات دما  
 وتمادى بعد الخمسة تنتظر يومين فان رات طهر افصلت به  
 خمسة عشر فلا توقها الصلاتها بل تنتظر الى وقتها في الصلاة  
 فان كان دون خمسة عشر اعطت للحيض وان كان فوقها اغتسلت  
 اليها وان تعدد وقتها فعلت كما قدمنا في الاولى ولا توق الخمسة  
 عشر لصلاتها وانما توق لها طهر اصابته بعد وقت الحيض  
 في تلك الزيادة على وقتها لا تكون وقتا لها ان وقتها لا انتقاها  
 الا ان توالى لها ذلك الى ثلاث مرات طلعت الى ذلك الوقت من  
 الحيض وتأخذ ما وجدته من الطهر بعدها وان لم توق للحيض  
 وانتظرت بعد عشرة فانتسبت ان صلته اوساقي ثالثها  
 طهر تصيبه داخل وقتها في الحيض بقوة له عشرة ايام والطهر  
 كذلك او اكثر رات دما الى خمسة فرات طهر افصلت به خمسة  
 عشر فلا توقها للطهر الا ان توالى لها مرتين ففوق الخمسة لحيضها  
 والخمسة عشر لطهرها وهذا ان وقت اقل منها فانها تعطى  
 للحيض وان وقت اكثر منها وصلت الى تمام وقتها الاعلى ما قيل  
 كل دم وجد بعد طهر عشرة حيض فلتعده له في هذا رابعها  
 طهر لتصل محمل لا توقه لانقضاء الحيض مع الحمل كراية اول  
 حيضها فدام بها عشرة فرات طهر افصلت به اربعة اشهر وعشرا  
 فتحرك الحمل ففوق العشرة للحيض دون الطهر خامسها  
 طهر تصيبه بعد النفاس كحاملة قبل التوقيت للصلاة والحيض  
 نفست فدام بها الى اربعين فرات طهر افصلت به يوما فردفت

بدم فدام بها ثلاثة او عشرة فزات طهرافصلت به خمسين  
 صلاة فهل تكون الاربعون وقتا للنفاسها والثلاثة بعد يوم  
 الطهر لحيضها والعشرة التي صلته بالصلاة الاولى فالجزء لها  
 ان تعطى ما بعد اليوم الذي صلته بعد الاربعين يشبهها اوقاتا  
 لها والمانع القائل انها تغتسل وتصلى كالتي لم ترطهرافقتنع  
 كالاستحاضة بلا خلاف ينبغيها وانما تعطى للحيض ما بعد  
 يوم الطهر لفساد توقيت هذا الطهر لصلاتها طال او قصر  
 ولانها لا توقت لها الا ما وجدته بعد التوقيت للحيض لان  
 الطهر مقرون به والنفاس لا يقوم مقام الحيض لان وقته اقل  
 من النفاس واسرع دورا نأمنه والطهر اكثر من الحيض ومن  
 ثم لا توقت ما تصيبه بعد وقت النفاس وان وقت للحيض  
 والصلاة فنفس اول نفاسها فدام بها اربعين فزات طهرا  
 فصلت به عشرين ثم ردت بدم فلتوقت العشرين للصلاة  
 طالبت او قصرت وان رات الطهر على الحفرة في المسئلة ففصلت  
 وصلت به اربعين فلا توقتها لانها لورات الدم في هذا الطهر  
 اعطت له وانما توقت للحيض والنفاس ولحداء للطهر احدى  
 وخمسين من عشرة لستين والطهر اصل والدم حد وقيل  
 في موقفة لحيضها عشرة ولصلاتها عشرين حملت وضعت  
 فدام بها وقتها فزات طهرافصلت به عشرة فردت بدم انها  
 تترك الصلاة وتكون العشرة وقتا لها وفي موقفة لنفاسها  
 اربعين نفس مرة اخرى فدام بها عشرة فزات الطهر فصلت

به عشرة فرقت بدم هل تترك الصلاة وتعطى للحيض ولا  
 تترك الى اوقاتها قولان \* (فصل في البناء والاصول) \*  
 اختلف فيما يكون لامرأة اصلا تبني عليه في اول حيضها ونفاسها  
 فقيل في الحيض يومان وفي النفاس ثلاثة وهو الصحيح وقيل  
 ثلاثة فيهما وقيل يوم وقيل النفاس اصل براسه <sup>بين</sup> اذ لك  
 ان ترى اول دم فيدوم بها يومين او يوما على راي ثم ترا طهرا  
 فتصلي به سبعة ايام وفي العاشر رات دما ثم زال فهذه قيل  
 وقتها ثلاثة ايام تلفق ايام الدم وتترك ايام الطهر وقيل  
 عشرة بتلفيق الجميع ولا وقت لها عند مشروط الثلاثة في  
 البناء وقيل لا يكون هذا حيضا حتى يكون الدمان اكثر من  
 طهر تخللها او مثله الا ان رات يوما دما ويومين طهرا ثم  
 يوما دما ويومين طهرا ثم يوما دما ثم طهرت فتم لها الطهر  
 فهو حيض ولو كان الطهر اكثر منه اذ لم يتخلل بين دميين طهر  
 ثلاثة ايام فهي قيل اقله وان رات يومين دما ويومين طهرا  
 ثم كذلك ويومين دما ورات طهرا تاما فوقتها اربعة تلفق  
 الاولين من الدم والذين بعد الاولين من الطهر والخلف فيهما وقد  
 تقدم ولا يجمع ما بعد الطهر القاطع ومعناه ان تقدم الطهر لا يجمع  
 من ايام الدم مما توقته فلا تجمع ما بعده وصحح لان اقل الحيض  
 ثلاثة وما بعد القاطع محتمل ولا تدع به عبادة متيقنة  
 وقيل تجمع ما بين القاطع ان كان دون عشرة فكون وقتها عشرة  
 وقيل لا وقت لها لانقاء شرط المبني عليه كما مر وقيل في رائية



اول حيضها فدام بها دون ثلاثة فرات طهرانها فتغسل وتصل  
 وان ردفت بدم اعطته للحيض ولا تبني على اقل من ثلاثة  
 وكذا ان ردفت به قبل الغسل تعطي له ولا تبني على مارات اولا  
 وهذا ان لم توقت له وان دام بها دمر حتى تمت ثلاثة ايام ثم  
 رات طهران ثم عاودها قبل الغسل دم اعطته للحيض وبنت على  
 ثلاثة وكذا ما ردفت الى عشرة تبني عليه ان ردفت بدم قبل  
 الغسل او بعده ما لم تصل على ما مر ولا تجتمع ما بعد العشرة من يوم رات  
 فيه دما وان رات اول يوم دما والثاني طهرا وهكذا الى عشرة  
 يوما بيوم ففي البناء على الواحد الخلف السابق وان رات اول يوم  
 دما ثم يوما طهرا ويومين دما ويوما طهرا وثلاثة دما ويوما  
 طهرا ويوما دما ثم طهرت فتم لها فالقائل بضم الثلاثة لليومين  
 يوقت لها خمسة والقائل بالضم من العشرة لليومين ستة  
 والملفق اليها من الثلاثة وان لا يام الطهر ستة ايضا ومن  
 العشرة ثمانية والقائل بالضم للثلاثة اربعة والملفق اليها خمسة  
 والباقي على الواحد سبعة والملفق الى العشرة عشرة وكذا  
 النفاس على الخلف فاصله كامة نفست اول نفاسها فدام  
 الى ثلاثة ايام فرات طهرافصلت به عشرة فردفت بدم الى  
 ثلاثة ايام فرات طهرافصلت به عشرة فردفت بدم الى ثلاثة  
 ايام فرات طهرافصلت به عشرة فردفت بدم الى ثلاثة ايام  
 فرات طهرافصلت به كذلك ايضا فرات دما فهذا  
 وقتها بالنفاس ستة عشر بما بين الدمين ولا تاخذا بما بعد القل

كالحائض ومن ضم لها ما دون عشرة والنفاس ما دون أربعين  
 فهي عنده أكثر النفاس كالعشرة للحيض وهي أقل النفاس  
 كالثلاثة للحيض وبإزاء ذلك فتأمل ما بين عليه وإن رأت  
 طهرا على الحفرة فصلت به تسعة وثلاثين يوما فترات دما  
 فدام بها يوما فترات طهرا فليل لا توقت الأربعين للنفاس إلا  
 أن سبقها دم ثلاثة وتأخرها ثلاثة وقيل توقتها أن سبقها  
 يوم وتأخرها يوم وقيل إن تأخرها يوم ولو لم يسبقها دم  
 لأن النفاس أصل بنفسه عنده \* (فصل) \* أن اعتيد  
 لامرأة وقت في الحيض أصلت لا تقضاء عدتها يوم في أوله وتأخر  
 في آخره وقيل يوما في أوله وإن لم ترد ما في آخره وقيل لا تتأصل  
 أقل من ثلاثة ولا تنقضي به العدة كالمبتدئة وذلك توقفة  
 لحيضها كطهرها عشرة فطلقت فجات للثالثة فترات دما يوما  
 ثم رأت طهرا فصلت به إلى تمام العشرة فليل تنقضي عدتها  
 وتزوج كالمبتدئة وهو الأصح وقيل لا إلا أن رأت في العاشر  
 دما وقيل حتى تراه ثلاثة أيام وقيل حتى ترى تامة كما عودت  
 والحكم في الضفرة والكدرية والترية والعلة لما سبق ومن  
 رأت حيضا وطهرا معا فإن كان في وسط وقتها فلتقط للأغلب  
 وفي الأطراف لما تنتظره قيل كراية دما وطهرا أول ما رأت  
 فدام بها ذلك عشرين يوما فوقت العشرة الأولى للحيض والآخرى  
 للطهر فإن رأت الأولى كلها دما وفي الآخرى الدم والطهر معا أو  
 في الأولى الطهر والدم معا وفي الآخرى الطهر فكذلك وكهذه

قيل التي ترى الحيض والطمهر معا فان كان في آخر وقتها فلتعط لما  
 تنتظره وان بتغالب وان في الوسط للغالب وفي اولها بالوقوف عند  
 الاوائل وقيل ان دام بها الى عشرين فلتعط الاولى للحيض والاخرى  
 للطمهر وتحسب اليوم الذي ترى فيه احدهما وهل ان رآته قبل طلوع الفجر  
 او الشمس او ما بينهما وبين صلاة الطمهر اقول \* (فصل)  
 الانتظار وجهان دم وتابعه ككثرة فانتظار الدم في الحيض يومان  
 وفي النفاس ثلاثة وانتظار الكثرة يوم وليلة فيها ولزمها الاول  
 فيها عند تمام عشرة في الحيض والاربعين في النفاس والثاني  
 عند تمام وقتها فيها وقيل انتظار الحيض ثلاثة كالنفاس وقيل  
 يوم وايدام الانتظار في حكم الحيض على الاصح وكذا النفاس وقيل لا  
 فان لم ترفيها دما عادت ما تركت فيها وانتظار الدم يزيل انتظار  
 غيره بلا عكس وحكم الدم متفق عليه والخلف في غيره وقيل  
 كل يزيل الاخر وقيل لا وذلك كأمراة دام بها دم بعد وقتها في  
 الحيض فانتظرت فارت صفرة او كدرة في الاول من اليومين  
 فالقاتل لا يزيل حكم الدم ما يتبعه تنتظر يومين عنده والقاتل  
 بالازالة اكملها الاول فقط من ساعة لساعة وكتان دخلت  
 في الانتظار بغير الدم فردت به قبل تمام اليوم اكملت يومين على  
 القول بالازالة وعلى القول بعدمه تستوفي الذي دخلت به فقط  
 ومن وقت للحيض ثلاثة اواربعة فاتها فدام الى آخر وقتها  
 فلم تطهر في اليوم الاخر فان كان بها غير الدم كصفرة او تبيس  
 انتظرت يوما وليلة من غروب تلك الليلة الى غروب غد وقيل

من ساعة ترى فيها طهر المثلها غذا وتغتسل وتصلى فهو انتظار  
 اليومين وثمرة الخلف في التي ترى طهر اقبل الظهر مثلاً فجاء الوقت  
 ظم تره فبالاول تنتظر من غروب لغروب ولا يلزمها طهر غذا وعصره  
 اذا لا انتظار حيض وبالثاني من قبل ظهر يوم ترى فيه الطهر لمثله  
 غذا فطهر ويلزمها تأمل \* (فصل) \* الانتساب  
 في الطهر واوقات الصلاة قبل التوقيت للحيض وبعده كراهية  
 اول حيضها فدام خمسة ايام او ستة فرات طهر افصلت به  
 سبعة ثم ردفت بدم اغتسلت وصلت حتى تتم عشرة ايام  
 ثم تنسب لقربيتها بسؤالها عن وقتها في الصلاة فان قالت عشرة  
 ايام اعطت للحيض وان قالت خمسة عشر وعشرين اغتسلت  
 وصلت حتى تتم ما قالت لها امها واختها او عمته او خالتها  
 ولوامة او مشركة او ميته والابتداء بالارشاد قربانها ان  
 وجد والا فالى كل مسلمة في محلها ولو اجنبية وان اختلف  
 معتاد قريبتها اخذت بالاكثر على الاظهر وكذا ان رات اول  
 دم فدام بها خمسة فرات طهر افصلت به اكثر من ستين يوماً  
 فرات دما اعطته للحيض فاذا تمت الخمسة ولم تر طهر انتظرت  
 واغتسلت وصلت عشرة ثم تنتسب اذا وقت لها ترجع اليه  
 ولا توق لصلاتها اكثر من ستين يوماً ولا تنتسب فيه قبل  
 التوقيت للحيض ان ترى اول دم فيدوم فاذا تمت عشرة ولم تر  
 طهر انتظرت فاذا راته بعده اغتسلت وصلت حتى ياتيها  
 الدم فان جاءها داخل الستين انتسبت وان خارجها اعطت

الحيض فإذا تمادى بها بعد الانتظار انتسبت سنة فإذا تمت  
 كانت مبتلاة بعلّة تدع الصلاة اثني عشر يوما وتصلّى عشرة  
 فهي مستحاضة تغتسل لكل صلاتين ويحجمها حتى يخرج الله ما  
 بها ولا النساء لها عند الربيع وقيل في مبتدئ رات دما دام بها  
 أنها تنسب في الحيض والنقاس ثم تنتظر بعد وقت قريتها ثم  
 هي مستحاضة وقيل تترك الصلاة إلى أقصى أوقات الحيض ثم  
 تنتظر ثم هي مستحاضة وهو الأصح وهل تعيد ما تركت الصلاة  
 يوم وليلة وهو أقل الحيض ولا تعيد شيئا إذا لم يتيقن بالاستحاضة  
 الأبلوغ أقصى الحيض وهو الأصح قولان ثم هل تترك المستحاضة  
 وقت أقرائها ثم تغتسل وتصلّى إلى أن يعود مثل أيامها أو تترك  
 عشرة وتصلّى أخرى وتدع خمسة عشر وتصلّى مثلها أو تترك  
 عشرة وتصلّى عشرين أو تترك يوما وليلة وتصلّى تسعة وعشرين  
 لمعاد الحيض ولا تترك الصلاة لشبهة عرضت بل تغتسل  
 وتصلّى حتى يفرج الله عنها أقوال وبذلك تنقضي عدتها إن  
 طلقت وقيل تعقد ثلاثة قروء وهل يحكم بابتلاها بعد سنة  
 أو سنتين أو ثلاث أو ثلاث مرات أو من أول حيضها خلافاً  
 \* (فصل) \* الطلوع والنزول وزيادة الدم ونقصه  
 من ثلاثة عشرة فيهما في الحيض بعد التوقيت له ومن عشرة  
 لأربعين في النقاس والطلوع باليوم واليومين وبالأكثر وبمرة  
 كمرة ثلاثة أيام ثم تمادى بها بعدها فانتظرت فأت طهرها  
 على يومين وتولى لها ثلاث مرات فتنتقل الخمسة فإن زادت

بعد شها وتوالي إلى سبعة ثم هي كذلك إلى عشرة وبمرة  
 إليها ان تملأ من ثلاث وقتها العشرة فطهرت وتم وتوالي  
 لها ثلاثا صحيح التنقل إليها وكذا النزول بالدرجات وبالمرات ان  
 توالي مرتين وقيل ان وجدت امرأة طهرا على انتظار فزال قبل  
 ان تغتسل وتصل فهل تنتظر اولا قولان وكذا ان تم وقتها  
 ولم تطهر فانتظرت فزات طهرا قبل تمام الانتظار ولم تغتسل ولم  
 تصل فان توالي لها ثلاث مرات فعلى الانتظار لا تطلع وعلى  
 عدمه تطلع والخلف في الانتقال فهل ان تحول لوقت ود امر  
 مرتين صار لها وقتا وتدع الاول او حتى يدوم ثلاث حيض  
 او مرة في الطلوع والنزول ولا تحول عن الاول ولو زاد او نقص  
 وهو الاضعف اقوال وانما تطلع بثلاث لما فيه من ترك متيقنة  
 والنزول بمرتين لا تنقائه فيه مع زيادة عبادة وجبت بوجود  
 طهر ريء داخل الوقت وهل ان راجعها الدم فيه تعيد ما صامت  
 في ايام الطهر لرجوعه في وقته او لا تعيد ما صامت في النقاء  
 البين وريح قولان والطلوع والنزول بالدم الخالص لا بالصفرة  
 وجوز كما مرة وقت حيضها خمسة وطهرها عشرة فدام بها  
 خمسة وفي السادس رات صفرة فانتظرت فزات طهرا في السابع  
 فصلت به عشرة فتوالي لها ثلاث مرات فهي في خمسة على الاول  
 وصح وتنقل للسنة على الثاني وان رات في الخامس صفرة وفي  
 السادس دما وتوالي طلعت للسنة ولا تضرها صفرة رغبت داخل  
 وقتها وكذا ان رات في الرابع طهرا وفي الخامس والسادس دما

وتوالت لم يضرها طهر ربي داخل وقتها وصح طلوعها وان رات  
 في الخامس طهر او في السادس دما فلا تطلع لكالم وقتها بالطهر  
 وكذا ان رات في الرابع طهر او في الخامس صفرة وفي السادس دما  
 فلا تطلع لان الصفرة هنا في حكم الطهر وكذا النزول كوقفة  
 لحيضها سبعة ولطهرها عشرة فدام بها دم خمسة وفي السادس  
 رات صفرة ثم طهرت ونتم وتوالي فلا تنزل للسنة على المختار  
 وان رات في الخامس طهر او في السادس دما وتوالي نزلت ولا  
 بأس بطهر ربي داخل الوقت ولا تطلع من الاول حتى ترى طهر  
 متصلا من داخل وقت طهرها الى خارجه عدد ما طلعت او  
 اكثر كوقفة لحيضها خمسة ولطهرها خمسة عشر فرات دما  
 فدام بها ثمانية فرات طهر افصلت به عشرة فردفت بدم فلتصل  
 خمسة عشر وتعطى للحيض ولا ضمير بدم ربي داخل طهرها  
 ولا تطلع لثمانية ان توالي الا ان رات طهر او وصلت به خمسة  
 عشر واكثر الا على راي النبيع فتطلع ان توالي وكذا النزول  
 كوقفة لحيضها عشرة كطهرها ردفت بدم دلم بها خمسة فرات  
 طهر افصلت به عشرة ثم ردفت بدم فانها تصلي ولا تنزل  
 للخمسة ان توالي الا على ما مر \* (فصل) \* ان تسأله  
 وقتها ما بين سبعة لعشرة فرات دما تركت الصلاة الى سبعة  
 تيقنت وانتظرت ثلاثة ان دما فان كان وقتها سبعة اخذت  
 بالقاتل الانتظار ثلاثة وان كان ثمانية فيومين وان كان  
 تسعة فبواحد وان كان عشرة فبعده وان رات طهر على

ثمانية وقتها فان كان الاول ثمانية فهي على وقتها وان كان  
سبعة طلعت للثمانية وكذا ان كان الاول تسعة او عشرة  
نزلت للثمانية على القول بها بمرّة وتاخذ الاقوال ان اضطررت لاختلاف  
في التي لا تندی ايام طهرها مع علم الوقت ولا ايام حيضها فهل  
تتظر لقرينتها كم حيضها وطهرها كما ان جعلت الوقت وهو  
الاطهر او ترك عشرة وتصلي اخرى او تعمل بالتمييز لان دم الحيض  
معروف باوصاف فان لم تتأهل للتمييز عملت بما تقدم او ترك  
قدر ما يتقنت من ايام حيضها ثم تنتظر يومين ثم تصلي  
خلاف وان لم تتيقن فكالمتدثرة اول ما حاضت وهو  
موافق لمن يرى الطلوع والنزول بمرّة وان علمت ايام حيضها  
وطهرها ولم تدرأي وقت من الشهر وقت حيضها فلتاخذ  
برأي الربيع \* (فصل) \* اذا انقست امرأة فدام بها  
عشرة او اكثر ثم رأت طهرها فصلت ثم ردت بدم فلا تستقل  
به حتى تصل ما كانت تصل ان وقت لها قبل والا فلتصل  
عشرة ثم تعطي للميض فيكون مارات اول وقتا للنفاس واما  
ان طهرت على عشرة او اكثر ثم ردت بدم قبل الغسل  
فلتعط للنفاس وتبني على الايام التي دام بها الدم لا على اقل  
من عشرة وهو مخالف لما مر وان انقست فدام بها الدم يوما  
والطهر يوما تركت يوم الدم وصلت يوم الطهر ما لم تبلغ  
اربعين ولا يكون لها ذلك وقتا وكذا ان دام بها الدم مادون  
العشرة او ترى يومين دما ويومين طهرا او ثلاثة كذلك



وشدة في جاهلة ايام حيضها وطهرها بتضييع وهي  
 الذاهية قيل مفتاحها في البحر وهل تدع الصلاة اذا تحضت  
 ورات دما او حتى تركد للولادة او يخرج بعض الولد او تضعه او  
 الاخير ان تعدد وهو الاصح خلاف وهل يستحق اسم نفساء  
 يسقط وتفتوت وتخل بما لا يذوب الماء او بما فيه جراحة او  
 بتمام الخلقة اقوال \* (باب —) \* منع الحائض من  
 الصلاة بلا وجوب قضائها ومن الصوم بلزومه والطواف  
 ودخول المسجد الحرام واساءت ان دخلته بلا لزوم كفارة  
 وهل خاص به او عام بكل مسجد خلاف ومن الاعتكاف  
 والقراءة ومن المصحف والفراق مع الزوج والاحتجام  
 وقطع متصل بها كظفر وشعر والاكتحال بلا عذر والاختضا  
 والاستيائك والوطئ في الفرج وايح منها غير ذلك بالسنة  
 وكره وطئ نفساء في الاربعين وان طهرت وايح من مستحاضة  
 وهي في حكم الطاهر على الاصح عند الاكثر وان وطئت في  
 حيض او صفة نذب فراقها بتايد عدم العود اليها عند ابي  
 عبيدة رحمه الله مع توقفه في التحريم والتحليل لها والنفساء  
 سنة كالحائض وقيل الواطئ عاص بلا تحريم لها عنه فان  
 طاوعته تصدق كل بدينار والا فلا عليها ولزمها دونه  
 ان دأسته وجوز بينهما في مطاوعة دينار ولزم قيل كلا  
 في صفة نصفه وفي طهر قبل الغسل صدقة او صيام  
 والاكثر مناعا على التحريم كافساده الصوم والحج والاعتكاف

وقيل يتوب ويستغفر وان عاد فذلك الى الرابعة فتحرم  
 والوطئ قبل غسل وبعد طهر كوطئ بجيضم عند الاكثر وان  
 رات طهرا لبيل في رمضان وشرعت في غسل فاصبح قبل  
 تمامه فلا يتم صوم يومها وكره لها اكله وجوز الحائض  
 جاوزت ثلاثه ايام فيه وارادت سقرا وتنفلا عن الماء وخطا  
 عدمه ان تغتسل دون استنجاء بضم جسدها وقعودها على  
 الرجلين ولا تحرم على واطئ بعد طهر وقبل غسل بتيهم وليست  
 في حكم الحائض وهو الاشبه ولا تحرم به نفساء وان كانت  
 الدمان سواء في ترك العباداة فتحصل ان جماع الحائض في الفرج  
 حرام بالقرآن والسنة والاجماع فمن فعله لا باعتراف لعله  
 فان بنسيان او جهل بجيضمها لم تلزمه كفارة ولا اثم ولزمه ما  
 يعلم به وعدم حرمة عليه عند الاكثر وابعج الاستمتاع  
 بالذكر بما فوق السرة وتحت الركبة من حائض ويقبله ومعا  
 اجماعا وبما بينهما دون فرج عندنا وبعض الامة وان طهرت  
 في سفر ولم تجد ماء فتمت فهل يباح وطئها وصح او حتى  
 تغتسل قولان وان وطئت بعد تضييع الفسل حتى خرج وقت  
 صلاة استقبلتها فقبل لا تحرم وجوز الذكر والقراءة واستقبلا  
 القبلة الحائض واستحسن ان خافت نسيانا وجوز لها  
 الدهن وخضاب اليدين بشرط غسلها ونفساء المشط  
 والظفر وكرها الحائض ونخص لها ان تفتح راسها  
 وتدهنه وتظفره بلا مشط وهل تغتسل مستحاضة لكل

صلاة او صلاتين وللغجر او مرة وتؤضى لكل خلاف وان  
 اغتسلت اصبح فزات طهرا ببعض النهار ولم يردفه دم نذب لها  
 الغسل ولزمها ان يردفه \* (باب ٧) \* التيمم لغة  
 القصد وشرعا طهارة ترابية ضرورية بافعال مخصوصة تستعمل  
 عند العجز او عدم الماء وهو ما خصت به الأمة كالوضوء والصلاة  
 على الميت والوصية بالثلث والعتائم وحكمة اللطف بها والجمع  
 في عبادتها بين ما هو عبدا لاجادها وسبب حياتها وشروطه  
 كغيره البلوغ والعقل والاسلام ودخول الوقت وكون المكلف  
 ذكرا لاساهايا ولا نائما ولا مكرها بلا مانع حيض او نفاس  
 وفروضة طلب الماء قبله والنية اوله وضربة للوجه واخرى  
 لليدين الى الرسفين والموالة وعموم الوجه بالمسح كالكتفين  
 بالصعيد الطاهر وسننه تقديم مسح الوجه وتجديده للكتفين  
 ونفض ما تعلق بهما برفق والتسمية واجمعوا انه بدل من  
 الصغرى والخلف في الكبرى فعندنا كالصغرى وعلى الجنب  
 العاجز عن غسل ووضوء تيمم لاستنجاء وجنابة وآخر  
 لوضوء وقيل ان نوى بالاول استنجاء ووضوء والثاني  
 جنابة صح وقيل لكل تيمم وجوز واحد للثلاثة و صح  
 الاول وان نوى الكل بواحد اجزاء عندهم وان نوى بالصلاة  
 اجزاء لها والجنابة وان نواها اجزاء للصوم دون الصلاة  
 وجوز لها والمسافر ان يجامع ويقيم ان فقد ماء وتجامع  
 حائض طهرت في سفر وتيممت كذلك ومنع ذلك قائل

انه ليس بدلا من الكبرى \* (باب ٢) \* ايج التيمم  
 لمريض ومسافر عدم ماء باجماع والخلف في حاضره عدمه هل  
 يتيمم ان خاف فوت الوقت ويصلي او يطلبه وان فات قولان  
 والمريض المباح له ذلك كل مضني واهي الاعضاء عاجز عن  
 تناول الماء وخائف من استعماله زيادة مرض او تاخير برء  
 او كان جريحا او مجروبا او مجذورا او ذودا ماميل او علة يتضرر  
 بهامعه والسالم بعض اعضائه مخاطب به والفرض لا زمله  
 والخلف في العليل هل يمسح بالماء ولو على الجبار ووطيه العمل  
 او يغسل السالم ويتيمم للعليل كل عضو يفرضه او سقط عنه  
 فرض العليل او الوضوء ولزمه التيمم اقول وكالوضوء الفصل  
 وان تجس العليل تيمم له وغسل الصحيح وجوز التيمم للكل  
 اذ صحة الوضوء عزو ال الجس وقد تعذر وكذا ممنوع من  
 استنجاء بعلة كسلسل بول او استرسال نجوف او جرح لا ينقطع  
 يتيمم له وهو الصحيح كخائف هلاكا من برودة ماء او حرارته او  
 ما يحدث عليه باستعماله وجاز لمسافر في مباح ان فقد ماء  
 او ما يتناول به او حال دونه سبع اوعداً أو بقدر مفازة مفوت  
 للوقت او كان معه وخاف عطشا وان لبهيمه او لغيره من رفقه  
 ولو في المثال ولا يجده الا بالثمن الكثير وهل هو غزيرة او رخصة  
 خلاف ثمرته في وجوب القضاء على المسافر في معصية او متيمم  
 بمغصوب يلزمه على الثاني لا على الاول \* (باب ٣) \*  
 شرطه النية والطلب ودخول الوقت فالنيية فرض

عند الأكثر وقيل فضيلة فمن تيمم لأبها أو بها تقلباً للغير أو  
لغائبة أو موصية لم تجز الحاضرة عند الأكثر وفي الطلب الخلف  
هل يسمى فاقد دون طلب أو حتى يطلب وهو المختار ولزمه  
وإن بدين غيره أو بشراء دون زيادة الثمن أو بقرض وجاز  
التيمم لمشتغل بالأهم ولو تنجية مال الغير عن طلب وهل  
مقداره وصوله قبل خروج الوقت وإن لم يقم أو ميل أو نصفه  
خلاف ويقيم خائف فوات رفقته باشتغاله بوضوئه  
ويجزي متى قلنا عدم الماء لا مع جهل أو ظن به أن لم يترجح  
فهل يعيد مسافر نسي ما بمرحلة فتييم وصلى ثم تفكر أو لا  
قولان والأظهر أعادته أن تفكر في الوقت وجوز أن لا يطلبه إن لم  
يحضره ولزمه التيمم أولاً إن أحب ثم يطلبه أو محل الغسل  
كمرىض لم يجد جفواً يتييم ثم يشتغل به وهل المسافر كذلك  
أن اشتغل بالتسحين أو بالتبريد للماء أولاً قولان ولا يجب على  
مقيم أن يشتغل بالطلب أو الأعداد وإن لمحل الغسل بل يفعل  
ما أدرك ولو أصبح عليه أن لم يضع وقيل إن أعد ماء واجب  
ثم استيقظ فوجده قد تلف تيمم ثم طلب كالسافر ولا يلزمه  
في أعداد المحل وإن أعد ماء لصلاته أو أدات توصله إليه ثم  
أصيب به أو بها اجتهد في الطلب وإن عند جيرانه وهل  
يجزىه سبعة بيوت أو ثلاثة قولان ويقيم إن لم يجد عندهم  
وإن بزوجه أو أمته أو رسوله بعد طلبهم له وإن بلا أمره  
وجاز أعداءهم للماء له لا غيرهم إن لم يكن أميناً وجوز أن

صدقة ومن خرج لحرق او حصدا او حاجة اباحت له دون  
 فرسخين ولم يعد ماء لعلمه بعين او يثر هناك فوجدها غائرة او  
 متهدمة وخاف فوت الوقت ان اشتغل بالطلب ففي جواز التيمم له  
 قولان وكذا ان تظهر بمنزله في الوقت او حمل ماء معه للطهارة  
 فانقضت او تلف قبل ان يصل فيل يحز به التيمم ان لم يمكن الرجوع  
 ولو ضيع قدر ما يصل في فيه او اخلاف وان خرج قبل الوقت فنقضت  
 او تلف بعد دخوله فعلى الخلف ان ضيع قدر الغسل والصلاة وعند  
 الأكثر لا يجزى ولا يود مضيعا ما لم يخرج الوقت وان كان الخروج  
 والا انتقاض والتلف قبل الوقت ولم يمكن الرجوع جاز له التيمم  
 ويعيد الصلاة بعد وجود الماء لتطهره قبل ان يخاطب وقيل يعيد  
 المقيم كل ما صلى تيمم ولزمه اعداد الماء ان لم يمنع منه بكعد وشم  
 هل ان بقدر ما يتجفف لا يشكل عليه فيلزمه الاعداد او لا يلزمه  
 قولان ودخول الوقت من شرطه على الاصح وقيل لا كالوضوء  
 مثاره هل هو رافع للحادث او مبطل للعبادة فعلى الاول فهل جاز  
 اول الوقت او وسطه او آخره والمختار لمن يتيقن عدم الماء اوله  
 ومن ظن وجوده آخره ومن شك فيه وسطه \* (باب ١٢) \*  
 يعم الوجه بتيمم من اعلاه لاسفله وان بتنكيس بلا سائر  
 لغير عذر ومن اذن لاذن بالكفين وخص باصبعين او  
 بواحدة من كفان عم لا من غيره بتفريق الاصابع عند الوضع  
 في الصعيد بعد مع تسمية كالوضوء ونقض عند رفع لوجه  
 وامر اليسرى على ظاهر اليمنى من صفراها الكبراهة مخلا بينهما

معها للكف ثم على اليسرى باليمن كذلك ثم جمعها بالمسح وصرح  
 وان بملفوفتين لعذرا ومع قطع واحدة بصحيفة وان على  
 باطن ذراع مقطوعة او عضدها ان خرت من مرفقها والكفين  
 ان قطعت الاصابع وسقط بجزها من الرسغين وهل يجب  
 ايصال التراب للاعضاء او لا خلاف \* (فصل ٧)  
 جاز بتراب نقي منبت اجماعا وهو الاصم عندنا وبغيره وان  
 حصا او زرينجا او شبا او نورة او ثلجا او خشبا وبكل متولد على  
 الخلف لا بتراب نجس او من نيت مشرك او مغضوب او فضلة  
 يتيم او ثرى لا يفترق بعده ان ارسل حتى يصل الارض ولا  
 بطين ولا يحمل لا يصل عليه كقبر ولا بتراب وضع على منجوس وان  
 ثوبا وجاز بماء لمن وجد منه قليلا لا يكفي اعضاءه بابتداء به  
 من وجهه ثم من اليدين ثم الى حيث ابلغ ولا شئ على الباقي بعد  
 الايمان على العضدين نقل ذلك عن ائمتنا وان توضع بقليل جنب  
 اجزاء عن جناية وحسن ان يتيم لها ايضا وهو الواجب المشهور  
 وقيل به مع وجود قليل ماء لا يكفي اعضاءه في الوضوء ونوى  
 قيل فاقدماء او تراب تيمما وصلى وجوز بتراب متاع ليمري وان  
 لم يجده نوى وضوء في نفسه وصلى وجوز بالنوى على الهواء  
 وتوضى واعاد ولو فات الوقت اذا وجد ماء وقيل لا وهو المختار  
 ومن لزمه تيمم او ابج له فصلى به لم يعد ورجح سوى حضري  
 عازه الماء وخاف الفوت قبل وصوله لزمه التيمم وفي اعادته  
 قولان ولا جد له ولا يمكنه استعماله الا بمناول وعازه وخاف

الفوت فصلي يتيم ثم قدر على المناول اعاد \* (باب ٦) \*  
 ينقضه ناقض اصله باتفاق فمن يتيم بمجنوسين اوبه نجس  
 لم يصح كما لا يصح وضوءه مع نجس وجوز لا كاصله ومن به  
 قرح او جرح لا يرق دمه او استخاضه فهل يتيم لكل صلاة او  
 يجزئه واحد ما لم يقطعه حدث سوى ما به قولان وهل  
 ينقضه وان الجنابة ارادة الصلاة الثانية او لا خلاف وكذا  
 جامع بين صلاتين هل يجزئه واحد او لا خلاف ايضاً مشاره  
 هل مبيع او رافع ورجع وكذا من يتيم لفرض هل يصلي به نافلة  
 او جازاة او يقرأ او يمس مصحفاً او نحو ذلك او لا بد من آخر  
 خلاف فخذنا وجود الماء حدث ينقضه وقيل لا وهو كاصله  
 وينتقض به قبل الشروع في الصلاة وبعدها اتفاقاً عندنا والخلف  
 فيه به بعد الشروع فيها ثم الناقض هل رؤيته او امكان استعماله  
 مع دخول الوقت وهو المختار قولان وان يتيم اثنان لعدم الماء ثم  
 وجدا ما يكفي احدهما فليلهما على استصحابه قيل ينتقض وكذا  
 مقيم يتيم لعذر ثم استراح ولم يجد ماء هل ينتقض عليه او حتى  
 يجده ويمكنه استعماله ومن شك ايتيم ام لا يتيم لان شك  
 في انتقاضه \* (باب ٧) \* عرفت النجاسة بالصفة  
 القائمة بالشيء المانعة من الصلاة به اوفيه وازالته التطهير  
 وهو لازم للصلى من بدنه وثوبه ومصلاه ويسعد جهل ذلك  
 ما لم يحضر وقتها ويجب غسل كل مطعوم يمكنه عند ارادة  
 اكله ان نجس وكل اناة نجس وان يكونه من ذمى احتج اليه



واستحسن التعجيل بإزالة الجنس وإن لم يمسح عند تعذر الماء وكره  
 النوم مع نجاسة في ثوب أو بدن أو فراش واشدها الجانبية تمارى  
 أن الأرواح تنهى للعرش فتسجد لحاقها وترد روح الحب من باب  
 السماء ولزم الأخيار بالجنس عند بيع المتجنس والا كان غشا لا  
 ما قد فيه الجنس وإن من إنسان أو بهيمة فلا يعد عيبا وتد ليسا  
 ويخص أن كان يحمل لا يضر كقرن شاة أن لا يعاب وهو أن كان  
 يحمل ينتفع به طاهر في بيع ما كالدور عيب أن لم يخبر به والكيف  
 من مصلحها ومن ثم لا يحتاج داخل دار بأذن كصيف لا ذن بقضه  
 حاجته فيه أن اعتيد بعرف وكره تناول الجنس باليد والثوب بلا  
 ضرورة ما وجد غيرها وبامتنعة الغير بلاذنه ولزم به القرم أو  
 التحليل من تباعة ذلك أن لم تكن كطنفسة وشكال بهيمة ومفسل  
 وميلغ كلب ورأس اشبور أو مهاز وقاع آنية عيال وليقة  
 حجام ومحاجه ومشروطه وقصرية دباغ ونحوها مما القاعد  
 فيه الجنس غالباً وقيل الطهارة ما لم يتيقن بنجاستها أو شدد فيمن  
 نجس مسجد أو طعاماً بعده وإن له \* (باب —) \*  
 أنواعها وأعيانها المتفق عليها أربعة ميتة وهي كل برى ذى  
 سائلة زالت حياته بغير ذكية شرعية ولحم خنزير مطلقاً  
 ودم مسفوح من برى وأجثا آدم وخمر عند الأكثر ولا سائلة  
 لعقرب وزنبور وجعل وخفساء وذباب ونملة وعنكبوت  
 ونحوها وقيل أن مات في ماء ما يعيش في بروج كصفد <sup>بفسده</sup>  
 وإن مات في طعام أفسده والصوف والشعر والوبر ليس بميتة

اتفاقا وخلافا في العظم والظفر والقرن واما الخ والصيد  
 والشحم منها فكالدم واللحم والاصح ان جلود ما حل اكله  
 طاهرة بعد دبح واما حرم حرام وما كره مكره وسباع الوحش  
 والطيور هل مباحة او محرمة او مكرهة اقوال وهي ما ياكل  
 اللحم وقيل ما يعد ويسيور والضبع قيل نجسة وان فيها ما  
 ذكر وكذا الثعلب وكره الارنب للحيض وذوات الخالب  
 كالعقاب والصقر والباري ومن سباع الطيور النسروان لم  
 يكن له مخلب كالغراب والرخمة ولها ظفر وفي ذوات الحافر  
 كالخيل والبغال والحير الاهلية والفيل اقوال ثالثا الكركرة  
 وكالسباع مستفترات الهوام كالحيمة والاماحى والسرطانات  
 والاوزاغ والحرياء والسلحفات وكالارنب القنفذ واليربوع  
 ونحوها وما نهى عن قتله كضفدع وصرد وخطافة مكره  
 ودم بحري كميته طاهر في الاصح والسفوح عندنا ما انتقل  
 من مكان لاخر بذاته وان انتقل بغيره كذباب او عود فقوان  
 وما لم يجاوز وان ملا ثم الجرح فغير مسفوح وقيل هو كل دم  
 خرج رطبا ولو قليلا لادم قرح ودم البرصوث والحمة والقران  
 والقمل ودم القلب والعلقة الجامة هل في حكم الدم او الكبد  
 والطحال قولان وكذا الخلف في دم الشهيد والقتيل ظمنا  
 والماء الخارج من تحت الجلد والصيد ونحوه والصحيح تنجيس  
 المتى والمذى والودي والبول مطلقا وطهارة ارواث  
 الحيوان المباح اكله وكذا ما ياكل الحب والعشب وقيل

بنجاسة ذلك وان من جراد والاصح بنجاسة روث ما يتقذى  
 بلحم او نجس وقيل تابع للحم كالعرق واللحباب وقيئ  
 الآدمي نجس وفي غبار النجس ودخانه قولان وهل  
 قليله ككثيره مطلقا او في غير الدم او معفوعه كالدم  
 ورشاش البول بحيث لو اجتمع لم يفيض لا لتحديد الدم بقدر  
 الدرهم وغيره بالظفر خلاف \* (باب ٧) \* يحكم  
 بنجاسة طاهر لاقى نجسا ان ظهر اثره فيه كان يكونا مبلولين  
 او النجس وان كان الطاهر فلا ينجس قيل ما جبد النجس  
 من المبلول وقيل بمجرد ملاقاته نجس وهذا في الرطوبة  
 البطيئة الانحلال كالدم والنطفة والقيئ وان تنجست  
 يد بالسريعة الرطوبة كبول او ماء نجس فادخلت في خابية  
 زيت ثم بثانية وثالثة فالرابعة فمابعد طاهرة ان لم تلتصق  
 او مسحت بعد النزح من كل والا تنجست الاربعة وان  
 بالبطيئة فالاولى قيل طاهرة والخامسة ان لعقت او  
 مسحت والا ينجس ما بعد الاولى وقيل ان لاقى الطاهر النجس  
 وان يابس نجس والاصح طهارته وهي اقعد فيه لا بمشاهدة  
 عدلين او واحد ان صدق او رى اثره فيه بنفسه او جسه  
 بكيده او بتراب القاء عليه فان تيقن به غسله والا فالاصل  
 البراءة والاعى والناظر بظلمة ان كان وحده تحسس بظاهر  
 يده فان حس والا فالاصل الطهارة وان ضيع رمى التراب  
 نهارا والحس ليلا او بظلمة قد رما يتجفف فيه احتياط

بالفصل ان شك في وصول النجس وقيل ان لم يتيقن به فلا  
 لاحتمال عدمه والاصل البراءة ولا يحكم بالنجاسة ان شك  
 انه طار اليه نجس من مائع كماء او زيت حيث تعذر حس  
 ورؤية او حس خروج بلل من ذكره او جرحه فراه قد مسح  
 ورمى ترابا فلم يرا اثرا فاحتمال \* (باب ب) \* يزال  
 النجس بالماء الطاهر اجماعا وخلافا بغيره والاصح زواله  
 بكل مائع طاهر في معنى الماء كحل وقيل بكل طاهر وان جامدا  
 وبالمسح والزمان والريح والنار والديابغ فالماء ونحوه يزيله  
 من كل ممكن غسله لاهن متعذر كلبن وزيت خلط بنجس او  
 ماء عجن به او طبخ وصح في الثمار والبقول من حيث دخل  
 نفذ اليه الماء والطرط المسح في كل بدن غير فرج او قدم مشقوقة  
 وفيما لا ينشف نجسا ان وصله والزمان والريح والشمس  
 في الارض وما اتصل بها كحائط ونبات وفيما صنع منه قولان  
 وكذا في الحيوان وكل ما يذهب النجس يطهر بالزمان ومن ثم قالوا  
 النار اقوى من الشمس والريح في ازالة عينه مما يتجملها والديابغ  
 يطهر للجلود وان من مية على الاصح وفي جلود السباع والقرن  
 والعظم والظفر قولان \* (فصل) \* يزال بافراغ الماء  
 مع الحك اجماعا وبالنضح وهو الافراغ بلا حك في بول الرضيع  
 وهل مطلقا او من ذكر قولان وجوز في الابوال الرطبة مطلقا  
 وفي كالماء النجس وقيل المطر الغزير يطهر الثوب والجسد بلا  
 عرك والنطفة والغائط والقيئ يسهل غسلها بعد يديس

وتقشير من ثوب لا بدن و صبح التطهير بعد زوال العين وبعد  
الترتيب لرأس دهن بنجس ويصعب قيل زوال الملح وطعمه  
في لحم ملح به وفي مصنوع كقصعة وفخار ان سبق اليه قبل كل  
ما نفع هل يطهر بالماء ثلاثا بابقائه فيه كل مرة يوما وليلة ثم  
يراق اوليلا فقط فيراق نهارا ويجعل في الشمس فارغا الى  
الليل او نهارا واحد يوما وليلة او لاحد في ذلك الاغلبة الظن  
بالطهارة وبلوغها حيث بلغ النجس اقول ومن ثم قيل انما ينقى  
صوف الميتة الترتيب بالبيضاء لا اصل الغسل وهل شرط  
غسل النجس تعدده ثلاثا وهو الاقل مع زوال العين والحكم على  
زواله وطمانينة النفس قولان ومن شرطه قال في بقل سقى  
بنجس انما يطهره السقى ثلاثا وان بقي اثر النجس بعد اجتهاد في  
غسل استحسن تغييره بخالف لونا وقيل لم يكلف غير  
اجتهاد فيه ما انتقص الا ثربلا قطع \* (فصل)  
قيل لاحد في المسح للزيل الا النقاء وزوال العين ولو مرة فيحكم  
بالطهارة وقيل لا بد من مسح بثلاثة اشياء مع الزوال وهو  
اقل ما يكفي وقيل بسبعة ومن ثم قيل في صبى جاوز سنة  
وضربه الرمح ان تقيا مسح فاه بسبع ليقات او خرافات  
بابدءا من ناحية بلا ايصال للآخر ثم يعكس الى تمامها وكذا  
ان تقيا كبيرا اخرج دمه بفيه ولم يجد غسله يبرق سبعا  
ثم هو طاهر ان زال اثره وطعمه وقيل ثلاثا وجرمرة ان زال  
الاثر ويترب صوف ميتة بيضاء وبغيرها كنجس ورمل

لا بطين لازق اورماد بالذرعليه والضرب في الارض وتجديد  
 الامكنة والعصى سبعا وقيل ثلاثا وجوز بواحد ويزيل  
 النخس من يد تناول بها حرث وحصد ومن بيت كنسه ثلاثا  
 وجوز بمرّة ومن عيار ووعاء كيل وافراغ وتقطير ومن مجاري  
 الببل كريق ومخاط جريه ومن اناء راشح رشحه ان تنجس من  
 خارج \* (خامسة) \* لا بد من مرور الزمان في  
 الازالة به على الاصح وهل اربعون يوما او خمسة عشر او سبعة  
 او ثلاثة او واحد الا زوال الاثر احوال فخمسة عشر لما لا تصيبه  
 الشمس ولا الريح شتاء داخلا والسبعة لما تصيبه بها خارجا  
 ولداخل صيفا كالثلاثة به خارجا والاربعون للجلال ابل وشارب  
 خمر وعشرون لبقرة وعشرة لشاة وستة لنعامة وخمسة  
 لطاوس وثلاثة لدجاجة ويوم ونصفه لحمامة وسنة  
 لمدفن سقط ومعطن ابل والحصير وجلود شرك وقيل مطلقا  
 وذلك منهم استحسان والاصل زوال العين واللباغ للزبل  
 ما اعتيد الدبغ به وان ثمر او تينا اوزيونا اورماد انا قيل او  
 ملحاً وكل مانع للجلد من فساد فديباغ ويطهر رزق وقرية  
 ومبسوط كجلد جل او ثور برشحه من خارج وما جعل قصرة  
 من دباغ بمعتاده وهل حكم مادبغ الطهارة او النخس والجلد  
 انما يطهر بالغسل بعد دبغ وهو الاصح قولان فعلى الاول اصح دبغ  
 جلد ميتة اخرى بمنزوع من الاول دون الثاني  
 \* (الكتاب الثاني في الصلاة وظائفها) \*

وهي من اركان الدين وفرضت على من بلغ وصح عقله اجماعا  
 خمسة والخلف في الوتر فقيل واجب ولزم تاركه الكفارة  
 وهو من السنن الواجبة كالرحم والحنان والاستنجاء وقيل لا  
 وهو الاصح وتصح كغيرها ويثاب عليها بالعلم بوجوبها وشخصها  
 ووقتها عند حضورها قيل ويومها وشهرها وسنتها في التاريخ  
 والاصح لا ويوجب الثواب عليها وبكيفية امتثالها وهو العمل  
 كما امر به وكما الزم راجيا به ثواب الله وخائفا من تركه عقابه  
 وبالنية وهي تحرى مرضات الامر باداء فرضه طاعة له  
 وطلباً للمنزلة عنده وبالورع وهو كلف النفس عن كل محرم  
 شرعاً \* (باب ٧) \* اول الظهر الزوال ويدل ايضاً على  
 وقته استقبال المراء القبلة وغض يمينه شتاء فان لم ير  
 الشمس صلاه وقطعها من السماء الاكثر ايضاً وعلى العصر  
 الاستقبال وضرب الشمس العظم الذي قدام الاذن شتاء والذي  
 خلفه صيفا واستقبالها ايضاً مع ضرب حوارتها بين الحاجبين  
 مطلقاً والا قرب ان يوقف معتدلاً في مستو وينظر لظله  
 ما انتقص فاذا وقف فخط على طرفه مستديراً به فاذا اتزل طرف  
 الظل في الخط خارجاً منه فصل الظهر واذا زاد على المقدار  
 سبعة اقدام فالعصر ويصلى الظهر ايضاً على عشرة بنصف يناير  
 وعلى ثمانية بنصف فبراير وعلى خمسة بمارس وعلى ثلاثة  
 بابريل وعلى اثنين بمايه وعلى واحد بينيه وعلى اخر  
 بيليز وعلى اثنين باغوشث وعلى اربعة بشتنبر وعلى ستة

بأكثبر وعلى ثمانية بنبر وعلى عشرة بدجنبر هكذا  
 في عرضنا كفاً ونواحيه وأخر العصر قيل إذا صار ظل كل شيء  
 مثليه بعد قدر الزوال وقيل الاصفرار وهو غيوب قرن من الشمس  
 وقيل الظهر والعصر مشتركان كالمغرب والعشاء من غيوبها  
 لغيوب الاحمر وقيل الابيض والاصح قيل ما لم يغيب الاحمر وقيل  
 غير موسع ويدل ايضاً على المغرب طلوع الليل من المشرق وتعرضه  
 للقبلة وعدم تميز المغيب من غيره ووجود ضوء النار بيت  
 وشعاع لقهر لناظره والعشاء من غيوب الاحمر لثلاث الليل  
 وقيل لنصفه وقيل لطلوع الفجر والصبح من طلوع الصادق  
 للشمس واول الوقت افضل واستحسن الابراد للظهر في الحر  
 بالتأخير وتجيئه شتاء قيل وتأخير العتمة مطلقاً ونهى عن  
 الصلاة عند طلوع الشمس حتى يكمل وترتفع قليلاً وعند  
 توسطها حتى تزول وعند المغرب حتى يكمل وبعد صلاة  
 الصبح للطلوع وبعد العصر للغروب ولا تصلي فريضة ولا  
 نافلة ولا تقضي فائتة عند الثلاثة الاولى وجوز اتمام عصر  
 ادراك منه ركعة قبل الغروب عنده وصبح كذلك عند الطلوع  
 وقضاؤها فيها ان نسيها او نيم عنها وقيل النهى فيها خاص  
 بالنوافل وتوقع فيها صلاة الجنازة والزلزلة والخسفين  
 ولا نقل بعد طلوع الفجر وبين الغروب وصلاة المغرب  
 \* (باب —) \* سن الاذان بالمساجد عند حضور  
 الجماعة على الكفاية وقيل فرض وقيل نذب ولا على فذ



كنفاء اذان ولا اقامة عليهن ايض وقيل يؤمرن بها الى  
 اشهد ان محمدا رسول الله وهما عندنا مشى مشى ونذب كون  
 المؤذن امينا فقيها ورعا حافظا للاوقات عارفا بها لما روى  
 المؤذنون امانة والائمة ضمنا وليجتهد في ضبط الاوقات  
 وليسمع باذانه وليمد به صوته ابتغاء ما عند الله ومن  
 شروطه الوقت ولا يجوز قبله لغير صبح اجماعا وقيل ان اذن  
 له قبله اعاده كغيره وقيل له اذان قبله وآخر عنده ولا اذان  
 ولا اقامة ان خرج الوقت ولا يؤذن بغيم ان لم يتبين ونذب  
 بطهارة وان لثوب وبقعة ولا يفسد بحدث قبيء اور عف  
 او بول او غائط وهل يعيد ان تكلم معه او اكل او شرب وهو  
 المختار ولا قولان وجوب المولاة والترتيب بالعربية  
 واستقبال مع قيام ويعيد ان قعد بلا عذر وقيل لا وكره  
 امام مسجد ويجزى راكبا وماشيا وساعيا ان استقبل وان  
 غلط فيه بحرف او حرفين اعاد من هناك وجاز معه التنقل  
 من مكان لاخر لضرر ان لم يكن الى مكان لا يسمع منه من  
 بالمتنقل عنه والتجنية وان لمال الغير وصح البناء معهما  
 ويجزى جماعة اذان طفل او عبد لا يجنون او مشرك او امرأة  
 ويؤذن في غير المحل باذن من له اذان فيه ولا يؤذن متعدد  
 بمسجد معا ولا واحد بعد آخر والتثويب بعد اذان الصبح  
 بترأخ بهنية الى احمرار بقيام واستقبال ورفع الصوت  
 بحى على الصلاة وحى على الفلاح وحكمه وشروطه كالاذان

وكذا النقض وانما يثوب من اذن وان منع بعد اقام غيره  
 بلا ثوب \* (باب ٢) \* الاقامة سنة كالاذان  
 بل هي اكد ويقيم الفذ لنفسه ان صلى بوقت ومن اوجيها  
 الزم تاركها الاعادة وقيل من نام عن صلاة او نسيها  
 صلاها باقامة حين انتباه او ذكر وهو وقتها ومن فسدت  
 عليه باخلال شرط فاعادها بوقتها اقام لان خرج وان دخلها  
 باكمال ثم انتقضت اعادها بدونها ولو في الوقت ولا يضرها  
 كلام قبل احرام ان قل وحكمها في الطهارة كالصلاة وان تجنن  
 فيها او احدث ببول او نجوا عاده الا ان بقيت اورعاف او  
 خدش ويقيم الفذ قاعدا او موميا العذر لان مضطجعا <sup>كحج</sup>  
 او مشرك فيها طفل وتجزي اقامة فذ داخل معه وان لم  
 يحضرها ويصدق ان قال اتممت وجماعة اقامة مصل غير  
 مصل معهم وفي اعادة مقيمها لنفسه او لجماعة ان قعد بعدها  
 او قعد واقدرا اتصل تلك الصلاة قولان ومن اقام بلانية  
 اجزائه وعييدها من اقام للاولى ظان انه لم يصلها فاذهو  
 صلاها وكذا من تعمد بها ماصلي \* (باب ٣) \*  
 تضع الصلاة بلباس واقفه ثوب طاهر ساتر عورته وظهره  
 وصدره من صوف او قطن او وبر او شعر او نبات ونذب  
 الابيض وصحت بخف طاهر او قرق وفي الثقلين قولان ونذب  
 النزع احتياطا وحرم على الرجل لباس الحرير والابرسم والذهب  
 مطلقا وجوز قدر اوقية من حرير يثوب وان فيها بلا مس

وقيل يمنع أكثر من أربعة دراهم وروى إجازة موضع  
 أصبعين بثوب فيها ومنع كل جسد غير ضئفة فيها عند الأكثر  
 وجاز الحبر والذهب للنساء مطلقا ولا يصلي بجلود غير  
 فرو وان دبغت ما وجد غيرها وجوز في ثوب ذي تصاوير  
 قولان والمنع أصح ولا يغير ساتر لقصر وتفوذ ولا بثوب مشرك  
 أو بخياطته أو شجحه قبل غسله أو به شعره أو شعر خنزير  
 أو فرد أو بالغ أو حائض أو جنب وصحت بهما بعد غسل  
 ويصلي رجل بثوب امرأة إن لم يخف فتنة كعكسه وهي كهو  
 سواء في اللباس وشد في كشف غير وجهها وكفيها  
 ورضعها بما تقعد به بين نساء أو مع محرر ولا بأس أن وصلت  
 بلا خاربيتها وتقلد عنقها وإن بخيط والامة ليست كالجرة  
 \* (فصل) \* نذب لرجل إن يوشح من ابطه أغمسته  
 لركبته بطرف ثوب وبجبة وقميص وسروال ويلف يديه  
 لمرفقيه وتصح بدونه إن لم يمس عورته ونهى فيها عن  
 الصماء وهو لبس الرجل ثوبه وشده على يديه وبدنه  
 وتجمله بلارفع جانب منه فلا يسهل معه أيضا لاعتضائه  
 الأرض أو رمى طرف الأزار على أيسر عاتق فتكشف به  
 عورته أو يلان وعن الاحتباء وهو رمى طرف منه على  
 أيمن وآخر على أيسر فتكشف وعليه فإن لم تنكشف وصلت  
 أعضاؤه الأرض وصحت وعن السدل وهو سدل الثوب  
 على الراس والمنكب لأسفل مفرقا بين أطرافه وعلى المنكبين

لا أسفل فقط ويكون من امام ومن خلف ومن الجانبين  
 مع تفرق اطرافه فان اجتمعت في اردت ركبته الى فوق  
 فلا لباس وجوز في اذن الارض ورخص وان فيها وكذا  
 من يصلي قاعدا ولا سدل لمن ليس قميصا ان جعل ثوبا اخر  
 على عاتقه غير اخذ منكبيه لا أسفل وكذا ما ارد أسفل ليس  
 بسدل وقيل المنهى عنه سدل بثوب مع انكشاف عورة  
 وعن جبالا زار خيلاء ولوفي غيرها ولباس راس كعامة وكرزية  
 وشاشية ان لم تنقب وسطا يصلي به مع تلح بعامة وتغطية  
 وسط الراس بها بلا رخاء تلح اسفل من عظم القلب وكره تحت  
 الذقن وهل يعيد ان صلى بلا تلح اولا قولان وكذا ان لبس شاشية  
 خارجة من عمامة او كرزية دورت عليها او عمامة على كرزية خارجة  
 منها مقابل وسط الراس ولا يلزم تلح وتغطية وسطه ان شده  
 بعامة لمرض او مرد وفي اعادة متلثم لغير عذر قولان وان خرج  
 وسط راس امرأة بها من وقاية او مريغ او هو من وقاية فذلك  
 \* (فصل) \* يصلي بثوب وان بنجسا او حريرا او بكذهب  
 ان لم يوجد شوى ذلك بلا اعادة بعد وجود وان في الوقت على  
 الصحيح والنجس اولى من الحرير وهو قبل الذهب ونحوه وقيل  
 عكسه والريية اولى من هؤلاء وثوب المشرک ان لم يتيقن  
 تنجسه اولى من النجس واختير عكسه وما اخبر بنجاسته اماناء  
 قبل ما عينت فيه وهل يقدم متنجس بنظفة على ذي قىء  
 او عكسه قولان وبعد قىء نظفة وبعده ادم وبعده حجر

ثم فاططوبول وقيل البول اقدر منه ومختلف فيه اهون  
من متفق عليه وما تجس اقله او لم يتعد به اهون من  
مقابليهما وقيل سواء وهذا ان لم يضيع كسافر خرج  
بطاهر فجنس حيث لا يفسله فيه قبل خروج الوقت  
ومجر عن طاهر او مريض نجس ثوبه او فراشه او مكانه  
بعد مرضه ومجر عن تنقل لغيره فلا يعيد ان صلى كذلك  
ومن سلب من ثيابه صلى يتستروا بنبات او حجر  
او يدفن عورته بحفرة مع قعود وان وجد ماء لا ترابا او  
حجرا ستره اياه قاعدا ان امكنه والا صلى قائما فيه وستر  
العورة وان بقعود أكد من قيام بركوع وسجود ويصلي  
قاعدا ذو علة كدم وبول لا يرده لف ولا تحفظ منه ثيابه  
مع قيام بهما فالطهارة مع القعود اوجب منه ولا بدك  
لطاهر ولا لستر عورة وذلك من دخول فرض على آخر كتخية  
واصلاح فساد فيها \* (باب ١٠) \* سنت على الارض  
وما انبتت ان لم تكن مقبرة وان قلعت او استوصلت بسيل  
او مجرة او معطنا او حماما او كنيسة او ظهر الكعبة او محلا  
نجسا او فراشا كذلك وكرهت بطن واذن الجلب من بعد بلا  
فساد وبقارعة طريق والحرمة لدفون على حجر او تعديده ولا  
مشرك وياغ وبالغ اقله ولا السقط وبعض انسان ان قلع  
المحل واستوصل ولا يصلي على متنجس ولو باطنا اتصل  
بمصل ان كان يمسسه وما اتصل به ككونه فوقه او تحته

ولو بعينه لا قدر قامة وقيل لا يضرقدر ثلاثة اذرع ولو امامه  
 وفي مفسوبة لغاصها قولان وحرم عليه انتفاع بمفسوبة  
 وان باستظلال وما دخل باذن يصلى فيه وان بدونه والا  
 كمفسوبة والثوب كالارض اذنا وغصبا ويصلى على نبات  
 وشجر وسريران ثبت وامكنت عليه وكرهت على طعام  
 لم يفرش عليه حصيرا وثوب بلافساد وبه على معدن  
 بدونها ولو ملحا او زرينا او مغرة وكذا سبعة وطين وثري  
 وجص واجر وما لا يصلى به لا يصلى عليه وهل كل ما يصلى  
 به يصلى عليه او خاص بالارض ونباتها قولان وكرهت  
 فوق مسجد وامامه بقرب وبياه وطريقة وبين عمده  
 وداخل محرابه بلاعادة وفي اعادة المصلى وحده بمسجد  
 عن يسار محرابه قولان \* (باب) \* تصح  
 باستقبال القبلة ولزم العلم به عند حضورها وهي الكعبة  
 البيت الحرام وهي قبلة المسجد وهو قبلة مكة وهي قبلة  
 الحرم وهو قبلة الآفاق بالوجه والقلب والجوارح ويتقرب  
 ورباء وخوف والقبلة ما ردمطلع الشمس في الاعتدال  
 لمطلع سهيل وتجرى الجهة ان لم تبصر الكعبة ويدل عليها  
 بقبور المسلمين ومساجدهم وبقلب العقرب لطلوعه على  
 الكعبة ويجعل نبات النعش الصغير في الكتف الايسر  
 وان تحير اجتهد وصلى وهل يعيد ان يان خطأه اقول  
 نالها المختار ان لم يخرج الوقت ويخرف بلا قطعها

ان بان فيها وقيل يقطعها ويستأنف وان بامين ويقتهى  
 متخير يمتد وان غير امين وان خالف الامين باجتهاده  
 وصلى اعاد ولو وافق وقيل لا ان وافق وان اخطأ اعاد  
 اتفاقا وان خالف اجتهاده وصلى ولا مرشدا له فكل خلف  
 مع الامين وان تحيرت جماعة فلا يقتهى كل باخر وان  
 اجتمع اجتهادهم صلوا معا ولا يصلى مع مخالف في اجتهاده  
 وقيل يصلى كاعى ومتخير حيث لا مرشد اربع الاربع نواح  
 وسقط الاستقبال قيل بشدة خوف وان على مال وبربط  
 على كخشة وبمرض تغذرمعه التوجه وبظلمة وعى حيث  
 لا ثقة يرشد وصح تنقل على راحة لا للقبلة بعد احرام  
 اليها \* (باب ٦٦) \* وجب على مصل جعل كعصى  
 او سيف امامه سترة ان لم يكن جدارا وسارية والاخط  
 بيده خطأ وهل مقوسا كحجاب او مستطيلا للقبلة او مشرفا  
 يمينا وشمالا ثم لا يضره مرور مار بين يديه خلاف وقيل  
 السترة ما صعد ثلاثة اشبار كموخر الرحل وان صلى بدونها  
 وان بخط فسدت عند الاكثر بمرور حائض او جنب او مشرك  
 او بالغ اقلف او ميتة او دم او لحم خنزير او قرد او سبع وان  
 كلبا وباستقبال نجاسة او قبرا وطريق او وجه حيوان  
 وبكل معبود باطل او نار موقدة او عجل او لوح مصحف او صورة  
 بباطل او نائم مضطجع وميت وان بلا عمد وهل فى اقل من  
 خمسة عشر ذراعا او سبعة او ثلاثة او لا يضركل ما لم

يسجد عليه اقبال ولا يضر من جانب او خلف ما لم تمس  
وشدد في مرور بين يدي مصلي وله دفع المار وان بعنف  
ان لم يرجع والامام سترة لمن خلفه ولا يضر ما بين يدي ماموم  
حتى يجاوز قفا الامام وتفسد عليه وعليهم بمرور كلب امامه  
وان مر خلفه وجاوز قفاه قطع على الصف الاول وعلى الثاني  
مروره بين ايديهم لا على الامام والاوول والثالث وان مر امام  
الامام على جدار لم يضر ان بقي منه قدر اصبع لم يستفرغه  
\* (باب ٢) \* وجب على قادر قيام على رجله باعته  
بلا مباعدة بينها باكثر من قصبة او قدر اربعة اصابع وتخالف  
بتقديم وتاخير مضر واستناد على كنانط لو سقط وقع ونذب  
له رد البصر محل السجود بلا التفات يمينا وشمالا واماما  
وفسدت ان رى من خلفه او رفع بصره نحو السماء وتقديم  
يسراه بيناها على يمناه كتقدم امام صلي بواحد او اثنين  
من يمنه بقليل ولا يضر رجلا تسوية رجله ونذبت لامرأة  
مع ضم وان قدم يمناه لآخرها محل لا ثق بها وان جاوز بتقديم  
يسراه تركها هناك وقدم يمناه اليها وهي كالماموم والبسرى  
كالامام ويرسل يديه بحالهما بلا وضع على خاصرة ولا يفتح  
فاه ولا يغلظه بعد فراغ من قراءة ولا يفيض عينيه ولا يحجبها  
نظرا وليفتحها قدر ما يفرز بين بياض وسواد ونور وظلمة  
وان جاوز اعادة واستحسن لامرأة انخفاض واستتار  
والصافي يديها بجسدها \* (فصل ٣) \* من بطلت



احدى رجليه او يديه او حرت صلى قاعدا بايماء لاستقاء السجود على  
 سبعة ارباب وقيل قائما بركوع ومجود ممكن وكذا لمصل تشهير  
 ثوب او كفه وعقص شعر او رده تحت عمامة ونحو ذلك مع صحة  
 واساء ان تعمله لها ويصلى عاجز عن قيام قاعدا ان قدره الا فخطبا  
 بايماء وان عجز عن ذلك كيف في نفسه جميع اعمالها وهل ان عجز  
 عنه يكبر سبعا او خمسا او سنا او اربعا او كل التكبيرات اقوال  
 ولا يجمع مصل بتكبيرين صلاتين وقيل ان عجز مريض عن ايماء  
 بركوع ومجود مع اضطجاع رجح للتكبير وهو الاصح وهل يقعد  
 فعود تشهد او يوقف ركبتيه ويوصل رجليه للارض ان امكنه  
 ويفرج بينهما مع تقديم ليسراه بينا قولان ثم هل يومى  
 براسه قاعدا لكل او يسجد لارض ان قدر خلاف وكذا ان قدر  
 على ركوع لا يسجد فليل يومى لكل وقيل يعمل ما قدر عليه ويومى  
 لغيره وهل يكيف ما فوه اللسان بنفسه ما يعمل ويعمل بجوارحه  
 ما امكنه او حين رجح لتكليف كيف الكل قاعدا قولان وان  
 صلى مريض في مسجد او فمصل فليل يسجد ان قدر ولو صلى على  
 فراش او لا فيها او مى مطلقا وقيل ان كان لا ينتظر الراحة يسجد  
 مطلقا والا يسجد ان كان خلف امام ويومى ان انفرد وهو للسجود  
 اخفض من الركوع وهو الاصح وقيل ايماء الركوع بمد العنق  
 والسجود بضمة وقيل عكسه وياخذ صلاته من قيام لقعود  
 ثم لا اضطجاع ومنه تدريجا براحة لقيام ببناء على سابق  
 وقيل ان استراح المضطجع استأنف وكذا ان رجح اليه من

قيام او قعود بمرض ويرجع من قيام لقعود كعكسه براحة  
 ومرض وان مرتين او اكثر في واحدة ما لم تتم ببناء على سابق ولا  
 يعمل بينهما عملا حتى ينتهي الى ما قصده منها وان حدث اليه  
 مرض او صحة قبل ان يتم ما هو فيه ركوع او سجود اتمه فيما  
 استقبله فان اخذ في اول العمل ولم يتمه استأنفه فيما انتهى اليه  
 وان عمل بين قيام وقعود ما كراهه او تعظيم او تسبيح او تكبير  
 اعاد صلاته ان تعمد والا اعاده فيما استقبل وقيل ان زاد فيها  
 تكبير او نحوه او استغفار او غيره مما يستل وان من غير سورة  
 يقرأها لم يضربها ان لم يرد به امر او نهيا او خطايا او جوابا او  
 يجر به نفعا او يدفع ضرا وان لا لنفسه ولا يفسدها ان اراده  
 بسهر وراكب السفينة قيل يصلي كبريى ان عجز عن قيام  
 وركوع وسجود بما امكنه ولا يضربه استدبار بعد احرام للقبلة  
 ان امكنه والا نوى استقبالا واحرم كما امكنه وقيل كراكب  
 الجمل يصلي قاعدا مطلقا وقيل ان سارت والا فقيام ان  
 امكنه \* (باب ٦) \* سن التوجيه بتأكيد على  
 الاصح وقيل فرض ويعيدها تاركها على الثاني وهو سبحانه  
 اللهم الى ولا اله غيرك وندب ضم توجيه ابراهيم عليه السلام  
 اليه ورب انى ظلمت نفسى الاول لا يقطع بينه وبين الاحرام  
 بكلام او عمل لا لاصلاحها وهل يعيدها ان قطع به قولان  
 ومن وجه قبل تقديم الامام اعاده وان مات او جن او ارتد  
 قبل الاحرام او حدث اخر اعاده وهو كالاقامة في الطهارة

وان حدث فيه ما لا يبيح معه في الصلاة اعاده وان قراه  
ثم انتقل عن مكانه اعاده مطلقا وقيل ان انتقل الى مكان  
لا يسمع له منه من المشتغل عنه كالاقامة وان وجهه لعصر  
فتذكر انه لم يصل ظهر اعاده له ومع الصلاة ان انتقضت  
وان نسيه قراه حيث ذكره ما لم يحرم ولا عليه ان احرم  
\* (فصل) \* الاستعاذة سنة وقيل فرض  
وتعاد الصلاة بتركها وقيل ندب فلا وان نسيته قبلت حيث  
ذكرت واستحسن في الثانية قبل القراءة وهي بمنجحة ومن  
جهر بها اعاد صلاته ان تعمد وهل محلها قبل الاحرام او بعده  
قولان \* (باب) \* ينوي به الدخول فيها بالله كبر  
وهي تكبيرة الاحرام والافتتاح وفرضت ويجزى الله اعظم  
او اجل او اعز وفي العظيم والجليل والعزيز قولان لا الله اعلم  
وعليم ونحوه ولا يمد الالف وان بفتحة ومن تعمد فيه لحنا  
اعاد الصلاة والافقولان وصح بالعربية على المختار وبوجوب  
ترتيب اللفظين وموالاتهما وجوز البناء على الاول لقطع كسعة  
او عطسة بينهما وندب لامرأة ان تسمع اذنيها بالتكبير جهرًا  
وللفذ بازيد وان اسرها او امام وان في سر اعادها وفي اعادتها  
ان شك فيها بعد الشروع في القراءة قولان ووجب قبلها تقا  
وان جاوزها الحد الثالث بنسيان استأنف الصلاة \*  
\* (باب) \* فرض فيها قراءة سورة مع الفاتحة  
بمحل الجهر وهل قدرها ثلاث ايات فاكثر لا اقل او مطلقا

او تجزى اية طويلة خلاف ولزم ما موما قراءة الفاتحة  
 فقط على الصحيح وقيل لا تلزمه وتفسد صلاته ان قرأ معها  
 سورة وريح وقيل لا وهل يصاحب الامام بالفاتحة او يتبعه  
 او يسبقه او حتى يفرغ منها اقوال وفي فرضية البسملة  
 وسنيتها قولان ولزمت مع الفاتحة وهي آية من اول كل سورة  
 على المختار سراً في سر وجهر في جهر وان تعمد تركها اعاد صلاته  
 وكذا ان نسي نصف الفاتحة فاكثروا ان تذكر البسملة في ركوع  
 معنى وهل يرجع اليها ان ذكرها في قراءة ما لم يتم الفاتحة والسورة  
 قولان ويحيد ما قرأ ان رجع وكذا الفروض ان نسيها ثم ذكرها  
 يرجع لمحلها ويبتدى منه ما بقى وقيل للتسمية وحدها بلا  
 اعادة ما بعدها وقيل لا رجوع بعد جواز محلها وقيل ولو تعمد  
 تركها وكذا في اول غير الفاتحة مطلقا وقيل ان نسي وان تعمد  
 في انشاء سورة خيف عليه النقص \* (فصل) \* اجعلوا  
 انه يسر بالقراءة في ظهر وعصر وآخرة مغرب واخريتين من العشاء  
 وقيل انما يجهر بالظهر والعصر بتكبير واقله اسمع الاذن  
 والسر تقطيع الحروف بدونه وقيل السر اسمع الاذن والجهر  
 اسمع الغير وان جهر بالفاتحة في محل السر اعاد صلاته ان تعمد  
 كسائر السنن ان تعمد تركها وقيل لا ان جهر بالاقل وقيل  
 قراءتها سرا ان جهر بها او ببعضها وقيل يمضى بلا اعادة وان  
 للقراءة وكذا الخلاف ان اسر حيث يجهر وفي اعادة الصلاة ان  
 قرأ سورة مع الفاتحة حيث لا سورة قولان وان وقف له

حرف منها رده حتى يجده وخص المضي بالباقي ان لم  
يجده واعتقر في الاقل منها العذر وان ذكره بعد ما جاوز رج  
اليه وقرا منه لتامها والا اعاد الصلاة وان وقف له من  
سورة فان قرأ ثلاث ايات وان من سورتين خيرا في الركوع  
والمجوز لمحل آخر وان احرم على سورة نواها فقرأ غيرها رج  
اليها ما لم يفرغ من التي قراها وقيل ما لم يقرأ اكثرها ولا بأس ان  
مضى ويجب الترتيب وان للسورة مع الفاتحة والافسدت  
ان تعمد ورج معيدا للقراءة ما خالف فيه ان وهم ونذب  
الترتيل عند الأكثر وان قرأ القرآن بغير العربية او غيره من اللزلة  
فسدت ولا يضر لمن لم يمكنه تعلم ان لم يبدل معنى كما سقاط  
هزة المشرح او اعجم دال فهدى او ايزرحمة بآية عذاب وعكسه  
او نحو ذلك \* (فصل في) \* ينبغي السكوت بين الاحرام  
والقراءة وبين الختم والركوع قدر تنفس او بلع ريق وان زاد  
اعادها وان رأى خرجة بصف في أثناء القراءة سدها وهو  
يقرأ وكذا كل شغل لا صلاحها كاستقال من كرمج ومطرو ويقطعها  
لا صلاح لاله كالتجنية وكه التنكيس بالسور كسورة في الاولى  
واخرى فوقها في الثانية بلفساد وان تذكر يا شاء قراءتها رج  
للسفلى غير الموعودتين ان قرا بالناس في الاولى وقرا بالعلق في الثانية  
بلا رجوع وان اخرج على ما لا يتمه في الوقت قرا ما تيسر منه  
او على قراءة آية فقط قرا ما يجزيه ولا يضره نواه وفي الاعادة ان  
احرم على ان لا يقرأ فقرأ قولان وكذا على ان يعمل فيها غير مشروع

كاكلى او يزيد فيها كمسافر على ركعتين ومقيم على اربع ولم يمسكه  
 والابح الاعداد وقيل لا وقراءة الاولى من الصبح بالفاتحة وسورة  
 ويزاد في ثمانية معها سورة الاخلاص وان نسيها رجع اليها ما لم  
 يعظم ثلاثا وفي المرتين قولان وان تعذر تركها او السورة امام وقراها  
 مع الفاتحة فلا بأس ومن عرفها فقط تعلم غيرها وان لم يتعلمه  
 وحضر الوقت اجزته في الخمس ويشبهها في محل السورة وان  
 جهلها ايضا لزمه تعلمها وان حضر قبله صلى بالتكبير قاعدا  
 ويعيد قيل بعد التعلم \* (باب <sup>٦</sup>) \* فرض بعد القراءة  
 الركوع بانحناء بالتكبير ووضع راحة يديه على ركبتيه مع  
 تفريق الاصابع وباعتدال بتسوية ظهر ورأس لا مصوبا به  
 ولا بظهره وان جاوز براسه ركبتيه متدليا اعادها وان انحنا  
 به وبرقبته فقط فقولان وتصوب امرأة من خلفها ورجل  
 براسه ان اعتدل لا من خلفه ولينصب ركبتيه بلا استاء ولا  
 تقسدان ضم الاصابع في وضعها وان امسك بيديه على خاصرتيه  
 او خذيه او تحت ركبتيه او تدلى بها او بواحدة بلا وضع فسدت  
 وقيل لا وان مدّها امامه او مع راسه او رفعها اعاد وكره  
 الصاق بطن او ذراع بفخذ وندب الضم لامرأة وان للاصابع  
 وتأخير يديها عن ركبتيها فاذا استوى ركوعه عظم ثلاثا بلا  
 نقص ان زاد او نقص قيل وكرهت الزيادة لامام وندبت لفقد  
 وقيل السنة ثلاث وعليه الاكثر وفسدت بواحدة وبخمسة  
 وفوق وفي الاربعة والميتين قولان وخص في الكل وفسدت

في  
 الركوع  
 والاربع  
 والاربع  
 والاربع

في  
 الركوع  
 والاربع  
 والاربع

ان عظم قبل الركوع وقيل يعيده فيه ويمضي وان عظم قبل  
 استواء وبعد انحناء او اتمه بعد الرفع وقبل استواء بقيام ففي  
 الفساد قولان وهو سبحانه ربي العظيم بلا تشديد وبحري  
 مرادفه ويرفع راسه بسمع الله لمن حمده باستواء ورجوع كل  
 عضو لمحلّه ويقول المأموم ربنا ولك الحمد ولاضيران جمع بينهما  
 او عكس وكره غير القولين بلا فساد ونذب زيادة حمد اكثر  
 طيبا مباركا فيه يقول ذلك من ابتداء رفعه وكذا التكبير عند  
 الركوع والسجود والرفع منه وعند القيام من الجلسة الوسطى  
 ولاضيران قدم قليلا واخر\* (باب ٦) \* فرض  
 السجود واكمل وضع الجبهة والانف بالارض وتمكينها مع الكفين  
 والركبتين واصابع القدمين بالسقوط اليه ما دبتكبير مستغفر  
 لما بينهما بقصد بالركبتين اولاً ثم باليدين فالجبهة فالانف ولا  
 ضيران سبق وتجري عنه بلا عكس وتقدم في الرفع ثم الانف  
 ثم اليدين فالركبتان ولاضيران لم يرتب او قدم او اخر ويفرج  
 بين ركبتيه في السجود ولا يفرش رجليه ولا يلصقها ويضع يديه  
 بين ركبتيه ورأسه ويضم اصابعه ويجافي عضديه ولا يفرش  
 ذراعيه ويعتمد على راحتيه ولا يتورك ولا يلصق صدره بالارض  
 وفسدت ان لم يسجد بيديه وقد امر بالسجود على السبعة ملائكة  
 شعرا وثوب فيه وان سجد بظاهريديه او وضعها على جانبيها  
 او بواحدة او باقلها او عقدها او وضعها مع ركبتيه او مقابل  
 رأسه ففي الاعادة قولان وان قدمها عنه او اخرها عن ركبتيه

ط  
 ٨

او تركها بالارض عند الرفع حتى سجد اخرى اورفعها وتركها  
 في الهواء اعادة وقيل لان لم يضعها على ركبتيه حتى سجد اخرى  
 وليسجد بياطن بنان رجليه وقيل يوقفها على رؤسها ولاضير  
 ان يبلغ الارض اكثرهما فالثلاث سجدان ربي الاعلى ثلاثا وفسدت  
 واشرك ان شدد وهو كالنعظيم فيما مر بياننا وخلافا ومجلاو التكبير  
 في الرفع كسمع الله لمن حمده وكرر زيادة تواضع وهما ركنان واقوال  
 الصلاة غير تكبيرة الاحرام والذي بعد التشهد وقراءة التحيات  
 سنة وافعالها فرض الاحدى بطسقي التشهد وان رفع من  
 سجود رجع لثان بعد استواء وقعود وينفض كالمهر لقيام بلا  
 تورك لغير عذر ما دامت تكبير وان تعد ترك التسبيح كالنعظيم  
 لا لعذر بطلت وقيل ان قد قدرا يعظم فيه او اتمه ولم يرفع  
 راسه لاله فسدت وكره على عمامة ان لم يمس الارض بعض  
 الجبهة وكذا الف يد او كليهما لا لعذر وان شم راحة بول  
 من محل السجود حول وجهه يمينا وان شمه به ايضا ونجسا  
 فثمالا وان به ايضا تاخر قليلا ومضى حتى فرغ ان وجدها  
 ايضا وينظر فان وجد اعادة وصح البناء على التسبيح الاول في  
 التحويل وان شم او لا نجسا فتحول يمينا بطلت وندب لرجل مد  
 جسده عند سجوده قدرا ما يجد بلا ضرر ويعيد الثاني في محل  
 الاول اودونه وان جاوزه بطلت ورخص وقيل ندب جعل  
 كل على حدة وقيل كل ركعة وقيل جعل الكل في محل الاول وقيل  
 ان رفع منه وقعد على مقعدته محتبيا لا لعذرا وعلى عقبه



بعد اعداد ولا يسجد على صوف وان غير معمول ونذب على  
 الحصر وقيل على الارض وان سجد على طرف مرتفع عن الارض  
 غير ما سألها لم يضر وفسدت قيل ان اعتمده براسه حتى وصله  
 الارض \* (باب ب) \* فرض القعود للتشهد ونذب  
 للرجل على رجليه جاعلا بنان يمينه ياخص يسراه باعتماد  
 عليهما وايصالهما الارض ولاضير ان عكس او وقف احدهما  
 وفرش الاخرى اوردهما الناحية وفسدت بقعود الحبشة وهو  
 وضع اليديه على عقبيه وجلس على صدر قدميه وشهر بعقبتي  
 الشيطان المنهى عنه وعن الالقاء وهو الصاق اليديه بالارض  
 ونصب ساقيه ووضع يديه بهما كسبع وكلب وفيه تاويلات  
 وعن تربيع الملوك وقعود القرد وهو القعود على عقبيه ونصب  
 قدميه والقرصاء وهو قعود المحبتي بيديه على ساقيه وعن  
 نقر الديك والتفات الثعلب وان لم يمكنه ركوع وسجد صلى  
 قاعدا بايماء وهو اولى من قيام به وهو اولى من اضطجاع به  
 وقيل عكسه والتربيع والقعود على الرجلين اولى من اضطجاع وهو  
 اولى من قعود الحبشة ان لم يمكنه الا ذلك ولا يمد المضطجع يديه  
 مع جسده كقائم ويضع القاعد للتشهد يديه على فخذه موصلا  
 انامله لاطراف ركبتيه وفسدت ان تركها في الهواء او على الارض  
 لا لعذرا ونسيان ورخص \* (فصل ك) \* سن بوجوب  
 قراءة التحيات ويعيد من تعد تركها او اكثرها او نسيها وقيل  
 لا ان وصل الى الطيبات وان بلغ التشهد قيل والصالحين ولاحظ

بما لا يبنى معه لم يضره وقيل لا يعيد من قعد قدر التشهد  
 خلف امام ان احدث وان لم يقرأ منها شيئاً ولزم من تعد ترك  
 مجود او ركوع او قعود او تكبيرة الاحرام البدل والكفارة وان  
 وقف له حرف منها رده حتى يجده والا مضى وقيل لزمه  
 الاثنيان بها تامة وخص لمن لا يعرفها ان يقرأ الفاتحة وان عرف  
 بعضها اجزاء وتعلم ما بقي وان اتمها حيث يبلغ فيه التشهد  
 فقط كره له ذلك بلا نقض ويعيد ان نكسها وان شرع فيها  
 فكرهه بول او نحو قام بقاءتها ما شيا مستقبلاً وان احدث  
 فيها بما يبني فيه بنى على ما قرأ وان خاف المأموم انكسار  
 وضوءه قام ان بلغ محلا يجزيه فاذا سمع تسليم الامام قبل  
 ان ينتقض سلم والا انصرف وان بلا تسليم وان زال عنه  
 الكرب رجع وان سلم الامام عند رجوعه سلم مكانه وان  
 قرأ الفاتحة بدلها ساء لم يضره وان تذكر رجوع اليها والا  
 انتقضت ولا تجزى على سورة وان بسمه وفان لم يتذكر حتى  
 ركع بطلت وان ذكر قبله قرأ الفاتحة او السورة بحملها ثم ركع  
 والتحيات جمع تحية وهل هي الملك او البقاء الدائم او العظة  
 او السلامة من الآفات تاويلات وانما جمعت لان كلام من  
 ملوكهم له تحية يحى بها فامرنا ان نقول التحيات لله والمباركة  
 الثابتات الناميات وقيل الاسماء الحسنى والصلوات هل هي  
 الخمس او كل صلاة او العبادات او الدعاء او الرحمة خلاف  
 والطيبات الاعمال الصالحات وقيل الكلمات الطيبات

لله عز وجل وهي الباقيات الصالحات \* (فصل) \*  
 سن التسليم وهو تخليل المحرم بالكبير وفي إعادة منصرف  
 منها بدونه لا لعذر قولان وهل يعني به يمينا وشمالا الحفظة  
 او من خلفه ان كان اماما او انصرا فالاخلاق ولاضير ان سلم  
 لناحية فقط او امامه او لم يحول وجهه وان شك فيه قبل  
 ان يشيع في عمل لا لصلاة سلم وكذا كل عمل خرج منه ثم شك  
 فيه ولم يتيقن انه لم يعمل لا يستغل به \* (باب) \*  
 صلاة الجماعة فرض على الكفاية على الصحيح وشرطا لاقتداء بامام  
 النيقون الماموم غير منزل جنس صلاة الامام عن جنس  
 صلاته كمنقل يوم مفترضا واتحاد الفرض المؤتم فيه فلا  
 يصلي ظهر خلف مصل عصر او غيره والمتابعة والمساوقة  
 فمن صلى ثم وجد جماعة تصلي صلى معهم ونواها نافلة وسلم  
 بين كل ركعتين وان نوى قبل دخوله ان يقضى مضية او  
 منقضة مضى مع الامام فان تذكر بعد الدخول ان عليه  
 مثل تلك الصلاة اجرته لها \* (فصل) \* ندب كون  
 الامام اقرا القوم واعلم بالسنة واورعهم واكبرهم سنا  
 واقدمهم اسلاما فان استوا واختاروا فالمقيم والمتاهل  
 والبصير والمردى والمغتسل اولى من مقابلاتها وفي امامة  
 العبد والقاعد بعز قولان وعلى جواز القاعد يصلي من خلفه  
 قاعدا وان صح وقيل قائما والمختار جوازه بالاصح ان كان  
 اماما عدلا لاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وان حدث

مرض فيها فليتها قاعدا وان غير عادل وكذا الخلف في امامة  
العليل بصحيح كمن لا يفارقه نجس ولا يس ثوب لا يصلي به  
ولم يجد سواه او يجسده ما كذهب تعذر نزعها فالانح  
ان لا يصلي بغيره ورخص بمثله وجاز لامرأة ان تنفل بفساء  
وتقعد وسطهن وصحت خلف مخالف ان لم يدخل فيه لمفسدا  
لها لا خلف منافق موافق وجوز ان قدمه غير المصلي وراءه  
فمن قدم منافقا خالف سنة السلف فان الائمة وفذا الى  
ربنا وخيف عليه تحل اوزار ما افسد فيها ولا خلف خنثى  
ونذب بتقديم المؤذن او المقيم للامام وكره بنفسه وجاز  
ان تاهل لذلك ولم يكن من يقدمه او كان امام منزل اتفقوا  
عليه ولا تقبل صلاة امام لم يرض به ويرفق بمن خلفه ولا  
يتباطى وليسمعهم صوته احتسابا ويقوم الماموم خلفه  
ومن لواحد ان يقوم بيمينه واعاد ان خالف وبرجلين ان  
يصطفاه خلفه وان صلى بواحد ثم دخل عليه ثان دفع الداخل  
الامام للحراب ان كان بمسجد وجراليه صاحبه ان كان في غيره  
بعد ان يوجهه لاقبله ثم يحرم فيصطف معه وان دفع او  
جر بعد الاحرام اعاد وان تاخر اليه صاحبه لاجره او تقدم  
الامام لابدفعه لم يضر وان اصطف رجلا بيمينه تقدمها  
قليلا وان كانوا ثلاثة او اربعة لا فوق فاحرم عليهم عن يمينه  
ففي اعادتهم قولان ويعيد الخامس وحده ان دخل عليه وان  
اصطف اثنان يساره رجع فسادها وجوز الى عشرة يمينها

واستحسن له ان يفرج بينه وبين الصف قدر ما يبلغ يده  
 ان احتاج لاستتلاف ولا ضير ان جاوز الصفوف قدر السجود  
 بلا تضرر وتطويلها قدر اسماع الامام والفضل في الاول ثم  
 تاليه ثم كذلك وخلف الامام افضل ثم يمينه الى ثلاثة وقيل  
 لسبعة ثم يساره ان استواء وان كان ما يمينه أكثر رجع  
 الفضل يسار حتى يستووا \* (فصل) \* سن  
 تقديم الفضل في الجامع وان في غير الصلاة الى امام او كبير  
 مجلس وان لمشاورة او موقف قتال او تدريس او افتاء  
 او استماع حديث او نحو ذلك والناس مراتب في العلم والدين  
 والعقل والشرف والسن والكفاية فيما جمع لاجله كما عليه  
 السلف وهل لزم الصف ان ارادوا الصلاة جماعة ثلاثة  
 او خمسة واربعة او سبعة او الى عشرة الخلف في الوقوف  
 عن اليمين ثم هل الصف واجب او ندب قولان صحح اولهما  
 وقد امر بتسوية الصفوف وترتيبها وكونها الاول كصدك  
 الطير وان دخل رجل ولم يجد موقفا جاز اليه آخر من صف  
 وليساعده وان صلى خلف صف وحده اعاد وجوز ويسد  
 الفرجة تاليها وهو الابعد من الامام والافسد صلته  
 وان كانت خلفه سدها اللذان يليانها وجاز سده ان راها  
 امامه في صف فان ذهب اليها فسد ما غيره رجع لمكانه  
 وان سد وقف مكانه ان امكنه والاخرج لمحل تيسر له فيه  
 الصلاة وان لم يجد خروجا فسبقه الامام بعمل اعاد ورخص

له الايماء براسه مكانه ويجزى رجله وهو يقرأ ان ذهب للسرد  
 ولاضير ان رفع وتقف امرأة خلف امام تلقاء كتفه الا يسر  
 وبينهما قدر صف ان كانت محرمة منه ولا يصلى باجنبية وحدها  
 وان صلت محرمة من جانبه الا يسر انتقضت ان جاوز سجودها  
 منكبه وقيل لا وجوز ولو تساوى سجودها ولا تقع من رجل  
 خلف امرأة ولا منها قدامه ولو بينهما سترة او حائط ان احراما  
 على ذلك والا فقولان ويقف الواحد يمين الامام والمرأتان  
 خلف الواحد والواحدة كذلك او حيث شاءت اذ لا صف عليها  
 وان وقفت يمين الامام واحرم عليها كذلك اعاد ان علم  
 والا اعادت دونه ويقضى بعض الصفوف ببعض ان كثرت  
 وان احرم على من لا تقع منه كحائض او نفساء اعاده ان تعمد  
 ولا يحرم على معينين ويعيد هو ومن خلفه الاحرام ان احرم  
 على فرجة بصف وكذا ان كانت فيه امرأة او حاذى صف نساء  
 صف رجال اعاد وان احرم على ذلك والا اعاد تاليهن ان  
 لم يكن محرما لهن وكذا ان كانت بينهم فرجة وقيل يعيدون  
 مطلقا ان احرم على ذلك وكره لرجل محاذاة امرأة بصلاة يحكمه  
 بلا نقض ان لم يتساو يدن وان وقف الامام بمرتفع وحده  
 من مصلى القوم قدر ذراع فسدت وان تسفل منهم صحت وان  
 لم يقف معه احد وقيل لا بد منه لاحتياجه لاستتلاف ولا  
 يصلى قيل رجل من داخل مسجد الى امام خارجه والمختار جوازه  
 ولا تتعقد على امامين اتفاقا وان حال بينه وبين من خلفه

شارع او نهر او طريق او مقبرة او مزبلة او نجس او نحو ذلك  
 فالارجح الاعادة ورخص ولا تقضى جماعة ان بمسجد واحد  
 بلا نقض ان وقعت وان احرم امام داخل مسجد فاتها خارجه  
 بعذر فلا تقضى اخرى تلك الصلاة فيه بعد واما ان احرم  
 بناس خارجا فاتها هم داخل بلا بعذر فلا بأس ان تقضى تلك  
 فيه ايضا اخرى لان النظر الى محل احرم فيه ولا بأس بجاعات  
 واحدة بعد اخرى في مسجد غير معور وان اتحدت صلاتها  
 كمسجد ساحل او سوق وكراهة لساقرين جمع صلاة بمسجد  
 مقمين بلا اذنهم وجاز من واحد منهم وان لم يكن له في  
 المسجد شئ ان لم يكن كعبدا وطفل او مجنون او امرأة او داخل  
 منزله لا وطنه وجاز اذن مقيم نزع وطنه من منزل ما صلى  
 اقامة فيه وكذا مدينة ذات حارات كل بمسجدها لا يصلي  
 اهل كل بمسجد كل بلا اذن اهله ولا مسافر بمسجد طرقة باذن  
 اهل اخرى وان حال بين قوم وامامهم مانع من ركوع وسجود  
 تحولوا ان امكنهم فان لم يجدوا حتى سبقهم بعمل اعادوا وان  
 كان بعذر كماء او طين او موافقا لما خلفه او قعودا ان حدث  
 اليهم مرض وان رجعوا الى اضطجاع افرق قوامعه \* (فصل)  
 ان راي مصلي ما خاف فساد كمال او نفس اشتغل باصلاحه  
 وان ميتا وبني والاصلي ورجع اليه وان خاف قوته انقصها  
 قدر ما يبلغه قبل فساد وان لم يمكنه الا باماء او تكبير  
 فعل ثم رجع اليه وان امكنه اشتغال بها وبه فعل ولا عليه

ان فسد بعد وان خاف فوتاً وفساد اختصرها ولا يفرحين  
 يصلح ان لم يخف فوتاً وان اصلحه امامهم ارتقبوه ان لم يغيب  
 عنهم وان احدث بما ينبغي فيه فخرج ولم يستخلف مضافاً وان  
 كان الفساد انما يصلح بالعامه مضافاً اليه معه وينبغي  
 موضعهم ذلك وجاز الرجوع للاول ولا يدخل على امام حاك  
 اصلاحه الفساد وجوز ولا نقض عليه ان لم يصلحه <sup>بالر</sup>الاستدلال  
 القبلة ويرجع الى القوم بعده ويتم بهم وان اتمها في موضعه  
 ذلك جاز ان سمعوا له والا صحت صلته مع كراهة وهل  
 تنقض عليهم او يبنون قولاً وان اصلحه مأموم رجع للامام  
 واخذ من حيث وجده ثم يستدرك ما فات به وان لم يرجع  
 وصلى بمكانه فسدت عليه ان لم يفرغ الامام وان مات  
 مضى من لم يقابله ويمسك مقابله حتى يفرغ القوم ويرفع  
 من مكانه وامساكه اولى من تحوله وان مضى مع استقبال  
 الميت انتقضت عليه وقيل لا وان لم يكن الامقابله تحول ان  
 امكنه واتم والا اخيراً عاداته \* (فصل) \* ان  
 احدث بما لا ينبغي معه مما يفسدها انتقضت على من خلفه  
 وقيل لا ولا يستخلف بعد انتقاض عليه ويتم من خلفه  
 فرادى عند من لم ير النقض عليهم وان صلى بهم بجنابة او بلا  
 وضوء او بثوب نجس ثم علم بعد الفراغ فسدت عليهم في  
 الجنابة عند الاكثر ويعيدون ولو خرج الوقت وان غابوا  
 رجع اعلامهم ان يعيدوا وهل تفسد عليهم بالآخرين مطلقاً



كالجناية اوان تعد اوان لم يخرج الوقت اوان لم يفترق صفوفهم  
 اقوال وان علم بذلك في انشائها فسدت على الكل اتفاقا ولزمهم قبول  
 قوله بذلك \* (فصل ثلث) \* يجب اتباع الامام في اقوال  
 غير سمع الله لمن حمده والافعال ان لم يصل جالساً على قول  
 باجازه بمقارنة في تكبير وركوع وسجود وهل يسجدون عند  
 قطع صوته او يسجد للارض وهم قيام قولان ومن تعد  
 سبقه اعاد ومن نسي رجع لم يخرج منه وقيل يمسك  
 مكانه حتى يدركه وفي اعادة مصطب به قولان ويراعى في  
 السابق اول الفعل ومن ابطأ بركوع او سجود حتى رجع الامام  
 مرة اخرى فقبل فسدت عليه وقيل لا حتى يفوته بعلمين  
 وهل ان فاتته بعمل فقد خالفه اولا قولان وهل القراءة عمل  
 او هي الركوع او الركعة وما يعمل فيها خلاف وان اختلفت  
 نيته مع امامه كظهر بعصر ففي الفساد قولان مشارها هل  
 هي مرتبطة به اولا ويحتمل على المأموم قراءة الاولى اتفاقا  
 لا التقويم وغيره على الراجح وفي التحيات قولان وخص في حمله  
 كل عمل سوى تكبيرة الاحرام وهو ضعيف \* (باب رابع) \*  
 ينه الامام اذا وقف له حرف او غلط في عمل مقابله من  
 الاول وجاز غيره الى ثلاث مرات وقيل ما لم ينسبه والا تركه  
 حتى تنقضى عليه فيتمون في القراءة بحرف وقف له وفي  
 جهري سر بولا تجهر بصلواتك وفي عكسه بولا تخافت بها  
 وفي قيام في قعود باقعدوا مع القاعدين وفي عكسه بوقوموا

لله قانتين وفي التسليم لافي محله بالتكبير وهم قعود وقيل  
 ينهونه ثم يقومون فان انتبه بعد ما سلم سهوا فقام اتبعوه  
 ما لم يحدث بعد عملا كشي او كلام او اكل او قيام لاخرى فان  
 قرأ سبحانك اللهم وبحمدك انتقصت ومضوا وهل يعيد  
 منبهه ما ينهيه به او لا قولان وقيل انما ينهيه في الكل سبحان  
 الله وليس على النساء تنبيه ان كان معهن رجل والانهية محرمة  
 ان وجدت والا فغيرها بتصفيق وضرب فحذبيد وان اغشى  
 عليه او غشى بطلت عليه ومضى فيها من خلفه وان نام  
 حرك على منكبيه الا يمن اوراسه بيسرى رجل ويمنى امرأة  
 على ايسره بكمود لا بمباشرة يد لغير محرم ان كان والا فبيدها  
 بلا مباشرة ولا يمضى من خلفه قبل انتقاضها عليه ان لم ينتبه  
 وان قعد حيث يقعد وتباطى حتى خافوا فوت الوقت استأنفوا  
 وان لم يخافوا ارتقبوه حتى تفسد عليه ويقتدى بمن خلفه  
 ان شك ويقتدى به والصفوف والشخص بابا ضم لا بغير  
 مصلى معهم ورخص لريض خولط عليه ومبتدأ جاهل المصلي  
 اقتداء بغير مصلى ولو غير امين ان احسن ولو غير مكلف  
 وجاز لعدان يقتدى بقائل له سلم فقد اتممت او بقي لك  
 كذا ان كان امينا وجوز بكل من صدقه وكذا ان شك في اغتسل  
 او وضوء او تيمم او صلاة بثوب معين يصدق قائل له  
 فعلت ذلك ان لم يتيقن بخلافه وكذا جميع وظائفها وجوز  
 لغير شاك ان يجمعها حتى يسمع من يحفظه عنه ويعلمه

ويجبره اذا اتم لصورة التعلم \* (باب ٧) \* جاز  
استخلاف لصلاة غير ميت وجز ولو فيها وصح البناء مع  
قبي وخدش ورعاف فان وصل ثوبه او بدنه ذلك فهل يستخلف  
ويغسله ويتوضى ويبخى ولا قولان ويستخلف ان يتقن بذلك  
لان شك بل يمضى حتى يتم فان وجده اعادها ان احدث  
ما ينقضها وان اخبره امينان برعاف او خدش استخلف وفي  
الواحد قولان واهل الجملة كالشك وكذا امين على راي وميد  
يده للصف الاول فان لم يجد فيه صالحا مديح وجد وهل  
تفسدان وجد في الاول واستخلف من غيره فيه تردد ولا ظهر  
الفساد ويحجده لموقفه ثم ينصرف وقيل يحجده بيده ويتركه  
ما ضيا للجراب ويذهب وان لم يطاوعه جبد غيره الى ثلاث  
وقيل بلا حد وان صادف من لا يصح استخلافه كامرأة او طفل  
او من لا يصلي معه انتقضت على الكل ان اقتدوا به وان جبد  
اكثر من واحد فليأخذ الذي عناء ويدع سواه ويكون الخليفة  
على هيئة كان عليها الامام الاول كقراءة او ركوع او سجود ولا  
ضير ان ابتد القراءة والاحسن من حيث يبلغ الامام وان استخلفه  
راكعا قال بمكانه سمع الله لمن حمده ثم يتقدم لمقام الامام  
فيسجد بهم وان استخلفه في سجود رفع راسه بتكبيرهم  
فان في الاولى تقدم قليلا قدر ما لا ينقطع من الصف ثم يسجد  
بهم الثانية فاذا قام تقدم لمقام الامام وان في الثانية رفع بتكبير  
جهر او تقدم وان في قعود تقدم قاعدا حتى يبرز من الصف

ثم يقرأ التحيات ثم يقوم بالتكبير ويتقدم والمدار على الامكان  
 وان خرج ولم يستخلف مضوا على صلاتهم وفسدت ان استخلفوا  
 او تقدم واحد بنفسه فاقتدوا به وهو المختار وقيل لا ولا  
 يمضوا ان لم يستخلف حتى يجاوز الصف او يخرج من المسجد  
 او يمضي امام الصف قدر ما يجاوزه ان كانوا في فحش ولا يستخلف  
 الثاني ثالثان فعل واقتدوا به اعادوا عند الاكثر وبلا استخلا  
 صار اماما قبل الشروع ولزمهم اتباعه والا فسدت عليهم وان  
 استخلف رجلا فتقدم غيره فسدت على الكل ان اقتدوا به  
 والا فعليه وحده وان تيمم امام لحديثه بموضعه لعذر ومضى  
 واتبعوه صححت وان احدث ما موم توضى ورجع واتم مع امام  
 وان مضى عليها بموضعه فسدت ان لم يفرغ الامام منها وان  
 استخلف وصلى بموضع وضوءه كره له بلا اعادة وان لم يفرغ  
 منها الخليفة ولا يصح الدخول عليه هناك ان استخلف والا  
 جاز ولا يدخل هو الى غيره وان احدث هو ومن خلفه ثم توضوا  
 اقتدوا به في موضعهم ولا ينتظرهم ان توضى قبلهم فمن توضى  
 منهم دخل اليه وان توضوا قبله وانتظروه قدر ما يصلون فيه  
 اعادوا وان لم ينتظروه وتوضى قبل فراغهم منها اعادوها ايضا  
 \* (فصل) \* جاز استخلاف مقيم لمساfer كعكسه  
 ويصلي خليفة بصلاة الامام وقيل لا يستخلف المقيم مسافرا  
 اذا تجاوز حد صلاته وان صلى بهم صلاة سفر انتقصت على الكل  
 ان اقتدوا به وان احدث مسافر خلف مسافر ومقيمون فاستخلف مقيما

انتم بهم سفرية ثم يقيم هو والمقيمون فيتمون فرادى ثم يسلم  
 فيسلم الكل وان فاتته الامام المسافر بركعة ثم احدث في التي  
 دخل اليه فيها واستخلفه فقبل يقعدون خلفه ويقوم هو  
 للتي فاتته فيستدرك كما ثم ياخذ بهم من حيث استخلف حتى يتم  
 بهم صلاة الامام فيقعد المسافرون هناك ويمضي هو والمقيمون  
 فيتمون فرادى فمن اتم قعد حتى يتموا ثم يسلم ويسلمون معا  
 وقيل يمضي من حيث استخلف حتى يتم السفرية ثم يستدرك  
 فائنته ويمضي المقيمون فرادى ولا يرتقبونه الا بالتسليم حتى  
 يقضى الفائنة ثم يرجع الى اكملها \* (باب) \* توصل  
 بفوت امام وبنوم او سهو واصلاح فساد وحدث يصح معه  
 البناء ونحو ذلك مما لا نقض به وعذر فيه فيرفعها بالدخول  
 عليه فهل مالم يشهد او مالم يسلم قولان والمختار صحة الدخول  
 واستدراك الفائت في صلاة ميت كغيرها وانما يصح الدخول قبل  
 في القيام فقط فمن فاتته فاتة الركوع لان الركعة الشرعية مما تشتمل  
 قياما وركوعا وسجودا وقيل في كل موضع فان دخل في قيام فاتته  
 بالفاتحة فهل يقرأها او يستمع قولان وان فاتته بالقراءة وادرك  
 بعض القيام فهل لزمه استدراكها بعد فراغ الامام اولا وان  
 ادرك معه قراءة آية تامة في جهر لا يلزمه استدراك الفاتحة  
 بعد وان ادرك بعض الفاتحة فهل ياخذها من حيث ادرك  
 او من اولها خلاف ولاضير عليه في تركها ان ادركه على اخرها  
 ولا في قراءتها والمسبوق بالقراءة هل يستعيذ ام لا ان لم يستعد

قبل الاحرام فالأظهر لا اذ شرعت للقراءة وقد فاتته ولكن  
 يستعيد عند القراءة بعد فراغ الامام وذلك خاص بالاولى  
 واما ان دخل في الثانية وفاته بالقراءة لزمه استدراكها  
 كالركعة الاولى ويسلم الداخل حيث دخل وقيل في القعود مطلقا  
 ولا يدخل ان لم يعرف اين كان فيها ويعيد ان دخل على ذلك  
 وان عرف ولم يعرف امسافر كان او مقيما فان كان الداخل  
 مسافرا نوى صلاته صلاة الامام ان لم يكن في صبح او مغرب  
 وان لم ينو ذلك ففي عادته ان وافق قولان وان كان مقيما  
 نوى اداء فرضه مع الجماعة ويدخل مسافرا على مقيم كعكسه  
 ما لم يجاوز صلاته وهي الاولتان \* (فصل في الاستدراك)  
 وجهان الاول ان يفوته اولها او وسطها او آخرها والثاني  
 اولها وآخرها واولها ووسطها وهو وآخرها فالاول ان يقصد  
 الى ما فاتته ويستدرك ثم يسلم كداخل فاتته ركعة او ركعتان  
 يصلي ما ادرك فاذا سلم الامام قام هو بلا تكبير الى اولها  
 فيستدركه الى محل دخل فيه ثم يسلم وكذا ان صلى معه ركعتين  
 من اولها وتغشده معه ثم نام او احدث قبل ان يقوم بتكبير ولم  
 ينتبه او يتوضى حتى فاتته بركعة فادركه معه الرابعة فاذا سلم  
 قام هو بتكبير التشهد لاستدراك فاتت وكذا ان نام او احدث  
 بعد ما صلى معه ثلاثا ولم ينتبه او يتوضى حتى سلم اتم صلاته  
 كما عليه والثاني كدخول فاتته ركعة من اول وصلى معه ركعتين  
 ثم نام او احدث لم ينتبه او يتوضى حتى سلم فانه يبدأ من الاولى

ثم الرابعة ثم يقعد للتشهد ثم يسلم ويقيم دخل على مسافر  
فاته بركعة فاذا سلم قام هو بلا تكبير ليصلي الاولى ثم يقوم  
بتكبير التشهد بعد رفع من السجدة الثانية مع التكبير لها ويتم  
الباقى ثم يسلم وقيل اذا سلم المسافر قام هو بتكبير التشهد حتى  
يتم ثم يستدرك الاولى ثم يسلم وان فاتته وصلى معه الثانية  
مع التشهد ثم نام او احدث فانتهى او توضى فاخذ معه الرابعة  
فاذا سلم قام بلا تكبير للاولى فيصليها فاذا رفع من السجدة مع  
تكبيرها قام بتكبير التشهد ثم يصلي الثالثة حتى يتمها الى محل  
دخل ثم يسلم وكلهم معه الاولتين مع التشهد ثم فاته بركعة بنوم  
فانتهى فاخذ معه الرابعة فلما قعد للتشهد نام او احدث حتى سلم  
الامام فيقوم هو بتكبير التشهد الثالثة فاذا رفع من سجدها  
قام حتى ينتهى محل دخل فيه ثم يقعد للتشهد الاخير ثم يسلم  
وهذا في الرباعيات وقس عليها غيرها وان فاته بتكبيرات  
الصلاة قضى كلا محلها وقيل تجتمع تكبيرات القيام والركوع  
في قيام واحد وتكبيرات السجود في سجود وقيل يجمعها مطلقا  
في قيام او قعود بمحل واحد وكالتكبيرات التعظيم او التسبيح ان  
فاته به فان فاته بركوع او سجود قضاه كله بمحل مرة بعد اخرى  
وان فاته بالقراءات جمع سرها وجرها في قيام واحد \*  
(باب) \* فرضت الجمعة مع مقبها ولو جازا على  
كل حر بالغ ذكر مقيم عاقل فرض عين الا من عذر بخوف من  
العدو او مرض او حرا او بردا او مطر خيف منه ضرا او جنازة

تعيّنت أو شغل بطلب قوت وإن حضرها عبد أو طفل أو امرأة  
أو مسافر أو مريض أطاقتها صلى بصلاة الإمام ركعتين وسقط عنه  
الفرض اتفاقاً وإن لم يبق مع الإمام إلا من لا تجب عليه صلى  
أربعاً إن لم يحرم على ركعتين \* (فصل) \* خست بشروط  
وهي الإمام أو نائبه والمسجد والمصر والجماعة فالإمام أو نائبه  
شروط وجوب وإن خلف جازع عند الأكثر وهل مطلقاً أو في  
السبعة التي مصرها عمر رضي الله عنه وهي مكة والمدينة  
والكوفة والبصرة والشام واليمن والبحرين وهو وعمران ولحد  
قولان وجاز للإمام أن يامر عماله بأقامتها في أمصارهم والّا  
صلوا أربعاً ولا يامر عامل غيره بها إلا بأذن إمامه ولا يصليها  
في مسيره إن سافر ويصلي خفيته بالناس أربعاً وقيل ركعتين  
وكذا إن مرض أو تخلف عنها العذراومات وحضرت قبل تقديم  
إمام صلوا أربعاً وقيل غير ذلك وإن سافر وخفيته أيضاً  
وهو في غير قرية جماعة فلا يقيمها ولو معه مثل أهل قرية  
أو مصر وتجب في مصر جامع فابو عبدة فيما تقدم لا في أرض  
الاعاجم وضام في كل أرض للعرب وأهل ذمة إن أقيمت فيها  
الحدود وهل أقل الجماعة اثنان أو ثلاثة أو أربعة أحوال وهو أقل  
ما تصح به وإن ذهبوا عنه قبل أن يحرم صلى أربعاً وحده وإن  
بعده أتمها جماعة وكذا إن تركهم قبل أن يتيها بهم أتموها ركعتين  
\* (باب —) \* شرط لادائها الوقت وهو الزوال  
وتصح بخطبتها بعده وإذان ولا ينعقد بيع بعده وجوز عصى



المتبايعان وكذا النكاح وجاز لمن لا تلمزمه ولو بعد اذان وخطبة  
 ولا تؤدى جمعة الا بها وهي متصلة بالاذان ويتصل بها  
 وهي بالاقامة والاقامة بالصلاة ولا تصح الجمعة بالخطبة  
 وليست بدلا من الركعتين على الاصح ويجوز بدونها  
 \* (فصل في) \* سن للامام ان ينتقل في بيته ثم  
 ياتي المسجد قاصدا المنبر مقدما في طلوعه يمناه فاذا استوى  
 انظر المؤذن والأتين فاذا فرغ المؤذن الاخير قام واقفا  
 على المنبر معتدلا على كعوس او عصا او عكازا وسيف او عود  
 منبر واستقبل الناس بوجهه وشرع في الخطبة مبتدئا  
 بذكر الله والثناء عليه والصلاة على نبيه عليه السلام  
 ويذكر الناس ويعظمهم ويخوفهم معادهم ثم لا يترل حتى يقول  
 المؤذن قد قامت الصلاة فنذب له الامر والنهي والوعظ  
 بما في القرآن ولا نقض برواية او شعر حتى يلفوا وترك ذلك  
 احسن والخطيب ان تكلم بما لا ينبغي فسدت عليه وعلى من  
 خلفه صلاتهم ان كان امامهم والا فعليه فقط واقل ما قيل  
 في خطبة الجمعة والعديد والنكاح الحمد لله رب العالمين  
 والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين وصلى الله على  
 سيدنا محمد خاتم النبيين واغفر اللهم لنا ولجميع المسلمين  
 وهل يجلس بين الخطبتين خفيفة اولا اذ لم يرفع عن ابى بكر  
 وعمر وعلى جلوس قولان وانما الحدث ذلك معاوية وقيل  
 عثمان حين كبر \* (فصل في) \* سن بوجوب الانصات

للخطبة ومن دخل المسجد عندها فلا يركع ولزمه الانصات  
 لها ولو كان لا يسمع ونهى عن كل عمل سواه اذ ذلك واث  
 قال واحد لاخر انصت اوصه فقد لغى ولا جمعة له وفسدت  
 صلاته ان استمر على مكثه ولم يخرج للحارج ويعيد دخولا  
 من باب آخر مع فوت ثواب السبق له لافساده باللغو  
 وقدرى في الجمعة من بدنة الى بيضة والانصات واجب  
 ولو على من بعد او لا يسمع ونهى في الوقت وان على امر  
 بالمعروف وقيل المفسد هو القول المكروه وقيل لا يفسد  
 الفرض وان لم يخرج والنهى انما هو لكمال الثواب ولا يضر  
 احتباء او نظرا لسقف فتحصل ان الجمعة ركعتان بخطبة قبلها  
 لا بعد ما يجهر للقراءة فيها وان فات الوقت بان لم يسلم فيه  
 وقيل لم يتم التشهد الاخير حتى دخل وقت العصر قضاه  
 اربعا وان خطب لا بطهارة اعادها وكذا ان احدث بما لا يبي  
 معه وان مات في خطبته صلوا اربعا وان عقدوا الاخر حين مات  
 الاول استأنف وان احدث بعد فراغ من خطبته استخلف  
 مصليا بهم ركعتين واعادوا ان استخلف من لا يلزمه واقتدوا  
 به ومن صلى ظهر الجمعة في بيته ظانا ان الامام قد فرغ منها  
 ثم ادركها معه فالاولى نافلة والثانية فرض والجمعة ليست  
 كغيرها وقيل مثله فتكون نفلا \* (خاتمة) \* سن لها  
 اغتسال وبكور وغدو على الاقدام والتطيف والسواك  
 والطيب والمسايرة للمسجد اول الوقت عقب الاذان والتفعل

\* (باب ٦) \* هل صلاة السفر قصر او تمام خلاف مثاره  
 هل فرضت اولا اربعا فنقصت لترخيص اوركتين فزيد في  
 الحضر والصحيح عند الاكثر ان لا يصلي مسافرا ربعا الا ان صلى  
 خلف مقيم وجد السفر فرسخان والفرسخ اثني عشر الف ذراع  
 وهي ثلاثة اميال وتبين الاميال بالامناء وبالمشاهدة  
 وفي الشهرة قولان وهل يقصر اذا جاوز الفرسخين او ان خرج  
 على نية السفر وان بلا مجاوزتها خلاف ياتي وفي الرجوع حتى  
 يدخل وطنه وقيل اذا دخل عمرانه اتم وقيل الى حد سور المنزل  
 وفي القصر الى بابه والحضر الى اوتاده ومن خرج اميال وطنه  
 ولم يقصر فرجع الى الاميال اتم اذ لم يقصر خارجها وكذا ان صلى  
 فيه خلف مقيم كظهر او سفريه بثوب نجس وانقصت عليه او  
 صلى كمغرب وان خرج عليه وقت صلاة يقصر فيها خارج الاميال  
 او لم يصلها عمد او نسيان ثم دخل الاميال فحضر وقت اخرى قصر  
 حتى يدخل وطنه \* (باب ٧) \* فرض اتخاذ الوطن عند  
 حضور الصلاة ولا تقع لمن لم يوطن ان لزمه والا فوطنه وطن  
 من رجع اليه امره كأب وزوج وسيّد ومن شرطه جواز  
 الإقامة فيه وان لم يوطن لنفسه صلى عبده وازواجه وبناته  
 التمام والتقصير حتى يوطن وقيل ان ابا ان يوطن لنفسه  
 ووطنوا بانفسهم ووطنوا يتنون فيه وقيل العبد لا يوطن ولا يطاق  
 مولاه ويوطن السفين سفينته والمشاري سيفه والبادي  
 عموده والسايح عصاه وفي عبيد الساري تردد ويمكن اجازة

اتخاذهم والمراد بالسفين الدائم على سفر البحر اعتاده هو  
 وآبائه فاذا ارسي مركبه اتم حتى يقلع من المرسى ويجاوز  
 فرسخين وصح رجوع هؤلاء للقرار لا عكسهم لما روى مشهورا  
 عندنا ثلاثة من الكبار اخرجوك من اهلك وهو اتخاذ دار  
 الشرك وطنا لما يجري عليه فيها من الاحكام كسبي وغشم  
 واباحه دم واسترقاق وتغير نسل واكره على مفارقة الدين  
 وغير ذلك وقال اهل صفقتك ككونك في عسكر المسلمين  
 حتى اذا صنعوا بمقاتلة العدو رجعت اليه وتبدليك سنتك  
 وهو التغرب بعد الهجرة كترج الوطن من قرار ورده في بادية  
 لغير شارفانه لا يباح لهم الرجوع من سيوفهم الى قرارهم الا  
 ان خرجوا على ذلك او ينقصوا عن ثلاثة وان تزوجت قرارية  
 بادية اهلك وكذا طفلة تحت باديان اجازت التكاثر بعد بلوغ  
 وامه لم تختزن نفسها بعد عتق والعبد ان اشتراه بادية تبعه في بصلاته  
 وتطلب متزوجة بادية يجهل ان يوطن لها في قرار فان ابح  
 صلت تماما وقصر الامتناع مخالفته ودجوعها من قرار لبادية  
 وقيل ان وطن الرجل والمرأة وطن ابائهما ولو امواتا مالم يوطنا  
 او تزوج المرأة والعبد على وطن سيده ان عتق مالم يوطن  
 وذات زوج مات عنها او طلقت منه كذلك ومالم تجلب او يطلب  
 جلبها فكاكها ونذب للرجل ان يبين وطنه واميا له لزوجه  
 وعبد وبنته \* (فصل في) \* نذب اتخاذه ببسك  
 لا يخرج منه الا بعدوا وكجوع بقصده الى طاهر يمكن الصلاة

عليه قدرها فاكثروا جود توطين حوزة فاكثروا ولا وطن لمن  
 وطن الدنيا ويوطن محلا ينزله كل وقت اراد لا يستغنى كداره  
 او يستانه او مصلاه لا كسقف او جذع او مزبلة او مقبرة  
 و جاز توطين اربع في حوزة كل خارج عن اميال الاخر كنكاح  
 اربع كل بواحدة وان وطن اكثر من اربعة فان تتابعته صحت  
 من الاربعة الاولى و توطن المرأة واحدا ولا يدخل الرجل وطنه  
 ان كان بدا او بيت للغير ان سكنت الاباذنه فاتخاذ الوطن قصد  
 محل يصلى فيه تماما فاتخاذها ليس هونية الاقامة به فالمسافر  
 يقصر مادام على نية السفر واذ انوى المقام اتم وان بنى باديته  
 كان مقبلا ولزمه ان يتم وقيل حتى يدخله والسائح لا بيت له  
 ولا قرار يتم اذ انزل برحله وكذا راع لا وطن له الا عصاه يتم اذا  
 نزل بمناعه لمقبيل او مبيت والشاري يقصر بمنزله ويتم اذا  
 خرج من امياله ان خرج على ان لا يرجع وان استودع باديته  
 او احترق او ذهب به سيل اتم حتى يخرج من الاميال كمنع وطنه  
 من محل وان قصر ثم رجع في امياله قصر ما لم يستأنف بيتا  
 فان دخل ملكه جدد النوى له واتخذ وطنا واهل بناؤه رفع  
 العرش او جعل الحصير الفوقاني اود ورانه خلاف وقيل الاحتاج  
 الى تجديد النوى وان اعار بيته او كراه او رهنه او غضب منه  
 زال منه وطنه وقيل حتى ينزعه ولا يصح لغاصب توطينه  
 وان احترق بعض بيت او حمله سيل قالباقي هو الوطن ومن  
 فرق خصه لا يجاوز فيه الاربعة فيتم اذ انبنى كل منها و جاز

اتخاذ متعدد واحد كاشتراك اهل العموديين\* (باب)  
 يتخذ باللفظ او بالنوى او بهما ولا ينزع الا بهما وقيل كاتخاذ  
 ومن وطن في بلد لم يكن وطنه كمن سافر جاوز اميال وطنه  
 الاول فوطن ببلدة استقبلها وبينه وبين ما اتخذ اقل من  
 فرسخين قصر لانه مسافر دخل اميال وطنه والطفل اذا بلغ  
 ووطن ولم يكن بينه وبين ما وطنه فرسخان يتم وان لم يدخله  
 لانه لم يقصر خارج الاميال وكذا خارج من اميال وطنه  
 ودخل اميال الاخر فحضرة الصلاة ولم يقصر بينهما يتم  
 كعبد خرج من ملك رجل واميال وطنه ودخل ملك اخر  
 ولم يقصر وامرأة خرجت من اميال ايها ودخلت اميال زوجها  
 ولم تقصر ولا ينزع وطن حتى يوطن اخر ان لم يكن غيره ويتم  
 الرجل بمحل نزع منه ما لم يقصر خارج امياله لان نية النزع  
 توجب التقصير بمجاوزة الفرسخين مع قصره الصلاة بالفعل  
 كما ان نية الاخذ توجب التمام بالاقامة وقيل ما لم يخرج منها  
 وقيل يقصرون ان لم يجاوزها وكذا عبد خرج من ملك سيد  
 ورجعة لوطن زوجها وصغار العبيد اذا بلغوا في ملك من  
 انتقلوا اليه وهو مسافر كصغيرة اجازت نكاح النكاحها  
 بعد البلوغ كذلك يقصرون ولو في اميال من انتقلوا عنه اذا لا  
 وطن لهم قبل البلوغ لا بالاستقلال ولا بتبع فليسوا كمنزاع  
 وطنه وان لم تجز طفلة نكاحا صلت كايها ولو اخرجها الزوج  
 من امياله فرجعت وبلغت فيها والمشارك وان بين نساء

او حضري وباد او طفل او مجنون مع بالغ عاقل كساداته  
 فان خرج من اميالههم قصر وان كان في اميال احدهم اتم وقيل  
 يصلي بدولة كل ومن اشترى عبدا وصلى بصلاته زمانا  
 ثم استحق او انفسخ او خرج حرا ولم يتاصل في عبودية اعاد  
 ماصلي عند مشتريه ولكن الخارج حرا لا يعيد ان قصد بنواه  
 وطن من كان بيده فوطنه او وافق وطن ابيه وامامنا وصلت  
 عبوديته فعتق فبيع لشخص من بلده الاولى او لسيدة الاولى  
 فصل التام فلا يعيد لان وطنه وطن سيدة بعد العتق ما لم  
 يستأنف لنفسه وتعيد المرأة ما وصلت عند زوج فسخ نكاحه  
 كذلك مطلقا وقيل لا ان تولت امر وطنها بنفسها بقصد توطئ  
 وطنه ان شرطته عند العقد لا بالتبع \* (باب ٢٠)  
 سن القرآن لسفر وغيم لا يدري به وقت ومرض شاق ولعذر  
 خيف فوت وان لمال لا ليجز وراحة فالافراد افضل وجازوان  
 لفذ بين ظهر وعصر وبين مغرب وعشاء بتاخير الاولى لتجمل  
 الاخرة ولاضير به اول وقت الاولى او اخر الاخرة وجاز من  
 الزوال لمغيب قرن من الشمس ومن مغيبها الثلث لليل او نصفه  
 او طلوع الفجر بعد ان ينوي من اول ومن احرم على جمع فرق  
 ان شاء لاعكسه ويبطل بكلام واكل وشرب لا يعمل يد او  
 رجل وان نوى مسافرا ان يفرد فتوافي حتى دخل وقت الاخرة  
 جازله للجمع وعصى بالتاخير وعدنية الجمع وخص في سائر  
 كلام احتيج اليه وان شغل لا بصلاة قدر ما يتمها انتقص

وان اخرها الى اخر الوقت فلا يفرق الا ان احرم عليه ويقطع  
 بينها حينئذ وان بكلام او فاصل ما \* (باب ٢) \*  
 سن لفرض الصلاة في خوف وان مغربا او في حضر ركعتان  
 للامام ولكل طائفة ركعة باحرام على الطائفتين فتواجه  
 العدو طائفة وتصلى اخرى معه ركعة فتأخذ اسلحتها  
 فتواجه العدو والامام قائم ينتظر الاخرى حتى تاتي فيصلي  
 بها ركعة وليس على الاولى تشهد فاذا سلم سلوا معا وهذا  
 الوجه هو الصحيح عندنا وان اشتد صلوا كما امكنهم وجران  
 الخائف وان على ماله تقصير وظائفها بقدر الامكان ولو الى  
 التكبير والتسليم وكذا ان شغل باصلاح ما لزمه غرمه ان  
 فسد او يعصى بتركه ثم ان صلى كذلك ثم امن والوقت  
 باق فلا يعيد على الراجح اذا صلاحها بوجه جائز وهل  
 يقطعونها ان حصل لهم امن فيها او يمتونها صلاة امن  
 او يمتونها ثم يعيدونها فيه تردد \* (باب ٣) \*  
 سن لسهو وان تعدد اولف سجدة بعد التسليم وهل  
 يسبح فيها كالصلاة او يستغفر ثم هل يسلم بعد الرفع  
 منها اولا ويصلي على النبي عليه السلام خلا في سجدها  
 امام ان وهم وحده والا سجدوا معه وصح لما موم ان  
 وهم وحده سجودها وقيل الامام رافع عنه الوهم وهما  
 كالصلاة بناء ونقصا وقيل محلها قبل السلام وصح  
 الاول وقيل ان لزمتا بنقص فقبله وان كان بزيادة



فبعده وان وهم في الاولى قارن سجدها بعد سلامها وقيل  
 حتى يفرغ منها وان وهب فيها سجدة للاولى ثم للثانية  
 وكذا يرتب لا بوجوب ان وهم في صلوات وان تركها  
 بسهو صلى ركعتين وسجدها بعد التسليم وجازي دونها  
 وتجب ان ينقص او زيادة لا تنقصها كزيادة عمل وقيل  
 عملين كقيام او قعود او ركوع او سجود او قراءة بسهو وكفص  
 سنة كتعظيم او تكبير لا فرض وقيل انما يجب الوهم ان قام  
 حتى تقله الاقدام وتفترق الاوراك حيث يقعد كعكسه  
 فقط وقيل ان استوى على قدميه وان لم تفترق اوراكه والفقود  
 باستواء ورجوع كل عضو لفصله وقيل ان لكل وهم ان تعدد  
 سجديتين ولا سهولهما ان شك اسجدها ام لا على الاصح وقيل  
 لها ومن شك احدى ركعة ام اكثر او سجدة مرتين ام مرة او  
 ركع ام لا بنى على اليقين وقيل يتبها ثم يعيدها وقيل لا شغل  
 بشك ويصلي من شك في الوقت احدى ام لا ويعيدها ساه  
 لا يدري اين كان فيها ان كان فذا وسجدة للسهو ان كان ماموما  
 ومن عزيت نيته فيها بانها مك في شغل وتشبث بفضول  
 ولم يرد نظره فيها حتى فرغ منها اختيارا عاده وان تذكر  
 ورد صحة ورخص ما حفظ منها قدر ربع او خمس الى عشر  
 \* (باب ) \* يوجب نقصها زيادة ونقص فالزيادة  
 اقوال وافعال والافعال ظاهرة كحركة وسكون وباطنة كاعتقاد  
 واردة والاقوال ان كانت من جنسها كالتعظيم والتكبير

وكل الحمد لله مما يتلى في القرآن فليل من ادخل فيها ما ليس منها  
 لا اصلاحها اعادها وقيل لا ان ذكره على نص الكتاب  
 ما لم يرد به كأمروني وقد تقدم وان كانت من جنس الكلام  
 اعادها وان بسها ونسيان على الاصح ولا يضر فوافق ان  
 عرض كشاوب وعطس وسعال وجاز معانات تكلف قطعه  
 وتعاطيه كجعل يد على فم وغلقة لشاوب وصحت معه القراءة  
 ان اتم حروفها وان شغله عن اتمامها قطعها او العمل الذي  
 هو حتى يزول ما لم يقعد قدر ما يتم فيه عملا مستقبلا وقيل  
 جاز ما لم يزل عنه ان لم يخف فوت الوقت والا قصرها كما  
 امكنه وان شاوب حتى تقعقح لحياه او قال اخ او اه او نفخ  
 او تنخخ فسدت وقيل لا الا ان تعده ولا يضر تبسم وتنقضا  
 والوضوء فقهية وفي البكاء وتنفس الصعداء لا خروى  
 قولان \* (فصل) \* تنقضا الفعال ظاهرة ان لم  
 تكن منها وان مباحة لا لهم شرعا قتل مؤذ كعقرب او حية  
 او دابة ان عارضته او من معه فيها ويعيدها من دفع عن  
 لم يكن فيها لا من قتله ان خافه وان لم يضره وقيل يعيده  
 ان قتله مطلقا وجاز فعل خفيف ان كان في امرها وان  
 كخطوتين ما لم يرفع قدما وكشد عمامة ان لم تخل كلها وكذا  
 ازار وتسوية رداء واما طة اذى ومسح حصي لسجود  
 وتسوية محله وتحول قريبا لوعوة الى متمكن لسجود الخفيف  
 عندنا لا ينقض الا ان تعده ومن ثم قالوا الفعل لا ينقض

وفي الاثنين قولان وفي الثلاثة النقص ان فعل ذلك سهوا  
 ككاسرجة تين في فيه لا يعيد ان لم يتعمد وان بلغها فسدت  
 مطلقا وان حرك لسانه في فيه او اخرجه منه او عض  
 شفته او على نواجذه او غرض بصره او حذبه نظر او جعل  
 يده في انفه او عينه او في باطن من جسده او عس بها  
 فرجه من وراء ثوب او مسك بها عضو امنه او ردها خلفه  
 او رفعها فوق راسه او في الهواء فسدت ان تعمد وفي السهو  
 قولان وان غلق ولو اصبعين بسهوا لم يضروفسد بالثلاثة  
 فاكثر كالعمد وان بواحدة وشد في اغلاق يد كلها ولو سهوا  
 وقيل لا يضرمالم يتم صلاته كذلك وكذا افعال لا تنقض  
 سهوا تضر ان اتم بها ولو به وخص لامام سهى فسلم وقام  
 او مشى ان يرجع ويتمها بمن خلفه ان لم يستدبر القبلة وعليه  
 فلا تفسد بسهوان لم يكن فيه نقص فريضة وكذا زيادة افعال  
 من جنسها كرفع من ركوع اراد سجودا فسهى فاعاده فان اتم  
 التعظيم فهو والركوع عملا ونفسدت وان ذكر قبل ان يتم  
 رفع ثم نزل الى السجود وكذا ان ترك الركوع رجع مالم يتم التسبيح  
 فان نوى ركوعا اول رجع اليه بلا استواء بقيام وان نوى  
 سجودا قام ثم ركع وكذا جميع فروضها ان ترك بعضها سهوا  
 رجع اليه واخذ من هناك مالم يعمل عمليين منها وقدم الخلف  
 في قدر العمل وان نسي شيئا من السنن فلا يرجع اليه ان  
 دخل في عمل آخر \* (فصل في) \* كل فعل لا ينقضها

سهوا يفسدها عمدان لم يكن لاصلاحها فن دخل فيها ثم  
 حدث اليه ما خاف منه افساد اكرج او مطر او دخان او  
 خوف سقوط بيت او غار اخذ في اصلاحها بتحول ومضي  
 عليها واذا انتم قراءته ركع وسجد ان امكنه في ذلك  
 والا زاد في قراءته حتى يبلغ محلا يمكنه فيه ذلك ان امن  
 القوت والا استأنفها وقصرها كما امكنه كان ذلك بدخول  
 او خروج او بطول او نزول وبغض بصر وفتح ان لم يدخلها  
 غلى دخان او ريح فن وجد مدخلا او مخرجا من مثلها اعاد  
 ان غص على ذلك ومن لم يجد غص وفتح بقدر الامكان ويقعد  
 ان امكنه مع فتح ولا يغص وقيل يقوم ويغص وهذا ان  
 حدث عليه ولو اتى بها بغض ورخص ولو دخل فيها على ذلك  
 ولا يمس مغابن جسده لاصلاحها بعد الا لعذر لا بد منه  
 ولا يباشرها كعورة بيد فان كان يصلح بنظر فهو اولى من مباشرة  
 ويدفع عن نفسه مضرا لا يقبض يد عليه وامساك ان امكن  
 غيره ويصلح بيماه ما رد الركبتان فوق ان لم يكن في عورة  
 وبرجله اليمنى ملتحتهما ان كان قائما ولسانه ما بغيه وات  
 استعمال يد يحمل رجل او عكسه ففي النقص بقولان وكذا  
 اذا دفع ما براسه لا بيده او حاك بلسانه ما بشفتيه او نفى  
 شيئا بغيه او انفه فان ضربه باضراسه كطعام نزع بلسانه  
 ان امكنه والا فيعود لا يد وكذا ان خاف ان يشغله بغيه  
 اخرجته منه بلسانه وحاذران يجاوز حجرة شفتيه واخذه

بيده بعد فان جاوزوهي زيادة في عمل اعاد وان شغله  
 بزاق رماه شمالا مقابل يسراه وقد نهي عنه بمينا وبلعه  
 ان امكن فكما جاز دفعه خارجا جاز داخله وفي نازل من  
 راسه او طالع من صدره ان بلعه قولان في النقص به  
 وكذا من بفيه جرح يسيل دما وحضرت فان اتسع وقتها  
 انتظر زواله والا صلى كما امكنه وبرق الدم امامه وطال  
 براسه للارض وصلى لثلاث يصل ثوبه وان لم يمكنه صلى  
 قاعدا ووضع منديل به تراب على ركبتيه ويبرق فيه حذرا  
 من ثوبه فطهارته اكد من القيام لان له بدلا في الشرع وهو  
 القعود ولا بدل لطهارة الثوب وان بلع دما لا يجدمنعه لم  
 يكلف فوق طاقته وجاز النظر للشمس ان خاف طلوعها او  
 غروبها في محل يتبين فيه ولو خلفه مرة وقيل ثلاثا وقيل  
 ما لم يتم ما ينتظره فان راها تطلع او تغرب امسك عنها في محل  
 كان فيه حتى يتم ان لم يتعمد تاخير او اعاد ان لم يمسك وان  
 تعمده مضى ولو مع ذلك وكذا ان خاف بمحل نظر ان احس  
 والا اعاد ورخص وان ضره شيء يجسده حكة باصبعه  
 فان قلح جلدا او شعرة اعاد وقيل حتى يدعى بفايض ويصرف  
 بيده عن نفسه ما خاف ان يشغله كذباية او بعوضة ولا  
 يتعمد قتله وفي عادة قاتله بسهم قولان ولا يتروح فيها  
 بكبروحة الا ان خاف عرقا بمحل نجس من جسده ان يصل ثوبه  
 ويجذر من مس الثوب ان بل محل النجس فنجاسته فيها اشد

من الافعال وجازله تنح عن موضعه ان قابله كاعى وخاف  
 ان يضره اذ لا يدفع كصحيح واعاد ان قصد دفعه وان شغلت  
 نفسه فيها حتى تحرك ذكره اعاد ان استعمل والارد فكره  
 لاخرته حتى يزول ولا يدخلها على ذلك ان سبق حتى يسكن  
 ان لم يخف فوت الوقت وان خافه صلى ورد فكره ورخص  
 ما لم ينته قيامه ولا يدخلها بثوب يقطر ماء ان اشبع الوقت  
 وبالجملة فكل ما فيه اصلاحها يستغل به ان شغله عنها  
 \* (فصل) \* ينقضها سكون كقيام او قعود فارغ  
 قدر عمل مستقبل وان من جنسها ومن تعدد وان قل اعاد  
 وقيل غير ذلك فيه كحرم ترك القراءة اكثر من قدر تنفس او  
 بلع ريق على الاول او قدر قراءة تجزيه لصلاته على الثاني  
 وكذا ان سجد وترك التسبيح عمدا وافعال باطنة قليلة ان  
 تعد تكييفها بقلبه وقيل لا ما لم يخاطب بها او يحجب في نفسه  
 ورخص ما حفظ محلا منها كان فيه ان لم يكن تكييف المعصية  
 واعتقادها كبغض مسلم او محبة كافر او ايا من او قنوط  
 او شرك بالله او شك فيه وان عارضه خاطر ايمان او وسوس  
 فيه او في الصفات فالاشتغال بالاثبات والنفي فيها اهم  
 منها واوجب وكذا سائر اعمال الديانات مما لا يسع التوقف  
 فيه كتجوز جناز ومنع ممتنع واجباب واجب وتحقيق حق  
 كاثبات النبوة والرسالة والولاية والعداوة لاهلها ولا يضر  
 ذلك معتقده بل هو واجب وقيل يضر ان لم يكن اثبات توحيد

البارى ونفى الاشباه عنه وينقضيها نقص الفرائض وان  
بسهمه والسنن بعد لا الرغائب مطلقا وتؤثر في الاجر وان  
تذكر النقص فيها فان لفرض رجع اليه ما لم يجاوزه لحد ثالث  
وان لسنة قالها هناك كناس لسمع الله لمن حمده وذكره في  
السجود قاله فيه وفرأنتنها كطهارة الثوب والجسد والمكان  
والنية والاستقبال والوقت والقيام مع القدرة وسائر الاركان  
كالتكبير للاحرام والقراءة والركوع والرفع منه والسجود والرفع  
منه والعود فبنسيان واحد منها تفسد والسنن كالالتوجيه  
والاستعاذة قيل والبسطة والجهر بالقراءة والاسرار بها  
والتكبير لغير الاحرام قيل وغير الذي للقيام من التشهد والمظن  
وسمع الله لمن حمده والتسبيح والتاحيات والتسليم فلا يعيد  
ناس منها شيئا ان لم يكن في اكثر صلاته وقيل التوجيه والاستعاذة  
كالبسطة فرض وكذا التاحيات ولم يلزموا بنسيان واحد اعادة  
الا ان شئ كل التوجيه والتاحيات وقيل التوجيه والاستعاذة  
والتسليم والتقرب نوافل لا يوجب تركها اعادة والا اول اصح  
والرغائب كتوجيه ابراهيم عليه السلام والخشوع والزيادة  
على المجرى في القراءة وطالة القيام لفد \* (فصل في)  
صلاة امرأة بمحمد عا افضل من صحن بيتها ودارها افضل من  
المسجد ولا تصح غير ذلك الا بستره من خلفها كثوب او عود  
او حائط او بهيمة او نساء او محرر منها ولا تحتاج لها في ليل  
ولا في سفر اربع لها وقيل لا تقيد ان صلت خارجا الا ان مر

خطفها راحة او ساجدة بالغ عاقل صحيح النظر اجنبى ولا  
 يصلى زنا وهو الحاقن ببول ولا مدافع لا خبيثه والنحو اشد  
 وقيل لا تنفسد ان اتى بها كذا امر ولا عاقص شعره خطف فقاها  
 ولا عاقده امامه ولو امرأة وقد سنن للانسان عشر خمس  
 في راسه وهى قص الشارب و فرق الشعر والسوالك والضمضة  
 والاستنشاق وخمس في جسده وهى نتف ابطينه وتقليم  
 اظفاره واستمداه واستنجاه وخثانه فالشارب ان  
 دخل في فيه اعاد والفرق ان جاوز ثلاث شعرات من ناحية  
 لاخرى ان طال قدر اربعة اصابع فاكثر وشعر الابطان خرج  
 منه بعد الصاق الذراع والعانة ان دار باصبع والظفر ان  
 جاوز راس اصبع وقيل تصع مع ذلك لا مع ترك استنجا وخثا  
 ومضمضة واستنشاق اتفاقا \* (باب ٦) \*  
 وجب قضاء صلاة نسيت او نيم عنها وخرج وقتها اتفاقا  
 وهل يجب ان تركت عمدا او لا قولان وشد في مصل تارة  
 تاركا اخرى ورخص في تاركها حتى تاب ان لا يعيدها ولزم من  
 جن او اغنى عليه في الوقت وافاق بعده وفيما قبله قولان والراجح  
 عدم اللزوم والقضاء كالاداء ان اتفقت الصفتان في الوجوب  
 وان اختلفا فالنائم والناسى ونحوهما كما لمغنى عليه على راي  
 لا كغيرهم فمن نسي سفريه او نام عنها ولم ينتبه او يتذكر الا  
 في الحضر صلاها حضرة ولو في الوقت وسفريه في عكسها  
 لقوله <sup>عليه السلام</sup> من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فذلك



وقتها فهل وقت وجوب اداؤها ورجح اوقضاؤها خلاف  
 في محله ومن تعد ترك سفرية حتى دخل وطنه فان خرج  
 الوقت في حد السفر قضاها سفرية والا فحضرية وكذا  
 عكسها وان صلى في حضر ثم بان فسادها في سفر اعادها  
 حضرية كعكسه وان صلى مسافرا خلف مقيم ثم بان فسادها  
 بعد الوقت قضاها صلاة الامام وفي الوقت قصر او هذا  
 ان دخلها بخلل واما ان احدث عليه فيها فبصلاة الامام  
 مطلقا وكذا مقيم صلى جمعة خلفه ركعتين ثم ظهر فسادها  
 بعد الوقت قضاها كما وجبت خلف الامام وفي الوقت  
 اربعاء وفي وجوب ترتيب المقضيات فيما بينها في الخمس فما  
 دونها وفيما بينها وبين حاضرة خلاف مثاره هل لها  
 اوقات كالموكلات ام لا فعلى الاول فهل مضيقه او موسعة  
 نشاذك من قوله فذلك وقتها فمن قال وقت وجوبها  
 جعلها دينيا عليه موسعا لم يمت ومن قال وقت اداؤها  
 ضيقه فمن تعد تركها بعد انتباه او تذكر قد رما يصليها  
 فيه هلك فالناسي ظهرا الاخر عصر بحيث يدرك واحدة  
 يصلي الاولى ثم العصر وقيل عكسه وهذا ان ذكرها قبل  
 الدخول فيه وبعده يمضي عليه ثم يصلي الظهر وقيل باشتراك  
 الفائتة والحاضرة في الوقت ان ذكر وانتبه في وقتها يصلي  
 المنسية ثم الحاضرة كاشتراك مؤذنين فذاكر منسية في  
 حاضرة يجعلها نافلة حتى يصلي الاولى ثم الحاضرة ان وسع الوقت

والا انتم الحاضرة على نواه ثم المنسية ومن تعد ترك صلاة  
حتى خرج وقتها ثم اراد ان يصلي الحاضرة فقليل يصليها  
ان خاف فوتها ثم المتروكة والاصلاها ولا ثم الحاضرة  
وقيل المتروكة موسع وقتها ما لم يمت اذ لا يكفر مرتين بتركها  
ومثار ذلك هل الامر على الفور والتراخي ومن صلى بنجس بثوب  
او بدن او محل ولم يعلم حتى خرج الوقت فهي بذمته ويمكن  
الخلف وان علم في الوقت وتركها حتى خرج كفر كذا ثم اول  
الوقت بعد ان انتبه بعده في قول وان دخله نسيان في الوقت  
فذكر بعده لم يكفر وليس كالنائم عمدا ومن تعد تركها حتى  
لا يتمها بوظائفها في الوقت كفر فان تاهل للفعل فتركها حتى لا  
يتمها به ثم حدث به عذر فتميم وصلى فقل لا يعذر وان تاهل  
لتتميم فاخوها حتى لا يتمها الا به ثم استراح لم يكفر وكذا  
مصل بتكبير او بآياء استراح على هذا الحال وان بلغ طفل  
او افاق مجنون او طهرت جائض او نفساء في وقت لا يدركونها  
فيه بوظائفها فغير مدركين لها ولا يقصرونها كغيرهم لا ٢٤  
خطبوا في وقت لا يسمعها وقيل ان ادركوا منه قدر ما يسمع  
ركعة وهم متطهرون فقد ادركوها كمدرك من عصر ركعة  
قبل الغروب مدركه \* (باب ٣٦) \* سن الوتر بوجوب  
وقيل فرض واقله عند نازكة يتقدمها ثنتان وجاز بينهما  
بتسليم وجوز واحدة عند العجز ولم يبلغ عنه عليه السلام انه  
او تر بأكثر من ثلاث عشرة ونذب بسبع وقيل هو ثلاث شعلا

تسليم بينهما ووقته ما بين العشاء والفجر فناسيه يصليه  
 اذا ذكره وقيل اذا طلع لم يلزمه قسنا بتأكيد للفجر ركعتان  
 بالفاتحة والكافرين في الاولى وبها وسورة الاخلاص  
 ثلاثا في الثانية ولم يتركها عليه السلام في سفر ولا حضر  
 ونذب التخفيف فيها وصلاتها في البيت ثم الذهاب للمسجد  
 فمن صلى ركعتين قبل صبح في ظنه فاذا هما بعده اجزته  
 لركعتي الفجر وقيل لا ومن دخل مسجدا فاقيمت الصلاة  
 قبل ان يركعها صلاها خارجا ان امن فوت الامام والا  
 صلى الحاضرة معه وهي اولى منها وقضاها بعد الطلوع  
 وجازت صلاتها في المسجد ولو بعد الاقامة ولم يحقه  
 وبعد صلاة الصبح عند بعض ومثلها ركعتا المغرب بعد  
 صلاته ونذب لمصلي ان يستجير بالله من النار سبعا  
 بينهما \* (باب ) \* سنن التلاوة السجود بلا  
 احرام وبلا سلام بعده في خاتمة الاعراف وفي الرعد  
 والنحل والاسراء ومريم والحج والفرقان والنمل والم تنزيل  
 وص وحتم تنزيل من الرحمن الرحيم عند لا يستثمون  
 يكبر القاري حين يهوى اليه ثم يقول سبحان ربنا ان كان  
 وعد ربنا لمفعولا ثلاثا ثم يرفع ايضا قائلا سجد وجهي  
 للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره الحمد لله الذي  
 لم يجعل سجودنا الا له اللهم اعظم بها اجري وضع بها  
 وزري وتقبلها مني كما تقبلت من عبدك داود عليه السلام

سجدة ويجو قل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وشرطها كالمكتوبة الطهارة ورخص بتيمم ولو لصحیح  
 ولا تسجد بوقت لا يصلي فيه والاستقبال لها افضل  
 ويسجد قارو مستمع ولو جماعة بامام وبأيام لقاعد ومضجع  
 وقائم بعجز ويقعد لها ماش وينزل راكب ان امكنه والا  
 اومى تلقاء وجهه وان لا قبله وجوز مع امكان ولزم السامع  
 والمستمع ان تليت عليها آياته ان صحت صلاتها لا كانت بها  
 ومجيبها الانقائها وان قراها جنب او قربت عليه سجدها  
 اذا اغتسل ومصلحين يفرغ وقيل المنتفل حين يقرأها  
 وقيل لزم القارى فقط وفي مستمع المجلس لا لاستماعه قولان  
 ربح منها اللزوم فمن كرر قراءتها فهل بكل مرة لزمه او واحدة  
 في اليوم او كلما قراها ان تعدد المحل خلاف \* (باب ٢٠)  
 نذب قيام رمضان ورغب فيه وقد صلاه عليه السلام  
 اربع تسليمات ثم زاد ابو بكر مثلها ثم عمر كذلك فمضت السنة  
 بذلك ان يصلي اربعا وعشرين بثلاثة ائمة ويروح كل بمن  
 خلفه على اربع تسليمات قدر ما ياتي بالباقيات الصالحات  
 لا بوجوب كل وان لم يكن الا امامان صلياه اثلاثا لا انصافا  
 والعاجز ثلثا او ضعفه ونذب بعد العتمة وقبل الوتر ولاخير  
 يقبل او بعد عالم يطلع الفجر من فاته ليلا قضاء نهارا او  
 تصليه جماعة عالم يخرج وقته والوتر بها في رمضان مادام  
 وقته ونذب بمصل العتمة الا من عذر فيمن صلاها معه

لا بغيره ورخص بمصل معهم القيام وان لم يتعمم معهم  
 وان لم يتعمموا بجماعة فلا يوترون ولو اقاموا بها ومن لم  
 يتعمم مع الامام فلا يوتر معه ولو اقام معه وجوز ولا يوتر  
 بجماعة ان لم يقيم بها وان قدم القيام على العتمة فلا يوتر بها  
 وجوزه من يوترها ولو في غير رمضان وان تعتموا مع الوتر  
 خطبوا بعده ولا يخطب ان اقاموا بعده اذ لا تنقل بعد الوتر  
 ومن ثم كانوا يخطبون بعد فجر وعصر وبعد ظهر الجمعة اذ تنقل  
 عنه عليه السلام انه لم يتنقل بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي  
 ركعتين والمراد بالخطبة <sup>هنا</sup> الدعاء لا الخطبة المعهودة للجمعة  
 والقيام كالفرض بناء وشرطا ونقصا في من شرع في الركعتين  
 قبل الوتر ثم بان له انه بقي من قيامه ركعتان ردهما اليه  
 بالنوى وقيل لا واتفقوا على رد فريضة نافلة لا عكسه وفي  
 رد نافلة لمثلها قولان ولا تجزئ نافلة ردت لفريضة عن  
 واحدة وجوزت عن نافلة وصح رد مغرب لنقل باضافة  
 ركعة ما لم يقعد للتحيات الاخيرة وكذا الوتر وجوز فيها ولو  
 جاوز التشهد عالم يتمه \* (باب ٢) \* سن بترغيب  
 للعديد ركعتان بتوجيه واحرام وقراءة بالفاتحة وسورة  
 ونذب كونها في الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية  
 والشمس وضحاها وخطبة بعد تسليم وتجهيل الاضحية وتأخير  
 الفطر من ارتفاع الزوال وان صح بعده اخر لصبح غد والخروج  
 من المنزل وحض عليه اهل الامصار والقرى وهل تصلى

وان باثنين ثلثا بامام او بخمسة او سبعة او عشرة اقوال  
ويتم العدد ولو بنساء او عبيد وجاز لامام ان يصلحها بهما  
فقط ان لم يحضرها غيرها والاكل في الفطر قبلها وفي الخمر  
بعدها ومن فيها استتياء بآراك او بشام او نحوها وطيب  
واغتسال واحسن لباس وتارك صلاتها لا لعذر خيس  
وهل يكبر فيها بسبع او تسع او باحدى عشرة او بثلاث  
عشرة اقوال فالاول يكبر بعد الاحرام في الاولى اربعا وبعد  
القراءة في الثانية ثلاثا والثاني في الاولى اربعا وفي الثانية  
خمس والثالث في الاولى ستا وفي الثانية خمس والرابع  
في الاولى ستا وفي الثانية سبعا ومن تعمد زيادة او نقصا  
على هذا عاد ومن عزم على قول فعمل بغيره ففي عادته  
قولا وان لم يتعمد فحتى يزيد او ينقص ثلاث تكبيرات  
وهو في الاولى قبل القراءة اجماعا وفي الثانية خلافا ومن  
لم يحسنه صلى ركعتين ونواها للعيد وان فاتته الامام  
بشيء استدركه ان علم ما كبر في الاولى والا استدرك بما  
يكبر في الثانية وان فاتته بهما دخل اليه ان بان له ما كبر  
بامناء او بمن يثق به وصحت ان دخل بلا علم ان وافق  
والا اعاد وفي التفل قبلها او بعدها خلاف فعندنا  
قبلها لا بعدها وقيل يصلون بعد الفطر وقبله ولما تم  
ومتوض فيها ان لم يمكنها الا ذلك فضل مغتسل في الغتسل  
من جنابة او حيض او نفاس افاض ماء ونواها بعد فراغه

من الاول ذلك ايضا \* (باب س) \* سن الحنفيين  
والزلزلة ركعتان طويلة فدونها بفذو جماعة في الوقت وهل  
يجهر فيهما بالقراءة او يسر قولان وليس من شرطها خطبة  
بعدها على الاصح وقيل تصلى بجماعة في القمرو فرادى في  
الشمس وقيل عكسه وقيل هما ركعتان في ركعة لما روى  
عنه عليه السلام انه صلاهما فقام طويلا يقرأ ثم ركع  
طويلا ثم قام طويلا دون الاول ثم ركع طويلا ثم سجد ثم  
انصرف وقد تجلت الشمس \* (خاتمة) \* رغب  
في النوافل ولا غاية لآكثرها وهي مثنى مثنى ولو بينكار  
وقيل كالفرصة واحدة او ركعتان او ثلاث او اربع بلا  
مجاورة بالغائبة وسورة بقيام وتطهر في جوزت بتيمم  
وقعود وايماء وان مع صحة وعلى دابة ولا يصلى عريان الا يجد  
ثوبا ولا من بطين بايماء ولا مضطجع ولا عليل يتجنس ثوبه  
ولا ربيط بمكان او ثوب نجس ولا من غلت يدها خلفه غير  
ركعتي الفجر والمغرب والمختار ان تصلى بما تؤدى به الفرائض  
سوى التكبير والتكبير ولا تقضى فائتها وجاهز جعلها  
لاحتياط الصلوات وجوز جعل السنن ايضا غير ركعتي الفجر  
والمغرب للخطوة ورخص وان بها وبمدركة مع امام وقد  
صلت قبله وتصلى زوجة واجير ومقارض بلا اذن ركعتي  
الفجر والمغرب والسجدة والجمادة والحنفيين والزلزلة وقيام  
رمضان والعيدين وخلف المقام وهي سنن ويصلى العبد

الركعتين والعديد من الجنائز والسجدة وخمس للجبر والمقارض  
والزوجة ان يتنفلوا بما شاؤوا ان لم يمنعوا\* (الكتاب الثالث في الجنائز)\*  
ومن حق ميت على حيّ تلقين الشهادة له اذا احتضر ولا يجد  
نظر في جسد ميت وان لوجهه وندب ستره ولا بأس بتقبيل  
وجه متولى ويليّه عند احتضاره عاقل يستر عورتّه  
ويحسن غمض عينيه وخلق فيه عند خروج روحه لا قبله  
ولا يضر تسوية رجله ويديه وان قبله ويعتبر بعرق  
بين كعبيه وعرقوبه وبالسكون بعد الحركة وببرودة جسده  
وتغير لونه وانقطاع نفسه وموت حامل بميزان معلق  
موضوع على سرّها فلما تحركت كفة فحّية ان يتيقن حملها  
ونذب التجميل تجهيز من تحقق موته وبدفنه ان لم يميت  
بلدغ او مآء او هدم او دخان فينتظر بهؤلاء من ساعة ماتوا  
فيها المثلها غدا وقال الاطباء لا ينبغي دفن ساكت مات الا  
بعد ثلاث ان لم يتحقق موته ولم يفق اولا والا فكفّره ولا  
يترك مرّيد دفن مصاب بذلك قبل انتظار ولو وليه لدفنه  
او ممن لا تلمه حقوقه ان شوهد موته بذلك او اخبر به  
امناء لا غيرهم\* (باب ٢٠)\* لزّم حاضر اميتا  
غسله واحدة وهو فرض كفاية ونذب ثلاثا اولها بماء  
قراح وثانيتها بماء وسدر وثالثتها بماء وكافور وقيل  
بوجوب الثلاث والاول اصح والمحرم يغسل بماء وسدر  
ولا يمس طيبا ويكفن بثوبي احرامه ولا ينحصر راسه فالواجب



غسل كل مسلم لا شهيد معركة بحرب ويفسل ان تعداهل  
 حيا وينزع منه البرنوس ان لم يعم عليه والقرق والنعا  
 والخفان والحاسم ويزمل في ثيابه وقد غسل عمر رضي الله  
 عنه وكفن وموته بعد طعنه بثلاثة ايام وقيل ان مات  
 جريح يومه لا يفسل ولا يتيم له وكذا النفساء القاتل  
 المذكور شهيد الدنيا والاخرة وشهيد الاخرة فقط كثير  
 قاتل ظلما مطلقا ومبطون وغريق وذى هدم ولديغ  
 واكيل بسبع ونفساء ومسلول وذاكر الله عند نومه ان  
 مات على فراشه يريد ان تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين  
 كفروا السفلى ومطعون هكذا روى في حديث وفي آخر  
 القاتل دون ماله شهيد وهل يعاد غسل ميت ان احدث  
 قبل ان يدخل في كفته ما امكن او الى خمس اولا ويتوضأ  
 له كالصلاة او يغسل جثته فقط خلاف والخمار غسل جثته  
 والتوضي له مع اكتفاد بالاول \* (فصل في) \* يغسل  
 الرجل برجال والمرأة بنساء اتفاقا وهل تغسل منفردة مع  
 رجال ليس فيهم زوجها من فوق ثوب كعكسه مطلقا او  
 يتيم لها ذلك وهو الاصح او تغسل المرأة محرما غير  
 فرجيه لا عكسه خلاف والطفل ما لم يجاوز سبعا تغسله  
 النساء وان جاوزها فالرجال ان حضروا والا يتيم له كطفلة  
 حضرها رجال فقط ورخص ان يغسلوها ان لم تجاوزا ربعا  
 والزوج اولى بزوجه كعكسه حياة وموتا وهل يغسل

سيد سرية وتغسله اولا وهو الاظهر قولان وقد يصح  
 غسله لها دون عكسه وفي المشكل احوال احسنها التيمم  
 له \* (باب ٣) \* صح غسل ميت بخمسة وباربعة  
 وبثلاثة لا اقل وجوز ان امكن والا تيمم له ونذب لغسله  
 النظهر وان يتيمم ان عجز ويمسك السرعنة اثنان ما بين  
 سرته لركبته ويصب الماء ثالث ويمسكه من خلفه رابع  
 ويوقف ركبتيه ويغسله الخامس على تحصيل مخرج الماء  
 على حفرة بقدر ممكن مبتديا بغسل يديه ثم يمين ميت ثم  
 يسراه ثم يلف يده فان ادنقه المرض بدامن سرته لعورته  
 فيغسلها بنفسه لا بتفتيش واستدخال والا قصد البالين  
 ثم مارت سرته لركبتيه ثم ينزع الخرقه ثم يتوضى له  
 بنفسه وهو الاصح وقيل لا وضوء له ثم يبدأ في غسله بماء  
 وسدر او خطي ان وجد والا فبالماء وحده من شق راسه  
 الايمن ثم الايسر ثم عنقه ثم يميناه وتاليها ثم يسراه كذلك  
 ثم جانبه الايمن فالايسر وتاليها ثم بطنه فظهره ثم من يمين  
 ركبتيه لرجليه ثم يسراه كذلك ثم يمسحه برفق وحذر من  
 ازالة جلد او شعر ولا يترك متولى لاهل الجملة ورخص ان  
 احسنوا غسله وينزع نجس من جسده اولا وهل يصح غسله  
 قبله كالجنازة اولا قولان ثم يتوضى له وينفضه ما ينفض على  
 حتى مالم يصل عليه وهل ينفض بلعابه او مخاطه ان خرج  
 او بدموه اولا قولان وصح وضوءه وان برجال وملجاز

به يتيم حتى جازبه لميت فيضع متيم يديه في تراب  
 ويقول كنفسه ثم يرفعها وينفضها برفق ويتيم لوجهه  
 واضعا يمينه على خذه الايمن ويسراه على ايسره كنفسه ثم  
 يضعها فيه ثانيا ويرفعها ويجعل يمين الميت على ظاهر  
 يسراه هو ويسمها بيسراه وان فعل ما امكنه وان بغير  
 هذا الجزاء وما لا يجزى حيا لا يجزى ميتا وهل يجب غسله  
 واعادة الصلاة عليه ان وجد الماء قبل دفنه وقد يتيم له  
 لعدمه اولا فيه تردد واولى بانثى من محارمها غسلها زوجها  
 ان كان والا فهل على الترتيب وهن كل امرأة لو كانت رجلا لم  
 يحل له نكاحها بسبب القرابة ثم الاجنبية بعد القرابة  
 \* (باب ١٠) \* فرض تكفين ميت على حاضره في ثوب  
 كتان طاهر ابيض جديد ان تيسر وهو قبل الدين من ماله  
 ان كان له والا فعلى ورثته غير الازواج والكلالة ان لم يكونوا  
 من العصابة ان حضروه والا فعلى حاضره وان لم يجده الا بكل  
 ماله فان اشهد على اخذ قيمته من مال الهالك او وارثه اخذ  
 والا عدم تبرعا في الحكم ونذب التكفين بوتر من واحد لسبعة  
 وكونه ثوبي صلاته بحياته وقد سن ذلك وما لا تصح به  
 صلاة لا يكفن فيه ولو امرأة وجوز لها حبر ويجذر من مس  
 ما لا يمسه مصل كحبر ونجس وجسد غير فضة ولا يوضع عليه  
 الا للضرورة ولا يدفن في معدن لا يصلى عليه وجاز بضرورة  
 وان وجد كفن لا يستره كله مستربه عورته فان عم من راسه

لركبته او من رجه لسرته عمل بالاول وكذا الحى في الصلاة  
 وان وجه كفن لميت فوجد مكفونا رد لصاحبه وجوز تكفينه  
 فيه ايض وقيل يجعل في اكفان الفقراء وكذا الخلف في الرد  
 والجعل ان وجد مدفونا وان ارسل اليه على انه ميت فوجد  
 حيا ثم مات رد لربه ورخص تكفينه فيه ومن كفن من  
 بيت المال او من موقوف على الاكفان او تنازع ورشته  
 في الزيادة على الواحد ولم يوص بما يكفن فيه كفن في واحد  
 في الاظهر ويجبر نزع كفن لميت على رده فيه ان امكن  
 والا فمهل يرد لورثته او يجعل في اكفان الفقراء قولان  
 واذا غسل ادخل الكفن من تحت جانبه الايمن ان امكن  
 والا فكما تيسر وان كفن بواحد جعل منه او من غيره  
 وشاحا من ابطيه لركبتيه با دخاله من شماله اولا ونذب  
 لكل ميت ولو صغيرا او رقيقا ان لزمته حقوقه والا وجب  
 ستر عورته فقط وقيل ستره كله وان كفن في اكثر من  
 واحد وشح من تاليه ثم لف بالباقي ولا يكفن في واحد  
 متعدد غير ولد مات مع امه بعد خروج وفيل بتفريق  
 بينهما فبعد ان يجعل لامه ما امكنها من سننها ثم تضم مع  
 ولدها في واحد بعد لفه وحده ويجعل امامها ان كان ذكرا  
 وخطفها ان كان انثى ولعله ان كان مشكلا جعل امامها  
 ايض ولا يفرق بينهما بعد موت اذ لا تلزم حقوق ولد خرج  
 ميتا ونذب تطيب ميت غير محرم وما ضيع من حقوقه

اوشى عمل له ما لم يدفن ولزم بتضييعها توبة ويخلل عليه  
 الكفن ولا يغط ويغمد على راسه ورجله \* (باب ٧) \*  
 اذا غسل وكفن ووضع على نعش ستر عليه بثوب ويخرج  
 راسه او لا من البيت ان كان فيه ويقدم في السير لصلى  
 او قبر ويرفق به فيه لا تخيب اليهود ولا كذبيبا نصارى  
 اخرهم الله قذوب الذكور خلفه بلا اله الا الله الحى الذى  
 لا يموت والفضل حاملة في التقدم يمين النعش ومشيع  
 التاخر لان الجنازة متبوعة لا تابعة ومن مرت عليه  
 بقى على حاله وقال هذا ما وعد الله ورسوله وصدق  
 الله ورسوله ولا يربط مشيعه قرقا ولا يركب دابة لا يتبع  
 وحضور من الملائكة الكرام عليهم السلام ولا باس بذلك  
 بعد انصراف وكره للنساء اتباعها ان وجد حامل سواهن  
 والارفعن من خلف النعش ان كان مع رجلين وان كان  
 مع واحد حمل من امام اليمين فى الاظهر وكره الكلام عند  
 الخروج اليها الا بالذكر حتى يرجع من القبر وقيل حتى  
 يرش الماء وقيل تمام الجنازة الاخذ باكتافها الاربعة وهى  
 الفصل والتكفين والصلاة والدفن والصمت الا عن ذكر  
 او مهم وان لا يقعد حتى توضع عن عواتق الرجال وكره  
 رد السلام فيها \* (باب ٨) \* سن بعد غسله  
 وتكفينه الصلاة عليه ان كان موحد لا قاطعا سبيلا  
 ولا آبقا ولا قاعدا على فراش حرام ولا مانعا حقا ولا طاعنا

في الدين ولا قاتلا ولولنفسه عدا ولا مرجوما بلا توبة  
 ولا ملقيا نفسه في نار ليحرق ولا بالغا اقلف لا لعذر ولا ناشرة  
 عن زوجها و ترد شهادة الاقلف ومناحتة ولا تؤكل  
 ذبيحته ولا يصلى خلفه وقيل خمسة لا يطعمون ولا يسقون  
 ولا يسلم عليهم كما لا يصلى عليهم الآبق والناشرة والقاتل  
 ظلما والقاعد على فراش الحرام وما من الحق ولا حرمة لنا حجة  
 ومزنة ويصلى على مولود ان عرفت حياته اجماعا والا  
 فقولان ويقصد بها من يصلى عليه اذا اختلط بمن لا  
 يصلى عليه \* (فصل في) \* اولى الناس بالصلاة  
 على الميت ابوه ثم الزوج ثم الابن ثم الاخ ثم العم ثم الاقرب  
 فالاقرب ولا يصلى عليه حتى يستاذن وليه ولو امرأة  
 وكذا ذافته وقيل يقدم القوم من رضوابه للصلاة عليه  
 كغيرها وقيل الامير او امير الجيش اولى كالجمعة وان  
 صلى عليه واحد سقط الفرض عن الباقي ويستقبل من  
 رجل راسه ومن امرأة صدرها وقيل عكسه وان صلت  
 عليه امرأة خالفت ما يستقبل الرجل وقيل يقابل حيال  
 صدره مطلقا وتجزى واحدة ان تعدد ويقدم الافضل  
 امام الموقى للقبلة كرجل وامرأة وعبد وطفل وصالح  
 وغيره وقيل امام الامام فالصالح الحر البالغ الذكر  
 افضل ثم الحر البالغ الذكر ثم الطفل الحر وقيل العبد البالغ  
 \* (فصل في) \* يجعل راسه نحو المغرب مستلقيا

او مضطجعا على الايمن مستقبلا كدفنه وجازت وان  
 مستلقيا ورجلاه للقبلة لا عكسه كاستدبارها وكبره  
 بلا اعادة جعل راسه نحو المشرق مستلقيا او مضطجعا  
 على الايسر وقيل بها المخالفة السنة وتوجيهها كالفض وقيل  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وتعالى الله ثم يكبر  
 للاحرام ثم يستعيد ثم يقرأ الفاتحة سرا ثم يكبر ثانية ثم  
 الفاتحة ثم ثالثة ثم يحمد الله تعالى ويصلي على النبي عليه  
 السلام ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويدعو  
 بما فتح له وقيل لا يحسد فيسن وقيل يقول اللهم ان فلانا  
 عبدك ابن عبدك ابن امك توفيته وابقيتنا بعده اللهم  
 لا تحرمنا اجره ولا تقبنا بعده فان كان متولى زيد فيه اللهم  
 ابدل له دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وقرارا  
 خيرا من قراره واصعد روحه في ارواح الصالحين واجمع  
 بيننا وبينه في دار تبقى فيها الصحة ويذهب فيها  
 النصب واللفوب ويكبر رابعة ثم يسلم خفيفة يصغ بها  
 يمينا وشمالا ثم يصلي على رسوله عليه السلام ويترحم  
 على طفل ان كان لمتولى ويقول اللهم اجعله لنا سلفا و فرطا  
 واجرا ولا تحرمنا اجره ولا تقبنا بعده ثم يكبر فيسلم وان  
 كان لغيره استغفر كما مرو قيل غير ذلك من الادعية وجوز  
 ثلاث تكبيرات ان ضاق الوقت ولا تنصرفيل خامسة ان  
 زدت سهوا ومن لا يحسن الفاتحة اجزته اربع تكبيرات

وشروطها كالكتابة على الصحيح وان صلوا عليه قبل  
 غسل او تيمم او عريانا او عليه ثوب نجس او هو عليه او على  
 محل نجس اعدوا ولا يصلى عليه في مقبرة او محل لا تصح  
 فيه وكره في مسجد لخوف حدث بلاعادة في الكل  
 \* (باب ٣) \* وجب على الكفاية حفر قبر لميت  
 ودفنه فيه بقياس طوله بلا نقص او زيادة لم ينجح لها  
 ويعمق للركبة او الحقوا للثوب بلا مجاوزة عنه والحد  
 اولى من الضريح ويرد ترابه عند الحفر خلفه ان امكن  
 لا قدامه والمقبرة من ثلاثة فاكثر والقاعد في ارضها  
 الا باحة ان لم تعرف الخاصة ويحتاج لاذن ان عرفت  
 ومن وجد فيها محفورا دفن فيه ان لم يعلم نزع ميت  
 منه وان حفر لميت اعطى حافره عناده وان لم تكن  
 لقوم مقبرة قصدوا موضعها لا يضر احد ايد فنون  
 فيه ميتهم لا في عمارة وطرق ومزارع وان لم يمكن جملة  
 من محلات فيه دفنوه فيه فان وجد ملكهم او مباح  
 فلا بد منه والا فلا تكليف بما لا يطاق وان لم يجدوا  
 قبرا الا بشرء اشروه من اموالهم لا من مال الهالك  
 وان مات بمحل يمتنع الحفر فيه وجملة منه ردوا عليه  
 التراب فيه ان وجدوا الا فالحجارة او ما يمكنهم ستره  
 به وقكفن ميتا في البحر ويربط اليه ما ينزله في الماء وهو  
 كالقبر عند الضرورة ان خيف فسادة والاخر لخروجهم



من البحر ان قرب وان حفر قبر فوجد فيه ماء او طين او  
 دابة مؤذية استوثق الى ثلاثة فان وجد في الكل  
 او تغذرا لا يستثنى ف قيل لما وجد فيه دعنا نفعل  
 ما امرنا به وافعل انت ما امرت به ايضا ثم يدفن فيه كذلك  
 \* (فصل) \* اذا اوتي بميت لقبر فان من جهة  
 مشرقه وضع امامه وان من خلفه ادير به من رجليه ثم  
 يوضع امامه وان من مقربه ادير به من خلفه ثم من رجليه  
 فيوضع امامه وان من قبلته وضع كذلك وهذا ان امكنهم  
 لثلاث سبق رجلاه بتكيس والا وضعوه في حريم قبر آخر  
 لاعليه وان وضعوه في حريم قبره وحدث به ما لا يمكنهم  
 معه حمله منه دفنوه فيه وينزله في القبر اثنان او ثلاثة  
 من اوليائه يعطيه لهم من فوق القبر وينزل رجلاه اولا  
 فجنبه فراسه وبابه من نحو رجليه فاذا وضع فيه حل  
 ما عقد على راسه ورجليه وترك الخيط مكانه وكشف  
 عن عينه اليمنى واولى بالانثى انزالا محرما وبلى عجزها  
 ان كان واحدا وان لم يكن فامين فان تنازع اولياؤه  
 على غسله وكفنه فكالصلاة عليه في الاظهر ويستتر على  
 القبر وان لذكر حتى يوارى بتراب ويقول واضعه فيه  
 بسم الله وبالله ويزيد وعلى ملة رسول الله ان كان متولى  
 ثم يرد التراب عليه من كان فوق القبر برفق ويقول منها  
 خلقناكم وفيها نعيدكم الآية ولا يفرش له فيه ولا يوسد

ولا يجعل له ما يمنع التراب عنه ويجعل له علامات من  
 راسه ومن رجليه بعد امتلائه فان فضل التراب رد عليه  
 كله وان نقص زيد عليه من خارج قيل زيادته امارة  
 حسنة ونقصه عكسها ويجعل عليه حجارة تحرزه من  
 كسبوع ويمحذر ما مسته نازول لم ذلك الولي او المدعو  
 للاعانة وعليه ان يجيب ان دعي ولا ينصرف قبل الفراغ  
 الا باذن وسادات العبيد كالاولياء ان حضروا مع  
 ميتهم والا فاعلى من اصطحب معه ان كان مسافرا  
 او حضره مطلقا او على اهل منزل مات فيه وتلزم  
 حقوقه ما غطى جلده عظامه ولم تفرق اجزائه فان  
 انسحق او افرقت سقط غسله وكفنه والصلاة عليه  
 ولزم دفنه وان وجدت جثته دون راسه فهل تلزم  
 بها نظرا للكثرة اولفه ومواراته فقط قولان ولزم الكل  
 ان وجد الراس وحده وقيل كالاول وبالجملة فن لا تلزم  
 حقوقه كسقط ومشارك ونحوهما من تقدم وكعظم  
 وجلد وشعر ولحم لزم لفه ودفنه والاصح عدم وجوب  
 لف عظم ولحم وجلد وشعر ولا يجعل لمن ذكر مقبرة ومن  
 لزمته حقوقه فجعلت له ثم نزع من قبره فلم يعد له دفن  
 او ترك من لا تلزم حقوقه بلا دفن ضمن فاسد من ذلك  
 وقيل لا ومن مات منفردا بفحص لزم وليه ان ياتيه  
 ويعمل له سنن الاموات ولو بعد ان كان يصله قبل

فساده ولا يمنعه خوف ومن مات خارجا من اميال  
 قوم منفردا لم تلزمهم حقوقه ان لم يكن فيهم وليه  
 \* (خاتمة) \* لا صحابنا عند انصراف من قبر  
 سبعين منهم من يدير مع القبر خطة برجله اليمنى او بكتفيه  
 مبتدئا من راسه ما راع عن يمينه قارئا في حينه من اول  
 يس الى لا يبصرون حتى ينتهي لمبدئه ثم ينصرف يفعل  
 ذلك افضل القوم ومنهم من لا يشتغل بذلك ولا  
 ينفضون ايديهم على القبر ولا ينزع يد فاس ولا يقلب  
 نعش ويعزى مسلم في ميتة مطلقا وان مضى زمان  
 لا اهل فتنة وبغى وقطع فيمن مات منهم ويعزى  
 عليهم قريتهم لا من اهل فعلهم وان غير مسلم وتقرية  
 المسلم الدعاء له بالصبر وحسن العزاء والخلف والثواب  
 في الآخرة وغيره بخلف في الدنيا وغير ذلك ويجب المعزا  
 بما يليق من الجواد والوفى للصواب \* (الكتاب الرابع في الزكاة) \*  
 وهي فرض قرن بالصلاة وتجب على كل حر  
 بالغ عاقل مسلم مالك للنصاب ملكا تاما اجتماعا في بر  
 وشعير وتمر وزبيب وفي النقدين ان لم يصنعا وفي ابل  
 وبقر وغنم ان كانت سائمة وفي لزومها يتيم ومجنونا  
 وعبد او ذميا وناقص الملك كمن له او عليه دين خلاف  
 مثاره هل هي عبادة كغيرها او حق المحتاج على غني والصحيح  
 وجوبها على اليتيم والمجنون دون العبد فانه ومثاله

لسيده ودون الذمّي فاما عليه الجزية ان لم يكن من  
 نصارى العرب فان عليهم ضعف ما على المسلمين وهو  
 الخمس فيما الزمهم فيه العشر ونصفه في رבעه وكذا في  
 النعم والاجزية عليهم والاصح وجوبها في دين ان حل اجله  
 ولم يكن على مفلس ويسقط المديان ما عليه من دين ان  
 كان عينا فعندنا تجب في الحبوب الستة الاربعة السابقة  
 والذرة والسلت وفي العيين ولو مصنوعين وفي الانعام  
 غير السائمة خلاف والاصح عدم وجوبها في الابل الجارية  
 وهي التي تجر بزمام ذاهبة وراجعة بقوت العيال وفي  
 الكسعة وهي الحير وفي النخسة وهي الرقيق وفي الجبهة  
 وهي الخيل وان قصد بها نسل \* (باب ٧) \* تجب  
 في الحبوب ان كانت خمسة اوساق فاكثر لا فيما دونها  
 وان بقليل وقيل يحسب بنصف صاع وقيل برבעه والوسق  
 ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث  
 خمسة اوساق بمثابة حشية بغير بلدنا وفيما زاد عليها  
 وان قل زكاة وقيل حتى يتم عشرة اصوع وقيل عشرين  
 ويضم صنف من تمر اوجب لجيده فيكمل به النصاب  
 وتؤخذ من مجموعه بقدر كل وان كان اصنافا اخذت من  
 اوسطه اتفاقا ويضم شعير لبر وعكسه على المختار  
 كالنقدين ومن له زريعتان ادركت احدها قبل الاخرى  
 في سنتها وقد بلغ النصاب في واحدة فقط فهل تضم

لاختها مطلقا وان لم يكن بينها ثلاثة اشهر قولان وكذا  
 ان اتى نخل بغلتين جمعتهما سنة وهذا النصاب لما لك  
 او ملاك ولو بتفاضل او لا تجب على بعضهم يستتم من  
 لزمته بمخصصهم ويعطى على قدر حصته وقيل انما يستتم  
 بشريك تلزمه لا كمشارك ومال مسجد وفقير وقيل لا مطلقا  
 ق من اشترك زرع او غلة مع رجال ولم يبلغ مع كل قدرا  
 تجب فيه ضم انصباؤه فان بلغ زكى وان استتم مع بعض  
 ادى معه ولا تلزمه فيما لم تتم فيه معهم الا ان لزمتم  
 في مجموع انصباؤه ويستتم الرجل بمال صفاره وبمالك  
 بعضهم لمال آخرين وقيل لا \* (باب ٦) \* يجب  
 فيما سقى من حب او تمر او نحوها بمطراو عيون او بهما العشر  
 وفيما سقى بالدوالي والغروب نصفه بعد استكمال وهل  
 فيما سقى بزرع وغيث على ما اسس او على ما ادرك او بمقتضى  
 بنظر وهو المختار اقوال وكذا ان كان المتعد بعضهم  
 يسقيه بمعالجة وبعضهم بعينون ونذب لمخرجها ان يسمى  
 ثم يكيل لنفسه تسعا ويعزل عاشر حتى يفيغ ويعطيها  
 من غلته لا من غيرها للبركة وجاز اجماعا ان لم يكن معيبا  
 والخلف في القيمة والمنع اصح وجاز اعطاء كيل من جيد  
 كبير بدل كيل من ردى كشعير لا عكسه وكذا غيرها  
 \* (باب ٧) \* لا تجب في حب قبل ابتداء ادراكه  
 اجماعا اذ هو علف وهل تجب اذا دخله ادراكه وان

قل الحق يدرك منه قدر خمسة اوساق او انما تجب فيما  
 ادرك خلاف فائده فيمن اخرج ذلك من ملكه لكبيح  
 اوهبة او اكله ابوه حاجة وقد ادرك لا فرار من الصدقة  
 والفار يؤدى وان لم يدرك منه شئ ومن قصده مع  
 قضاء حاجته فهل يؤدى اولا قولان ومن دخلت  
 غلة ملكه قبل ادراكها فهل لزمته فيها وهو الاشبه  
 اولا خلاف وكذا من مات قبل ادراك غلته لزم وارثه  
 عشرها والضم لغلته والائتمام بها ولزمه ايضاً به  
 اذا احتضر وقد ادركت وقيل لا وعلى الوارث اخراجه  
 عنه وان لم يوص به ولا يضمنها لغلته وهو الاصح وان  
 تلفت غلة بعد وجوب حق فيها وقبل امكان اخراجه  
 بريح او نار او سيل او لص او غاصب او بهيمة او نحو  
 ذلك عند حصاد او جزاذا معتاد او مال يشترع في كيل  
 لا بتقريب فلا زكاة فيها وان بقي بعضها زكى عليه ان  
 وجبت فيه وقيل مطلقا وان اجتاحت بعد تمكن من  
 اخراج فلان بلا تقريب بعد وقوع كيل او نقل لها من  
 موضع لاخر فهل تضمن اولا خلاف فالأكثر على  
 التضمن والاقرى سقوطه وان اجتاحت بتقريب  
 ضمن اتفاقا \* (فصل) \* يحسب قيل ما  
 اكل من حب او تمر قبل حصاد او جزاذا وبعد وجوب  
 الزكاة فيه وقيل لا وجاز لربه ان ياكل منه هو وعياله

منه ويتصدق بلا سرف ويداوى ويصل رحمه وجاره  
 ويطعم ضيفه ويعلف دابته بلا حساب مالم يفرغ من  
 حصاده ولو اكله كله الا ان اذهب في وقت قدر النصاب  
 فاكثر في زكيه وما وصل الا نذار واجتمع منه ما تجب فيه  
 فلا ياكل منه بعد ويحسب كل موجود حينئذ ولو دقيقا  
 او عجينا او طعاما وقيل ليس له ذلك وقيل لخدمته  
 ذلك اكل منه ما داموا في خدمته وحصاده وان  
 بعيا لهم او وصل الا نذار لا يوم لا يخدمونه ويجعل لهم  
 منه ما احتاجوه مما يعينهم ويقوّمهم وكذا كل ما لا يصل  
 لزوجه او ثمره الا به مالم تقف العروة او يجتمع منه  
 بمكان ما تجب فيه وكذا الخلف فيما اعطى لفقير او مسكين  
 لا للمسلم هل يحسب ويؤدى عشرة او لا يلزمه حساب  
 ما اعطى لوجه الله ولو اعطى زوجه كله خلاف ق من  
 رأى عناه غلته اكثر من قيمتها واسترا بها او خاف  
 تباعة تلزمه بها فتركها هل يلزمه عشرةا او لا قولان  
 وكذا من عنده زرعان ادرك احدهما فاكله قبل حصاد  
 آخر ولا يتم النصاب في واحد الا ان ضم لغيره فان كان  
 في الاول ما تجب فيه ضم اليه الآخر مطلقا اصل ذلك  
 من جمع عنده ما تجب فيه فلا ياكل من جميع ما يضم  
 اليه بعد وان لم يحصده وله الاكل مالم يجمع منه ما تلزم  
 فيه مالم يصل الا نذار على قول الا ما تقدم في خدمته

\* (فصل) \* العامل تابع لرب المال على قول من  
 اجاز ذلك والمانع يقول العشر على رب البذر وللعامل  
 عناؤه كمستاجر لحرث ارض بسهم والبذر من رها ولسقى  
 غل وقيام به بسهم من ثمرها فعلى الاجازة الزكاة بينهما  
 على شرطها وعلى المنع فلا جبر عناؤه وعلى رب الزرع والثر  
 الزكاة وكذا معط دابة او ارضا او ماء لحرث بمعلوم فعلى  
 المنع للجبل او النهى عن المزارعة بجزء العشر على رب الزرع  
 ولرب الدابة عناؤها وللارض نقصانها وللماء قيمته  
 وعلى الاجازة فهو بينهما على ما اتفقا وكذا رجل اشتركا  
 حرثا انصافا وجعل البذر اثلثا سواء جعل الارض  
 انصافا او اثلثا فقليل يقسمان ويعشران على ما اتفقا  
 وقيل على الاموال فدل قولهم ان الزكاة حق للزرع لا للارض  
 وعليه فمن غصب زرعها فخرته فالزرع لربه وعليه زكاته  
 وقيل للغاصب وعليه عشرة وغرم مثل البذر او قيمته  
 لربه لما روى من غصب مكيلا او موزونا فاستهلكه  
 غرم مثله من جنسه وكيلاه او وزنه وكذا من غصب  
 ارضا فخرتها ببذر فزرها ما انبتت وعليه العشر وهل  
 يعطى البذر للغاصب اولا وعليه الاكثر منا قولان وقيل  
 للغاصب وعليه عشرة ويعطى نقصان الارض لربها  
 ومن حرث ارضا باذن ربها فله الزرع وعليه العشر وان  
 لم ينبت بذره في السنة الاولى ونبت في الثانية فله



وعليه مالم تحرث بعده او يمكث فيها قدرا يفسده  
فيكون حينئذ لرب الارض وعليه عشرة وكذا ما نبت  
في ائدره او دمنة دوابه او حول مطاميره فله وعليه  
وكذا من حرث ارض رجل باذنه فحصد فلما نبت بعده  
لصاحبها وبعشره وقيل لرب البذر مالم تحرث بعده والاصل  
واحد وهو ان العشر حق للزراع وعليه فمن حرث لغيره  
بلاذنه فاجاز فله وعليه وكذا ان طلبه ان يحرث له  
ففعل من نفسه واما ان حرث له على ان يرد له البذر امره  
ام لم يامر به سواء ذكر له السلف حين امره ام لا غير انه  
حرث له على ان يرد له البذر فالحرث له مالم ياخذ عوض  
بذره قبل ادراك الزرع فان اجتاح فعليه لانه ماله مالم  
يخرج من ملكه وان اخذ منه العوض قبل الادراك انتقل  
الزرع الى ملك من اخذ منه العوض بالعوضية على اتفاقهما  
وان لم ياخذ منه شيئا حتى ادرك لزمه زكاته ونظيره  
واهب زرع له لشخص بعد ادراكه لزمته زكاته وقبله  
الموهوب له واما ان احضر البذر فقال له انقضت هذا  
الحب او نصفه ان اراد شركته ثم حرثه بعد ما دخل  
يده فالزرع والزكاة بينهما وان لم يعط له ما اقرضه وكذا  
حارث من جبه لفقير او مسكين او مسجدا وسواه من  
الاجر فالزرع للحروث له ولا تلمه زكاته فذل انها حق  
للزرع غير انه ذكر عن الربيع وابن عبد العزيز انها قال لا

اذا كانت الارض خرابا فلا عشر فيها اذ لا يجتمع خراج  
 وعشر وقال ابن عباد باجتماعهما فيها فان صح ما ذكر  
 عن الربيع دل على ان مذهبه في المسئلة ان الزكاة حق  
 للارض كابى حنيفة ولعل بعضا منا يقول بذلك لان  
 ما اشتراه ذمى من ارض او نخل او نغم من ارض المسلمين  
 ولو تداوله ذمى بعد آخر ففيه الزكاة ان كان اصله من اموال  
 المسلمين ويمنع من اخراج ماشية من ارضهم لارض  
 الشرك ان كانت تزكى وما اشتراه مسلم من نصارى العرب  
 مما يجرى فيه الخمس لزمه عشره فدل انها حق للارض  
 كالنعم \* (باب <sup>٢</sup>) \* وجب في النقيدين ربع  
 العشر باستكمال النصاب وهو عشرون مثقالا ذهباً وخمسة  
 اواق فضة وبدوران الحول واستقرار الملك والمثقال  
 وزنه ثلاثة قاريط من فضة والقيراط ثلاثون حبة  
 من شعير اوسط ونقص من مسكك وهو الدينار ست  
 حبات بالنار فيكون وزنه اربعة وثمانين حبة ولا ينال<sup>٢</sup>  
 هذا ما قيل للمثقال اربعة وعشرون قيراطا والقيراط  
 اربع حبات من بر فهذا قيراط الذهب والاوقية اربعون  
 درهما والدرهم قيراطان فنصاب الفضة مائتا درهم  
 فما زاد عليها وعلى العشرين مثقالا ففي كل اربعين درهما  
 واحد وفي كل اربعة مثاقيل عشر مثقال ولو بلغت قناطر  
 وليس فيما دون الاربعين والاربعة شئ عند الاكثر منا

وقيل بالوجوب فيه وان قل ولا يستتم شريك بسهم  
 شريكه في العينين ويضم ذهب لفضة كعكسه وهما  
 جنس عندنا كمالك عشرة مثاقيل ومائة درهم دار عليها  
 حول بلا مانع خلاف لابن عباد وصفة الضم تختص في  
 مسائل احدها ان يكون كل منها غير قاصر عن النصاب  
 كمالك عشرين مثقالا ومائتي درهم فانه يعطى على كل  
 منابه ولا يكسر احدهما للآخر اتفاقا ثانيها ان يقصر كل  
 عنه فيصرف احدهما لآخر لاخذ الوقت والاداء كمالك  
 عشرة مثاقيل ومائة درهم او خمسة عشر مثقالا وخمسين  
 درهما او نحو ذلك فيوقت ويصرف لايها يصلح للزكاة عند  
 حلول وقتها وكذا مالك مائة درهم وتسعة مثاقيل تساويها  
 روبا او مائة درهم تساوي احد عشر مثقالا وتسعة مثاقيل  
 فيصرف احدهما لآخر لتوقيت واداء واقل ما يصرفه من  
 فضة ثلاثة دراهم كما تكون اصلا للزكاة وقيل درهم كمالك  
 تسعة عشر مثقالا وثلاثة دراهم او درهما فان كان في  
 الكل صرف مائتي درهم وقت وادى ويصرف لذهب وان  
 قل وقيل الى ثلاثة دنانير فاكثر كالفضة كمالك مائة درهم  
 وثلاثة دنانير واقل على راي وفي صرفهما يرواج مائة فيه  
 مائتا درهم فانه يوقت لذلك ثالثها ان كل النصاب  
 مع احدهما وقصر عنه الآخر لزم التوقيت والخلف في القاصر  
 عن نصاب الوقص هل يضم لكامل او لا كمالك عشرين دينارا

او ثلاثين درهما فقل لا يلزمه في الثلاثين شئ حتى تبلغ  
 اربعين فيؤدى عليها درهما وقل يصرف الثلاثين للعشر  
 فيؤدى عليها ان كان فيها صرف اربعة دنانير فالمتفق عليه  
 اصل المختلف فيه ومن قال ينظر الى صالح الزكاة احتاط  
 وكذا مالك ما شئ درهم وثلاثة دنانير فعلى ما قدمنا في  
 الثلاثين درهما من الخلاف غير ان الفضة عندهم اصل  
 للذهب لانه يجري مجرى السلعة فتزيد قيمته وتنقص  
 فاذا صرف ذهب لفضة اقوى من عكسه \* (فصل ١٢)  
 هل يزكى الحلي على ما جعل فيه او على قيمته او على وزنه  
 كل سنة اقول وكذا مالك عشرين مثقالا ردية او ما شئ  
 درهم سوداء مزيفة هل يؤدى زكاتها منها وان مغشوشة  
 او لا تلزمه حتى تكون الدراهم نقرة صافية والدنانير  
 تبرالامغشوشا قولان \* (باب ١٣) \* شرط فيها  
 استقرار الملك فمتى استقر النصاب بيد مالك لزمه التوقيت  
 له وهذا في غير النقدين واما ما فيراعى فيها الملك فقط  
 ولو كانا بذمة الغير بقرض او دين حل على مامر ولا يزكى على  
 دين لم يحل او على مفلس وعليه فان جمده المديان فحلفه  
 لم تلزمه وان لم يحلفه اذى عليه اذا حل فان كان المديان  
 مالا يقدر على اخذ الحق منه او غائب ايس منه او لا يعرفه  
 او كان له دين جهل محله لم تلزمه في ذلك لانه منع منه  
 ومن ملك مالا لم يعلم به كارت لم يطلع عليه فوقته

من حين دخل ملكه فان كان طفلا او مجنونا ثم بلغ او  
 افاق فموجبها عليها يقول وقتها من حين ورثاه وهو  
 دخول ملكها ومسقطها عنها يقول من زمان التكليف  
 \* (فصل) \* ان فرض لمزوجة عين تتم فيه  
 الزكاة ولم تمس فهل توقت لها وتركها او توقت وتوقف  
 حتى تمس قولان مشارها هل تستحقه بالعقد او بالمس  
 فان فسخ النكاح فان مست وجب الصداق والتوقيت  
 له والا لزمها رد ما اخذت وكذا الخلف في اجير بعشرين  
 مثقالا فليل لا يوقت لها حتى يتم العمل وقيل اذا شرع  
 استحقتها ولزمه التوقيت لها واطمأ العمل وكذا اخذ  
 وصية حج باجرة او مرجوعا لقيمة عدول كفاءة وارث  
 ومتعة او كغيره من فساد اموال وتباعات فلا يسقط  
 ذلك من لزمه ولا يوقت له من يستحقه حتى يقوم بحاكم  
 او بتراض منها على قيمة فيجب التوقيت ويصح الاسقاط  
 وكذلك في النقدين يسقط المديان ما عليه منها وان لم  
 يعرف اربابه ان حل كان ذلك من معاملة او تعديت وفيما  
 لم يكن لمعين كمال مسجد او زكاة او اتصال او خمس او ما  
 هو لمساكين او لازم من وصية ميت فهل يحطه من لزمه  
 ويركن على الباقي او لا خلاف ولا يسقط حميل ما تحل ما ليس  
 الغريم وان كان الحميل بمنزلة ويسقط ما تحل على مفلس  
 وان اخذ حميل على حميل فلا يسقطان ما تحل ما ليس الغريم

فان افلس اسقط الجميل الاول لا الاخر وان اعسر الاول  
 كالغريم صح اسقاط الاخر وان اخذ على الغريم جميلان او اكثر  
 وان في امكنة فلا حظ ما اليسر للغريم وان افلس حط كل  
 منابه على الرأس وكذا ان يتحلا وشرط عليهما رب الدين  
 ان يلتزم حتى منهما عن ميت وحاضر عن غائب وموثر  
 عن معسر فلا يسقطان ما اليسر المحمول عنه وان اعسر  
 حط كل منابه وان مات احدهما او غاب اسقط الباقي  
 او الحاضر منابه فقط واما ان اعسر احدهما كالغريم  
 اسقط الاخر جميع الدين واصل ذلك اذا صح رجوع الجميل  
 على غيره لم يصح له اسقاط وان لزمه اعطاء الدين \*  
 \* (باب ٣) \* شرط في زكاة النقيدين والا نفاك  
 استكمال الحول وهل الفائدة تابعة لاصلها فتركي معه  
 وان لم يحل عليها حول او يوقت لها بشرط دورانها عليها  
 خلاف وتفصيلها انها اما ان ترد على النصاب فصاعدا  
 واما على اقل منه فان كان الاول فمن جعلها تابعة لما وردت  
 عليه فحولها حوله لانها مال واحد ومن جعلها مستقلة  
 بالحكم اعتبر حولها من وقت استفادتها والاول اصح  
 لانضباطه وان كان الثاني فاما ترد ايضا على مال لم يركب  
 قط لقلته واما على مركب انتقص والاول يستقبل الحول  
 ان كمل النصاب من مجموعها من يوم كمل اتفاقا والثاني  
 انها تجل على ما وردت عليه في قول من حمل الفائدة على

الاصل ولو اقل من النصاب لانه وجبت فيه قبل فحملت  
 عليه كما حلت على النصاب ومثال ورودها على ما لم  
 تجب فيه قط ان يملك مالك مائة درهم ثم يستفيد  
 بعدها اخرى فانه يوقت من يوم استفاد فيه الاخر او  
 يملك عشرين دينارا او مائتي درهم او يوقت لها ثم يعطى  
 منها دينارا او تسمية منه كنصف او ربع قبل كمال الحول  
 فانه ينتقض وقته وان استفاد بعدها دينارا استأنف  
 التوقيت من حينه وكذا ان خرج من ملكه شيء منها ولو بفسب  
 انتقض وقته وان ابدل العشرين او المائتين باخرى يدا  
 بيد فهل ينتقض او لا خلاف مثاره هل يدل الشيء هو  
 الشيء او غيره ولا ينتقض ان اقرضها او بعضها وان رد  
 اليه ما غضب منه وقد ايسه فهو في وقته ويؤدي على  
 ماض وقيل يستأنف توقيما بعد الرجوع والا يباس وحكم  
 الاول قد زال وكذا من له على احد عشرون دينارا فوقت  
 لها ثم اظلس انتقض وقته وان ايس منها فعلى الخلف  
 ومثال ورودها على ما وجبت فيه ان يملك مائتي درهم  
 فيوقت لها ثم يستفيد مائة اخرى فانه يحمله على النصاب  
 الاول وعليه من وقت لعشرين دينارا عنده ثم استفاد  
 اخرى ثم تلفت الاولى ثبت وقته فحكم الفائدة حكم  
 ماوردت عليه ومن زكى على عشرين دينارا او عد لها ثم  
 تلف بعضها ثم استفاد اخرى فانه يضمها على الاصل

الباقي ويزكى على وقته الاول وهو ثابت ما بقى له من دنانير  
 او دراهم زكى عليها ثلاثة وهي اقل الاصل في النقد دين  
 والنعم وقيل اثنان وتتاصل الدنانير للدراهم كعكسهما  
 والمسكك لتبر كعكسه لاتحاد الجنس وان حال حول على  
 عشرين ديناراً بيد شخص فذهبت قبل ان يزكى عنها وبقى  
 منها ثلاثة تاصلت حين وجبت فيها وان لم يزكى عنها وحكمها  
 كالنصاب قبل ان تجب فيه فكل ناقض لوقته ناقض  
 لوقتها من خروج ملك وان بغصب والخلف ان ابد لها  
 بغيرها ومن ملك نصاباً حال عليه حول كعشرين ديناراً  
 فضيع زكاته ثم استفاد مثله في السنة الثانية فحال عليه ايضاً  
 ولم يؤد ثم استفاد في الثالثة كذلك ثم كذلك الى ثمان سنين  
 ولا يزكى لزوم ان يؤدى على الماضية اربعة دنانير لكل سنة  
 لا ناقداً صلنا ان حكم الفائدة حكم ما وردت عليه فمضى لم  
 يزك بعد الوجوب زكى على كل ما استفاد وان كثر مع الاول  
 وحكمها حكمه وقيل يعطى على الاولى نصف دينار وعلى الثانية  
 ديناراً وعلى الاخر ما يجب في كل منها حتى تتم ثمان سنين  
 لانه قيل لا يجب في الفائدة بعد الوقت شئ وقد ذكر عن  
 الامام ابي جعفر رحمه الله ما يشبه هذا حيث قال اما استفاد  
 احد من غنم ما تجب فيه الزكاة يستأنف له توقيتاً كان  
 له الكل او شورك فيه واما ان استفاد ما لا تجب فيه  
 فانه يضيفه الى ما عنده من غنم ويزكى على الكل وهذه مثل



تلك تأمله ومن اعطى بعض زكاته دون بعض ثم دخلته  
فائدة كما سياتي ايضا حقه فهل يعطى عليها مطلقا ولا كذلك  
او بمحاصة بقدر ما لم يعط عليه من المال خلاف فصيح ان  
الحول شرط في وجوبها \* (فصل) \* نذب توقيت  
شهر معلوم بتقريب وقصد ونية ليعلم بذلك وقت ينتهي  
اليه اداء ما وجب وكونه محرما او رجبا او رمضان فان  
دخله مال في غيرها اخرجته من ملكه بتوليح لغيره ثم يرده  
له عند آخر يوم من احدها فيكون الشهر كله وقتا له ولا يوقت  
من غرته فاذا استهل ما وقته وجب عليه اداؤها حينئذ  
ولا يضيع حتى ينسلخ وان تلف ماله في شهر وقته لم يلزمه  
شئ لانه غير مضيع وان استفاد فيه بعدما اعطى لم يلزمه  
شئ على المفاد ايضا وان وقت من اول الشهر فاذا مضى منه  
يوم ولم يرك فمضيع وما ذكر كله فهو عند الفقهاء واما النظار  
فلا يجد عندهم في التوقيت اليوم والشهر ولكن الحال التي دخل  
المال ملكه فيها فهي الوقت فبدوران السنة الى ذلك  
الوقت يجب عليه الاداء فجوابهم في الحال كجواب الفقهاء  
في الشهر ودعاهم الى ذلك قيل الخلف في تعجيل الصدقة قبل  
وقتها هل يمنع كالصلاة او يجوز ان لم يبق في السنة الا شهر  
وضعه لاحتياج الفقراء وفي الحديث ما يدل على جوازه  
باكثر من ذلك فاطلب محله ولا رجوع فيها ان تلف المال  
والخلف ان استفاد اخر قبل الوقت هل يزكيه للوقت ام لا

ومن ملك كعشرين دينارا ولم يزكها اربعين سنة او اكثر  
 فقل يعطى العشرين ولا يلزمه غيرها ان تركها اربعين وان  
 تركها ثمانين اعطاها ومثلها من نفسه وان تركها عشرين  
 فعشرة وقل يعطى على السنة الاولى نصف دينار ثم لا يلزمه  
 غيره وكذا مالك اربعين دينارا ولم يزكها اربعين سنة فمن  
 كانت الزكاة عنده حقا لله في الذمة كالصلاة الزمها اعطاها  
 كلها ومن قال انها حق متعلق بالمال للفقراء قال يحط عنه كل  
 سنة ما عليه من الزكاة وان كثرت السنون مثاله ان يعطى  
 على الاول دينارا ثم على اربع بعدها واحدا الا عشر ويسقط  
 حصة الدينار المستحق للفقراء والزائد على الفريضة ايض وهو  
 ما دون اربعة دنانير لان ما زاد على العشرين ففي كل اربعة  
 منه عشر الدينار ولا شيء فيما دونها وبعد اربع سنين تنكسر  
 الفريضة من ستة وثلاثين بالنقص عنها فيعتبر ما دونها  
 فليعط كل سنة دينارا الا خمسا ويسقط حصة المستحق ايض  
 من ستة وثلاثين حتى تنكسر بالنقص ايض من اثنين وثلاثين  
 فليؤد على كل سنة دينارا الا ثلاثة اعشاره حتى تنكسر بالنقص  
 من ثمانية وعشرين فليؤد بعد ذلك دينارا الا خمسين على كل  
 سنة حتى تنكسر من اربعة وعشرين فليؤد على كل سنة نصف  
 دينار حتى تنكسر من عشرين بنقصان نصف قيراط فلا عليه  
 بعد \* (باب ٢) \* يزكي العروض ان قصد بها  
 تجروهل على ما جعل فيها من عين او على قيمها ما لم تنقص

على ما جعل فيها فان نقصت فعلى ما جعل فيها او على قيمتها  
 ان زادت او نقصت خلاف وتفصيل ذلك ان من قال  
 على ما جعل فيها فانه يؤدي عليه وان جعل في متاع لتجر  
 او اقرضه او اسلمه ادى على الاصل ما لم يبيع المتاع به  
 ومن قال على قيمتها زكاهها عليها وان جعل فيها اقل من  
 النصاب كما على عشرين دينارا او عد لها في متاع تجر  
 ولم يؤدي عنها قبل فتلّف بعض المتاع قبل ان يحول عليه  
 الحول وان يقطع او احراق او بتغير بقطران لازيت  
 انتقض وقته وكذا ان جعلت في حب فنقصت عن الفريضة  
 انتقض ايضاً وان باع المجمعول فيه بعشرين ايضاً واشترى  
 بها آخر ثبت وزكى على العشرين كاول وان باعه بازيد ثم  
 جعلها في ثان زكى على المجمعول في الثاني على وقته الاول  
 وان باقل انتقض وتراعى القيمة على تمام الحول فان وجدا  
 يؤدي عنه زكاه والا فلا وانتقض وقته ومن قال على  
 قيمتها مطلقاً زكى على ما جعل فيها فان كانت زيادة ادى  
 عنها وان كان نقص فعلى ما جعل فيها ولا شغل بنقصان  
 سعر وهذا جامع للمذهبين وكذا باعل اقل من عشرين  
 دينارا في متاع ثم يقوم بعد عشرين وقت من حين التقويم  
 فان انتقضت بعد انتقض ان كان قبل الوقت وهي ما لم يرك  
 قبل وان بعده ثبت ما بقي من قيمته ثلاثة دنائير وكذا  
 الدراهم فالقيمة على هذا بمنزلة النقدين وكذا ان تلف بعض

المتاع نظر لقيمته ومن جعل نصابا زكى عنه قبل تجر  
 قال عليه حول فان زاد على ما جعل فيه زكى على الزائد  
 وان نقص بسعر فعلى المجموع وان بعينه زكى ان كان في  
 قيمته النصاب فأكثروا والا فان عنده ما يضم اليه والوقت  
 ثابت ما بقى الاصل زكى وهذا على الجمع بين القولين ودل  
 عليه ما قيل من جعل ثلاثة من مال زكى عنه قبل في تجر  
 فان تلف بعضه انتقض والا فان قوم ووجد فيه قدر  
 النصاب زكى عند حلول الوقت على القيمة وقيل لم يلزمه  
 شيء حتى يبيع التجر فهذا الخلاف يدل على تساوى الامر بين  
 عندهم اعنى المال الذى ادى عنه قبل مقابله وبالجمله  
 فمن استداه على ما جعل فيه فالمتاع عنده كالنقد الذى  
 يؤدى عنه في احكامه ومن استداه على القيمة فهو عنده  
 كالمودى عنه والجامع ظاهر حاله \* (فصل ٧)  
 لا تلزم قيل مقارضا زكاة ولو كان في المال ربح حتى يعلم  
 ما يصح له وهذا على من استداه على ما جعل له في تجر وهو  
 لم يجعل فيه شيئا وعلى من قوم فان كان الربح قوم فان وجد  
 في سهمه قدر النصاب وقت له من حين التقويم وادعى عنه  
 من نفسه وقيل اذا اقتسم مع رب المال ادى على السنين  
 الماضية ورب المال على ما دفع وعلى الربح ايضا ان بان بما خبر  
 به تاجر انه ربحه في كل سنة لانه امينه وان مات اولم  
 يعلم ذلك نظر ما صح له في تلك السنة فليؤد كذلك

على الماضي وكذا مشترمتا على التجريد بن كعشرين دينارا  
 وقيمتها اربعون فمن استداه على المجمعول في التجر لا يلزمه  
 شيئا حتى يبيعه فان باربعين قبل حلول الدين وقت لها  
 لانه لا يسقط المؤجل كما لا يؤدي عنه ربه فاذا حل  
 حط عنه ما يقابل ما عليه وادى على الباقي وقيل يوقت  
 للعشرين المشتري بها التجر اذ هو كى ويرد مال تجر  
 لكسب بالنوى لا عكسه غير ان قوله عليه السلام انما  
 الاعمال بالنيات يدل على الجواز ومن يشتري لتجر من غلة  
 كخل او غنم مبدلا متاعا باخر ولو حوبا فالمستدي على  
 المجمعول يسقطها عنه حتى يبيع بعين ويجول الحول اذ لم  
 يجعل في تجره ما تلزمه فيه والمقوم يلزمها اياه وكذا ان  
 كان يبدل بالقيمة على الخلف ايضا ان كان يوقت بقيمة  
 المتاع الماخوذ في احرام لا ويشبه ان يكون شراء المتاع  
 لتجربسية على هذا المعنى وكذا ان ادخل ثمننا في متاع دون  
 اخرا وفي بعض دون بعض فهل يقوم الكل ويؤدي عنه  
 او ما دخله الثمن فقط كصانع ثيابا من صوف غنمه  
 اشترى لعلها ارجوانا بثمان فهل يؤدي على ما جعل فيه  
 او على قيمته او تقوم الثياب والارجوان معا فيؤدي  
 على الكل ان بلغ فيه النصاب خلاف ومن اشترى حبا  
 لتجر بكعشرين دينارا فخرته فحصد منه ما يجب فيه  
 الزكاة ادى على ما جعل والعشرين ايضا وقيل الاول فقط

وكذا كل ما يجب فيه ان جعله لتجر على الخلف ومن له  
مائة دينار فاشترى بها سلعة نقدا ثم باعها لرجل نسيئة  
بمائتين وفي يد الرجل مائة اخرى فليؤد الاول على المائة  
المجعولة في السلعة والثاني على التي بيده دون السلعة  
ولا يسقط ما لزمه من الدين اذ لم يحل وان باعها الثاني  
لثالث بثلاثمائة كذلك وبيده مائة اخرى فليؤد عليها  
وعلى السلعة ولا يحط ما لزمه والخلف في الثاني بعد  
ما باع ما اشترى من الاول هل يسقط المائة التي يؤدى  
عليها الاول ام لا فعلى الاول لم تلزمه الزكاة لان كل مال  
يؤدى عليه ربه فالغريم يسقطه وان لم يكن عند الثاني  
الاخسون اسقطها واسقطها الثالث ايضا فعلى هذا  
ان لم يكن عند الثاني شئ اسقط الثالث التي يؤدى  
عليها الاول وهذا يتصور في الوصف لا في الحكم لان  
من لزمته زكاة في سلعة اشتراها لتجربصع عليه  
معرفة ان بايعها يؤدى عليها ام لا ولا يكون قوله انه  
يؤدى عليها حجة له في اسقاط الفرض عليه ومن اين  
له ان اشتراها من بائع آخر ان له ما يسقط ام لا ومن  
اشترى متاعا بمائة دينار فباعه بمائة وخمسين  
نسيئة فباعه الآخر بمائتين كذلك وعند كل ما اشتراه  
به فالاول يؤدى على المائة والثاني على الخمسين وحط  
عنه مؤدى الاول والثالث على المائتين ويقوم المتاع

ان كان بيده ويؤدي على الجميع وقيل يؤدي كل على  
 ما بيده فاذا حل الدين حط كل ما لزمه \* (باب ٣)  
 شرط في الغنم كالنقدين استقرار الملك والحول وكمال  
 النصاب وهو اربعون شاة لامادونها وفيها شاة الى  
 عشرين ومائة ففيها شاتان ان زادت واحدة الى  
 مائتين بثلاثة ان زادت واحدة الى ثلاث مائة فاث  
 زادت عليها ففي كل مائة شاة ويتم النصاب بما يصدق  
 عليه اسم شاة وان معيبة او هزيلة او عليلية والخلف  
 في الصغار فهل تعد مع الامهات ولو سحالا يحمله الراعي  
 او اذا استغنت عن غيرها او ما وقع عليه الاسم واذا تمت  
 سننها او ما جاوز الوادي مطلقا او اذا كان يجري اقوال  
 يضم معرضان وعكسه وهما جنس ويستتم شريك  
 بسهم شريكه ويؤدي كل على قدر حصته وان لم يخلطها  
 راع ومربض ومحلب وفحل ومعنى ماروى لا يفرق  
 بين مجتمع وعكسه الفرار من الصدقة فالجتمع هو المشترك  
 والمفترق هو المقسوم ولو جمعه مربض ومحلب وتوجه  
 النهي لسباع ومالك فالاول ان يجمع بين غنم رجال شتى  
 لياخذ منها حيث لا تلزم ولا يفرق بين مجتمع حيث توجب  
 الفرقة كثرة الصدقة كمالك مائة وعشرين لزمته واحدة  
 فاذا فرقها فتلاثة والثاني كذلك حيث توجب الفرقة  
 كالا اجتماع قلتها كرجلين عند كل اربعين لزمتهما واحدة

ان جمعاها وشان ان فرقاها وكذا ان كان عند رجل  
 اربعون يفرقها فرارا والفار يودي فمضى جمع النصاب  
 لما لك لزمته الزكاة بالاجزاء اجتمعت او بغيرها او  
 بتخالف ومتى جمع له مع شركائه النصاب لزمته بشرط  
 ان تكون شركتهم واحدة واذا جمع له من الوجهين نظرا  
 فان لزمته من وجه على بعض النصاب ومن آخر على كله  
 ضم بعضه لبعض وزكى واحدة وان لزمته دون غيره  
 من كليهما الا ان زكاة احدهما اكثر من الآخر زكى زكاة  
 مال مضاف اليه قلت او كثرت مثال الاول ان يملك  
 رجل اربعين فتلزمه وكذا ان اشترك مع ثمانين مع  
 كل شاة تلزمه لاستكمال الاجزاء او مع واحد عشرين  
 وله بخاصة ثلاثون لزمه التوقيت لكامل النصاب وان  
 بتخالف بعضه بالاجزاء وبعضه بغيرها ومثال الثاني  
 ان يشترك مع غيره اربعين فانه يزكى مع شريكه لكامل  
 النصاب ومن اشترك عشرين انصافا واخرى اثلاثا  
 فهل لزمته ويوقت لها ام لا قولان مثارها هل هي  
 شركة ام شركتان ومن ثم شرطنا اتحادها ومن اشترك  
 مع متعدد وقد اتهم مع بعض زكى مع من اتهم لا مع غيره  
 الا ان جمع ماله فتم فيه النصاب كمن له ربع اربعين  
 شورك فيها وربع اخرى مع آخر ونصف عشرة مع آخر  
 فانه يودي مع من اتهم ولا تلزمه مع صاحب العشرة



لانه لو جمع ماله لم يتم اربعين ويتعدد وقته فان  
 استفاد ما يتم به اربعين رجع لوقته الاول فيزكي  
 فيه غنمه وقيل انما يزكيها عند وقت استقباله وعلى  
 ماض من السنة على غنم يعطى عليها في اوقات تركها  
 ومثال الثالث ان يشترك مع رجل ثمانية وسبعين  
 في وقت لها ثم يستفيد لنفسه شاة فانه يضم اليه  
 ماله مع الشريك فيؤدي على الكل شاة ولو لم يضم كان  
 يؤدي على بعض فقط وكذا لو اشترك رجلان ثمانين  
 انصافا لزمتهما واحدة فمن استفاد منهما لنفسه ثلاثة  
 جمع ماله وادى عليه شاة لثلاث يؤدي على بعض ويترك  
 بعضا وهل يضم لثلاثين ام لا خلاف ومن شورك في ثمانين  
 لزمه نصف شاة فقط لان المشترك كالواحد حكما في يتم  
 الرجل بغنم طفله وكذا بين اطفاله عند بعض وقيل ان كان  
 اصل مال الطفل من ابيه فكماله والا فلا وان اشترك اثنان  
 اربعين سهما احدهما التجروا والاخر لكسب التاجر كاسب بالتاجر  
 لا عكسه لان زكاة التاجر على صامت جعل فيها ولا يتم شريك  
 بشريكه في النقدين الا على قول انه يؤدي التاجر على ماله من  
 الغنم وعلى ما جعل فيها من نقد ايضا فيتم بالكاسب على  
 هذا وقد تقدم \* (فصل في حكم الفائدة في زكاة  
 الغنم حكم ما وردت عليه من اصل وهو النصاب وان لم  
 يزك قبل او اقل منه ان كان من مال وجبت فيه وتؤدي

كالشقيدين واقبله ثلاثة وقيل اثنان ومن وقت لاربعين  
 فتلفت او بعضها قبل تمام الوقت وبقي النسل ففي  
 الانتقاض قولان منشأهما هل حكم النسل حكم الامهات  
 ام لا وكذا الفائدة فمن وقت لاربعين ثم استفاد عشرة  
 فتلف من الاولى عددا استفاد فعلى الخلف وان اعطى  
 سهما من الاربعين لاحد ثبت وقته وان قصد لبعض  
 منها فقط فاعطى منه سهما انتقض اذ لم يملك نصا با  
 لا وحده ولا مع غيره وان اعطى منها عشرة على الشيع  
 او سهما من عشرة كذلك ثبت عند مجيز العتية كذلك  
 ولا يوقت المعطى له لذلك ولا يؤدي عنه ولزم المعطى  
 ومن اعطى منابه في الاربعين لشريكه قبل الوقت باستانف  
 المعطى له التوقيت اذ لو اعطى على الاول لكان معطيا  
 على مال قبل الحول وقد شرط وكذا ان مات احدهما  
 فورثه شريكه انتقض وان ورثه مع غيره ثبت لان  
 ما ورثه كالفائدة مع النصاب ومن اعطى تسمية  
 من سهمه لشريكه ثبت وقتها على راي وان اعطى له  
 سهمه من شاة معينة انتقض اذ لم يشتركا انصافا  
 ولم يملكه وحده وان اعطى احدهما سهمه كله لشريكه  
 ثبت وقت الشريك لانه كالمعطى ومن وقت لاربعين  
 فتلفت منها شاة انتقض وان وجدها ولو بعد الوقت  
 ثبت لان ملكه لم ينتقل عنها وان وجدها بعدما تلفت

الغنم كلها بعد تمام الوقت لزمته شاة وكذا ان غصبت  
 منه ثم رجعت بعينها وقيل ان ايس منها استأنف من  
 وقت الرجوع وان وقت لاربعين فتلف بعضها في غنم  
 غيره شبت وقته وان تلف من تلك الغنم قدر ما تلف  
 فيها احتياط الاول وادى عند تمام وقته ما بقي في تلك  
 الغنم واحدة ان تلفت له شاة وكذا ان اخرجها او  
 بعضها من ملكه قبل تمام وقته انتقص وان رجعت  
 اليه بوجه وحكم الثلاثة المتأصلة ان بقيت من  
 مال وجبت فيه زكاة حكم نصاب لم يؤد عنه في الوجوه  
 المذكورة \* (فصل) \* من وقت لاربعين  
 فمضى عنه غالب السنة فرأى حاجة الفقراء قبل الحول  
 فاعطى عليها شاة فتلفت قبل تمامه وبقي منها ثلاثة  
 تأصلت للفائدة وقيل لا الا ما دى عنه في الوقت  
 وان استفاد عند تمام وقته ما يتم به عشرين ومائة  
 باربعين ادى عنها قبل الحول للحاجة لم يلزمه شيء وقد  
 اجرته التي اعطى او لا لاجازة الشرع له ذلك وتلزمه  
 اخرى ان استفاد عند تمام الوقت ما يتم به احدى  
 وعشرين ومائة لان الاولى اعطاها على الاربعين ومن  
 اعطى اولا على احدى وعشرين ومائة فجاء لوقته بمائة  
 وعشرين لزمته اخرى لان عليه شاتين اعطى واحدة  
 وبقيت اخرى وما نقص من المائة والعشرين قابل ما عطى

عليه ما لم تنقص عن الاربعين فتسقط عنه حينئذ  
 وقيل ان لم يحج لتمام وقته باحدى وعشرين ومائة لم  
 تلزمه غير التي اعطى اولا اذ لم يملك عند التمام نصا شائنا  
 فمن استفاد اربعين فمكثت عنده اربعين سنة ولم يزكها  
 اعطاها كلها وقيل واحدة فقط ومن له اربعون لم يؤد  
 عنها عند التمام فبلغت في الثانية احدى وعشرين ومائة  
 وفي الثالثة ثلاث مائة ثم هكذا الى الخامسة ولا يزكها  
 فقيل يؤدي على كل سنة خمسة لان الفائدة وما وردت  
 عليه سواء في الحكم ولو مضى الوقت ما لم يؤد عنه وقيل  
 يؤدي على الخامسة خمسة وعلى الرابعة اربعة وهكذا  
 الى واحدة وهذا لا يحمل الفائدة على ما وردت عليه  
 بعد مضى وقته بل تعتبر لحولها وان جاء لوقته بل اربعين  
 ولم يعط عنها حتى استفاد احدى وثمانين لزمته شائنا  
 وان ادى نصف شاة ثم استفاد قبل ان يؤدي النصف  
 الباقي ادى على الفائدة كلها والنصف الباقي ايضا وقيل  
 تقسم الفائدة على ما اعطى وعلى الباقي ويمحط منها  
 بقدر ما ناب ما اعطى ان كان نصفا فنصفا وهكذا  
 ثم يعطى الباقي عليه ومنا به من الفائدة وقيل لا يلزمه  
 فيها شيء بعدما اعطى بعضا وهذا هو الموعود به  
 \* (باب) \* تعطي ثنية ضان ورباعية معز  
 ولا باس بمجذعة ضان وثنية معز لا دون ذلك

لهن ان تؤخذ سخلة وربما اكلة وفحل وشارف وهزيلة  
 وعوراء وحامل وكرائم الاموال وكبارها وان يعطى ادونها  
 ومن غنمه كلها خرفان ادى عنها مسنة لا غيرها وجوز  
 خروف منها ورجح ولا يؤدى على غنم خروفان بمسنة ولو  
 قيمتها اكثر من قيمتها وجوز ان لم تكن اقل وانما ياخذ  
 المصدق اوسط ومن ثم قيل تقسم الغنم اثلاثا فيأخذ  
 ربهما الجيد والردى ويختار المصدق من الاوسط ما لزم  
 ومن غنمه ضان ومغزادى من الاغلب وان تساويا اعطى  
 من ضان فى الاولى ومن مغزادى فى الثانية واستحسن اعطاء  
 ضان بمغز وجاز عكسه ان تساوت قيمته وق اعطاء ذكر  
 بانثى كذلك او كانت قيمته اكثر منها ولا يعطى خنثى بخصى  
 ولا شاة باستثناء جزتها او حملها ولا شارف ولا معيبة  
 وان بزوال قرن او اذن او سن او ضرر ق جوزان اعطى  
 قيمة العيب معها ومن غنمه هزيلة او مجروبة او مريضة  
 او معيبة اجزته شاة منها على الارجح وقيل لا الا السالمة  
 \* (باب ٢٠) \* فرض فى كل خمس من الابل شاة  
 حتى تبلغ خمسة وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت  
 مخاض وجاز ابن لبون بدلها ان لم توجد فاذا بلغت ستا  
 وثلاثين الى خمس واربعين ففيها بنت لبون فان زادت  
 الى ستين ففيها حقة فان زادت الى خمس وسبعين  
 ففيها جذعة فان زادت الى تسعين ففيها بنتا لبون

فان زادت الى مائة وعشرين ففيها حقان فالزائد على  
 ذلك في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ويستتم  
 فيها بالشريك كالغنم وهما سياتان في حكم الفائدة والبيان  
 والمثال والنقض والثبوت والاصل والجواز والمنع بعيب  
 ومن لزمته بنت لبون ولم يجد لها في ابله جازب لها حقا  
 كابن لبون عن بنت مخاض ان لم توجد فدل على اجازة  
 الذكر بالا نثي ان كانت قيمته افضل \* (باب ٧)  
 على كل خمس من البقر شاة الى خمس وعشرين ففيها حولية  
 ويؤخذ منه ما يؤخذ من الابل غير ان اسنان البقر قصيرة  
 عاجلة فيعد لها من السنين ما يعد للابل فتؤخذ مكان  
 بنت مخاض نظيرتها سنا وهي الحولية وهكذا فان لم يجد  
 المصدق في ابل او بقرة سن فريضة اخذ ما فوقه ورد  
 الفضل عينا بقيمة عدول والزكاة بالسنة القمرية عن  
 الربيع وابن عبد العزيز انه ان كان لرجل احدى واربعون  
 بقرة فلا عليه حتى تبلغ ستين وعن ابن عباد انه ان  
 ابل عليها حول ففيها مائة وربع عشرها والزائد الى  
 مائة بحسابه والعمل على الاول وهو المشهور عندنا  
 \* (باب ٨) تعطي لثمانية اصناف نص الله  
 انما الصدقات للفقراء الآية اما الفقراء والمساكين  
 وقيل الفقير احسن حالا وقيل عكسه ولا  
 حلى لغنى ولا لذي مرة سوى ولا لما ثل ما لا اتفاقا

وهل الفنى من له خمسون درهما تامة بيده وليس بمدين  
 ولا ذى عيال او ثلاثون او نصفها او من له مال يكفيه  
 وعياله نفقة وكسوة ومثونة حولا او من ملك النصاب  
 ورجح غير انه ربما يكون ذا عيال لا يكفيه نصابه لحول  
 خلاف ومن ثم قيل لا تحل لحضري له بيت يسكنه وخادما  
 تخدمه ودابة يركبها وجنان ياكل ثماره وله قوت سنة  
 وليس بمدين ولا لدوى له قوت سنة وغنم يحلبها  
 وحمولة لثقله ودابة وخادم وبيت وليس بمدين  
 والخلف في قيمة ما ذكره ليقوم مقامها اولا ولا يعطى  
 زكاة ماله لابييه ولا لامه وجوز لها ان كانت تحت زوج  
 ولا لزوجه او طفله ورازل بالغ وان بنتا وهل مطلقا  
 او ان احازها قولان وصحت احازتها وهي جلب زوج لها  
 وان لم تبلغ ويعطىها بجرده وجدته ولا اولاد بنيه مطلقا  
 ولما اليه ولو صفارا ان اعتقم لغير كفارة وتعطىها  
 المرأة لزوجها ولا اولادها مطلقا وتصح لصغير بخليفة  
 وان من ابيه وبالجمل فالرجل يعطىها لكل من لا تلزمه  
 نفقته ولا تعطى لمن يمونه غنى كآب وزوجة وطفل  
 ولا لمن يتقوى بها على معصية ولو فقيرا والاكثر دفعها  
 لموافق محتاج وجوزت لفقير لم يعلم منه خلاف المذهب  
 وقيل في الظهور ياخذ الامام الثلثين من كل بلد ويفرق  
 الثلث في فقرائه وهو الناظر في ذلك وفي الكتمان حين

رجع اليه ومرجت اليهود وقلت الامانة فعلى كل  
 ملي دفعها في كل من يعز به الاسلام ويعان به اهله  
 ويتحقق ذلك في اهل الولاية وجوزت لفقر ولو غير  
 متولى وهل ياخذها فقير من غني وان لم يكن وليا له  
 او لا الا ان تولاه قولان وجوز للمحتاج اخذها من مخالف  
 ان علم خلافة وكره ان لم يعلم وحل لمن اعطاه مخالف  
 شيئا ان ياخذها وان لم يخبره انه زكاة او غيرها في تقطى  
 لعامل عليها ولمن كان بمعناه كقاض ووال وشار بقدر  
 عناهم وشغلهم ومنفعتهم وان استغنوا وسقط عن  
 عهد عمر رضي الله عنه سهم المولفة حين طلبوه فقال لهم  
 ذلك اذ كان الاسلام حقيقا واما الآن فقد بزل من رضى  
 فله الرضى ومن سخط فله السخط وهو عندنا على سقوطه  
 مادام الامام قويا وعنهم غنيا في جاز ان نزل قوم بالاسلام  
 منزلة خيف منهم ضعفه تا لفهم لدفع شرهم عنه وجلب  
 نفعهم له وتدفع المكاتب وهو المراد بوفى الرقاب والغارم  
 وهو المدين بلاسرف وفساد وان لم يحل اجل الدين او كان  
 ببيعة او احتياط او كفارات وللمحتاج لنكاح او تسرا لبناء  
 مسجد او شراء كفن او اصلاح طريق او اطعام ضيف او حج  
 نافلة او تزويج لاولاد او صلة رحم ولغاز في سبيل الله  
 ان لم يكن في الفنى كفاف ولا ين السبيل وهو المنقطع عن  
 اهله يعطى له قدر مبلغه ولو استغنى ببخله وهل ينفق



باقيا بيده اذا وصله وماله او يمسه قولان وقيل هو  
 المسافر المحتاج لها ولو استغنى ببلده ويفرم ما اخذ اذا  
 وصل \* (باب ٣) \* امر الصدقة في الظهور الى  
 الامام ولا يقسم غنى زكاته بنفسه وتجزيه ان امره الامام  
 وهل يفرق الثلث في كل بلد كما مر والنصف للفقراء وان  
 مخالفين او فاسقين ويلخذ الباقي لغز الدولة قولان  
 وان احتاج لجميعها اخذه وتدفع لعامله ولو فاسقا ان  
 كان هو متولى والا فلا وان كان امينا ان لم يكن خوف  
 ومن دفعها لعامله تقية أعادها في المسلمين وان كان  
 مسلم بارض حرب ادى زكاته لفقير مسلم ان وجده والا  
 بعثها للامام العدل وان تلفت قبل الوصول ضمنها وقيل لا  
 وجاعلها في بيت المال برئ منها ان اخبر الامام او صرفها  
 في حوائج المسلمين ويدفع الامام زكاة ماله للجماعة ويجعلونها  
 في بيت المال او يرد ونهاله ويجعلها هوفيه وان جعلها  
 فيه اولا بلا محضرهم اجزاء ويعطى لكل صنف بالنظر من  
 الصلحاء ولا تتبع هدية ولا تحب الغائب ويفضل كبير  
 وعجوز وذو فضل في الاسلام وذو عيال وخير الصدقة ما  
 ابقى غنى وقد روى ذلك ومن ثم يجوز ان يعطى لفقير  
 ما يكفيه من ثمرة لا خرا وقيل حتى يستغنى ولا تحل له  
 بعد ويعطى الامام المؤلفة ما راي وعليه النصيحة لله ولرسوله  
 وللمسلمين قيل ولا يعطى لعامل أكثر من الثمن وبالجملة فهي

على قدر النظر والاجتهاد \* (فصل) \* جاز  
 للإمام شراء دواب وعبيد وعدة وسلاح وخيول  
 وبيوت تخزين من بيت المال ومواجهة ذلك ومؤننه وعياله  
 منه بنظر الصالحاء والعلماء قدر ما يكفيهم لاجتماع  
 وتسلف منه بمشورة لزمه الرد فيه ان استغنى عن الايصاء  
 به اذا احتضرق استحسن لوارثه الرد ان مات ولم يصرفه  
 في حوائجه والعامل هو الناظر فيما استعمل عليه وفي بيع  
 صالح له وشراء صالح شراؤه وياكل حال السعي ويعلف  
 ولود دواب اصحابه القائمين معه والمحمولة عليها وان عثر  
 قبل ان ياخذ مما جباه او مات اعطى الامام له او لوارثه سهمه  
 ونائب دفعها في كتمان لمن يسند اليه امرهم ويختار لدينهم  
 وتبري دافع زكاته له وهو كالامام ولا يدفعها هو الا لمتولاه  
 وقيل لمتولى صاحبها وان دفعها صاحبها لاهلها اجزاء وتدفع  
 اذا حضرت والا اجزت ان وصلت ومن قال لدافع اجعلها  
 لي بمكان كذا او في وعاءى او ناوله وعاء يجعلها له فيه او قال  
 له اقضها في دينك على او ادفعها لفلان فيماله على او اشتر  
 لي بها كذا وكذا فلا يبرى منها الا ان وصلت لتعلقها بدمته  
 كالدين واخذها لا تصرف له فيها مالم تصل اليه وان قال  
 له الدافع قضيت لك مالى عليك او على فلان في زكاة  
 مالى لم يجره ايضا عند بعض كبيع دين بدين وقيل تجزيه  
 اذ هي كالحبة لما في الذمة وكذا ان قال له شخص ادفع

عنى من مالك كذا الفلان فى زكاة مالى لم يجزه ولو قال له  
على ان ارد عليك فرد عليه لان الشخص اعطى بوكالة من  
لزمته وليس بوكيل حقيقة لانها عقد ضمان بين الوكيل  
وموكله فيما جاز للوكيل نزع منه لان تصرفه بيده والشخص  
هنا انما تصرف فى ملكه فصار كمنطوع فان قيل ارايت  
قائلا لرجل اعط عنى من مالك لفلان كذا فى دين له على  
فاعطى اليس يجزيه ذلك وليكن ما هنا كذلك قيل له  
ليس اسواء الفرق بين الدين والزكاة بانه تعين ربه  
وجازله ابراء غريمه منه بلا اخذ ولا كذلك الزكاة  
وكذا اخذ مال غيره بتعدي ان دفعه فى زكاته لم يجزه  
لانه عاص ودافعها مطيع فلا يجتمع بمحل طاعة ومعصية  
ويجزيه بعد غرم المثل او القيمة لربه او دخوله فى ملكه  
وقيل يجزيه مطلقا وعليه الغرم ويجزيه اتفاقا ان  
اخذه بغلط ولزمه غرمه ومن اعطى زكاة من مال  
طفله اجزاء ومن اخذ من مال احد مالزمه منها بلا  
امره فاجاز له صح ان قام عينه والا لم يجزه وان اخذها  
من مال من لزمته فاعطاها لمتولاه فاجاز صح ومن دفعها  
لمتولى وهى حاضرة فتلقت قبل ان تصله برئى وتعطى  
لطفل متولى مات ان احتاج بخلافة وجوز للدافع ان  
يطعمه منها ويكسوه ويشترى له ما احتاج اليه وان  
بدونها وكان هو كفى وانما يدفعها من لزمته لمتولاه

لا يجبرها نفعا او يدفع ضرا وقد روى صحيحاكم من متخوض  
 في مال الله له النار غدا ويوصي بها اذا احتضر من لم  
 يدفعها ويعطيها وارثها المتولاه هو بخلاف خليفة الوصية  
 لقيامه مقامه بعد وفاته والوكيل مقام موكله في حياته  
 في عين ما وكله فيه ورسمه له وان تعداه خرج من الوكالة  
 كالخلافه فعلى هذا ان اوصى ميت بركة لمخالف او موافق  
 فاسق فلا يعطيها وارثه له وان اخذها ذكيرة لزمه  
 ردها للدافع له وان ابى من اخذها منه وضعها امامه  
 والخلف في الدافع اذا ردت اليه هل ياخذها ويضعها  
 في سبيلها او لا حين دفعها كما جازله في الظاهر ومن ثم  
 جوز لاخذها كما لا يحل له انفاقها للفقراء ولا يردّها  
 للدافع له كما ان ابى من اخذها منه او لم يعلمه وقيل  
 ينفعها كالانتصال ان لم يعرفه وقيل ان تاب لم يلزمه  
 ردها ومن تعدد دفعها لمن لا تحل له ثم تاب لم يدرك  
 ردها في الحكم الا من عبد ومشارك \* (باب ف)  
 جازلغني دفعها وان بوكيل او خليفة قندب اختيار  
 امين ان وجد والا اختار ولو عبد او مشركا او طفلا  
 وتبران وصلت مستحقها وصح التوكيل لموكل على دفعها  
 او لم تعدد ولا يدفعها واجددون آخر الا ان اجاز له  
 الموكل ان وكلها بمرة ولا يدفع كل منها لصاحبه ولا الباق  
 ان مات احدها وتجنن وان قبل احدها الوكالة وابى

الآخر وكذلك وإن استخلف كلا على حدة جاز دفع  
 كل لصاحبه وكذا ما تقدم وإن مات رب المال قبل دفع  
 خليفته أمسك إلا بأذن الوارث وكذا لا يدفعها إن تجنن  
 أو ارتد وأما إن ارتد الوكيل أو لحق بدار الحرب أو تجنن ثم  
 أفاق أو رجع أو أسلم فلا يزال من الوكالة لأنها مبيحة للفعل  
 وهذه المعاني لا تمنعه من استعمال مباح له ولا تبطل تلك  
 الإباحة ونظيره مبيع لأحد أكل طعامه فاعبى على الآخر  
 فله أن يأكله بعد أفاقته وإن استخلف على دفعها المعين  
 فتجنن أو تغير بكبيرة أو استغنى أو ارتد أو خرج عبد الم  
 تسدفع له في ذلك وإن أفاق المجنون دفعت إليه ولا تبطل  
 المخالفة بذلك كما مر يجوز دفع الزكاة للمجنون وأما إن  
 أسلم المرتد أو فسكر الغني أو تاب الفاسق أو عتق العبد  
 لم يدفعها لبطان الوكالة بذلك كما لو وكل على بيع شيء  
 ثم باعه الموكل بطلت وكالته ولو دخل ملك الموكل له  
 ثانية بعد وكذا إن استخلفه على دفعها ثم نزعها ولم  
 يعلم ثم دفع ما استخلف عليه ضمن وقيل لا إن لم يعلم وهو  
 الظاهر وإن قال له استخلفتك أن تدفع زكاتي لم تدفع  
 له زكاتك أو لمن شئت جازي قول وإن قال له ادفع هذا  
 لفلان في زكاتي فإن لم تجده لفلان فعل كما أمر وجوده  
 إنما هو في منزله أو حيث يرحى وجوده فيه وإن وجده  
 مرتد أو مجنوناً أو غنياً أو أبى من الأخذ فلا يعطى للآخر

لانه قد وجده وان وجده ميتا او سمع خبره مسافرا دفع  
 للآخر وان اراد الدفع له ثم وجد الاول دفع اليه وان  
 دفع بعضا للآخر ثم وجد الاول دفع له الباقي وقيل  
 يكمله للآخر لانه لم يؤمر بالقسمة بينهما وكذا ان قال له  
 اعطها لفلان او لفلان فلا يعطها لها كالأمره بالدفع  
 لرجلين معا فلا يقسمها الا ان جوز له وان قال له اعط  
 لفلان كذا ولفلان كذا فوجد في المال أكثر من ذلك رد له  
 الباقي وان اعطى للأول ما أمره فوجد الباقي اقل مما سمي له  
 اعطاه له ولا عليه وان وجده اولا اقل قسمه بينهما نظيره  
 ما لو قال له ادفع هذا لفلان وفيه كذا وكذا فان وجده  
 أكثر مما سمي رد الزائد وان وجده اقل اعطاه كذلك وان  
 تلف بعضه دفع الباقي وهذا في مكيل او موزون وقد جوزوا  
 التجزئة في الشهادة فيها لا غير وان سرق منه الشيء او  
 غصب ثم رد بعينه فعل فيه ما امر به وان بدله او قيمته  
 فبأمر ثان ومن أمره رجلان بدفع زكاتها لفلان فبين له  
 كل ما يدفعه فتشاكل عليه ما لكل فقيل يرده لها وكذا ان  
 أمره ولحده ان يدفع عنه هذا في الزكاة وهذا في التسفل فتشاكل  
 عليه ومن ارسل زكاته لمعين مع امين او غيره لزمه ان  
 يسأله هل وصلت ام لا ليتيقن ببراءة ذمته فعلى هذا ان  
 لم يجد رسوله احتياط وقيل لا يلزمه السؤال ان كان مع  
 الامين \* (باب ) \* صح اختلاف لاخذها

وجاز فيه الجائز في الدفع له وفي استخلاف موحد مشركا  
 خلاف وصح استخلاف مستخلف على ذلك ولا يقبل احد  
 استخلاف من لا يتولاها ولا يعطى هو له زكاته وجوز ان  
 عرفه الدافع وياخذ لنفسه والمستخلفه معا ولاثنين ان  
 استخلفاه معا او مفترقين ولا ياخذ مع من عرف له كبيرة  
 ومن وقت له في الاخذ فلا يتعدى ما وقت له وياخذ  
 الخليفة ما لم ينزع وقيل زكاة سنة فقط وياخذ له من  
 كل ما تجب فيه وكذا ان قال له خذ لي الصدقة فهي الزكاة  
 سواء وان استخلفه على اخذ المسكنة اخذ له كل ما ياخذ  
 المسكين من الحقوق مطلقا وقيل الكفارات فقط وان على  
 الحقوق اخذ له الكل وان على العشر اخذه ونصفه لاربعة  
 من عين ولا من نعم وان على نصف العشر اخذه له لا العشر  
 ولا يتعدى ما امر به ولا ياخذ الزكاة لمستخلفه عليها ان  
 احدث ما نفع منها بعد ولورجع لبطلانها بحدث لا تحمل له  
 معه كما مروى من اخذت له فقال الخليفة نزعك قبل ان  
 تاخذها الى او استغنيت او ما اخذته لي حرام عندى او استرته  
 وضعها امامه لانه مدع زوال ما تعلق به ان لم يتبين ذلك  
 وان اخذ الخليفة ما استرا به انفق على الفقراء وان امره  
 ان ياخذ له الزكاة من فلان فوجده قد تجن او غاب فلا  
 ياخذها من خليفته وان اخذها ذكيرة فلا يعامله  
 فيها من عرف منه ذلك فهو كالغاصب وجوز مطلقا

لشهرة الخلف في المسئلة \* (باب) \* زكاة  
 الفطر فرض وقيل نفل مرغّب فيه وهو المختار يخرج به المرء  
 عن نفسه وعن لزمته نفقته كزوجة وولد وعبد ولو  
 مشركا وبنتا ولو بلغت او تزوجت مالم تجلب لاعن ابن  
 بالغ وقيل لاعن زوجة كديونها ولاعن مطلقة حامل  
 اتفاقا كبرضعة لولده ولاعن عبيد التجارة وقيل تلزم  
 والمشارك على قدر الشركة فيه وقيل لاعن زوجة مشركة  
 وعبد مشرك وهي صاع على كل غني من غالب قوته ولو بقلا  
 يكال بعد قطعه اولبنا حين يحلب او كما بعد نزع عظام  
 لا ان عاش بصيد او حشيش لاستواء الناس فيها قيل  
 لا يجوز اخراج جنس من نفس وجوز وقيل يجري عن  
 نفس نصف صاع من بر بقيمة الصاع عينا وهي للمتولى  
 كالزكاة \* (خاتمة) \* هل تجب بغروب آخر  
 رمضان او بطلوع فجر الفطر قولان فاندتها فيمن حدث  
 من ولدا وزوجة او مملوك تلزم عنه ان كان قبل وقت  
 الوجوب لا ان حدث بعده وفيمن خرج من ملك او  
 عصمة او مات فبعكس ذلك وقدب اخراجها يوم الفطر  
 قبل الصلاة وجاز بعدها وان لموت الشهر وقيل الاضحية  
 وتعيها في رمضان كالزكاة \* (الكتاب الخامس في الصوم) \*  
 وهو اما واجب او مندوب والاول اما في معين كرمضان  
 او لمعنى كال كفارة ولا يجاب كذرو نبتي برمضان



وما يتعلق به من المفطرات واحكام المفطرين فنقول صوم  
 رمضان فرض على كل بالغ عاقل حاضر صحيح بلا مانع من حيض  
 او نفاس وصح كغيره بعلم وعمل ونية اما العلم فيجب على كل  
 مكلف اذا دخل رمضان ان يعلم انه يلزمه صومه وكيفية  
 امتثاله ووجوب الثواب عليه والعقاب على تركه وهلك  
 ان لم يعلم ذلك فحين يكفر بالترك يكفر بالجهل والعلم بدخول  
 الشهر يحصل بالرؤية والخبر واكمال العدة اما الرؤية  
 فبمشاهدة المرء بنفسه الهلال لزمه صومه وان لم  
 يشاهده غيره ويفطر سرا ان شهد شوالا ولو وحده  
 اذ لا يصدق كل مدع ابا حجة محرم الا ببيان في وقت  
 اعتبارها الغروب فان رآه الهلال بعده فمن الغد  
 اتفاقا وان رآه قبل الزوال خطف الشمس من الماضية  
 وان بعده فمن المقبلة وهو الاصح وعليه الاكثر وقيل  
 من ابصر هلال شوال يوم ثلاثين من رمضان نهرا  
 فقال لولا انه من الماضية ما ابصرته في الوقت فافطر  
 فهل يلزمه صوم شهر كفارة ليومه او بدله فقط وليس  
 كما لم يعمد قولان والحبر فقد اتفقوا انه اذا شهد  
 عدلان انها ابصر الهلال فانه يصام بهما ويفطر  
 وفي الصوم بالواحد قولان فان صام الناس به وهو  
 الاصح اكلوا ثلاثين بغير اليوم الذي شهدانه من  
 رمضان الا ان صبح هلال شوال وشهادة العدلين توجب

علما لا علما والبلاد ان لم تختلف مطالعها كل الاختلاف  
 وجب حمل بعضها على بعض في الرؤية وقيل كل بلد برويته  
 ولو تقاربت وان بلغ الخبر حد التواتر لم يحج لشهادة لا يجابه  
 علما وعلما معا ومن ثم جاز مشهور اهل الجمة في رؤية  
 الهلال مثلثة فاكثروا في الاميال والاياس والامامة في  
 محل هي فيه وغير ذلك مما ياتي ما لم يسترابوا وان قال ثلاثة  
 منهم راينا هلال رمضان الليلة او الباردة اوليلة كذا  
 جاز قولهم وكذا ان قال ثلاثة عن ثلاثة او عن امينين  
 اوها عن ثلاثة من اهل الجمة او من الامناء جاز وهو  
 من الدين والعمل بالا حديث ومن قال فلان بن فلان  
 راى الهلال رد قوله ان لم يقل على قوله ويقبل من اهل الجمة  
 ما لم ينسلخ الشهر ولا يقبل من غير الامناء في شئ قد  
 انقضى وبرئت منه الذمة والحاكم الثقة ان قال تم عندي  
 المشهور ان الشهر يوم كذا قبل صوما و افطارا وكذا الامين  
 المقتدى به وان قال هو والحاكم رايت الهلال لم يقبل وحذ  
 افطارا وان روى اهل الجمة ذلك عنه لم يقبل قولهم  
 وجوزوا اما الاكمال الموجب للعلم فقد اجمعوا ان العربي يكون  
 من تسعة وعشرين ومن ثلاثين وان غم وتعدرت الرؤية  
 وجب الاكمال وعليه الاكثر وعرف اليوم الذي شك فيه  
 انه من رمضان او من شعبان بيوم الشك فهل حرم صومه  
 وعصى صائمه او كره او مخير فيه او هو حوط اقوال

وَتَذَب فِيهِ الْأَمْسَاكُ إِلَى رَجُوعِ الرِّعَاةِ ضَحَى انْتِظَارِ النَّجْمِ  
 وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ اتِّفَاقًا فَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فَهَلْ يَصِحُّ  
 لَصَاتِمُهُ أَنْ جَاءَ الْخَبَرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مُطْلَقًا أَوَّلًا وَلَوْ جَاءَ فِي  
 صَدْرِهِ قَوْلَانِ وَلَا يَبْدُلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنْ صَحَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ  
 وَيَكُونُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَلَوْ فِي النِّوَافِلِ فَلَا يَصَامُ وَقِيلَ خَاصٌّ  
 بِرَمَضَانَ وَأَمَّا الْعَمَلُ فَهُوَ الصُّومُ الْمُرَادُ بِهِ أَمْسَاكُ  
 مُخْصِصٌ عَنْ كُلِّ مَفْطَرٍ يَرُدُّ الْجُوفَ مِنْ أَيْ مَنَعَةٍ كَانَتْ  
 وَأَنْ غَيْرَ مَنَعَةٍ وَعَنْ اخْرَاجِ الْمَنِيِّ بَعْدَ زَمَانِ الصُّومِ وَآخِرُهُ  
 الْغُرُوبُ أَجْمَاعًا وَأَوَّلُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ طُلُوعُ الْفَجْرِ الْمُسْتَطِيرِ  
 الْأَبْيَضِ الْمُبِيعِ لِلصَّلَاةِ وَهَلْ مُوجِبُ الْأَمْسَاكِ نَفْسُ الطُّلُوعِ  
 وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ تَبْيِينُهُ لِلنَّاضِرِ خِلَافَ فَائِدَتِهِ  
 فِيمَنْ كَشَفَ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ الْأَصْبَاحِ وَقَدْ نَظَرَ وَلَمْ يَرِ هَلْ  
 يَقْضَى يَوْمُهُ أَوَّلًا وَالْأَوَّلُ يُوجِبُهُ لِأَنَّهُ مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ  
 كَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ وَمَنْ ثُمَّ أَوْجِبُوا الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ  
 الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ فَأَكَلَ فَذَا هِيَ لَمْ تَغِبْ ثُمَّ هَلْ مَاضِيَ أَوْ  
 يَوْمُهُ فَقَطْ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ قَوْلَانِ وَلَا يَأْكُلُ  
 مُنْتَبِهًا مِنْ نَوْمٍ لَيْلَةً غَيْمٍ حَتَّى يَسْتَلَّ فَإِنْ تَعَدَّ أَكَلًا قَبْلَهُ  
 ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْأَصْبَاحِ فَسَدَ مَاضِيهِ وَرُخِصَ فِي إِعَادَةِ  
 يَوْمِهِ وَعَلَى هَذَا الْخُلْفِ مِنْ اعْتِدَادِ شَعْرِهِ بِسَمَاعِ تَحْرُكِ جَارِهِ  
 لِسُجُورِهِ فَصَمِعَهُ يَوْمًا تَحْرُكًا لَغَيْرِهِ فَظَنَّهُ لِسُجُورِهِ فَأَكَلَ عَلَى  
 عَادَتِهِ فَذَا هُوَ قَدْ أَصْبَحَ وَمُوجِبُ الْأَمْسَاكِ قَبْلَ الطُّلُوعِ

احتاط اذ روى كل حتى تشك وروى ايض حتى لا تشك  
 ولزم كف عن وطئ قبل الفجر بقدر الغسل وقباز لامرأة  
 منع زوج منه ان لم يسبق من الليل قدره ولا يتسحر  
 لطلوع دري وغروبه ولو قرا وصح لغيره وفسد بالورد  
 جوفاعدا ولود معا او مخاطا اوريا بان عن فم وفي  
 لزوم مغلظة به قولان وخص في عدم فسادہ والا اول  
 اصح وعليه الاكثر ولا يجعل دهنا او دواء او ماء في مجرى مود  
 للمخلق ودع قول مجيزه وفي الافطار بطالع من صدر ونازل  
 من راس اقوال ثالثها المختار الافطار بالطالع لا النازل  
 ومن عبث بذكره او ادام نظرا او فكرا او قبل عدا انهدم صومه  
 ولزمته مغلظة عند الاكثر ان امنى كالجماع مطلقا لان  
 امذى ومن ثم كره التقبيل لصائم ولو شيئا على الاصح ووجب  
 بعض به افطارا مطلقا وخص ان لا يعيد متجامعات  
 بنسيان ولوليومها ق من انقضاء قيل ذكره حتى امنى لا بمس  
 وان بكيد ابدل يومه وقيل لا ان لم يعالج ولم يرد  
 وفسد على مدخله بفرجها كعود او اصبع ان التذت به ولم يرد  
 مغلظة وقيل لا ق من لم يفتسل حتى اصبح او لزمه نهار اضع  
 او التيم بدله قدر مؤداه افطرا والاصح النقص ليومه بكذب  
 عدا وبكل كبيرة وبقي عن عمد لا ان ذرعه وقيل لا مطلقا  
 وقيل من تقيا بشبع اعاد يومه وكره احتجام نهارا مطلقا  
 وقيل في اخره وقيل في اوله لا لفساده ق سواك اخره

لا فطار على خلوف ولا أكثر على إجازة الا كتحال نهارا مطلقا  
وقيل ان لم يخلط بدواء يؤكل وجوز لصائم ان يذوق طعم  
خل او قدر بلسانه وان يمسغ لصبى مع حذر ولما النية  
فهي شرط في صحته وان لكفارة او نقل على الصحيح ومن  
اهملها في رمضان لزمه القضاء والكفارة وقيل هو فقط وهو  
المختار ولا يجزى صوم من اصبح غير عاقد نية من الليل بان  
يقول غذا ان شاء الله اصبح صائما فريضة رمضان من طلوع  
الفجر للغروب طاعة لله تعالى وان قالها اول ليلة منه اجزته  
الى آخره قيل كل صوم نوى في رمضان لغيره انقلب اليه وليس له  
انصامه عن ظهاره لم يجزه على واحد وقيل عن ظهاره وقيل عن  
رمضان والاصح انه فريضة واحدة وقيل كل يوم فيجب تجديد  
النية كل ليلة على هذا \* (باب) \* ابيح الا فطار  
لمريض عجز عن اكل مبلغ ليلا غير مطبق به صوما وقيل ان  
كان لا يشتهي طعاما وعجز عن الصوم ولمسافر في مباح اذا  
جاوزه فرسخين وقيل من سافر نائيا وهل هو الخروج من الحوزة  
او مجاوزة ثلاثة ايام فاكثر قولان وهو رخصة والصوم فيه  
افضل وليس كالصلاة للفرق الظاهر ولا يفطر المسافر نائيا  
حتى يجاوز فرسخين مع انتهاء الى حد ابيح فيه وهو ما تقدم  
وقيل يباح له اذا برز من منزله للنساء وجاوزها وقد اكل  
ابان رحمه الله وقصر قيل ان يجاوزها وان افطر مسافر وقد  
اصبح في بلده يوم خروجه اعاد ما مضى وعليه الاكثر وقيل

يومه قبيليت نية الافطار من الليل اذا صار في حلة السفر  
 قبل الفجر كالمرضى وان افطر ابعد ما اصبحا صائمين بلا خوف  
 على انفسهم ففسد صومهما وقيل لا يبدل مسافر ما مضى ولو  
 افطر قبل خروجه من يومه ولزمه بدله فقط واستحسن  
 كون المريض كذلك والا ولا يصح وكراه لمسافر قدم بدله ان  
 ياكل بقية يومه بمنزله ولا باس ان اكل خارجا امياله وجوز  
 وان دخلها قبل دخول المنزل وان اكل فيه ولم ياكل خارجا  
 في يومه ففسد صومه ولزمته مغلظة وجازله ان دخله وقد  
 اكل خارجا وطى زوجته نهارا ان وجدها طهرت من الحيض  
 في يومه ومن خرج من منزله فاكل قبل ان يجاوز الفرسخين  
 على الاجازة ثم بدله فرجع قبله ثم اكل بمنزله بعد دخوله  
 ففسد ايضا ولزمته مغلظة لاكله اولا قبل ان يصير مسافرا  
 وكذا ان خرج من الاميال ثم رجع قبل ان يقصر وهل يتم صوم  
 مسافر ولو عقبه افطار مطلقا وان لم يكن بين فطرين  
 قولان والاصح المفتى به ان كل صوم في سفر ولو تتابع عقبه  
 افطار فيه فاسد والخلف في اكل بضرورة جوع او عطش  
 او اكراه وهو مسافر هل ينهدم ما صام فيه اولا كحاضر اكل  
 بذلك وجوز الاكل لمكره حاضر ان خاف قتلا او مثله لاسلب  
 مال ورخص فيه ان ادى سلبه لتلف نفسه ولمضطر يعطش  
 ان خاف ضررا من شرب الماء وحده بلا سبق ما كول ان يخلطه  
 بكعسل او دقيق او يقدم كتمره ويقض ما اكل وان رى اكل

نهارا سئل فان اقر بنسيان او اضطرار بجوع او مرض ترك  
 ونكل ان اقر بعد وقدا من اقر باكل كدم عما وهل يقدم  
 المضطر لتخية لحم خنزير ثم دما ثم مية او عكسه او مخير  
 خلاف وان جعل مسافرا نواه على فطر ليل لا ثم رده فيه لصوم  
 انهدم وقيل لا وينهدم ان رده بعد ما اصبح وان نزع نهارا  
 ثم رده فيه قبل ان ياكل انهدم وقيل لا حتى ياكل وان نزع  
 مقيم ليل لا ثم رده فيه او كانا نهارا لم يضروه ما لم ياكل وان  
 نزع ليل لا ثم رده صباحا انهدم في قول ومن افطر بمرض او في  
 سفر ثم مات فيه لم يلزمه قضاء ولا تباعة وقيل على المريض  
 ان يصوم ولو مات في مرضه ولزمه الايصاء به والاول اصح  
 وان عفى من مرضه او قدم من سفره ولم يصم حتى دخل الثاني  
 صام الحاضر واظمع عن الماضي كل يوم مسكينا غدا وعشاء  
 ان ضيع قدر ما لزمه صومه ثم يصومه ولو اطعم عنه والزم  
 الاطعام حوطة ان يموت قبل ان يصومه وليس بكفارة  
 والا لما شرط كل يوم وان لم يطعم يجمل او نسيان حتى انقضى  
 الحاضر لم يلزمه اطعام بعد وعليه صوم الماضي فقط ولا  
 يلزمه ايصاء به ان اطعم عنه اذا احتضر ومن دام مرضه  
 او سفره حتى استهل الثاني صام الحاضر ان قدم ولا يلزمه  
 اطعام عن الماضي ولا ايصاء بصومه عند احتضاره وقيل  
 يلزمهما \* (باب ٧) \* شرط التتابع في القضاء كالاداء  
 لمريض ومسافر ولو وقع الا فطار بدونه في شهر وان اكل

قاض باكره او جوع او عطش فسد قضاؤه ولا يعذر فيه  
 بما يعذر في رمضان وقيل هو مثله الا السفر فانه لا يجزئ فيه  
 كما يجزئ في رمضان ورخصة الاكل خاصة به ولا يضري في  
 القضاء يوم النحر او رمضان آخر او حيض او نفاس لامرأة  
 ان تخلله وصح البناء فيه معها عند بعض ومن احتضر  
 وعليه قضاء وقد ضيعه قدر صومه فانه يصومه عنه ورثته  
 ان امرهم به وقيل لا يصح صوم احد عن احد كما لا يصلي عنه  
 ولهم ان يطعموا عنه ان اوصى بالصوم كل يوم مسكينا لا في  
 يوم وان اوصى باطعام اطعموا ولا يصوموا وان اختلفوا  
 فيها اجبروا على واحد بقدر الارث ولا يجزئون اليوم وليته  
 الاول والاخر وليصوموا واحدا بعد واحد وتفسد على الكل  
 ان افسده واحد منهم ولزمه وان صام الكل واحدا جزا عنهم  
 واستحسن تقديم النساء ان كن من يحضن او ينفسن وقيل  
 الرجال ولا يصوم عنهم اجنبي ورخص في وارث الوارث  
 وجوز الاجنبي ايضا \* (باب ٢) \* ابيح لكبير لا يطيق  
 صوما ان يفطر ولا يقضيه كمرريض لا يرجى برؤه في قول  
 ولزمها اطعام مسكين كل يوم كامر وقيل بسقوطه عنها ايضا  
 كالصوم وجاز افطار الكامل ومرضع ان خافا ضياع ولدهما  
 اتفاقا ولزمها ان افطرا باطعام كذلك عن كل يوم اكلناه  
 ثم قضاءه بعد وقيل عليها القضاء فقط دون الاطعام  
 ولو دار عليها آخر اكلناه كذلك بخوف والحامل تطعم



من مالها على القول بالرجوب والمرضع من مال والد الصبي  
 ولا يقضى مجنون ولا يطعم ان جن قبل رمضان وافاق  
 بعده اذ لم يشاهده وان جن في بعضه صام ما ادرك  
 فقط وقيل يقضى ما ادرك وقيل يقضى ما مضى ايضا لان  
 من شهد بعضه فقد شهد كله لانه فرض واحد وهل  
 المغمى عليه كالمجنون فلا يقضى او كالنائم والمريض  
 فيقضى قولان وفي كون الانعام مفسد للصوم مطلقا  
 او لا مطلقا او يفرق بين ان يغى على شخص قبل الفجر وبعد  
 فاما بعد مضى اكثر النهار او اقله اقوال فالاول يوجب  
 قضاء كل يوم وقع فيه والثاني لا الا ان افطر والمفسد  
 له ان اغمى عليه قبل الفجر او جب قضاء كل يوم طلع فجره  
 على من لا يعقل صومه وهذا الحوط لدخوله فيه بلا  
 عقل وبلا نية والفرق بين اكثر النهار واقله او جب  
 الفساد بالاكتر لا بالاكل وحكم الاكثر عنده كالكل  
 والمجنون كذلك ان طلع عليه الفجر وهو لا يعقل ابدل  
 ولزم صبيا بلغ في بعضه ومشركا اسلم فيه قضاء ما مضى  
 على المختار وهو انه فريضة واحدة ومن جعل كل يوم  
 فرضا الزمها ما ادركا فقط ولا يؤكل بقية يوم وقع  
 فيه بلوغ او افاقة او اسلام ولزم الا فطار والقضاء  
 الحائض والنفساء \* (باب ٢٧) \* لزم البالغ  
 العاقل القادر الحاضر لا مانع له مما مر صوم رمضان

وأحكامه مختلفة أن افطر لاختلاف موجبه وجهاته  
 كعهد ونسيان وأكراه فمن تعمد افساده بجماع لزمه القضاء  
 والعقوان وجد والاصام شهرين متتابعين فان عجز  
 اطعم ستين مسكينا وبذلك جاء الخبر ولكن هذا الترتيب  
 عندنا في الظهار وكفارة القضاء مخير فيها بين الخصال على  
 الاصح لمدرء آخر ومشهور المذهب قضاء الشهر وقيل  
 ماضيه وقيل يومه ولزم الزوجة ان طاعت ما لزم  
 الزوج واقفقوا على ان من وطئ ثم كفر ثم وطئ فعليه  
 اخرى واختلفوا فيمن كرر وطئا فيه قبل ان يكفر  
 فالمشهور ان عليه واحدة ما لم يكفر عن الاول وان لم يكفر  
 حتى وطئ في رمضان الثاني لزمته اخرى ايضاً وكالوطئ  
 المتعمد لانزال النطفة وان يتفكر ولا كفارة على من ضيع  
 غسلاً لصبح او فيه باختلام او بدله قدر مؤداه على  
 الاصح ولزمه قضاء ماض على المشهور وقيل يومه فقط  
 ومن نام عن جنابة على ان يقوم فلم ينتبه لصبح اغتسل  
 في حينه فكذلك وصح صوم ناسيها لصبح ان اغتسل  
 حين تذكرها وقيل فسد وكذا ان تذكرها ونسى انه في  
 رمضان فاغتسل صباحا كذلك ومن بجسده لمعة لا  
 يغسلها فنسى التيمم لها بعد اغتسال ففيه شدة  
 وخص كتارك بنسيان مضمضة واستنشاقا لصبح  
 وكالجماع بعد الاكل والشرب فيه بغير عذر على الاصح

وقيل لزم بها قضاء فقط وقيل بالاكل والجماع كفارتان  
وعليه فيلزم كلفه محرما او زانيا نهارا ثلاثة وليلا ثنتان  
فمن عمل كبيرة لزمته مغلظة قياسا على نقض الميثاق  
والخلف في تكريرها بتكرير الاكل او الشرب هل بكل جرعة  
مغلظة او بكل مقعد او بكل يوم او واحدة ما لم يكفر  
اقوال فمن اكل محرما نهرا ثم اعاده ليلا فعليه قيل  
خمس و قيل ثلاثة وان اكله ليلا ثم نهرا فثلاثة وقيل  
ثنتان والفرق بين هذه والاولى ان لكل ليلة ويوم عندهم  
حكما واحدا وان لكل يوم وليلة حكمين فمن فعل شيئا  
نهرا ثم اعاده ليلا كان كفاه عليه بيومين ومن فعله ليلا  
ثم نهرا كان كفاه عليه مرتين بيوم والليل اسبق وهذا  
ان اتحد الجنس وان اختلف كاكل ميتة اعاد شرب خمر  
ثم زنا لزمه بكل ثلاثة كمن زنا ثم سرق لزمه بكل حد وقيل  
في الاول ثلاث وفي سواه ثنتان لان كفارة حرمة الصوم  
لا تتكرر لانها مدمجة وكذا ان اكل حلالا ثم حراما لزمه لكل  
ثنتان وان قدم الحرام لزمه به ثلاث وواحدة للحلال  
وق من بلغ كتراب او حجر او حديد او دمع او ريق باث  
فهو كمنطعم اول ولا كمشروب قولان والاصح لزم القضاء  
به فقط وذلك ان رمضان على عمد وتضييع وشبهة فيجب  
بالاول قضاء وكفارة وتوبة وبالثاني قضاء فقط كمنضيع  
نحوه لا يصح اوفيه او نظرا للفجر ان اكل ثم كشف انه اكل صحا

وبالثالث بدل يومه كمن ظن دخول ليل او عدم اصباح  
اكل فاذا هونها را وكذا كل مختلف فيه هل هو مفطر او لا  
يلتحق بهذا اذ لم يختلف فيه الا وفيه من الجانبيين شبهة  
ولزم من قاء عدا قضاء فقط قيل وكفارة ايض لفعله المحرم  
اصله الاكل ومن اكل او شرب ناسيا فلا عليه والحمد لله  
وقيل بدل يومه وصائم بنسيان غسل يعيد صومه ويومه  
ان وطئ به وقيل بسقوطه وقد تقدم وكذا ناسي الغسل  
لا بدل عليه والاول اصح ومن جعل بغية ماء الحاجة او  
ذاق طعم خل او قدرا ومضغ لصبي فسبق لحلقه فزلا بدل  
يومه وقيل لا ان كان لا خروى كوضوء او غسل وقيل ببدله  
ان كان لنقل لا ان كان لفرض وقيل ان كان قبل الوقت اعاده  
وان له ويعيد ما اكل مكره على اكل ولا يجامع ان اكره على  
جمع وينتقض به اتفاقا ومن دخل طقة كذباب ودخان  
او تراب بلا عدا رجوان لا باس عليه واستحسن لمعالج  
دقيق او تراب او غبار لم يثوب على فيه ومنخره ثم لا يضره  
ان دخله ولو وجد طعمه بملقه او نخمه منه لانه مغلوب  
وهو اعذر من ناس وكذا اشار بعلقة ان يعجز عن حبس  
الدم من فيه او منخره ونزل لجوفه ومن ادخل بغية ماء  
او طعم باكره لا باس عليه ان وصل جوفه بعد جمده  
وقل مكره على وطئ ولو زنا بدل يومها وقيل لا وعلى  
مكرها ما على مفسد رمضان عدا ومن تعد افطار

آخر يوم منه ثم صح انه من شوال اساء ولزمته توبة فقط  
على الاصح وقيل وكفارة ايضاً كمفسد يوم منه ولزمت  
صحيحاً تعده اكله ثم نزل به فيه مرض مبيع لاكله وامرأة  
تعده ثم حاضت او نفست فيه وان اختلط على مسافر  
بغلاة او على من يجلس رمضان بغيره فاجتهد فصام فلان  
وافق ما بعده اجزاء لان ما قبله ونذب الفطر من فرض  
قبل صلاة المغرب ومن نقل بعده \* (باب ٧) \*  
المدوب وهو الثاني كالواجب نية وامساكاً عن كل  
مفطر وخلافاً ونقصاً فمن دخل صوم تطوع ثم قطعه  
قضاه ان تعده لا عذر وقيل مطلقاً وقيل لا مطلقاً وان  
نوى افطاراً ان عتله كان على نواه ما لم يبلغ نصف النهار  
\* (فصل ٨) \* نذب صوم عاشوراء والسابع  
والعشرين من رجب والخامس والعشرين من ذي القعدة  
والاول والسابع والتاسع من ذي الحجة وشهر رجب وستة  
من شوال والتسع الاوائل من ذي الحجة وهي المعلومات  
وهي بيوم النحر المتممة لاربعين ليلة والثالث والرابع  
والخامس عشر من كل شهر وهي البيض ولا يصام في ستة  
من السنة يومى الفطر والاضحى وثلاثة بعده وهي ايام  
التشريق ويوم الشك وشدد في الاولين اكثر منى عن  
صوم الدهر وروى لا صوم لصائمه \* (باب ٩) \*  
سن الاعتكاف ونذب والاكثر مناعلى لزوم الصوم فيه

ومن ثم لو نذر احد ان يعتكف ليلا لم يلزمه وجوز بدونه  
 وكونه بمسجد يصل فيه بجماعة واعتكاف المرأة ببיתה كما  
 افضل وصح بمسجد بستر مع زوج او محرم ونذبا ان لا يكون  
 الا ذا كرا او قارئا او مصليا او نائما وفي فساد به حضور  
 جنازة او عيادة مريض قولان والصحيح لا يفسده خروجه  
 لما لا بد منه كحاجة الانسان وطعام لا غنى عنه وان  
 لعِياله واتيان بيته لاكل او شرب او وضوء او حضور جماعة  
 لفرض او على ميت لزمه حضوره كاب وولد واخ وزوجة  
 بلا وقوف لتعزية او كلام في طريق ويكلم ويصاح ماشيا  
 ان خرج في حاجة وكل خروج مخير فيه مفسد ولا يعمل  
 دنيويا باختيار كبيع وشراء وجاز بدركهم لا غنى عنه وان  
 لعِياله وليكن عمله وهمته آخرته وله غسل راسه وتزويله  
 ودهنه واكتمال ولا باس بدخول عليه وتحدث معه  
 بمباح ولا فقير ياكل من عمل يده ان يعمل وكراه لا بفساد  
 لغنى ومن نوى في بدء اعتكافه ان يعتكف النهار ويعمل  
 الليل بمنزله صنعة يده فله ذلك ومن شروطه ترك  
 الجماع وان بلبيل لا التقبيل ومن تعهده لزمه البذل والكفارة  
 وقيل البذل فقط كواطي بنسيان وهل كفارته على  
 التحجير كرمضان او على الترتيب كالظهار قولان وان تعهد  
 اكلا او شربا بادل اعتكافه ويومه ان نسى وكذا واطي  
 به قيل وهو اليق وهل يصح بعشرة ايام فاكثر او بثلاثة

كذلك قولان\* (خامسة) \* في وقت الدخول  
والخروج فمن نذر اعتكاف شهر دخل المسجد قبل الغروب  
من ليلة شهره وخرج بعده وكذا ان عده بالايام وان  
نذر عدد ايام عشرة دخل قبل الفجر لبیت صوما من ليله  
ويخرج بعد الغروب وشرطه المتابع ايضاً الا لضرورة كمرض  
مانع من مسجد او احتياج لمعالجة نفساء، ولخرج لبیته  
ويعالج ويأكل ان اضطر ويبنى اذا صح في حينه وهو كرمضان

في صحة البناء\* (الكتاب السادس في الحج)

وهو كالصوم والزكاة والصلاة مما بنى الاسلام عليه كالتمجيد  
وعلم من الدين ضرورة والاكثر على ان العمرة فرض كالْحج ويجب  
ببلوغ وعقل واسلام وحرية واستطاعة وهل هي الزاد  
والراحلة او صحة البدن او مجموع ذلك او هو مع ايمان  
الطريق ومرافقة الاصحاب وهو الماخوذ به عندنا خلافاً  
واستطاعة الحج فعله وهو حركة الفاعل وسكونه في  
ايامه ومشاهده وهي غير استطاعة السبيل وهي  
المال وانتفاء الموانع والخلف في الزاد والراحلة هل هما  
من فضلة المال او ولو من اصل يباع ويفضل من مؤنة  
العيال الى الفراغ من الحج ولا خلاف في انه بعد نفقة العيال  
وقضاء الدين ممن له مال يكفي حجا حضرا ونكاحا خوفاً  
العنة فانه يحج وان لزم امرأة حجت مع زوج او محرم  
ان وجد والا فمع ثقة يمنعونها كما انفسهم وان ارادت

نفلا واعادة لخلل فع زوج او محرم فقط ويعيده عبد  
 بعد عتق وصبي بعد بلوغ ويصح باسلام وترك جماع  
 ويعيده مفسده به من قابل والنج مترخ على الاصح  
 ومن ثم وجبا لا يضاء به ومن مات لا حاجا ولا موصيا  
 به لا لعذر مع الوجوب كقبر وقيل هو على الفور و جاز عن  
 الغير وان حيا منع بكبر او مرض عندنا وقيل لا مطلقا كالصلاة  
 وصح ممن لم يحج عن نفسه قبل وقيل لا ورجح الا لضرورة  
 وان قال ادبت الفرض عن فلان بعد الرجوع قبل قوله ان  
 كان امينا والا مع الخلف في اجازة انا بته اشهد عند الاحرام  
 والوقوف والزياره انه احرم بحجة فلان ووقف عنه وزار  
 وقضى حجه وطاف و جازحج عن غير متولى بلادعاء باخروي  
 واستغفار له وقيل بالمنع و جازحج امرأة عن رجل كعكسه  
 والخروج من بيت الميت او قبره او مسجده وان خرج  
 حاج بها من اقرب منه الى مكة اخذت منه مؤنة قدر  
 ما بين بلد خرج منه وبلد الميت وانفق في دم ان بلغه  
 او فرق بمكة ومن عجزت نفقته عن بلوغ حج من بلده  
 نظر من بلد قرب من مكة من حيث تبلغ فليحج منه وان  
 عجزت عنه اعين بها مثله وان مات خارج منها قبل  
 اتمامها ففيل لا اجرة له حتى يتم وان اخذها بضمان  
 لزمته بذمته واذا احتضرا وصى بها وقيل ان مات  
 بعد احرام فله اجرة الى حيث مات وقيل له وان لم



يحرم ان يخرج بها من بلد الميت وهل اجرها الحاج بها  
 وللموصى اجر المعونة بالدرهم او الحجة لمن حج عنه وللأجير  
 ما يأخذه من الثمن ورجح قولان وحديث دخول الثلاثة  
 الجنة الموصى والمنفذ والخارج بها دل على الشركة  
 في الاجر \* (باب) \* ينتصل مريد الخروج بحج  
 من كل تباعة وان بمعاملة او نذرا وتكفيريين ويصل  
 رحمه وجاره ويرضيها فان حاله من لدن خروجه وفراق  
 اهله واولاده وركوب دابته وسلوك مفاوزه وشق  
 البحر ومقاسات احوالها وتوحشه فيها ولبس ثوبي الاحرام  
 المخالفين للرأي المعتاد وتلبيته وقدومه البيت اشعث  
 اغير وانخلاعه من اللباس واجتناب كثير من المباح  
 ووقوفه شاخصا بصره منكسفا حاله كل فريق بقائه  
 وافاضة كل وسرعته وغير ذلك تمثيل وتذكير بحال الموت  
 والفراق المؤبد وركوب النعش ودخول القبر ومكابدة  
 احواله والقيام منه واجابة النافخ وحشر كل امة مع  
 نبيها والوقوف والوجل والخوف وذهول العقل ورجاء  
 الشفاعة والفضل وانقسام كل فريق بين محروم وفائز  
 ومكبكب وجائر الى غير ذلك ونذب له التوسع في الزاد  
 ليتسع خلقه وتحسن معاشرته وكرهت له الماكسة  
 في كراء ويصلي بمنزله اذا حضرت دابته وخروجه ركعتين  
 ويقول اللهم انك افترضت الحج وامرت به فاجعلني ممن

استجاب ومن وفدك الذين رضيت وكتبت وسميت  
ويخلص النية محتسبا ويودع اهله ويسلم باظهار الشفقة  
وحضور الفراق فاذا ركب كبر ثلاثا وقال سبحان الذي  
سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين اللهم انا نسئلك في سفرنا  
هذا البر والتقوى والعمل بما ترضى اللهم هون علينا السفر  
واطولنا الارض اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة  
في الامل والمال والولد اللهم اصحبنا في سفرنا واخلفنا في  
اهلنا واذا سار قال الحمد لله الذي حملنا في اثير والبحر فكما  
اشرف كبرا وهبط سبع وذب الذر عند كل شجرة ومدة  
وعند كل رطب ويا بس والاشتغال بذكر الحج واذا نزل  
قال الحمد لله الذي بلغنا سالمين اللهم ربنا انزلنا منزلا  
مباركا وانت خير المنزلين اللهم ارزقنا بركة منزلنا هذا  
واصرف عنا شره وباسه وابدل لنا خيرا منه \* (باب)  
شرط الاحرام المكان والزمان فالمكان المواقيت المسنونة  
لكل ناحية فللمدينة ذوالخليفة وللشام الحفة ولنجدة  
قرن ولليمن يلم ولل عراق ذات عرق ولا خلاف في لزوم  
الاحرام منها لما زيارها اذا اراد حج او عمرة والا فقليل  
يلزمه ان لم يكثر تردد الخطاب وقيل مطلقا ولا تدخل  
مكة الا باحرام وان بواحد وقيل خاص بمريدها وهذا  
لغير مكى ومقيم بها فيحرم من حج من مكة ويخرج للعمرة  
الى الحل من التنعيم والبحرانية او من الحديبية وهو

الا فضل ومن جا وزالميات ولم يحرم لزمه الرجوع  
 والاحرام منها وان خاف الفتنة فحيت ذكر في الحرم او قبله  
 ولزمه دم ومن قصدها التجرو لم يحرم اساء وقيل عليه  
 دم وعلى الخطاب طواف وجاز لاهل كل ناحية ان  
 يحرم وان من ميقات غيره ولا يحرم من دونها من منزله  
 وان احرم من منزله خارجها من منزله او من موضع  
 قبل ما سن توقيته لزمه احرامه وليتق كل منهي عنه  
 للحرم والزمان اصله قوله تعالى الحج اشهر معلومات  
 ف قيل شوال وذوالقعدة وذوالحجة وقيل شهرات  
 وعشرة ايام وبه اخذنا فمن لم يدركه الى طلوع فجر  
 الخرافة ومن ثم قيل شهران وتسعة ايام ولا يصح  
 احرام الحج الا في شهره وان قدم كان عمرة لصحتها في كل  
 شهر كصل فرضا قبل وقته يحول نفلا \* (باب) \*  
 سن اغتسال الاحرام وقيل وجب وجوز الوضوء فقط  
 ولبس ثوبين جديدين او غسيلين لم يلبسا بعد  
 غسلهما الا مخيطين ولا ضير بثياب لبست وان دنست  
 لا متنجسة وركعتان ان لم يحضر وقت مكتوبة وجاز  
 اثرها ويعقد نية الاحرام يحج ويقول لبك اللهم لبك  
 لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة والمالك لك لا شريك  
 لك لبك يحج تمامه وبلاغه عليك يا الله وان تمتع  
 بعمره قال تمامها الا وان قرن قال بحجة وعمره تمامها الا

ثلاثا في مجلسه ثم يقوم وندب سبق التمتع وهو افضل  
من الافراد والجمع ومن لم يلب لم يدخل في حج ولم يصح لحراره  
فالتلبية افتتاحه كالتكبير للصلاة وهي مع النية قيل  
كافيتان عن ذكر حج او عمرة في التلبية والاول اصح وندب  
رفع الصوت بها كلما سارت راحلة او علا شرفا او هبط  
واديا او سمع ملبيا وصح بكل وقت ولوجبا والاكثر  
بها افضل وهي شعار الحاج وبها يعلم اذا استقبله ناس  
او ركب ويدعى له ويحييه كل اقل سمعه ولا يدعها حتى  
يصل مكة وخفض الصوت للمرأة افضل \* (فصل في)  
الحجراما مفرد الحج او متمتع بعمره او قارن بهما فالتمتع  
هو المراد بقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج الآية وهو  
نوعان احدهما ان يهل بعمره في اشهر الحج من الميقات حتى  
يصل البيت ويطوف ويسعى ثم يحلق ويحل بمكة ثم ينشئ  
الحج في تلك الاشهر من عامه لا بانصراف لبلده وقيل له  
متمتع ولو عاد لبلده ولم يحج ولكن يلزمه هدى المتمتع  
المذكور في الآية ومن اعتمر لا في اشهره ثم اقام حتى حج  
فلا دم عليه ولو اتىها في اشهره وكذا ان اعتمر فيها ثم  
خرج لاهله ورجع في سنته الا على ما قيل العمرة في اشهر  
الحج متعة الثاني ان يفرض الحج ثم يحوله لعمره فيلزمه  
هدى ويكون متمتعا فاذا طاف وسعى حل الى ان يخرج  
لمنى فيهل بحج من بطحاء مكة والتمتع اسهل وارفق

وهذا الغير مكى ومقيم بها ولا متعة عليها لقوله تعالى  
 ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ولو تمتعوا لم  
 يلزمها هدى وان خرج المقيم بمكة سنة الحاجة في اشهر  
 الحج ثم دخل محرما بعمره نذبا ان لا تلزمه متعة ان  
 سافر وقصر في خروجه وجوز لمكى كغيره التمتع والجمع  
 بلا لزوم هدى وصفة القران ان يحرم بهما ويجل منهما  
 يوم النحر وكذا التمتع ان ساق هديا لا يحمل اذا طاف  
 وسعى بل يقوم محرما حتى يبلغ الهدى محله فصد عشية  
 التزوية اغتسل وطاف وصلى ركعتين واحرم للحج  
 ومن دخل بعمره في اشهره جازله تحويلها اليه اتفاقا  
 والخلف في عكسه والاصح جوازه وهل على القارن  
 طوافان وسعيان او يحزبه واحد قولان وقيل القارن  
 اذا طاف لعمرته وسعى جدد احراما لحجته بالمرءة عند  
 فراغه من سعيه وقيل لا وصفة المفرد وهو الاهدال  
 حج فقط ان يلتزم احرامه حتى يرمى جمره العقبة يوم  
 النحر واذ قدم مكة ملبيا حج فلا يطف بالبيت وليقيم  
 بالمسجد على احرامه وليستلم البيت ولا يطف به وان طاف  
 وسعى لزمه هدى لان طاف فقط ويلبى حج كلما صلى  
 ركعتين وترك الطواف له افضل \* (باب) \*  
 منع المحرم من استعمال الطيب والقاء تفت وجماع واصطيا  
 ولبس مخيط للنهي عن القميص والسر اويل والعمامة

والبرنوس والخف للحرم وان لم يجد ثعلا لبس خفا بعد  
قطعه من اسفل الكعبين وعن لبس مزرعرو ومورس  
وعن طوق وعن تغطية راس ووجه وجاز استغلال  
بعرش وخيمة وقبة ومظلة وثوب على كعصا وليحذر  
مستأ ولزم به دم ومن عجز عن مسح جبهته الارض من  
شدة الحر سجد على ثوب من نبات ولا يحمل على راسه شيئا  
ولا يستره ويخص في تغطية لحية وانف لنتن ان مر به  
والصحيح ان وجه الرجل من راسه واحرام المرأة في وجهها  
وهو غير راسها ولا يشد على جسده ولا يحترم ولا يعقد  
ولا يتقلد سيفا ولا قوسا ولا حروزا وان خاف امسكه  
بيده ويخص في شد نفقته على حقويه من داخله  
وان عصب على ذكره عصاية لقاطر كبول لزمته فدية  
ولا باس بخرقه يجعل فيها فرجه اذا نام وباحتباء بثوب  
ومن تعمد لبس منهى عنه لزمه دم وان نسي نزعها في  
حينه ولا عليه وان تركها الى ليل لزمه دم فان كتميص  
شقه واخرجه من اسفل ولبي ولا عليه ان لم يتركه  
للليل وان غطى راسه نزعها من حينه ولبي ولا عليه كذلك  
ومن تعمد لبس خف بلا قطع وقيص وسروال في وقت  
لزمته كفارة الفداء وان لبسها في اوقات فثلاث وان  
احتاج لكتميص او عمامة ليردا او مرض لزمته لقوله تعالى  
فمن كان منكم مريضا الآية يعني ان خلق ففدية والمرأة

ليست كالرجل وتلبس فيه ما في غيره بلا طيب وتغطية  
وجه ولها ان تسدل عليه ثوبا ان لم يمسه ومنع من  
طيب وان بثوبه ولا يضربان غسل ناعما ولم يبق فيه ريح  
ومن دهن خلط به ولا يشمه او يلتذ بريجه فان تعمد  
لزمه دم وان وقع بثوبه او جسده غسله من حينه ولا  
باس ان اكله بطعامه بلا قصد وتلذذه ونذب اجتنابه  
قبل الاحرام بيومين وهو ضربان ما غلب لونه را حخته  
تخلوق وزعفران وما لم يغلب كمسك وغالية وان لبس  
محرم ولو امرأة حريرا وذهب الزمه دم للنهي عن التزين فيه  
ولبس الحلي وان خاتما ولزم بغيره لابه وان كره دم وتزج  
حليها ان لم تخف كسره ولا تتزين وان بكحل ورخص فيه  
وان للرجل لوجع بائنا وان مخلوط بكاء نزل روت لا بطيب  
\* (فصل) \* منع من القاء نفث ومن تنظف  
من وسخ كقص شارب وتقليم ظفر وبتف الابط والحلق  
مطلقا والقص كذلك وغسل الراس لا الجنازة وهو احوط  
وجوز مطلقا وترجيئه ولزم بتنف شعرة اطعام مسكين  
وضعفه بضعفها وبالثلثة فاكثر دم وان لم يكفر حتى  
تنف ثلاثا اخرى فواحدة وقيل لكل يوم كفارة ورجح  
الاول والظفر كالشعر وان حلق لزمه دم وجازله احتطاب  
وشد محمله وقيام في ضيعته واختيار وطبخ باتقاء نار  
فان لهبت شعرة افتدى وان اضطر لم ينوع فعله وافتدى

كمن اذا ه قتل براسه وخلق فانه يصوم ثلاثة او يطعم ستة  
 لكل مدان او يذبح بمكة شاة وهو المعنى بقوله فمن كان  
 منكم مريضا الآية \* (فصل ١٢) \* منع ايض من  
 الوطئ لقوله تعالى فلا رفث الآية والرفث الجماع وقيل  
 التعريض به للنساء وذكره بين ايديهن وان ابطال احرامه  
 به وان بنسيان ابدله من عامه ان قدر والا فمن قابل  
 ولزمه هدى مطلقا وقيل يمه كذلك ويعيده من قابل  
 بهدى ولا تحرم به زوجته ولا يعيث بمنى عنه ولا يلدذ  
 بنظر لامرأة وان زوجة ولا يقبلها ولا يمس ما تحت ثيابها  
 فان فعل ذبح بمكة ولزم قيل بكل ما حرك الذكر وفسد  
 الاحرام بكل انزال لا باختلام وفي جواز نكاحه قولان ولزم  
 بكل فسوق وان سباب مؤمن ومراء وجدال في باطل  
 ان حصل به غضب اطعام مسكين \* (فصل ١٣) \*  
 منع من اصطياد في برو من اكل صيده ولو صاده محل وان  
 اكل من قتيل غيره لزمه قيمة ما كل والجزاء ذكره الله تعالى  
 بقوله فجاء مثل ما قتل الآية وحل مجرى وهو السهل والمالح  
 ومن البرى الفكرون والضفدع وطير الماء ومن قتله  
 وان خطأ او اشار اليه فاصيب لزمه الجزاء ولزم الاشئين  
 ان قتلاه واحد ان اجتماعا عليه والا فعلى كل واحد  
 يحكم به عدلان فقيهان وان حكما ببدنة في غزال رد ا  
 ولا يعطيه من لزمه وان فقيها حتى يحكم فيه عدلين



وعلمها سنته ان لم يعلمها على الافتاء وان لم يجد لها  
رجع لبلده وحكم فيه وبعث ما حكم به ويخراو  
يذبح بمحله ولا يجزى واحد وقوله هديا بالغ الكعبة  
اي مكة وهي الحرم كله ويشترى لمساكينه قيمة الصيد  
طعاما بسعير مكة ويتصدق على كل مدين برا او يصوم  
بكل يوما وخير في الهدي والاطعام والصوم والذبح  
والاطعام بمكة والصوم حيث شاء وجوز الكل حيث  
اراد وهدى المتعة لا يجزى الا بمنى وكل صيده ولو  
طيرا فيه حكم اكثره بدنة واقله مسكين ومن قتل  
حمارا وحشيا او نعامة او قطع دوحه لزمته بدنة  
وفي وعل وارواودون دحة بقرة والولد بولد وفي غزال  
شاة والولد بولد وفي الضب جدى جمع ماء وشجرا  
وفي يربوع صغير معز او ضان وبارنب سخلة وبكجامة  
شاة ويبيضها ان تفرخ درهم والا فنصفه وقيل  
في الحمام صاع من طعام ويبيضه نصفه ويبضغ كبش  
وببيض النعام صوم يوم او اطعام مسكين وقيل عشر  
بعير وبرخمة دانقان وبقللة ثمرة اوحية وبجرادة  
حكومة وبذرة لقمة او قبضة وهي بذابة وله طرح  
ماليس من بدنه كبق وبرغوث وقراد لا قتله فحد  
الحرم من الكعبة للحل من طريق المدينة اربعة اميال  
ونصف ومن جدة اثني عشر ومن تهامة ستة ومن

عرفات احد عشر ومن العراق تسعة وان التحي من  
 لزمه حد الى هذا فلا يبايع ولا يجالس ولا يطعم ولا يؤوى  
 حتى يخرج فيقام عليه ومن احذته فيه اقيم عليه فيه  
 وهل لزم قاتل صيد بالمدينة وهو محل جزاء ام لا  
 قولان ولا يحل وان لمحل شجر الحرم وصيده ولقطة  
 وحلت لمعرفها وخلاؤه وجوز الادخار قيل ولزم  
 بالدوحة بقرة وبالوسطى شاة وبقضيبة درهم  
 وبورقتها مسكين وبصغير عود نصفه وهذا ان لم  
 يزرع او يغرس وان زرع محل طيرا على غصن في حل واصل  
 شجرته في الحرم يلزمه جزاء ولزمه بعكسه ومن دخله  
 بصيد اطلقه وان يلجمه دفنه عند بعض وان اطعمه احدا  
 لزم قيل اكله جزاؤه ان علم ولا يحل شجره وان اخرج للحل  
 وحل صيده ان اخرج اليه فصيده فيه \* (باب ١٢)  
 جاز للحرم ان يحترق وان في الحرم ومنع ولزم به دم ان قطع  
 شعرا وان تسوك او حك جسده فادى بلا عمد ففي لزوم  
 الدم قولان وان نزع شعرا وجلد الزم مطلقا ومن دم مل  
 اخرج مدته وجاز نزع شوك بلا لزوم دم ولو ادعى  
 وقيل به ولا يزال الجزاء بضرورة وجاز قتل كل مؤذ وان  
 بالحرم ولو ذبا بان اذى او بعوضا او نملة وان بدنه جملة  
 ويطلقه ويحكه ويفرده وريخص في شجر يؤكل كنبت وكمره  
 وجوز نزع السنن المكي بلا قتل اصله وشربه لاسهاس

واضرس والمحطب اليابس الميت والتمر الساقط كالورق  
 وكره رعي شجره ويتقرب بمعروف له ولا يضر حافر اقطع  
 شجر صغير وان من اصله ان صادفه بحفراه \* (باب) \*  
 يدخل مكة قادمها من الثانية السفلى ملبيا حتى يقف بباب  
 المسجد ويقطع التلبية وقيل حتى يستلم الحجر وقيل اذا راى  
 البيت فاذا وقف بالباب وقابل البيت نذب له استقباله  
 والتكبير ثلاثا قائلا اللهم انك انت ربي وانا عبدك ويدعوا  
 بما اراد ويدخل من باب بنى شيبه قائلا اللهم انك انت السلام  
 الى وادخلنا دار السلام واذا دنى من البيت قال اللهم زد  
 بيتك هذا شرفا وتعظيما وبرا وتكريما ويكثر من الذكر والدعاء  
 والاستغفار ومع الحجر بيده ويكبر ثلاثا ويقوم حيايا  
 ويدعوا لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات ويصلى على النبي عليه  
 السلام فاذا اراد الطواف لاذ بالحجر قدر ما لا يقابل الباب ثم  
 ياخذ فيه يمينا ويكبر ثلاثا عند ركن الحجر ويقول اللهم اني اسئلك  
 ايما ناك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة  
 نبيك عليه السلام ثم يمشي فيه ويقول سبحان الله والحمد لله  
 ولا اله الا الله والله اكبر وتعالى الله ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم فاذا قصد الباب  
 كبر ثلاثا وقال اللهم اغفر لنا ذنوبنا واقنعنا بما رزقنا وقنا  
 شئ أنفسنا واجعلنا من المقبلين ثم يمشي ويقول سبحان الله والحمد  
 لله الخ فاذا قصد الميزاب كبر ثلاثا وقال اللهم اني اسئلك الراحة

عند الموت والعفو عند الحساب والنجاة من العذاب ثم  
يمشي ويقول سبحان الله الخ وإذا أتى الركن اليماني كبر ثلاثا  
وقال اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة الآية ويستلم الركن ان  
قدر ويمسحه ولا يؤذي احدا ثم يمشي ويقول سبحان الله الخ  
فاذا وصل ركن الحجر استلمه ان قدر والا كبر حياه بلا ايذاء  
ثم يكبر عنده ثلاثا ثم يقول اللهم اني استسلك ايماننا بك كما مر  
ثم يطوف حتى يتم سبعة اشواط ويدعو كما مر ويمسح الركن  
في كل ان امكنه والا كبر حياه ويدخل الحجر العظيم في طوافه  
فاذا تم السبعة صلى ركعتين خلف المقام اوصيت امكنه ثم  
يأتي زمزما ويشرب منه ويصب على راسه ويقول اللهم اني  
استسلك ايماننا تاما وبقينا ثابتا ودينا قويا وعملا صالحا  
وعلمانا فعا ورزقا حلالا واسعا وشفاء من كل داء ثم ياتي  
ركن الحجر ويدعو احياله بما شاء ولا يطيل \* (فصل في)  
اصل الطواف انه لما قال عز وجل لملائكته اني اعلم ما لا تعلمون  
ظنوا غضبا منه تعالى عليهم فلا ذوا بالعرش وتضرعوا فرحمهم  
ووضع بيتا تحت عرشه على اربعة اساطين من زبرجد حشاه  
بياقوتة حمراء وهو البيت المعهور فامرهم ان يطوفوا به  
ويدعوا العرش يدخله كل يوم سبعون الف ملك ثم لا يعود  
كل منهم اليه ابدًا ثم امرهم ان يبنوا في الارض مثله ثم امرهم  
بها بطوافه وجعله من اركان الحج والعمرة ولا حج لتاركه  
لقوله وليطوفوا بالبيت العتيق وهو طواف الزيارة و سن

ابراهيم عليه السلام ابتداءه من الحجر الذي اتي به جبريل  
 عليه السلام من الجنة من يا قوته بيضاء وغير بلس الجاهلية له  
 وسره مولانا عن عيون الظلمة اذهو من الجنة وسيعود  
 كما خلق وسن استلامه والتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير  
 والحوالة والتصلية اقتداء بالملائكة وادم وابراهيم ومحمد  
 صلى الله على الجميع والدعاء عند الوقوف بالباب وعند الميزاب  
 والركنين ومسهما وادخال الحطيم كما مر ولا يصح بدونه  
 ومن شروطه الطهارة كالصلاة والحائض تفعل كل فعل الا  
 الطواف فحتى تطهر وكره الكلام فيه الا بهم والاكل والشرب  
 بلا فساد وصح بركوب لعاجز وجاز بعد صبح وعصر بناخير  
 الركوع لما بعد صلاة المغرب لا عند الطلوع والغروب  
 \* (باب ٣) \* سن السعي بين الصفا والمروة بوجوب  
 وقيل فرض والخروج اليه من بين الاسطوانتين للمذنبين  
 من باب الصفا والدعاء يا اللهم ادخلي مدخل صدق الآية  
 وذهب الصعود عليه بقدر ما يستقبل البيت بلا زيادة  
 في علو وقيل الى خمس درجات ومن عجز قام باصله كما  
 بالمروة والتكبير سبعا قائلوا اثر السابعة كبير والحمد  
 لله كثيرا وسبحان الله بكثرة واصيلا ولا اله الا الله  
 حقا يفتينا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم  
 يستغفر كما مر ويقول اللهم استعملنا السنة نبينا محمد  
 عليه السلام واعذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن

ثلاثا ثم ينحدر من الصفا قاصدا المروة وقائلا اللهم  
اجعل هذا المشي كفارة لكل مشي كرهته مني وهرول  
بين العلمين قائلا رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم  
واهدينا الى الصراط الاقوم انك انت الاعز وانت  
الاكرم وانت الرب وانت الحكم اللهم نجنا من النار  
سرا عا سالمين ولا تخزنا يوم الدين فاذا اتى العلم المولى  
المروة امسك عن المروة ومشى اليها وصعدا بقدر  
ما يقابل الكعبة ثم يدعوا بما دعا على الصفا ثلاثا في  
كل شوط على الصفا وعلى المروة حتى يتم السبعة يبتدى  
به وينتهي بها وينحدر منها ثم يخلق راسه فينخل من  
عمرته وحل له كل حلال غير صيد الحرم \* (فصل ١٠)  
اصل السعي ان اسماعيل عليه السلام لما ترك صغيرا هناك  
مع امه هاجر فعطش فقامت تطلب له ماء من ناحية  
الصفا والمروة مترددة بينهما حتى انبع الله عز وجل زفرها  
من تحت قدمه جعل من المناسك وسن ارمال الرجل  
في مسيل الوادي واكرم بتركه دم والمرأة تشرع المشي  
لا ترمل وقيل لا يلزمه ان نسبه وعد تاركها للفضل الخارج  
للصفا لا من بابيه ولا ما تقدم مخالف للسنة ولا يلزمه  
قيل شئ ونذبت فيه الطهارة للرجل وجاز فيه الاكل  
والشرب لا المبايعة وان لم يجد ماء الا به اشتراه وشربه  
وان عي فيه استراح وبني وكذا ان خرج لهم لا يقطع

نية السعي ويعيد ان قطعها ومن سعى قبل الطواف  
 لم يجزه وكره بركوب بلا ضرورة والخلق سنة وهو افضل  
 من التقصير وخير فيها وان قصر المحل من احرامه لنفسه  
 فلا عليه والا حسن بمحل غيره لا يحرم وحل المتمتع كما  
 وصف ويحرم للحج يوم التروية ولزم القارن احرامه  
 كما لمفردان لم يحول للعمرة الى يوم النحر بعد رمي جرة  
 العقبة كما مر \* (فصل ٧) \* نذب لمريد الخروج  
 لمنى الاحرام يحج ان يغتسل ويلبس ثوبي احرامه عشية  
 يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ويطوف سبعا  
 ويصلي ركعتين ولا يجب الطواف ذلك اليوم عند الاحرام  
 ثم يحجر بالتلبية ثلاثا كما مر ثم يقوم وان احرم من  
 مسجد الجن فاحسن وجاز من البطحاء او من الحرم وروي  
 عنه عليه السلام ربما اهل اذا استوت به راحلته  
 ولا يقف عند البيت بعد التلبية وقيل من طاف به  
 بعد ان طاف به حج او طواف الزيارة تطوعا خطا ولا  
 عليه وان ركب وتوجه لمنى فليبتل بالدعاء فاذا اتاها  
 قال اللهم ان هذه منى وهى من المناسك اسئلك ان تمن  
 علي فيها وفي غيرها بما مننت به على اوليائك واصفيائك  
 فيها اناذا عبدك وبين يديك وفي قبضتك وينزل بها  
 ويصلي الخمس جمعا ويبيت بها مع الناس ويكثر الذكر  
 ونذب مشية من مكة لمنى ومنها العرفات ومنها

ملكة راجعا في الطريق الاعظم ان لم يمنع بعدوا وامر  
 معجز \* (فصل) \* سمي يوم التروية وعرفة  
 بذلك لانه لما راى الخليل عليه السلام في منامه انه  
 امر يذبح ابنه اصبح يروى يومه ففكر امن الله المحكم  
 ام من الشيطان ثم راى ليلة عرفة ذلك ايضا فلما اصبح  
 عرف انه من الله تعالى ونذب الاحرام يوم التروية كما  
 مروا زقبله وسن المبيت بمنى وجمع الصلوات فيها  
 ليلة عرفة ولزم من بات في غيرها دم ان لم يات من بعيد  
 وفاته ولا يخرج من حدها حتى تطلع الشمس وهو لما  
 يلي المشعر الحرام حياض الماء عند مجمع الجبل الكبير عن يمين  
 الذاهب لعرفات والصغير الجامع لماء منى ولا حج لمن لم  
 يقف بعرفات ومن غدا اليها وبلغ محسرا ندب وقوفه  
 حتى تطلع الشمس ولا يجاوز منى قبله ولا يقطع التلبية  
 في ذهابه وقيل يقول اللهم اليك صمدت واليك قصدت  
 وما عندك اردت اسئلك ان تبارك لي في رزقي وان تلقني  
 في عرفات حاجتي وان تياهي بي من هو افضل مني فاذا انتهت  
 فانزل بها وقل اللهم ان هذه عرفات فاجمع لي فيها جوامع  
 الخير واصرف عني جوامع الشر وعرفني فيها ما عرفت  
 لا وليا لك واهل طاعتك واجعلني منها متبعا لسنة  
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واقعد حتى تزول الشمس  
 واغتسل ان امكنتك والا جزاك الوضوء ثم صل الظهر



والعصر مع الامام ان امكنك خلفه او يمينه فاذا  
فرغت فقف وادع بما فتح الله عليك وبما دعوت به على الصفا  
والمروة واجتهد واكثر من لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده  
الخير كله وهو على كل شئ قدير وصل على النبي عليه السلام  
وامستغفر كما مر واسئله حوائجك واكثر في السؤال والدعاء  
الى الغروب ثم امض من عرفات للمسعى الحرام وقل اللهم اليك  
افضت واليك قصدت وما عندك اردت ومن عذابك  
اشفقت وسميت عرفات قيل لان جبريل عليه السلام  
كان يرى بها الخليل عليه السلام المناسك ويقول عرف  
والوقوف بها والاحرام والزياره بعد الذبح يوم النحر فرض  
اجماع ولا يجزئ لمن فاته واحد منها او افسده ولا يجزئ غيرها  
بدم ومن تعجل من منى اليها قبل الفجر لزمه دم وسن الذكر  
بلا اله الا الله وندب الغسل للوقوف وتم بلا طهارة لجماعا  
وللاحرام وتأكد ولدخول المسجد والمزدلفة وللزيارة والوداع  
ويجزئ الوضوء في ذلك وعرفة كلها موقف الا بطن  
عرنة والوقوف للغروب واجب ومن فاض قبله لم يتم  
حجه وقيل الحج عرفة من ادرك فيه من الشمس قبل المباشرة  
الصالحات ادركه وان غربت ولم يقف بها فاته وقيل  
من وقف بعد ذلك ساعة من الليل وتحقق مع الناس  
صلاة الفجر جمع فقد ادرك ومن رآى هلال الشهر وحده

ورد قوله فليقف يوم عرفات واعتبرت رؤية الحجاج  
 لا اهل بلد هم ان قالوا عند الرجوع سبق وقيل ان ثبتت  
 رؤيتهم قبل رؤية الحجاج وصحت بعدول اعادوا حجهم  
 والا فاضنة بعنق او نص بعد الغروب سنة \* (فصل ٧)  
 يقولات جمع اللهم ان هذه جمع فاجمع لي فيها لجام الخير  
 الخمامر وليجته دليله في الدعاء لما قيل ان ابواب السماء لا  
 تغلق تلك الليلة ولقوله تعالى فاذا ذكروا الله عند المشعر الحرام  
 ويجمع بين المغرب والعشاء ويبديت مع الناس ويرفع منها  
 سبعين حصاة كالبنديقة او الحذف او الجوزة ويفسلسها  
 ويصلي عند طلوع الفجر ثم يقف عند المشعر ويدعو بما دعا  
 به على الصفا والمروة ويحمد الله تعالى ويشئ عليه ويصلي على  
 النبي محمد عليه السلام ويستغفر كما مر ثم يفيض من جمع قبل  
 الطلوع بالتلبية حتى ياتي جرة العقبة ولزم من ترك المبيت  
 يجمع دم وسمى مشعرا لاشعار المؤمنين انه حرام كالمبيت  
 ومكة وجمع الجمع مغرب وعشاء فيه بوقت ومزدلفة  
 للاضراب عند الاضامة اليه من عرفات والوقوف عنده والذكر  
 فيه سنة عند الاكثر وقيل فرض وتلزم قيل من لم يقف يجمع  
 مع الناس بعد وقوفه بعرفات شاة وتم حجه ومن ادر كهم  
 يجمع فوق ساعة معهم فلا عليه ويصلي الامام الفجر والناس  
 ويقفون ساعة في الذكر والدعاء والتلبية ثم يفيضون قبل  
 الطلوع وهو سنة ويسيرون رويدا بالذكر والتلبية حتى ياتوا

منى والجمع بين المغرب والعشاء بجمع كظهر وعصر بعرفات  
سنة ومن افر دأ خطا ولا عليه ومصل مغربا قبل اتيان جمع  
لا يخوف من طلوع الفجر اجزته وقيل لا وكره فعله على الاول  
وجمع كله موقف الابطن محسر وحد جمع من لدن خروج من  
ما زى عرفات لقريب من الحياض \* (باب ٦)

يقطع التلبية عند جرة العقبة ويقول اللهم اهدنا للهدى  
ووفقنا للتقوى وعافنا في الآخرة والاولى ثم يرمى بها من  
بطن الوادي بسبع قائلا مع رمي كل الله اكبر والله الحمد  
واذا رماها انصرف وقال اللهم ان هذه حصياتي  
وانت احصى لهن منى فتقبلهن منى واجعلن في  
الآخرة ذخرا واشئني عليها غفرانك ولا يقف اذا رمى  
ويقول اللهم اجعله حجا مبرورا وسعييا مشكورا وارزقني  
نصرة وسرورا ثم يذبح ويحلق وما تقبل قيل من الحصى  
رفع ولولاه لكان مثل تبير ومن رمى بحصى الحل  
اعاد والخلف في سبب الرمي قيل هو تفاول برمي الذنوب  
وقيل لانطلاق جبريل عليه السلام بالنبي عليه السلام  
لعرفات وتعرفه ثم رده لجمع وتعرفه المشعر ثم انطلق  
به قبل الطلوع لمنى ثم امره له برمي سبع بتكبير مع كل  
لقصد ابليس لموضع الجمار فسن \* (فصل ٦)  
اذا ذبحت فاحلق وخذ من شاربك لا الحيتك وقلم  
اظفارك واحلق عاتك ونذبت ركعتان قبل الذبح

ولا تجب صلاة العيد بمنى وقد حل بعد ذبح وحلق كل  
 حلال غير صيد ونساء حتى تزور البيت ولا تجب الضحية  
 وهي سنة الاعلى متمتع وقارن ومحصر عن حج ولا هدى  
 على مفرد ان لم يسقه ولا تلزم اهل الامصار وخص بها  
 النبي عليه السلام ولا تجزى كمنعة الا من نفم وحل  
 الحرم والبدنة خير من بقرة وهي من شاه الهدي وفحل  
 الضان افضل من خصيه وهو من اناثه وهي من ذكر  
 المعز وانشاه وهي افضل من ابل وبقرة في ضحية و جاز  
 اشترائك سبعة حجاج او متمتعين لا فوق في بدنة  
 لنسك لان اختلف نسكا وغيره و جاز ان يقال  
 احرمت على ما احرم عليه صاحبي وتجزي بنت مخاض  
 وابنها لادونه وبنت لبون وابنها لادونه وحقه عن  
 واحد وجذعة عن خمسة وثنية فافوق عن سبعة  
 وجذعة بقرة عن ثلاثة وثنية عن خمسة ومسنة عن  
 سبعة وهذا في الهدي وفي الضحية اولى ولا تجزى  
 فيها ولا في هدي مادون ثنية من غنم وجوز جذع  
 صان وثني معز سالم لا مشقوق اذنه ولا مشقوب  
 ولا مقطوع نصفها فاكثروا كذا القرن والذنب قيل وكل  
 نقص بعد سلامة عين واذن لا يضر ولا تجزى عرجاء  
 ولا عوراء ولا عجفاء ان ظهر قيل ولا يضر عرج لم يمنع  
 رعيها ولا رمد ابصرته به ولا سقوط ضررس ان بقي

ما تاكل به وتجتر ولا قرونا ان بقي ما يلوى عليه اصبع  
 وقيل ان خرجت من شعره وكره خصي بنار وقيل لا يضر  
 نقص خلقى ولا تجزى مجنونة والا ضحى عند اهل منى  
 ثلاثة ايام بعد يوم النحر لفاقد ما يذبح وجوزت يومه  
 ويومين بعده وقيل منه الى زوال الرابع ولا تجزى  
 قبل يوم النحر ولا يذبح في الامصار قبل الصلاة والامام  
 ويذبح با اذا ارتفعت الشمس قدر ما يصلى به في  
 الامصار والقرى بعد ان يصلى ومحل هدى المتمتع  
 والقارن منى وجوز ذبحه بمكة وان لم يجد المتمتع ذبيحة  
 صام السابع والثامن ويوم عرفة وسبعة اذ ارجع  
 وهل في الطريق او عند اهله خلاف وقيل يصوم  
 الثلاثة الاولى من اول العشر وان تلف ماله يوم النحر  
 قبل ان يضحي لم يجزه صوم بعد لا تنقائه في ايامه ولزمه  
 بذمته هدى يبعثه لمكة قابلا ان وجده وان صام  
 العادم الثلاثة الايام ثم دخله مال يوم النحر والغروب  
 لزمته ضحية كواجدها في صلاة دخلها بتيمم ولا بدل  
 على مصرى اشترى ضحية ونواها ان ماتت بافة وجاز  
 ابدالها بافضل منها او مثلها لا ذبحها قبل يوم النحر  
 او بيعها لا البدل وتلزم ان سماها ضحية مطلقا وقيل  
 ان سماها في العشر لا قبلها ونذب لمريد ذبح ضحيته  
 مسح ظهرها بيده قائلا اللهم ان هذا قرباني وضحيتي

فتقبلها مني فيدمجها بيده وجوز بغيره ان كان مسلما  
وياكل منها ويتصدق ويدخر ان شاء وكره بيع جلدها  
وان سرق بعت بعد ذبح اجزته اجماعا ولا يشارط قصابا  
فياخذ جلدها وهي حية ولكن اذا ذبح اعطاه له  
\* (فصل في) \* يعم البدن ابلا وبقر والهدى  
ما سبق لخزيمة وان لم يقلد ولم يشعر وكره الشعار  
وجوز في سنام من ايسر وقيل من ساقه بلا اشعار جاز  
له الرجوع فيه وابداله ما لم يقل انه هدى والحمل عليه  
وشرب لبنه بضرورة وجوز مطلقا وهو اما واجب او  
تطوع فالواجب اما بنذر او تمتع او قران او احصار عن  
حج في قول او لوجب كفارة وان عطب في الطريق فقليل  
ان كان لها او لجزاء او فدية او صدقة بنذر لزم بدله ان  
مات او ضل فان عطب قبل دخول الحرم اكل منه صاحبه  
واطعم وان نحر فيه ولو قبل بلوغ البيت اجزاه فان قدم  
مكة قبل ذى الحجة نحره فيها وان قبل يومه ان شاء  
وصدقه ولا ياكل هو منه وان قدم به في العشرة فلا  
ينحره الا بمئني يوم النحر ويتصدق به وما اهدى لله ولم  
يسم للساكنين وما لتطوع او احصار او حج او عمرة في يوم  
النحر ولياكل منه وليطعم اكثره وهدى التطوع ان ضل  
او عطب قبل دخول الحرم فليخره ثم يفس نعله بدمه  
فيضرب به صفحته اليمنى ليعرف انه هدى قليل ولا

يأكل منه هو ولا رفيقه ولا يأمر بأكله ولا بدل عليه فان  
 أكل ابدل ما أكل وقيل انما يلزم البدل في الواجب ان أكل منه  
 وخير في غيره بدلا وتركه وقيل كل هدى بلغ الحرم ثم عطب  
 فقد بلغ محله الا هدى التمتع فلا بد ان يهرق بمضى يومه  
 وزيد هدى الاحصار وتذبح البدن قائمة معقولة اليسرى  
 وقيل بركة وجاز المحتاج ان يأكل من كفارة غيره ان لم  
 يكن رفيقه وجوز ان لم تلزمه نفقته \* (فصل ٢٠)  
 الحلق بعد النحر وان بنورة وعديم الشعر بمجر المومي وندب  
 بعده اللهم بارك لي في تقى واغفر لي ذنبي واشكر خلقى  
 والاكثار من الحمد لله رب العالمين رب السموات السبع  
 ورب العرش العظيم وله الكبرياء في السموات والارض  
 وهو العزيز الحكيم في كل وقت ثم يمضى للزيارة وحل له  
 غير النساء والطيب بالتحليل الا صغر بعد الحلق وكلت  
 حلال غير صيد الحرم بالاكبر وهو طواف الزيارة ولا حج  
 لتاركة اذ هو ركن وتجبيلها افضل والزائر يفعل ما فعل  
 بعمرته من دخول وطواف وسعى ودعاء وغير ذلك  
 ثم ينصرف لمنى بلا طواف تطوعا بعد الزيارة واخطى  
 قيل طائف بعدها ولا يبيت بمكة ويقعد بمضى ايام  
 التشريق ويرمى الجمار بعد الزوال وندب بطهارة و سن  
 ابتداءه من الجمره الموالية للمشرق بسبع وتكبير كما مر  
 فاذا فرغ تقدمها واستقبل القبلة ودعا بما دعا به على

الصفا والمروة يفعل ذلك ثلاثاً ثم يمضي للوسطى ويجعلها  
 يمينه ويرميها فاذا فرغ تقدمها يساراً عند المسيل ودعا  
 كذلك ثم يأتي جرة العقبة ويرميها من بطن الوادي فاذا  
 فرغ انصرف من حيث جاء بلا وقوف يفعل ذلك ايام  
 التشريق فاذا فرغ في الثالث او الثاني ان تعجل راح مع  
 الناس لمكة واقام بها ماشاء وليكثر من الطواف وسن  
 المبيت بمنى ليايلها ورخص لراع ومن فاته رمى امس  
 قضاء اول النهار وجاز تأخيره للزوال ولا يفوت ما كانت  
 ايام التشريق الاجرة العقبة ولا ترمى ليلاً لا الخوف والوقوف  
 عند الاولى والوسطى لا الاخيرة والترتيب ونذب اعادة  
 منكس وكونه بسبع بتكبير فمن تعجل في يومين فلا اثم  
 عليه وجاز الخروج من منى مع النفر الاول بعشي الثاني  
 ودفن باقى الحصى باصل جرة العقبة وان ادركه الليل  
 قبل الخروج لزمه القعود للثالث فيرمى بعد الزوال  
 ثم يمضي للوداع \* (باب ٢) \* من فاته  
 الوقوف بعرفات فعلى منى ما يفعله الحاج وراح لبلده  
 ولا يصيب صيدا ولا نساء حتى يحج من قابل وقيل ان  
 وقف بها ليلة جمع قبل الفجر ادركه والاحرام بعمره من  
 مكانه ويعتمر ولزمه هدى وحج من قابل وعليه فيحل  
 من احرامه مع لزوم الهدى كالمحصر لان الاحرام بالحج لا ينقصد  
 في غير اشهره مع انه قيل فيه انه يبعثه فاذا خر عنه حل له



غير النساد والصيد كمن هو بمنى مع انه شهد عرفات  
وجما ورمى ولا حج لمن فاته الوقوف بها وليصنع كالتائب  
ويجعله عمرة ثم يحل من احرامه فان كان في الواجب اعاده  
وقيل من احرم الحج وقال ان لم تكن حجة فعمرة ان تمت الى  
والا فحيت حبست فهو محله صح نواه ولا تلزمه كفارة  
ان حبس ويحل من احرامه ان لم يكن معه هدى ولا فحيت  
يبلي محله وجوز له ان يحرم الحج ان تيسر وان حبس عنه  
فعمرة وان اغنى على الواقف بعرفات او حبس حتى مضت  
ايام منى ثم حجه ولا يخرج حتى يزور ومن مات بعد  
وقوفه ومعه وليه او رفيقه واتم عنه الباقي جاز ويؤتم  
نفسه في الرمي والزيارة ومن لم يقف يجمع لزمه دم ولزم  
قيل ايض من لم يدع به ومن لم يبت ايض وتارك الافاضة  
من المشعر الى الطلوع ورمى جمرة العقبة يوم النحر ولا  
يضر الذبح قبل الرمي ولا يؤمر به ولزم حالقا قبله وقيل  
لا وخارجا من مكة لا حالقا ولا مقصرا ومخالفا للسنة  
في ترتيب النسك وحالقا قبل الرمي ولزم الرجوع خارجا  
من مكة بلا زيارة من عامه او بعده ولو بلغ مصر والدم  
ايض وتم حجه بعد الرجوع والزيارة والسعي ان لم يصب  
صيدا او امرأة والا فسد ولزمه الحج والدم من قابل وقيل  
من لم يزرح حتى مضى ذوالحجة فسد حجه ومن زار قبل الرمي  
اعاد بعده وكذا ان زار قبل الذبح والحلق ولزمه دم ان لم

يعد وقيل لا ولا يجزئ اقل من سبعة اشواط كاربعة للظهر  
ولزم زائدا ثمانية ان نفردم ولا يفسد كخمس له لانه ليس  
كالصلاة عموما ومن طاف من وراء زمزم او بقرب من ظلة  
المسجد وان بلا مزاحمة اجزاء لان طاف من خلفه ومن شك  
فيه بنى على ما يتقن فيه حتى يتم سبعا ثم يركع ثم يعيده  
على اليقين والاول نفل ولا يجزئ فيه التكنيس من طاف  
سبعا ثم شوطا وشوطين من اسبوع آخر ثم ذكرانه كره  
الجمع بين اسبوعين خرج من حينه وركع ثم يعود ويتم  
الباقى من الاخر ثم يركع وقيل ان طاف ثمانية زاد تا سعا  
وخرج للركعتين ثم يتم خمسة ثم يركع وهكذا يفعل ان كان  
الزائد غير وتر يصيره وترا ثم يركع ثم يبني عليه حتى يتم  
ثم يركع وقيل ان طاف ثمانية ركع وزاد ستا ثم يركع ويستأنف  
سبعا ثم يركع وان طاف ستا فركع زادا واحدا وركع ثم سبعا  
ثم يركع ومن لم يستلم الحجر في طوافه بلا زحام اساء وقيل  
لزمه دم كتارك الركعتين خلف المقام ومحلهما الحرم ولم  
يشترط لصحة المقام فقط وقيل من تركهما حتى خرج من  
المسجد ركنهما مادام في الحرم وان خرج منه فحيث كانت  
وان اتى منزله اهدى شاة ولزم تاركا سعيا وخاتمة بالصفا  
على ستة دم ان احل وسن الترتيب فيه كما مر والارمال بين  
العلمين ومن تركه او اكثره واحل لزمه ايضاً ويطعم بئس شوط  
تاركه الاقل مسكينا ومن تذكر قيل في سعيه انه لم يركع قطعه

وركع وبني وان بعد تمامه صلى ولا عليه وان تذكره بمخى  
 ركع فيه وان جامع قبل السعي ذبح وتم حجه ومن بات ليل  
 منى لا بها لزمه بكل دم وخص لراع ومن فاته رمى الكبراء  
 يوم النحر ذبح شاة وان في اليومين الاوسطين ابدله في  
 الثالث بحصى الايام ولا عليه وفي وجوب ترتيب العقبات  
 خلاف ومن فاته كله لزمه بكل جرة كل يوم شاة ففلك  
 تسعة والعاشرة بجمرة العقبة يوم النحر واعظمه اوله  
 واخره وان يتيقن انه رماها باقل من سبعة وتعد تركه  
 حتى انقضت ايامه ذبح واطعم مسكينا بكل حصاة ان  
 ترك الاقل في الرمي مطلقا ولزمه دم بالاكثر ان انقضت  
 ايامه ولا فساد في الزيادة ولا شئ وان رمى حصاتين  
 معا عدتا واحدة وزاد ستا وان نسي التكبير معه اعاده  
 وان فاته اهدى قيل شاة وان نسي واحدة اضعفها  
 اعاد ذلك وقيل رمى حصاة او حصاتين به ان تذكر  
 في حينه والا صنع معروفا وكره الرمي بحصى رمى به قبل  
 بلا اعادة ان كان من حصى الحرم وان صار رميه ابعد من  
 الجمرة اعاده والا اطعم مسكينا وان صادف به ولو غير  
 انسان اعاده ويجزى ان وقع على الجمرة وان بعد وقوعه  
 على غيرها وجازت المبايع في المواسم **(خاتمة)**  
 سن لمن اراد الانصراف من مكة ان ياتي البيت ويطوف  
 به سبعا للوداع ولزم بتركه دم ثم يركع ثم ياتي زمزما

ويشرب منه ويصب على راسه ويقول مثل ما قال عند  
 العمرة والزيارة من الدعاء ثم يرجع ويقوم بين الباء والحجر  
 ويتعمد بيمنه على اسكفته حيث تبلغ يده ويقبض  
 بيسراه على الاستار ثم يلزق بطنه بالجدار ويدعو بما فتح  
 له ولزم بترك ركعتي الطواف وان بعد الوداع دمر  
 والمرأة في الكل كالرجل وقيل ان طافت له ولم تركع في ضمت  
 وانصرفت ثم وطئت لزمها دم وان ركعت في الحرم قبل  
 الوطئ فلا بأس عليها ونذب اطالة الدعاء في هذا المقام  
 وفيه ادعية جليلة تركناها لالضنة بالكلام ولا يبيع  
 ولا يشتري بعد الوداع ويمر حزيناً على فراق البيت ويسئل  
 مولاه ونسئله حسن الختام \* (الكتاب السابع) \*

في الايمان والكفارات فان اليمين اما لغوا ومنعقد وهو  
 اما مباح او غيره ولا اثم في الاول ولا كفارة لسقوطه وعدم  
 الاعتداده والمختار انه ما سبق اليه اللسان لوصل الكلام  
 بسرعة لا بعد وعقد نية كلا والله وبلى والله مرسل  
 لا قصد اوقيل هو اليمين على قطع في ظن الخالف ثم يتبين  
 خلاف ما حلف عليه وقيل مخالفة النطق للعقد وغير  
 المباح هو الحلف بغير الله كوحق المسجد والكعبة وحياة  
 فلان ورأسه ولا كفارة فيه ايضاً والمباح المكفر اربعة  
 احدها ان يحلف بالله وتالله والله وربي وربك ورب  
 الكعبة والمسجد والعرش والسموات والارض والقرآن

وبكل لفظ له بقصد اليمين وان بصفة كوعزته وجلاله  
 فتلزم بها كفارة ان حث ثانياً ان يحلف بخارجة مخرج  
 الالتزام والشرط كالحلف بحج ومشى للبيت او بصدقة  
 او عتق او طلاق وهي من ايمان الفساق وكفارة العهد  
 بالله مغلظة ولا تلزم ان لم يضاف اليه فمن قال بعهد الله  
 وميثاقه وكفالاته فواحدة وتلزم حالف خمسين عهداً  
 بقدر العدد وقيل واحدة ثالثاً ان يحلف بما يخرج من  
 الاسلام كانه يهودي او نصراني او عابد شمس او من  
 الظالمين او المنافقين ونحوها ان فعل كذا فتلزم مغلظة  
 ان حث وقيل مرسله وكذا اخراه الله او قبحه الله او  
 لعنه او قبح وجهه او ادخله نار جهنم والعياذ بالله وحمل  
 الدعاء فلا كفارة فيه رابعاً ان يحلف بمكشي اليمين  
 فيرد لنواه كاقسمت عليك او حلفت او معاذ الله او  
 اعوذ بالله او حاش لله او اشهد بالله او الله علي شهيد  
 او لعن الله فتلزمه مرسله ان اراد يميناً فحث وقيل لا  
 يمين فيه ولا لزوم واقسمت بالله يمين قيل وكذا حق  
 القرآن لذكر الله فيه ومن حرم حلالاً وان زوجة او  
 سرية ثم عاد اليه لزمته مرسله وان قال الحرام عليه  
 حلال لا يفعل كذا ثم فعله فكذلك وقيل مغلظة وقيل  
 لا شيء عليه \* (باب ١٢) \* الاستثناء اخراج  
 بعض من كل بكلياً ان يشاء الله او ان اراد الله او تضي

او اذن اثر اليمين وجوز بذكر الله مطلقا ان اريد به هدمه  
 اجماعا وان فقد تنابعه او نوى فقط او احدثه نية فهل  
 يهدمه ام لا خلاف مثاره هل حال لليمين او مانع من  
 انعقادها والمختار اشتراط التلفظ به والهدم ان اتصل  
 وان يتقدم لكل يمين غير طلاق ونكاح وظهار وعتق  
 ان لم يعلق بشئ كزوجته طالق ان دخلت بيت فلان  
 ان شاء الله لانه ان علق كان يمينا فيهدمه وقيل وان  
 لم يكن يمينا ولا ينفع في ماض وقيل هي القاموس كوالله  
 لقد فعلت كذا ولم يفعل له او ما فعلته او ما كان وقد فعله  
 او كان فيحنت ويكفر في حينه وانما ينفع في المستقبل \*  
 \* (باب) \* موجب الحنث مخالفة عقد اليمين  
 كفعل ما حلف على تركه كعكسه ان تراخي لوقت لا يمكن  
 فيه وان بسبق الغير لفعله كحالف لياكلن هذا الرغيف  
 اوليذبحن هذه الشاة او ليفلقن هذا الباب فسبق  
 بذلك حنث ولو فتحه ثم اعاد غلقه لم ينفعه وحنث حالف  
 ان يفعل كذا ان تركه حتى فات او وقت لفعله حدا فتركه  
 حتى انقضى وان مات حالف ان يفعل كذا في رمضان او  
 ليوفين غريمه دينه يوم كذا قبل دخول الشهر او اليوم  
 حنث وقيل لا وهو المختار واستحسن ان يقول في يمينه  
 ان عشت الى ذلك وكذا الخلف ان حلف على معدوم يظن  
 بقاءه كحالف لياكلن ما في الوعاء وقد سبق لاكله قبل

يمينه وانما يحنث حالف لا يفعل كذا اذا فعله بنفسه  
 لا ان يغير كحالف لا يشارك فلانا في مال او لا يعتقر رقبة  
 او لا يفارق غريمه فمات موروثه فشاركه في ماله من حلف  
 عليه او ورث كامه فعتقت عليه او فرغ غريمه وان اعسر  
 ففيه قولان واختيرانه لا يحنث كالفاروقيل ان رضى بمشركته  
 فلان بعد ان علم بها او لم يزلها في حينه حنث ولا يحنث حالف  
 لا يدخل بيتا ان سقط فيه من كتحلة وهل يتعلق موجبه  
 بما يصدق عليه الاسم وان باقل او بالجميع كحالف لا يفعل محدودا  
 ففعل بعضه خلاف ولا يبرى حالف على الفعل فعل البعض  
 وهذا في معين محدود واليمين على المقاصد والعادة وتعلق  
 الاسماء بمسمياتها فمن حلف لا يدخل بيتا حنث ان دخل ولو  
 مسجدا وفي بيت الشعر قولان والارح الحنث به وان حلف لا  
 ياكل اللحم لم يحنث ان اكل سمكا بالعرف والعادة ولزومه بمقتضى  
 اللفظ وعليه فمن حلف ان يضرب غلامه لم يحنث ان ضربه  
 بعد موته ولزم بالاول وكذا حالف ان ياكل لحم معينة فاكله  
 بعد موتها حنث انفها او لقد صلى المهاجرة او تزوج امرأة او  
 قذا وفي فلانا دراهم له عليه فخرجت زيوفا والمرأة محرمة  
 والصلاة منتقضة ففي حنثه قولان ولا حنث بخارج على  
 المعتاد والمحالف نواه ويدين فلو قلنا بحنثه بمقتضى اللفظ  
 لزم حنث حالف لا يبيت تحت سقف او على فراش ان بات  
 تحت السماء او على الارض ولا قائل به ومن حلف لا يشرب

من هذا الكوز ماء فصبه في آخر فشربه منه اختير حنثه  
 كالحالف لا يشرب من الفرات ان شرب منه باثاء وياكل  
 رطباً حالف على بسر وتمر حالف عليها والدبس والنخل  
 حالف عليه وان حلف على تمر معينة منع منها وجازله  
 بسرها وان حلف على اللحم اكل الشحم الخالص مطلقاً كعكسه  
 وقيل لا ياكل ما على اللحم وحنث ان اكل راساً لانه لحم وان  
 حلف عليه اكل الحما وفي فواد وحلق وطقوم ومخ وكلوة وغزوة  
 ان حلف على لحم قولان ولا حنث بدماع ان اكله لا قشره وان  
 حلف على لحم معينة منع منه ومن سمنها وزبدتها وفي الشحم  
 واللبن خلاف والاربع المنع وان حلف على سمن شرب لبناً  
 كعكسه والسمن غير الزبد ولا يشرب لبناً حالف على زبد وجاز  
 عكسه وشرب الحليب وان عين لبناً فلا ياكل خارجاً منه وان  
 حلف لا ياكل من مال فلان فتحول لغيره او اهدى اليه هدية  
 فقبضها لم يحنث بها ان اكل بعد وقيل ان قرب المحلوف على ماله  
 طعاماً كالحالف لياكله فما اكل منه فقد قبضه باكله وصار له  
 ولا يحنث وان حلف لا ياكل من مال فلان في معين فلا ياكله  
 وان زال عنه وعليه فالحالف لا يدخل بيتاً معيناً للفلان ثم  
 تحول عنه او انه قدم فصار مزرعة حانث ان دخلها وان لم يعين  
 وحلف لا يدخل بيتاً ودخل مزرعة كانت بيتاً لم يحنث وكل  
 معين حلف عليه ان يدل واكل بدله حنث به في رأي وان  
 باعه واكل ثمنه لم يحنث ومن حلف على حب معين فزرعه فآثر



فلا يأكل منه وجوز بلا حنث ولزم بحل على ايديهم \* (فصل)  
 حنث حالفه على لباس حلى بلؤلؤ وبثلاثة فاكثر حالف لا  
 يتزوج نساء ولا يكلم رجالا ولا يلبس ثيابا وكذا مما مثله  
 وان عرفها بالحنث بامرأة وبرجل وبثوب وبجبة ان قال  
 لا نقعد الشعر في هذا البيت او لا يأكله وان حلف لا يشتري  
 شعيرا فاشترى برافيه شعر لم يحنث ان كان بزراعة كما لا  
 يحنث حالف لا يشتري حديدا فاشترى بابا فيه حديد  
 ولا يشتري خشبا فاشترى داناها خشب او نوى فاشترى  
 تمر فيه نوى او لا يدخل بيته صوف فدخلته غنم بصوفها  
 او لا يأكل خبز شعير فاكل خبز افيه شعير وكذا غيره لان  
 الايمان على الاسماء والمقاصد وكذا حالف لا يلبس ثوبا من  
 غزل امراته لم يحنث ان لبس ما فيه غزلها حتى يلبس ثوبا من  
 غزلها وان حلف لا يلبس غزلها حنث وان باقل ان لبسه وان  
 حلف لا يأكل خبزها فمجنث وقرصت وطرحه في التنور غيرها  
 حنث ان اكل لان مجنث وخبز غيرها وان لا يأكل ما طبخت  
 فلا يأكل ما جعلته في النار وان حلف على طعام صنعتة فمجنث  
 وعمله في النار غيرها حنث ان اكل وان لا يذهب لدار فلان  
 فانقلب اليها حنث وان بلا خروج اليها من باب الدار وكذا  
 ان لا يمضي لفلان فخطى ثلاث خطوات ماضيا اليه حنث  
 وان نوى الوصول فخطى يسلمه وكذا المرور والرجوع ولا يخرج  
 لفلان حنث اذا خرج من باب الدار قاصدا اليه وان لا يأتي

لداره لم يحث حتى ياتيها وان لا ياتي السوق فربح كارة  
فدخله حث وان لا يذهب اليه فخرج لها فمريه لم يحث وكذا  
عكس المسائل ان حلف ليذهب لسوق او ليمضين او ليمرن  
اليه فاذا مضى وذهب ومرفقدير وان لم يصله وان نوى  
وصوله فعلى نيته وان حلف لا يمسي في هذا البيت حث ان  
امسى فيه من غروب لنصف الليل وقيل الى غيوب الاجر وان  
لا يبث في هذا المنزل حث ان يات فيه اكثر من نصف الليل  
واما ان قال الليلة فحتى يبث من غروب فجر وان لا ياكل شيئا  
او لا يذوقه حث بما يصدق عليه اسم الاكل او الذوق وان  
على اكل العيش حث بكل ما يعاش به وان لا ياكل الطعام فاكل  
ما يطعم حث قليل وليس منه الملمح وان لا ياكل من ماله  
اخيه شئ فاكل نبعا من سدرة بينهما فهل يحث او حتى  
ياكل اكثر من حصته قولان وان لا يشرب سويقا فوضع  
في ماء فاكله اكلا لا شربا حث وكذا ان لا يشرب ماء فشر  
سويقا بماء او لا ياكل زيتا فاكله مع دقيق حث \*

**(فصل ٧)** \* من حلف لا يكلم رجلا فكتب اليه  
فقراه او قرئ عليه حث وكذا ان ارسل له رسولا فبلغه  
وهو اقوى من الكتاب وان لقن معلم محلو فاعنه كلمة  
ساله عنها حث وان قال مرسل لرسوله قل له كذا وكذا  
او بعث معه كتابا ثم قال له لا تقل له ما قلته لك اولا  
تنزه كتابي فذهب فقال او انا قال وقراه حث ولا تطلق

قيل زوجة كاتب طلاقها هكذا حتى يطلق بلسانه  
 وعليه فلا يكون الكتاب ولا الايماء كلاما وان فهم ومن  
 حلف لا يكلم فلانا فخطب قوما فيهم فلانا وسلم عليهم  
 لم يحث حتى يقصده وقيل حث ان لم يقصد غيره وان  
 لا يكلم فلانا فلا فلانا ولا فلانا بالواو فحث يكلم معا وان بم  
 فعلى الترتيب وان لا فلانا ولا فلانا ولا فلانا حث  
 بواحد ويكفر على العدد ان كلم اكثر من واحد وكذا ان  
 اتى بأو وان لا يلبس ثغرين فقام عليها الحرا وبرد بلا  
 ادخال الرجل فيها لم يحث وان حلف ان يلبس هذه الثغلة  
 فقطع منها قليلا ثم لبسها لم يحث \* (فصل ١٠)  
 من حلف لا ياكل فاكهة ولا نية له فاكل رمانا او رطباً  
 لم يحث وان عناها حث وليس منها قضاء ولا بطيخ  
 ولا خيار ولا جزر ونحوها ودخل فيها مشمش وخوخ  
 ونبق ونحوها وقيل الرمان والنخل منها ومن حلف لا  
 ياوى الى فلان ولا يساكنه حث باقل ما يقع عليه  
 الاسم واما العرف والعادة فالساكن عندهم ان حلف  
 لا يساكن زوجته انه ان وطئها او نام عندها او اكل  
 حث وكذا غيرها ان اكل عنده او نام فنفس ولا يحث  
 ان لم ينفس وكذا ان كان في سفر او طريق او في غير بيت  
 لا يحث ولو جامع الا في كبيت او خيمة او قبة وقيل حينما  
 جامعها او اكلها حث وخص النوم بنعاس معها في كبيت

وقيل لا يحنث حتى يساكنها المعتاد وان وصل الى من حلف  
 عنه لا يساكنه زائرا فنام عنده او قال او بات ثم رجع لم  
 يحنث ومن حلف ان لا ينتقل من معين فلا يحنث حتى  
 ينقل اهله ومتاعه ويبيت في غيره وهو المعتاد وان  
 حلف عن فعل اللسان كبيع ونكاح وهبة فامر فاعل له  
 حنث وان حلف عليه فامر به ففعل فقد بر وان على فعل  
 جارية سوى اللسان ان لا يفعله كحرث وحصد وحفر  
 وبناء فامر بفعله لم يحنث ولا يبريه ذلك من يمينه ان حلف  
 ان يفعله وان لا يدخل بيت فلان فعلى سطحه ومشى عليه  
 حنث وان لا يجاور فلا فاقيل حد الجوار اربعون ذراعا من  
 منزله الى تمامها متصلة وقيل اربعون بيتا وان كان بينها  
 مراح فيه قدرها اعتبر وفي الفلاة قيل قدر قبس النار  
 وقيل ما تدرى فيه راحة القدر وقيل ما يحويه كلب ولا  
 يسقط حنث بنسيان ان فعل به ولا اكراه ان فعل بتقية  
 وتسع في قول لا فعل فمن حلفه جبار بطلاق ان لا يشرب  
 خمر او لا ياكل حراما او لا يزني او لا يقتل نفسا بظلم ونحوها  
 من محرم شرعا ثم اجبر على فعله اثم ان فعله وعليه في القتل  
 والزنا ما على من اكراه عليها ولا يحنث ان اخبر الجار بيمينه  
 فاكرهه على الحنث وانما يسقط عنه ان اخبره بيمينه التي  
 حلف عليها فاكرهه بعده وان لم يخبره بها وان بنسيان  
 او اخبره باغظ منها او دونها او قال له حلفت ولم يسم

يمينه فأكرهه حنث ان فعل سواء كانت يمينه التي حلف  
 بها عن طاعة او معصية او عن حلال او حرام فعلى هذا فكل  
 فعل جازله الحلف عليه كحرم او مباح ان لا يفعله او واجب  
 او مندوب ان يفعل ثم أكره الخالف على حنث بعد اخباره  
 لمكرهه بيمينه لا حنث عليه فيه واما ان حلف لا يفعل  
 طاعة كواجب او ان يفعله... سنية وقتما ثم أكره على  
 الحنث لزمه اذ لم يظلمه مكرهه وان أكرهه بيمين على فعل  
 معصية ثم على فعلها ان لم يحلف ولم يجد نجاة الا بحلف  
 فحلفه لم يلزمه ذلك لقوله عليه السلام ليس على مقهور  
 عقد ولا عهد وكذا كل مباح طلب منه فعله كمن طلبه  
 جبار ان يعطيه من ماله او... يفعل ما لا يلزمه وأكرهه  
 ولم يجد نجاة الا به فحلف لم يلزمه ذلك وقد اباح الله له  
 بكرمه جموده والحلف عليه لانه ان لم يحلف ضربه او  
 قتله ولم يوجب عليه ان يعطيه من ماله الا برأيه فلما  
 قنع بيمينه ساع له واختير عدم حنثه واما كل واجب  
 فعله او تركه ان حلف عليه لزمه ان حنث وكذا كل ما هو  
 حق عليه وان لعبد ان حلفه فحنث لزمه الا ان أكرهه  
 ان يحلف بطلاق او عتاق فلا يجوز ذلك متاول وكذا  
 كل ما فعله ومضى ماله فعله او قوله وهو مغضب للجبيل  
 ان قال له بلغني عنك كذا وكذا ثم حلفه عليه انه ما كان  
 منه ذلك وهو قد فعل او قال لم يحنث لانه لو اقر لعاقبه

ظلما على جائز له وان فعل غير جائز له كستم وان لغيره  
 ممن ليس له شتمه فحلفه ما كان منه لم يحث ان كان  
 يعاقبه ان لم يحلف باكثر مما يلزمه على ذنبه وان كان بقدر  
 او بما يحتمله حث \* (فصل) \* جاز لكره انقاء  
 ان خاف قتلا او ضربا عنيفا او خلودا في سجن او مثلة  
 وقيل حتى يشار عليه بسيف او سوط والاول اليق  
 ومعنى الاكراه على البيعة ان يؤخذ رجل من كسوف  
 او منزل او خارجه او طريق لا بائيان باختيار منه اليها  
 فلم يشترع في الضرب لايسه ان يحلف بما اكراه عليه  
 ولا يحث ان فعل بعد شروع فيه واما ان نودي في الناس  
 فقالوا للبيعة فذهب فحلفه الجبار لزمه ما حلف عليه  
 ان حث وشد في طلاق وعتق فيلزم وقوعهما  
 مطلقا ومن حلف بنفسه او بجبار فله نواه ان ظلمه  
 او جاحم او بامام عدل فالنية لمستحلفه ولا تنفعه  
 نيته ان لم يظلم ولا يمين على طفل ومجنون والصحيح انه لا  
 تلزم صبيا حلف وحث بعد بلوغه كفارة ولا عبدا  
 حث بعد عتق كمشرك بعد اسلام وقيل العبد لا يحلف  
 ولا يكفر ان حث الاباذن سيده اذ لا يملك فيعتق او يطعم  
 وان صام ضعف وان كفر عنه اجزاء والا تعلقت بذمته  
 لعنته يوما ولا يكفر الاباذن ربه ولو امره بالحلف وقيل  
 يكفر بالصوم وان بلاذنه ويعصى به وتسقط عنه

\* (باب) \* كفارة التغليظ اما عتق او صوم  
 متتابعين او اطعام ستين مسكينا يتخير في غير الظهار  
 والقتل بلا اطعام فيه والتخفيف في الايمان المرسله هي ما في قوله  
 تعالى فكفارتها اطعام عشرة مساكين الآية  
 بتخير بين الثلاثة الاولى فمن لم يجد صام ثلاثة ايام واطعام  
 العشرة اكلتان ماد ومنان وان بخل غداء وعشاء بشبع  
 وجاز واحد في عشرة ايام واول الغداء الفجر وآخر الزوال  
 وهو اول العشاء وآخره ذهاب ثلثي الليل ولا تطعمان  
 في وقت وكراهة تقاربهما بقصد والكيل مدان لكل من جوب  
 ستة ولا يلزم ادم مع براو ترجيد او زبيب ولزم مع  
 غيرها وجاز اطعام واحد وان انثى او صغيرا ان عاش  
 بطعام لا رضيعا ولا عبد اكشرك وغنى او من يمونه لزوما  
 ولا يضر اتحاد بذكورية او انوثية وجوزت مخففة وان  
 لزمى مسكين وتطعمها امرأة لزوجها وولدها لا ابوها  
 ولا تحالف بكبر وشعير في غداء وعشاء ولا اطعام خمسة  
 وكيل لاخرى وان كال لواحد مدين من بر وشعير جاز وقيل  
 لا ويجزى في كسوتهم ما يقع عليه الاسم ولو ازار او قيصا  
 او عمامة او سروالا وقيل ما تقع به الصلاة وقيل ما تستر  
 به العورة من سره لركبة ويضر التحالف بالكسوة والاطعام  
 او جمعها مع عتق وسقط الفرض بواحد فعل وهل تجزى  
 رقية مطلقا او بشرط الايمان وصح قولان وسياتي بالماثر

والممتنع وعق الصغير وشرطه وجوز الاعور في الظهار  
 ان لم يمنع من الاكتساب \* (فصل) \* لا يصوم  
 مالك عشرين درهما وقيل ثلاثة فوق ما لا بد منه كبيت  
 ومسكن وخادم وقيل انما يطعم الغني الذي له من غلة ماله  
 ما يغنيه وعياله لحول وقيل بشرط ان يفضل عن ذلك  
 خمسة عشر ومن ليس له ذلك فقير ومن صام بعضا  
 ووجد ما يطعم اطعم وما صامه نفل او كفارة اليمين  
 بعد الحنث اجماعا والخلف في سقوطها ان تقدمته هل  
 تجزى او تغادر والخالف بايمان على واحد وعكسه يكفر  
 بعددها اذا حنث وان كررها على واحد فهل تأكيد وان  
 لم يقصده ويكفر واحدة او بعددها ان لم يقصده قلان  
 وكذا ان اختلف اللفظ واتحد معناه نحو والله ورب  
 كل شيء وخالفه لا فعلن كذا وان حنث حالف بمصحف  
 فهل عليه بكل حرف مغلظة او آية او سورة او عشرة  
 او واحدة اقوال \* (فصل) \* كفارة الازام  
 فعل ما التزم مع حنث فمن قال عليه صوم سنة او  
 ضعفها ان فعل كذا الزمه صوم ذلك متتابعان حنث  
 او قال عليه مغلظة او مخففة او كفارة الظهار لا فعل  
 كذا ثم فعله لزمه ما التزم ويمشي للبيت ان حلف به  
 ولا شيء ان حلف بمشي لغيره ويلزم بما فيه طاعة  
 وهو في معنى النذر ولزمه الطلاق ان حلف به كالظهار



بالحنث اتفاقا وان بثلاثين حجة لزمته فان عجز بفقر  
 صام لكل منها متتابعين فان قدر بعد فليحج وان عجز  
 عن الصوم اطعم عن كل يوم مسكينا اكلتين وقيل  
 لزمه الحج لا غيره وقيل ان قدر عليه والا فلا عليه وقيل  
 فيمن قال حين حلف به كلما عطش رجع فشرب من  
 عما لزمه هدي بدنة فان مات ولم يكفر عن يمينه  
 هذه لم تسقط ولايته ان كان متولى وقيل هذا ممتنع  
 فلا يلزمه شيء لما روى لا نذر فيما لا استطاع ومن  
 حلف قيل يمشي اليه حج راكبا مرتين ان عجز عنه او  
 يمشي راكبين من ماله ان لم يمش ومن حلف بماله  
 لمساكين او صدقة لزمه عشرة ان حنث وقيل في الاخير  
 يلزمه في مال يزكي فقط وان قال ما املكه صدقة  
 فهام وان حلف بثلاث ماله فادونه لمساكين لزمه  
 اخراجه لهم ان حنث وبأكثره العشر وقيل ان حلف  
 بنصفه فنصف عشره وبثلثيه ثلثاه يوم حنث  
 ولو حلف ذا غنى وحنث فقير لم يلزمه شيء ولزمه  
 بعكسه واعتبر يوم حنثه وان حلف بماله للكعبة  
 او المسجد او لامور المسلمين لزمه كله ان حنث وقيل  
 من جعل ماله في سبيل الله اخرج عشرة للفقراء ان  
 حنث وقيل يكون للجما هدين وان قال للسبيل فقيل  
 لزمه عشرة للفقراء وقيل لا شيء عليه وان جعله لمن

لا يحمل لهم كاليهود والنصارى والمنافقين ولا اغنياء  
لزمه عشرة للمساكين وان قال صدقة للملائكة او للجن او  
للبنات او نحو ذلك لزمه عشرة وقيل لا وكذا ان قال على  
صدقة على الاغنياء واما ان قال للعصاة او المشركين  
او المنافقين فعشرة لمساكين المسلمين وان قال ابنة او فلان  
ولو اجنيا عليه هدى اهدى بدنة ان حنث واعتقر رقبة  
وان قال هذه الدراهم او الثوب او غيره ولو عبدا هدى  
للبيت اهداه بعينه او قيمته ولا عليه وقيل ما بلغ  
ثمنه بدنة او بقرة او شاة اجزته وما لا يبلغها فله ان  
يطيب به الكعبة او يتصدق به على فقراء مكة وقيل  
من قال غلامه هدى اهداه لخدمة البيت وان قال  
داره بعث ثمنها لمكة يشتري به بدن فتحر عنه فيها  
\* (باب ) \* ان نذروا قال الله على ان رزقني مالا  
ان اجمع العام اولئ و لذي غلام لاصلين او لاصوم  
كذا وكذا اولئ قدم فلان من سفره او برئ من مرضه  
لا فعلن كذا اما يطيقه وهو طاعة لزمه ذلك ان اعطى  
ما سال وان حنث لزمته كفارة النذر وهل هي صوم عشرة  
او اطعام مثلها او صوم ثلاثة او اطعام عشرة او كفارة  
اليمين او مغلظة اقوال وان قال على نذر ان اجمع او اصوم  
او نحو ذلك ولم يقل لئن كان كذا وكذا لا فعلن كذا فليس  
بشيء وانما هي يمين يكفرها وان قال على نذر ان اجمع

او اصوم او نحو ذلك من الطاعات ان فعلت كذا  
 او فعله الله لي فقل يسمى نذرا وقيل يمينا فالاول يوجب  
 فعل ما التزم وقيل من قال عليه نذر ولم يقل لله فعليه صوما  
 يوم او يومين او اطعام مثلها ان حث وان قال اللهم  
 افعل لي كذا وانا افعل كذا ولم يفعل لزمته كفارة النذر  
 \* (فصل في) \* المندوبية اما طاعة او معصية  
 او مباح والاو يجب الوفاء به ان قضى ما علق عليه فمن  
 نذر ان يعتكف اياما معلومة في معين فمنع منه بهدم او  
 غيره لزمته كفارة نذره لعجزه عن الايفاء بعقده وهي بدله  
 ثم هل هي رسالة او يتصدق على الفقراء بقدر المؤنة والمشقة  
 في تحمل الاعتكاف او النظر للفقراء بين الكفارة والمؤنة فيلزم  
 بالفضل بينهما والخييار اليهم خلاف وقيل ان ضيع لزمته كفارة  
 النذر والا فلا للعذر بعدم المحل وهو المختار وعليه فمن نذر  
 ان سلم غائبه او ماله ان يعطى فلانا الفقير كذا وسلم ذلك وفلان  
 قد مات لزمه ان يئمه الفقراء وان اتمه لو ارثه الفقير فحسن ولا  
 تلزمه كفارة حيث لم يعط له لانعدامه قبل الوجوب عليه وعلى  
 مذهب السلف فالوقف \* (خاتمة) \* من نذر ان  
 يصلي بمائة مسجد صلى في واحد عددا ما نذر ان يصلي في المائة  
 وقيل يخط عددها في واحد ويصلي فيه ما نذر لما روى عنه  
 عليه السلام انه امر امرأة نذرت ان تصلي ذلك ان تكفي بما تحب  
 ركعة في واحد وان عين المساجد ولم يصل فيها اطعم قيل

مسكينا اوضعفه كفارة نذره وصلى حيث شاء وان قال  
 في نذره يوم يقدم فلان لله علي ان افعل كذا فقدم ليلا  
 لزمه نذره ان اطلق نواه وان قيده بوقت معين وهو  
 النهار لم يلزمه وقيل ان قال اذا قدم فلان فله علي صوم  
 ذلك اليوم فقدم نهارا لم يلزمه وهل عليه بدله وهو المختار  
 اولا قولان ولا يلزمه ان قدم ليلا والثاني يحرم الوفاء به  
 لقوله عليه السلام لا نذر علي عبد في معصية ولا فيما لا  
 يملك ولا فيما لا يستطيع ولا فيما فيه قطيعة رحم وعليه  
 كفارة اليمين بدله وقيل لا ومن نذر ان يصوم اياما ولياليها  
 صام الايام وابدل الليالي اياما وقيل ايامه فقط ولا عليه وقيل  
 يبذلها كفارة يمين والثالث لا يجب الوفاء به كمن نذر ان يصوم  
 شهرا ولا يتكلم تكلم ولا عليه وقيل يطعم مسكينا اوضعفه  
 \* (الكتاب الثامن في الذبايح) \* والاصل  
 فيها قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهي ما مات من محلل  
 الاكل حنف افقه غير جراد او سمك او يخنق او ضرب او سقط  
 في هوة كبرئ او من كجبل او ينطح او افتراس سبع او ذبح لغير الله  
 وان بمسلم لم تذرك حياة وذكاته بمشروع والحیوان المشروط  
 ذكاته اما مقدور عليه اولا فالاول انما يحل بتذكية شرعية  
 في حجرة اولية وسن في الابل الخروف والغنم والطير الذبح  
 وفي البقر الوجهان اتفاقا وهل يؤكل ان نحر ما يذبح كعكسه وهو  
 المختار اولا قولان وجاز الكل لضرورة اجماعا وعرفت الذكاة

يقطع الحلقوم والمرى والودجين بمحدد لاسن او ظفر مع  
 الذكر والابراد فاذا قطع غير الودجين عذبت وحرمت  
 ونهى عن ذلك وخصص في اكلها ان بقيت القشرة السفلى  
 من المرى وقيل ان قطع مرئها فتركت حتى ماتت فسدت  
 ان لم يقطع احد الودجين وان نخر الجمل ولم يقطع حلقه ولا  
 حلقومه فسد وجوز بدونه لا كذبح وكرهت ان ذبحت جزء  
 حنجرتها لما يلي النحر لا بفساد لجواز قطع الحلق والحلقوم من  
 اصلها او وسطها والنحر في المخر واللبة ويفسدها ذبح من  
 قفي وان انحطا وان تعمد المعتاد فانقلب الموصى للقفي بتحركها  
 اكلت وان تعمد مذبجا فغلط فصادف القفي فرجعت الموصى  
 للمذبح باختناسها فذبحها منه لم تفسد وكره ادخال حديد  
 من تحت الحلق وقطع اعضاء الذكاة الى فوق للنهي عنه بلا  
 تحريم وفيه ايض قطع الاعضاء من جملة اللبة لا القفلة  
 وان بقي لحم فوق الحلقوم بينه وبين الجلد فسدت ونهى عن  
 النحر وهو الادخال المذكور وعن الترداد وهو الذبح بكليلة  
 وعن الوخر وهو الطعن براس الحديد في رقبة بعد الذبح وعن  
 النخ وهو كسر الرقبة وحرمت بالآخرين لا بالاولين وان ابان  
 راسها عنده فسدت ان تعمد والا فقولان ولا يصح الذبح ان  
 استوعب كذنب مخرا باكل وصح عكسه والكل ان سلم المخدر  
 وبقي شئ من مذبجها وجوز ذبح كذيك من عنقه ان اكل راسه  
 وادركت حياته وصح ذبح ذات راسين من احدهما ان ماتت به

ومن ذبح شاة وامسكها حتى ماتت فسدت ان لم تتحرك بعد  
 اطلاقها والمختار اكلها ان كانت صحيحة مطلقا لان كانت مريضة  
 وجوز ان ذبحت ليلا وان لم تتحرك بعد او مريضة لان كان نهارا  
 واعتبرت حركة رجلها واذنها وذنبها وفتح عينها وغضها بعد الذبح  
 لآخر كذا بدونها وتشاوب الجمل والثور والطيور وحركة جناحه  
 كالاذن وان لم يرد ذراع تحركها ففيل له تحركت من كذا ولم يكن  
 نظر الذابح للحل صدق القائل ان كان يصح ذبحه ولو اعنى  
 ان مسه بيده او غيرها لان كان ناظرا للحل ولم يرتحرك  
 منه ومن شره جله فرماه بنبل فمات فسد وان تردى  
 في بئر ولم يصل حلقة اوليته فطعنه في غير محل الذكاة  
 فالأكثر على فساده وجوز فيها بضرورة \* (فصل ٧)  
 لا تؤكل ذبيحة ان حدث بها لامنها باضطراب او ضرب  
 راس وان لصخرة ما يقتلها لو كانت حية كاشتراك في  
 موتها ومن ثم لو ذبح رجلان شاة احدهما لا يصح ذبحه  
 فسدت ولا يؤثر اضطرابها وان اخرق به بطنها ولا تؤكل  
 ان ذبحها ثم رماها بعنف ووقع معين لموتها وان تردت  
 في ماء او من عال بعد ذبح بما يموت به مثلها عادة فسدت  
 وكذا الطائر ان رمى في عال بسهم مسمى عليه فسقط ميتا  
 مطلقا وجوز اكله ان سقط ناشر اجناحيه ولا يضطر  
 ماء سقوطه فيه وكذا ان ذبح طير فطار ثم سقط ناشر  
 اكل لان سقط قابضا ومن ذبح ذبيحة ثم قامت ولم يبين

جبل وريد هاشم ذبحها ثانيا فان كانت تموت بالاول  
 فسدت وان احتمل جازا لثاني وان عض ذنبها بشدة بعد  
 الذبح مختبر اموتها فتمركت ثم ماتت حرمت ان اعان على  
 موتها به وان وقع جل في كبر ضيق فخر على ذلك ثم مات  
 فان اعتيد او ظن موت مثله بمثل ذلك المكان ولولم ينحر  
 حرم والا اكل وان نحر جل وبقي في منخره حديد والمقبض  
 بيد الناحر فغيبه شدة ورخص وان نحر ثم اعيد او ذبح في  
 اللبة ثم في الخجرة او اعيد ذبح ما يذبح حرم وان ذبح جل  
 ثم نحر او نحر غيره ثم ذبح اكل وحرم قطع من ذبيحة قبل ابراد  
 ولا يؤكل ما قطع منها ويجاز الباقي اجماعا وعصى القاطع ان  
 تعد \* (فصل ١٢) \* ذكاة الجنين ذكاة امه عندنا  
 ان تمت خلقته وعلامته وجود الشعر وهو من تمام الحياة  
 وقيل تعتبر بالحركة ومن ذبح شاة وبها ولد اكل ان تحرك  
 بعد الذبح والا فلا وجوز مطلقا كبضعة منها وقيل ان  
 كان به شعر وان قل ومن شق بطن شاة بعد الذبح طائفا  
 موتها فنزع ولدا حيا صح ذبحه وجاز اكله وحرمت امه  
 وكذا اكل بهيمة وجد جنينها حيا بعد الشق الا الارنب فتؤكل  
 وان وجد حيا لجأته بعد موتها ومن شق بطن بهيمة قبل  
 الذبح ونزع منها حيا وذبحه وامه اكلامعا وعصى وان  
 نزع راسه منها ثم ذبحت وذبح اكلت دونه ويؤكل ان  
 نزع صدره \* (باب ١٣) \* من شرط الذكاة التسمية

والنية واستقبال القبلة وما لا يؤكل من الذبائح هل هو لا  
يسمى عليه مطلقا او ما ترك بعد او ما ذبحه مشرك لصنم  
لا لغيره خلاف وتجزي وان بغير العربية لمن لا يعلمها ان كان  
ثقة وبكل ذكر لله تعالى وان قال لا بارك الله فيها اولعنها الله  
ثم ذبحها اكلت وعصى وقيل تحرم في الثاني ومن قيل له قل  
بسم الله فقال لا اقول بسم الله ثم ذبح فان اراد به التسمية  
عليها اكلت وان اراد النفي فالوقف وان ذبح متدين بها  
ثم شك هل ذكرها لم لا اكلت وانما ينفع من الذابح ولو تعدد  
باشتراك فيه ولا يضر خفيف كلام ان فصل بين ذبح وتسمية  
وان ذبح شائتين فسمى على الاولى فقط فسدت الاخيرة وان  
سمى ثم القى السكين واخذ الاخرى فذبح بها على تسميته جاز  
وكذا ان اخذ في تحديد ثانية بعد تسمية ولو اطال فيه او  
كلم انسانا وكره اطالته بعدها وان سمي وذبح ولم يستقص  
الذبح فذهب يلتمس سكيناً اخرى فجاء مستقصيه بلا ذكر  
لم تقصد ان كانت تضطرب بالاول وتصح الزكاة كغيرها  
بالنية ومن ثم لو طعن جبل برمح في منحرب لا نية ذكاة لم يؤكل  
ولو سمي عليه والاستقبال مندوب ولا يحرم ما ذبح لغير  
القبلة ان لم يعتد خلاف السنة وكذا ان ذبح بشماله  
لا لقصد المخالفة والمشروعة ان تضجع على شقها الايسر  
مستقبلاها وتذبح بيمين بالنية والتسمية ولا تحرم  
ان ذبحت قائمة \* (باب) \* تصح الذكاة



بكشفرة حادة وان انحرفت او اعوجت وبسيف ومقراض  
 وموسى وبمحجر محدد مطلقا وقيل ان كان ابيض او احمر  
 لا غيرهما ولا بعظم اوسن او ظفر او زجاج او رخام او خرف  
 او ذهب او فضة او قصب او خشب ويحربه جرا لا ضربا  
 في غير صيد ان خيف فوته وكره بمجد يد ضرب به انسان  
 او ميتة ومن ثم قيل لا يدج بكسيف حتى ينعم مسحه  
 برماد او تراب ولا تحرم بدونه رفسدت بكسجل ان جبد  
 لحما وابانه ولا تؤكل ذبيحة بمحى بنار \* (فضل)  
 تقص ذكاة موحدا بالغ عاقل وان انثى او رقيقا او حائضا  
 او جنبا او عريانا لا غاصبا او سارقا او سكرانا او مجنونا  
 وفي الصبي قولان والارح الجواز ان احسن وان لم يخن  
 وجوز ابن ثمان مخنونا وكره ولا تقص من بالغ اقلف  
 ويعذر في اربعين يوما في الصيف ومثلها في الشتاء وصحت  
 من قلها مطلقا ومن خصى ومحبوب ومستاصل وقيل  
 لا تؤكل ان خصى بدق وهل تحرم من غاصب وسارق  
 اولا قولان وكذا ما ذبح بمقصوب او منجوس او بمدية  
 مجوسى او وثنى وان حبست غنم لذبح لكعيد او عرس  
 فذبح منها ذابح بلا امر جاز ان لم يؤمر بذلك غيره وان  
 اشترت جماعة شاة فطلب اليهم استهام معهم فيها  
 فقام واحد منهم فذبحها حرمت ان تعدى وجاز ان ذبحها  
 لهم وقيل تحرم ان لم يامروه معا وان اختلفوا في ذبحها

يومهم او غدا لم يخرج حتى يتفقوا وتصح ذكاة كتابي معاه  
 وفي الحوي قولان والمنع اكثر وفي نصارى العرب خلاف  
 كصبي كتابي وان دخل مجوسى او وثنى في ملة اهل الكتاب  
 حل منه ما حل منهم ان عاهد واكذبح ونكاح وصيد لاهن  
 مسلم ان ارتد اليهم \* (باب ٨) \* حل صيد البحر  
 وان بصورة كلب او خنزير او مات فيه او رماه وقيل  
 لا يؤكل ما مات فيه وصيد البر وهو المتوحش المباح  
 اكله ويصاد بيد وبنبل او رمح وبكلب او باز بتعليم  
 وادب ويؤكل ما قتل بها لا بدح ان لم تدر كحياته  
 ولم تاكل الجارحة منه وسمى الصائد عند ارسالها وبيع  
 ما صيد بيد ومن وجد على صيد مع كلبه اخر فلا ياكله  
 وحرم قتل غير محمد ودكجر اورصاص او عود ان لم تدر ك  
 ذكاته وياكله وان غاب ان علم انه قتله سهمه او جارحته  
 وجاز بكلب معلم ان لم يكن اسود اجماعا وبه ان لم تدر ك  
 ذكاته خلافا وحوز بكل مكلب وان عقابا او فهدا \*  
 \* (فصل ٩) \* تعلم جارحة حتى تدعى فتجيب فتزجر  
 فتزجر وتؤمر فتتمثل وتمسك لصاحبها ولا تاكل منه وقيل  
 يؤخذ جرو كما ولد قبل ان يرضع امه فيفسله ويطعم  
 طاهرا ويحفظ من نجس ومعه صبي يتعلم سورة الاخلاص  
 فاذا حفظها صار الجرو معلما وقيل المكلب ما ولد منه  
 ولا يؤكل قتل اكل منه او نجسا كميته ان لم تدر كذكاته

ولا يضرب اختصاب كلب بدم صيده انه لم يبلغ فيه وحجب  
التسمية عند الارسال لاقبله او بعده بترخ بارادة مرسل  
او مرسل اليه فعلى الاول من ارسل جارحة او كسهم على واحد  
فصاد فاشين جازا كلها واكل ما سمي عليه فقط على الثاني  
وكذا ان سمي على صيد فصاد فآخر وان ارسل طيرا او كلبا  
فسمي ومضى لافى جهة الصيد بعد ان راه او لم يره ثم رجع  
فيها اليه وقتله اكله لان رجع الى ربه مطلقا ثم عاد بلا  
ارسال اليه فقتله ولا يؤكل قتيل لم يسم عليه وان بنسبا  
وان اعار مجوسى مسلما جارحة او سهما اكل ما قتله السهم  
مطلقا والجارحة ما ادرك ذكاته وان باعها المسلم او وهبها  
له عليها وادبها ولا ياكل ما قتلت قبل التعليم ان لم تدرك  
ذكاته ويؤكل قتيل ان لم يقدر على ذكاته والاوجب لاجماع  
ومن ثم جوز رمى بهيمة انسية ان توحشت لانتقاله للقدرة  
عليها وان وجدته حيا فاقد آلة الذبح التمسها حتى يموت  
في اكله وكذا ان منع في كسرة او محر حتى مات لانتقاء القدرة  
على ذكاته وقيل لا يؤكل وان انتشب في محالب باز وعجز عن  
نزعها او خاف انكسار رجله او موت الصيد ذبحه وان في  
حوصلته ويؤكل قتيله ولو نتف ريشه ان لم ياكل منه وان  
رد على جارحة صيدا غيرها او حبسه لها فتولت اخذه وقتله  
اكل وان حاله دون صيد وان ليل ووجد الكلب عنده او السهم  
اكل وكره لاحتمال موته بكلدغة ومن ثم جوز شتاء لا صيفا

والأرجح الجواز فيها ان لم يرفيه اثر غيره وكذا من ذبح شاة  
فهربت منه ومن رمى صيدا فابان منه عضو غير راسه  
بحرم العضو وحل الباقي ان وجد ميتا والاذكاه وان  
ابان راسه اكل الكل ان وجد ميتا والاحرم لفقد محل  
الذكاة في صحيح مخرغامة ان ابين راسها وقدمها وان قطع  
صيد نصفين اكل كله ان وجد ميتا والاذبح ما يلي الراس  
وحرم الاخير وان امسك باثنا جلد فباثنا حكما وهو  
غير بائن ان كان مع الجلد لحم وان قل ومتى قدر على ذكاة  
صيد في لبته وجبت والا فلا باس وان بطعن مع شسمية  
ومن رمى صيدا بسهم فاوثقه واوهنه ثم رماه آخر  
فقتله فهو للاول وعلى الاخر ضمان قيمته وان لم يثبتته  
الاول بضربه فهو للآخر ان اثبتته وكذا من طرد صيدا  
حتى عيى من طرده او سهمه او وقع في شبكته او خالته  
بحرم عن غيره اصطياده وجاز ان قدر على تجميع نفسه  
ولو كان المثير خلفه ومن وجد جرحا بصيد موهنا له  
فلا يأخذه ان علمه من صياد اخر والاجاز وان وجد به  
نبلا حرم عليه اخذه \* (قصصك) \* صائد البر  
كالذابح جوازا ومنعا وزاد بشرط ان لا يكون محرما ومن  
رمى صيدا في حل وسعى فوق ميتا بحرم حرم اكله وكره  
صيد الطير ليلا من وكره وعلى المورد قبل ان يرد ولو غيره  
او نهرا واجاز بعده ومن قتل صيدا بغرس او بكرمح او بكمند

للغير فهل يجرم عليه او يمسه ويفرم كراه ذلك لزيد قولان  
 ومن وجد مندا فااوشبكة نصبت ورد اليها صيدا  
 فطريها وكذا ناصب شبكته او مندا فله على طعام غيره فله  
 الصيد ويفرم ما افسد لب الطعام وان قتله بكجارة  
 غيره فله ومن نصب حديد الوحش فاحذه حديد  
 فضرب الوحش بالحديد وحشا اخر فله الرب الحديد  
 كما ان دخل بيته صيد فخك بابه فاغلقه على نفسه فله  
 ولا يحل للغير اخذه \* جازان لم يفلق الباب \* (فصل في)  
 ذكاة صيد البحر وان غير سمك والجراد صيدها وحل لنا  
 وان من وثني ومجوسي وما قطع من حي فميتة خاص  
 بغيرها ولا يحل ساقط من شبكة صيادا ووعائه بعد  
 امساكه الا باذنه ومن ثم لو ارخى صيادا شبكته على سمك  
 وجرة وارخى اخر شبكته خلفه لاخذ خارج منها فلما  
 اخرج الاول شبكته انخرقت فخرج ما فيها ودخل في  
 شبكة الاخر حكم به للاول على راي ومن ذلك من جاء  
 بسمك لاجامه فضربته موجة فقطعه فذهب لبلدا اخر  
 فلا يحل اخذه له ان بانقلاته من الاول وحل للغيره وان  
 انفجر نهر بارض قوم فدخله سمك لم يصد الا باذنه  
 ان لم يكن جاريا وان وقعت سمكة في سفينة فهي لاخذها  
 ولا يحل لصياد حمل سمك من بلد صاده فيه لاخر ان  
 احتاجه اهله حتى يبيع لهم ما احتاجوه بمعتاد من ثمن

ويجبر على ذلك وان شرط في الثمن فعلى الوسط وقيل لا يسع  
 اهام على ناس اموالهم ولا يجبرهم على بيعها ان لم تطب انفسهم  
 بذلك ولكن ان اضطرر وباجة لطعام وعزم اهله على  
 منعه مع استغنائهم عنه جازله اجبارهم على بيعه بثمن  
 يكون عدلا في قيمته \* (خاتمة) \* نذب لمن ولد  
 له ذكر ان ينسك له بشاتين ولا نثى بواحدة وتسمى العقيقة  
 وحكمها في الاجزاء والاكل والصدقة كالضحية \*

### \* (الكتاب التاسع في الحقوق) \* (باب)

فرض على الولد بر والديه وان كافرين لافي معصية الرب تعالى  
 وليصاحبها ما عاشا معروفًا بمال وبدن ولين كلام ورضي  
 الرب سبحانه وسخطه بها وبطييعها وان بخروج من اهله  
 وماله ان امر به ولا يخرج عنها في غير فرض تعين كحج  
 وطلب قوت وان لعياله او جهاد راجع امره اليه واحتيج  
 له الاباء ذنبا ان احاجا اليه والاجاز ولو منعاه وقيل لا بد  
 من اذنهما وان استغنوا عنه في غير فرض تعين ولهما منعه  
 من نافلة حج بعد قضاء فرض قبل احرام بها لا بعده ولزمه  
 اتمامها وابدائها ان افسدها ولو منعاه وله خروج من جهاد  
 لم يلزمه ولو دخل فيه ان امر به لا كشرع في حج ولو نفلا  
 ويمنعاه من بحر في بعد ان كان لتكاثر ولا يصح قيل كيس من له  
 ابوان اى كمال دينه ومن ثم وجب تجديد التوبة بعدهما  
 كفسة وقطوع عقما من احزنهما وفتح لمصبح مرضيا لهما

باب للجنة كعكسه ودعوتها احد من السيف ومن دعاه  
والله فلم يجب ادعاه قيل باسمه او كنيته لا بيا ابت او خانه  
وقد ائتمنه او مشى قدامه لا لازالة اذى او منعه ماسال وهو  
يقدر عليه او تعرض لشيئه وان بعد موته فقد عقه ودعوة  
الام اسرع اجابة وبالجمله فكل مباح له ان امراه به فليسرع  
فيه بالطاعة وان نهياه عن معروف كتعلم ونكاح وتجراو  
امراه بهجر غير مستحق له لم يضيق عليه وليلاطف لها بتضرع  
حتى يرد لها المراده لا بمكابرة ولا بمنعاه عن طاعة ربه ولا  
طاعة لها في ترك طاعته وكسب الحلال والعدو اذا خبا  
المسلمين وفي معاونته ظالم وهما كغيرها في الولاية والبراءة  
والقيام بالقسط وقيل من لم يعرف حالها عقد لها الولاية  
حتى تصح براءتها وقيل يتوقف وان تولاهما اظهر لها مقتضاها  
ويخفيه بعكسها وان هاجرهما المسلمون بموجبه شاورهم في  
صلتها ان احتاجا فان منعه كف وقيل لا تلزمه حتى يتوبا  
وان استرق واصلمها بنفسه وماله واعتقها ويصلها ان  
استرق هو بما لا يضربه ماله وان مرضا كجذام واساها بماله  
ونفسه ان لم يخف تلفها فتجنيبها اولى من نفس غيره وان  
عقها الموتى فتوبته الندم والاستغفار والاحسان لقريب  
لها وقضاء ديونها وان لله وحق الأم اعظم ولزمت صلة  
الاجداد بمقارب كالابوين والاخ الكبير كالاب عند فقده والعم  
كذلك والحال والحالة كالأم \* (باب) \* لولد على ابويه

حق ونهيا عن الدعاء بموته للافقار ورحم الله والدا  
 اعان ولده على بره روى ذلك عنه عليه السلام ونذب  
 الاحسان للبنات لكونهن به سترامن النار غذا ومن حقه  
 عليها تاديبه وتعليمه القرآن والحساب وفرائضه وما  
 يحتاجه وصلاحيه ودينه ودينياه وقيامها به حتى يبلغ بحسن  
 التربية ويقدر على الطلب واختيار احواله وتسميته باسماء  
 الانبياء والصلحاء ونذب تفرج صبي واكثر تقبيله والنظر  
 اليه والبداية بطريف من انثى ومن رق لها غفرله وفرح  
 مفرجها يوم الحزن وروى من له ثلاث بنات او اخوات فكفلهن  
 وسترهن وجبت له الجنة فقليل له ولو اثنتان فانعم ولو  
 قليل له ولو واحدة لانعم ايضا وكثر الترغيب في ذلك  
 \* (بَابُ) تجب صلة الرحم ولو قاطعا وروى  
 اسرع الخير ثوابا صلة الرحم والشر عقوبة البغي وقاطع  
 الرحم كافر والخلف في حد القرابة هل هو ما دون الشراك او  
 لسبعة اباء او الخمسة او الاربعة وهو المختار او من ترثه ويرثك  
 فقط ولا حد للصلة وهي على القادر وان بنفسه وتجب في مال  
 ان خيف هلاكهم بجمع والعاجز وان يشغل عن وصول  
 ارحامه لم يقطعهم ان دان به ما لم يقطع نواه وافضل الصلة  
 الهدية واضعفها ارسال السلام وقد واصلهم من زارهم  
 وسلم عليهم وان بتبليغ ان لم يجدهم بحلمهم او وقف ببابهم  
 استحياء من الدخول وان لم يجد به مدخله او مر سلامه



سلاما اعلمهم بذلك بعد واندرج فاحسن وروى ان الرحم  
 اذا تناسست تقاطعت ومن ثم حفظت العرب انسابها وقيل من  
 حلف بعشرين او ثلاثين حجة لا يصل رحمه ولا يكمله فكيف ما  
 واصله حنث الا ان حلف لا يصله بقدمه واصله بمعروفه  
 وسلامه ولا يحنث والواصل برى من حقه ولورد عليه وان  
 كان في غير بلده نذب وصوله بقدمه ان امكنه والا ارسل اليه  
 ولو سلاما ولا وقت لذلك الا ما قالوا يصله عند مرض او فرح  
 او حزن بما قدر وقيل تلزمه صلة ارحامه ولو بغضوه وحقروه  
 وعزموا على اجلائه من بلده وهم منافقون بذلك ولو توغر  
 قلبه عليهم للنهي عن القطيعة وليعف عنهم ان امن على دمه  
 والا فليلاطعهم برسالة وسلام وان بكتاب وليسكنهم بهدية  
 وهي افضل وقيل من جاز على قريته بمنزل ولم يرها فقد قطعها  
 ومن له حاجة عند قرابته فمضى اليهم لطلبها بعض الطريق  
 فائس منها في نفسه فرجع او اقتنى كلبا المنعم فقد قطعهم  
 ورغب في زيارة القرابة والمرضى بجزيل الثواب وقيل امر الاقارب  
 ان يتزاوروا ولا يتجاوروا ومن اراد ان يكثر عمله فليجالس غير  
 عشيرته ولا يجاور قرابته من اراد ان تكثر مودتهم وتجب الصلة  
 وان على انثى ومن ثم لم يجز لرجل ان يمنع زوجته وبنته من  
 وصول زناهما وان منعها زيارة واباح لها سلاما وهدية فله  
 ذلك لان ستر المرأة افضل ويحرمها ان ترسل ولو سلاما وتعتد  
 صلتهم وتصل مخدرة رحمها بتغزية في مصيبة وتهنئة في مسرة

وان لمن لا تظهر له نفسه ليوصلها منزله او يتبلغ مع مبلغ  
له ولا تدع ذلك الا لعذر\* (باب ب) \* لزوم ولي  
يتيم وعشيرته القيام به وبماله وهو من الصلة وان لم يكن له  
ولي او غاب فعلى من حضر من المسلمين وعلى العشرة استخلاف  
قائم امين ليتيم لم يستخلف عليه ابوه ولولا مال له ان حضرت  
والا فعلى الحاكم او الجماعة ذلك وان قام له جبار وكيلا يقوم به  
وبماله فتصرف وحفظ لم يضمن ان ضاع منه شيء فيما فعل  
لا بتضييع منه او جور واستحسن له ان يتم فعل الجبار بالمسلمين  
وان لم يفعل او لم يتم له ذلك او نهوه عنه ولم ينته وقام يتصرف  
فيه لم يضمن ولا يحل لهم منعه من ذلك ان كان ثقة قويا  
وقد فرض القيام به على الكفاية وان اتهموه جاز لهم نزعها وقائمة  
خير منه وان اقاموا وكيلا سواء فهو اجوز ولاحق من فعل  
الجبار ووكيله وبطلت وكالته ان علم بوكيلهم والاجاز ما فعل  
بلا غلط او جور وكذا ان تفرقوا فاقامت له كل طائفة وكيلا  
بلا علم بفعل الاخرى فالاول هو الوكيل ولا يرد فعل الاخر ولا يضمن  
مالم يعلم او يغلط والمتطوع بالقيام به بلا مقيم له لا يضمن ما  
ضاع ان عدل وراى صلاحا فيما فعل وجاز نزع قائم وان  
خليفة اب ان خان او ضيع\* (فصل ج) \* جاز لقائم  
يتيم وان امه او وليه او متطوع لا خليفة ان يبيع من اصله  
ان احتاج بقدر الثمن والحاجة بعلم اوليائه ان كانوا اولا فالصلح  
ان لم يكن حاكم عدل ويشهدهم على بيع وانفاق عليه وان لم

يكونوا تولي ذلك بنفسه وعدل وان قام اليتيم بعد ونازه  
 فيما باع بصحة وقدر الثمن والحاجة فلا سبيل عليه غير  
 انه يحلفه ان شاء ما خانه وقيل لا يباع اصل يتيم الاجلقة  
 او وكيل ويرد فعل محتسب فيرجع مشتر عليه وهو على  
 اليتيم ان اشهد على ذلك والا عدا متبرعا بما انفق عليه وغير  
 الاصل القاعدة فيه من كان بيده فجاز بيعه والاصل معروف  
 له فلا ينتقل لغيره الا بوجه صحيح وقد امرنا بالاشهاد عليهم  
 اذا دفعنا لهم اموالهم بعد بلوغهم وكذا كل من بيده شئ يبيع  
 فلا يخرج به الابن ومن استخلف على وصيته رجلا وجعلها  
 في ماله وعلى اولاده اخر فباع خليفه الوصية فذا نأمنها  
 باستقصاء بمناذات قبل ثبوت خلافته والنقصان على الوصية  
 عند الحاكم فلا يعارضه خليفتهم ولكن لا يتركه الى ذلك  
 وليامره بفعل ما جازله حتى يثبت امره عنده ولا يدفع المشتري  
 اليتامى من القدان بعد بلوغهم ان دخلوا له فيه ان اشترى  
 من الخليفة كذلك وان لم يوثق لنفسه ولا يهب قائم يتيم  
 من ماله ولا يطعم غيره الا من واجب صدقة فيه وله ان  
 يخالطه ان رأى فيه صلاحا له واكل فضل طعامه ان كان  
 يعمل له أكثر ويقرض من ماله لنفسه ان احتاج ويرد اذا  
 ايسر ويخالطه بعد بلوغه ويعطى اجرة معلمه وطبيبته والمخام  
 على حقه والمحرز ماله من ماله ان احتاج الى ذلك وينفذه من  
 عدوه ويحسب عليه ان اعطى ذلك من نفسه وجوز له بيع

اصله و شراء عبيد او اجل لخدمته و بيع طرف و شراء داخل  
 او قريب ان راى صلاحا في ذلك و يجعل ليتيم ما محتاجه  
 في تزويج كتنفسه و معاون و حتى من قيمة اصلها و رخص  
 له اطعام الناس من ماله ان كان يخلف له من ماله هو اكثر من  
 ذلك و قيل اذا بلغ فطلب ما ادى عنه و صيه لجبار او طلبه  
 وارثه بعد موته قبل البلوغ فعلى الوصى اداء ذلك لطالبه  
 قلت ولا يخفى ما فيه من المشقة و الارفق خلافة او يحمل  
 على ما ان اعطى له ذلك تقطوعا منه به بلا اجبار منه عليه  
 و من لزمه حق لیتيم فاطعمه منه او كساه برئ منه و قيل  
 حتى يبلى الكسوة و هو لا عدل ولا يدفع له ماله حتى يبلغ  
 و يونس ر شده و هو حفظه لماله و لا يبرى دافع له قبله  
 و ضمن تارك لیتيم بلا خليفة حتى ضاع ماله \* (فصل ١٠)  
 ان راى قادر مال مسلم اشرف على تلفه لزمه حفظه و كذا  
 من سمع قوما يتواعدون بقتل احد يلزمه انذاره و اعلامه  
 فان توانى حتى قتلوه لزمته ديتة في ماله و حده و كذا ان لم  
 يرشد الطريق مسترشده او لم يسق مستسقيه لزمته  
 ان هلك بذلك و قيل انما يلزمه حفظ المال اذا صار عنده  
 كامانة بوجه و ليجتهد بنصح ان لزمه ولو لزم ذلك مطلقا  
 لضاق علينا ترك مال الغائب و نحوه و لما قيل ان الحاكم مخير  
 في الدخول في ماله و عدمه و اضيق منه مال الیتيم اذا خيف  
 ضياعه عند مشاهدته و لم يفرض حفظه على كل عين بل

خوطب به القادرون ان لم يتعلق ضمانه باحد بعينه وقد  
 يكون هذا ايضا في مال البالغ اذا خيف تلفه بكفر أو  
 حرق أو عطش من قبل الله ان قصر قادر على حفظه ونقاؤه  
 حتى تلف تعلق به ضمانه وقيل لاضمان في مثل هذا على  
 مشاهد له ولو قادر أو مقصر أو قد اثم كمن لم ينكر منكرا  
 وقد قدر عليه نعم لعل ذلك في النفس محل اتفاق في ضمان  
 واثم اذا عوض فيها كالمال على انه قيل القادر على تنجية  
 النفس من ظالم بمال أو احتيال اثم ان قصر لاضمان لتعلقه  
 بقاتله وهو حسن نعم يضمن حريقا أو غريقا ونحوهما قادر  
 ان تركهم اتفاقا وقد يكون هذا في المال ايضا ان تعدى عليه  
 ظالم والمشهد قادر على الدفع عنه فلم يفعل فتلف لزمه  
 ضمانه لولجب القيام بالعدل على كل قادر في محل قدر فيه  
 فليس له ان يقصر عن مقدوره ولانه اذا صار بهذه  
 المثابة صار عنده كالأمانة لعجز اهله عن الدفع عنه أو  
 لغيبته أو لعدم قادر مثله معه عليه هناك والأمانة  
 يضمنها مضيعها اتفاقا وحق المساكين ولجب وقد  
 امرنا بالاحسان اليهم والمصانعة لهم وفي ذلك عظيم  
 الاجر \* (باب —) \* فرض حق الجار لصحة ما ورد  
 فيه وهو اما له حق الجوار فقط ككافر أو حق الجوار والإسلام  
 كمسلم أوهما وحق القرابة ايضا كجار مسلم قريب ومن الإسلام  
 كف الأذى عن الجار ولو مجوسيا أو وثنيا والجوار بالمساكن

وان في رحلة مسافرين ونزولهم والخلف في حده قدم  
وقيل هو في البيوت اذا سطرت يمينا وشمالا اثنان يمينا  
وواحد شمالا وباليمن فقط او الامام اثنان وبالشمال  
وخلف واحد وكالبيوت والدور الخصوص والاحبية  
والقباب وقيل ان اختلطت لان سطرت فلا يعد من  
خلفه ولا من امامه جار الا ان كانت بينهم كوة يتناولون  
منها او انهدم الحائط الذي بينهم وعليه فالحار ثلاثة  
اثنان يمينا والا ابتداء منه في كل شئ وواحد شمالا فان  
كان بيت فوقه فليعط يمينا فشمالا ففوق فحت ان لم  
تكمل ثلاثة وقيل يعطى يمينا الى اربعة وشمالا الى ثلاثة  
واما الاثنان وخلف لواحد وقيل البداية من اقربهما  
بابا اليه ويعد فيه عبيده ان تزوجا غير امائه لا اطفالا  
ومجانينه ان زوج لهم اماءه كعبيده وبناته البالغات  
ان كن تحتها غير متزوجات وكل من لا يعد من عيال الرجل  
كابويه وزوجته الباشة واولاده البالغين ان لحازم  
يعد من جواره ويقطع عنه حقه وعن المرأة اطفالها  
وان لم يتزوجا وزوجها ان سكن في بيت وحده وان  
بضرها ويعدون من جوارها والابق والعاصية والظامن  
والمانع والقاطع والمرد هل يعطى لهم ويعدون ويقطعون  
حقه ام لا قولان ويقطع الذواقة سوق وطريق وواد  
ان كانت بين دور وان كان بينها بيوت او خصوص وغير ان

سكن فيها بعيال فهل يقطع بعضها جوار دار مجوانبه ام لا  
 خلاف مثاره هل يراعى عدد الدور او المعطى لهم وكذا  
 ان جاورت دار فيها بيوت رجلا هل يعطى لكل ساكن بها  
 ان حدث اليه طريف او لمن يليه فيها فقط مطلقا او  
 لمن يمينه اذا دخل احوال وان سكن عيالات بينها حجاب  
 في بيت ففي اعتبار الجوار بينها وعدمه قولان ولا يعتبر  
 في الحوانيت ان لم يسكن فيها \* (فصل) \* من  
 حق الجاران تقرضه اذا اظليك وتعينه اذا استعانك  
 وتجيبه اذا دعاك وتعوده اذا مرض وتشهد جنازته اذا  
 مات وتقرضه بمساة وتهنيه بمسرة وتحفظه في مغيبه  
 ولا تؤذيه بقطار قدرك قيل وهو بلية يعقوب عليه السلام  
 وما حدث لاحد مما لم يكن عند جاره لزمه اذا قته منه وان  
 كان يحدث كل يوم كلبن ورطب الا ان اعطى له غلة يخرقها  
 او شاء يحلبها فان اعطى له ما لا يمحض به كل يوم اعطى له  
 الزبد يوم لا يمحض فان كان بجاره لبن مغز اعطاه لبن فنان  
 وعكسه وكذا في غيرها وخص في ان اللبن واحد وكذا  
 اختلاف اجناس الثمار وانواعها وان كان لواحد لبن ولاخر جن  
 تقاطبها وكذا جديد لم وقديده وجديد غلة وقديمها  
 وقيل ان اشترت فاكهة فاسترها عن جارك والا فانه منها  
 وقيل ما لا يروح لاحق بجاره فيه ولعله ان لم يعلم به وقيل لاحق  
 له فيما اشتراه ومن حق جاره وصاحب ورحم الاحسان اليهم

وكف الاذى عنهم وان سالوك حاجة لاحتاجوها وقد رت  
عليها فقيل ما لم تخف هلاكهم وتلفهم ان منعتم فلا عليك  
وحكمهم في الانكار عليهم كغيرهم والصيد ان صاد ببيع ولناجر  
ان اشترى ليجر والجر ان لم ياكلوا من ذلك فلا يلزمهم بجارهم  
ذلك ولو اخذ منه عبيدهم واطفالهم وازواجهم بلا اذنهم  
وان نزل صيف عابر يقوم ومعه مال ليس عندهم لزمه ان  
يعطيهم منه ويجاره ان فتح وعاء ذلك لياكل منه وان طبخ  
قوم بيت واكلوا في اخر لزمهم اعطاء جار بيت اكل فيه ولا  
يجزى محالة جار في منع تواصل ولا شغل بتجوير بعض على  
بعض وان رد له ما اعطاه امسكه ولا عليه وان زاد له فلا  
يقبل الزائد ولزمه الاعطاء ولو استرا به جاره ويعطيه من  
كتابية ومطبورة وتليس مرة اذا فتحها لاكل وان اغلقها  
بعد لزمه التجديد كلما فتح ولو تعدد الفتح والاغلاق عند  
بعض ومن حقه قيل تحمل اذا هلاكه عنه وقيد بما يمكن  
احتماله وقيل من له جار سوء شارب خمر او صاحب لهو  
ومعجز عن الانكار عليه وان بلسانه لزمه بقلبه لا تحوله  
من منزله لاجله وان انكر بلسانه قادر به ولم يقبله منه  
واستهز به اعذر وكذا صاحب ورحم وجار هجر جار  
سيء ان رى فيه صلاحا لدينه ودنياه لا بنية ترك  
الفرض والاكفر وجاز له ان يدعوا عليه بفقر وموت ان  
نافق ونهى عن تصديق الزوجة والولد السفية على جار



ولا يمنع احدكم ان يفرض خشبة على جداره ان استاذنه  
ولم يضره والاجاز منعه اجماعا ومؤذيه كافر  
\* (فصل في) \* تلزم الذواقة رب المال الزوج وزوجة  
وان فوضها في ماله لزمها دونه ويرسل الجارح مع من  
يثق به وان عبده او طفله او يحمل اليه بنفسه وان  
وجد جيرانهم كلهم في بيتهم قصد بها الرجل وان وجهها  
اليهم ووافاهم في بيته او لقيم او بعضهم خارجا  
فاعطاها اليهم فيه اجزاء ان اخبرهم ان ذلك سهمهم من  
حادث اليه والا فلا لاحتمال التفضل بذلك والاعتقاد  
ايصال الجارح في بيته \* (باب) \* فرض حق  
الصاحب بالجنب وامرنا بالاحسان اليه وهو الصاحب  
في السفر وقيل الزوجة ولزم حق الصحبة وان لمسا فريتن  
اذا خرجوا من منزلهم عليها وعقدوها ولو خارج الاميال  
فلكل على صاحبه حقها ولو طفلا او رقيقا او انثى او مشركا  
باجرة عليه لها وهل يلزم عاقدا حق لصاحب صاحبه  
وعقيدته فقط خلاف ولا يجب عقدها اتفاقا ومن طلب  
اليه فسكت فهل يلزم به ان اصطحبها كذلك ولا قولان  
انما يلزم حق قيل من اخلط معه زاده واكله فقط وينقطع  
بوصول منزل سافر واليه وان شاء وعقدوها على الرجوع  
ايضا ان لم يتفقوا عليه اولا وان افرقوا بضرورة قبل  
الوصول فلا عليهم ولزمهم ان اجتمعوا قبله حتى يصلوا

ولا تتقاع مع باغ ومهاجر ومانع وطاعن وقاتل بظلم وآبق  
وفاشزة وينفسخ عقدها بحدوث ذلك ولزم هجر محدثه  
بعدها وسقوط حقه بمحدثه وروى لاخير في صحبة من لا  
يرى لك مثل ما يرى لنفسه ولزم كلا ابتداء اكلها من  
زاده ثم زاد صاحبه واكله مثله او دونه وان غبته فيه  
فتباعة غير ان قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا  
او اشتراكا يدل على خلافه على ما فسر ولا يباحي كل عن  
صاحبه ولا ياكل او يشرب دونه بد ضرورة الا باذنه  
ويواسيه بما قدر مالم يكن عند صاحبه وان اشتغل في  
حاجة له بنفسه او ماله انتظر فراغه منها ويرفع على  
جمولة صاحبه او لا عند الارتحال كما كسه ويقف له  
لمبايعة وبقية من كل ضر ولا يقصر له عن طاقة في نفعه  
وان مرض قام بجوايحه وان بماله حتى يبرى او يموت فيحفظ  
تركته ووصيته ويوصل ذلك لو ارثه وروى خير اصحابك  
من اذا ذكرت اعانك واذا نسيت ذكرك ومن حق متعلم  
ان اصطحب مع عالم للتعلم منه عليه نصحه في دنياه  
ولخراه مالم يفهم ما عنده من علم وادب وسير فان زل  
زجره وسر عليه وان غفل ذكره ورغبه في مطلوبه  
وعشيه لمعلمه ان لا يمرض قلبه بنتاج عنه ولا يصطحب  
مع من يكره ولا يسئله اذا خرج او غضب ولا يعنته بسؤال  
وليلا طنه وان في نظر وكلام وجلس وليتادب معه

يتضرع وخشوع كأب أو فوقه وحقوقه لا تحصى وفقنا  
 الله وإياكم إليها \* (باب ٧) \* من حق كل مسلم  
 على أخيه أن يسلم عليه إذا بقيه ويشتمه إذا عطفس ويجب  
 دعاءه ويرزح له في المجلس ويحفظه أن غاب ويقوم عوجه  
 ويعوده إذا مرض ويشهد جنازته ويحفظه في أولاده بعده  
 ما قدر ويجب له ما يجب لنفسه ومن ستر على مسلم في  
 الدنيا ستر عليه في الآخرة والله في عون العبد ما عان  
 ولا يحل لمسلم أن يهاجر أخاه فوق ثلاثة أيام وخيرهما  
 البادي بالسلام وقيل من هاجر فوقها ولم يكلمه بعدها  
 برئ منه حتى يكلمه ولا يتولى أن مات على ذلك وروى  
 أن الأعمال تعرض على الله سبحانه عشية الاثنين فلا  
 ترفع لمقاطعين فوق ثلاثة وقيل مهاجرة سنة كسافك  
 دمه وقيل من حق كل أن لا يكسب ويغري أخوه وأن لا  
 يتخالف أجوعا وشبعوا وتزوجا وعده بقله ولا يمنع  
 كل أخاه أن استقرضه أو استبيعه أن قدر وروى  
 المؤمن مرآة أخيه ولا تؤمنون حتى تخابوا والأخبار  
 في ذلك كثير جدا \* (باب ٨) \* أمرنا بالاحسان  
 لابن السبيل بوجوب وهو المنقطع عن أهله خارجا من  
 أمياله ولا عنده مال ولم يجد قرضا ولا تدينا لماله فيلزم  
 حقه من جاز عليه أن لم يكن كباغ وقيل هو الضيف أن نزل  
 فيجب الاحسان إليه ثلاثة أيام وفوقها صدقة وروى

من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته  
 يوماً وليلة والضيافة ثلاثة وفوقها صدقة ولا يحل  
 له ان يقيم حتى يقلق مضيفه ونذبل من نزل به ان يكرمه  
 ويقوم به بنفسه وذلك من الكرم ومن حقه ان يقدم  
 اليه من احسن ما في البيت ويسرع له بعيشه ويحفظ  
 له اوقات الصلاة ودابته بعلف وسقي ولا يغيب عن  
 وجهه ومن اللؤم ان يسأل اقدم لك شيئاً ام لا ويقدم  
 له الطعام بما لا دونه ومن الجفاء اكل رب البيت معه ان  
 لم يكن ملكاً او رئيساً او فاضلاً ولا يناجى او ينيل بعضاً  
 دون آخر ولا تناول احداً شيئاً على مائدة غيره ولا تطل  
 سكوناً عن اضيافك فيتوحشوا ولا تستخدمهم ولا تجلس  
 معهم من يثقل عليهم ولا تغضب بحضرتهم وان على امتك  
 وقد دعى فقيه لطعام فاجاب على شروطه ان لا تجر فتقرى  
 ضيفك وتحرم عيالك ولا تخن فتظن بما عندك ولا تتكلف  
 ما ليس عندك \* (فصل) \* تلزم الضيافة حياً  
 واهل منزل لا مسافراً ونحوه بكفاية ان لم يقصد احد التلزم  
 بخاصته وتسقط عن غيره ولا تجزى ضيافة اهل منزل على  
 آخر ولو تغاربا وكذا اهل الاخبية والقياطين وتبرى من  
 ابراه الضيف من حقه وان اهل منزل كغريم لمديان لا تجار  
 ورحم لان حقه ما لله فلا يسقط بحاللة وان اقام ضيف  
 بمنزل او حتى ثلاثة ايام ولم يضيفه احد لم يسقط بذلك

عنهم حقه وكذا ان تلاقى ضيفان بمنزل او نحوه فتضايفا  
 بينهما لتعلقه بالذمة لا بالايام وتلزم مقيما بمنزل كاهله  
 او ساكنافيه وان لم يوطنه ورفقت ان قصد واعند مقيل  
 او مبيت ولا تلزم لحاثر ان طلبها الزاده ولم يقيم \*  
 \* (فصل ١٢) \* تجب المحتاج غير عاص وان في امياله  
 ان لم يجد وصولا لمنزله ولا يضاف عند عاص من تقدم  
 وان لزمته والضيف قيل ثلاثة ضيف الله وهو الماشي  
 في طلب علم او في زيارة اوج او نحو ذلك والسنة وهو  
 الماشي في مباح له والشيطان وهو الماشي في معصية  
 ولا تلزم اهل سوق ولا قاضيا ولا مفتيا ولا طبيبا لآت  
 على ذلك ولزمهم كغيرهم لمقيل او مبيت عندهم بقصد  
 وان كان بطعامه ولا تلزم اهل منزل لقاصده لتجرو ولا  
 ضيافة لآت محلا حاجة لاهلها على اهله ولا يقدم حقير  
 بمنزل لضيف وعليه ان لا يحقر ما قدم له وتضاعف نفقته  
 لعشرة ونفقة الرجل على عياله لسبعين روى ذلك صحيحا  
 وانه لا يزال اهل الارض مرحومين ما تحابوا وادوا والامانة  
 وقر والضيف وعملوا بالحق وانه برى من البخل من ادى  
 زكاة ماله واقرب ضيفه واعان في الناسبة قومه وان لا  
 تتكفوا الضيف فتبغضوه فتبغضوا الله فيبغضكم وانه  
 ينزل برزقه ويرحل بذنوب اهل البيت \* (فصل ١٣) \*  
 لا يحقر ما قدم له ولا يلم رزقه بلوم رب البيت فيلوم الله

فيكفر ولا يرمي بصره لنواحيه ويدخل ويخرج باذن  
 ولا يخبر بسر اهل البيت ولا يجلب لربه معه غيره بلا اذنه  
 اذ ادعاه ويعدز فقير لم يجد ما يضيف به ولا يحمل لضيف  
 ان يقيم عنده على ذلك \* (باب ٧) \* امرنا بالاحسان  
 للعبيد والرفق بهم ولزم كل مالك يشبع رقيقه ويكسوه  
 ويستعمله بما قدر وبقية من كل ضرفانه امانة بيده ونفقه  
 من الله عليه ويبيعه ان طلب ويعطيه من طعامه ان  
 اعتاد اكل طريق دونه وعلم به ويكسوه بما يرد عنه حرا  
 ويردا وان لبس هو اجد الثياب وان قام بنفسه ساعيا  
 لكسبه باذنه فلا عليه وجاز استعماله من صلاة الفجر  
 للعتمة لابعدها ان استقصى نهاره وخصص استخداما  
 ليلا وان مع النهار ان ارضاه بشئ ويجبره على عمله وفي  
 عمل غيره قولان ويروجه ان طلب ولا يترك لعنة ولا  
 يضربه ظلما \* (باب ٨) \* من حق سيد على عبده  
 مناصحته في ضيعته وحفظه فيما ائتمنه عليه واحسانه  
 في خدمته وطاعته في احواله ان لم تكن معصية لله ولا يتنقل  
 بغير ما تقدم له الا باذنه وجاز ان يحتاط بصلاة او صوم  
 وان بدونه وان اضطر اقيام بنفسه ولا ينفعه ربه قام  
 بها ولا يعطى او يبيع ما سعى الا باذنه ويخص له صنع  
 معروف منه ويؤخذ منه ايضا وفي عمله لغير ربه ان لم  
 يضرمه ولم يمنعه منه ويقاثل على مال ربه وان بلا اذنه

ان كان كقيمته او اكثر والخلف في الاقل لا على مال غيره  
 و جاز باذنه ورخص فيما يقاتل عليه الحر مطلقا وعلى نفسه  
 وسلاحه ولباسه ولونها اذ هو فرض ولا يحل له تسليم  
 نفسه لموت ورعى سلاحه ولباسه وروى ان الراعى  
 مسئول عن رعيته غذا والا امام عن رعيته كعكسه والزوجة  
 عن قيام بحق الزوج وما ضيعت كعكسه والريق عن حق  
 ربه وما ضيع كعكسه والحجار عن حق جاره والولد عن حق  
 والده كعكسه وكذلك قال الحكم العدل فوربك لننزلنهم  
 اجمعين الآية وقال قوا انفسكم الآية وذلك فيما ادبهم  
 وامرهم ان يعلموا ازواجهم واولادهم وعبيدهم ومن هو  
 اهلهم ويحذرهم الحرام وارثك بالاثام ويا امرهم بطاعة  
 ذي الجلال والاكرام \* (باب ٦) \* نذب لقوم  
 كانوا بمنزل وقدر واعي بنيان مسجدان بينوه ولهم  
 الفضل فيه ويختاروا له ارضا مباحة صالحة من اطيب اموالهم  
 ابتغاء وجه الله ليصلوا فيه جماعة وللذكر وروى من بنى  
 لله مسجدا لا لرياء ولا سمعة ولو فمحص قطة بنى له اوسع  
 بيت في الجنة وان اراد واهناه شاو وزوا فيه اهل دعوتهم  
 وان من غير منزلهم بعد اتفاق اهل عليه لان لم يتفق  
 عليه خيار اهل فاذا جمعوا له ما لا بنوه منه فان فضل  
 جعل في مصالحه ولهم ان يستأجروا منه بانيا وعاملا وان  
 لطوب او قطع حجر اولاتيان بكاء او طين مما لا يبني الا به

ويضعوا اساسه على نية مسجد وان لم يثبت عند الوضوء  
لم يضر ان سبقت ولا يجعل مصلى ان وضع على مسجد كعكسه  
وما اسس لمصلى ثم اريد رده لمسجد نزع ورد عليه بوضع ثاب  
وكذا ان اسس بعض لمسجد وبعض لغيره ثم اريد رد الكل  
اليه لان لغيره وبناء المسجد قرينة فاحتج لنية وان  
بني قيل مسجد كالحائط دارا وبني فهو مسجد لا حائط له  
وقيل ليسه اذ لا يكون شئ بعضه مسجد وبعضه غيره  
فان اسمه يقع على حائطه وخشبه وطينه وسقفه وعليه  
ايض فان بني على سقف او دكان فليس بمسجد لانها ليساء  
فما بني لغيره لا يكون اياه وان بني على غارا وفي حفرة فمسجد  
وقيل ان حفرة غارا وصنع عريش او خصا وجب وعنى  
مسجد ففي صحة كونه اياه قولان مثارها هل يقع على  
هذه المعاني اسمه ام لا فانه يكون في الاظهر بناء غير  
ان اسم البيوت يقع عليها وعليه ايض ان اسس مسجد  
ثم اريد الزيادة فيه او كان صغيرا واريد كبره جاز وان  
يهدمه لا نقصه وجاز تجديده حيث انه ان ضعفت خيف  
سقوطها وهدمه لصالح ولو بناه غير هادمه لان  
لفساد فيتبع به ولو بناه غيره بعده ويجعل فيه او تاد  
واعواد بين عمده وكوات وان غير نافذة لصالح وجاز  
غلاق نافذة كعكسه وجعل ستر فيه عند بنائه وحطه  
بعده في آخر صفوفه لامن ماله وان هو من صلاحه



ويزاد اليه من مصلى لا عكسه ولا تلزم حقوقه حتى  
 يجعل له عتبة وكذا ان هدم حتى زالت وقيل اذا اسس  
 ودر و تسقط اذا ازيل ذلك ولا يزين وان بشرافات  
 و رخص فيها على اركانها وجوزت ان خيف الظلمة ولا  
 يحفر فيه غار الخوف و رخص ولا يصح بناؤه لغا صب  
 بارض غصبها و جاز في ارض ابنه ان بلغ بضان العوض  
 و من بناء بارضه ليصلي الناس فيه مدة معلومة فمسجد  
 ولا ينفعه توقيته و حرم بيع ارض وهبتها لمخالف كتابي  
 لبناء مسجد او كنيسة ويبنى له مصلى من تولجيه لا من  
 ماله \* (فصل) \* لزوم مفسد افيه وان بلا عمد  
 اصلاحه و يجزى به بغيره ان كان امينا بامر و رخص بكل  
 من صدقه مطلقا وكذا كل مالزمه وان وجد فساد مصلحا  
 لزمه اصلاح مثله في ذلك المسجد ان كان والا غرم قيمته  
 لقائمه ان كان امينا والا فحتى يجعله في مصلحه وكذا  
 ان تشاكل عليه موضع فساد و لا يجزى به تحليل اهله  
 له وان كانوا هم البائين له ويصلح مثل فساد في غيره  
 ان انهدم او حيل دونه و يزال الضمان ببطل وان تشاكل  
 بغيره احتاط فيهما وجوز لمفسد في مساجد اصلاح  
 في واحد وان افسده عبده او بهيمته لزمه اصلاحه من  
 ماله ان علم به ومن مال طفله ان كان المفسد له فان بلغ  
 قبل اصلاحه لزمه هو و اما العبد ان اعتقه قبله فقد

لزومه مادون رقبته والعبد ما فوقها وكذا ان مات او  
 اخرج من ملكه وان افسده يتيم او عبده او بهيمته  
 اصلحه من ماله خليفته ان كان والا سقط عنه ومن  
 افسد بمسجد ولم يدره لاهل وفاق او خلاف لزومه اصلا<sup>حه</sup>  
 لا ان علمه بخلاف وان كره فعله وكفر متعمدا فساد مسجد  
 او هدمه وكذا ان احرقه او افسد مالا بتعديده وياشم  
 منجسه ويكفر بالمسجد الحرام ان تعمده \* (فصل ١٢) \*  
 يجعل الحيطة وعنده وسقفه من مال جعل له وفي يابه  
 قولان لا لما فيه منفعة لاهله كمصباح وحصير ولا يجعل  
 لمصلي ما جعل لمسجد وعكسه ورخص فيه وجازت دويره  
 بركاثر من ماله داخلا وخارجا وتقوية حيطان ببناء  
 ان رثى صلاح في ذلك وتبني منه صومعته ان كانت  
 فيه لا ان خرجت عنه وجاز جعل وايضا لمسجد ويصرف  
 لمصلحه وان بكأرض ونخل بعد بيع بثمن وجاز تركه  
 واستقلاله والنظر لاهله ويرد لغيره ان خرب وقيل لا  
 ومن اوصى لمسجد لا بعينه جعل لمسجده ان كان له والا  
 ففي الاقرب اليه وان تساوت ففي واحد وان جعل مال  
 لمنفع اهل كقل وحصر ومصابيح لم يجز شراء غير ما جعل  
 له منه ورخص وجوز شراء منتفعهم بمجمول له كعكسه  
 واثيب جاعل حصير له ما بقيت منه قطعة وجاز  
 اخراجها منه ان لم تبقى فيها منفعة ولا ينتفع باعوادها

وان صغيرة وجوز بصغير ويرمى خارجا بعد انتفاع  
 به وفي ضمان قيمته ان افسده قولان والرقود كالقعود  
 على حصيره فيه لا باخراجها منه لا انتفاع بها وكذا غيرها  
 ولزم غسلها من نجسها وقيمتها او مثلها مفسدها وجاز  
 رفعها حين يصلح لها كصيف واخراجها منه لحرز ان  
 خيف عليها وبالجمله فانه يجعل له ولماله وماله اليتيم  
 والغائب والزكاة ما يصلح لهم ومن جعل حصير المسجد  
 مدة ثم رفعه جاز له ان نوى ذلك وكذا غيره ولا باس  
 لعماره في جعل طعام على حصره لاكل ان لم يضرها واخراجها  
 منه لنشرجوبه عليها ان احتاجوا لها ويجعل بيدها من  
 ما جعل لمصباحه او جمع له يحفظه ويقوم به ويوقده  
 بوقت صالح له فيه وجاز شراء وعاء لزيته وقنديل  
 وفتائل من ماله وقيل لا الا المصباح ومن افسد زيتا  
 من مصباح رده فيه وان من وعائه رده فيه ايضا وقيل  
 في المصباح ويقعد حتى يوقد ويجزئه ان اوquده وان لم  
 يقعد ولا يخرج من مسجد لا يقاد ولا يدخل فيه بنار  
 ويوقد على عتبة بابه ومن اخرج منه فاقده لزمته  
 تباعة ما اكل منه قبل ان يصله ان كان زيتيه وفتيلته  
 ملكا له لاجل ما منه للمسجد ولا يوقد منه مصباح لاله  
 ولا شعله لحاجة غيره ورخص وعلة المنع قيل نقص ضوئه  
 ان صح ولا باس ان تؤخذ منه نار لتوقد فيه \* (فصل في)

جاز لقائم مسجد ان يتسلف ما يصلح له الى ماله حق  
 يرده منه ولا يسلفه لغيره وكذا زيته لا يقرضه لغيره  
 و جاز ايقاد مصابيح بمسجد وتجعل بمحل صالح لاهله وان  
 يوقد الليل كله وان لم يعمر وليقرء عليه الواحهم او كتبهم  
 ولا يرفعه فيه شخص لحاجته ورخص ولا يوقد بودك  
 مينة او بقتيلة او زيت نجس او هوف ذاته ولا يطفى بنفخ  
 وان لغير مسجد لانه يورث علة بل يرد فتيلته وان نبتت  
 شجرة فيه او في حريمه جاز قطعها وكذا الزرع وان ادرك  
 كالتمر فلمنا فعه وان خرج فيه عين فلا ينقطع بما فيها  
 لزرع او شجر او سقى حيوان ولتدفن ان ضرته وامكن  
 وان خرج ماؤها منه وجرى على الارض فهل ينقطع به  
 بتقارب او لا قولان ولا باس بمصبوب من ميزابه لا بما  
 على سقفه من مطر وان سبقته عين اشفع بها اهلها  
 ولا يبنى عليها التضرره بها و جاز على مساقيتها ولا يستجنى  
 فيها او يفسل نجس ولا يدخله جنب لغتسل فيه  
 \* (فصل في) \* من حق مسجد على اهله اتخاذ  
 مؤذن له امين حافظ للاوقات والصلاة به جمعاً  
 لافرادى ولا واحدة بمجاعتين وان بتعاقب ويعروونه  
 بالذكر ويحفظون ضيفه ومصباحه قيل لماش لفريضة  
 فيه فضل ماش لمكة الحج فريضة ولنقل كنقله وفضل بعيد  
 الدار منه عن قريب اليه كغاز عن قاعد ونذب لماش اليه

تقارب خطاه وانتظار صلاة فيه بعد اخرى بالذكر هو  
الرباط وتعهده بكنس من وقت لاخر وهو قيل مهر الحور  
ولا يتعد تجييس كنيسه ولا ينتفع به ويقدم في دخوله  
الاكبر وفي خروجه الاصغر كاليمنى واليسرى على ما مر  
ويقول مريد الدخول اللهم افتح لنا ابواب رحمتك الى السميع  
العليم والخروج رب ادخلني الى نصيرا ويقصد محرابه  
ويدعوا ويتضرع ثم يركع ركعتين تحية له يمينه فان اتى  
آخر فيساره والثالث مقابله والرابع حيث شاء وهذا  
تشبيه المحراب بالامام وان لم يمكنه الركوع ذكر الله ويدعوا  
بعدهما باللهم لك الحمد كله وببديك الخير كله واليك يرجع  
الامر كله اوله وآخره سره وعلايته الى فانه لا يغفر  
الذنوب الا انت يا ارحم الراحمين \* (فصل) \* ظهرت  
المساجد من ان تقام فيها الحمد ود او يتخذ بها طريق او سوق  
او يفشد فيها بضالة او توقع بها مبايعة ويمنع فاعل  
ذلك بها ويخرج وينهر ان لم ينته ولا يحكم بها او يحلف  
او يضرب ولا يقتل فيها ما يدعى وجاز بضرورة قتل  
كحبة وان في صلاة وان دخلت او عقرب بما نطها احتيل  
لخروجها لافساد وان لم يمكن الا به طين عليها فيه وكذا  
ان بمسجد مسكن نمل او حجر فاروان قتل فيه وبلغه دم  
طهر في حينه ولا يدفن فيه مال او يطين عليه بما نطه  
وان له ولا تلزم فاعل ذلك تباعة ان لم يهدم عليه او اصلحه

ويضمنه ان كان لغيره وان دخل مسجد امار به من باب  
ليخرج من آخر فصل بينها ركوع او دعاء ليخرج عن النهي  
وجاز انشاد ضالة بيا به وان لغيره ولا يتكلم فيه بدنيوي  
لما روى كل كلام فيه لا بصلاة او ذكر او سؤال حق فلفو  
وجاز به مصافحة واخذ سلاح من كضيف واتفاق على صنع  
معروف واستخبار عن مطر وسلامة مسافر وموت  
مفقود ويعزى فيه من مات وليه ويهني من ولد له  
او اشترى شيئا او لبس جديدا وقدم غائبه او خذ لك  
ويخطب فيه وينكح ويطلق للسنة ويراجع وهل يتخام  
فيه عند حاكم وهو من سؤال حق ولا يحكم الا خارجه وجوز  
فيه ايضا اولا قولان ولا ينكح فيه او يزق وان مات فيه  
ميت اخرج ان امكن والارد عليه التراب في مكانه وجاز  
غلقه عن خيف منه ضرره وتتمتع محدث كبناء او غرس  
او ربط دابة او نجس بحريمه وهل هو ثمانية عشر ذراعا  
او اربعون او ثمانون خلافه ونجس على مضره فان كسره  
ادب ولا ينتفع بجار مصلى ولا تنجس ولزم تطهيرها  
من نجسها ان فعل ورد لها مكانها ولا يجعل مسجد محضرة  
للصبيان ونجس عليهم الدخول ومن وضع به ثوبا نجسا  
اضربا هلهو كره دخول كجنب او قاطر فيه ولا يطلعه الا  
مصلى او من حصره عدو اليه وجاز مقابلة عليه ويجذر  
من فساد ولا يرمى بجارته وجاز ان جعلت لذلك وان

توقد به نار في كانون ان رى صلاحها ولا يرمى في ناره  
 قمل ولا نتن ولا ينجور وان طيبا وجاز الرقود فيه لمسافر  
 ودرخص وان لم يقم اراد حضور جماعة ويقام ان اضربا هل  
 مجلس او حان وقت صلاة وقيل انما هو في قافلة ولا يطبخ  
 فيه مسافر طعامه او يخبزه او يخزن فيه ماله ولو سلاحا  
 وجوز ذلك ان اضطر اليه لاجبوانا \* (فصل) \* لا تقتر  
 كف امتصاخين في الله حتى تتناثر ذنوبهما كالورق روى  
 ذلك وانه من صاخر عالما فكا نما صاخرى وجازت مصلحة  
 موحد وان انثى او صغيرا ورقيا ان لم يكن كباغ فمصلحة  
 الرجل لابويه واجداده واعمامه ولخواله ولخيه الكبير  
 والرقيق لربه المعافاة وتقبيل الراس ولاخيه في الله جواب  
 عنقه مع معافاة وقيل يتصافحان بيد وتقبيل لها ولا تقبل  
 يد غير امين ولا عنقه فقبلة الولد رحمة والمرأة شهوة وللوالد  
 كالامام العدل بيده عبادة والاخ في الله زين ويقبل صغير  
 ولد بجذ وغيره براس ان كان ذكرا ويجعل مقبل يده براس  
 طفلة ويقبلها ان خاف فتنة والا فكطفل وقبلة محرم  
 وان برضاع او مصاهرة بمعاونة ان لم تخف ايضا ولا فكغيرها  
 بكلام واستحسن كونه للغير من وراء حجاب وجاز مصلحة  
 عجز لا تشتهى كلمة وان بعنق \* (باب) \* روى  
 من زار اخاه او عاد مريضاً فودى من السماء طبت وطاب  
 مشاك وتبوات من الجنة منزلا ورغب في ذلك وفي زيارة

القرابة والعلماء ومصالحهم ومجاسيتهم وهما يسار لريش  
 يوم اولقاثة اولضحى خلاف ولمسلم ثلاثة ايام ولرحم  
 سبعة وقد تم قيل عزم واجتهاد بين متزاورين وخالفهم  
 ولواثر ما لساثر لذكر ويترك شغل لآخر وقيام بحقه  
 \* (باب ) \* من سيرة السلف اجتماع على هم  
 وان دينويا وبعد عمة عند افضلهم للذكر مجلس وختام  
 بالقرآن والدعاء وان تساووا في الفضل فعند اكبرهم سنا  
 وان كان لهم مسجد اجتمعوا فيه ليلا ان امكنهم مجلس  
 ومن خقه التدوير بلا خلل والسكينة والاصفاء وترك  
 التناجي والكلام في دينوى والضحك فانه يميت القلب  
 ويذهب بنور الوجه فاذا ضحك العالم حج من علمه محبة  
 وليس لصاحك مجلس اجر فعوده الا ان قام ثم رجع كمن  
 لغى عند الخطبة ورخص ان تاب بمكانه ولا باس بتبسم  
 ويرحز لمن اهل له ويقرب لوجه الحلقة ولا باس بنزع  
 مطوق كجبة وقميص ولباس راس او رجل بمجلس ولا  
 تلبس فيه وان كان لعالم مجلس بمسجد قوم فمن خقه عليهم  
 ان يحضروه ويستمعوا منه صلاحهم وان لدنيا هم  
 ويعينوه ومن يتعلم منه وان بانفسهم ولهم عليه نصيحهم  
 في التعلم والاقراء والصبر لهم ولا يكتف ما عنده عليهم  
 ولا يسع كتمان علم عن سائل مسلم ومساثل الباب كشيء  
 فلنطلب من محلها \* (باب ) \* من تقديراتهم



يطاع فيها خالقها وافضلها يوم الجمعة فيه خلق آدم  
واهبط الى الارض وتيب عليه ومات فيه وتقوم الساعة  
وفيه ساعة الاجابة ومن حقه قراءة الاخلاص عند طلوع  
شمسه مائة مرة وقيل بين عصره وغروبه وحضور مجلس  
الذكر والاعتسال والنظافة والصدقة والزيارة وركوع  
بسبع تحيات قبل صلاة بالفاتحة والاخلاص ثلاثا في كل  
ركعة وصوم وصلاة بضمها وحقوقه وفضله تطلب  
في محله \* (باب) \* نذب لكل مسلم لقي اخاه ان  
يحياه بسلام عليكم فيلزمه الرد بوعليكم السلام ورحمة  
الله تعالى وبركاته ان كان متولى والا اقتصر على وعليكم  
السلام ويسلم على كل موحد بالغ لا كباغ ولا يجب رده  
عليه ان سلم ويرد على يهودى بعليك ما قلت ولا على  
مشغول عن رده بكصلاة او تطهر لها او اكل او شرب او في  
خلاء او باذان او اقامة او بذكر او قراءة في مسجد او مجازاة  
او حفر قبر او دفنه ولا يسلم على مجنون وفي الصبي قولان  
وكذا في الرد عليه وجاز بين رجال ونساء بمنزلة وفحص  
وكره سلام رجل على امرأة فيه وجاز على محرمة كعكسه  
لا على جبار وشرطه ومبتدع وسكران ونائم وملهم  
ويسلم قليل على كثير كصغير على كبير وماش على راكب وهو  
على قاعد والماشيان افضلها البادية ويجزى واحد عن  
جماعة في ابتداء اورد وقيل ان سلم قاعد على قائم جاز

واذا تلاقى رجلان بطريق سلم صغير على كبير ومفضول على  
 فاضل ونذب قيل عكسه كفى على فقير وآمن على خائف  
 وذى وسع على ذى ضيق وراكب على ماش وكثير على قليل  
 وراكب فرس على غيره ونازل على طالع ومنقل على خاف لان  
 الابتداء به تواضع وقيل ان تلاقى امام ورعيته سلموا عليه  
 ونذب عكسه وكذا مع عامله وقاضيه وغريم على مدين  
 وقوى على ضعيف بتبسم وطلاقة الوجه ويرد على معيد  
 ان لم يكن فاتنا به ويسلم مريدا الانصراف ويرد عليه وليس  
 على من يسمعه رده ولا يجب لقائل السلام على من اتبع الهدى  
 لمخالفة السنة ولا يجزى عن جماعة رد مجنون وفي الطفل  
 قولان ويجزى مشرك وباع ونحوه وجاز ان يقال لمولى  
 سلام الله عليك لا الله عليك وان لغيره ولا يجزى في الرد  
 وان قال الراد رزقك الله العافية او حياك فقيل لا يجزى به  
 وان ابتداء بالدعاء بالعافية فقال الراد عليك السلام فان  
 على الاول الرد ان اراد به الاخر ابتداء السلام لان اراد الرد  
 ويجب باى لغة ويجزى وان لم تفهم على مبتدئها ان فهمت  
 منه وصحا وان باشارة ويرده ناس وان بعد غيبة مبتدئ  
 حين تذكر وعصى متعمد تركه ويرد ما لم يقطعه بعسل  
 \* (باب ٣) \* لزوم كل مكلف اراد دخولا في بيت  
 سكن للغير ان يستاذن وعصى ان دخل بدونه واشرك ان  
 انكره ولزم مدخولا عليه ان يردده وبيناه ويا مره ان يجد

دخولا به وكذا الناس يخرج ثم يستأذن ان ذكر ولاهله  
 ان يامروه بذلك ان ذكروا ايضا بعد نسيان وحرم النظر  
 للبيوت كذلك وهو قيل مما يجب الدعاء وجاز دخول  
 مملوك على مالك كطفل على والد وان بلا اذن في غير  
 قائلة وقبل فجر وبعد عشاء وكره فيها بدونه لطفل  
 خمس اسي فما فوق او طفلة وان مملوكة ولم يضطر يكعدو  
 او سمع او حرا او بردا او ريجا او مطرا او بكل ما خاف به  
 تلف نفسه لدخول في بيت ان يستأذن ويدخل وان  
 لم يؤذن له وجاز بدونه لتنجية وان المال وعلى امرئ  
 مدنف بما ينفعه به ان لم يكن من ياذن له وكذا الاصم  
 والناثم والمصلى لم يرده به على نفهم \* (باب)  
 يسلم مرئيد الدخول ويستأذن ثلاثا فان اذن له والا  
 رجع وجاز باذن رب البيت والدار ان لم يكن بها وان  
 قال له من داخل تعال دخل اليه وان بدونه وكذا  
 ان ارسل رجلا لبيته او ارسل اليه ان ياتيها واعطاه  
 مفتاحه وصح باذن من وجد فيه وان عبدا او انثى  
 او طفلا وان لغير رب البيت الا ان علم دخوله بغصب  
 او بلا اذن ومن اذن له بدخول الخزانة في بيت دخل  
 الدار ثم البيت ثم الخزانة ومن يختلف لبيت غيره  
 حاجة بدخول وخروج فهل يكفيه الاول او يجدد في  
 كل مرة اراد دخولا فيه قولان وكذا عامل لاخر في بيته

وان بلا اجر ان لم يشتغل بغير ذلك العمل هل يجزئ ان  
خرج واراد الدخول ولا ينتفع ببيوت الحرام ولم يغر  
قيمة ما انتفع بها ولا يدخل باذن مستراب ولا بطفل  
ان وجد خارج البيت وان لربه ولا يعيده كذلك وجاز  
ان يامرهما بالدخول ويستأذنا عليه وكذا قيل بطفل غير  
رب البيت ولا باذن من لا يدخل الابن وان قال رب بيت  
لمستأذن ادخل ان شئت دخل ان شاء وان قالت له امرأة  
منه اصبر حتى اعطى راسي ثم ادخل دخل ان عطته ولا  
يدخل حتى تاذن له ان قالت اصبر قليلا وهل ان قال  
له ربه ادخل ببق متى شئت لا يدخله حتى يستأذن  
وجاز له ان لم يكن به احد وان بدونه خلاف وان خلا  
بيته لاضيافه جاز لكل ان يدخل عليهم بلا اذن ما بقي فيه  
اكثر من واحد ولا يدخل عليه الا باذنه قيل وان لم يحضر  
رب البيت جاز لمن دل عليه دخوله بدونه وباذن لداخله  
ولا يدخل به مطلقا وجوز ان كان امينا ومن بيده بيت  
غيره بكرة او عارية او امساك جاز ان يدخل باذنه وان  
كان خارجا وباذن ربه ان كان داخله وان امر خارج منه  
داخلا فيه فنهاه من فيه فلا شغل بنهييه بعد اذن ربه  
لان الناهي ليس بساكنه ولا يدخل في عكس ذلك وينظر  
لمن له البيت ولا باذن احد الزوجين ان لم يرض الآخر  
ولو تفاضلا في شركته كما لا يؤكل من مال مشتركين

ان اختلفا اذنا ومنعا و جاز لسيد دخول بيت عبده  
 ويا مر به ولونهاه لان امر العبد ونهى السيد وهذا ان  
 كان له والا فالنظر للعبد لانه الساكن فيه \* (باب ٢)  
 يجب في بيوت الغير ان سكنت وان من وبر او شعر او  
 جلود وكذا الخصوص ومقيل مسافر ومبيتة مادام  
 كذلك والسفزل اهلها والاجنة المزربة ولا يجب ان  
 لم يوار ذلك اهلها ولا في بيت لم يسكن كغندق لمسافر  
 فيه متاعه وقيل يجب في كل بيت مغلق او من كشم  
 وان لم يسكن ما قام ولا اذن في حانوت مطلقا وقيل  
 اذا وضع بها متاع وفتح بابها وقيل للناس هلموا  
 ولا في مسجد او محضرة او قصر لعامة او فندق وحمام  
 ومقصورة ومجلس قاض للقضاء او مجلس امام او بيت  
 لذكر او صلاة او لصانع لالعياله او فيه ميت لمجهزه  
 اولدافع عنه او طعام عرس خلاه ربه لذلك ومن  
 اخرج عياله من بيته لامتاعه لاضيافه دخلوه بلا اذن  
 وقيل لا بد منه وان خرج محتاج منهم ليلا الى خروج  
 ثم رجع وقد رقد اهل البيت وخاف اي قاطم ان استاذن  
 او الكلاب فهل يستاذن ثم يدخل مطلقا او لا ولا بد  
 منه خلاف و جاز لنزوح على زوجته في بيتها بلا اذن  
 كعكسه ويستاذن كل ان دخل على آخر في بيت لغيره ان لم  
 يكن به وحده لان سكنا في بيت وان لغيرها ولا شغل

يمنع اهلها ويدخل عليها ولو طلقها رجعيًا او بالامتنع  
 او ظاهر ما بقيت بينهما عصمة لا باذن كعكسه وقيل  
 يصفق نعليه ويسلم ويصنع ان اراده عليها وتستاذن  
 ضرة ان ارادت دخولا على اخرى في بيته وان به زوجها  
 وجاز بدونه ان لم توجد به وان كان له دخلت مطلقا  
 ان كان به ان لم تمنعها ضررتها والمختار المنع ولوله الا به  
 ان لم يتوجد فيه ويدخل بيت مشرك باذن من به وقيل  
 يقول داخله من هاهنا دخل فيدخل ان لم يمنع ويدخل  
 بيت فيه ظلم او منكرا او محرما لتغييره ان علم او تحققت  
 تهمة لا باذن وان اغلق بابه دون الداخل كسره ودخل  
 وان على كره ان امتنع منه وكذا من له مال في بيت غيره  
 ومنعه من دخول عليه دخل اليه وان بلا اذنه واما ان  
 لم يجد ربا البيت او من ياذن له فلا الا به لانتفاء المنع  
 وان دخل غاصب ما غصب بيته هجم عليه ربه فيه بدونه  
 ولا يهجم غريم على مدين بلا اذن في بيته ان توارى فيه  
 منه ولا يروع كغاصب وسارق وله ان يتوارى من غريمه  
 ان لم يجد ما يؤدى له الى ايساره \* (خامسة) \*  
 من الجفاء استئذان الرجل في بيته او بيت اطفاله  
 وعبيده ان لم يكن به غيرهم والام والجدة والجدّة  
 يستاذنون في بيت اطفالهم وكذا خليفة يتيم ومجنون  
 وجاز لكل من مشترك في بيت دخول بلا اذن ان سكنوه

كلهم وبه لمن لم يستكن معهم فيه منهم \*

## \* (الكتاب العاشر في النكاح) \*

\* (باب ١) \* خص نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
بنكاح شمع وبلا مهر وولي وبلفظ المحبة وبلا وجوب  
عدالة والحكم لنفسه ووجوب الضمى والتضيعة والتجبد  
والسواك والمصابرة للعد والكثير وحرمة الصدقة عليه  
وعلى آله واكل كريبه كثوم وبصل وامساكه وتبدل الزواجه  
ونكاح كتابية او امة ومنكوحته لغيره ورفع الصوت  
عليه ونذاته باسمه واباحة الوصال ودخول مكة بلا  
احرام وبقتال وصفى المغنم والخمس ويزوج من نفسه  
ومن شاء ولا يورث ولا تنخر عظامه بعد موته ولا يرى  
خلاؤه وشاركه الانبياء في بعض \* (باب ٢) \*  
نذب لقادر ان يرغب في نكاح بكر وعفيفة وذات دين  
ومن ذات جمال عفتن ومال وحسب مطع وعن  
حسن في منبة سوء وسيئة خلق وقليلة دين وجاه  
\* (باب ٣) \* حرم على الرجل نكاح امه وما ولدت  
وان سفل وما ولدها مطلقا وان علا وابنته وما ولدت  
وان سفل واخته مطلقا وما ولدت وما فوق اخته  
من ابويه من جدات من ابيها وامها وما فوق اخته  
من ابيها من قبل ابيها الا ما فوقها من قبل امها واخته من  
امه وما فوقها من امها الا ما فوقها من ابيها وبنت اخيه

واخوته وما ولدتا وان سفل وما ولد بنو الخيه كذلك  
 لاما فوق بنت اخيه من امهات وجدات من امها ونكاح  
 ما فوقها من جدات من ابيها وعمته وخالتها وما فوقها  
 لاما تحتهما وعمات ابويه وخالاتهما كذلك والرضاع كالنسيب  
 وحرمته قائله له ارضعتك اواباك اواملك اوما فوقها  
 وما ولدت وما ولدها لاما يصير به بمنزلة بنات عمه  
 وعمته وبنات خاله وخالتها ان ارضعت من اجداده  
 او جداته ان امكن رضاع مثلها لمثلها او قالت ارضعت  
 امراتك اوامها اواباها ان امكن فيحرم نكاحها ومسا  
 ولدها وما ارضعها لاما ولدت من بنات ولا يجمعهن  
 مع امراته التي نسبت اليها رضاعها وحلت ان قالت  
 ارضعت ابنك اوابنتك او اولادها وما ولدها ومسا  
 ولدت وحرمته امرأة ابيه وجده مطلقا وان لم تمس  
 لاما ولدها وما ولدته من غيرها او ارضعته لا من  
 لبنها وامرأة ابنه وان سفل وابن بنته كذلك وان لم  
 تمس ايضا لاما ولدها وما ولدته من غيرها او ارضعته  
 لا من لبنها وامرأة واما امراته وما ولدها وان علا لاما ولدت  
 ولا يجمع ما ولدت مع التي عنده ويحرم بنات وما ولدت  
 من الام لا العقد عليها وتحرم الام به على البنت فان  
 طلقت ام او حرمته قبل ان تمس حلت بناتها وهل تحل  
 ان ماتت امها قبله اولا قولان وحرم على امرأة ما حرم



على الرجل وعليها ايضاً عبد املاكية او بعضه وحل ان  
 خرج من ملكها وان يعتق \* (باب ٧) \* حرم  
 الجمع بين اختين وان من رضاع او بتسر او بتخالف وكذا  
 بين البنت والام والعمة والحالة فان الجمع بين محرمتين  
 حرام وضابطه كل امرأتين بينهما من القرابة او الرضاع  
 ما يمنع نكاحهما لو كانت احدهما ذكراً والاخرى انثى ونكاح  
 مجوسية او وثنية وتسرى امة مشركة ولو كتابية  
 خلا فالعروس رحمه الله وحل نكاح حرة كتابية معاودة  
 ويقتل حد في ظهور متعد نكاح محرمة او تسريها وان  
 برضاع وينكل في كتمان حتى يعتزل ان مس وان بد ونهما  
 ولا يعذر بجعل التحريم ان علمها محرمة ولم يثبت نسبه  
 مسها مطلقاً وقيل في الام فقط وهل كفر بعقد او بمس  
 قولان وكفر الشهود والمزوج ايضاً ان علموا ويحجر بحبس  
 عاقد على خمس بعقدة على عزلهن وتلابد تحريمهن ان مسهن  
 وثبت النسب ويمجد لمن لم يمس ان شاء ولهن الصداق  
 ان لم يعلن ويحجر متزوج امتين او حرة وامة بعقدة  
 على طلاقها بضرب وحرمت ممسوسة منها ابداً وان  
 في غير عقدة فعلى طلاق الاخيرة وان وقع وطئ في طفولية  
 بين طفل وطفلة جاز نكاحها بعد بلوغ ولكل ما ولد  
 الاخر وما ولده عند الاكثر لان بين بالغين وان مجنونين  
 او بين متخالفين بهما وان وقع بمباخضة بين رجلين

يمنع كل ما ولد الآخر وما ولده وخص لا ان وقع بلواطه  
 وحل قيل نسل مفعول به لفاعل كعكسه وحرمت بالغة  
 وما ولدها وما ولدت على ناظر فرجها وان بخطا على الاظهر  
 وشدد في فرج صبية بعد وكذا حكم ناظرة عورة رجل  
 ولا يضر ان وقع بين رجلين او امرأتين مع العصيات  
 بعد وحل نسل مكروبة لراكبة كعكسه واستحسن لماس  
 غير فرج امرأة وللقبل وماض لها ان لا يتزوجها وكذا  
 حكم امرأة لرجل وبار لمصلحة لمس بينهما وكره لمن فوق  
 زوج ولمن تحته ولا خيه تزوج اول جارية تلدها خارجة  
 عنه بمحريم او طلاق او موت مع آخر وفي الثانية قولان  
 ولا باس بثالثة وكذا كره لاول غلام تلده معه نكاح ابنت  
 الاول وما تحته وابنته وامه وجدته وفي الثاني قولان  
 ولا باس بثلث وحكم سرية خرجت عن سيد حكم بكبيع  
 او تزويج كذلك \* (باب ٧) \* حرم على الرجل  
 نكاح منيته وان بكره او بعد توبة وتسريها وما فوقها  
 وما تحته وعليها نكاحه ومن فوقه ومن تحته واستحسن  
 لما ود امرأة على زنا ان طأعته ولم يقع ان لا يتزوجها  
 او يتسراها وباران دافعه دفاع عفيفة ولمنبوذ  
 وجد في غير مصر ولمسبى صغير منه لا يعرف نسبه فيه  
 ان رجع اليه ولزنا فيه بامرأة ليلا والزانية فيه برجل  
 كذلك ان لا يتزوجا فيه خوطة ان يقعوا بمن يحرم

عليهم وكره لرجل نكاح ضرة امه عند غير ابويه وجده  
مطلقا لا ضرة ابنته وان قالت امرأة لمنبوذ او مسبي  
صغيرا نا محرمتك فلا يتزوجها ولو كذبت نفسها  
بلا بيان وكذا ان قال ذلك رجل لجارية\* (باب ٦)  
نهى الرجل ان يخطب على خطبة مسلم او يساوم على  
سومه وامرأة ان تسئل طلاق مسلمة وكره لخطاب  
امرأة نكاح امها او جدتها او تسريها لابنتها وما  
تحتها ولا بن ومن تحتها مخطوبة اب او جد وجاز عكسه  
واستحسن لابن ومن تحتها ان عقد هو او غيره امرأة  
على ابويه لا بامرهم فانكره ان لا يتزوجها وجاز لاب او  
جد نكاح ما عقد على ابن بالغ بلا امره ان ان يكون  
والمشهور تايبه تحريم مخطوبة بعدها على خطبتها  
وجوزت له ان تركها حتى انقضت فتروجت آخر ثم  
فارقت وقيل ان اعتدت اخرى بعد الاولى وقيل  
ولو بعد تمام الاولى ان تاب وجاز لخطاب امرأة بعدة  
على وليه الطفل او المجنون او على يتيم او مجنون استخلف  
عليه ولو لم تجز للطفل بعد بلوغه او للمجنون بعد افاقة  
بعد علمه بذلك ان يتزوجها بنفسه او ليتيم او مجنون  
آخر و لطفل او مجنون ولو عبدا نكاح مخطوبة على نفسه  
في عدة بعد بلوغ او افاقة وانقضاء عدة وان خطب  
سيده على عبده مطلقا امرأة في عدة او خطبها العبد البالغ

بنفسه فلا يتزوجها بعد ذلك ولو اخرجها من ملكه  
 وجاز لعبد نكاح مخطوبة سيّد لنفسه في عدة بعدها  
 وللسيّد ولعبد الاخر ما خطب على عبد في عدة او هو  
 بنفسه ومن قال لاخر طلق امرأتك واعطيك كذا  
 فطلق او لامرأة افترق معه فاتزوجك ففعلت حرمت  
 عليه وعلى زوجها ما اخذ منه وكذا ان قال لمشاركة  
 اسلمى كى اتزوجك ففعلت وكره لقاتل لرفيق اقترع  
 مولاه فاشترى شراؤه وحرم على عالم من امرأة  
 زنا نكاحها او خطبتها لغيره او يشهد بنكاحها او يشير  
 لها وكذا ان علمه من رجل لا يزوج له وليته ولا امته  
 ولا غيرها ولا يخطب له ولا يشهد وكذا ان علمته منه  
 امرأة لا تتزوجه ورخص لعالمه من وليته ان يزوجه  
 ويعقد نكاحها بعد توبتها واستحسن للمخاطب ان لا  
 ياخذ اجرة على ذلك وان يبتغي ما عند الله ولا بأس  
 ان طلبها \* (باب ٧) \* جاز التعريض لمعتدة  
 بقول معروف كما احسن ثيابك او شغلك اوليتني  
 وجدت امرأة مثلك وبكل عبارة توهم المقصود ما لم  
 يتواعد نكاحا في عدة بموت او طلاق بائن ولا يخطب  
 معتدة لنفسها اولوليهها او لموصل لها ذلك ولا لمن  
 يكون امرها بيده وتصدق بانقضائها في ممكنات  
 تتم فيه لا في الايام والشهور ان استريت فان تزوجت

بعد ان قالت قد انقضت ثم زعمت انها لم تنقض قبل  
 منها ان عرفت توبتها وتصدق ولا يفرق بينهما في  
 الحكم بعد اقرارها وحرم على الزوج ان يقيم معها ولا  
 صداق لها فيما بينه وبين الله فلا تصدق مدعية  
 طلاق او موتا ان عرف لها زوج ولا تزوج حتى يظهر  
 مدعاها وان لم يعلم فتزوجت ثم قالت له كان لزوجي  
 فطلقتني او مات عني لزمه عزلها حتى يتضح صدقها او كذبها  
 وقيل لاحين لم يعلم لها وان ادعته حيا لزمه اتفاقا  
 لا مكان معرفته ولا يفرق بينهما في الحكم الى ظهوره  
 \* (باب ٧) \* تباح الهدايا بعد اباحة الخطبة  
 وقبلها كالتعريض فمن خطب فاهدى ثم ترك فليس له  
 عليها رد ولزمها ان ابنت وكذا ان اهدت اليه وان وجد  
 باحدهما عيب كان قبل الهدايا او حدث بعدها فبطل الآخر  
 رد المعيوب ما اخذ ولا يرد عليه ما عطي ومحصل  
 ذلك ان العيوب ثلاثة قسم يرد المعيوب فيه ما اخذ  
 ولا يرد عليه وهي الاربعة التي ترد في النكاح وستاتي  
 وقسم وجوده كعدمه فالراجع به يرد ولا يرد عليه وهو  
 ما سوى الاربعة والرق والقتل فالامتناع آت من  
 الرافع وقسم يرد به ويرد عليه ان امتنع صاحبه من  
 الدخول على ذلك العيب لا مكان استمتاع معه في الجملة  
 وهو القتل والرق واستحسن ان لا يلزم رد في آت

من قبل الله ان يحدث بعد الهدايا وان وقعت حرمة  
 قبلها وبعدها لا من احدها رد كل ما اخذ وان من قبله  
 رد ولا يرد عليه وهل يتراد ان يموت احدهما او لا قولان  
 ويرد قاتل صاحبه ولا يرد عليه والهدايا ان خير في ردها  
 ترد وان اهديت الى من بيده امر المخطوب فعلى هذا فان  
 اهدى رجل لولى طفلة هدايا فزوجها اياه ثم دفعت  
 النكاح بعد البلوغ فهل يرد على الزوج ما هدى او لا قولان  
 وحكم امرأة ان اهدت لولى طفل فزوجه اياها كذلك  
 ويجبر بالردء اخذه هدية على تزويج من خاطب ولم يكن  
 في نفسه تزوجه وان خطب وينصب الحاكم خصومة  
 بينهما ان اقرا ووجدت بينة مدع والاحلف المدعى عليه  
 \* (باب ) \* يجب الاشهاد على النكاح لقوله  
 عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدين وجاز امينان  
 او امين وامينتان او ثلاثة من اهل الجملة او واحد واربع  
 نسوة او رجلان وامرأتان منهم او امينين او اربع منهم  
 او رجلان وامينتان وفي الشهادات كلها رجلان الا في الزنا  
 فاربعة قيل بالزوج ان كان فيهم وقيل بغيره ويتم النكاح  
 بشهادة اهل الجملة عند الله وفي الحكم حيث لا انكار وجاز  
 عليه والد الزوج مع غيره لا والد المرأة على قول وفي الذي  
 تولى عقدة وهو القاتل زوجت او انكحت مثلا وان غير  
 ولي ان جعل الامر بيده هل تجوز على النكاح فقط او على

الصداق خلاف وان اريد به الذي قرأ الخطبة جازت  
 عليها قطعا ان كان امينا والولى ان استخلف على العقد  
 او امر عليه جازت عليها ايضا ان لم يكن ابا وان كان لامراة  
 اولياء فزوجها واحد منهم جازت شهادة باقيهم ولا كذلك  
 رقيق بين شركاء وتحرم ممسوسة ان علم بعد مسها  
 نكاحها بشهادة عبيد او مشركين ورخص في تجديد  
 لواطئها بلا عدة وتايد ان وطئها بعد العلم بمن ذكر  
 او باطفال او مجانين او من ترد شهادته وان تزوجها  
 بمن ذكر ثم وقع اسلام او عتق او بلوغ او افاقة او  
 توبة قبل وطئه فهل يجدد او يبقى على الاول قولان ولا  
 توارث بين متناكحين بلا شهود او ولى ان مات احدهما ولا  
 صداق لهما ان علمت بذلك وتحرم ان وطئت على ذلك وقيل  
 لهما ما صدقهما وفي ثبوت النسب قولان وله ان يشهد مع  
 وليها شهود اقل ان يمس وان لم يجتمعا اشهد الولى  
 من اشهده الزوج لا غير ومن تزوج بلا شهود ثم  
 زال عقله فاستخلف له من يشهد على نكاحه لم يجز  
 الا بتجديده وكذا ان تجنن الولى او مات فلا يصح اشهاد  
 ولى سواه او المرأة مع الزوج بل يجدد ويجب اشهاد  
 المسلمين وان على كتابية ولا يصح اشهاد دون الولى  
 وعكسه على نكاح سبق بلا شهود وجاز اشهادها  
 آخر عليه ان سبق بواحد قبل وطئ وجوز في النكاح

واحد مع الولي بترخيص ومن تزوج بدونه واحدة  
ثم اربعاً بعدها بشهود او اختها جازله امساكهن  
او الاخت ولا عبرة بالاولاة وان طلقهن او مات بعضهن  
او كلهن او طلق الاخت الاخيرة او ماتت فلا يشهد على  
الاولى بل يجردان شاء وامرأة تزوجت بلا شهود ان  
تزوج من شاءت ما لم يشهد عليه \* (باب ٧) \*  
شهر عنه عليه السلام لا نكاح الا بولي الحديث وايماء  
امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل قالها ثلاثاً  
في الحاديث فيجب تزويجها من مختارها ان كان كفواً لها  
لقوله عليه السلام الايم احق بنفسها من وليها وقوله  
استأمر والنساء في ابضاعهن والحقوهن باهوائهن  
واولي الاولياء بالنكاح الاب فالجد فالاخ فابنه  
فالعم فابنه والاكثر على ان الاخ اولى به وبالقتل من  
الولد والدية له وقيل هو اولى من الاخ والشقيق اولى  
من الابوى فقط ولا حكم فيه لكلا ولي يؤخذ ولي فيها  
عند الحاكم عن الترتيب وان زوج ولي من متعدد مستوفى  
درجة وليتها جاز وان بلا اذن باقهم لا كرفيق مشترك  
وصح عقد حاضر ولو كان ابعد من غائب وهل اولى  
بالعقد على يتيمة خليفة ابها عليها من وليها او عكسه  
او يجتمعان عليه وهو الاحسن خلاف وللولى امساك  
زوج وولية عقد عليها بلا اذنه وشهوده عند الحاكم



فيؤدبهم ان اقرءوا ويحلفهم ان انكروا وقد فرق بين  
 زوج وامرأة عقد عليها بلاولى وابنيها في جرحها وصح  
 اجازته النكاح وان بعد المس وحرمت منكوجة عبد  
 بلا اذن مولاه كأمته بدونه ان اجازته بعده عند  
 الأكثر وقيل كالولى ولا يشهد بنكاح امرأة بدونه ولا  
 يتزوجها احد كذلك ويجبر الولى ان امتنع بلا عذر  
 فقيل بضرب بلا عدد حتى يزوجه من كفوها ان حضر  
 وكذا السيد ان طلبه مملوكه وحرم على الولى اخذ مال  
 من وليته على تزويجها بلا طيب نفسها ان امتنع وللحاكم  
 والجماعة تزويج امرأة ان غاب وليها في مسافة ثلاثة  
 ايام فاكثر وامتنع بما لا يقبل او لم يكن لها ولى ولا يزوج  
 وليته من غير كفوها ولا من ظالم لا يؤخذ منه حقها  
 ولا من مخالف يفتنها في دينها ولا لقاتل نفس بظلم ولا  
 لبدوى ولا لمن لا يصونها وهلك هو والشهود والمرأة  
 بالقاتل والبدوى وليس لها على القاتل حقوق ولا تخفيه  
 من اراد قتله ان تزوجه بعد القتل ولا يضرب تزويج  
 امة لباد ولا يحل لها ان تقيم معه ان عتقت وهلكت به  
 ولا لطفلة او مجنونة بعد بلوغ او افاقة وهلكتا  
 بالاجازة وحرم على بدوية تزوجت حضريا ان تتزوج  
 بدويا بعده ان طلقها او مات او حرمت عنه وعلى مسلمة  
 نكاح مشرك ولا يتزوج مسلم بدار شرك ولا يتسرى

ولا يتخذها وطنًا ولا يعتق فيها ولا يبنى بها مسجدًا  
 \* (باب) \* جاء عنه عليه السلام البكر تستامر  
 في نفسها واذنها صمتها والنيب تعرب عن نفسها في الحديث  
 وإن تزوجت امرأة باذن وليها فأنكرت ثم وطئت غلبة  
 ثم أجازت جازعندنا وتحرم عند غيرنا وحرم على الزوج  
 أن يقربها قبل أن تجيز وإن نكحت بلا ولي فأنكرت ثم  
 وطئت فأجازت هي والولي جازعند الأكثر وتحرم طفلة  
 تزوجت بدونه ولو أجاز بعد المس وإن تزوجت به بالغة  
 بشكاح ظاهر فأنكرت عند سماعها بلا توان قبل انكارها  
 وإن ادعى أقرارها برضى به بعد سماعها ولا بيان له حلفت  
 على الأقرار لا على الرضى بالقلب وله عليها يمينان  
 إن ادعى أجازتها فعل الولي ولا يمين له عليها إن ادعاهما  
 بعد ما حجرت على الولي عند حاكم أو جماعة أو شهود أن لا يزوجها  
 إلا باذنها فزوجها بدونه وللحاكم أن يحجر على ولي طفلة أن لا  
 يزوجها إلا بامره إن رأى منه أضرارها أو وضعاف في غير  
 كفر أو يؤذيه إن فعل ولو أجازته الحاكم في محله وبطل إن لم  
 يحجره ومن زوجها وليان بلا أمرها فبلغها فعل الآخر  
 فأجازته ثم علمت بالاول فرضيته فلها ذلك وترجع  
 إليه فإن وطئت فلها منه صداقها وتعتد وثبت النسب  
 إن ولدت وقيل لا ترجع إليه بعد رضاها بالآخر إلا أن  
 يكون الاول أبًا وإن زوج مسنهن مثله امرأة بلا اذنها

او وليها وجب اعلامها به فان اجازاه جاز وان اعلمها  
 به فرضياه وقد كان الولي زوجها من اخر قبل فلهما الرجوع  
 للذي رضيته وتدع من زوجها منه وليها على ما مروا  
 اذنت لوليها من زوجها ثبت نكاح الاول ولو كرهته وان  
 احبت رجلا ووليها اخر نظر الحاكم او الجماعة فان استويا  
 رجح مختارها وان زوجها باذنها ولم يعلم الاول كلفا  
 تاريخا ان بين كل وصحت في الحكم لمن ارخ ان لم يؤرخ الاخر  
 وان لم يؤرخا او اتحد اجبر على طلاقها باثنا وجاز لكل  
 ان يجرد ان لم يمساها فان مات احدهما قبل ان يطلق او  
 طلق الاخر قبله فلا يقيم عليها وان طلقاها ولم يمساها  
 متعاها واحدا ان لم يصدقاها والا فنصفه بينهما وان  
 فرض لها احدهما لزمه ربه وصاحبه نصف متعة وان  
 فرضا ومسا لزم كل ما فرض لها ومتعاها وان مسها  
 احدهما لزمه ما فرض ونصف متعة والذي لم يمسا ربع  
 الصداق ولا يمتنع وان لم يعلم الماس منها لزمها صداق  
 وربع ونصف متعة وان فرض احدهما ومسها احدهما  
 لا بعينه لزم الفارض ثلاثة ارباع ما فرض وربع متعة  
 والاخر نصف العقر ونصف المتعة وان لم يصدقاها وقد  
 مسها احدهما لا بعينه فعلى كل ثلاثة ارباع الصداق وربع  
 متعة وان ماتت قبل ان يطلقاها ورثا منها ميراث واحد  
 في الحكم ويخرج عنه ان تورعا ولا باس ان تحاللا وان ماتا

اواحدها فلها من كل نصف ميراث امرأة وان تورعت  
 تخرجت ولزمها ما ولدت في الحكم ان ولدت فان مات  
 ورثاه وان مات احدهما ورث من كل نصف ميراث الابن  
 ويعقل عليها ويعقلان عليه \* (باب) \* فرض  
 لمشقة الحمل والرضاع والتربية صداق للنساء وهل بما  
 تراضيابه وان بسواك او اقله اربعة دراهم او خمسة او  
 للبكر عشر دينتها وللثيب نصفه وكذا الامة بقيمتها والواحد  
 له ولوجا وزالدية والقيمة خلاف وكره السرف فيه  
 وروى انه عليه السلام ما تزوج ولا زوج باكثر من  
 اثني عشر اوقية ومن تزوج بلا صداق فلها منعه  
 حتى يصدقها فان وطئها قهرامه او بمطاوعة فلا  
 تمنعه بعد ووجب بالاول ولها منعه ان اصدقها  
 عجلها حتى يؤديه ولو بعد وطئ بقهر وكره اكرهاها  
 ولا تمنعه ان اجل وان لم يمسها حتى حل منعه حتى  
 يؤدي ولها ان وطئت بلا فرض مثل انسابها كجدة  
 وعمه واخت وقيل عقرها وبه يحكم وهو ما مر في  
 بكر وثيب وان قال صداقك عشرة دنانير فقالت  
 بل عشرون فمسها فلها العشرون وقيل ترد لانسابها  
 وان قالت عشرون فقال بل عشرة فمسها او امكنته  
 فلها العشرة وقيل ترد كذلك وكذا في الاجارات وان  
 تزوج بلا فرض فمات ولم يمس ورثته واعتدت للوفاء

ولا صداق لها ولا متعة وان ماتت كذلك ورثها  
 وسقط عنه وان تزوج امرأتين في عقدة بفرض معين  
 فبينهما نصفان ولو بكر او ثيبا او موحدة او كتابية او  
 حرة وامة عند عيذان لم يبين تفاضل عند العقد وان  
 فرض ثم طلق قبل المس فنصفه الا ان تعفو فتركه  
 او يعفو فيكمله وان فرض اصلا او حيوانا ثم طلق كذلك  
 فنصفه ونصف غلته او نسله وان فرض معيناهنك  
 بيده ضمنه ان مس ونصفه ان طلق قبله وان بلا  
 تضييع ولا يضمنه ان ماتت وضمنت نصفه ان  
 قبضته فهلك لا يموت وان بلا تضييع ان طلقها قبله  
 وان اتجر بفرض معين فربح كثيرا ثم مس فلها الكل  
 وان طلقت قبله فنصفان ولا عناء بين الزوجين عند  
 الاكثر وان اتجرت به فكذلك وان فرض ومات قبل  
 مسها فلها كله ولو رثتها ان ماتت عند الاكثر وقيل  
 نصفه فيهما \* (فصل) \* ان اتجرت بمعلوم  
 فربحت ثم مست فاذا هي محرمة فلها الفرض وله الربع  
 وعليه عناها وكذا ان تزوجها بمائة دينار معينة  
 فاتجر بها فربح ثم مس فخرجت محرمة فلها المائة وله  
 الربع وان دفعها فاتجرت بها بعد المس ثم علم بالفسخ  
 فلها المائة والربع وكذا ان اتجر بعده فلها ذلك وعليها  
 عناؤه وان قضى لها في المائة سلعة او دارا ثم مس

ثم علم به فلها المائة وله سلعة او داره وان قضى  
بعده فلها ما قضى وان قضى لها ثم طلقها قبله فلها  
نصف ذلك وان تراضيا على عشرين دينارا على ان يكون  
قد اصدقها ظاهر الاربعين فتزوجها عليها عند الناس ثبتت  
لها في الحكم لا عند الله ولا يشهد لها من علم ذلك لا على  
العشرين ولا على الاربعين وقيل ثبتت لها عنده ايضا ويشهد  
لها بها عالم بذلك وجاز لها ان تشهد الشهود عليها ان لم  
يعلموا ولا يشهدوا لها على الاول على العشرين اذا علموا بذلك  
ولا تجلهم على العلم بذلك الا على راي من يميز المجزئة للشهود  
في مكيل او موزون وان اصدقها امة محرمة منها حررت  
عليها عند تمام النكاح وضمنت له نصفها ان طلق  
قبل مس ولا ضمان عليه لها ان مس وان علم بذلك ولسها  
ضمن قيمتها لها اذا مس او نصفها ان طلقها قبله وان  
اصدقها نصف تلك الامة ضمننت نصف قيمتها لا مطلقا  
وان علم دونها وغرها لم تضمن له النصف الباقي وعليه  
ضمان النصف المصدق لها وان اصدق لامرأتين امة  
محرمة من احدها ضمننت نصف صاحبتها مطلقا الا ان  
علمت بذلك وغرتها فلا وكذا ان اشترى اثنتان امة او  
ورثاها او وهبت لها وهي محرمة من احدها ضمن سهم  
صاحبه \* (باب ٢٠) \* الفرض ان نقد او عاجل  
او اجل فالنقد عند العقد في نكاح او بيع لا بعد افتراق

ومن اتفق مع ولي امرأة ان ينقده مائة دينار عند العقد  
 جاز ان كان ابا ويستأذنها بالانقاد عنده ان كان غيره ولا  
 يبرأ منه حتى يصلها او تجيز ان دفعه بدونها فكلما يعطيه  
 الزوج مما لا يجدر بها كالآية وان لوليتها او لمالك امرها  
 قيل فهو من الصداق ويرد عند الفداء فلا يحل لولي او غيره  
 حبس ما كان منه الا باذنها والعاجل ان يصدق لها كذا وكذا  
 دينار او خادما او ثوبا او نحو ذلك ويحكم بقيمته ان لم  
 يعين ومتى شئت ادركته ويشهد لها عليه به وتركه  
 ويسقطه هو ان كان عينا ولو لم تقبضه وكذا حكم الدين  
 العاجل وقدم ولا تركي حبا ولو قبضته وان اصدقها  
 كمانه دينار ادت على نصفها ويحسبان على الاخر فان مست  
 ادت عليه ايضا ماضى واسقطه الزوج ويؤدي على ماضيه  
 من يوم العقد ان طلقها بلا مس وقيل تركي المائة من  
 اول وان قبل ان تمس فان طلقت بدونه استأنفت لنصفها  
 وان فرض لها عبدا معيناً فنفقته بينهما قبل ان تمس  
 ولو طلقت وترد عليه ان مست ما انفق قبله وان اعتقه  
 قبل ان يمس لم يصح عند من اوجب عليها زكاة الفرض  
 قبله ويوقف عند القائل بالحساب فان مس لم يعتق  
 وصح ان طلق قبله وضمن لها قيمة نصفه وتوقف احكامه  
 في المدة وكذا من تشرى امه فخلت منه فمات وقف امرها  
 لوضعها فان حيا فاحكامها في المدة كالحره وان ميتا فامة

والاجل وجهان احدهما ان يصدقها كذا وكذا دينار او  
 درهما او ثوبا وامة او شاة او نحو ذلك الى مسي فلا  
 تزكيه حتى يحل ولو مست او طلقت او مات احدهما  
 او تزوج عليها او تسرى والثاني ان يصدقها كذا دينار  
 موجلة لا لمسي فيحل بموت احدهما وبطلانها باثنا  
 وبانقضاء عدتها برجعي وبجرمة وبنكاح عليها او تسر  
 وكذا بمراجعة مفتدية منه قبل ان يتزوجها ولا يحل  
 مؤجل على حرامه او على عبد بموت سيده او بخروج من  
 ملكه ويقيم عبد على امة ولو عتقا واحدهما وحل  
 ان يختار نفسه اذا عتق وكان فرقة بلا طلاق وان  
 تزوجها بعد كانت عنده بثلاث وتبطله امة ان  
 اختارت نفسها اذا عتقت ولا يصح تأجيل في معين  
 وتستحقه كالاصل من حين العقد وكذا في البيع  
 وتمنعه من وطئها ان اصدقها عاجلا واجلا حتى  
 يعطيها العاجل وان لم يمسهما حتى حل الاجل جاز منعهما  
 حتى يؤديهما وان اجل فمسهما خرجت محرمة حل بذلك  
 وان اجل لها ثم تزوج عليها اخرى خرجت محرمة او  
 تسرى امة فاذا اشراؤها منفسخ لم يحل بنكاح فاسد  
 او شر كذلك \* (باب <sup>١٠</sup>) \* ان اصدقها مكيلا  
 او موزنا قلها ان تستمسك به عند الحاكم فيجبره ان  
 اقر او ببنت باء الجنس بكيلا او وزن لا بقيمة الحيوان



او سلعة وبدر اهرم في تسمية من دينار في بيع او صدق  
 وقد اعتيد عندهم اربعة دنانير لامة وناقاة والمعر  
 خمسة بدينار والضمان اربعة ان لم يكن عرف او يتفقا  
 عند العقد على قيمة قلت او كثرت وان اصدقها  
 مرجوعا لقيمة فلا تؤدي عليه ولا يسقطه حتى يقوم  
 بثلاثة عدول عند حاكم ياتي بهم الزوج وكذا كل من  
 لزمه الحق وليجتهدوا وليتفقوا على صالح وان قال  
 قوموه علي لا وديه لها قوموه ولو غابت لا ليحطه  
 فرار من الزكاة فلا يفعلوا ولا يحط وكذا في التبعات  
 ولا ياتي بهم من له الحق الا ان حضر من عليه اورضى  
 وان قضى لها سلعة في مرجوع لقيمة او اصلا بدونها  
 فسد القضاء في الحكم وكذا في التبعات ورخص فيما عند  
 الله وان ابراد وحق من لزمه منه صح وان لم يقوم  
 وقيل لا حتى يقوم وان اصدقها معيناً ومستقر ائذمة  
 فلا يشهد بذلك ولا يجعأ في دعوة عند الحاكم وان  
 اصدقها معيناً حاضر الزمه الا تيان به اليه ان طلب  
 ويشهد به هناك وان غاب وعرفه الشهود فبالبتا  
 والا فبالصفة وكذا في بيع وان تزوجها بكمائة دينار  
 لاجل لامعين ثم تزوج اخرى عليها او تسرى لا بعلم  
 شهودها فاستمسكت به فلا يشهدون لها حتى يعلموا  
 بحلول الصداق عليه فان اقرهم بالتزوج او التسرى

اولخيرهم به امينان شهد والها به وقالوا لها عليه مائة  
 دينار بالمهر ديناً عليه وقد حل ولا ينصب حاكم خصومة  
 بينهما حتى تدعى ولا يحكم حتى يعلم بجلوله وكذا ان طلقها  
 وقد علم باقراره او باميين او بحاكم ثبت عنده وان مات او  
 ماتت وعلوا فظاهر والا فلا يشهدوا حتى يعلموا الميت منها  
 وكذا الحكم في الشهادات فلا يشهد لو ارث ذى الحق حتى يعلم  
 موته وكذا الحاكم ان عرف رجلاً لا ينصب في قسمة ماله ولا  
 فيما عليه اوله حتى يعلم موته وان تصادقا عند حاكم على  
 نكاح ومس وادعت عليه عقر اجبره با دأله لها وان  
 ادعت نكاحاً بلا صداق وطلبت عقر او ادعى صداقاً  
 اقل منه او ادعته وانكر فان صحت بيينة مدع عمل بها  
 والا حلف المنكر وادى العقر وكذا مدع تسمية اجرة  
 يحلف صاحبها ان لم تصح بينته وله عليه عناؤه ان  
 انكر وان ادعت صداقاً معلوماً بلا صحة فطلبت عقر  
 لم ينصت لها بعد ادعاء معلوم وان ادعت مساً ببغى  
 من رجل نصب الحاكم خصومة بينهما وغرمه العقر ان  
 لزمه وقيل لا ينصت في ذلك بل يخرج منه حق التقدي  
 ولا يغرمه ذلك ولو لامة وقيل يحكم في الكتمان بعقرها  
 فقط وهل لمغصوبة امسكت لزنا والمطلقة غير عالمة  
 اقيم عليها على الغاصب والمطلق بكل مس عقر او واحد  
 فقط خلاف ولا شئ لمطاوعة غير طفلة او مجنونة

ولوامة بامر سيدها بزنا \* (باب) \* ان تزوج  
واصدق فحلف بطلاقها ان يفعل كذا قبل المس ثم مس  
قبله حرمت عليه ولزمه به الصداق وعليها منعه حتى  
يفعل وان عاود مسا وجب به لها آخر ان لم تعلم بالتحريم  
او غلبت وهل يكفر بالا ول او حتى يعاود قولان وان تزوج  
واصدقت له معلوما رجع عليه ولزمه لها نصفه ان طلقها  
قبل المس وان قالت له خذ هذا المال فتزوجني فاخذه  
وتزوجها بصدق آخر ثم طلقها الزمه رده ان لم يتزوجها الا  
باخذه ولزمه ايضاً صداقها ونصفه وان قالت تزوجني به  
فلا يلزمه غيره ان طلقها وان قالت خذه كي تزوجني او  
تطلقني او علي ان لا تطلقني اولا تزوج علي او تشتري او علي  
ان تبيع سريتك او تعزل عنها فله اخذه وهو هبة له معلنة  
فان نقص ما شرطت عليه لزمه الرد والصداق وحرم عليها  
ان تسال طلاق ضرتها وان وهبت له مالا على ذلك فله اخذه  
وان قالت لاخرى خذي هذا المال على ان لا تزوجي زوجي  
فلها اخذه وان وهبته اياها على ان لا يطلقها فمهل هو فداء  
اولا قولان ولا يحل لزوجة اخذ مال من زوج على وطئ ان  
لم تطاوعه الابن وان وهبته له على ان لا يطلقها فتزوج عليها  
او تشتري لم يلزمه رده وان اصدقها حلالا وحراما لا يعلمها  
فلها الحلال وقيمة الحرام والحلال فقط ان علمت وان معلوما  
ومجهولا فلها المعلوم وقيمة المجهول بذوي العدول وقيل

ترد لانسابها وان حراما لا بعلمها فقيمتها من حلال وهل  
 لها قيمته منه ان علمت او ترد لمثلها اولها العقر ولا  
 شئ لها او حرمت عليه ان مسها على ذلك اقول وان  
 اصدقها حرا بعلمها فقيمتها لو كان عبدا وقيل ديته حرا  
 وان علمت فالأقول وان مائة نخلة او زيتونة او  
 نحوها فلهما الاوسط وان قال من نخلي فالأوسط  
 لا في الحكم ولا يحكم بذلك بل بالقيمة بعدول ولا يرد  
 صداق بعيب عند الأكثر ولا يرد فيه يمين مطلقا  
 وقيل ترد في مكمل او موزون وان اصدق لها نصف ماله  
 في الاصل ثم اقتسما ثم جدد ذلك او وارثه اجزاها الخبر  
 على المصداق والقسمة وكذا يجزى لولد في هبة وقسمة  
 مع والده ان جدد ورثته وفي البيع له ايضا ولا تصح  
 شهادة ولا خبر ان اقتسما بعضا مع جحد الورثة ولا  
 يصح اصدق رجل نصف ماله في الاصل الا اذا نامعينا  
 وان شهدت على اصدقائه اياها نصف ذلك وحكم لها  
 به فعند القسمة قال اني استغدت فدان كذا بعد  
 الاصدق فعليه بيعة او خبر الامناء ان كان له والا  
 فلا يمين له عليها وكذا ان اقتسمت لخت مع اخيها  
 وقال استغدت كذا بعد موت والدنا وان ادعاها  
 بعد خروجها الى زوج وادعت قبليته فقبل البيان عليه  
 وقيل عليها وان اصدقها نصف النصف الذي له

في الاصل وله فيه شريك الا اذا نالهما في كذا لم  
 يدخل فيه الصداق فلها ربع ما سواه وان اصدقها  
 معروفة فالزمة ان يقول الغدان الذي لي في مكان كذا وكذا  
 بكذا وكل ما فيه من ناس لناس وكذا في بيع او هبة  
 وان استمسكت به عندكم مدعية عليه كذا وكذا  
 امة او اقة او نحوها فاقروا دعى استيفاء ذلك لم  
 يحجره حتى يذكر تقويم عدول بثلث وقبض وكذا في  
 متعة او اجير بذى عمل وان اصدقها مائة دينار وقال  
 بل نصفها فالقول قوله مع يمينه ان لم يبين ولو لم يدخل  
 بها وقيل عكسه ان انتفى الدخول \* (باب ٢) \*  
 تصح اماره بلا قبول وفي الخلافة قولان وجاز تزوجه  
 بنفسه او بامر او استخلاف وكذا الولي والسيد وان  
 امر متزوجا عليه ففعل قبل قبوله لزمه وكذا في خلافة  
 على قول وجاز ان يعقد عليه في الامارة وان بعد ردها  
 ولا يصح في خلافة ولزم عقد ما مور ومستخلف بعد  
 نزع لا يعلم في نكاح وطلاق وعتق وفي مبايعة وقيل  
 لا في طلاق وعتق وان امر واستخلف ولم يعين فعقد  
 عليه اربع بعقده ففي لزومهن له قولان ولزمت الاولى  
 ان رتب وان امر بربع لزمته مطلقا وان تزوج عليه  
 امة دفعت ولا يجيزه الا بما ياتي وان معتوقة فقولان  
 وكذا امراة ان امرت واستخلفت وبطل ان مجنونة

وعلق لبلوغ ان طفلة وتلزم كتابية وقيل لا ويتبرى  
 حالف بها وبأمة ان حلت له وبطفلة ان اجازت بعد  
 بلوغ على نكاح او بيع وان بفساد وتلزم امر محرم  
 ما مور لا بنته ان لم يعين له وان خرجت محرمة الامر  
 بعد مسه ضمن المامور صداقها ان علم وغر وثبت  
 النسب وتستمسك بالزوج على الصداق وان امر نكاح  
 بلا صداق عقد عليه به ولزمه ان ساوى عقرها ودونه  
 لا فوقه ان دفع النكاح وان عين له صداقا فعقد عليه  
 بدونه فان كان المعين اقل من عقرها بطل النكاح ولزم  
 ان ساواه او اكثر منه وان عين صداقا وامرأة لزم ان  
 ساوى او اقل وخير بالاكثر وان مس قبل علم لزمه وضمن  
 المامور الزائد وقيل مطلقا وان فوضه لا بتعيين فخابا  
 معها باكثر مما يتزوج به امثالها لزم وضمن الزائد لاق الحكم  
 عند الاكثر وان امره بمعينة وهى بكر فتوانا حتى تزوجت  
 ثم افرقا لزمه ان تزوجها له وكانت بحالها ولزمه ان عين  
 ثيبا ولو مست عند الاول وان امره بربع وغاب فزوج بنفسه  
 اربعا ثم عقد له المامور على اربع بعده بطل فعله ولا شئ  
 عليه ولا على الامر وان سبق عقد المامور بها ثم عقد بنفسه  
 اربعا بلا علم بفعله ثبت العقد الاول وان لم يعلم حتى مسهن  
 ثبت النسب ولهن صداقهن ولا يلزمه عزل من عقد عليه  
 المامور وان تزوج عليه لا بامر فانكر بعد علمه لزم الفضول

نصف الصداق وقيل كله ان كانت لا تحل له الا ان  
 اخبر اهلها قبل النكاح انه فضولي فان شاء من عقد  
 عليه ايجاز وان شاء رد وان تزوج اربعا بعد التي تزوجها  
 عليه او اخبتها ثم طلقهن او متن ثم علم بالتي عقد عليها  
 الفضولي فاجازها فلا يقيم عليها حتى يمجد عليها وان امرت  
 امرأة وليا ان يزوجه بالمعلوم بمعلوم فزوجها باقل خيرت  
 في ايجازة ورد ان لم تعلم حتى مست لزم وضمن الولي النقص  
 ولا يلزمها ان عينت له صداقا وخالف فيه لارجلان  
 دفعت وجاز على امر عقد عبد وان لغيره وعصى باستخارته  
 بلا اذن ربه وكذا امر بنكاح بمعلوم لامعينة فعقد عليه  
 باكثر او باقل لم يلزمه بها وان لم يعلم حتى مس لزمه وضمن  
 المأمور الزائد ولا تصح اماراة طفل كأمارة وان على نفسها من  
 وليها على نكاح او طلاق واستحسن الا يعقد مشركا على  
 مسلم وتستخلف فزوجا لها الوليها او الجماعة ان لم يكن ولي  
 سواه ولو قصيا ويزوج أمها وصح نكاح عبدا بنفسه  
 ان ايجازته \* (فصل) \* ان قرنا امر مأمورين في إمارة  
 فزوج عليه كل على حدة او باجتماع جاز ولو كان كل بولية  
 الاخر لابنته وان جمعها فحتى يجتمعا او يزوج عليه احدهما  
 ويرضى الاخر او بنفسه وان فرق ثلاثة فعقد عليه احدهم  
 واحدة والاخر اثنتين والثالث ثلاثا ولم يعلم متقدم اجبر  
 على طلاق غير الواحدة وصح نكاحها ولكل ربع صداقها ان فرض

والا ف نصف متعة ان كانت اثنتان في عقدة والثلاث  
 في اخرى وان انفرد كل فرد بعقد كاولة طلق الجميع ولكل  
 ما ذكر وان مات قبل ان يطلق ولم يفرض ولم تعلم سابقة  
 قسمت ميراثهن بينهما سواء وان مات غير مطلق وكان  
 عقد الثلاث بمرة والثنتين باخرى قسم ميراثهن على اربعة  
 وعشرين سهما فللثلاث تسعة لصحة نكاح واحدة فتفرض  
 معهن فلمن ثلاثة اربعة وهي ثمانية عشر وتستحق هي  
 الربع وهو ستة ولاشئ للثنتين وان فرضت معها استحققتا  
 ثلثين وهما ستة عشر ولاشئ للثلاث فتستحق هي الثلث  
 ثمانية ولكل حال ارث وحال منع فتأخذ كل طائفة نصف  
 ما بيدها وللواحدة ان فرضت مع الثلاث ربع وهو ستة  
 ومع الثنتين ثلث وهو ثمانية فنصفها سبعة والصداق  
 يتكامل بموت كدخول فللواحدة جميعه وللثلاث والثنتين  
 نصف ما فرض لهن بالخالين \* (باب ٦) \* جاز عقد  
 النكاح بكل وقت وبقعة ان لم يشغل عن فرض خيف فوته  
 وبوجوب اعلان به ويحذر فيه وفي بيع وشراء وسفر  
 ونحوها من اربعة اخر شهر يعلم وصح لصائم ومحرم وكفر  
 لمعتكف وان صح بشروطه كولي وشهود وصداق وقبول  
 زوج ورضي امراة وان قال وليها الرجل زوجتك فلانة او  
 وهبتها لك او بعثتها على وجه النكاح جاز وقد ورد ثلاثة  
 جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والعتاق فمن



لعب بشئ منها جاز عليه ان تمت شروطه وصح بصيغة  
 الخطبت واملكت وبانكحت وزوجت وهما الفصح وبكل لفظ  
 صالح يعرف ويجبر الزوج على قبوله او دفعه ان ابى وقيل لا  
 ولزمه ولو شرط رضى والديه عند قبوله ويجب تعيين  
 المنكوحه باسمها ولو واحدة ومن زوج فلانة من  
 بناته لرجل فمات ونسي الشهود اسمها اجبر بطلا قهن  
 ولهن نصف الصداق ان فرض والا فمتعة ويجدد ان  
 شاء لواحدة ان لم يميس وان تراضيا على كمانة دينار  
 مهرا وعلم الشهود فغلط الولي فعقد على خمسين او اكثر  
 من مائة فقبل النكاح فعلموا بغلطه لزم وللراة ما تراضيا  
 عليه اول لابشهادة ويشهدون بما عقدوا وان لم يعلموا  
 واستحسن تجديده ان وقع الغلط وللشهود ان يسموا  
 زوجا وامراة باسمائهما وآبائهما وان يعلموا انه لاولى قبل  
 العاقدان لم يكن ابا ولم يزوج طفلة او مجنونة او غاشبة  
 ان يعين ذلك ولزم بدونه ويجب في كطفل وغائب وعي  
 وان اخبر الفضولي المعقود عليه بالنكاح لا بالصداق  
 فقبل لزمه ولو انكره بعد علمه بكية الصداق وكذا  
 مزوج وليته بمعلوم فاخبرت بالنكاح فرضيته لزمها  
 ولو دضته بعد علم بقلته وجاز زوجت هذه بهكذا  
 مشير الحاضرين وان لا باسمائهما وينسب مجهول الاب  
 لأمه عند العقد ان عرفت والا احضر واشير اليه باسمه

ولو امرأة وان زوج وليته لرجلين بعقده فقبلا  
 فرضيتهما او احدهما فسد وكذا من تزوج عليه رجلان  
 او واحد ثمان نسوة اربع بعد اربع فرضيهن لزمته  
 الا واثل وفسدن بعقده ان رضيهن او اربعا او اقل  
 ويجدد لمن شاء ما لم يمس ومن عقد على غائب بلا امر  
 فماتت وقبل بعد قدومه حطه وارثها وقيل لا وكذا عاقد  
 على غائبة لحاضرات وان مات غائب عقد عليه ولم  
 يعلم منه قبول او دفع لم ترثه ولا يمين لها على وارثه بانه لم  
 يرض ويرث غائبة عقد عليها كذلك ان ماتت وان عقد  
 على غائبين وماتا كذلك لم يتوارثا وان انكر الغائب عند  
 قدومه لم يلزمه نكاح ولا صداق ولزمه الولدان انت به  
 قبل قدومه ان عقد عليه وليه وقيل لا ان لم يكن اياه كما  
 ان كان غير وليه ممن يريد اضراره واسترثبت اتفاقا وان  
 انكرت غائبة عند قدومها بطل ولا صداق لها فان انت  
 ومعها ولد يمكن ان يولد بعد نكاحها ومن الزوج ايض لزمه  
 في الحكم وكذا ان تزوج حاضرة فولدت بعد ستة اشهر  
 لزمه فيه ايض ولا تضيق عليه العدالة بينه وبين اولاده  
 والمختار عندنا لزوم الولد من وقت الدخول لا العقد  
 \* (فصل) \* ان جرح رجل امرأة او جرحه ثم  
 تزوجا فمات المجرع فهل يرث الجرح اولا قولان وان  
 عقد لطفلين او مجنونين او مختافين بهما اوليا وهما لم

يتوارثا وان تخالفا بلوغا وطفولية او جنونا وعقلا  
 وراثا البالغ او العاقل ان مات ولا يبطل ارباعا جنونا حاش  
 بعد نكاح ومن تزوج امرأتين ففرض لكل فمس واحدة  
 بتعين ثم طلق واحدة لانه طلقة ثم مات في عدة من  
 مست فلها صداقها وثلاثة ارباع الارث لاحتمال كونها  
 المطلقة فلها نصفه وغيرها فكله فقسم لها وللمتلى لم  
 تمس ربع الارث لانها على تقدير لا شيء لها وعلى اخرها  
 النصف فلها نصفه وهو الربع ولها ثلاثة ارباع الصداق  
 لانها على تقدير تستحقه تاما وعلى اخر النصف ونصف  
 المجموع ما ذكر وان عرفت المطلقة وجهلت الممسوة فللمطلقة  
 ثلاثة ارباع الصداق وربع الارث ولغيرها صداقها وثلاثة  
 ارباع الارث وان جهلتا ورثاه سواء ولها صداق ان الا  
 ربعا وان رجم احدهما باعتراف بزنا ورثاه صاحبه لان  
 بين عليه ومن طلق واحدة لا بيعيتها من اربع ثم تزوج  
 اخرى ايض فمات ولم تعرف مطلقة منهن قسم ارثن على  
 اربعة وستين فللاخيرة الربع ستة عشر وبقيت ثمانية  
 واربعون فلناتيتها ربعها وبقى ستة وثلاثون على اربعة لكل  
 تسعة وثمانون ان كان ثمانية عشر مخرجه في الاربعة المقسوم  
 عليها فلصاحبة الربع ثمانية فالباقي لا ينقسم على اربعة  
 لاجل التي تاخذ ربع الباقي وتوافقا بنصف فيضرب  
 وفق الاربعة في اثنين وثلاثين باربعة وستين وان كان

في طلاق كل واحد من الزوجين  
 في تزوج اخرى

ربعا فخرجه في الاربعة ايضا فلذات الربع اربعة ولذات  
 ربع الباقي ثلاثة فالباقي تسعة لا تنقسم على اربعة  
 وتباثن فتضرب الرأس في ستة عشر ياربعة وستين  
 \* (باب ٢٠) \* ان شرط متزوج عليها عند العقد  
 ان تنفقه وتكسوه وتسكنه او لا يفعل لها ذلك او شرطت  
 هي عليه ان لا يملك طلاقها او لا يجامعها او يخوذ للشيء  
 بطل ولزم النكاح وعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها وطلاقها  
 بيده وله وطئها متى شاء الا في حيض او نفاس وان  
 شرطت عليه ان لا ينقلها عن بلدها او يكون طلاقها  
 بيدها معلقا المعلوم كنكاح او تسرعليها او غيبة حولين  
 عنها او يخوذ ذلك جاز على شرطها ما لم يبره منه فان تزوج  
 عليها فطلقت نفسها فاذا هو فسخ او راجع عليها مطلقة  
 برجعي بطل طلاقها وصح لها في مفقضية وان لم تطلق عند  
 نكاح او تسرح حتى تطلق الاخيرة او ماتت او هب السرية  
 او باعها او زوجها او ماتت او اعتقها فليس لها ان تطلق وان  
 سافر حسبت من مجاوزته فرسخين من مسكنه فان كان بعد  
 طلوع الشمس فمن المقبلة وان قبلها فمن الماضية وكذا ان مات  
 او فقد او طلقها اوء الا منها وهي ممن لا تحيض وكذا في نفاس  
 او حيض وان شرطت رجوع طلاقها بيدها معلقا المعلوم وفي  
 صحته في المجهول خلاف لم يضرها توانيها وانتظارها ان  
 زادت متى شاءت طلقت نفسها والا فاتها ان لم تفعل عند

وقوعه او تمام المدة وان اصدقها على ان يكون في عاجل  
مائة وفي آجل مائتين فلها الاكثر عاجلا وان ديار الا  
حبة او وحيبة جاز النكاح ولها ما سعى لا يحكم حاكم  
\*(باب ٢٠) \* ان اسلم مشرك وتحت ثمان واسلم  
معه فان رتب عقدهن اقام على الاربع الاوائل والاخر  
لمن شاء وجوز المقام له عليه بلا تجديد فان نكح اربعا  
بعقده ثم اربعا باخرى اقام على الاوائل فان اسلم هو والاخر  
اقام عليهن ولا يرجع للاوائل ان اسلم بعد وان خلف  
زوجة بشرك ثم اسلمت استأنفا وتجهرا ان امتنعت وجوز  
مقامها ما لم تنقض عدتها وقيل ما لم تزوج او يتزوج لختها  
او اربعا وصح تجديدها بعد خروج من عصمة وعدة  
ان تزوجت او بعد عدة اخت او اربع ان طلقت وان  
اسلم على الختين واسلمتا لم يصح مقامه ولا تجديد مطلقا  
ورخص لواحدة ان لم يمسهما ولم يتجدد عقدهما ورخص  
مقامه على الاولى ان تعدد وساغ بملتهن جميعهما وان  
اسلم على امرأة ومحرماتها واسلمتا معه فلا يقيم وان على  
واحدة ولا يجرد لها ولو انتفى المس واتحد العقد وان  
تزوج محرمات او ماتت ثم اسلم او اسلمت لم يلزم وارث  
منها رد ان قسم قبل اسلامه وان ترك بشرك مجوسية او  
وثنية او كمانية محاربه لم يصح له نكاح اختها في الاسلام  
حتى تغتد المشركة ان قسمها قبل اسلامه وكذا ان ترك

به اربعاً حتى تنقضي عدتهن او بعضهن فمضى انقضت عدة  
 واحدة او ماتت تزوج واحدة ان شاء وهكذا وان  
 تزوج قبل انقضائها لم يفرق بينهما ولم تحرم وكذا ان طلق  
 مسلم زوجته ثلاثاً او فادها او طلقها بائناً او حرمت  
 عليه لا يتزوج اختها او اربعاً حتى تنقضي عدة الاولى  
 او تموت وكذا ان طلق اربعاً ثلاثاً لا يتزوج حتى تنقضي  
 عدتهن او يمتن ولا يفرق بينه وبين من تزوج ولا يحرم  
 ان تعجل به قبل الانقضاء وان تزوج اخت مطلقه جميعاً  
 قبل انقضائها حرمتا بالعقد وبالوطئ ان اربعاً باتحاد عقد  
 وان رتب حرمت الاخيرة فقط وان اسلم كتابي معاهد  
 وترك زوجة بشرك كذلك فهل يقيم عليها اولاً ولا يجرد  
 قولان وان اسلماً وصدقها الخمر او خنزير تبرئ منه ان  
 قبضته والا فقيمته بعد ولهم وكره لمسلمة قيمة محرم  
 ولزومه صداق من ترك بشرك وتدركه عليه ان اسلمت  
 دونه ولا تدركه حامل على مشرك ان اسلمت نفقة واستظهر  
 ادراكها حامل مشركة على زوج اسلم ويحرم من اسلم منها  
 صغار اولاده للاسلام وان اسلم من تحت امة واسلمت  
 جدده بشرطه الا في من اسلمت معه زوجته قبل ان  
 يمسها جدد اولاً يعتد ببنكاح المشركين ان لم يقع مس  
 وان ترك زوجة لم يمسها بشرك فله ان يتزوج اختها  
 ان شاء او اربعاً يوم اسلامه ولها ان اسلمت وتركته

كذلك ان تتزوج ولم تطلق لم تمس او خارجة بتحریم نکاح  
 بيومها بلا عدة ولزوجها نکاح اخيها او اربعاً بجنيته وكذا  
 ان ماتت زوجته وتعتد ان مات مطلقاً \* (فصل ٧)  
 من ارتد وترك زوجة بالاسلام ثم رجع اليه او ارتدت  
 كذلك فهل يقيان على الاول ان لم تنقض عدة او يجيدان  
 مطلقاً ورجع قولان وان تزوجت في الردة ثم اسلمت  
 جدد اتفاقاً وجدد ان ارتد ثم رجعا ورخص في المقام  
 ان رجعا قبل ان تنقضي وحرمت ان مسها بردة وكذا  
 ان ارتد وتزوج بمشركة ثم اسلم او ارتد كذلك جدد  
 ان لم يمسهافيها وان ارتد مع امرة ثم تناكها فيها ثم  
 اسلم قبل المس جدد ولا تؤكل ذبيحة مرتد وقد مر  
 وان ارتد احدهما ثم رجع استأنفا ان لم يتماسا فيها  
 ولا تتزوج زوجة مرتد حتى تعتد ثلاثة قروء ان كانت  
 من تحيض والا فثلاثة اشهر وتعتد حامل بعد الوضع  
 ثلاثة قروء ورخص به فقط وكذا ان خرجت عن مسلم  
 حامل بتحریم او ايلاء ومن طلق زوجته رجعيًا فاعتدت  
 حيضة او ضعفها فارتدت استأنفت من يوم الردة  
 ثلاثة وكذا معتدة بالاشهر وجوز نكاحها اذا انقضت  
 باقي عدتها وكذا ان آلى منها وحكم مسلم طلق رجعيًا  
 او آلى فمكث اقل من عدة ثم حرمت لا تتزوج بعده حتى  
 تعتد كذلك فان افسد ابو زوج او ابنه عنه زوجة بمس

اعتدت ستة قروء ثلاثة له واخرى لفراق من زوج ولو  
 بعد وضع ان كانت حاملا وان افسد الزوج بوطئ بذنتها  
 او امها فثلاثة قروء او اشهر فقط وكره الاكثر جماع  
 طيلة بشهوة غيرها وحرما به بعض\* (باب)  
 نسخ نكاح المتعة عند الاكثر بأية الارث او بالنهي وقد  
 فعل بالجاهلية واول الاسلام وهو تزوج بولي وشهود  
 وصداق معلوم لاجل فاذا تم خرجت بلا طلاق وان  
 اتفقا على زيادة منه في الصداق ومنها في الاجل فعلا  
 بولي وشهود ولا يتوارثان بموت احدهما قبل الاجل وجوز  
 من يراه غير منسوخ بل اوجبه قبح نكاح الشغار وهو  
 ان يزوج رجل وليته لرجل على ان يزوج له هو وليته ايض  
 ويجعل صداق هذه بصداق تلك وان فعلا وجب لكل  
 صداق مثلها ان مست وقيل حرمتا ولا توارث فيه اتفاقا  
 وثبت النسب ولا شغار في الاماء لان صداقهن لموا اليهن  
 \* (باب) لا يصح نكاح عبد او امة ولا  
 طلاق ولا امرجة ولاظهار ولا ايلاء او فداء الاباذن  
 سيّد ولا ارث ولا شهادة وان باذن وجاز به مبايعته  
 ولا يعقد عليه شريك فيه دون اخر وجاز بيع نصيبه  
 فيه وهبته وضمن شقص شريكه ان دبره او كاتبه او  
 اعتقه وجاز فعل مكاتب وهو حر عندنا وان لم يؤد  
 وحكم الرقيق اسيد لا لوليه ولو حرا ونكاح رقيق اليتم



والجنون تخليفتها او وليها والاجود في مملوك امراة  
لوليها وان امرت غيره جاز ولا يزوج خليفة يتيم عبده  
او امته وجوز عبده فقط وجوزا فيما بينهما وقيل وان  
لغيرهما ان راي صلاحا ويحير السيد بالضرب ان امتنع  
حتى يزوج عبده ان طلبوه عند حاكم وصح نكاح رقيق  
باجازة سيد بعد عقد وقبل مس وثبت للنسب ولو  
مع اتكاره ومن زوج وليته لعبد ثم خرج من ملك  
سيده وان بعث قبل النكاح فقبله المعتق او المنقول اليه  
جده ورخص في التامير بدونه وكذا ان زوجت امة لرجل  
ولم يقبل حتى خرجت من سيدها على الخلف وان تناكح  
عبد وامة بسيد كل بصدق غير العبد فقبل واجاز له  
سيده جاز وصح بنفسه او امره او باستخلافه وان عقد  
له امة رجل او حرة فاصدقه اياها بطل وان امره او امته  
بنكاح لزغمة ما اصدق وان امره بد ينار فتزوج باكثر لزمه  
الدينار والزائد في رقبته يؤذيه السيد يوم يخرج من ملكه  
وما جاوز قيمته ينظر به عتقه وان امر بعض الشركاء  
المشرك ان يتزوج بعشرة وامره الاخر ولم يسم فتزوج بمائة  
لزم صاحب العشرة نصفها والاخر خمسون والباقي في نصيب  
الذي لم يسم في العبد ولا يلزمه ما جاوزه وان عين الزم كلا  
نصف ما عين والباقي في رقبته وما جاوزها فعلى العبد  
ان عتق وان عين احدها عشرة والاخر عشرين فتزوج باقل

من ذلك فنصفان ومن عقد على عبده امة بمعلوم ثم  
 اخرجها من ملكه ثم مس فعلى الاول نصف الصداق وعلى  
 من نقل اليه النصف او على نفسه ان اعتقه وكذا صداق  
 امة ان اخرجت من سيد قبل مس نصفه له والاخر لها  
 او لمن نقلت اليه ان مست بعد \* (فصل) \* جاز  
 لعبد نكاح امرأتين بلا حرمة ما فوقها وله المقام عليهن  
 ان عتق فان فادى واحدة لم تضع مراجعتها وجاز ان كان رجيا  
 وكمر نكاح امة بعدم طوله خوف عانة في مجازات واحدة  
 وله المقام معها وان ايسر فان فاداهما فلا يرجعها ان ايسر  
 بعده فان في عدتها ثم افتقر بها استأنف نكاحا و تزوجها  
 في غناء ثم افتقر جددان لم يمس ولا تنكح حرة على امة وجوز  
 ان رضيت وكانت بتثليث في الايام ومن تزوج حرة على امة  
 بلا علمها فلها ان تنكح بعده وقيل نكاح الحرة طلاق الامة  
 ونكاحها طلاق الامة والحرة وقيل نكاح الحرة طلاق الامة  
 وعكسه وحرمتا معا وان تناكح عبد و امة لرجلين بمعلوم  
 ثم قسمها فاحداهما العبد والاخر الامة قبل المس ثم  
 وقع فالنصف الاول من الصداق بينهما والثاني لرب الامة  
 على رب العبد ومن اشترى رقيقا ثم علمه متزوجا رده اذ  
 هو عيب على المختار ولا يجدر رده بالعيب ان كان فيه قبل  
 الشراء بعد نكاح عنده وله ارشه و جاز الراد ان طلق على  
 عبد بائنا او طلقت امة من حر كذلك ومن اشترى لزوجته

لم يمسها عند البائع ثم مسها عنده فاذا به عيب قبل الشراء  
 فله الرد ان شاء ولزمه نصف الصداق وحكم الامة كذلك  
 ولمشترها نصفه ان ردها بعيب كالغلة وقيل يرد معها  
 وان عتق ذوزوجة وان حرة خير في اقامة معها وفي  
 اختيار نفسه وليس بطلاق فان تزوجها بعد فمى عنده  
 على ثلاث ان كانت حرة وعلى ثنتين ان كانت امة وكذا  
 الامة ولو تحت حرمها وقيل خيارها طلاق ولا خيار  
 لحرة تحت عبد ان عتق وقيل لها ولا لعتق ان مس بعد عتق  
 ولا يقبل قول مدع عدم علم به ان حضر ومن دبر عبد او امة  
 لشهر قبل موته او اقل او اكثر فلا يعقد عليها الا برضاها  
 فان فعل فمات قبل الاجل فلا خيار لواحد منهما وان بعد  
 انقضائه من يوم العقد فلا يضرهما المس الذي بينهما قبل  
 موته بعد وقوع الحرية عليهما وان اعتقت طفلة ذات  
 زوج فلا خيار لها قبل البلوغ ولا لوليها ان كان حرا ان  
 يختار لها او يستخلف وكذا طفل اعتق وله زوجة واستحسن  
 لمن اعتق امة لله ان لا يزوجها ولا يستخدمها وكذا امرأة  
 ان اعتقت عبدا وان كان بدين لازم جاز وان اعتقت عبدا  
 على ان يزوجها ثم امتنع فلا يجبر ولا يرد في الرق وكذا الامة  
 لصحة العتق وبطلان الشرط ومن خطب بنتا لرجل فقهره  
 بامته فزوجها اياه خير في اقامته عليها ان حلت له الامة  
 وفي الانكار بلا صداق يلزمه ولو مس ولا قيمته لما ولا معها

ولزمه الصداق في العكس وان غرت امة رجلا يظنها  
حرة ثم علمها امة فعليه عقربا ان مسها واستظمر ان  
ما ولد معها عبيد وان غره بها غيرها فعليه صداقها  
وقيمة ذلك وهي عبدان على كل واحد وان غر عبد قوما  
بنفسه فزوجوه وليتهم ثم علمته عبد بعد مس فصد اقها  
في رقبته فتأخذه فيه وليس على سيده اكثر من ذلك  
وترد جميع ما انفق عليها وقيل القائم فقط لا المتلف  
ومن زوج امته لابنه او اخيه او لابيها ان كان عبد او لكل  
من لا يحل له نكاحه من نسبه ممن يعتق عليه ان ملكه حرر  
عليه ما ولد معها الا ان لحاله او عه وكره لرجل ان يزوج محرمة  
لعبد ولا امرأة محرمة العبداء ومن ورث من امة هي زوجته  
نصيبا او امرأة في عبد كذلك بطل النكاح وتجب نفقة امة  
وكسوتها وسكنائها على زوجها ان جلبها ولا يدرك على زوج  
من سيد ولا عليه الابرضى وان كانت ليلا عند زوج لزمه  
فيه اتفاق وكسوة وسيد هانها راوياتها باوقات  
لا يشغلها فيها عن خدمته ولا يعزل عنها الا باذنها او سيدها  
وتصلي صلاته لا حرة وكره استخدام تماثل انا معتق ونكاحه  
ورخص ان لم يعلم اصل رقبته وكالمنكاح البيع والشراء والجارة  
ومن تزوج حرة في ظنه فمساها فاداهي امة قوم فلا يزوجهما  
بعد او يتسراها او ثبت نسبه ان ولدت اولادا وهم عبيد لسيد  
وان تزوجهما كذلك فخرجت امة له فيها نصيب ثبت ايض ومنع

من نكاح او تسرلها بعد ورخص فيها وان تزوج امة  
 باذن سيدها في ظنه فوطئها فخرجت لغيره فكذلك ثبوتها  
 ومنعها وترخيصها وان تزوجها من واحد في ظنه فمسيها فخرج  
 معه فيها شريك فكذلك وان تزوجها باذن سيدها ظاهرا  
 فمسيها فخرجت حرة فكذلك ومن تسرى مشتراة فخرجت مشتركة  
 او حرة او لغير البائع فكذلك وان تزوج امة ثم ورث فيها نصيبا  
 ثم مسها بلا علم بالارث ثم علم منع من نكاحها وتسريها بعد  
 اتفاقا \* (باب ٣) \* جازان يتزوج على كطفل ووليّه  
 او خليفة ابيه او عشيرته وقيل لا يعقد عليه غير ابيه وقيل  
 بمنعه ايضا كغيره حتى يبلغ واستحسن جمع راي خليفة ووليّه  
 على نكاحه ان كانا والابن والمجنون كطفلة بكما ومجنونة  
 كذلك ولو حدث المجنون بعد البلوغ وفي حدوث البكم بعده  
 تردد وان تزوج على كطفل ووليّه امرأة فاصدقها من ماله او من  
 مال كطفل جازان انكر بعد الوطئ ظاهرا الصداق كاملا وان  
 قبله فعلى الولي ولو مات نصفه ان لم يشترط على ولي المرأة عند  
 العقد ان لا شئ عليه ان انكر بعد بلوغ او افاقة ولا يصح طلاق  
 طفل ومجنون ولا ولي او خليفة وطفلة او مجنونة ان مستا  
 صداق او انكر تا بعد بلوغ او افاقة وانكار الطفولية فرقة  
 لا طلاق وجاز تجديده وقيل طلاق فتقع المراجعة والانكار عند  
 اول البلوغ والافاقة وانطلاق اللسان على الفور ولا يمين  
 على منكر في حينه ولا يقبل في الحكم بعد تراخ وتنكر الطفلة في

في طفوليتهما وشبهتهما واول بلوغها عند حاكم او امسأ  
وان تعذروا ولا تنزع من يد زوج بانكار الطفولية ان امن  
عليها وجازله وطنها وترد لامينات اذا استأهت فليست  
كل يوم ثلاثا عند الطلوع والزوال وبين ظهر وعصر فان بان  
البلوغ انكرت عندهن ثم عند الحاكم ان تيسر والا فند  
الامناء ويبلغون له ويمجزي الخبر فان انكرت في شبهة وبلوغ  
لا في طفولية جاز ولا يصح في غير البلوغ في الحكم وان علمت بالانكاح  
ولها ان تقيم معه ان نذمت بعد في طفولية وتجدد ان كان  
بشبهة ولطفل بعد الانكار نكاح بنت المنكرة لا امها  
ولطفلة ابى المنكر لابنه وان مات طفل او مجنون عن امرأة  
ولم يمسهما فلها الصداق ان فرض لا الارث وكذا طفلة  
او مجنونة ان ماتت قبل مس فلوارثها صداقها ولا يرثها  
زوجها وان ماتت زوجة كطفل او زوج كطفلة ثم  
وقع الانكار بعد البلوغ او الافة لم يصح بعد موت  
ولزمت عدة وارث ومن طلق طفلة ثلاثا ثم بلغت  
فانكرت لزمت الطلاق حتى تنكح غيره وان دخل الرضي  
نفس كطفل في شبهة لم يصح انكاره في البلوغ وان مات  
فيها فادعت زوجته او زوج طفلة ان ماتت فيها  
بلوغا قبل الموت فالبيان ان كان وان بالخبر والا فلا  
ارث ولزم الورثة يمين العلم وصداق الطفلة ولا تقبل  
بينة مدع بلوغا لميت بطفولية ولا له يمين وجاز

لولي جلب امرأة تزوجها طفله ان كان يصونها وقرب  
 بلوغه ولو كرهت ولزمته لها النفقة والسكنى والكسوة  
 والزوج جلب طفلة وان صغيرة ان امكن تمتع بها واغتت  
 عن امها ولا يجدر وليها منعها وله عليه جلب زوجته  
 وان رضيعة وعليه حقوقها واجرة مرضعتها وعليه  
 مؤنة طفلة ولو غابت لا كالبقرة لم يعلم منها قبول  
 وعلى الولي ان يموت متزوجة على طفله ولو غاب حتى يبلغ  
 وان تزوجها على بالغ او حاضر ولم يعلم قبوله ففي لزوم  
 المؤنة لها وعدمه قولان وان اتت زوجة طفل لم تتم له  
 ثمان سنين بعد موته بولد فان امه ولزمه ان دخل  
 بتاسعة فاكثر وقد اجيز لابن سبع والبلوغ بشعر  
 سوداء غليظة ولا ترثه فيما دون ثلاثة عشرة سنة  
 ان لم تكن به علامة بلوغ وان لزمه الولد وان دخل  
 بخامسة عشر ورثته ويرث الزوج دأخلة برابعة عشرة  
 ولزمها لازم النساء وقد اجيز فداؤها واقيد بحماية  
 داخل فيها ومن مات عن طفلة او طلقها ثم اتت بولد  
 فان دخلت بتاسعة عند الموت او الطلاق لزمه وقيل  
 بثامنة وجوز بسابعة \* (باب —) \* عيب مجنون  
 ومجذوم وابرص فاحش وعنّين وهو من لا يريد النساء  
 وقيل صغير لا يركفولة وعيب مجنونة ومجذومة  
 وبرصة كذلك وعفلاء ايضاً والقتل والرتق يعالجان سنة

والاربعة الاولى لا تجوز في نكاح ولا عتق كبيع وان  
خطبت معيبة بها الوليها وقد علم به لم يلزمه ولا المرأة  
اعلام خاطب به ان لم يسئل وقيل يلزمها مطلقا  
وعليه فان تزوجت غير عالم بها فمفسها وطلقها به  
رجع على الولي بالصداق ويرجع هو عليها وانطلقت  
معيبة قبل المس فاخذت نصف الفرض او المتعة  
فاذا هو به لم يلزمها الرد ويرد معيب بعيبه وان  
بعد برئ ولا يرد به ان حدث بعد عقد وان تناكحا  
وبكل عيب يرد به فلكل رد صاحبه وارثه ان مات  
قبل الرد ومن رضى عيبا ثم علم باخفله الرد به ومن  
رد معيبا بعيبه ثم تزوجه فلا يرد به بعده وان رده  
به او وقع طلاق وقد تغيبا عن شهود العقد وتصادقا  
على عدم الوطئ لزمته عدة وولدان انت به في الحكم  
والمطلقة نصف الصداق لان وقع ذلك بالمجلس وفي  
صححة الرد به بعد مس لا يعلم به قولان وان ادعت مردودة  
والزوج عدمه لم يقبل قوله ولو ادعى بكارتها ولا يمين  
له عليها وكذا ان ادعاه مردود وهي عدمه لا شغلها  
ولا لها عليه يمين والرد به فرقة لا طلاق وعلى مدع  
اعلاما به قبل النكاح او علما بعده ورضى به بيات  
وان يخبر ان كان والا فعلى الجاحدين ولا يحد ولي  
طفل رد معيبة حتى يبلغ فينكر ولا ترد طفلة زوجها



ان مسها بطفولية بعيب ولها النكار عند بلوغ ولا رد به  
 بعد علم ومس وان بمادون فرج وقيل لا ينقض عقد ولي  
 الا بطلاق ويجبر الزوج عليه ان كان به ما يرد به ولا  
 صداق عليه ولا متعة ولا يعد عليه طلاقا وقيل طلاقا  
 فيعد والرد والامساك الى الملعوقد عليه لا الى العاقد ويأتى  
 واجد بزوجة رتقاء حاكما وينكرها عنده فيؤجل لها سنة  
 فان عاجت فيها فزوجته والا فلا وعليه فيها نفقتها  
 وكسوتها وعلى اهلها العقاقير والمسكن ويتوارثان بموت  
 فيها وان اتت الحاكم بعد سنتين وقد عاجت وادعته قبل  
 انقضاء السنة كلفت ببيانان وجدته والا فلا يمين لها  
 عليه وان مسها دون الفرج ولم يعلم بعيبها لم تلزم بذلك  
 هي ولا صداقتها وقيل بلزومها وان انكرت رتقا نظرتها  
 امينات وان وجد قتل بزواج اتت به واجدته حاكما  
 فيؤجله سنة ولزمته فيها مؤنتها ولو مسكنا وان  
 ادعته قبل النكاح وادعاه بعده كلف ببيانان بمحدوثة  
 والا فلا يمين عليها وان انكره جربه الامناء برغفران على  
 عانته ورفقيه ويرسل اليها مكتفا فان وجد بعانته  
 ورفقيها فلا قتل والا فكما قالت ولزم الولد محبوبا  
 لا عنيانا ولا مستاصلا وفي الخصى قولان ولا تؤكل  
 ذبيحة عنين وطلت من محبوب ومستاصل بجدي لان  
 بغيره وتقبل شهادتهم بالعدالة \* (فصل) \* ان

زنى بامرأة ثم خطبت بعده منعت وليها بكناية عنه  
 لا يتصرح به من خطبة وتزويج فان زوجها بها بطل  
 وفسد فيما عند الله ولا تصدق في الحكم ان ادعته بعد  
 النكاح ومن خطب ثيبا يظنها بكرا عرفته انها ثيب وان  
 دلسته واصدقها كبركرا خذت نصفه فقط ومن تزوج  
 امرأة ثم زنى بها قهرا فان مسها قبل ان تقعد له وقد مسها  
 قبله ففي حرمتها عليه قولان وتحرم زوجة مفقودة كقوله  
 ان وطئها عند قدومه قبل ان تقعد وبعد ان اخفها من  
 زوج مسها كواهلة تزوجت فمست ثم علمت بغلطها في الادة  
 ان روجعت ومست فجدان تقعد ولا يلزم من تزوج بكرا  
 سؤالها ان وجدها ثيبا فان سالها فاعترفت له بزواج  
 كانت عنده فله ان يقيم عليها ان يان نكاحها قبل والا  
 فان اعتلت بغلبة زان بها كره له وقيل حرمت ولا خلا  
 ان اعترفت بالمطوعة به وان قالت بغيره او غسل او  
 وشبهه او ركوب جاز ايضا وان انت منكوحة بولد قبل  
 تمام ستة اشهر من يوم العقد او تحرك قبل تمام اربعة اشهر  
 وعشر منه لم يلزمه فان كان لها زوج قبله لزمه وهله  
 نكاحها بعد اولا قولان والا فابن امه وحرمتها وان  
 غلطت مطلقة رجعييا في العدة ثلاثة ايام فزوجت ثم  
 علمت به جازت مراجعتها ما لم تنقض الايام لمطلقها بلا  
 عدة ان لم تمس وجاز له وطئها من حينه والا لزمته

عدة واعتزال مراجع بعد ارتجاع وحرمت ان مسها قبل  
 ان تعتد فان ولدت دون الستة او تحرك حملها قبل  
 مدته من يوم الرجعة لزم الاخر وعليه نفقتها حتى تضع  
 ولا يقربها المراجع حتى تعتد بعد الوضع وان ولدت  
 بعد الستة او تحرك بعد المدة لزم الاول الرجاع وان علمت  
 بالغلط في تلك الايام ولم يراجعها حتى انقضت عدتها  
 فارقها الاخر وجدد بلا عدة ولا يتزوجها الاول والاخيره  
 بعد انقضاء الايام ولا يخطبها حتى تعتد من مس الاخر  
 وان علمت به بعد انقضاءها اعتزلها الاخر حتى تعتد  
 الثلاثة بعد علم فيجدر ان شاء اولها ان تتزوج غيرها  
 وقيل يقيم عليها الاخر بالنكاح الاول ولزمه عن لها  
 حتى تنقضي الايام بعد العلم ورخص في عدمه وجوز  
 للاول مراجعتها في الثلاثة التي علمت فيها به ويتوارثان  
 فيها ان مات احدهما وعليه فان لم يراجعها لزم الاخر  
 تجديده وان لم تراجع ولم تجدد ولا تزوجت غيرها  
 فولدت لزم الاخر الاول وفي الثاني خلاف ولا يلزمه  
 الثالث ولا يجوز غلطها ان اعتدت من اول الشهر ولا  
 اكثر من الثلاثة ورخص للموتى عنها غلط بخمسة وان  
 مات من اول الشهر جاز لها يوم للعشرة \* (باب) \*  
 ان اراد زوج اثبات نكاح امرأة عند حاكم خوفا من  
 دورها بنجر الامداد واهل الجملة قال له فلانة بنت

فلان امرأتى وانا زوجها وقد تزوجتها فيكلفه بياننا  
 بشهود قائلين له فلانة بنت فلان زوجة هذا الرجل  
 وقد تزوجها فثبت النكاح عليها ويجزى الخبر وان بعد  
 موتها وتفضل هي كذلك في اثبات نكاحه كذلك فتبلغه  
 الخبر بالامناء او بالثلاثة من اهل الجملة ان لم يسترابوا  
 ولم يقع انكار وتجب شهادة الامناء ان وقع ذلك  
 وان بعد موته وان ادعت زوجا فانكر كلفت بياننا وليس  
 لها عليه ثبوت في الاجل ان اجل لاثباتها به فان لم تجده  
 حلف ولزم اتفاق جاحدة على مدعيها في الاجل فان  
 طلبت اليه حميلا او يمينا بالطلاق ثلاثا ان لم يات اليه  
 فلها ذلك وحلفت ان لم يبين وان جمدت ولا بيان له ثم  
 مات فاكذبت نفسها وصدقت دعواه فقيل ترثه وقيل  
 لا وكذا منكر مدعية انه زوجها ان ماتت او انه طلقها ثلاثا  
 او باثنا فانكر ولا بيان ثم مات فاكذبت نفسها كذلك على  
 الخلف ومن ادعى فداء من زوجته ولا بيان له اجبر على  
 طلاقها باثنا لقطع العصمة ان طلبت ذلك الى الحاكم وان  
 ادعت طلاقا فان رجعا جاز لها ان تقيم معه في العدة بلا  
 مس وان باثنا وايقنت به هرب منه وافقدت وان  
 بما لها ان لم يكن لها بيان والا حلفت ولا حق له عليها ولا  
 طاعة وتعدده باغيا عليها وتمنعه ما استطاعت فان لم  
 تجد سبيلا الى خروج منه ادركت عليه كل ما في و

لتعطيلها ومن بين على امرأة انها زوجته وانكرت ثم طلبته  
 بما يمونها او صداقها نصبت خصومة بينهما على ذلك  
 وترثه ان مات وان ادعت اليه طلاقا باثنا او ثلاثا فانكر  
 ولا بيان لها ثم طلبته بحقوقها وصداقها حكم بينهما ولو  
 قالت لحاكم اعطني حقي من زوجي فلان وان ادعى نكاح  
 طفلة فانكرت وصدقه وليها دفع انكارها وترك بيده  
 حين صدقه ان لم يخف عليها اخراج من بلدها او ظلم عليها  
 حتى تبلغ فتخاصم وان اختصم رجلان في امرأة فادعاهما  
 كل منهما فاكذبتهما كلفا بيا نافان اتي كل به فتاريخا فان  
 لم يكن اواحد الجبر اطلاقا باثنا وحلفت لهما ان لم  
 يبينا فان صح البيان لاحدهما فزوجته وقعد فيها من  
 اقرب به منهما ان دعت آخر ولزمه البيان وقيل لا يقعد  
 باقرارها وكذا ان ادعى ارقيا فارقا بحدهما على الخلف  
 وان ادعت زوجها فانكر ولا بيان ثم ادعى امها او بنتها  
 فانه يدفع ولا يحمل لهن وان ادعت رجلا فكلفت بيا نانا  
 لاجل فولدت دون الستة من يوم اقامتها البيان لم  
 يلزمه وان بعدها لزمه ان صحت دعوتها وورضا فان  
 اكثر من الستة من يوم العقد للولادة وان ادعت الى  
 عبده انه زوجها فانكره هو وسيده كلفت بيا نانا فان صح  
 ثبت والا حلف العبد فان اقر وجهه سيده حلف  
 وان اقر جاز على عبده ولزمه النكاح في الحكم ولا يقربها

ثم ادعت باه واوبته وكذا ان ادعى زوجيه فانكرت ولا يبيها

فيما عند الله حتى يعلم وكذا ان ادعى عبد امرأة فانكرت  
 هي وسيده كلف بيان النكاح والاجازة وكذا ان جمده  
 امة واقربه ربه اجاز عليها وثبت ولا تمكنه نفسها حتى  
 تقلم وقيل تصدق ربه ان كان امينا وان ادعته وجمده  
 هو وسيدها كلفت بيان النكاح والاجازة وان ارادت  
 امرأة وادعاه رجل وقفت حتى يتخاصم معه فان رفعت  
 دعوته تزوجت وان ابى ان يتخاصم وعطل وبان اضاراه  
 اجبر باقامة بيانه وان لم يفعل تزوجت \* (باب)  
 نقد مطلقة ان خلاها بالغ بعد عقد عن مجلسه وشهوه  
 مع لزوم صداق وولد ان انت به لا ان طلقت في المجلس  
 وبه لزم النصف ان فرض والا فتنة وبتمام وطئ لزم  
 ما ذكر واغتسال وارث بموت وعدد الطلاق ولحصنا  
 بحرة وحرمة ما ولدها وما ولد اوفساد صوم واعتكاف  
 وحج وعمره وحرمة زوجة ان ظاهر منها زوج او  
 ءالا ولم يكفر او طلقها ولم يراجع وتحليل المطلق ثلاثا  
 وانقطاع فراش الاول والسرية كالزوجة في البعض  
 ولزوم حد وكفر ومغلظة وعقر يغصب ولا يلزم بزني  
 بمطوعة وبالمس الاول لزوجة وان دون فرجها  
 وبمسه وان بيد وينظر لباطنه ولزم الصداق والولد  
 ان انت به وهل يلزم ما طلقت بعد ان تعدد او واحد  
 فقط قولان وهل عليها عدة ان طلقت واحدة وله

مراجعتها ويتوارثان فيها اولا استظهر لزوم ذلك  
 في الحكم وفيما عند الله تردد وكذا ان طلقت نفسها  
 كذلك وان بيده او نظر قبل مراجعة او ظاهر منها اولا  
 ففعل ذلك بها قبل تكفير هل يعود مسامحة او لا فيه  
 تردد وان تزوجت امرأة طفلا نفسها اغتسلت وتعتد  
 ان بلغ فذبح ولا يتزوج كل منهما ما ولد الاخر وما ولده  
 \* (باب ٧) \* ان ارتدت زوجة او زنت او سحرت  
 او قتلت نفسها او زوجها او غيره ان قتلت به ابطلت  
 صداقها وهل يرجع ان ثابت اولا قولان ولا ينصت حكم  
 لها ان استمسكت بزوجها عليه وادعى بطلانه ولا  
 ينصب بينهما خصومة ان بان ذلك عنده والا كلفه  
 بيانا ولا يحلفها ان لم يبين ومن تزوج بلا صداق ثم  
 فعلت مبطلاله ثم اصدقها لم يبطل بالاول وكذا ان تزوجت  
 بدونه فلزم العقر ففعلت مبطلاله ابطلته ولا يبطله  
 فعل قبل وجوبه وان قبضت صداقها فاكلت من ثماره  
 واستقلت من غلاله ثم فعلت مبطلاله لم يرد ما اخذت  
 بقيمته ان هلك او نقص وضمت ما اكلت وما تلفت  
 وان اصدقها ثم طلقها ثم تزوجت غيره باخر ففعلت  
 مبطلاله بطل الآخر وان تزوجت بمعلوم فاقتدت به  
 او ببعضه ثم فعلت ثم رويجت لم يبطل وان طلقت  
 باثنا على معلوم ثم تزوجها بجد يد فغنمت ابطلت

الآخر وتبطله مطلقة ان فعلت في عدة لاطفلة او مجنونة  
 مطلقا ومن امر بمعلوم فعقد عليه باكثر منه ففس بلا  
 علم ضمن المأمور الزائد وتبطله ايضا ان فعلت وبطل عن  
 امة ان فعلت بامر ربها او قتلها او باعها في محل لا يدرى بها  
 فيه زوجها وقيل لا بالآخر وان اعتقها ثم مست  
 فاختارت نفسها بطل نصفها وان قبله ايضا ولم تختار  
 ففعلت فكذلك ومن تزوج امة بمعلوم ثم بيعت بعد  
 مس ثم فعلت باذن الآخر لم يبطل وكذا ان تزوجت  
 عبدا بمعلوم ثم بيع او وهب او عتق قبل المس ثم فعلت  
 ثم مست بطل النصف الذي على الآخر والمعق ولا  
 يبطل صداق متراكبتين به ولا يحرمها على ازواجهما ولا  
 على كل نسل الاخرى وهل كتابه ولزمت كلامه مغلظة وهو  
 مفسد لصوم واعتكاف وحج وعمره وضمن الصداق  
 مدخل تحريما بين الزوجين بلا ضرورة ومن تزوج  
 بصداق ثم جحدت النكاح ولا بيان له ومنعته نفسها  
 لم يلزمه صداقها \* (باب) \* تحريم بتايبه  
 منكوحة وتبين بلا طلاق ان مسها بعد في دبر او فم  
 او تزوج عليها ما ولدها او ما ولدت ان دخل بها مطلقا  
 او اختها او عمتها او خالتها او زوجة ابوها ان تعمد والا  
 فقولان او نظري بعد فرج ما ولدها وان علا او مسه  
 بيده او بفرجه في اي موضع من جسدها وكذا ما ولدت



وان سفل او تعمده باختها او نظرباطن فرج بنتها  
البالغة ان تعمده والا فقولان وكذا ان تعمده بطفلها  
وان من غيره او وطئها ولده وان سفل او صغيرا او  
والده وان علا او زنت بعلم منه او زنى وعلمت هي لان  
اقرابه او مسها قبل تكفيره عن يمين اوظهار او قبل  
مراجعة وهل يحرم عليها ان نظرت فرج والده وان  
علا او ولده البالغ وان من غيرها وان سفل او اقولان  
وان تزوجت طفلا فارضعتها او امها او جدتها او بنتها  
وان سفلت او بنت اختها او اخيها حرم عليها وكذا  
بالغ تزوج طفلة فارضعتها امه وان علت او ولده وان  
سفل او اخته وما تحتها او بنت اخيه او زوجة البالغة  
حرمت عليه وان تزوج طفلتين فارضعتها واحدة  
حرمتا وكذا طفل وطفلة عقد عليها اوليا هما فارضعتها  
واحدة او وقعت بينهما حرمة وان ارتدا او ارتدت  
وقعت حتى يقع رجوع وان تزوجت عبدا ثم ملكته  
او بعضه حرم عليها وكذا حر تزوج امة ثم ملكها او  
بعضها بطل النكاح وان تزوج عبدا امراة ثم عتق  
فاختار نفسه بطل وله ان يجدد وكذا ان تزوجت  
امة ثم عتقت فاختارت بطل وصح تجديده وفي وطئ  
بجیض او نباس او باحرام مع عمد قولان وان ادعت من  
زوجها وقاعا في دبرها بعد فحش حلقته وتفتدي منه بما

قدرت ان علمته كاذبا في يمينه ومن تعد مس امرأة ظنها  
 غير حليلة فاذا هي اياها لم تحرم عند الاكثر وفي كفه خلاف  
 وكذا ان تعد نكاح ذات زوج او محرمة ناذاهي لا  
 ولا لم تحرم وصح النكاح وفي كفه مامر\* (باب\*)  
 لزومها لحفظ زوجها في نفس ومال: تحمله ما لا يطيق  
 من مؤنة وتلي عيشه بنفسها وان له مائة خادم ولا  
 تدخل موضع اربابه ولا منزل من يك: لا تصادق بغيضه  
 او تعكس ولها ان تخفى ذلك ان خالف قانون الشرع  
 وتبرا قريبه وجيرانه ما استطاعت ولا تخرج الا بذنه  
 وتكرم ضيفه ولا تعصيه في مباح وتحفظه في غيرها  
 ولا تمنعها عنه اذا ادعاهها ولا تنقل الا باذنه وقدمر ولا  
 تشهد عرسا ولا وليمة الا باذنه ولا تاتي مادية ولا مائما  
 او ملهى او ملعبا او منكرا وان باذنه ولا تسئله طلاقا  
 وان لضررتها وقدمر ولا يواعدها به ولا تسخط ما رزقت  
 منه ولزمه ان لا يجيعها او يظلمها او يعيرها او يشتمها  
 او يهجر اهلها وان غير مرضيين او يدخل اليها بعبوس  
 وليس له عليها غزل ولا تشج ولا خبز ولا طحن الا ان  
 شاءت وليس لها عليه حلي ولا خمر الا ان تبرع ونذرت  
 تقاونهما على الزمان ولها منعه من وطئها نهارا برضا  
 وتصيح عليه وفي آخر الليل فيه وفي قضائه نهارا بلا صياح  
 وبه في حيض او نفاس بفرج وكره بين ظهر وعصرو بين

مغرب وعشاء وحرم بمرء الناس وتمنعه فيه ولا يطاها  
 أكثر من طاقتها ان كانت صغيرة وضمن قيل داخل بها  
 فيما دون ثمان سنين ولا يجامع حاملا بما يضر حملها وعليها  
 الاستمکان والاستدخال ولا يعزل عنها او تغزل الا  
 باذن وجاز عن سرية <sup>ثلاثة</sup> وأمة باذنها او سيدها ولا يتخذ ثا  
 بسرهما ولا يجامعها نائمة \* (باب) \* لزمته نفقة  
 زوجته وسكنهاها وكسوتها بكحل باب ومقنعة ووقاية  
 وخف بمعروف مما قدر له ان جلبها او طلبت وان  
 استمسكت به لحاكم فادعى فقرا وادعته غنيا والناس  
 درجات علي وسفلي ووسطى فان ادعته لافي السفلي  
 فانكر بينت وان بنخير ولا يحلف ان لم تبين ولينفقها  
 على السفلي وان تصادقا على العليا ثم ادعى نزولا بينه  
 والا فلا تحلف وكذا ان ادعت طلوعا ويجبره الحاكم  
 على نفقتها بضرب حتى ينفق او يطلق وكذا بنفقة  
 الاولياء والعبيد وفي الحيوان بحبس وكذا في كسوة  
 مطلقا وقيل في الشتاء بضرب بلا عدد في الكل من غالب  
 طعام البلد بنظر العدول فان طلبت حبا لا طحين او دقيقا  
 او تمرا فلها ذلك وان اعطاها خبزا وزعمته رد يا اراه  
 امينا فان قال غير جيد ابدل آخر وان ابت ان تواكل  
 ابويه او نساءه او ولده من غيرها او عبده فلها ذلك  
 ايض وان قبضت نفقة شهرا واكثر ثم ماتت او مات

اوطلقت بائنا او حرمت قبل تمام المدة رد الباقي للزوج  
 او وارثه وكذا الكسوة ولا تغيرها ولا تطعم من نفقتها  
 وان سائلها وكذا الولي والرفيق مطلقا الا باذن وصح  
 رجوعهم على المنفق بما هلك من ايديهم قبل الاجل بلا  
 تضبيع وان قبضت نفقة كسهر نحو شعير فاستبدلت  
 بكسهر وان من غيره جاز لها ان لم تقدر عليه بمرض  
 او غيره وان مرضت بعد قبضها الشهر فلم تأكلها حتى  
 انسلخ ردتها اليه ولا تأكلها بعد وان مرضت باوله  
 وبرئت باخيه اكلت فيه ما قبضت باوله وان مضت  
 لواجب حج لزمته نفقتها في الرجوع وقيل في الذهاب  
 وان غاب وطلبت اوليائه ان يستخلفوا له من يمونها  
 فلها ذلك ولا يحد خليفة حبسها مثله ولا ولي طفل  
 حبس زوجته في الحكم ان كان لا يصونها ولا له ارب  
 بالنساء ومن هرب عن زوجته وطلبت اوليائه ان ياتوا  
 به فلها ان كان في الحوزة او الحاكم ان يجعل لها عليه ما  
 يمونها ان لم يتركه فرار من حقوقها فيكتب عليه جميعه  
 ويحجره عليه بالحبس حتى يؤديه اذا قدم ولا ترضع  
 ولدها من غيره ان قبل سواها الا باذنه ولزمت نفقتها  
 وقت الرضاع والده او في ماله ان لم يكن له والد وان  
 حملت من غيره كواهلة او زوجة غائب او مفقود اذا  
 قدم لزمته شغلها حتى تضع وله في الحكم حبس زوجته

بلا غلق ابواب وصرف محدث لها عنها ولونساء اوجار  
 او تدرك عليه جميل نفقة او وجه او امينا تكون عنده  
 ان خافت شره وعليه ان يونسها ويسكنها بيتا غير  
 مظلم ولا موحش ولا له جار يؤذيها كصانع يجتمع عنده  
 او معصرة او قرب سوق او في طريق غير مستتر ولزومه  
 اثناء تفسل به ومنسلها وان لثيابها وفراشها ومصباحها  
 وان حبست في تعدي فعليه مؤنتها ولها ان تطلبه ان  
 ياتيها في حبس ويفلق عليه معها بابه \* (باب ٦) \*  
 على الزوج ان يعدل بين نسائه ان جلبهن ولو في جماع  
 عند الاكثر وان اعطى لمن نفقة شهر وكسوة سنة  
 فاستفرغت واحدة وابلت عند ذلك او قبله وابقت  
 الاخرى فليس اوى بينهما في الاعطاء وياخذ الفاضل  
 عند الاخرى ولا يدعه لها ولا يخزن ماله عند واحدة  
 فقط ورخص ان اثمتها ولا ينزل اضيافه كذلك ورخص  
 ان كانت تحسن الصنع ولا تجب بين من كان بمنزله ومن  
 عند ابويها ولا بين من بسر ومن باعلان ولا بين من  
 عنده وذاهبة الحج او عمرة او زيارة والديها حتى ترجع  
 ولا بين صحيحة ومريضة ولا بين طاهر وغيرها ولا بين  
 بعيدة المنزل وقريبة اليه وقيل تجب في الكل ورخص  
 ان مرض في نوبة احداهن وعوفي في نوبة الاخرى وبدأ  
 جالب اكثر من واحدة بليلة من كبيرة فتاليتهما وهكذا

وكذا ان سافر عنهن طويلا او مرض كثيرا او سافر عنهن  
ففسى وليعط كلا يوما وليلة لا اكثر ولا اقل وان خرج من  
واحدة بليلها او يومها ثم رجع فيه اتمه وان بعد انقضائه  
فلصاحبته وان رجع ليلا اقام حتى تغيب الشمس غذا وان  
نهارا حتى تغرب والمسيلة يومان ويوم لكتابية وقيل سواء  
وكذا الحرة مع امة عند مبيع له جمعها وقيل سواء ان كانتا  
تحت عبد وهذا في الليالي والايام واما في المؤنة فلكل ما يمونها  
ومن تزوج امرأة على اخرى اعطى للاخيرة ما اعطى الاولى  
من حلى وثياب وزينة وقيل يعدل من يومه ولا يجامعهن  
في بيت واحد ولا واحدة والاخرى تراها وان اغتسل من  
واحدة فلا يغتسل منها مرة اخرى حتى يغتسل من غيرها  
ولا ياتي واحدة في نوبة الاخرى فلتخوفه باهه ان فعل وتذكره  
العدالة ولا تمنعه ان ارادها ومن عنده واحدة فلمها ليلة  
من اربع ولا يتنفل فيها الا باذنها ويتفرغ في الثلاثة لدنياه  
واخراه وهكذا الى اربعة فلا يكون له يوم يتفرغ فيه ولكن  
له من نوبة كل طائفة لما لا بد له منه وان حلت له احداهن  
وابراته من نوبتها ففي الجواز قولان ولا تعطى واحدة نوبتها  
للاخرى وسياتي لهذا مزيد ان شاء الله في كتاب النفقات  
\*(باب ٧)\* \* لرجل ان يتسرا ما شاء بلا عدد ولا عدالة  
تلزمه بينهما ولا بين حرة وسرية وليس شهد عند الدخول بها  
لا قبله ولا بعده بلا وجوب ولكن كراهة لزوم غير ولد

او استعباد ولد في من ولدت سرية بعد ستة اشهر  
 من يوم التسري لزمه وان بواحد وثمانين غروب الآخر  
 المتمم ثم باخر بعده او غدا الزمة الا خلا الاول وكذا من  
 تزوج امرأة من يوم العقد والدخول على الخلف وان اتت  
 سرية بولدين من بطن بعد ستة وقد اشهد فاقربا حدهما  
 فقط فان بيوم اوليلة لزمه وان باحدهما في اخر غدا فاقرب  
 بالآخر لزمه لا الاول المنكر في الحكم وان اقربه وانكر الآخر لزمه  
 ايض وقيل ان كانا من بطن لزمه مطلقا ولا يفر زاول من  
 اخر وعكسه وكره له تسري امة ورثها من ابيةما وابنه  
 ولزمه استبراء امة قبل تسريها بمحضتين او بخمسة <sup>او اربعين</sup>  
 يوما الغير حاض ان كانت بكبيع وان يموت سيد فشهرا  
 وخمسة ايام ان لم يخلف معها ولذا والا فكمرة ولودخلته  
 من امام او صبي او من محرما اوله فيها شقص او من امرأة  
 ورخص في هذه وهل يثبت نسب متسر بغير استبراء  
 اولا او يعتقه ويعطيه شيئا يعيش به خلاف وحرمت  
 عليه وفي ثبوت نسب ما ولدت من شريك فيها قولان  
 وحرمت عليه ايض وحرم اذن سيد لعبد به بتسري امة  
 ولا تباع سرية قبل استبراء او من اشترى امة بخيار  
 لشهرين او اقل فجعلت بيد امين ثم ثبت الشراء عند الاجل  
 لزمه ولا تجزئه المدة عند الامين ورخص فيها ان تمت  
 وفي البناء ان لم تتم ومن تسري مشتراة فولد معها فاذا

شراؤها منفسخ فان كان مما لا يميزه العلماء بعلمهم كاستحقاق  
 وان لبعضها وهو من مجهول الصفة ثبت نسبه وان كان  
 مما يميزونه كاختلال شرط في بيع وهو من مجهول التحريم فضيه  
 قولان \* (باب ٣٠) \* يميز الفسخ تارة كاختلال شرط  
 في بيع كجهل في ثمن او اجل او نحوها وهو من مجهول التحريم  
 ولا عذر فيه بعد مقارفة ولا يميز اخرى كعدم علم بتدبير  
 وكاستحقاق مبيع وان لبعضه ويعذر فيه مشترية لانه  
 من مجهول الصفة فان الحرام المجهول ثلاثة مجهول العين  
 ومجهول التحريم ومجهول الصفة ويعذر فيه لانه من  
 الغيب ما لم يطلع عليه لافي الاولين لامتناع الاقدام  
 على شيء قبل ان يعلم حكم الله فيه ولا عذر في جهل مع  
 مقارفة ومن دبرامة لشهرين بعد موته فله تسريها  
 لان الى موته او موتها او غيرها وجوز ان الى موته ولا  
 يصح ان لشهر قبل موته او موتها او غيرها ومن بكاع  
 مدبرة فتسراها مشترية ثم علم بتدبيرها ثبت نسب ما  
 ولدت معه وردت لربها ولا يلزمه عقربها ولا قيمة ما  
 ولدت معها منه ولزماه ان جهل البائع تدبيرها كان  
 دبرها موروثه لسنة او اكثر بعد موته فباعها جاهلا  
 بذلك ومن تسرى مشتراة فولدت له فاذا هي مفصوبة  
 فاخذها ربه ثبت ولزم ما ذكر ورجع به على الغاصب  
 ومن تزوج امه ثم اشتراها لم يلزمه استبراءها



وليشهد على التسري كما امر والا لزمه الاول ان انت باولاد  
وفي الثاني قولان لا الثالث ان انكره او ورثته بعتك  
ومن اعتق سريته ثم انت باولاد فكذاك وان مات  
وتركها لوارثه ثم انت بهم فكذاك فان انت بولدين من  
بطن ثبت نسبهما اتفاقا وان اقتسما ورثته فما انت  
به دون ستة اشهر من يوم القسمة لزمه لاما انت به من  
بعدها من ذلك اليوم وكذا ان ورثها واحد فما ولدت  
بعد موته دونها لزمه لاما فوقها وقيل من باع سريته  
بعد استبراء او طلق زوجة ثلثا فكانت ثانی باولاد لزموا  
مالم يحكم الحاكم ببيع او طلاق ولا يلزمه بعده لاما انت  
به دون ستة اشهر والمراد به قبل حلول السابع او تحرك  
ببطنها دون اربعة اشهر وعشرة كذلك والمشهور ان  
المطلقة او المتوفى عنها زوجها ان انت بولد وادعته من  
زوجها الحق الى حولين مالم تتزوج وان انكوهوا او ورثته  
ومن مات وترك سريته حاملا وقفت احكامها كقتل وجرح  
وقذف وزنى ما تختلف فيه الحرة والامة الى الوضع فان  
حيا فحرة والا فامة وهل تخرج حرة من نصيب ولدها  
امه او من المال او من الثلث او تستسعى للورثة بانصبا ثم  
دون ولدها اوله ايضا او ياخذ غيره من المال قدر ما ينوبهم  
منها دونه ثم يقسم وهل ان حررت من نصيب ولدها  
يضمن لغيره انصبا هم اولا اقوال وهي حرة اجماعا والمشتري

ان حررت بمحرم منها غير ولد من الشركاء على الخلف في  
 ام الولد وان مات سيدها وقد احيط بماله لم تعتق اذ  
 لم يرث ولدها منها شيئا وكذا ان مات عنها وقد رهننت من  
 باع سرية ثم ردت اليه في المجلس بوجه فلا استبراء عليه  
 ولا ينقطع فراشه منها وقيل ينقطع ومن باع نصف  
 سريته فولدت دون ستة لزمه ومن فوق ذلك فالله اعلم  
 ومن تزوج امة ثم اشترى نصفها او ورثه او وهب له  
 فكنا في من زوج سريته وان لعبده لزمه ما ولدت  
 دونها الا ما فوقها الا ان تحرك قبل تمام تحركه من يوم العقد  
 وان لك طفل من لا يلزمه ولد لزم ما ولدت سيدها مطلقا  
 وقيل لا يلزمه ما فوق الستة الا شهر وهو ابن امة وان  
 باعها او وهبها لم يلزمه ما فوقها وان دبر يهودى امة ثم  
 باعها للمسلم فزوجها هو لا خير بعد اسلامها فولدت معه ثم  
 علم بالتدبير ردت وحرم نكاحها وبيعها فتقعد عند المسلمين  
 تخدمهم وياخذ اليه يهودى اجرتها ويجبر ببيع ما ولدت وثبت  
 نسبه وان تسراها المسلم فولدت معه ثم علم بالتدبير ثبت  
 ايض ولا عقر عليه ولا قيمة ما ولدت ومن باع امة مع ولدها  
 ثم اقرانه ولده دفع قوله وان دخل ملكه يوما جازا قراره الاول  
 ولزمه واستحسن اعانته على استرداده ان عرفت ثوبته  
 وكره للرجل بيع سريته حاملا منه ورخص باستئنا حملها  
 ولا يتسرى رجل امة او يزوجه العبد حتى يستبراء او جاز

لغيره وان بدونه وحرم وطئ احدى عشرة مملوكة مشتركة  
 ومشاركة وزانية وحامل من غيره وذات زوج ومموسة  
 ابيك وابنتك وامه وامها واختها وعمتك وخالتك من  
 رضاع \* (باب ٦) \* لا ترضع امرأة غير ولدها  
 بلا ضرورة الا باذن زوجها وقد قيل لان تجعل ثديها في فم  
 حية خير لها من فم غير ولدها لا حاجة كراهة تشبيك الانثى  
 ولتشهد على ذلك ان ارادته وان جعلت ثديها بفم طفل  
 وشكت انه تجرع لبنها او قطره في اذنه او عينيه او  
 منخره او يخرج بخلقه بند او وشكت في وصوله جوفه  
 فشبهه لا يتزوجها ولا يصافحها وان صبته بفيه من  
 اناء او من ثديها ولو قاءه بعد وصول رضاعه وكذا يجد  
 شارب خمر ولو قاءه وان جعلته في كماء او لبن شاة او  
 بطعام فسقته او اطعمته الكل او الاكثر فرضاع ايضا  
 والاقل شبهة وان بدقيق او طعام يا بس فاطمته  
 ولو قليله فرضاع وان جعلته باناء واحد فشر به طفلا  
 او اكثر فرضاع وان جعلت نساء البانين في واحد  
 فشرب طفل بعضه فشبهة لا يتزوج ولا يصافح  
 واحدة منهن وان شربه او بعضه متعدد فشبهة  
 وان ارضعت ابن حولين فاقل فرضاع لان ابن ثلاثة  
 فاكثر فليتزوج ولا يصافح وقيل ابعد الريبة اربعة  
 فمن ارضعته دونها لا يتزوج وهو معنى قولهم

ابن سنتين يصالح ولا يباح وابن ثلاثة لا ولا وابن  
 اربع يباح ولا يصالح وان كان لرجل اكثر من زوجة او  
 معها او مع اكثر سرية فريضه واحدة من لبنه لا يتزوج  
 رضيع اخرى منه لاتحاد الفحل لان اللبن له ومن طلق  
 زوجة او مات عنها ثم تزوجت غيره فان مسها انقطع  
 اللبن ولو كانت ترضع ولدا الاول وقيل حتى تحمل وقيل  
 حتى تضع ولا يتزوج ابوزان امرأة كابنه رضيعها  
 من لبنه وحرم ارضاع طفل لبن ميته وهو رضاع  
 وهل يتجاوزها الى غيرها اولا قولان ولبن امة  
 ومشركة من عبد ومشركة رضاع وهل يتجاوزها  
 وينشر الحرمة في اولادها وامها تهاجرة ومسلمة اولا  
 خلاف وان اسلمت مشركة فما ارضعته بشرك فكرضاع  
 المشركات وفي الاسلام كالمسلمات وكذا امة قبل عتق  
 وبعده وما ارضعته امة من لبن حر فكالحرث وكذا  
 كتابية معاودة من لبن مسلم فكالمسلمات وما ارضعته  
 حرة من عبد فكالحرث وكذا مسلمة من مشرك فان اسلمت  
 بعد ما حلت فكمسلمة والزبد كاللبن وهو تابع للحرية  
 والاسلام وان تغير بدم او قيح فشهية والحكم للاغلب  
 وفي رضاع لبن جارية قبل ان يمسه فحل وفيما حلبته امرأة  
 من نديها مشوبا لا خالص لبن هل هو رضاع اولا قولان  
 وان قالت ارضعت فلانا او فلانة حرم تناكحها ولو

قالت بعد كذبت وفرق بينهما ان سبق لان قالته بعد  
 نكاح ظاهر وحضرته وتصدق ان ادعت نسيانا وكانت  
 متولاة ويقبل قولها في ممكن ان ترضعه وان قال امينان  
 فلانة ارضعت فلا نا و فلانة وقالت لم ارضعها فقول  
 الامناء احق وهل تقبل شهادة النساء برضاع اولاد قولان  
 ومن خطب امرأة فرغت زوجها انها ارضعتها ثم كمل اراد  
 نكاح امرأة قالت ارضعتها دفع قولها ان استريدت  
 \* (باب ٧) \* شرع الفقد باجماع على عهد عمر  
 رضی الله عنه ويقع على خمسة من احاط به ماء او حريق  
 او رجال بحرب وخارج ليلا لا الحاجة علمت له بلا سلاح  
 ومتخلف عن رفقة ان لم يعلم ما صار بهم وقيل المتخلف غائب  
 وفي محمول سيل قولان ومحمول دابة وان سبعا ومنهم  
 عليه كجبل او جدار لا يطاق نزع غائب وجاز فقد وان  
 على عبد او انثى او مجنون او طفل وحكم عليه وعلى عبد  
 وامرأة ان احاط بهم حرب بغيبة وعلى محاط به حريق في  
 بيت او خص وحوله ناس حتى سكن وعلى منهدم عليه  
 كبرئ واحاط به تراب او حجر او هما وحوله ناس بموت في الاظهر  
 ولا يقبل في فقد غير الامناء وان قال ثلاثة من المصلين  
 فيمن شك في فقدته انه مفقود او فقد او فيمن صح فقدته رأياه  
 حيادون اربعة سنين او بعدها من يوم فقدته او قدمات دونها  
 دفع قولهم وان قالوا فيمن صح فقدته دون الاربعة من يوم

فقدته او بعدها قتلنا فلا جناح عليهم وقتلوا به وان دون  
 ثلاثة او اكثر ولا يقسم ماله ولا تنكح امرأته بقولهم بل يفقد  
 ويقبل قول الامناء ان فلانا فقد او مفقود او بعد صحة فقدته  
 انهم راوه حيا وان بعد الاربعة من يوم فقدته فيحكم بغيبته  
 بعد فقدته وصح بقولهم لا عكسه ويحكم بموته ان قالوا مات  
 يوم كذا فيه بعد الاربعة من يوم فقدته وبموت غائب وان  
 بالثلاثة ان لم يقع انكار او ريبه من وارث او زوجة فان  
 حكم بموته بهم وجاء مثلهم بحياته رد قولهم ويقبل ان  
 جاء بها امينان ولا يجزيهما بعد موته بمثلها وبطل قول  
 اهل الجملة ولو تقوى بمثلهم بقول الامناء لا عكسه وغاب  
 خارج من حوزة ان جاوز فرسخين حتى يدخل منزله ومن  
 على طرفها وبين حدها ومنزله اقل منها وخرج منها لا يحكم  
 عليه بغائب ولا يقصر حتى يجاوزها من منزله وقيل غير  
 ذلك \* (فصل) \* يحكم على مفقود بموت ان مضت  
 عليه اربع سنين من يوم فقدته ويقسم ماله وتنكح زوجته  
 بعد ان يطلقها وليه وتعتد عدة الوفاة وان مكث بعد  
 الاربعة من يوم فقدته سنتين او اكثر وهو المفتي به وقيل  
 تزيد يوما ونصفا وبه حكم عمر رضي الله عنه والاكثر انها  
 تعتد للوفاة ثم يطلقها الولي ثم للطلاق وجاز وان من واحد  
 بلا اجبار وبلا حكم ان صح فقدته ويطلقها حكم اوجماعه  
 حيث لا ولي او غاب وهل يجبر عليه ان حضر يضرب او حبس

قولان وان طلقت ثم قدم فلختر اقل الصداقين ثم مات  
 عنها الآخر او طلقتها فتزوجها المختار كانت عنده بثلاث ولا  
 يعد عليه طلاق الولي طلاقا وان تزوجت بعد انقضاء العدة  
 بلا طلاقه فهل يفرق بينهما اولا قولان وهو دون مدته  
 حيي في الحكم تنفق زوجته وعبيده من ماله ويرث من مات  
 من ورثته وكذا الغائب وكرة امة في فقد وحيض ونفاس  
 قيل وايلاء ويحكم بموت مفقودة بذلك وتورث وتحل  
 اخوها الزوجها او اربع بلا عدة تلزمه ولا طلاق وان فقدت  
 من رجل اربع ثم تزوج اربعا بعد التمام ثم قدمت واحدة من  
 الاوائل فان تزوج الاوخر بعقد خرج عنه وان في  
 عقود خرجت الاخيرة من الاوخر وبعدهم ثانية من  
 الاوائل تخرج الثالثة من الاوخر وبالثالثة تخرج الثانية  
 ورابعة تخرج الاولى ولا يلزمه عزل الاوائل لانقضاء عدة  
 الاوخر لا تكشف فساد نكاحهن ولا يلزمه لمن صداق  
 ان لم يمسهن وثبت نسب ما ولدن ان وقع ولزم بفسخ  
 نكاح رد ارث ومتعة ونصف فرض لاصداق وجب  
 بمس\* (باب ٦) \* ان قدم وقد تزوجت خير فيها  
 وفي اقل الصداقين بيان ذلك انه ان اصدقها عشرة والاخير  
 عشرين فاختر اقلهما لم تلزمه عشرته ولزمته العشرة  
 الزائدة فقط بعكسها ولا شيء ان تساوي في فرض وان  
 تزوجها بلا صداق ولم يمساها اخذها ولا خيار له وكذا

ان مسها واحد فقط وان مسها خيرا فيها وفي اقل العقرين  
 وهو عقر ثيب وان اصبداها ولم يمسها اخذها ولا خيا  
 له ايض وقيل يختار الاقل ولو مسها او احدها وان  
 فقد عن طفلة او مجنونة ثم تزوجت بعد تمام فقهه ثم  
 قدم وهي بحالها فلما اخذها ولا خيار له ويخير ان وجدها  
 بالغة او مفققة وكذا ان حدث بها جنون بعد نكاح  
 وان فقد عنها عاقلة ثم تزوجها الاخر مجنونة اخذها  
 ولا خيار لصحة نكاح الاول وضعف الثاني وان فقد  
 عن طفلة او مجنونة فلما انكار النكاح عند بلوغ او  
 افاقة ما لم تتم مدته وكذا طفل او مجنون عقد عليه  
 وليه وفقدت زوجته فلا انكار عند حضور موت  
 المفقود في الحكم ولا خيار لولي طفل او مجنون عقد عليه  
 امرأة وتزوجت بعد موته بفقد اذا قدم بحاله ولياخذ  
 امراته وخير ان قدم بالغ او عاقلا وان فقد عاقل عن  
 امرأة وقد تزوجت ثم قدم مجنونا اخذها ولا خيار لولي  
 او خليفته وان فقد بالغ وقد تزوجت طفلا او مجنونا  
 اخذها اذا قدم وان حدث للاخر جنون بعد عقد خير  
 اذا قدم وكذا ان تزوجت باحدها ثم قدم بعد بلوغ او افاقة  
 خيرا ايض وان طلقت زوجته من الآخر او مات عنها  
 ثم قدم الاول لزمها رد ما اخذت من الثاني وكذا ان  
 تزوجت زوجة غائب بعد حكم بموته ثم قدم لزمها



رد ما اخذت من الثاني ان مات وطلقها وان تزوجت  
 بمعلوم فمست ثم اقدمت به اخذها اذا قدم ولزم الآخر  
 ذلك الصداق لوجوبه بمس وبطل الفداء بفسخ النكاح  
 وكذا زوجة غائب \* (فصل) \* من فقد عن  
 زوجة ثم تزوجت غيره ثم فقد الثاني ثم تزوجت ثالثا  
 ثم فقد ثم رابعا ثم قدموا وهي عنده خير الاول فان اختار  
 الاقل كانت للرابع لا للثاني ولا للثالث ولتاخذ صداقها  
 منهما ان مساها وان قدم الثالث او الاخير فان اختارها  
 ثم قدم الثاني خيرا ايضا فان اخذها الثاني ثم قدم الاول  
 خير فان اختار الاقل اقامت عند الثاني وان قدم الثالث  
 او الاخير فاختر الاقل ثم قدم الثاني فاختر الاقل ايضا ثم قدم  
 الاول فاخذها فلها اخذ صداقها من الثاني والثالث  
 والرابع ان مسوها ولزم مفقودا ما ولدت زوجته دون  
 الاربعة في الحكم وما بعدها من يومه يلزمه الاول وفي  
 الثاني قولان لا الثالث وان فقد عنها فولدت كثيرا فيما  
 دون الاربعة ثم صح موته بعد شهر من يوم فقده فكذلك  
 ولزم غائبا عن زوجته طويلا ما ولدت وان كثر فان صح  
 موته بعد شهر من يوم غيبته فبكال مفقود في لزوم الاول  
 لا الثالث وفي الثاني خلاف ومن فقد عن امرأة فولدت  
 كثيرا بعد الاربعة من يومه ثم تزوجت ثانيا فقد فولدت  
 كثيرا بعد مدة فقده ثم تزوجت ثالثا فقد فولدت

كذلك ثم قدموا فليأخذ الأول ما بينه وبين نكاح الثاني  
 ويأخذ هو ما بينه وبين الثالث ويأخذ ما بينه وبين  
 قدمهم وقيل يلزم الثاني ما بينه وبين الثالث الأول  
 منهم وفي الثاني قولان لا ما بعده ويلزم الثالث الأول  
 بعد تمام فقهه وفي الثاني قولان لا ما بعده وهل يلزم  
 الأول باقى الأولاد أو هم بنو أمهم قولان وإن هرب  
 زوجة عن زوج فدخلت بلدا لا تعرف فيه فتروجت به  
 زوجها ثم طلقها أو مات عنها ثم ولدت كثيرا ثم قدم الأول  
 فأخذها لزم الثاني الأول منهم وفي الثاني قولان ولزم  
 الأول ما فوق ذلك لأنه الفراش الحقيقي وإن تزوج غائب  
 زوجة رجل أو تسرى سرية فاعلن بذلك فأخذها  
 بيتا فولدت عنده كثيرا فالكل الأول في الحكم وقيل يلزمه  
 ما ولدت دون الستة من يوم نكاح الغاصب أو تسرى  
 وما فوق ذلك بنو أمهم وقيل المفقود يختار أكثر الصداقين  
 وقيل يأخذ امرأته ولا خيار له وقيل حرمت عليه وعلى  
 الآخر وقيل زوجة المفقود مبتلاة لا تزوج حتى يصح  
 موته أو ياتي طلاقه والمفتى به ما هو ولا خيار لغائب بعد  
 قدومه وقيل كالْمفقود وقيل يجوز أهل الجملة في المفقود  
 وكلاهما مطروح \* (باب ) \* أن قدم مفقود  
 وقد تزوجت زوجته فمات قبل أن يعلم مختاره ورثته  
 وورثها أن ماتت وخرجت من الآخر وجدت أن شاءت

بعد عدة وان اخذها ومسها قبلها حرمت عليه ان مسها  
 الآخر فمما ولدت على هذا دون الستة من يوم الاخذ لازم للآخر  
 وما فوق ذلك للمفقود في الحكم ما لم يتحرك قبل تمام فيسلم  
 الآخر حينئذ ولو بعد طول المدة والغائب كالمفقود وان  
 اخذها حامل من الآخر فلا يمسه حتى تضع ثم تعتد ثلاثة  
 قروء او اشهر وان طلقها حامل من الآخر فلا تتزوج حتى  
 تضع ثم تعتد ستة قروء ثلاثة لمس الاخر وثلاثة للطلاق  
 وهل تقدم بنواها عدة المس والطلاق قولان وان مات  
 المفقود عن حامل من الاخر فلا تتزوج حتى تعتد بعد الوضع  
 ثلاثة قروء او اشهر كالاول للمس ثم للوفاة وتعتد حامل  
 ما ذكر ان مات المفقود دون ستة ان طلق فان مضى عنها  
 ثلاثة قروء من يوم طلق فيه فلا يراجعها بعد ولا يتوارثان  
 ان مات احدهما على نية تقديم عدة الطلاق فان طلقها  
 باثنا فلا تتزوج ولا تخطب وان للمفقود او للآخر حتى تعتد  
 ستة ورخصت للاول ان مضت ثلاثة من يوم الطلاق  
 اعتمادا على نية تقديم عدة المس وارخص منه ان يتزوجها  
 ان شاء من يوم الطلاق ولا يمسه حتى تعتد للمس وحكم  
 الطلاق زال بالعقد ورخص ايضا في نكاحها للآخر ان مضت  
 ثلاثة من يوم طلاق الاول اعتمادا على نية تقديم عدة الطلاق  
 وان اخذها المفقود فحاضت اقل من ثلاث ثم طلقها فلا  
 تتزوج حتى تعتد الباقي من عدة المسيس ثم للطلاق وكذا

ان مات عنها بعد مضي حيضة او ضعفها للمس فحتى تتم  
 الباقي له ثم تعد للوفاة وان اخذها قبل مس الاخر فطلق  
 او مات فعدة الطلاق او الوفاة وان اخذها ولم يمسهما قبل  
 الفقد ولا بعده وجبت عدة المس دون الطلاق ان طلق ونكح  
 يمساها ومات بعد الفقد فعدة الوفاة فقط ومن طلق اقل  
 من ثلاث ثم فقد فان انقضت عدتها دون مدة الفقد من  
 يومه تزوجت ان شاءت ولا ترث وان بعدها ورثت واعتدت  
 للوفاة ومن وهب زوجته لرجل او باعها او بدلها له باخرى  
 فتواري بها حرمت عليه بذلك وقيل لا ومن فقد عن امة  
 فتمت مدته فطلقها وليه اعتدت نصف حرة وان كتابية  
 فثلثها وقيل حرة مسلمة وهن في عدة الفقد سواء وقيل  
 زوجته ان طلقها وليه بعد مدته وعدة الوفاة تزوج ان  
 شاءت ولا تلزمها عدة وان فقد عبدا عن امراته اعتدت  
 بعد مدته عدة الوفاة وطلق عليه سيده وتزوج ان  
 شاءت وقيل تعد لطلاقه بعده ولا خيار له اذا قدم وان  
 فقد مع ربه فطلق عليه وارث ربه بعد التمام ثم قد ماخير  
 فيها وفي الاقل باذن ربه واخذها ان قدم وحده وان فقد  
 عبدا امرأه طلق عليه وليها باذنها بعد مدته وجاز عليه  
 طلاقه ولا خيار له اذا قدم وان فقد عبدا غائب او كطفل  
 طلق عليه وليه او خليفته وان قدم المفقود واخذ  
 زوجته من زوج بعد اعادت ما خالفت الاول من صلاة

عند الآخر لا ان اختار الا قل وكذا عبده ورخص وعبيد  
غائب ونساؤه ان قدم بعد حكم بموته يعيدون ما خلا لغوه  
وان قال ثلاثة من اهل القبلة مات فلان الغائب يوم  
كذا فلا تنكح زوجته حتى تعتد للوفاة من يوم شهد وا  
بموته وقيل من يوم نسبوا اليه موته ويقتل مقر من اهل  
القبلة بقتل غائب وان تعدد به ولا يقسم ماله ولا تنكح  
زوجته باقل من الثلاثة وان قتل به \* (باب ٦) \*  
الظهار تشبيه المسلم المكلف من تحمل اوجزة ها بظهر محرم  
اوجزة آخروا ن بصهر او رضاع وهو قيل طلاق الجاهلية  
وعصى قيل مظاهر لم يعلق لشيء يفعله او لا يفعله فان  
قال كأمه او مثلها وقال اردت محبة او برا او شفقة او  
مخو ذلك دين وان قال كظهر مشركات فظهار وان قصد  
معينة فيمين ان لم تكن محرمة ولو كتابية محاربة  
كمعاهدات وان قال كحاربات وان كتابيات او كنساء  
الرجال فظهار وان قصد ذات زوج بعينها فيمين وان  
قال كزنيته او ابية او ابنه او امرأة زنى بها بأمها او بنتها  
او كنساء الانبياء والمرسلين او كالنساء فظهار وان  
قال كنساء بنى فلان لقبيلة او رهط معروف فيمين  
ان لم تكن فيها محرمة وكذا كميته او دم او لحم خنزير  
او خرمين ايض وظهار عليها ان شبهت زوجها بعكس  
من ذكر وله وطئها وان قبل تكفيرها ولا تخرج بالايلاء

بعضى الاربعة قبله ايضا وان مات عنها او طلقها او حرمت  
كفرت للظهار بعد وكذا ان ظاهر منها وماتت او طلقها  
او حرمت وقيل لا يلزمه تكفير ان طلقها او ماتت وان  
مات بلا عود اليها هل يلزمه اولا قولان فى الاظهر وان  
قال كظهر هؤلاء الجماعة من دوات محارمه فولد ويتعد  
ان قال كهذه وهذه او فلانة وفلانة وكاخته او عمته  
ظهار وان لم تكن عنده وهل ان قال كابييه او ابنته وقالت  
هو كأمها او بنتها ظهار او يمين قولان والاكثر على ان السرية  
فيه كالزوجة وقيل يمين كاملة لم يتسرهما وان قال لعبد  
امراتك عليك كظهارك عليك او هي عليك كظهار امي  
على كظهار وان قال هي عليك كظهارك على او كظهر  
امي عليك فيمين ان لم تكن محرمة منه او من العبد والمظاهر  
لا يرى من زوجته ظهار ولا بطننا حتى يكفر وكذا ان والا  
منها بطلاقها حتى يراجعها وحرمت على مظاهر ان مس قبل  
ان يكفر وخرجت بايلاء وهو طلاق بائن بعضى الاربعة  
قبله ومن ظاهر حال وطئ او اى الا بطلاقها او طلقها حرمت  
وقيل ان نزع فى الوقت وتاخر فليكفر عن ظهاره وليس شهد  
على الرجعة طلاقه وقيل يمسك كما هو على حاله حتى يكفر  
او يشهد ان امكنه فى الوقت فان تقدم وتاخر حرمت  
والخالف بطلاقها او بظهارها لا يجامعها يقدم قيل على  
الوطئ ويحنت نفسه بالنوى ثم يراجعها ان حلف بطلاقها

او يكفر ان بظهارها وقيل يحضر الشهود ويرخي الست بينه  
 وبينهم ثم يطعن طعنة لا يتقدم ولا يتأخر ثم يشهد على امرأته  
 ان حلف بطلاقها او يحضر رقبة ثم يرخي سترادونها  
 فيطعن واحدة ثم يعتقها ان حلف بظهارها وقيل يمسه  
 تاما وبه يحنث ثم يعتق او يشهد على المراجعة ومن ظاهر  
 لعبد او بنفسه فاجاز له فلا يجزى له صوم ولا اطعام  
 لان ربه ملك رقبة فان اخرج من ملكه وان يعتق فلا  
 يمس حق يكفر عن ظهاره وعلى البائع كفارة وان بعد  
 اخراجه من ملكه عند من يوجب كفارة الظهار بعد موث  
 من ظاهر منها او طلاقها فان كفر اجزا عن مشترية او عن  
 موهوب له وعن معتق وان كفر العبد بعد العتق والمنقول  
 اليه اجزا عن بائعه وان حلف لعبد بظهار زوجته  
 لا يفعل كذا ثم اخرج من ملكه ثم فعل العبد لم يحنث  
 بذلك ولا يلزمه تكفير وزال حكم ظهار الاول بخروجه من  
 ملكه وكذا ان حلف له بطلاق زوجته لا يفعل او ليفعلن  
 كذا ثم اخرج من ملكه وقد مضت الاربعة فلا تخرج امرأته  
 تلك بالايلاء وقد زال حكمه بالخروج من الاول ولا يقع  
 ايلاء بعد خروج وان لنصفه من ملكه وان باعه او وهبه  
 ثم دخل ملكه استقبله الايلاء فان كان في الاول فله  
 الباقي منه وان دخل ملكه بعد انسلاخه استقبل الايلاء  
 من يوم دخل فان اخرج من ملكه فلا يستقبله حتى يدخل

كله وان اخرجته ثم فعل الشيء ثم دخل ملكه بعد فداه  
استقبله ولا ينفعه ما فعله العبد في غير ملكه ولا يبريه  
من الايلاء وكذا ان حلف له بطلاق امراته لا يفعل كذا  
ثم اخرجته او بعضه ثم فعل فلا يقع وكذا ان اعتقه وان رجع  
اليه ثم فعل وقع ان لم يفعله عند الاول فان فعله عنده ثم  
اعاده عند ما ملكه ايضا لم يقع عليه الطلاق ولا يقع ايضا ان  
لم يملكه كله وكذا ان حلف له بحريته لا يفعل ثم اخرجته ثم  
ملكه ففعل عتق ان لم يفعله عند مشتريه الاول فان فعل  
عنده ثم اعاد بعد ما ملكه الكالف لم يعتق ورخص ان  
خرج ملكه ثم دخله ان لا يلزمه طلاق ولا عتق ولاظهار  
ولا ايلاء لزوال حكمه الاول ولا يضره الحلف حين اخرجته  
وان حلف له بعتقه لا يفعل كذا ثم اخرج شطره ثم  
فعل عتق وان حلف له بظهار امراته لا يفعل ثم اخرج  
شطره ففعل لم يقع عليه ظهار وكذا ان باعه كله ثم اشترى  
نصفه ففعل لم يقع وان ظاهر عبده منها ثم اجاز له ربه  
استقبل الايلاء من يوم الاجازة وكالظهار الايلاء والطلاق  
وانما تعد المرأة عدة الطلاق من يوم الاجازة وكذا ان  
طلق عليه احد الشريكين او الا او ظاهر ثم اجاز شريكه  
حسبت من اجازته فان مس ثم اجاز الشريك او السيد  
لم تحرم وكذا مطلق زوجة رجل بلا امره ثم مس الزوج  
ثم اجاز لم تحرم \* (باب ٦) \* لزوم غنيا لا شل به



زكاة عتق رقبة ان ظاهر ولا يصح له صوم ولا اطعام  
 ولا يجزى قادر على صوم وتحرم ان مست على ذلك ولا تجزى  
 مشركة ولا مجنونة ولا معيبة بما ترد به في النكاح كما مر  
 ولا فاقدة جارية وان سنا واحدة ولا ذات شلل وعسم  
 ان ابطا جارية ولو عن غير ظهار كدين لازم وجازت زائدة  
 ان يقع انتفاعا وذات قرع او جرح او اثر  
 سوط او قرع او لى ان لم يؤد لفقد جارية ولا يجزى جنين  
 في بطن ولو ولد حيا ويقبل ذو اربعة اشهر من يوم ولادته  
 وقيل ذو شهرين ولزمت معتقه نفقته حتى يبلغ وجاز له  
 ان يعطى له حقوقه ولو زكاة وتدخله وان مات قبل بلوغ  
 اطعم مسكينا مكانه حتى يبلغ اترابه ورخص له ان لا يطعم  
 ومن عتق من لا يجزى ولو عن غير ظهارنا ويا وظلانا انه  
 يجزى يمضى عتقه لصدوره منه اولا لمخالفته نواه او  
 صريحه فيه تردد ومن اعتق صغيرا فتكلم اترابه بعد كبر  
 ولم يتكلم صح عتقه وبطل ان لم تنبت اسنانه وان خرج المعتق  
 حرا واستحق او فسخ شراؤه بما لا يميز بعد مس اعادة ولا تحرم  
 زوجته وشغل تحرم مطلقا ويعذر في اثم ويعيد اخرى موسر  
 ان اعسق ثم استحققت او خرجت حرة فان بان ذلك في الايلاء  
 الاول فانه انبأ في منه فان لم يعد حتى اسلخ من الاول بانته عنه  
 فان بان بيعه اسلخه استأنفت آخر من يومه وخص استقبال  
 من يوم بان فيه وان قبل اسلخ الاول وان اعتق الموسر فزجت

حرة وعجز عن اخرى اذ ذلك فهل يجزئ الصوم اولا قولان  
 ومن اعتق مفسوبة عليه او ابقة او ماشية غير حريتها  
 بزور او ما لم يجد على رقيتها بياناً لم تقبّل ثمان مائة على ذلك  
 حرمت زوجته وان اعترفت بعبودية بعد او رجعت من  
 اباقه او من غاصب قبل وطئ واستدخ الا ربعة سالمة  
 اجزته وحرمت ان كان بعده ويحدد عنقا بعد استدخ  
 وجوز ذوشلل وان عن ظهار ومن عنده رقبة ففاحاه  
 عدو فاعتقها فاخذوها فان انقضت سايديها رايها  
 اجزته ورخص ان تقدم عنقه القبض وان لم تنفذ وان  
 قتل عبد رجلا اولزمه حد كقطع يد او رجل فاعتقه ربه  
 ثم قتل بمن قتل او قطع اجزاء وغاصب ثمن ان اشترى به  
 فاعتق لم يجز فان غرم الرب المائة او اياها من مال غيره  
 المدة اجزاء وكذا غاصب رقبة ان اعتقها فانه  
 فعله قبل ذلك تجزيه ولا تصح احريه بدار ثمان مائة  
 ويحدد عنقا رنما ان اباقه يرد في رخ مع عدم وطئ  
 ومن اعتق نصف رقة تبيته ثمان مائة اجزته بالاسنة  
 ولزمه الزهر (فخصه لربها بغير ثمان مائة بغير طهر  
 اربع انا فصد بكل معينة ودينار بدينار بدينار بدينار  
 وخرجت واحدة حرة او مبيعة بدينار الكعبة بدينار  
 يفتق اخرى فان سرق او اصابه سبب بدينار بدينار  
 الكل حرم وخرج من بالايه بدينار بدينار بدينار

المدة ومن ظاهر من امراتين فاعتق عليها واحدة ثم  
 اخرى او عجز عنها فصام عليها بدلها او اطعم ان لم يطقه  
 ففي ذلك شدة وترخيص ومن ظاهر من فاطمة ومريم  
 فاعتق نصف رقبة على كل اجرته عن الاولى وان اخذ  
 اخرى فجرها كما لاولى فبدأ بالاخيرة صح عنها ولا يجزى  
 موسرا لم يجد شراء رقبة غير عتق ولا عتق مدبرة عن  
 ظهار ورخص ولا تدبير مؤجل لا اقتراب ايلاء عن ظهار  
 ورخص ايضا ولا عن مظاهر عتق غيره او صومه او اطعامه  
 عليه وان زوجته وصح ان فعل من ماله فاجاز قبل وطئ  
 وانسلاخ وان جن مظاهرها افاق بعد انسلاخ المدة بانت  
 عنه بالايلاء وحرمت ان مسها في جنونه قبل التكفير وكذا  
 ان مس مطلقة في حاله قبل ارتجاع وتبين ان افاق بعد  
 العدة وكذا ان الابطلاقها فجن ولم يفعل حتى مضت  
 الاربعة بانت منه وخطبها ان افاق بعد ولا يجزى  
 تكفير او ارتجاع من ولي او خليفة على من جن بعد ظهار  
 او طلاق \* (فصل) \* لزوم عاجز عن عتق  
 صوم متابعين فان صام شهرا فدخله مال اعتق ويجدد  
 الصوم ان هلك ما دخله من حينه لا بتضييع ورخص  
 البناء على الاول وان صام شهرا فاكل نهرا بمرض او نسيان  
 او اضطرار بجوع او اكراه بقتل او شرب بعطش فهل يجدد  
 او يبني قولان وان صام بعضا فاستقبله رمضان او

او الاضحى جدد ان ضيع والا فقولان وقيل في التضديع  
 قولان وبني مع عدمه وكفر صائم الاضحى عن ظهار وفي  
 الاجزاء والبناء عليه قولان وهل يجزى مسافر صام رمضان  
 صومه عن فرض او كفارة او لا عن واحد اقول تقدمت في  
 الصوم وخص لمظاهر غشيه رمضان ان يسافر ويصومه  
 عن ظهاره ان قرب الايلاء ثم رجع المخص عنها ومن صام  
 متتابعين ثم علم بمال عنده قبل صومه لم يجزه ولا تحرم  
 ان مس قبل العلم وان لم يعلم به الا وقد هلك جدد صوما  
 وقيل يجزيه ان اتاه خبره وهلاكه بوقت بعد فراغ من  
 صوم وان اتاه فيه جدد وخص وتصدق زوجها في  
 ظهار وايلاء وطلاق لا في تكفير وارتجاع وخص ان  
 قال مثلا ظاهرت منك فكفرت بوقت ومن ظاهر او لا  
 او طلق ثم غاب فمكث بعد الاربعة اناء الا او ظاهرا  
 او ثلاثة قروء او اشهر ان طلق تزوجت ان شاءت فان  
 قدم وقد تزوجت او اشهد انه راجعها قبل انقضاء العدة  
 او كفر قبل الانفساخ فانتته ومضى نكاحها وان قدم قبله  
 واستشهد ادر كها وقيل لا وان تزوجت وادعى ابلاغها  
 بتكفير وارتجاع قبل انقضاء او اسلاخ بين ولا يمين عليها  
 ان لم يبين واستظهر تخليفها ان لم تزوج ومن صام متتابعين  
 فيما عنده فمس ثم علم بغلط يوم الى ثلاثة جدد ان لم يبد من  
 اول الشهر وحرمت باكثر من ثلاثة ان مس وخص خمسة

فادون وان علم بالغلط نهارا صام بقيته ولا يعتد به وصام  
الباقى من غده وفسدان اكل بقية اليوم صومه الاول  
وكذا ان اكل نهارا بعد علم بغلظه وان علم به في يوم الاضحي  
صام الباقي من غده وان دخله مال في الثلاثة الايام اعتق  
وبطل صومه وان علم به وعجز عن عتق وصوم في وقت  
اطعم ستين وكذا ان صام بعضا ثم ضعف اطعم ومن صام  
متتابعين فكان اخرهما مع تمام الايلاء من يوم الظهار فحل  
يجزى به صومه ولا قولان ومن ظاهر من امرتين وعنده رقية  
اعتقها عن احدهما وصام عن الاخرى وان بدا بالصوم فسد  
\* (باب ١٧) \* يطعم عاجز عن عتق وصوم ستين  
مسكينا غداء وعشاء او يعطى لكل مدين مائة ولا يجزى غداء  
دون عشاء كعكسه ومن اطعم وان غدا ثين او عشا ثين  
اجزاء ومن اطعم عشرة ستة ايام غداء وعشاء جاز واستحسن  
ستين وجمع في اليمين ثلاثة فما فوق ثلاثة ايام وزيد عاشر  
وان من كتابين ورخص فيه واحد في عشرة ومن اطعم ستين  
غداء هم فماتوا وتفرقوا وعجز عن جمعهم جدد وان اطعم  
ستين فيما عنده ثم علم بنقص ثلاثة بغلط او من لا يجزى  
وقد مس وجب الغزل حتى يطعم ثلاثة اخرى وتحرم ان مس  
قبل اطعامهم وان مضت الاربعة من يوم الظهار قبله ان  
كان في الايلاء الاول واربعة من يوم علم ان خرج منه بانت  
منه ورخص في تجديد اربعة اخرى من يوم العلم ولو خرج

الاول ومن علم بفطرته بوقت يطبق فيه صوما صام متتابعين  
 وان لم يتبها حتى دخله مال لزمه عتق مالم تغيب شمس الاخر  
 ورخص في اتمام صومه ان دخله في الاخر وقيل ان صام  
 الاكثر لزمه الصوم وهو اخص وكذا ان اطعم الاكثر  
 ولا يعذر بالغلط في اكثر من ثلاثة مساكين وقيل ان علم  
 فيمن اطعم عشرة او اكثر عبدا ابدهم ولا ضرب ولا تحريم  
 لانه مما لا يميز ومن اطعم ستين بلا ادام ومس حرمت  
 ورخص ان يعطيهم ادامهم بعد المس وان عجز عنهم اعطى  
 لغيرهم كما يعطى الكفارات وان اطعمهم ادا ما نجسا ثم علم  
 فان خبز ابريت نجس فلا يجزيه وان شعيرا واعطاهم  
 زيتا فلا باس وليبدلهم طاهرا بعد ولا تطعم كفارتان  
 لعدد واحد بيوم وجاز بكيل ولو اكثر ولا يضرو طي بعد  
 كيل وان لم يترك او قضى في دين او ابدل به غيره او وهب  
 او تلف ومن تزوجت مخالفا فظاهر منها ثم اطعم مالا تعطى  
 فيه الزكاة عندنا ولو جاز بمذهبه فلا تمكنه حتى يطعم من  
 جاز عندنا ورخص ان تدين بذلك وكذا ان قال هي عليه  
 كظهر اخيه او بنته فكفر يمينا ويرى الظهار في الام فقط فلا  
 تمكنه ايضا حتى يكفر ظاهرا ورخص ايضا ان تدين بذلك وكذا  
 ان قال هي عليه كظهر امه او طالق او ما هي الا على خطا من  
 دينها او ما هو الا على صواب من دينه فلا تمكنه بعد لانه كاذب  
 في قوله ورخص لها ان تفوض امرها الى الله تعالى وتركه لغيره

لان الطلاق بيده ومن ثم نهي المولى ان يزوج وليته  
 المخالف يفتنها عن دينها ويضرها في دنياها \* (باب ١٠) \*  
 المخالف بالله لامرأته لا يمسها يكفر يمينا ان مسها متى شاء  
 وهي بذمته على الماخذ به اذ وجبت بجنث بمس وجوز  
 تاخيرها عنها ومتى قلنا بان عينا به الايلاء وهو طلاق  
 واحد لا يملك رجعتها ويخطب ان شاء او قلنا مضت فلما راد  
 اربعة اشهر وان لم يمسها حتى مضت بانته فهل تزوج الاول  
 متى شاءت بعد الاربعة بلا عدة او تجب له كغيره ثلاثة قروء  
 او اشهر او لغيره فقط اوله لا لغيره وهو الاضعف اقوال  
 عندنا كما قيل ان المولى اذا مضت عليه الاربعة اجبر على  
 الطلاق او الفبي ومن حلف لهما بانه لا يمسها او بطلاقها  
 اوظهارها او بعتق عبده او بماله للمساكين او بمشي البيت  
 الحرام فلم يمس حتى مضت بانته والقائل هي عليه حرام  
 او كميته من محرر شرعا ان لم يمسها حتى مضت بانته منه  
 فان مس فيمين او انت على حرام ان فعلت كذا او كميته ان لم  
 يمس حتى مضت لا تخرج عنه وان فعلت كفر يمينا فان مضت  
 ولم يكفر فلا تخرج ايض وان قال هي حرام او كميته ان لم افعل  
 كذا ثم لم يمس ولم يفعل حتى مضت بانته فان مس قبل الفعل  
 فيمين وان قال هي عليه حرام ونوى به طلاقا فهل لزمه او  
 تكفيرا او كلاهما اقوال والله عليه ان يمسها ولا يمسها لا تخرج  
 به ان تركها حتى مضت والله عليه ان لم يمسها عتق رقبة

لا تبين به ايضاً ان تركها حتى مضت وبانت بالله عليه ان  
 مسها واعتق ان تركها حتى مضت وان مسها دون الاربعة  
 لزمه عتق والله عليه ان مسها عتق قبل مس بسنة او بعده  
 بها تبين به ان تركها حتى مضت وان مسها دون الزمة عتق  
 ولا تبين بالله عليه ان لم يمسه عتق ان تركها حتى مضت وان  
 مات احدها قبل مس وجب عتق وبالله عليه ان لم يمسه  
 عتق قبل ان يمسه بسنة او بعده بها لا شيء عليه ان مسها  
 وان تركها حتى مضت لم تبين وان مات احدها قبل المس وجب  
 عتق وان كان بين رجل وامرأته مغاضبة فغزلها حتى مضت  
 فلا يمين وهاجرها بغيب فلا تبين منه بذلك ومن قال  
 لرجل ان وطئت زوجتك فامرتي طالق فترك وطئها حذراً  
 ان تطلق زوجة صاحبه حتى مضت لا تبين وكذا ان حلف  
 له بالله ان لا يطأها او بماله للمساكين فتركها حتى مضت  
 ولم يطأها خوفاً من حنث صاحبه لا تبين منه وكذا ان  
 حلفت له بالله لا يمسه فتركها اربعة حذراً من حنثها لا تبين  
 والحالف لها بالله لا يطأها في هذا اليوم او الليلة او البيت  
 او الثوب تبين منه ان تركها حتى مضت ولم يطأها في ذلك  
 ولا في غيره وقيل لا لان له جماعها في غير ذلك وبانت ان حلف  
 لها بالله لا يطأها في معلوم من جسد هادون اخر وتركها  
 حتى مضت وان ذهب لاهلها خلف بالله لا يطأها حتى  
 ترجع لبيته فتركها حتى مضت ولم ترجع فلا تبين وان



حلف بطلاقها ان يطأها فتركها حتى مضت فهل تبين  
 اولا قولان \* (باب ١٠) \* من حلف بطلاق امرأته  
 ان يفعل كذا ولم يفعل حتى مضت بانت وان مسها قبل فعله  
 حرمت وان حلف بطلاقها ان يفعل كذا ثم فعله ولم يطأها  
 حتى مضت بانت وكذا مظاهر كفر ولم يجامع حتى مضت  
 بانت منه فان عجزه عنه بسفر مانع او مرض شاق وان منها  
 او حيض او نفاس او حبس كذلك فليس هداية منع منه فلا  
 تبين حينئذ وقيل اذا كفر المظاهر او فعل الخالف ملحق عليه  
 ثم لم يجامع حتى مضت فلا تبين منه اذ ليس هو بمظاهر  
 او مول بعد تكفير ومن حلف بطلاقها ان يكلم زيدا وعمر او  
 وخالدا فلم يكلم واحدا حتى مضت بانت بواحدة وقيل بثلاثة  
 وان كلم لا ثالثا حتى مضت بانت ومن حلف به ان يفعل كذا  
 يوم كذا فله مسها دون اليوم فان كان بينه وبينه اربعة  
 اشهر فلا تبين وان دخل المسمى فمسها فيه قبل الفعل حرمت  
 وان غابت شمسها ولم يفعل طلقت واحدا او ماسمى وقيل  
 ان مسها دون اليوم حرمت ايض وان كان بينه وبينه  
 اربعة ايض فاكثر بانت وتطلق ان فعله لا في ذلك اليوم  
 وحرمت على حالف بطلاق ان يفعل كذا فيما بينه وبين يوم  
 كذا ان مس قبل الفعل وبانت منه ان مضت اربعة بينه  
 وبين اليوم ولم يفعل وصح فيما بينه وبين اليوم وان دخل  
 ذلك اليوم ولم يفعل طلقت ان كان فيما دون اربعة اشهر

ولا تطلق ان نوى ذلك اليوم مثل ما قبله حتى تغيب  
شمسه ولم يفعل ومن اهل عليه شهر فحلف بطلاق ان  
يصومه فاكل فيه يوما طلقت والحالف به ان يفعل كذا  
شهر كذا لا يمس دونه وقيل له ان يمس كما في اليوم فان دخل  
الشهر فمسها فيه قبل الفعل حرمت وان لم يفعل حتى غابت  
شمس الاخر منه طلقت وان حلف به ان يفعل كذا سنة  
كذا فكال يوم والشهر في مس وايلاء فيما دون دخول  
السنة من الخلف وان دخلت فان مس قبل الفعل حرمت  
فان مضت اربعة منها ولم يفعل بانت وقيل لاحتي تنسلخ  
كلها وطلقت اذا انسلخت ولم يفعل ولا تبين بمضى اربعة  
منها ولم يفعل لان السنة كلها اجل للفعل ومن حلف به  
ان يحج وهو في المحرم فان مضت اربعة ولم يحج بانت وان حج  
لا في ايامه لم يصح وقيل لا تبين وما بينه وبين الحج اجل لفعله  
ومن حلف به ان يقتل فلا نا ولم يقتله حتى مضت بانت  
فان تزوجها بعد استقبله الايلاء فان مس قبل القتل  
حرمت وان لم يفعل حتى مضت بانت ثم لا تحل حتى تنكح  
غيره فان تزوجه وفارقه ثم تزوجها الاول فان مضت  
ولم يفعل فلا تبين وهل تحرم ان مس قبل الفعل او لا قولان  
ومن حلف به ان يصوم سنة فبدا من يومه فصام اربعة  
اشهر بانت وقيل بان يصومها كلها ولا تبين فان اكل يوما  
طلقت وله الوطئ ليلا ومن حلف به ان يفعل كذا ثم مات

قبل الفعل ولم تمض أربعة ورثته وان ماتت ورثها وان  
 لم يمسهما قط ثم مات فلا ترثه وان ماتت فعل وورثها  
 ومن حلف به ثلاثا ان يفعل كذا ثم مات قبل الفعل فلا  
 ترثه وان ماتت فعل وورثها ومن حلف كذلك ان تفعل هي  
 ذلك الشيء فماتت قبل الفعل فلا يرثها وان ماتت فعلة وورثته  
 ومن حلف كذلك ان يفعل غيرهما كذا ثم مات قبل الفعل طلقت  
 مع موته وقيل ان لم يفعل حتى مضت بانت وان مات الزوج  
 فعل الرجل وورثت وان ماتت فعل وورثها \* (فصل ١٠)  
 من حلف بالطلاق ان ياكل ما في وعاء معين فسبق باكله  
 فقبل ان لم ياكله حتى مضت بانت وقيل طلقت ان لم يكن فيه  
 ما ياكل وان سبق اليه قبل يمينه فقبل وقع طلاق وقيل  
 ايلاء ان لم ياكله حتى مضت وقيل لا يقع واحدها ومن  
 حلف به ان يفعل كذا ففعله غيره وهو ممكن ان يفعله مرة  
 اخرى كغلق باب او فتحه فان اغلقه غيره ففتحته ثم اغلقه  
 لم يبر من ايلاء ومن قال لها ان لم احبلك فانت طالق فليطأها  
 مرة فان حملت كانت زوجته والا حتى مضت بانت ورخص  
 ان يطأها دون أربعة اشهر مرار حتى تنقضي ولو كانت ممن لا  
 يمكن ان يحبلها وان مسمها فولدت به دون ستة من يوم المس  
 بانت وكذا ان تحرك دون مدته او اسقطت جنينا مصورا  
 دون أربعة او مضغة دون ثمانين يوما او علقه دون أربعين  
 كل ذلك من يوم المس فلا يبريه من يمينه فانه كان قبل مسه

فان وقعت نطفة برحم امرأة كانت اربعين نطفة ثم علقه  
الى ثمانين ثم مضفة الى مائة وعشرين فتلك اربعة اشهر  
فيصور باذن الله تعالى وزيد عشرة لاحتمال ضعف الجنين  
فينفخ فيه الروح وقد قيل اقل ما تضع المرأة حملها فيكون حيا  
سنة اشهر وان ولدت بعدها وتحرك بعد اربعة وعشرين  
يوم المس واسقطته مصورا بعد الاربعة او مضفة بعد ثمانين  
او علقه بعد اربعين من ذلك اليوم فقد اجزاء فيما يقال وكذا  
لو ان رجلا تزوج امرأة فمسيها بيومه فولدت دون ستة او تحرك  
دون اربعة او اسقطت مصورا او مضفة او علقه دون مدة  
كل فسد نكاحه لسبقه فيها قبله وان لم يكن بها حمل حتى مضت  
بانت منه ثم تعتد كملقة فان لم تزوج غيره ثم ولدت او  
تحرك دون المدة لزم الاول وكانت زوجته فثبت انها لم  
تخرج بالايلاء وان لم يمسها بعد حلقه ان يجبلها حتى مضت  
تزوجت من يومها ان شاءت وان قال لها ان احبلتك جاعها  
واحدة واعتزلها حتى تعتد ثلاثة قروء او اشهر فان لم تحبل  
مسيها اخرى ثم عزها حتى تعتد كذلك فان لم يبن بها مسها  
اخرى ايض فان مسها في الاول فولدت دون ستة من يوم المس  
بعد حلقه لم تطلق بذلك الولد وكان قبل وطئه وكذا ان تحرك  
او سقطت مصورا او مضفة او علقه دون المدة لم تطلق بذلك  
لسبقه فان مسها مرارا فولدت بعد ستة من الاول او دونها  
من الاخر حرت لان ولدت بعدها من الاخر وان مسها مرارا

من غير ان تعتد كما ذكر ما يكون بين مس وآخر ولم تحمل فلا  
 تحرم وكره له ان يعيد مسها حتى يتضع انها لم تحمل من المس  
 الاول حذر ان يطأها حاملا من الاول بعد وقوع الطلاق عليها  
 ومن له اربع فقال لمن ان لم اجامعكن فانتن طواق فان تركهن  
 حتى مضت خرجن بالايلاء وان مسهن حرمت الثلاثة الاولى  
 لا الرابعة التي مسها اخرا في ليلة ولعله لم تحرم لانقضاء مايس  
 معها دفعة كما حلف عليه وحرمت الثلاثة لامتناع مسهن  
 كذلك حيث فرق فتأمل وان عني بيمينه ان يجامعهن مرارا وحلف  
 عليه بطلاقهن فلا يحرم من ان مسهن وان قال لكل ان لم اجامعك  
 فصوابك طواق فوطئهن حرمت الثلاثة الاولى دون الرابعة  
 لان كلامها يصدق عليها انه منع من مسها بالنظر الى الرابعة  
 مثلا لانه لم يجامعها وحيث انتفى منع من مولاتها فان جامعهن  
 حرم بخلاف الرابعة فانه لم يبق هناك ما يمنع من جاعها حين  
 حرمت مولاتها مع انه يصدق على كل نظر اليها انها جومعت  
 فلا يحرم جاعها هي وذلك واضح تأمل وان مس واحدة وترك  
 الباقي حتى مضت حرمت المسوسة وبانت الثلاثة وكذا ان مس  
 اثنتين حرمتا وبانت المتروكتان بمضى اربعة وان مس ثلاثة حرم  
 ولا تبين الرابعة ان لم يمسها حتى مضت ولا تحرم ان مسها دون  
 اربعة او بعد ما وكذا ان قال لكل ان لم اجامع مولاتك فانت طالق  
 فان تركهن حتى مضت خرجن بالايلاء وان مس الكل حرمت الثلاثة  
 الاولى دون الرابعة التي مس آخرها وان مس بعضا وترك الباقي

حتى مضت فكالتى قبلها ومن له اربع فحلف بطلاقهن ان  
 يتزوج عليهن فان تركهن لامتزوجا اربعة اشهر خرجن بايلاء  
 ولا يبريه ان تزوج عليهن ذلك ولا يصح نكاح خامسة وان فارقت  
 احدهن ثم تزوج على الباقيات فلا يجزئ لانه لم يتزوج على كلهن  
 فان مس بعضهن حرم \* (فصل ١٢) \* من حلف بالله  
 لغير زوجته لا يمسه ثم تزوجها فمسه كفر يميناً وكذا ان حلف  
 لها اول مرة بماله للمساكين او بعثق او مشى للبيت ثم تزوجها  
 فمسه ازمه ما حلف به وان لم يمسه حتى مضت بانته منه  
 على قول وان حلف بطلاقها لا يمسه ثم تزوجها فمسه  
 فلا تطلق وان لم يمسه حتى مضت لم تبئن منه وان حلف  
 بظهارها لا يمسه ثم تزوجها فمسه كفر يميناً وان لم يمسه  
 حتى مضت بانته وقيل لا ولا ايلاء ولا ظهار ولا طلاق قبل  
 نكاح ومن قال على الظهار ان فعلت كذا الزمته كفارته ان فعله  
 وبعلى الا ايلاء ان فعلت كذا كفارته وقيل ليس بايلاء الا ان  
 عفى الحلف بالطلاق وان حلف بطلاق هذه المرأة لا يتزوجها  
 او لا يفعل كذا ثم تزوجها او فعله فهل يلزمه او لا طلاق فيما  
 لا يملك قولان وكذا العتق ومن حلف بطلاق امرأة او عتق  
 عبداً ولم يكن له ذلك ولم يضيفها لنفسه او بالطلاق لا يفعل  
 كذلك ثم تزوج او ملك ثم فعل ما حلف عليه لم يلزمه طلاق  
 ولا عتق ومن حلف بطلاق امرأته لا يفعل او ليفعلن كذا  
 ثم طلقها ثلاثاً ثم تزوجت غيره ثم فارقت فزوجها الاول

فهل يلزمه الطلاق ان فعل اولا يلزمه حنث ولا طلاق  
 بعد الثلاث وقد هدمت ذلك خلاف وان حلف ان يفعل  
 حرمت عليه ان مس قبله وقيل لا فان لم يفعل حتى مضت  
 لم تبين منه وان حلف بطلاقها ان يفعل كذا ثم طلقها  
 اقل من ثلاث فتزوجت غيره ثم فارقه فتزوجها الاول  
 استقبل الايلاء فان مسها قبل الفعل حرمت وان لم يفعل  
 حتى مضت بانت فان تزوجها في الايلاء الاول فله الباقي  
 منه وان بعد انسلاخه استقبله من يوم نكاحها وان  
 حلف به لا يمسها في السنة الامر فليعزم عليه كل ليلة  
 حتى يبقى اقل من اربعة اشهر مسها مرة فاذا دخلت الثانية  
 عزم كذلك فان لم يمسها حتى انقضت لم تبين ولم تطلق وان  
 مسها اول السنة ثم تركها حتى مضت قبل تمامها بانت وان  
 مسها اخرى قبل التمام طلقت وكذا من حلف به لا يمسها  
 الامر ولم يمس سنة ولا شهرا عزم عليه كل ليلة ما حي  
 ولا تطلق ولا تبين وان مات ولم يمسها ورثته ورثها  
 ان مات وان مسها مرة وتركها حتى مضت بانت فان  
 مسها اخرى طلقت ومحصل الحلف في الطلاق الثلاث هل  
 يهدم الايلاء ان تزوجها ثانية اولا قولان وقولهم الطلاق  
 يهدم الايلاء معناه انه ان الا منها فطلقها فخرجت من  
 عدة الطلاق قبل عدة الايلاء فلا يخرج به وقولهم الايلاء  
 لا يهدم الطلاق معناه انه طلقها والا منها معا فممت عدة

الا يلا قبل عدة الطلاق فتخرج بهما معا فتكون عنده ان  
 تزوجها بعد على واحدة ان طلقها واحدة وتحرم حتى تنكح غيره  
 ان طلقها بتطليقتين \* (باب) \* الفداء طلاق عند  
 الاكثر فان تبرت لزوجها من صداقها فمات قبل ان يقبل الفداء  
 ورثته وان رده لها على مريحة فماتت ولم تقبل ومات فلا  
 يتوارثان وان ابرأته منه فقام ولم يقبل ثم قبل فالاكثر على  
 جواره وقيل بالمنع بعد المجلس ولا يكون فداء وان قال تبرى  
 الى منه على فداء ففعلت ولم يقبله فلا فداء وان تبرت اليه  
 منه عليه فقال قبلته وحبستك وقع الفداء وان قبل  
 بعضه وقال حبستك بكذا وقع وسقط ما قبل وبقي لها  
 ما لم يقبله وان ابرأته منه فقال لها طلقتك واحدة وقبلت  
 الفداء جاز وسقط عنه الصداق وبانت بتطليقتين وان  
 قال قبلت المال وطلقتك واحدة جاز الفداء وسقط عنه  
 ايض وبانت بواحدة ولا طلاق بعد قبوله اياه وان قال قبل  
 وطها طلقتك واحدة وقبلت المال بانت بها وبقي الصداق لها  
 او قال بعده طلقتك ثلاثا وقبلته طلقته ثلاثا وبقي لها ولا  
 فداء بعد ثلاث وان قالت ابرأتك من صداقي على ان تطلقني  
 ثلاثا فقال قبلت المال وطلقتك ثلاثا فهو فداء وسقط عنه  
 الصداق وان قدم الطلاق واخر القبول طلقته ثلاثا وبقي  
 المال وان قال بعث منك طلاقك بكذا فقبلت فهل هو  
 فداء وسقط عنه من الصداق مثل ما باعه به وبقي لها فوق



ذلك وان أكثر فلا تلزمها زيادة على الصداق له ولا يجوز  
بيع الصداق وليس ذلك بفداء خلاف وان قالت له قبل  
الوطئ ابرائك من نصف صداقي او ما اصدقني او مالي عليك  
فقبل بقي لها من صداقها ربعة ولا لها غير ذلك وقيل ان  
قالت ابرائك من نصف مالي عليك بقي لها الربع ولا يبقى  
لها شيء ان قالت من نصف صداقي او ما اصدقني وان  
ابرت منه فاذا هي محرمة فلا فداء ولها صداقها ان مس  
وان قبضته منه فلف فافتدت به ضمنته فان اهلكته  
ولم يعلم ثم افتدت منه به صفدت واجبرت على غرمه وان  
علم لزمها حتى تؤديه ومن اصدق دنانير او حيوانا او شجارا  
لم يلزمها رد ما اكلت من غلة وريح وان كثرت فداء والخراج  
بالضمان وفي النسل قولان وان تزعت نخلا او شجرا ففرسته  
بارضها فافتدت منه امسكه فيها وقيل ترد عليه العوض  
وتمسكه وان اصدقها ارضا ففرست بها غرورها وبنت بناء  
فان علم بذلك فافتدت منه اخذ الارض وامسكت هي  
غرورها او بنائها فيها وان لم يعلم اخذ الارض وما فيها  
واعطاها قيمة ذلك وقيل هو مخير في امساك الارض دون  
غرس وبناء وفي اخذ العوض وان كان الغرس والنقض من  
الارض اخذها وما فيها بلا رد شيء لها والحكم على ذلك ان  
ردها على المراجعة \* (باب ٧) \* الخلع فلا يبعض  
الصداق فان ابرأت زوجها منه لا بفداء ثم افتدت منه به

لم يلزمها غريمه له ان لم تقضه له في حق ومن قال لوط ابرائك  
 من صداق امرأتك فلا تة فقبل ذلك منها على الفداء طلقت  
 فان اجازت لزمها وكان الصداق له بالفداء لان لم تجزوهي  
 على صداقها ولزمه الطلاق باثنا بقبوله فلا يتوارثات  
 في العدة فان اراد رجعة جدد نكاحا وجوز فيها بلا تجديد  
 ومن تزوج كطفلة فابراته من صداقها على الفداء فقبله  
 لزمه الطلاق باثنا ولها صداقها ولا يصح فعل طفلة كجونة  
 ولا افتداء ولي او خليفة لها بصداق اذا لم يجيزاه بعد بلوغ  
 او افاقة وان افتد الطفلة ابوهابه فلم تجزه بعد البلوغ اخذته  
 من زوجها ورجع به على الاب وقيل فعله عليها جائز تمام  
 وعليه الغرم لها وجوز عليها غيره ان راي صلاحها لها ولا  
 يلزم طفلا او مجنون فداء ولا يصح منها قبول ولا طلاق  
 وان بخليفة او ولي ومن امر رجلا ان يتزوج عليه امرأة بمعلوم  
 ففعل بأكثر لا يعلم الامر حتى مس ضمن المامور ما زاد فان وقع  
 فداء اخذه الزوج منه ولزم رده لها في الارتياع وقيل لا  
 تدخل تلك الزيادة في الفداء ولزمها ما اخذت منه فقط والمضمون  
 انما هو لها وان امرت وليها بمعلوم ففعل باقل ولم تعلم حتى  
 وطئت ضمن النقص ولا يدخل في فداء ان وقع وهولها ولا  
 يجوز الا بنشور وجوز بدونه ومن تغلب على زوجته فحملها  
 ما لا تطيقه من تصنيع حقوقه وضيق معيشة وسوء معاشرة  
 حتى اخذت منه لم يحمل له اخذه فيما عند الله وان جاز في الحكم

ولزمه الرد ان تاب ولا يحل لها اخذ الصداق كذلك اذا اشترت  
 واساءت عشرة وترده ان تابت وجرم على الزوج اخذ زائده  
 على ما اعطى من صداق ان وقع فداء عند الله وان ادعت  
 استكراهها منه على الفداء به بين عدم اكراهه ولا يجده وان  
 مرض فافتدت منه فمات في مرض لم يرثه وجاز عليه الفداء  
 ان يرى ولا يرثها ان ماتت وان مرضت فافتدت منه ثم  
 عوفيت جاز عليها فان ماتت فيه اخذ الاقل من صداق وارث  
 وقيل يجب له الصداق وان كثر فعلى الاول ان كان اقل بما يحصل  
 له في ارثه في متروكها وصداقها اخذ الصداق فقط وان كان  
 المتحصل اقل منه اخذ الاقل ويحسبه مما عليه من الصداق  
 ويدفع الباقي للوارث وان تساويا اكتفى بالصداق وان لم  
 يصدقها شيئا ثم افتدت منه قبل المس فماتت وان كتابية او  
 امة جاز الفداء وهو بائن ولا يعطى شيئا ولا يرث وان ابراه  
 رب امة من صداقها في مرضه ثم مات سقط عنه صداقها ان  
 وسعه ثلث ماله والا فبقدر ما وسعه الثلث وقيل سقط عنه  
 جميعه مطلقا اذ به خرجت من تحت الزوج وان كان من ورثة  
 ربها لم يضره ذلك في ارثه منه ومن تزوج امة بمسمى فمسا  
 ثم افتدت منه باذن ربها جاز وسقط عنه الصداق فان اراد  
 هو والسيدة مراجعة جازت وان وقع فداء باذنه ثم اخرجها  
 من ملكه وجب التجديد وقيل تصح الرجعة وان بعد موت  
 سيد وليجردان ورثها منه بعد الفداء فباعها او وهبها الواعقها

وان تزوجها بمعلوم ثم بيعت قبل مس ثم وقع عند مشتر ثم  
فاداهما من زوجها بصداقها الزمه نصف ما وجب له ولا  
يدخل في الفداء ما وجب للبائع وقيل على المشتري كل ما  
فاداهما به وان مست ثم بيعت ثم فاداهما مشترها  
بصداقها المعلوم فلا شيء عليه لانه للبائع ولا يدخل  
في الفداء وقيل لزم المشتري فيغرمه من ماله ان فاداهما  
ومن قال لا يلزمه غرمه لا تصح رجعتها عنده ووجب  
التجديد وان تزوجها بمعلوم فابراه ربهامنه على الفداء  
ثم اخرجها من ملكه قبل القبول ثم قبله لزمه طلاق  
بائن وبقي الصداق لمخرجها من ملكه ومن تزوجت عبدا  
بمعلوم فمساها فافتدت منه به باذن ربه جاز وان  
باعه بعد الفداء باذنه فلا يراجعها بل يجرد ان شاء  
وقيل تصح بان يعطيها شيئا يراجعها به وان مات ربه  
بعد الفداء فورشته ثم اخرجته من ملكها لم تصح اتفاقا  
ووجب التجديد \* (باب ٦) \* من طلق ثم فادا  
ثم اراد رجعة قدمها على رجعة الطلاق ولا يصح عكسه  
وتحرم ان مست بذلك بلا تجديد تقديم الفداء وصحت  
بأشهاد في عدة على رد صداق لها وقبول ورضي منها  
عند الأكثر وقيل يجب تجديد النكاح وان في عدة وانما  
اشتراط في مراجعة الفداء رضی المرأة دون مراجعة الطلاق  
لان الفعل في الطلاق من الرجل وحده فكان كذلك

في المراجعة عليها بخلافها في الفداء لانه انما وقع بهما معا  
 فكانا مشتركين فيها ايضا ولا تصح اماراة او خلافة او  
 وكالة في مراجعة مطلقا وبجارت في نكاح وطلاق وفداء  
 وفي شهادة اهل الجملة في المراجعة اقوال ثالثها الجواز في  
 مراجعة الطلاق فقط وقيل فيهما وقيل بالمنع مطلقا  
 والاجل من الصداق ان وقع به فداء ثم رجوع فهل على  
 اجله كما في العقد او على الحلول ان لم يبين عند المراجعة انه  
 مؤجل خلاف وكذا ان شرطت عند العقد امر طلاقها  
 بيدها معلقا للمعلوم كما مر ثم افتدت ثم رجعت فهل  
 باق بيدها او زائل ان لم تسترطه عند الرجوع قولان  
 والعاجل اذا لم يكن الامر بيدها عند العقد فشرطته عند  
 الرجوع وشرط الزوج تاجيل الصداق لمسمى يؤخر فلكل  
 شرطه وهل يصح اشتراط الزيادة او النقص على الاول  
 عند ارتجاع او الزيادة فقط او لا كل منهما اقوال ومن  
 راجع وزاد على الاول فطلق قبل مس لزمه الصداق لها  
 ونصف الزيادة وقيل كلاهما وان طلقها قبله تطليقتين  
 لزمته ومن جدد نكاح مفندية في عدة بجديد جاز فان  
 طلقها فيها قبل مس فلها كل الصداق وقيل من الاخر مثل  
 الاول بقيمة او مثله ونصف الفضل ان كان بفنل على  
 الاول وان تزوجها فطلقها تطليقتين قبل مس لزمه ما  
 طلق وان جدد بعد عدة بجديد ثم طلقها كذلك قبله ايضا

لزمته واحدة ولها نصف النصف ويجب التجديد لمقتدته  
قبل مس وتحرم ان وطئت بارتجاع ومن تزوج بمعلوم  
وشهود ثم فادها بعلمهم ثم راجعها بين ايديهم ثم شهدتم  
على الصداق جازان يشهد ولها عليه ويخبروا بالفداء  
والارتجاع وتخبر كذلك بدعوتها ورخصان يشهد ولها  
بالصداق بلا ذكر فداء وارتجاع ولا يشهد ولها به ان فادها  
ببعض منه وكذا في الارتجاع ويشهدون ان وقع بتمام  
فيها ولا يشهدون بالصداق الا ان حضروا للنكاح والفداء  
والارتجاع ولهم ان يشهد ولها به باقرار الزوج لها عليه  
كذا بالصداق واقراره بالفداء والرد على الرجعة وان لم  
يحضروا للنكاح والفداء ويخبروا باقرارها به ايضا ويذكروا  
الرجعة ويشهدوا بالنكاح ان جمده احدهما وان هلك بيده  
اعطاها شيئا على ارتجاع فتقبله ان رضيت \* (باب ٦) \*  
هل تصح مراجعة مطلقة باثنا في عدة باذنها او وان بدونه او  
لا تصح وهو ثلاث حتى تنكح اخر ويجدد ان شاء او واحدة  
ولزم وان في عدة وهو الماخوذ به اقوال ومن طلق باثنا  
ثم جدد بجديد في عدة ثم طلق قبل مس تطليقتين لزمته  
ولها كل الصداق وقيل نصفه وبعد العدة واحدة وتحتم  
النصف وصح ارتجاع لمطلق اقل من ثلاث فيها وان بلا  
اذنها او كرهت وان تزوجها بعدها ثم طلقها تطليقتين  
قبل مس لزمته واحدة ولها النصف وجاز تجديد قائم

مقام الرجاء في عدة مجيد ولزمه ما طلق قبل وطئ وليس لها  
غير الصداق الاول ولا يصح الرجاء مطلقا قبل مس ولا تلزمها  
عدة وحرمت ان مست بذلك ومن طلق واحدة ثم راجع واشهد  
انها عنده بواحدة ثم مسها لم تحرم عليه وتقوته التولية في الحكم  
وقد شدد في ذلك وانطلقا بتطليقتين واشهد انها عنده بهما  
لم تجز ارجعته وله ان يشهد انها عنده بواحدة ان لم يمسها وتحرم  
به عند بعض ورخص فيها من شدد في الاولى وان ادعت  
طلاقا وانكر ثم قال للشهود اشهدوا ان كان الامر على ما قالت  
فهي عندي على تطليقتين لم يصح الرجاء على انكار حتى يقصر  
بالطلاق وكذا في فداء ان ادعاه وجمدته وان اقوت له بانقضاء  
عدة ثم بنفيه ابطلت صداقها ان قالت ذلك قبله ولا يحرم  
عليها الا زواج بعد انقضاء وان رجعت ثم قالت قد انقضت  
وهي لم تنقض الا بعد الرجاء ابطلته ايضا وحرم عليها الزواج الدنيا  
وقيل على الاولى وهذه ازواج الدنيا والاخرة الظاهر انها تتخلص  
بتوبة وبراءة زوج ذمها بطلاق وان قالت لم تنقض فراجعها  
ثم زعمت انقضائها لم تصدق لا بتوبة صادقة ان ظهرت فيجب  
العزل لا في الحكم ولا تصدق منكوجة بعد عقد ان ادعت  
عدم انقضاء بعد اقرار به في الحكم ان لم تدع غلطا ممكنا في العدة  
لا بحيض ولا بتمكن مطلقا واحدا لنفسها للزوج ان ادعى مراجعة  
ان لم تعلم بها ولا لحالف بطلاقا وظهر ان يفعل حتى تعلم انه فعل  
ولا تصدقه ولو اامينوا ولا تمنع حالفها بظهارها لا يفعل حتى تعلم

انه فعل وتصديق فيه وفي الطلاق ان قال لم افعله وان  
 حلف بواحد منها لا تفعل هي كذا فلا يصدقها ان قالت لم افعله  
 ورخص في امينة متولاة وان به ان تفعل كذا فلا يقربها حتى  
 يعلم انها فعلت ولا يصدقها ان ادعته ولو امينة وكذا حالف  
 به المعين ان يفعل كذا ولا يفعل فلا يصدقها ولا يتقاربا  
 حتى يعلم فعل ام لا ورخص ان قال لم افعل ولكن ان تغيب عنها  
 فلا يتماسا حذر ان يفعل قبل مسهما ولا يعلم ان فيكون بعد  
 وقوع الطلاق ومن له اكثر من واحدة فطلقهن اقل من  
 ثلاثة فجمعن فيه فله الجمع او التفريق في الارتجاع ويفرق  
 فيه ان فرق في الطلاق وان طلق واحدة لا بعينها او نسيها  
 بحق لكل طليقة وقال ان لم تكن هي المطلقة اولاً ثم يرجعن  
 بتفريق وان وقع بين زوجين كلام فظن هو وقوع الطلاق  
 به فاشهد انما عنده بتطليقتين ثم علم عدمه لم تحرم وفاته  
 واحدة في الحكم ومن طلق زوجته واحدة فاشهد انما  
 عنده باثنتين لا بلفظ تطليقتين لم تنص مراجعته وحرمت  
 ان مسها على ذلك وفيه بحث ان قال ذلك باثنا عشر على ارتجاع  
 لظهور المراد \* (باب ٢) \* يحصن الحر البالغ للمسلم العاقل  
 المسلم من عيب حرة كذلك وتحصنه ان لم يتماسا وقيل بشرطه  
 ويحصن الامة ولا تحصنه وتحصن حرة عبداً ولا يحصنها ولا  
 طفل ولا مجنون بالغة وعاقلة ولا كتابية مسلماً ويحصنها  
 وتحصن امة عبداً ويحصنها كمشرك ومشركة ويحصن مفتول



ويعيوب حرة وتخصنها ولا يحصن عتقان ومستأصل  
زوجة وفي الخصى قولان ولا يحصن الرتقاء حتى تقالج وهل تبقى  
المرأة محصنة ولو بعد موت زوج أو طلاقه أو لا قولان وكذا  
الرجل وتخاصن في عدة رجعي بلا ريب والخلف بعد انقضاءها  
وتخاصن مشرك ومشركة إن أسلما وإن لم يمتسا في الإسلام وقيل  
بشرطه والعبد والامة كذلك بعد عتق واحكام العبيد والحرار  
واحصانهم مختلفة ومن ثم شرط المس على الثاني فيهما وإن تزوج  
مسلم كتابية أو أمة ثم أسلمت أو عتقت فلا تخصنها إن لم يمسها  
بعد إسلام أو عتق وكذلك حرة تحت عبد عتق ومن تزوج فمس  
فأذا هي محرمة فلا يتخاصنان وإن ارتد الزوجان ثم رجعا  
فمحصنان وإن لم يمتسا بعد الرجوع \* (باب ٦) \* إن رمى  
حرًا بالغ مسلم زوجته كذلك بزني لا عنها وإن رمته بجلد الحد  
ثمانين ومن لا عنها فإذا هي محرمة أو ذات زوج جلد الحد  
إن لم تصدقه فيما رماها به وصح لعان مطلقة في عدة وقيل  
لا وإن فيها ولا بعد ثلاث أو تحريم أو بينونة اتفاقا وجلد  
الرامي الحد وإن رمى كتابية أو أمة بجلد أربعين وفرق بينهما  
وكذا إن رمى عبد حرة أو أمة وجلد كذلك رامي طفلة أو مجنونة  
بلا تفريق عصمة ولا يصح لعانها ما كن قبلها وهل يتوارث  
متلاعنان إن مات أحدهما قبل تمام اللعان أو لا قولان ومن  
لا عن ثم رجع حد ورفقا بحد وهل يفرق بينهما إن رماها ثم رجع  
قبل أن يلاعن أو لا قولان وإن شهد على امرأة بزني ثلاثة ورابعهم

زوجها فهل يلا عنها ويحدها الثلاثة أو هو اجوزهم فترجم  
 أو لا يلا عنها خلاف ولزم ملائمتها ما ولدته قبل  
 المدة من وقت اللعان لا ما بعدها ولا تزوج ملاءمة ولا  
 بخارجة بتحریم ولادات زوج ارتد أو محرم من زوج ان كن  
 حوامل حتى يضعن ويعدن بعده ثلاثة قروء اذ خرجن  
 فرقة بلا طلاق او موت والنص ورد بالوضع فيها وقيل  
 غير ذلك \* (باب ) \* لا تحل مطلقة ثلاثا وان بايلاء  
 أو فداء لمطلقها حتى تنكح غيره نكاحا تاما لا تدليس فيه  
 بتداوق عسيلة كل وحلت بعد فراق منه وان بخيار او  
 فداء او خلع للاول وكانت عنده بثلاث ويهدمها الزوج  
 اتفاقا وفيما دونها خلاف وهل تحل له ان مسها الثاني فيما دون  
 فرج اولافيه تردد والراجح انها لا تحل ولعن محل ومحل ومحل له  
 بقصد التحليل وحرم على الشهود والولي ان علموا ولا تحل للاول  
 به وهل توبة المحلل في طلاقها او حبسها قولان فان تزوجها  
 الاول بذلك هجر او هدد او رد معروفةا ولا يفرق بينهما ومن  
 راجع او تزوج مفقديته منه ثلاثا قبل ان تنكح غيره هجر اكد ذلك  
 بلا تفريق ايضا لوجود الخلف وسن الفداء كالطلاق ولحد في طهر لم  
 تمس فيه وان خلا بها الثاني بعد عقد عن المجلس والشهود واثبتا  
 وطنا فافترقا حلت للاول وقيل تحل بعد خلوة ولو باقرارها به فقط  
 ولا تحل بنكاح طفل او مجنون او عنين ومستأصل وحلت بمقتول  
 ومجنون وفي الخصي قولان ولا يوطئ في رمضان نهارا من حاضر بين

او اعتكاف او احرام او في حيض او نفاس او في ايلاء او ظهار  
قبل تكفير وتجسامة وان تحت حر بتطليقتين حتى تنكح غيره  
ولا اشتراها بعدهما فلا يتسراها حتى تنكح غيره ومن طلق زوجته  
ثلاثا فلا يزوجها العبد ان طلقها عنه كذلك فلا ينكحها النفسه حتى  
تتزوج ورخص فيها ولا يهدم كتابي ثلاثا ولا يحل كتابية لمسلم  
ولا عبد وان لامة ورخص في تحليل حرة لعبد ولا سيده امة لزوج  
بتسرى وجوز وان طلق مشرك في شركه بمزيل عصمة في الاسلام او في  
دينه ثم اسلم فلا يتزوجها حتى تنكح غيره \* (باب ٦) \*  
وجب تمتيع مطلقة بانقضاء مس وفرض لا بتورثها والودعها وتذكرها  
بعد انقضاء العدة فان مات احدها فيها ورث الاخر بلا تمتيع لها  
والخارجة بتحریم ولا المراجعة في عدة ولا لمفدية ان شرطتها  
عند فداء وجوز ان شرطتها في الملاعنة والباشنة بايلاء قولان  
وتذكرها باشنة وذات ثلاث وان في يوم الطلاق ولا ارث بينهما بموت  
وان في عدة والمتعة بمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره  
وهي لامة وكتابية اقل من حرة مسلمة وزوجة عبد دون زوجة  
حر بقدر مال ربه بنظر العدول ويجبر على قيمة لا على ثياب ولا  
تجزى فيها محالة بعد عدة وقبل تقويم وكذا كل مرجوع اليه ورخص  
في ذلك وتذكرها باشنة عند وارث زوجها بعد موته انحيته في حياة  
وارثها عند الزوج ان لحيته كذلك وان طلق غنى رجعا او فقير ثم  
وقع فقرا وغنى عند انقضاء العدة اعتبر التمتع حال يوم انقضاءها  
لا يوم الطلاق وجازت متعة ذات رجي وان في عدة ان تراضيا ولها

رجعيها ان اتجرت فيها وان راجعها فيها او حرمت ما اتحدما او فادها  
 ردها ورجعيها له اولادته ولها عناؤها وان متع غنى في عدة ثم افتقر عند  
 انقضائها ردت له ما بينهما وزاده لها في العكس واعتبر في البائن والثلاثة  
 يوم الطلاق زاد المال بعده او نقص ومن طلق امة واحدا فباعها  
 ربه في عدة متع مشترها وان اطلع على عيب كان بها قبل الشراء  
 ردها واسك المتعة لانها من القلة والخراج بالضمان وكذا ان وهبها  
 او اعتقها في العدة فهي لمن وهبت له او للمعتقة وللسيد الاول ان  
 طلقت بائنا او تطلقتين ثم بيعت او وهبت او اعتقت وكذا من  
 طلق على عبده رجعيًا ثم اخرجه من ملكه في العدة ثم انقضت فعلى  
 من نقل اليه او للمعتق وعلى البائع في البائن والثلاثة اخرجه فيها  
 \* (باب) \* لزمت نفقة ذات رجي وكسوتها وسكنائها وزوجها  
 في العدة والحامل وان طلقت ثلاثا او بائنا نفقة فقط حتى تضع  
 ولا تلزم وارثه ان مات قبل وضعها بل في مالها او وليها وعلى ولدها  
 من اولادته والزواج ان يمنع حاملا بانته منه او حرمت من تنقل البلادها  
 ببعد من بلده ان ارادته حتى تضع ولها عليه مع نفقة مسكن ايضا لا  
 كسوة وهل الحرة حامل بانته من عبده نفقة للوضع اولا قولان  
 ولها على العبد ان عتق ولا نفقة لامة حامل ان بانته وان من حر  
 عند الاكثر وقيل عليه نفقتها وعلى العبد بعد عتقها حتى تضع وان  
 بانته امة حامل من حر وعتق حملها فلا نفقة لها وان وهب ربه  
 حملها فاعتقه الموهوب له فلا نفقة لها عليه وان وهب السيد الحمل  
 ثم اعتق الامة ولم يعتق رب الحمل فطيه نفقتها حتى تضع لاعلى

السيد والزوج ومن اعتق سرية حاملا واشترى أمة فخرجت  
 حرة حاملا منه واستحققت أو علم بفسخ شرائها وهو ما لا يميز انفقها  
 للوضع والمسافر انطلق ولم تعلم وهي تمون من ماله زينة زوجها  
 قامت على ذلك كثيرا ثم قدم لم يلزمها رد ما تمون به منه قبل العلم بالطلاق  
 ولزمتها عناؤها وان مات في سفره ولم تعلم غرمت من يوم مات مطلقا  
 لان مال الورثة وكذا الأمة ان دبرها ربه الموتة ثم سافر ومات غرمت  
 ما اكلت بعد عتق وان لم تعلم ولها عناؤها على وارثه ولا يلزم واضعا  
 لزوجها ارضاع ولها ان امتنعت قبل من غيرها وتجبر بضرب  
 بلا عدد ان لم يقبله حتى ترضعه ولو كانت بعصمته والمخلف  
 في غير الام ان لم يقبل غيرها هل تجبر لولا ولها اجرة ان طلبتها عند  
 الزوج ولو كانت في عصمته او لولدها على الراجح ونفقة الرضيع حتى  
 يظلم ويحجر برد ولد لام ان طلبت رضاعه ولو قبل غيرها وبايعائه  
 عندها في صغر حتى يطيق الذكر لبس ثيابه وغسل يديه والانتى حتى  
 تنكح ولو بلغت ان لم تسترب ومن وهب عبدا رضيعا لزم امدارضا  
 ان لم يقبل غيرها وكذا ان باعه ويؤخذ بائع كواهب بذلك ولا كذلك  
 في الانعام والبهائم \* (باب) \* تعدد مطلقة حائض  
 ثلاثة قروء وآيسة كصغيرة ثلاثة اشهر وحامل الوضع والمتوفى  
 عنها اربعة اشهر وعشر لمغييب شمس الاخر او ابعد الاجلين ان  
 كانت حاملا واعتبر الاخير في وضع الأمة المتوفى عنها نصف  
 حرة وان طلقت في حضانة وطلاقا كان لحر او شهر ونصفه  
 والكفاية ثلث حرة مسلمة وقيل مثلها ودينها الثلث اتفاقا

وطلاق حرة وان من عبد ثلاث وامة وان من حر طلاقا عندنا  
 فان الطلاق للنساء وعليهن العدة وان مات زوج امة ثم  
 عتقت دون شهرين وخمسة ايام اتمت لاربعة وعشرين بناءً ومن  
 طلقت رجعيًا فحاضت اقل من ثلاثة او مكثت اقل من ثلاثة اشهر  
 ثم ما عنها انتقلت للمنفق عنها بلا بناء وان طلقت لامة وان بائنا  
 ثم عتقت في العدة انتقلت به للحره وان بلغت طفلة فيها اعدت  
 ثلاثة قروء لابناء، وكذا بالغة تحيض ان طلقت ثم ايسر فيها ثلاثة  
 اشهر بدونه ايضا وعدة صغيرة ان طلقت شهر ونصفه فان  
 عتقت دونه اتمت ببناء ثلاثة وان بلغت قبل مضيتها جددت من يوم  
 البلوغ ثلاثة قروء بدونه فان مات عنها دونها جددت من الموت عدة  
 الوفاة فان بان بها حمل تربصت اقصى الاجلين وهل حد الاياس  
 خمسون سنة او ستون وهو المختار او سبعون او خمسة وخمسون خلاف  
 تقدم وجاز فيه اهل الجمله وان اعدت مطلقة حائض ثلاثة اشهر ولم  
 تتم فيها ثلاثة قروء فظنت ذلك يحجزها فزوجت فسد وحرمت ان  
 مست وان بنا وزت ستين ثم رأت دما كعادتها صامت وصلت  
 وان طلقت فاعتدت بالاقراء ويايتها الدم باوقاتها بطل نكاحها  
 ايضا ان تزوجت بذلك وحرمت ان مست به وان افرقت من زوج  
 فتربصت حتى انقضت عدتها وزادت عليها ولم تعقدها بنية  
 فقبل لا تزوج حتى تعمد بها الفرضها ورخص اذا انقضت وان  
 بدونها ولا تصدق بانقضائها اقل من تسعة وعشرين يوما عند معتبر  
 الاقراء بالحض ولا باقل من تسعة وثلاثين عند معتبرها ببر والظاهر

وهو المختار وتصدق ذاتا رجعا ان قالت طهرت او حضت او  
استقطت وانطلقت اقل من ثلاث فترت سنة او اكثر فما مطلقها  
فرغت عدم انقضاءها ورثته في الحكم وورثها ان ماتت كذلك  
\* (فصل ١٢) \* نذ لمخرج ان لا ياخذ رثته من مطلقة حائض  
بعد مضي تسعة وعشرين يوما الا ان ظهر ولا تحسب من عدتها حيضة  
طلقت فيها ببدعة وفاتت عن مطلقها وزال التوارث بينهما وحلت  
لغيره بمروريدها من تحت قدمها من غسل ثالثة بماء طاهر او  
بتيمم بتراب كذلك ان عجزت عند الاكثر ان لم تضع طهر لحي خرج  
وقت الصلاة وبه جاز وطئ وطلاق وعن ياسين اختلفت مع اهل  
الجبيل في مطلقة حائض حاضت حيضتين فحبست عنها ثالثة  
وقاربت اياسا قالوا لا تزوج حتى ترى الثالثة او تائس فتعد ثلاثة  
اشهر وقلت تتربص تسعة ثم ثلاثة وتزوج ان شاءت وفي حائض  
ثلاث نارات طهر اثالثة قلت تقوت بافاضة الماء على راسها وقالوا لا  
حتى تجيز كما مروى في معسر عليه بنفقة قلت يقال له انفق او طلق  
وقالوا لا يؤمر بالطلاق بل يجبر على النفقة فيختلص ان شاء به  
وهل تقوت حامل بوضع الاول او بالآخر وبه حل النكاح قولان وتقوت  
وتحل باسقاط علقه او مضغفة وقيل لا محل الا بمصروا ان مات  
في بطن امه واستقصى عن الخروج واشرف على الهلاك فهل جاز ادخال  
يد اليه وان من رجل اجنبي واخرجه منه لضرورة او لا قولان  
\* (كتاب ١٣) \* طلاق المسنة واحد بطهر لم تمس فيه فمن اراده اعتر بها  
في طهر حتى تحيض ثم تطهر ثم يطلق ولحده فان شاء اخرى طلقها اذا

اغتسلت من حيضتها ثم اذا اغتسلت من اخرى طلقها ثالثة ان شاء  
ثم تحيض واحدة ثم تزوج وبه تحلل الاول وغير الحائض بعينها شهرا  
ثم يطلقها الدخول اخر فان شاء اخرى طلق اذا انسغ ثم اخرى لانسلاخ  
آخر وشك وقيل تغزل في حيض وتطلق بعد غسل وغير الحائض من اول  
شهرو قيل بعد غسل ولو مضى من طهرها او شهرها ايام يلامس وقيل  
يجب باول طهر او شهر وغير مدخول بها في كل وقت غير حيض كحامل  
وعصى مطلق فيه فان تاب راجع وطلق السنة وصح نكاح وارجاع  
ولو في حيض او نفاس وعصى مطلق اكثر من واحدة ولزمه ما طلق ان  
سبق مس وقيل مطلقا ان طلق بكلمة وبانت غير مدخول بها بالاولى  
ان تعددت وان تزوجها بعد كانت عنده بتطليقتين وبانت بواحدة  
ان طلقها اثنتين وكانت عنده ان تزوجها بعد بواحدة ولا تطلق غائبة  
حتى يعلم انها في وقت جائز فيه طلاقا وقيل يكتب اليها اذا جاء ذلك كتاب  
هذا ثم حضت ثم طهرت فانت طالق ثم اذا حضت اخرى ثم طهرت فانت  
طالق وتطلق صغيرة وايسة من اول الشهر ولا تطلق من رجع امرها  
بيدها ولا ما موربه في مانع صلاة او اكثر من واحدة \* (باب ) \*  
ان قال لها كلما طلقك فانت طالق ثم طلق لزمته اخرى وكلما وقع عليك  
طلاق فانت طالق لزمته ثلاث وكلما اكلت نصف رغيف فانت طالق  
وكلما اكلت رغيفا ثلاث ايضا وبطلقك نصف تطليقة وثلاثها  
وسدسها ثلاث ايضا ونصف تطليقة واحدة في الحكم وبثلثها ثلثها  
وسدسها وخمسها على الحنفا وجبر ما لم يتم وكذا ان قال نصفها  
وثلاثا وربعا وخمسا بلاضافة وواحدة بنصف طلقة كما صر



وثنتان ان قال ثلاثة انضاف تطليقة او اربعة انضاف وثلاث  
 بخمسة انضاف اوسمة وبنصف تطليقتين اثنتان وبثلاثة انضاف  
 ثلاث وكلما طلعت شمس وغربت فانت طالق واحدة اذا طلعت وغربت  
 ثم اخرى اذا وقع ثم ثالثة اذا وقع وبطلقتك كما قال الله ثنتا وقيل  
 ثلاثة ككل الطلاق وبطلقتك ان شاء الله والا ان يشاء الله واحدة  
 وبأكثر الطلاق ثنتان وباصغره واعظمه وأكبره واحدة كاحسنه  
 واقبحه واخشاه وطلقت من حينها فانت طالق قبل موتى او موتك  
 او فلان بلا اجل وكذا العتق وان اجله بشهر فلا يمسه بعد فان  
 مس ثم عاش او عاشت او فلان حتى جاوز الشهر لم تحرم وكره مسمها  
 على ذلك حذر من وقوعه بعد طلاق ولا تبين بمضى اربعة بلا  
 مس وقيل تبين وقيل يجبر بطلاقها وحرم عليه تعطيها  
 وقيل تطلق من ساعتها وترثه ان مات ولم تتم عدتها في التالي  
 لموته ان قال قبل موتى بشهر ورثها ان ماتت وعاش بعدها شهر  
 وان مات قبله ورثته ان لم تكن في اللدة التي طلقت فيها قبل موتها  
 وبانت طالق قبل موتى بشهر ان لم يمسه فانت عدم ارثاله وان  
 ماتت ورثها ان عاش بعدها شهر او ان مات قبل انسلاخه  
 بعدها لم يرثها وكذا ان قال انت طالق ثلاثا قبل موتى بشهر ولم  
 يمسه فانت لم ترثه ويرثها ان ماتت وعاش بعدها شهر او ان  
 مات بعدها قبل مضيه لم يرثها وكذا ان قال قبل موتك او  
 فلان بشهر فانت لم يرثها وان ماتت ورثته ان عاشت بعدها شهر  
 او عاش فلان بعده اكثر وان مات دون الشهر بعد الزوج لم

ترثه وان ماتت ورثها ان عاش فلان بعدها شهرا وان مات  
 طلقت وقيل ترثه ان قال قبل موتي بشهر او يوم وهو طلاق ضرار  
 \* (باب) \* ان قال انت طالق ان كلمت فلانا وفلانا وفلانا بواو  
 طلقت ثلاثا ان كلمتهم وان كلمت واحدا فواحدة وهكذا وان قال باو  
 فواحدة ان كلمتهم كواحد ومن له ثلاثة فقال ان كلمت فلانا فامراتي  
 فلانة طالق وفلانة وفلانة بواو يطلق ان كلمه وبواو واحدة وليختر  
 من شاء فيوقعه عليها قبل ان يكلمه او بعده وبان طلقتك فانت طالق  
 لزمته اخرى ان طلقها والا فلا تطلق وبان لم اطلقك فانت طالق  
 ثم لم يطلقها حتى مضت فبينونة وحرمان ان وطئها وبكلمها لم  
 اطلقك فانت طالق ثلاث من حينها وبان كان في بطنك غلام  
 فانت طالق واحدة وان كان فيه جارية فاشتتين فولدتها ثلاثة  
 وبان كان ما في بطنك الحرام المأخوذ من الطلاق ان ولدتها وبان كان ما في  
 الجوارح برا او ذرة فانت طالق فاذا هما فيها معا عدمه ايضا وبان  
 ولدت غلاما فانت طالق واحد وان جارية فضعفه فولدتها واحدة  
 ان سبق الغلام وضعفها ان سبقت الحارثية وبانت طالق امس  
 المطلاق من حينه وبعد اعند طلوع فجره وجاز مسها قبله وتوارثا  
 ان مات احدهما وان بثلاث \* (باب) \* من طلق في مرضه  
 ثم مات في عدتها فيه ورثته ولو طلقها ثلاثا واعتدت عدة الطلاق  
 لا الوفاة وقيل ليس لها ميراث ان طلقت ثلاثا ولو في المرض ومن  
 تزوج امرأة في مرضه ثم اعتل فطلقها في علته ومات قبل ان يمسه  
 ورثته لانه طلقها ضرارا ولها نصف الفرض ولا عدة عليها

والمقعد والمفلوج ونحوهما كالصحيح فيه وطلاق السكران واقع  
 ومحكوم عليه به لا المجنون ولا يلزم مبرسما خوط في عقله والآن  
 والابكم اذا نشأ مع قوم يعرفون بالاشارة ما يريد ان جاز عليها  
 ما صنعنا من طلاق ونكاح او غيرها والاعجم اذا تلجلج لسانه بالطلاق  
 لا يلزمه اذا لم يتبين بحروف يتم بها الكلام لان النكاح انما يثبت  
 به وكذا افصحه وجوز منه بايماء اذا سمعت منه نفقة وقيل لا  
 يقع طلاقه على كل حال ومن تزوج ثم خرس لسانه او قطع فلا  
 يطلق عنه ولديه اتفاقا واختلف في طلاقه بالاشارة فقيل يقع وقيل  
 لا وقيل ان فهمت في طلاقه ونكاحه جاز او من بلسانه ثقل يجبسه عن  
 اتصال الكلام فقال امرته طالق فحبس به الى ان قال ان فعلت كذا ان  
 صدقة على نيته ولم تحاكمه وكان نفقة عندها جاز لها وان حاكمته حكم  
 لها عليه بالطلاق \* (باب) \* اجمعوا على ان اليمين بالطلاق  
 واقع الا من حلف بها مكرها ففيه خلا فالمنكر عندنا انه لا يلزم مقهورا  
 ومكرها طلاق لقوله عليه السلام ليس على مقهور عقد ولا عهد وفي  
 رواية لا طلاق على مغلوب او قال مقصوب واختلف في حد الاكراه فقال  
 عمر ليس الرجل امينا على نفسه ان اوجع او ضرب وقال شريح ان العقد  
 كره والوعيد كره والسجن كره وقال بعض ان خاف قتل او قيد او ضربا  
 فانه يعذرو ولا يلزمه طلاق وليس بعد الايعاد الا الفعل  
 \* (خاتمة) \* في ضرب من الطلاق فقيل ايمان الغيب كلها  
 حنث والمخاطبة باحرام فمن حلف بطلاقها على غير علم منه بما حلف عليه  
 فانها تنطق كمن حلف بطلاقها ان هذه الفصيحة ذكر ولم يعرفها حملت

ام لا او قال ان لم تكن انني فمضى طالق او سمع رجلا من كلام احد فحلف  
 احدهما بر انه كلام فلان ثم دخل عليه فاذا هو فلان طلقت امراته  
 ولو قال فلان انا المستكلم بذلك ومن حلف به ان الجبل مكانه وان البحر  
 ما يبس فان كان يراها فقد برئ والا حث وطلقت لان الله قادر ان  
 يفعل ذلك وقيل لا تطلق ومن حلف به لا يكلمها فدخلت منزلا وغلقت  
 بابا فقال لها قد عرفتك فقد كلمها وطلقت فان قال عني فلانة لم  
 ينفعه اذا كانت هي الحركة للباب فان قال ان كلمت زيدا فانت طالق  
 فكلمته في مكان ان يسمعها حث وان لم يسمع لان كلمة ميتا ولا ان  
 كلمته حيث لا يمكن ان يسمع لبعده المسافة وان كلمت اصم في مسافة  
 لو كان سمعا السمع فليل يحث وقيل لا وان حلف به لا تكلم فلانا  
 فقالت لغيره انه حلف بطلاقي ان كلمت فلانا وهو حاضر لم يسمع  
 قولها هذا وهي تريد ان يسمع فليل لا تطلق ومن حدث رجلا حديثا  
 فقال له لا تخدش به احدا فقال له ان خدش به احدا فامرتي طالق فحدث  
 رجلا ببعضه ثم لقي اخر فحدثه ببعضه فليل لا تطلق وان اخبر به  
 الذي حدثه فليل يطلق امراته وقيل لا ومن حلف لا يكلم رجلا فكتب  
 اليه كتابا فلا يارس عليه وان كتب بطلاق امراته طلقت وان لم  
 يصلها الكتاب لانه قيل الكتاب كلام وان كتب اليها اذا بلغك كتابي  
 فانت طالق لم تطلق حتى يبلغها عند من قال تطلق به ومن كتب  
 طلاقها في الارض او في غيرها فليل انه طالق ولو جاءه اذا عرف ما  
 كتب وقيل اذا قرئ وقيل لا تطلق بذلك وان قال لها اذا صلحت  
 فانت طالق في فريضة فحتى تتمها وان كانت في نافله فحتى تصل

ركعتين وان قال اذا صمت فحتى تتم صيام يوم وان قال اذا صمت  
 رمضان فحتى تكمله وان تعهد ترك صومه لم تطلق وان صامت منه يوما  
 فولدت فلم تظهر حتى تنقضي لم تطلق وان قال لها ان خرجت من منزلي  
 بغير امرى الى غير طاعة الله فانت طالق فخرجت الى عياد مريض طلقت  
 لان خرجت الى طلب المله للصلاة لان طلبه فريضة والعيادة نافلة  
 وخروجها في النوافل عاصية فيه لله ولو حجة بخروجها من منزله بلا  
 اذنه ومن حلف به لا يشتري عبدا فاشترى جزءا منه فقيل لا يحسن  
 حتى يشتري بركله واما الثوب ان اشترى جزءا منه يكون لباسا محرما انه  
 يحسن الا ان حلف عن ثوب معين فانه ان اشترى جزءا منه لم يحسن حتى  
 يشتري بركله وان قال هي طالق ان باع غلامه فقال الرجل بعته بكذا  
 وكذا ولم يقل قبلت او قاله فانها تطلق لانه اذا قال بعته اياه فقد  
 باعه ولو لم يتساو ما فهو بيع وليس شراء من الآخر وان قال قد بعته  
 دون بكذا من الثمن فليس بيعا حتى يعين الثمن وان حلف لها به  
 لتقبض منه صرة فابت فعملها في ثوب ملفوف ودفعه اليها فان  
 عني ان يقبضها من يده بيدها فانها تطلق لان اطلق القول لان  
 القبض له احتمالات وان حلفت لتقبض هذه الصرة فعملها في صرة  
 وجعلها في حقعة ودفعها اليها وقبضتها منه لم تحن وان حلفت لتقبضها  
 بما فيها فعند من يرى القبض ما كان محورا وقد حازها عنه فانها حائسة  
 وان اخذت درهما من دراهمه وسلمته الى تاجر فقال لها ان لم تردي  
 فانت طالق فذهبت الى التاجر لتسترده وقد خطه فاعطاها درهما  
 فدفعته اليه فانها تطلق اذ لم ترده بعينه وقيل لا لانها قد ردت

والاحسن ان يدفع التاجر اليها الكيس الذي فيه الدرهم فتأخذه  
وتدفعه الى الزوج وتقول له خذ منه درهمك فاني لا اعرفه فاذا  
اخذ منه درهما لم تطلق وان قال لها ان علمت شيئا بغير رأيي فانت  
طالق فخبزت او اكلت او برزت من البيت او ذهبت الى اهلها بلا رايه  
فاذا خبزت طلقت وسائر ذلك ليس بعمل الا ان نوى شيئا وقال  
بعض المشايخ من حلف لا يعمل شيئا حث اذا عمل امر من الدنيا قال  
لان المعروف عند الناس ان العمل ما كان من الاعمال المعروفة وليس  
الاكل والشرب منها ولا البروز من البيت ولا الوصول الى اهل الا  
ان قصد شيئا ظاهرا وعليه فيه ما نوى وكذا ان قالت او تقطعت او  
توضأت او صلت بلا اذنه فلا تطلق واعمال الآخرة لا يجب عليه فيها  
حث وان حلف بطلاقها لا تدخل ما تم فلان فمرت على جنازته فانه  
يبحث في ثلاثة ايام وان دخلت بعد مضيها لم يبحث وليس كلاما بكوا  
ما تم والمات في ثلاثة ايام ومسائل الكتاب اكثر من هذا وغرضنا الاختصار

قد تم الجزء الاول من كتاب المنيل

وشفاء العليل في ٧ شعبا

٣٠٥

٢

وبليه الجزء الثاني اوله كتاب البيوع



هذه فهرست الجزء الثاني من كتاب النيل وشفاء العليل مشتملا  
على اثني عشر كتابا

١	الكتاب الحادي عشر في البيوع	باب في بيع التسمية
١٠	باب فيما يطلق عليه البيع	باب فيما يتبع المبيع
	شرعا والمحرم بيعه	باب في الثمن في البيع
٢	فصل في بيع المزابنة والنهي عنه	باب في عيوب الارض
٣	باب في بيع الدرايع والنهي عنه	فصل في عيوب المير والكانط والشجر
٤	باب في بيع الغرر والنهي عنه	فصل في عيوب الرقيق
٥	باب في بيع وشرط وفي	فصل في عيوب الحيوان
	بيعتين في بيعه والنهي عنه	فصل في عيوب الثياب والرجل والسيف والانا
٧	باب في بيع الثياب وما يتعلق به	باب في حكم العيب
٨	باب في النهي عن سوم الرجل	باب في بيع البكارة
	على سوم اخيه وعن بيعه	باب في حكم بيع المحرم
٩	فصل في النجس والنهي عنه	باب في بيع المستحق
١٠	باب فيما يتعد به البيع	باب في حكم من بيده حرام لا يعرف ربه
	من الالف كاظ	باب في حكم من استحق من يده شيء
١١	باب في شرط انعقاد البيع	باب في بيع الصرف وشرطه
١٢	باب في شرط العقود عليه	باب في بيع السلم وشرطه
١٣	باب فيما يصح بيعه جزاء وعدا	باب في بيع التقديس وبيع الدين
١٥	باب في بيع الثياب بيع الحب	باب في الدين وقضائه ولزومه
١٦	باب في بيع الارض وما يتعلق بها	الغريم



باب في ضمان الاجير	٩٠	باب في مرصاحب الدين غريمه	٥٠
باب في اختلاف الصانع ورب العمل	٩٣	باب في الوكالة في قبض الدين	٥١
وفي منع الاجير الشيء حتى يخلصه		باب في ابراء الغريم	٥٢
باب في شركة المفاوضة وفي ضمان المفاوض	٩٥	وتقاضى المتدائنين	
باب فيما يجوز للمضارب ان يفعله في المال	٩٦	باب في المتولية	٥٦
باب في شركة العنان	٩٩	باب في الشركة	٥٩
باب في شركة المفاوضة وشركة الابدان	١٠٠	باب في بيع المراكحة	٦٠
باب في شركة الاولاد ان مات	١٠١	باب في الحوالة	٦٢
ابوهم ولم يحزمهم		باب في الحجالة	٦٥
فصل فيما اذا خرج احد الورثة	١٠٢	باب في الوكالة	٧٠
الى ماله خاصة		خاتمة فمين اشترى شيئا	٧٧
فصل فيما يلزم شريك الغائب	١٠٥	وطلع خلافه	
باب في القسمة وانواعها وما يتعلق بها	١٠٦	الكتاب الثاني عشر في الاجارة	
باب في شروط جواز القسمة	١٠٨	باب في الاجارة وما يتعلق بها	٧٨
باب في حكم من دعى بشركة للقسمة	١١١	باب في شروط الاجارة	٧٩
فصل من ادعى من الشركاء ازالة	١١٢	باب في عقد الاجارة	٨٢
شيئا مخصوصا به		هل هو لازم ام لا	
باب في قسمة القرعة وما يتعلق بها	١١٥	باب في جواز رجوع الاجير	٨٥
فصل فيما لا تجوز قسمة	١١٦	والمستاجر بعد الاجارة	
باب في نقض القسمة	١١٨	باب في الاجير اذا مات قبل	٨٨
خاتمة في الغبن وما يتعلق به	١٢٠	العمل ونقد الاجرة	

١٠١	الكتاب الثالث عشر في الرهن	١٥٥	باب في حكم وارث الشفيع
١٠٢	فصل في صفة القبض في الرهن	...	اذا مات موروثه
١٠٣	باب في الاشهاد على الرهن	١٥٧	خاتمة في اختلاف البايع والمشتري
١٠٤	فصل في شروط الرهن عند العقد	١٥٩	الكتاب الخامس عشر في الهبة
١٠٥	فصل في الرهن السخي	١٦٠	فصل في حكم الهدية وما يتعلق بها
١٠٦	فصل في اتفاق الرهن والموت	١٦١	باب في حكم هبة الاب لبعض اولاده
١٠٧	باب في حكم الرهن اذا استحق	١٦٢	فصل في الاب اذا اخذ مال ولده
١٠٨	باب في المنوع فعله في الرهن	١٦٣	وفي هبة الاكرام
١٠٩	وما يلزم الرهن من الحقوق	١٦٤	باب في هبة للمنافع وفي العارية
١١٠	فصل في حكم الرهن اذا اضم من المالك	١٦٥	باب في حكم اللقطة
١١١	فصل في حكم دخول الصيد المرهون	١٦٦	باب في حكم المال المتروك
١١٢	الحكم	١٦٧	باب في حكم ما وجد في طريق القاصي وغيره
١١٣	باب في حكم انتفاع المثلث بالرهن	١٦٨	باب في حكم الاصطلا بدار الغير
١١٤	خاتمة في اختلاف الرهن والموت	١٦٩	باب في الضيف وما يجوز له وما لا يجوز
١١٥	الكتاب الرابع عشر في الشفعة	١٧٠	خاتمة في حكم الشفعة
١١٦	باب في بيان ما تكون فيه الشفعة	١٧١	الكتاب السادس عشر في الوصايا
١١٧	باب فيمن تجب له الشفعة	١٧٢	باب في الوصية وحكمها
١١٨	فصل في الشفعة بين الزوجين	١٧٣	باب فيمن تلزمه الوصية
١١٩	باب في المشفوع عليه	١٧٤	باب في الوصية برقاب الاموال
١٢٠	باب فيما يجوز للشفيع فعله	١٧٥	باب فيمن تجوز له الوصية
١٢١	باب في وقت اخذ الشفعة وكيفية ذلك	١٧٦	باب في وصية الاقربين

باب فيما يخرج من كل المال الا لمن الثلث	١٨٥
باب في الوصية بالاحتياط	١٨٧
باب فيما حبس في سبيل الله	١٨٩
باب في الوصية بالحب والعرق	١٩٠
باب في الوصية بالعق	١٩٢
باب في التدبير وما يتعلق به	١٩٦
باب فيما لزمه انفاذ الوصية	١٩٧
باب في الوصية بالزكاة	١٩٩
باب في حكم الرجوع في الوصية	٢٠٠
باب في ضمان الوصية	٢٠٢
باب في انفاذ الوصية	٢٠٤
باب في حكم ما افسده الموصي	٢٠٦
فصل في الخليفة على الوصية	٢٠٧
فصل في ضمان الخليفة	٢٠٨
باب فيما يميز بين الخليفة	٢١١
من الوصية	٢١٢
باب فيما يلزم الخليفة	٢١٤
باب فيما يكون تابعا لغيره من شجر	٢١٥
باب في شروط الخليفة وما يتعلق به	٢١٦
باب في شريك الغائب اذا مات	٢١٧
وفيه ما في يديه من مريض	٢١٨
باب في الكفارات والترغيب فيها	٢١٩
المكتاب السابع عشر في الاحكام	٢٢٠
باب في الحكم وحقيقته وشروطه	٢٢١
باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٢٢٢
باب في الحاكم وما يلزمه	٢٢٣
باب فيما دعي لتكمل الشهادة واذا تم	٢٢٤
وفي شهادته الحائز	٢٢٥
باب في القضاء واستحقاقه	٢٢٦
باب في اirtداد الشاهد قبل	٢٢٧
الحكم وبعد الشهادة	٢٢٨
باب في ايداع الشهادة وما	٢٢٩
يجوز فيه الايداع	٢٣٠
باب فيما يجوز فيه مخير الامناء	٢٣١
تنبيه في تعريف الشهادة والفرق	٢٣٢
بينها وبين الرواية	٢٣٣
باب في التركيبة والتعديل	٢٣٤
باب في اختلاف المدعين في الشيء	٢٣٥
باب فيما يكون تابعا لغيره من شجر	٢٣٦
فصل فيما يكون اولى بالشيء من غيره	٢٣٧
فصل في دعوة الحرة والعبد	٢٣٨
باب في المقرض اذا استمسك بغيره	٢٣٩

باب في حكم نزع الاب مال ولده ان اخرج	باب في حكم نزع الاب مال ولده ان اخرج	٢٤٨
باب في نفقة النساء وكسوتهن وسكنهن	باب في نفقة النساء وكسوتهن وسكنهن	٢٥١
باب فيما تدركه المرأة على زوجها الغني	باب في الغائب في رد السلمة بالبيع	٢٥٤
خاتمة فيمن لا يدر الكسوة ونفقة النساء	باب في التهمة ويمين المضرة	٢٥٥
الكتاب التاسع عشر في الدماء	باب في الحيازة وما يتعلق بها	٢٥٧
باب في الامامة واحكامها	باب في احياء الارث	٢٥٨
باب في طاعة وال الامر	باب في قيام الوارث مقام المورث	٢٦٤
باب في البغي وما يتعلق به	باب في الغائب واحكامه	٢٦٤
فصل فيمن يحكم عليه بالغني	باب في الاقرار وفي التركة	٢٦٥
باب فيما يجوز قطعه لمن اتبع الباغي	اذا احاط بها الدين	٢٦٨
باب فيمن جاز عليه باغ	باب في المغلس واحكامه	٢٦٨
باب فيما يتعلق بالباغي ايضا	باب في الصلح وما يتعلق به	٢٦٨
فصل في الباغي اذا اخطأ ما اخذه	خاتمة في التسعير	٢٦٩
فصل في اتباع الباغي وما يجوز للاتباع	الكتاب الثامن عشر في النفقات	٢٧٠
باب فيما يجوز لمن كان يحمل واتاه	باب في نفقة الاولاد والمجانين	٢٧٠
باغ اراد قتاله واخذ ماله	فصل في النفقة ايضا وقدرها	٢٧٤
باب فيما يتوصل به لقتال مباح قتله	فصل فيما يحكم به للحتاج	٢٧٤
باب فيما يلزم مبعوثا عليه	باب في حكم اعطاء الوالد	٢٧٦
باب في جواز قتال الباغي اذا اراد	لولده جميع ماله	٢٧٦
فاحشة	فصل في العدالة بين الاولاد	٢٧٧
فصل فيما يعلم به مراد الباغي	باب في حكم انتفاع الابن من الماله	٢٧٩

الكتاب العشرون في الدييات	٢١٠	باب في حكم القتل اذا اقتتلنا	٢١٠
باب في الجروح وهي خمسة عشرة	٢١١	باب في حكم السالك المقاطع	٢١٥
باب فيما تكلم به دية الانسيان	٢١١	وما يتعلق بذلك	٢١١
فصل في حكم من له عين واحد فقرة	٢١٤	باب فيما يجوز لقوم اذا راوا غنما	٢١٧
فصل فيما يلزم في شعر اللحية	٢١٦	في طريقهم	٢١٦
تبيين عشرة في احكام تتعلق بالحملات	٢١٨	باب فيما اذا التقت سرايا	٢١٩
باب في القتل واقسامه	٢٥١	بغات او قطاع	٢٥١
باب في مقدار الدية	٢٥٤	باب فيما يجب على من عقد حجة	٢٥٤
باب في القسامة وشروطها	٢٥٥	باب فيما يكون ابتداء فتنة	٢٥٥
باب ما يلزم في قتل العمد	٢٥٨	فصل في الباغى اذا اختلط بذكر	٢٥٨
باب فيما يجوز لولي القاتل ايضا	٢٦٠	فتنة	٢٦٠
فصل في حكم من مات بخرج	٢٦١	باب في حكم المقتلين على حمية	٢٦١
باب فيما يجوز للامام في القاتل	٢٦٤	باب في حكم قوم اذا افتادوا	٢٦٤
اذا لم يكن للقاتل ولي		للإمام وفي المهدنة	٢٦٤
فصل في حكم من قتل مدبرا	٢٦٨	باب في حكم من منع مباحا	٢٦٨
باب فيما يجوز به قتل الجاني	٢٦٩	لعامة الناس	٢٦٩
باب فيما شرع له القصاص	٢٧٠	باب فيما يجوز لولي القاتل قطع	٢٧٠
باب في حكم التوكيل على القصاص	٢٧٥	فصل اذا تعدد ولي القاتل	٢٧٥
وفي هبة العضو		باب في الدفاع	٢٧٦
باب فيما تقاس به الجروح	٢٧٩	باب فيما يجوز لدافع باغ	٢٧٩
وكيفية القياس		خاتمه في حكم المرتد والمجان	٢٨٩

باب في تحريم الشهرة والمنزلة	٤٠٠	باب في صفة ضرب القياسات	٤٧٦
باب في حبال الدنيا وفي المحسنة	٤٠١	اذا كان فيها كسور	٤٧٦
باب في الحق وما يستوجب البراءة	٤٠٢	خاتمة في ضرب اجزاء القيل	٤٧٨
فصل فيما يحرم على المسلم فعله	٤٠٤	الكتاب الحاد والعشر في الفريض	٤٧٩
باب في اركان الدين وفي الشهوة الخفية	٤٠٥	باب في الارث وهو قسمان	٤٨٠
فصل في حكم الراكن للباطل	٤٠٦	فصل في بيان السها المقدرة	٤٨١
باب فيما لا يوجب به للمسلم	٤٠٧	باب في الحاجب وهو قسمان	٤٨٢
باب في جدار الزهد في الدنيا	٤٠٩	باب في افراد مسائل في الفروض	٤٨٥
فصل في اهانة الاسلا واهله	٤١٠	باب في الخنثى وحكمه وما يتعلق	٤٨٦
باب في بغض المعروف واهله	٤١٠	باب في حكم الغرقى والمهدى والمولى	٤٨٧
فصل في الاشر البطر	٤١١	باب في الرد على ذوى الفروض	٤٨٨
باب فيما يوصف به المجتهد	٤١٢	اذا لم يكن عاصبا والخلاف فيه	٤٨٩
باب في افعال القلب	٤١٣	باب في توريث ذوى الارحام	٤٩٠
باب في اللمز والهمز والغمز	٤١٤	باب في بيان اصول الفرائض	٤٩٠
باب فيما يملك به الانسا	٤١٥	فصل في بيان الاصول العاشر	٤٩٠
فصل في الخوف والرجا	٤١٦	خاتمة في حكم الاقرار والانكار	٤٩٦
باب في حكم الشك والارتياب في المدا	٤١٨	الكتاب الثاني والعشرون	٤٩٧
فصل في بيان الفروض التي	٤٢٠	في الافعال المنجية من كل ملة	٤٩٧
لا يصح ادائها الا بالشك	٤٢٠	باب في حكم الافعال الصادرة	٤٩٧
باب في بيان الحقوق ووجوبها	٤٢٠	من الانسان . . . . .	٤٩٧
فصل في بيان الافعال المحمودة على المسلم	٤٢١	باب في الجائر والمستنع على الانسا	٤٩٩

باب في حكم من كان في دار الشرك	٢٤٥	باب في اركان الدين	٢٤٥
فصل في حكم من لم يكن له	٢٤٦	باب في اليقين	٢٤٦
قرار يقصده	٢٤٨	باب فيما يحرم فيه	٢٤٨
باب في الجزية ومن يأخذها	٢٤٩	التفكر وما يجب فيه	٢٤٩
من اهله	٢٥٠	فضل في الصبر	٢٥٠
باب فيما يكون حجة على المكلف	٢٥١	باب في الكف عن الذنوب	٢٥١
باب في حكم الطاعن في المسلمين	٢٥٢	فضل فيمن فعل كبيرة	٢٥٢
فصل فيما لا يكون رجوعا	٢٥٣	ثم طاعة	٢٥٣
وتوبة من طاعن	٢٥٤	باب فيما يجب على المكلف	٢٥٤
فصل فيمن يخرج منه الحق	٢٥٥	فضل في حكم من اخطأ	٢٥٥
باب في الدال على عورات	٢٥٦	باب يجب فرز دين الله	٢٥٦
المسلمين والحكم فيه	٢٥٧	من الاديان وغير ذلك	٢٥٧
فصل في الدال على الخير	٢٥٨	فصل في جواز تقليد العالم	٢٥٨
فصل فيما يلزم الخبر	٢٥٩	باب في الدار والحكم فيها	٢٥٩
خاتمة في الواجبات	٢٦٠	فصل في التجوز البراءة من بلد	٢٦٠

## مَتَّ فِهْرَسْتِ الْخَيْرِ النِّجَا



فن نمبر

مكتبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابٌ يَطْلُقُ الْبَيْعَ شَرْعًا عَلَى الْعَقْدِ وَعَلَى مَقَابِلِ الشِّرَاءِ وَهُوَ  
 بِهَذَا الْمَعْنَى بِإِخْرَاجِ الشَّيْءِ مِنْ مَلِكٍ عَلَى بَدَلٍ لَهُ قِيَمَةٌ يَتَعَوَّضُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ  
 عَيْنٍ مَلِكٍ وَالْمَبِيعُ أَمَّا حَاضِرٌ بِحَاضِرٍ فَإِنْ كَانَ ثَمَنًا بَشَرًا فَصَرَفٌ وَإِلَّا بَيْعٌ  
 أَوْ حَاضِرٌ بِنَمَةٍ كَثْمٍ بِكَثْمٍ كَسَلَمٍ أَوْ أَجَلٍ وَكَيْفَ النِّقْدِ أَوْ الْحَوْلِ أَوْ مَعْجَلٍ أَوْ  
 مَثْمَنًا بِشَيْءٍ مُؤَجَّلٍ كَبَيْعِ الدِّينِ أَوْ مَعْجَلٍ كَالنِّقْدِ وَشَمْلِ الْخِيَارِ وَالْمَرَاجَعَةِ  
 ثُمَّ وَرَدَتْ مِنَ الشَّارِعِ مَنَاهُ مَا نَفَعَتْ مِنَ انْفِقَادِهِ أَصُولُهَا أَرْبَعَةٌ نَهَى تَعَبْدُ  
 لَا يَعْقَلُ مَعْنَاهُ كَالرِّبَا وَعَنْ بَيْعِ مُحَرَّمٍ وَأَنْ لَا لَعِينَهُ وَعَنْ غُرُورٍ عَنْ شَطَطٍ فِي  
 بَيْعٍ وَتَقَرُّعٍ عَنْ ذَلِكَ الْغُشِّ وَالضَّرَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَتَحْذُوكَ مِنْ  
 الْحَاجِثَاتِ بَابٌ حَرَّمَ بَيْعَ مَجْمُوعٍ عَلَى تَحْرِيمِ كَيْفِيَّةٍ وَجَازَ شَرْعًا  
 وَوَبَرَّهَا وَضَوَّفَهَا وَجَلَدَهَا بِأَعْلَامٍ لِيُطَهَّرَ وَدَمَ وَلَحِمَ خَزِيرٍ وَسَائِرِهِ وَخَرَّ  
 وَفُحْرَهَا وَقَدَّرَ أَنْتَانَا أَنْ لَا يَخْلُطَ بِطَاهِرٍ كَمُدْرَةٍ بِسُتْمٍ وَلَحْمٍ وَسَائِرِ أَجْزَائِهِ  
 وَبَيْعَ حَرٍّ يُجْبِرُ بَايَعَهُ بِرَدِّهِ وَإِنْ بَكَلَ مَالَهُ فَإِنْ وَجَدَهُ مَيْتًا عَلَى الرُّقَاعِطِ  
 قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ لِلْفَقْرَاءِ مُطْلَقًا وَدِيَتُهُ وَعَقْرُهُ إِنْ كَانَ أَنْثَى لِلْمُتَوَلِّينَ مِنْهُمْ  
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ وَإِلَّا بَعْدَ رَدِّ قِيَمَتِهِ وَلِزْمِهِ إِيصَاءُ بِتَقْتِيشِ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ وَ  
 خَافَ مَوْتًا أَوْ مِتَ أَجْرُهُ زَانِيَةٌ وَكَاهَنٌ وَمَتَاعٌ عِلْمٌ غَيْبٍ وَخَبَرٌ عَنْ آتٍ  
 وَعَرَافٌ كَمَدْعٍ مَعْرِفَةُ سَارِقٍ وَمُسْرُوقٍ وَضَالَّةٌ وَمَكَانُهُمْ وَكَفَافٌ  
 نَاطِقٌ فِي كَيْفِ شَاةٍ وَمَنْجَمٌ وَخَطَّاطٌ وَإِنْ بَحِصَى وَتَصَحَّحَ تَوْبَتُهُمْ بِالرَّدِّ



وثمن كلب غير معلم وذئب ناب او مخلب على الخلف وجاز اقتهاء كلب الكريع  
 ونبات وضرع ومعلم وهر ونهى عن بيع فضل الماء غنما الا ناء والغناء  
 وجاز استصباح بدهن نجس وبيعه لا ككامل وحرر الرابا لايين عبدا  
 سيده واب وانما لم يحزه ولا محالة فيه ولا اباء ولزم تايا من المرد  
 وان اوجده اعلاه درهم بضعه نسبية وادنا ما كل طعام الغريم وكفر فاعلة  
 عند الفعل وان جهل والراضي به وان لم يعلمه والشاهد والكتاب والحاكم  
 ان علموا او يتحقق عندنا بجنس واجل وزيادة لقوله عليه السلام انما الرابا في النسبية  
 ولانه اتباع بعير ابعيرين واجاز بيع عبد بعدين يدا بيد لقوله اذا  
 اختلف الجنسان فبعوا كيف شئتم والخلف في الاجناس للمنفعة والمختلفة  
 وفي علم الرابا في عند اكثرنا المالية وما ذكر اول من الثلاثة شروطه وما  
 الاقيات والادخار فايقتات ويدخر جنس والمشافعي وبعض من الطعم  
 وان من نكته او تادم او تداوى فانبت من مطعوم الانسان جنس والى  
 حنيفة وبعضنا الكيل والوزن فايكال او يوزن واحد وكل دليل ولا  
 يصح برا وشعير يديق او خبر ولا لاي باقط او حين ولا زيت بزيت ولا  
 تمر بر او زبيب بخل لا تقاق في جنس ولو تغيرت اسما وها بصنعة وها  
 قصيل بكبر او شعير وباب بكذار طلامن حديد ولو فيه مشا ومحل بيع  
 الرابا مشرك ومحيزه ومحيز بيع الانفساخ المتفق عليه كقطار حديد  
 بضعه وحيوان بحيو انين من جنسه نسبية هالك فص  
 نهى عن المزابنة كبيع تمر على ثل بمكيل منه مؤجل وزبيب كذلك وعن  
 الحافظه كبيع سنبلك بمكيل حب مؤجل وعن بيع طعام قبل قبضه وعن بيع  
 مالم يقبض ورجع مالم يقبض وان باقالة او تولية على راي فها علم

او خاص بطعام او ميكيل وموزون خلاف ومن اشترى متاع الاجل وتم  
 البيع ولم يقبضه حتى حل فقبل لا يؤخذ بالثمن قبل القبض ويجدد له اجلة  
 بعد قبضه من يومه والمخار اخذه بالثمن وان لم يقبضه ان تركه باختياره  
 ولا خلاف في اللزوم ان تركه بعد قبضه به ايضا ويختلف في البيع فلا صلح  
 والعروض والمجازف مجرد العقد والتخلية واحاطة عالم بها والميكيل <sup>المستقيم</sup>  
 بكيل كموزون بوزن وصح رجوع كل ما لم يقع وباقي العروض من لم يشترط  
 فيه القبض ضمن للمشتري بالعقد ومن شرطه ضمن البائع ولا رجوع  
 لكل ويجبر البائع بالتسليم والمشتري بالقبض ونقد الثمن ويجب حتى  
 يقبض ان امتنع ان لم تقع اقالة وقيل يجبران مع الا قبل ولا بعدهما وهل  
 الرجوع للبائع الاول فيما بيع قبل قبض او لا يثبت بفساده بالهني ثم هل ان  
 فانت سلعة بهذا البيع يكون للاول ايضا او للفقر او لا يدفعه المشتري  
 فيه تردد وما بذمه كسالم وفرض واجارة وصداق لا يباع قبل قبض وقيل  
 معنى ربح ما لم تضمن ان يساوم احد سلعة عند آخر بلا عقد فيبيعها  
 مشترها قبل شرائها وازان عقد وان لم يقبض ونهى عن بيع دين وان  
 بنقد وعن بيع وسلف ويكون من باع ومشتري <sup>باب</sup> لا يجوز  
 عندنا بيع بتدرع عارض لم يتبايعين كبايع سلعة بعشرة نقدا ثم ياحدا  
 من مشترها بشراء بعشرين لاجل فيؤول الى دفع عشرة بعشرين  
 مؤجلة والسلعة بينهما حيلة وهوتارة يؤول الى ما ذكر وتارة الى انظر في  
 وازيدك الى وضع وتعييل كبيع سلعة بعشرة مؤجلة ثم ترد بثمانية قبل  
 الاجل بلا مطالبة بزيادة عنده وان طولبت ال الى انظر في وازيدك الى  
 بيع ما لا يجوز نسبية والى بيع طعام قبل استيفائه كبيع ميكيل وموزون

بثمن مؤجل ثم يشتريه من مشتريه بايعه قبل تسليمه بكيل او وزن فيمتنع  
 مطلقا ومن اشترى سلعة بمثل ما باعها به او بخلاف جاز مطلقا وتخصيص  
 في الزائد والنقص ان باعها الى اجل فان اشترها بنقص نقد الى اجل قبل  
 الاول امتنع وجاز بمساو او با بعد وان زائد جاز بنقد او باجل قبل الاول  
 لا بعده واستظهر الجواز بمساو بشرط التقابض في المجلس والتفاسص  
 ودفع الزائد لا باقالة وجوز مطلقا ان وجدها تباع في سوق وجاز لبائع  
 سلعة بنقد ان يرد لها بنقد وان بزيادة او نقص وان حدث بجميع نقص  
 حسي عن الشراء الاول جاز لبائعه شراؤه نقدا باقل مما باعه نسكية  
 واستظهر الجواز مطلقا ان زاد وان قال بايع سلعة بعشرة فقد امشك  
 على ان يزيد له عشرة اخرى جاز بنقد وكذا ان باع او لا باجل ثم اشتراها  
 بزيادة نقدا او باجل وان تدم مشتري سلعة بعشر مائة فاستلف  
 البائع وزاد له خمسة جاز لا باجل وان اشترى او لا بعشرة فقد استلف  
 بامساك خمسة جاز عند مجيز التولية والاقالة بزيادة او نقص ومن اسلم  
 لطعام مؤجل وانقد الثمن وعمازا الطعام عند الاجل فهل يجوز له ان يشتري  
 من المسلم ثم يدفعه اليه مكان طعامه ان لم يتفقا ولا على ذلك لا يمتنع  
 مطلقا قولان وان اوفى للمسلم حقه بكيل او وزن ثم استرد منه باخر  
 نسكية بلا شرط واتفاق عليه جاز لا في الحكم وفي اجازة الوضع والتجمل  
 اقول الجواز مطلقا الا في السلم او برضي الغريم بالتجمل قبل الاجل وان بلا  
 وضع ومن اعطى لاحد ثمن على مضاربة فهل جاز للمضرب ان يشتري  
 منه سلعة بثمنه او حتى يتحول حذرا من تدرع المضاربة بعرض قول  
 وليقسن الم يذكر على ما ذكرنا في باب رد ذنبي الضرر للجمل اما بصفة

ثمن او مثن او قدره او اجله ان اجل او بوجوده او تعذر القدرة عليه او  
 بعائه كنهيه عن بيع الملامسة كشراء ثوب بلامسة بلا نشر ودرع  
 ونظروا لو نهارا او المناوبة وهو بذلك من متبايعين سلعة لا خريلا  
 قيمة ونظروا عقدا بل يقول كل انبذلي وانبذلك وعن الحضا وعرفا لقاء  
 حجر على سلعة كقول مشترى لبايع اذا وقعت الحضا من يدي وجبا البيع  
 او الثوب الواقعة عليه لم فيومها وعن جبل الحباة وهل هو بيع مؤجل  
 الى ان يحل ما ينتج هذه الناقة او بيع جنينها وهو من بيع الملاقيح وهو  
 بيع ما في ظهر حمل والمضامين وهو بيع ما في بطن ناقة وهي بيع جارية  
 متفق على تحريمها تاويلان وعن بيع تمر حتى تره وهو يبيد صلاحها و  
 حبة حتى تشد وعنبه حتى تسود ولبايع نخل مؤبر تمر ان لم يشترطه  
 المبتاع وبيع الثمار اما قبل الحلقا وبعده وهو اما قبل الصرام او بعده فان  
 كان قبله فاما قبل الزهوا وبعده وكلاهما اما بيعا مطلقا او بشرط قطع  
 او ابقاء والاوّل ممنوع اجماعا لانه من بيع المعاومة ولا خلاف في جواز  
 بعد الصرم وان كان بعد خلقه لبيعها قبل الزهوا بشرط الابقاء منع  
 اجماعا ايضا وجاز لقطع وان وقع بلا شرط ففيه خلاف فحامله على  
 القطع اجازة وحامله على الابقاء منعه وصحيح وجاز بعد زهوا وبيد  
 صلاح عند الاكثر والخلف في تفصيله فهل حتى تحمر او تصفر او حتى  
 تؤمن عاهتها او حتى يطيب بعض كل شجر او حتى تدرك ويطيب تمر  
 بعض الاشجار او ولو تمر شجرة وذلك في جنان وجنس من شجر او  
 حتى يطيب بعض وان من غير جنس اقول وقيل لا يحيز بيع غلة  
 على شجر وان طابت ومن اشترى غلة مدركة وشرط بقاء الوقت

معين جاز ولزم مشترهاستقيها ان كانت تشقى ولا يمنعها بايعها من  
معتاد سقى وان لم يعين وقتا فلا اجبار دون عادة البلد وان نزع التمر وترك  
العاجين اخذ بقطعها ولا له سغف وحطبت وليف وكالتمر العنب والزرع  
منعوا وجواز او خلافا وجاز شراء قصير لفصل فان تركه مشريه حتى  
مضت ثلاثة ايام فهل ينفسخ بها او بسبعة او حتى يطيب او لا ينفسخ و  
عليه فان طاب فليس لمشتره ما زاد على قدر الشراء واشتركا فيه وفي  
قدر الزائد ولحب للبائع في الاظهر اقول والغلات وان من حيوان كصوف  
وشعر كذلك وجاز بيع النبات الظاهر اذ ابدى صلاحه لاكل لا الباطن  
كلفت وبصل وكذا بيع زرع بعد درس لاستتار حب بتين وما يشربطن  
من غلة جاز بيعه كما مر والخلف في مقر بطونا كتين وعنب هل تمتنع او يجوز  
ما في الوقت والزائد للبائع او للمشترى غلة سنة ولوز اذت خلاف  
وغلة كهرق وقتا وبادنجال اقرب للجواز من كتين لانصال بطونين والاكث  
على منع بيع سمك في بركة وآبق في اباقة وما في بطون نم وغنمة قبل قسمته  
ان لم يتفقا اهلها على بيعها وشراء صدقة قبل قبض بان  
نهى عن شرط في بيع وعن بيعتين في بيعه كبيع سلعة بدينار نقدا او بدينار  
نسبة تسمى بعض من متبايعين لا على قطع ثمن معين واجل او نقد او محيا  
منعه وعليه فان تلفت بيد مشتر دفع قيمتها يوم ائلفها ان قومها ومثلا  
وجوز وعليه فهل يحكم بادي الاجلين واغلاء الثمنين او ياقلمها ما وابعد  
الاجلين او باقن مما واكل الثمنين او باكثرهما وابعد الاجلين وفيه شيطان  
في بيع خلاف وفسد كل بيع اجل لا المضبوط كحصا عند الاكثر وجوز على  
الحلول من منع شرطين في بيع ان يبيع احدهما الاخر على ان يبيع هو له

مثله فمحل يمنع ويجوز على متامة او على ابطال الشرط خلاف ومن ذلك  
 بيع تابع هذه السلعة لشخص بدينار او هذه بدينارين او هذه بدينار  
 او هذه بدينارين يعطى له فيه سلعة كذا الجمل بالثمن والمثمن  
 باب ٦ - الثنايا اخض من الشرط على ما تراه فان كان معلوما  
 وفيه نفع للبائع وحل تملكه وكان في نفس المبيع صح هو والبيع وبطل ان لم  
 يحل وصح البيع وان جهل بطلا على المختار وان كان في غير نفس المبيع كبيع  
 سلعة بكيفية برايا شرط طحنه او خمله لكان معين او بيعه او عمل آخر  
 على مشترطه منع البيع لجمل في الثمن وان شرطه مشترط على بائع كان جهلا  
 في المثمن وجاز ان شرط بعض الثمن كان يتفق مع بائع ان يشتري سلعة  
 بدينار على ان يحيط عنه نصفه مثالا في مقابلة عمله ونحو عن بيع العربان  
 وهو دفع بعض الثمن لبائع يكون بيده لوقت فان رجع فيه فذلك والا لم  
 يرجعه منه وهذا الجوز ولو اتى لمبا الثمن لانه عقد لا يحل وعن بيع الثنايا  
 وهو بيع شئ جزافا مع استثناء كيل او وزن منه والمستثنى اما شاة  
 او مقينا او الاول كبيع هذا الغلام او الدابة او الارض او نحو ذلك الاكلثة  
 او ربعة او نحو جائز وفي النصف قولان والثاني اما ظاهرا او لا والظاهر  
 انما معلوما او مجهولا والمجهول ممنوع كبيع غم الاعداد منها او نخلا  
 او زيتونا او واحدة مبهمة والمعلوم منها جائز الاستثناء كبيع بستان  
 معين الاشجرة معينة او شجرة كذلك الا ثمرتها او الارض الارزعا  
 او نحو ذلك ومنه ممتنع كبيع العبد الاعض او منه او الشجرة الاعض  
 منها كما منع بيعه اتفاقا وفي جواز استثناء صوف على غم وبيعه قولان  
 وجوز رأس شاة وجلدها ان اشترت لذيذ والممنوع احسن وغير

الظاهر هل يجوز اشتناؤه وبيعه ولا قولان وذلك كبيع شاة  
 الاجلها او تمرا لا نواها او بيض الاحمها وكره بيع شحم في بطون كشاة  
 وجاز اشتناؤه فعلى هذا بين البيع والاستثناء عموم وخصوص من  
 وجه لاجتماعهما في التسمية المشايعة دون النصف وانفراد البيع فيما  
 فوقه والاستثناء في الشحم في البطن والمستثنى ايضا لما موجودا كما  
 مر او معدوما كما استثنى الحاضر من غلة او سكنى او خدمة فهل يبطل  
 ويصح البيع او يفسد قولان وفي جواز اشتناؤه كيل او وزن معلوم من  
 مكيل او موزون كذلك وبيعه خلافه فيمنع من مجهول وفسد البيع  
 باشتناء بشئ من نفسه او اكثر منه او من غير جنسه وجوز بيع طائر  
 الاستثناء والتمس كالمتمم جواز او منع **باب** \* نهى لضرر  
 عن سوا رجل على سوا اخيه وعن بيعه كذلك وان بتأخير او خلافه من  
 الاول او غيره بكنة خلافة او باقالة او تولية وعن تلقي الركبان وعن بيع  
 حاضر لباد وعن احتكار وعن الخش لعين فيها وعن عشر وخديعة  
 فالبيع في الكل ثابت عندنا والفاعل علم واستحسن الخيار لمشتري في  
 بعض ولا بأس ببيع او بيع على مشترك ومن لا يصح منه بيع في كل  
 وعلى غير متولى وقبل النهي خاص بغير الاسواق ومجال المنادات  
 للمبايعة وهل قصد بمفهوم النهي عن تلقي الركبان نفع اهل البلد او  
 الجالب اوها احوال ولا يتلقوا بقصد الخروج اليهم لتجدون فرسخين  
 وتخرج على خارج اليهم وان مسافرا وامراة في يودب ان كسر حجارا  
 حرم الخروج اليهم وان باذن اهل المنزل ولا ضمير لمن وردوا عليه  
 في طريق بلا قصد اليهم في شراء منهم وان لتجار ودون فرسخين

وكره استحسانا ان علم بحاجة اهل البلد ولا يرد مسافرون عن منزل  
 توجهوا اليه لا خرق قصد من نهي عن اعانة حاضر لباد وبيعه لما رفق  
 باهل الحضر لقوله عليه السلام لا ذروا الناس يتنقع بعضهم من بعض والبادي يبيع  
 بما رزق من سعر ولا يتكلم معينه بما له على الناس لا كما حضر ولا باس باعانة  
 باد على باد او حاضر عليه او على حاضر وقيل النهي خاص بالجاهلية وهو  
 عن الاحتكاك راشدا لا نظارا للعنة به ومعناه شراء مقيم طعاما للجزوق  
 رخصه في بلده بقصد ادخال غلته فيه وهل عام في كل ما يطعم او خاص  
 بالسته او بالبر والشعير اقول ويجوز على البيع كما اشترى لا بارخصه منه  
 ولان خرج من ملكه بوجه اوردته لثقلته او تغير عن حاله واستحسن  
 ان لا يكون مشترقا فضلا عن حاجة اهل البلد للجزوق محتمل وان ادخره لغلان  
 وجاز شراء غلة باوانها وطعام بعد غنى عنه (فصل في)  
 نهى عن الخش وهو الزيادة في ثمن سلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره  
 فيها وعصبيه وان كانت لغيره واستحسن الخيار للمشتري ان كانت  
 للبخش او اتفق مع رها ولم يعلم وللخنار لزوم البيع مطلقا وثبوت العصية  
 وجوب التنصل والتوبة وعن الغش لقوله عليه السلام من غشنا  
 فليس منا اي بولي لنا وهو تغيير بايع صورة مبيع باظهار حسن واخفائه  
 قب وقت بيعته كاعطاش حيوان ثم سقيه ومشط كساء ليرى جديدا  
 ورش ثوب كان يجير وجعل ملح بشحم وتراب بحزة وتقريقها ونحو ذلك  
 وليس منه ترتيب سلعة في عينها كسمع من غبار او صدا وبادات كقرين  
 او حمل او امانة او ابا بزار يكلهم وروى عنه لا تصبر والابل والغنم وبيع كحفا  
 خلاصة وخلاصة المسلم حرام وهو حبس لبن في اخلاق باقة اوضعا شاة



او قرة يومين واكثر ليوهم ان لبنها كل يوم كذلك ونهى عن ايها المشيم  
وعززه واستحسن الخيار للشترى بعد اطلاعه وعن قيل وقال وكثرة  
السؤال واصناعة المال وهل هو عدم صيانتها وحفظه او القيا بالنفس  
حتى لا يغبن في مبايعة تاويلان وكره ترك القيام عليها في معاملة لا  
لقصد مسامحة وتفضل وما يتغابن فيه الناس جائز لشتر على بايع و  
لو كان المبيع لغيره ان كان بيده لمبيع وضمن ان حابا وهل غير جائز بيع عن  
فيما لا يتغابنون فيه وان في ماله او جائز وان في مال غيره لا يحابات  
وجوز وان بها ضمان الغبن لصاحبه خلاف واقل من خمس لا يسمى  
عندهم غبنا وينتهي لمصنف ولا يجوز بيع بما زاد عليه عند ابي عبيدة  
والوارد من جهة المكان كبيع بمسجد و مكان مغصوب لمغاصبه و  
من جهة الزمان كبيع وقت النداء الاول من يوم الجمعة ومحل فساده من  
لزمته وينفسح ان وقع وقيل لا وعصى فاعله مطلقا وفي حقوق سائر  
الغنود به قولان وهل نهيه عنه قبل الطلوع تاديبا او ترغيبا واشتغى  
بالذكر في الوقت لشرفه او لغرر بالتباسه ببقية ظلمة الليل في فهم تاويلان  
(باب ٣) \* ينعتق من بايع بالفاظ تدل عليه وان باع عطية  
او وهبت لك او هذا بذنا او باشارة او كتابة من اخرس وممنوع من كلا  
ونحو ذلك مما يدل على رضی ومن مشترى باشرتيته ويكفيلته وينعم اشر  
اقبلته او رضيته ويتصرف في مبيع ببدل على رضی به كاخذ مفسد فيه  
ومطالبة بايعة بتسليمه ودفعه او باستقاله او تولية للغير او برد  
بعيب ونحو ذلك عند الاكثر وان قال بع لي هذا الشيء بكذا افعال له  
بعته لك بكذا الرمة على الرجح وان قال بع لي بكذا او استرتيته

منك بكذا فقال البايع له بعت لك ولم يذكر ثمننا فحلف وكذا ان قال  
 له اشتريته مني بكذا فقال له اشتريته دون ان يذكر ثمننا وان اتفقا  
 على كيل معلوم فوزن الثمن او لا ثم كيل الطعام او عكسه فحمل على ذلك لا  
 يبعث لك او حمل قبل وزن الثمن ثم حجي به فقبضه البائع فهل ينبغي ذلك  
 اذ حقيقته المعاوضة وقد وقعت ودفع البديل يزيل الضمان او لا قولان  
 في المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا معناه بالصفقة عندنا لا بالابدان  
 وان باع شيئا بكذا فقبل مشتريه بعضه او باع اثنان لواحد فقبل  
 نصيبا احدهما فهل جاز البيع او لا قولان ثم هل يدرك الشريك شفعة  
 ذلك النصيب ان كان اصله او ابطل حقه حين باع ولم يقبل فيه تردو  
 الاول اظهر ومن باع لاثنتين فقبل احدهما شارك البايع ومنع قبوله  
 وحده ومن باع لواحد فقام بلا قبول فهل له قبول ما لم ينكر او لا يجوز  
 بعد المجلس قولان فعلى الاول نناجيه وغلته هل توقف لقبوله فلا تصرف  
 فيها للبائع ما لم ينكر اوله والحناية عليه والبيع عند قبول المشتري  
 هل يجبر عليه او على الانكار او لا قولان والخيار الاول ويوقف بيع ان وقع  
 لغائب او طفل او مجنون لغدوم او بلوغ واطاقة وقيل يبطل وفي قبول اب  
 وخليفة عليهم قولان وان تخن مشتري قبل قبول علق البيع وخليفته بمقتضى  
 ان كانت والا لجبر اولياؤها استخلافه عليه ان طلب البائع في الاظهر وان  
 مات فوارثه بمقامه فجاز قبوله ان ارتد ايام استنابته وبعدها ما  
 مسلم او مقتول ان لم يكن المبيع رقيقا او مصحفا او آلة حرب ومن باع قاتلا  
 او جن او ارتد فبطل علق للمشتري وخير وان بيع واحد بصنفات جمف  
 بقبول جاز على المختار ومنع **باب** صح عقده ببائعين

عاقليين ما لकिन او وكيلى تام التوكيل لا يجوز عليهما او على احدهما وجان  
 بيع صبي او رقيق ما يقل ثمنه كفاكمه بار سال عند بعض وبيع مريض مشروط  
 عرفا ان لم يغبر هل يثبت بعد صحة ويقوى بها . اضعف بمريض اوله نقضه  
 لنقدم ضعفه قولان . وينقد بيع فضولى وشراؤه ان شرط رضى من عقد  
 عليه وقيل لا (باب ٤) المعقود عليه هو السلام من غير  
 ورى وشروط مفسد المعلوم الوجه والصفة والقدر والاجل ان  
 اجل المقدور على تسليمه ولو مشروط بخلاف في صحة تبعه ان حضر  
 مريفا فان لم يعلمه قبل ان غاب او تعذرت رتبته لم يصح قيل وان بواصف  
 وجوز ان يجي بصفته وخير مشترى به بعد رتبته ان وصف عند بعض  
 واستحسن ان عرفه بايعه وصح قيل ان علمه ولو غاب وطالت مدته  
 ان كان لا يتغير عن حاله بزيادة او نقص كحيوان وقيل في الاصول فخطو  
 هو المختار وما يتغير ان غاب عنه ما قدر ان يتغير فيه فسد وصح فيما لا يتغير  
 فيه وهل مدته لصغار الحيوان ثلاثة ايام او سبعة ولكباره كذلك  
 بتقديم السبعة خلاف وبيع الاعشى ما يتوقف على نظر ولا يتغير في عينه  
 ولونه وعرفه قبل العشى قيل صحيح وقيل فاسد وهل ينقد بعد بلوغ  
 بمعرفة طفولية او لا قولان ايضا وعلم الوكيل كاف عن موكله كعكسه  
 ولا يصح معرفة ليل وان بضوء فمر وصحت بمصباح وخير موكل فيما  
 اشترى له وكيله بلا معرفتهما وخليفة غائب او طفل او مجنون او سفيه  
 او مسجود بخير ان اشترى لم ما لا يعرفه فان مات او زال او قدم غائبا  
 او بلغ طفل او افاق مجنون خير وايضا ويورث خيار مورث فيما اشترى  
 لنفسه وثبت لخليفة لا وكيل لا طلاق وتقييد واستظهاره ايضا ان

فوض كموكله ولماذون في تجر كسيده ان التجربا له وان بما لغيره باذنه  
 خير العبد فقط كمقارض دون رب المال وانكار من له الخيار ورضاه  
 قبل الرؤية ليس بشئ وقيل لا يصح بيع عين مرثى الا بمشاهدة ولحاطة  
 علم يهينته من متبايعين وبيع الصفة خاص بالسلم والعلم بالتخريس  
 وهو الخراف يصح في مكيل وموزون ومنع فيها وفي معدود وممسوح  
 وصح بوزن ما شانته كليل لا عكسه وما يجري فيه العدد كالنقدين لا  
 يصح فيه الخراف ان قصد احاده وتعين العدد وكذا الحيوان وصح  
 قيل فيما اصله المشعان قصد طول له وعرضه لا احاده كثوب وكساء  
 وعامة وحبل وما لا تدرك حقيقته بكيل او وزن وتتخذ معرفة ببيع  
 ولم يقصد احاد اعنيانه ما اصله الخراف جرى عليه العدد كحصو  
 قطايف وكل مفروش كجلد ومصنوع منه كخف ونعل ومعهول من آنية  
 حديد او نحاس او عود او طين وكذا الاصول \* (باب ٢٠)  
 صح بيع غنم بمعرفة سن وقيل به فقط وجوز جرافا وان  
 بدونها ومن باع كذا من هذه الغنم او ذكرها او اناثها او معزها او  
 ضانها لم يصح وجوز ان عرفت بصفة سن وايبيع بيع رقيق واشتقدا  
 برفق وشراؤه باقراره بالرقية او يعلم مشتر له او بخبر امناه وجوز  
 بواحد او بوجوده في اسواقنا ينادى به من هو في يده بلا انكار منه  
 عليه ولا شغل باذعانه حرية بعد اقراره لمشتريه بعبودية ان انا من  
 وان اقول يحل خاف فيه على نفسه حررق رجوع مشتريه بالتمش على  
 بانيه ان وجده والا استرجعه من مدع الحرية رجوع هو على بائعه  
 ان كان حرا كما قال لافي الحكم ومن اشترى طفلا ثم ادعى حر ترك

بيده او يدا مين ان خيف منه عليه ويفقه ولا يستعمله حتى يبلغ  
 قان دام على دعواه حررق رجع بالثمن على البائع وبالفقعة ايضا  
 في الاظهرق من اشترى عبدا بغير ما مر ثم ادعى حرية حكم له بها ان يولد  
 او يجلب من السودان وان ادعى عتقا من بايع او غيره بين ومن هربت  
 امته ثم اتته باولادوقالت ولدتهم ترك استخداهم و جاز بقولهم هي  
 امنا اذ بلغوا دون بيع وشروا استخديمت قاتلة لاحد انا امه ابيك  
 فقط ولا يجزيه عتقا في دين و جاز شراء عبيد من اى ملة كانوا و كره  
 امساك و ثنى دون بيع او اسلام و جاز بيع موحدا و ان لباد او مخالف  
 لا لشرك و هل يمنع من الفداء كالبيع له او لا قولان و كره بعض الفراق  
 بين امه و ولد هادون سبع سنين في بيع و بعض بيع مولود و ان  
 بالفاق كره شراء روى سبى بلا امام عدل او بلا اذنه و جوز ان يبيع  
 على يد سلطان و ان يبيع سودانى مطلقا و كره ما باعه ملك السودان  
 المشرك من رعيته للشركين ممن غضب عليهم و شراء زوجة ان باعها  
 زوجها و قريبان باعه قربه و في الولد قولان مطلقا و جوز في شدة  
 حاجة لا من ذمى و من اشترى منه بنتا يجمل فتسراها ثبت نسبة معها  
 و اجبر بتخلية سبيلها ان علم ذلك و يمنع شراء عبيد من عند محاربين  
 على داخل اليهم با من لا ما سبوه من بعضهم حين الحرب بعد دخوله  
 و يقبل قولهم حر بذلك ان ربي اثره فيجوز شراؤه لعدم دخوله في  
 امته و منع في بلد دخله با من مطلقا لانه صار في امته و ما اشتراه  
 بعضهم من بعض من سبى و ان من السودان بعد دخوله ارض الامم جاز  
 بالنسبة اليه و كذا اسابيه ان دخل به ذلك قبل ان يخرج منه من

ملكه وقيل لا يجوز عليه بذلك ولا ما سبى بامام عدل مطلقاً  
وَجَازَ لِلنَّاصِلِ عَلَى اخْذِ رُؤُسِ مَنْهُمْ لَأَوَّلِ سَنَةٍ وَبَعْدَهَا قِيمَتُهَا وَلَا  
يُقْبَلُ مِنْ وَثْنٍ غَيْرِ اسْلَامٍ أَوْ قَتْلٍ وَكَذَابٍ مِنْ مَوْحِدٍ بَاغٍ وَنَدْبٍ عَثْمِيٍّ  
أَوْ مَكَلَبَتِهِ \* (بَابُ تَبَيُّنِ) \* صَحِّحُ بَيْعِ ثِيَابٍ بِنَشْرِ وَدِرْعٍ وَ  
جُوزِ بَدُونِهَا فِيمَا يَفْسُدُ ذَلِكَ بَارَاءً وَاحِدٍ مِنْ جِنْسٍ وَأَنْ زَادَ أَوْ قَصَرَ  
عَلَى عَدَدٍ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ كَبَيْعِ رِزْمَةِ ثِيَابٍ عَلَى أَنْ فِيهَا مِائَةٌ فَهِيَ جَانِبُهَا  
وَيُرَدُّ مُشْتَرِي بَايَعِ قِيمَةَ زَائِدٍ وَيُسْتَرَدُّ مِنْهُ ثَمَنُ نَاقِصٍ أَوْ يُرَدُّ الْعَدَدُ  
الرَّائِدُ لِقِيمَتِهِ وَيُسْتَرْجَعُ ثَمَنُ النَّاقِصِ لِاسْتِكْمَالِ الْعَدَدِ أَوْ يَفْسُدُ  
الْبَيْعُ وَهُوَ الْخِتَارُ أَقْوَالٍ وَلِزِمَ بَيْعُ الصِّفَةِ أَنْ خَرَجَ كَمَا وَصَفَ وَإِنْ  
خَرَجَ الْجِنْسُ أَجُودَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ خَيْرٌ بِأَيِّهِ وَمُشْتَرِيهِ بَعْدَ كَسْبِهِ وَفُسَدِ  
أَنْ خَرَجَ خِلَافَهُ وَإِنْ تَخَالَفَ وَفَاقَا وَخِلَافَا أَمْسَكَ الْوَفَاقُ بِحِسَابِهِ  
وَالْخِتَارُ فُسَادُهُ وَالْعَقْدَانِ اعْتَوَرَهُ مَفْسُدٌ وَمَصْحُوحٌ وَتَنَكَرَهُ الْخُصْمَانِ  
الصَّحِيحُ فُسَادُهُ مِنْ سَامٍ مَتَاعٍ لَمْ يَلِ بِرِيهِ غَيْرُهُ فَتَلَفَ ضَمْنُهُ وَلَوْ  
قَالَ لَهُ رَبِّهِ أَرَأَيْتَ شَيْئًا وَلَمْ يَطْلُبْ مِنْهُ ذَلِكَ وَالْخِتَارُ لَا يَضْمَنُ هُنَا  
قَالَ لَهُ أَرَأَيْتَ نَعْمَانٌ يَطْلُبُ إِلَيْهِ وَقِيلَ لَمْ يَطْلُبْ أَوْ مِنْ سَامٍ وَاحِدًا فَطَلَبَ  
لَأَرَأَيْتَ أَكْثَرَ تَلَفٍ لِكُلِّ ضَمْنٍ قِيمَةً وَاحِدَةً بِتَخَاصُصٍ \* (بَابُ تَبَيُّنِ) \*  
صَحِّحُ بَيْعٍ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَجَزَافٍ عَلَى خَلْفٍ بَعْيَارٍ مَعْلُومٍ مُعْبَرٍ أَوْ مِنْ  
أَمِينٍ أَوْ مُصَدِّقٍ وَإِنْ قَالَ مُشْتَرِي بَايَعْتُ بَعْلِي بِهَذَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِدَقِّقِ بَايَعُ  
لَهُ بِهِ وَلِزِمَ بِأَيِّعَا أَوْ وَكَيْلِهِ كَيْلٌ وَوَزْنٌ وَجَازَ لِمُشْتَرِي أَنْ يَتَوَقَّفَ  
عِيَارَ بِنَسْوِيَّةٍ دُونَ تَحْرِيكِ أَوْ ضَرْبٍ بَيِّدٍ أَوْ لَارِضٍ وَبَلَا رِزْمٍ وَأَنْ يَأْذَنَ  
بَايَعُ وَقِيلَ بِهِ فِي غَيْرِ دَقِيقٍ وَمِلْحٍ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ حَبَّةٌ وَحَبَّتَيْنِ أَوْ أَمْتًا

وجاز بثلاثة فاكثر ويكال بيدين بلا امساك بواحدة على فم العيار  
 وجعل حب باخرى وبلا امساك اكثر يد راعيه على فمه ورخص باذن  
 بايع ومن اشترى عرمة حب فخرج فيها ميكيل لا من جنس ما اشترى اعطى  
 بدله كيله وقيل فسد وفسخ بما لا يكال اتفاقا وان باع من عرمة  
 معلومة لا يعرف كيلها كذا اصباغا او حنية ففي صحته قولان وق من نظر  
 طعاما لا يعرف جملته فاشتراه او بعضه كل صاع منه او حنية بكذا  
 ثم دمه هو او البايع ثبت منه صاع او حنية والصحيح عدم ثبوته و  
 ان باع هذا الحب على انه كذا او كذا فخرج زائدا او ناقصا فسد على المختلف  
 ومن اشترى ميكلا بكيل فخرج فيه مايكال لا من جلسنه او مالا يكال  
 ثم له كيله فنهال يوجب ان يكون بيع ما ليس معك داخلا في بيع ما  
 معك وكذا ما يوزن وان كال بايع او وكيله لم يشتر ما اتفقا عليه من  
 دهر او غيره فانهرق لسزم البايع ما لم يوصل وعاء المشتري فان وضعه  
 بارضا فجعل له فيه فن ماله وان اعطاه له وامره ان يجعل له فيه  
 لززم البايع ما لم يسلمه اليه وليس الوعاء بقبض دون تسليم وان  
 وكل بايع مشتريا على كيل ضمن منهرقا ووكيل كل بمقايمة وكذا ان وكلا  
 واحدا ضمنما تلف فانهرق من وعاء ضمنه البائع ومن اشترى  
 وعاء من بائع او استعاره او اكتراه وقد قطع او نجس ولم يعلمه وعلمه  
 البائع ضمن وقيل اثم فقط وان كال وكيل اكثر ما اتفقا عليه ضمنه  
 للبائع وان اقل اخبر فقط وكذا ان غلط من امراه ان يحسب لهما على  
 احدهما ضمن ان تعهد وقيل لزمه الاخبار بالغلط فقط  
 باب ١٠ صح بيع ارض ومن قبل بها كسبر وحائط

بمحدود أربعة شرقي فخرى قبلي فحري وجوز لا ترتيب ان اقلها  
 وثلاثة وثلاثين ودار وبيت وشجرة وبستان وحنان وغار  
 ومجل و فدان ومطهرة ودير وعين ان كانت بارض غير البائع  
 بلا حدود وبنائها ان كانت بارضه يقول فيما احاط به بناء مارد ومارد  
 بابها داخل بلا نفى حريم ومالم يبين خط عليه خطأ قال مارد داخل  
 وجوز مع حنان وبستان ودار وبيت بلا حدود وان كانت بارضه  
 ومع في كل وبعض ونصح الاشجار والسواري والحيطان بلا حدان  
 بيعت وحدها ومن باع ارضا دون ما فيها من غار ومجل ودار وبيت  
 ونحوه حدة للمستثنى حدودا وان كانت الاشياء لغيره بارضه وبها  
 لم يلزمه استثناءها وان لم يقل وكل ما فيها وان لم يخبر المشتري بها  
 فارضه وان علمها كانت عيبا على المختار وان كانت بداره لغيره وباعها  
 وجب لانه من مصلح الدار ولا يجب استثناء شجرة ولزمه اخبار  
 بها والا كانت عيبا وان كانت لغيره بارضه فسد ان لم يشتتها  
 والحد الحاجر المبين الشيء من غيره الموصلة لمعرفة على ما هو به وصح  
 بمنزلة واودية وقرون وجبال وطرق جائرة وابار واجباب ان  
 بنيت وتقبور كذلك ومساجد ومصليات وشقوق بارض وسقاية  
 وشجرة وسارية في كل عقد وان بتسمية وهي تجزي بسمار وخص  
 ونحوها ومنقل بنفسه كحيوان وبغيره كمتاع ويحل وكطفل ولا قولان  
 ومن باع ارضه بمحدودها فاما جميع اصله او بعضه او تسمية تاما  
 من خاص او عام فيصح الاول بكله وكل ما فيه من ناس لناس باربعة  
 وجوز بلان ناس لناس ومن باع ارضا او وصى بها وفيها نخل



وَشَجَرٍ وَلَمْ يَقْلُ وَكُلُّ مَا فِيهَا فَهِيَ لِيَدْخُلَ ذَلِكَ بِكُلِّهَا أَوْ لَا حَتَّى يَقُولَ  
 وَمَا فِيهَا قَوْلَانِ وَيَدْخُلُ فِي فِدَانٍ وَقِطْعَةٍ وَبُسْتَانٍ وَإِنْ بَلََا وَمَا فِيهَا أَلَا  
 كَارِضٍ وَمِنْ بَاعٍ مَالَهُ مِنْ أَصْلِ بِلْدَةٍ كَذَلِكَ لِحَاجَتِ الْوَاقِعِ بِالْأَحْدَادِ وَالْأَجْبِ  
 فِي بَيْعِ دِمْتَةٍ أَوْ تَسْمِيَةِ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ بَيْعِ رَجَبٍ وَنَهْرٍ وَغَارٍ وَمَصْلَى  
 وَمِنْ ذَلِكَ وَلَا اشْتِجَارٍ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ وَالْدِمْتَةُ عِنْدَهُمْ  
 مَا يَمْلِكُ أَحَدٌ فِي بِلْدَةٍ مِنْ أَصْلِ وَمَضَى بَيْعُ الْأَرْضِ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا بِذَلِكَ  
 وَإِنْ خُجَّ بِمَبِيعٍ مَا شُورَكَ فِيهِ فَهِيَ الْقَسْفُ وَهِيَ الْخُتَارُ وَالْمَشْرُكُ  
 فَقَطُّ أَوْ ثَبِتَ فِي الْكُلِّ أَقْوَالُ بَابُ **ب** لَزِمَ بَايَعُ خَاصٍ  
 أَنْ يَقُولَ الْغَدَانِ الَّذِي لِي أَوْ الْأَرْضِ الَّتِي لِي بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا أَبْكَهْ كُلُّ  
 مَا فِيهِ مِنْ أَرْضٍ فَلَانٍ لَأَرْضٍ فَلَانٍ وَجُوزٍ مِنْ فَلَانٍ لِفَلَانٍ بِأَذْكَرِ أَرْضٍ  
 وَإِنْ كَانَتْ النُّوَاحِي لَوَاحِدَةٍ لَوْ مُشْتَرَاةً بِأَسْمَائِهَا أَوْ بَعْضُهَا عَلَى تِلْكَ  
 مُشْتَرَكُونَ وَقِيلَ الْكُلُّ وَإِنْ تَرَكَ تِلْكَ أَرْضَهُ وَذَكَرَ مِنْ خَلْفِهِ فَهِيَ بِحُجْرِهِ  
 أَوْ أَقْوَلَانِ أَيْضًا وَجَبَّ فِي بَيْعِ خَاصٍ اسْتِثْنَاءُ مَا فِيهِ مِنْ قَبْرِ وَمَشْجَدٍ  
 وَنَحْوِهِ إِنْ كَانَتْ أَرْضُهَا لَهُ أَوْ لَا بَأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ لغيرِهِمْ وَلَزِمَ إِنْ كَانَ  
 مَا ذَكَرَهُ مَعَ الْأَرْضِ وَاسْتِثْنَى فِي بَيْعِهِ أَيْضًا مَا فِيهِ مِنْ مَاءٍ ثَمَرٍ  
 يَهْبِهُ لِمُشْتَرِيٍّ وَصَحَّ بَيْعُ نَخْلٍ عَلَيْهِ ثَمَرٌ مَوْجُودٌ وَهُوَ لِلْبَايِعِ كَمَا مَرَّ أَنْ لَمْ يَشْتَرِ  
 لِلْبَتَاعِ عَلَى الْخُتَارِ وَقِيلَ لَهُ وَلَوْ أَدْرَكَ الثَّمَرُ تَابَعَ لِلنَّخْلِ وَمِنْ بَايَعٍ دَارًا  
 أَوْ بَيْتًا أَوْ شَجَرًا أَوْ خَوْهَادُونَ أَرْضَ فُسْدَانٍ لَمْ يَقْلُ بِكُلِّهَا وَمَصْلَحَتُهَا  
 وَالطَّرِيقُ وَالْمَرْمَى وَالْحَرِيمُ وَالْمَسْقَى وَالْمَرْبَلَةُ وَنَحْوُهَا مِنْ مَصْلَحَتِهَا  
 وَإِنْ بَاعَهَا مَعَ الْأَرْضِ قَالَ بِكُلِّهَا وَمَصْلَحَتُهَا أَوْ اسْتِثْنَى مَاءَ بَيْتٍ أَوْ  
 جَبَّ ثَمَرُهَا بَعْدَ بَيْعِ وَمَضَى بِغَارٍ أَوْ جَبَّ أَوْ بَيْتٍ وَنَحْوُهَا مَدْفُونٍ إِنْ

خرج بعد ولم يعلم ابداً بملشترها كجنيين في بطن وهي من مصالح الداران  
 خرجت فيها وقد بيعت بكلاً ومصلحتها وان بها جناناً وشجرًا وفدان  
 جمعها معها في بيع اذ ليست من مصالحها وجمع معها بيتا فيها بابة خارج  
 عنها على ارض فهدا داران وان ارتفع بابها كغرفة فيها فواحدة وكذا ان  
 كان على سقف دار اخرى ولم تأخذ من غير سقفها فواحدة ومن باع  
 ارضا وتصبها فداين تسمى لا بتلك الارض فسدان لم يذكرها بالبيع  
 وان باع فداناً وفيه اشجار شورك فيها استثنائها وبيع سته على  
 حدة او سهم منها او لا ثم الغدان واستثنى ما للغير فيه وكذا ان  
 شورك فيها بارضه من معين اوجب ويخط بين ما باع وما امسك  
 من ارضه ان باع ناحية منها ويقول ما رد لنا حية كذا وان كانت بقعة  
 بوسطها خط عليها وقال ما رد لنا خلا وان انفصلت ارضه بارض مشاع  
 او مقبرة او مسجد لم يلزمه خط ولزم ان انفصل بارضه شورك فيها  
 ومن اشترى مائة ذراع مكسورة من ذراعين مقسومة عليها فيكون  
 عوضها اكلوها خمسين او عشرة اجزى من ارض غير مقسومة او كذا  
 ذراعاً من حائط او من هواء او مجرى ماء او بحر طريق دون بقعة لم يصح  
 وجوز في حائط وهواء بخط وما رد وفي البحر والمجرى ان اراد بيعها كذا  
 ارضه بخط وبيعها مع النفع ثم يبيع له المشتري الارض بالنقص  
 يشترط مخرج او مجرى مائه اوها بالبيع \* صح بيع تسمية  
 من خاص وهي كالمسماة منه حكما فيلزم فيها استثناء ثمار او ماء  
 لوقبر او مسجد ونحوه لا ما فيها من دمنة ومن باع ارضاً من ابيه  
 ومعه ورثة سمي سهمه وقال مثلاً الثلث الذي لى ورثته من فلان

بن فلان ابى في الاصل بكنه وكل ما فيه محدوده وان اخرج من ملكه  
 شيئا بوجه قبل ذلك فلا يذكرا رته وليلثلث الذي لى في الاصل  
 او نحو ذلك وان رجع اليه ما اخرجته فلا يذكرا رته من ابية ايضا وان  
 اخرج الورثة واحدا نصيبه من المال سمي سهمه لا يذكرا الارث كمن ترك  
 ابنين وبناتا وزوجة ثم اخرجوا البنت فتقول الام ان باعت سهمها  
 خمسة اخزاء من ثلاثة وثلاثين في الاصل بيعتها والابن اربعة عشر خزا  
 من ذلك وكذا في عول حيث ترك شقيقتين واما وكلا لتين فتقول  
 الام التسع الذي لى في الاصل والسدس المرفوع فريضته بالعول  
 لسبعة وفي دكمن ترك بنتا وبنات اب يصير السدس فيها ربعا وكذا  
 موص بثلث ماله ان ترك ثلاث بنين وبيع احدهم اخبر ان ثلثه صار  
 تسعين وبيعها لا يذكرا قصه او رهن لا خرفانا فبات وورث منه  
 الفدان ثم باعه للمرته فان باع بعض ورثته سهمه في الاصل  
 اخبر بما باعه المرته واستثناء وهذا اذا اراد ذكر ما ورث من ابية  
 وهل جاز بيع تسمية مطلقا او فيما لا يمكن قسمته وهو المختار ولا  
 مطلقا خلافا وجاز بيعها وان لغير شريك وفي الاصل وانما كنت  
 قسمة وما لا ينتفع بواحد دون اخر كغلاين ورجى هل يجوز فيه  
 قولان (فصل) \* لزم بايعا تسمية سهمه من مشرك  
 كنصف او ثلث ان اراد بيعه ولا يصح بيع سهم هكذا وجوز ان يعل  
 مشركه ولم تكثر السهام ومخاطب بايع تسمية من دارا وفدان عند  
 بيعها بالكل ويقول نصف الذي يمكن كذا وكذا الا النصف الذي لى  
 في الفدان الان شريك فيه وبيعها من سهمه الكل ايضا ويقول نصف

النصف الذي وكذا ان كان له اكثر من ارض في اصل يسمى مبيع  
 ان باع واحدا من انصبائه من الاصل ويضم ويسمي ان باع الكل و  
 من قال بعث نصف الشيء هكذا ولكن يقل الذي  
 وهذا النصف بينه وبين شريكه فهل  
 فسد او صح نصف سهمه او يحل كله منه ان كان له فيه نصف  
 فيثبت للمشتري كما ان كان له اكثر وان قل اخذه بقيمة الناقص  
 او يعلق تمامه من سهم الشريك لاجازته او دفعه او جاز فعل الشريك  
 في المشترك اقول وكذا ان باع مشتركا فهل فسد على المختار او صح او  
 فخط خلاف ومن باع شيئا التسعة نفروا مسك سهم فيه بينهم سمي  
 تسعة اعشار وامسك عشرا وان رتب فالاول عشرو والثاني تسعة  
 والثالث ثمانية وهكذا وجوز له ان يبيع لكل عشرا ويبيع ما مع ارض  
 فمن له غيب معلوم من عين ك نصف او ثلث باعه معها لا دونها وجوز  
 وحده او مع حظ في العين او في المجري في ساقية او مع ارض وان كانت  
 لا تنسقي به خلاف ومن باع ارضا بلا ذكر ماء تبعها منه ما تنسقي به  
 ومساقيتها وان اشترى المجري بقصد شراء الماء تبعه الماء وفي بيع  
 نوبة من كثر ليلا او نهارا من قواديس قولان ومن له ماء من عين  
 في مساق لم يحدده ولو احدى بلا اذن اهلها وجوز ان كان له المجري  
 في الساقية ولم يضر اصحابها والمختار الجواز باذن اربابه التي رد  
 اليها والتي صرف عنها في صحيح بيع ماء في جبان علم مشتركة قدره  
 وفي فزع منه قولان \* (باب ب) \* تبع مبيع في بيع  
 ما يشمله اسمه وفسدان بزرع منه اتفاقا كباب بمسامة وبيت

بسقفة وخشبه وبقعته ودار يحيطانها وشجرة بركاثرها  
 ثمرة بنواها كهيمة بجلها وما شمله وينزع عنه بلا فساد فان اتصل  
 دخل كالاول كارض وما نبت فيها من حب شجرو نوى ثم لم يشتريها  
 ماله سعة وقيل مالم يدرك عليها ليف وقيل مالم يثمر من النوى  
 ومن اللبن والزيوت والخوخ ونحوه ماله مورقة وقيل ورقان  
 وقيل مالم يثمر وما نبت من ودي من اصل نخل فلم يشتري نخلة مالم  
 يحط به ليف او مالم يثمر الخلاف وكذا انابت من اصل شجور وعروقه  
 وان خرج فرع من اصله ودفن بارض ونبت فمتى لم يشتري ان قطع  
 تبع والاخرى وكذا ما ليسى مما امر شجرة وان نبت باصل نخلة  
 او شجرة لا ارض لها كفسيل فلن بها ويدرك عليه رب الارض قطعها مالم  
 تثمر وفي الغلة خلاف مرق شمل حنان وفدان وبستان ما فيها  
 من شجور وعقل وحائط وزرب وكذا ما سكن كدار وبيت يمضي  
 البيع بما فيه من كفار وجب وبما اتصل بحائطه من كوند وخشب  
 ومنازة مصباح وبمختصل به كسفلان من رحي وبناء على سقف  
 بيت ان لم يستقف قيل او جعل له عتبة وبمختصل بارض كادان  
 وحمام وخص بركاثره وحصن وخباء به كخيمة ان بيعت مبنية  
 وحيوان بلبنه وصوفه وشعره وقبره وان الفصل ثم اتصل و  
 ينزع بلا فساد فمسل لباثعه او لمشتريه ان لم يشتريه لطله احدهما  
 او ينظر للعادة كما حنان ومساقية وباب بيت ومفتاحه وعلوي  
 من رحي وادان حمام او معصرة وان ترعت على ان ترد فيها فكانها  
 عليها وان رفعت لم تتركب فيها فبيعت قبله لم يذهب بها بيع وان

كانت غارية ولم تستثن أخير فساد وان الأشياء للمشتري ان لم  
 يشترطها البايع وكذا ادات جمل او فريس ونخل و حمار و غنم  
 سيف و مسكين و غلاف ربح و درقة و ولدناقة و بقرة و شاة تابعان  
 كانه يوضع لا كولىامة و حليها كملادة و خرز قلبناع كسلاح عبد  
 و كسانه و اما كرزيتيه و نعله فلم يشتري والصحيح ان ما ظهر من  
 مال عبد قلبياعه و الظروف له ان باع ما فيه وان قال بعثك تليس  
 هذا الطعام او زقه هذا الزيت فله الظرف ايضا او للمشتري او  
 فسد البايع خلاف و اخير انه للبائع **باب** \* ينعقد بئمن  
 معلوم كم بئمن بوزن او كيل كذلك او بصفة معلومة ان غاب و ما جاز  
 بيعه جاز به ان حضر ولو جهل قدره او وافق المبيع و بدنانير و دراهم  
 و غلوس و دنانير و مثاقيل و صفات بعد معلوم و بقرابط الذهب  
 و لا يصح بكدا حبة منها او من فضة و صعب كذا اقطار او رطلا او  
 لوقية من اى جسد كان من الشيعة و بكذا اقيز او حنية او صاعا  
 او مدا من اى حب كان و كذا ما يكال من دهن و بكذا اثور او شاة او  
 جمل بصفة و سن عند بعض و جز كل ما يتبين بصفة و ان غير حيوان  
 ما يستقر بصفة و قيل لا يصح بحجر و ان رقيقا الا ان حضر او ضبط  
 بصفة و لا بكارض و انط من الاصول ان لم تعين ولا بمتاع او انا فان  
 لم يحضر ولا بعد معلوم من بئمن او كيمان و خيار و لوز او من  
 جوهر او خرز و لا بكدا حبة من كتر او بئمن بئمنية من دينار  
 و مثقال و درهم و من باع بدينار و سدس لزمه قبض ثمن السدس  
 فضة نقدا و جاز بعد معلوم بهذا العيار او عيار فلان او قرية

كذا ان عبر ولا يصح بكيل او وزن او عدد معلوم من رطل ودين  
 اخضر او قنطار او نحو مما اوقته خاص ان لم يحضر وجوز باوانه ولا  
 بما في البراري ان لم يوجد في ايد ولا بكذا اخيرة وجوز بوزن ان غسل  
 وعين اللون ولم بمعول من كسوف او كنان او حرير بلا وزن ولا عدد  
 بما لم يحضر ولا بوزن او كيل من لحم وجوز الشحم بوزن ان عين الجنس  
 والسمك والوزن المالح لا الطري وبخارج من معدن وبطبيب كجنا  
 وقابل بكيل او وزن لا يجوز هرا او ياقوت او لؤلؤ او مرجان وان بها او  
 بعدد او حضرت والظاهر قيل الجواز بوزن وحضور في الاخيرين  
 وصح بيع واحد باثمان مختلفة وان لم تحضر وبعضها من جاتر به  
 بيع لا متعدد بثمان واحد الا ان عين لكل منابه وجوز باثمان الصنفه  
 وان اختلفت اثمانها ولا يصح بدينار اغلا الدينار او افضله  
 او احودها او ادناها او وسطها او بدينار وزن كذا دينار او نحو  
 ذلك ولا بردى او جنس او ناقص او مرفه كذا درهم ولا بكذا درهم  
 صرف كذا دينار وفي تمام الصرف واغلاه قولان وجاز مجيد ولا  
 بدينار صوفا او تمرا او زيتا او ضرب فلان وجاز ان واحد بايد ولا  
 بدينار درهم ولا بمشقال فضة ان لم يكن عرف والا بدرهم او خرو  
 او دائق او عظمي وهو نصف دائق وهو سدس درهم ذهب من جان  
 بدينار ودينار وعشرة ومثلها وعشرة دنانير ونصف دينار  
 وفي عشرة دنانير ونصف او بعشرتها وخمسة تكعكسه  
 بلا تبين الزائد قولان وان باع اثنان لواحد شيئا بكذا درهم  
 وكذا دينار اعلی ان ينفر كل بنوع واخذ لم يصح (باب)

يدعي ب ما قصد به معاوضة كبيع وقولية وقالة ومبادلة  
 وما خوذ في مسلم أو نقدا ودين وهبة لثواب وشفعة اتفاقية لاص  
 وهبة لاله وفيما قصد به ذلك والمكارة كهداق ولجمة وعوض  
 ومن قولان واختير في العوض الرد به وفي الرهن عدمه والعيو للثورة  
 في العقد عند الكل ما نقص عن المخلق الطبيعية والشرعية نقصا  
 مؤثرا في ثمن المبيع ويختلف بالعادات والارمان ومن ثم قيل لا يرد حاكم  
 مبيعاً يعيب على بايعه ولو علمه عيباً حتى يخبره عدول انه عيب عندهم  
 فربما يكون الشيء عيباً عند قوم ليسه عند آخرين كدابة تحترق وحده  
 معيبة تبلى يحرث فيها بازواج لا فيها بواحد وكذا بحسب الارمان  
 وراجع المطولات **باب** من عيوب ارض ومقتضىها  
 خروج غار فيها او مطبورة او بئر او ما جل او مضرب حراثا وشجرا ومعدن  
 او حجر او حجر وان لغارا وهو لم يؤذية او جائر بحوارها او شريك فيها  
 او في مالها او بها مقبرة او مسجدا ومصلى او طريق او سوق او مجمع  
 ناس او ساقية لهم او يصيبها ما مانع لما فيها كمنزلة او بحجرة او مضرة  
 او لا تنشف او لا لها مسقى او تشرب فصلا فقط ولا يخرج لما فيها او  
 يموت بديرها او لا ينبت كلبه او الاجنس معلوم او عكث فيها غدير شهير  
 قيل او اربعين يوما او كثر فيها شجر البراري او بها نخم ونداة او في يومها  
 او غيرها او يتغير طعامها او بها شقوق او سقوط وان بغارا او حيا  
 او حائط او بيت او ملجأ للناس بلا مغلاق دونهم وطول عنق لطيرة  
 وقصرها او لا محل لها لينبت فيه مغلاقها او بقرها اخرى او كغار ممنا  
 خيف نفوذه اليها او جب عمل بلا جيرا وينشف ماؤه او نفذه عرف



او خيف نفاذها اليها او يساقية قد لا او مانع او ارض مسقاه ؛  
 رقيقة تجل ترابا اليها ولا له نقبة تخرج الفضل ان امتلا وكذا عين  
 ان كانت تغور بوقت او على شفير واد خيف انكساره اليها او يفيض  
 اليها او يقرها اما خيف منه ضررها او لا لها موضع لكنسها او كانت  
 تنهدم **فصل** \* من عيوب بئر ضيقة بحيث يعسر معه  
 دخولها ووسع مفرط وانهدام او يفيضها تراب او كثيرة الحق او  
 تقطع الدلاء او يستقي منها الناس وقد اشترت الحث اولها  
 طريق او ما فيها مانع ومن عيوب حائط اختلاف واعوجاج وميل  
 وطول ورقة ان خيف سقوطه منها وبليت وسع اسفله في ضيق  
 اعلاه كعكسه وتسوس خشبه واعوجاجها او انكسارها واختلا  
 اعوادها وتباعدا بينتها او يدخله فيران اولاده مراب او كان ولا له  
 موضع يرفقيه او يسكنه مجدوم او يطرق عليه او جاؤا ووضعت  
 تضرب وساكنه او على بابهم مجمع ناس او بطرف واد خيف انه يدمر  
 به او يقربه ما لئلا يحاط او شجرة خيف سقوطه عليه ومن عيوب  
 شغل وشجر انكسار وتسوس وتليس وظهور عروق او كانت على الصفا  
 حال يمكن حرقها او مقيلا للناس اولها ثم او ماوى لطير او على واد  
 او ساقية او جدار يتساقط ثمارها فيم ولا تلبث وتتغص ثمارها  
 او يتغير طعمها ولا تترك او يوصل اليها بفساد او تنكسر عضونها  
 او جرابها باطلاع مدكر او صارها او تسكنها عقارب او افاعي او  
 مضر بشرتها ولا تضلها شمس وتسبق الدكا راوتتأخر عنه او  
 استندت للغير او تطيل عرايينها او تنكسر حاجتي يكسر الجريد

او تصغرها عن المعتاد او التمرة او تغلظ النواة او تردفها وتلقيح  
 الشجر عيبان لم يعيد ببلد وسقوط الورق والتين والعنب والرجل  
 والمجرب وكذا الجرب فيه جميع القطا في ان بات فريكا وتغير عن  
 حاله عند بانه وكذا البقول والفواكه والحم ان بات وتغير وما  
 لم يلزمك من حب وما قام عنه من الاطعمة والسوس والتغير  
 الخاط في الاشياء بحيث لا تقرز ولو غير حب عيب كله **(افضل)**  
 من عيوب الرقيق نقص جاذبة وزيادتها ومرض وانها وجنون  
 وبص وجذلم وقفل ورق وعقل وقرن واستحاضة وباسور و  
 جب واستيصال وعنة وخصاء وسيلان لعاب او دموع او  
 مخاط واعوجاج جوارحه وانكسارها وتقاضلها ونبت شعري  
 غير معتاد وعدم نبتة به وكبر خلقة وصغرها عن معتاد وبياض  
 شعر واتصال المير الحاجين ونبت الاشجار في غير المعتاد وانكسارها  
 في العين وتقبلا الف وضيقة حتى لا يدخله اصبع وشقوق في وان  
 لسفة اوليكيها او لا ينغلغان على الاسنان وصغرها وكبرها عن  
 معتاد واعوجاجها واسودادها وانكسارها وقلمها واتصال  
 البنان وان يبرجل او ببعضها وتركيها وعدم محص برجل ورقة خلقة  
 وان لسن وغلظها بافراط وحمل وانقطاع حيض وجرح وقروح  
 وكى واثر ذلك وذهاب حاسته وكثرة نفوس وعدمه وتقريط في  
 اكل وافراط فيه وبول فراش وسلسله واباقة ومثرك وسرقة  
 وزنى وشرب خمر او دخان وشبه بانف ولزوم حق كقطع او احد  
 او ضرب او نكال وهو فوق الحد او دونه او ادب وهو دون عشرين

او تغير وهو دون اربعين وقيل لا يبلغ بنكال حد التغير ولا يلزم  
 الاعلى كبير ولا به حد الادب وسحر وكهانة وغناء قيل وتزوج لا يعق  
 به عبد **فصل** من عيوب الحيوان زيادة ونقص و  
 وكسر واعوجاج واختلاف وان لعضو مرض وعلة وان قلت او  
 بجراحة وجرح ودبر وكى وقرح والرها كما مر لا بوسم وسمة جبار  
 وزند وقطع ذراع اول ذنب واضطراب العراقيب وان عقادهما عند  
 قيام او بروك واياه من رسن واتقياد وان في قطار او من نجام و  
 امساكه وذعر وان التغير ركض برجل ونفور وعثار قبل مجاوزة قف  
 ميل وطرح الحمل من قدام او من خلف او من جانب وبروك به في جود  
 في جمل ان كان يقوم به وحده لا بافرط فيه وعمق وارضاع لغير  
 ولدها اول نفسها وتفاضل ثدييها وصغرها والجرار مؤذنجرح وان  
 لواحد وقطر لآخر وقلته بحيث لا تقوت ولدها واياه من حلب الا  
 بمعالجة وزيادة على قرنين ورجوعها او لاحدهما العينها وقطع وان  
 لواحد وكبرها في ثور وتوحده عرق برقية وان في غيره ما يحتر به و  
 بروك في حرث وخرجه منه ودخول فيه وعود لحروث وشق و  
 نقب وقطع باذن اوائف وجوز ان لم يجاوز ثلثا ونطح ونفخ وعقر  
 واياه من اكل طعام البلد واكل جهاز واياه من شرب في حوض  
 او الا في الله وتقريط فيه او في اكل من معتاد ومنع من ركوب وفتح  
 فمه عند جرى وبلع شعير وجموح وحرث وصغره ذنب واسترخاء  
 اذن وكبر راس في خمار وصغره في جمل وعظم حافر قبل حمار و  
 ضيقه وتفر شحم بفرس وخفض ظهر عند ركوب او جمل او تغير لون

بضمان وشبه شعركلب بصوف وانتافه وكذا في شعور عربي  
لا تفرد وتقدم وتاخر عن ماشية وحمل في مشطرة لذيخ والخنقا  
وانسلال من جبل عند حلب من بين ماشية (فصل ن)  
من عيوب الثوب والمتاع تفاضل باطرافه بقدر اربعة اصابع  
فاكثر واختلاف نسج وغزل وقيام او خطوط وكونها بطرف  
فقط وتصوير ورقه تحريك لرجل ان زاد على معفو عنه ونجس و  
تغير زيت او قطران فاحش او بشعر اسود او احمر فيه او به عقد  
او وصل في قيام وخروجه واجتماع ثلاثة عقود بحمل وانقطاع الاجرة  
من طعم بمكان وخروج خمسة منه من قيام بحمل واختلاف ما  
خيط به ورجوع بعض خياطته داخل وكثرة الترقيع والتجيب  
بغير محله وعدمه فكل ما خالف المعتقد فعيب ومن عيوب رخ  
وسيف وسكين طول وقصر وكسر واعوجاج وتلقيم وقفل  
ورقة وغلاظ ووصل وتسمير ولو في مقبض بواحد ورقة تجعبة  
وضيقها وقصرها وعدم تسميرها في عود بمسماق في غمد  
كذلك ومن عيوب لباس الرجل كونه جلد نعل او قرق او خف من جل  
او وحش او حمار او بغل او فرس او مجروب او مجدور او هرم و  
لحمها كذلك او مرقع او غير مدبوع وضيق ووسع على رجل ان امر  
بابع بمعلوم من عيوب الاناء كسر وشق وتسمير ورشع ونجس  
وان في حيوان لا من نفسه وتقب وقلة دباغ وحرق به وانتفا  
شعر وتغير طعم ما حمل فيه وامتراش دفترو قطع وتلف الورق  
وغلاظ واعادة ووصل واختلاف خط وحبر ووضع مخالف

وَطَعْنُ وَرَدَ فِي طَرَفِ **مَنْ تَلَبَّسَ** بِأَنْ أَخَذَتْ دَارِمَنْ  
 مُشْتَرِي شَفْعَهُ وَقَدْ ثَمَّنَ فَمَرَادُ قَائِلِينَ مِنْهُمَا حَدَثَ هَاهُنَا عَيْبٌ عِنْدَ  
 مُشْتَرِيهَا الْعَهْدَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْبَايِعِ مَا لَزِمَ مُشْتَرِيَهَا مِنْ زَهَابِ الْعَيْبِ  
 لِلْوُجُودِ فِيهَا قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ دَلَّتْهُنَّ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ مَثَلٍ وَبَعْدَ عِنْدَ  
 الْمُتَقِيدُونَ بِمَجْمَعِ الدَّرَكِ وَالتَّبَاعَةِ وَلَا يَتَّقِدُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ  
 وَخَلْفَ هَلْ يَرْجِعُ الشَّفْعُ عَلَى الْبَايِعِ لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي لَمْ يَحْصِلْ لَهُ  
 شَيْءٌ وَكَانَ الْبَيْعُ وَقَعَ لَهُ أَبَدًا أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ اخْتِذَ لَتَمُنَّ  
 ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الْبَايِعِ لِأَجْلِ الْعَيْبِ وَالِاسْتِحْقَاقِ فَلَا يَتَعَيَّنُ وَفِي  
 قَرْنِ الْمَالِكِ فِيهِ انْقِرَابُهُ مِنَ الْعَهْدَةِ وَلَا خِلَافَهُمْ يَجْمَعُ عَلَيْهِ بَعْدَ الرَّدِّ  
 الْجُنُونِ وَبُصْرٍ وَجَنَامٍ فِي عَهْدَةِ السَّنَةِ ظَاهِرٌ وَأَنَّ ظَهَرَ عِنْدَ  
 الْمُشْتَرِي لَتَقْدَمَ أَسْبَابُهَا وَهِيَ مِنَ الْقَدِيمَةِ وَلَكِنْ حَدُوثُ الْجُنُونِ  
 لَيْسَ كَالْجَنَامِ وَالْبُصْرِ فِي ذَلِكَ فَتَامِلٌ إِذَا قَدِ حَدَثَ فِي سَاعَةٍ وَالْأَصَحُّ  
 أَنَّ كُلَّ مُصِيبَةٍ تَرَكْتَ بِالْبَيْعِ بَعْدَ قَبْضِهِ فَعَلَى مُشْتَرِيهِ **بَابُ**  
**حُكْمِ الْعَيْبِ تَحْزِيرِ مُشْتَرِيهِ الرَّدِّ** وَلِأَخْذِ ثَمَنِهِ وَأَمَّا كَالْمُبِيعِ  
 وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ بِهِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ مِنْ عَمَلٍ فِيهِ بَعْدَ تَحْقُقِ عَيْبٍ  
 فِيهِ دَلَالَةً عَلَى رِضَاكَ كَالِاسْتِعْمَالِ أَوِ اسْتِغْنَاءِ أَوْ أَمْرٍ أَنْ يُوَاحِدَتْهَا  
 أَوْ لَمْ يَقَعْ أَوْ عَرْضَ لِبَيْعٍ أَوْ اسْتِقَالَةٍ فِيهِ أَوْ مَصْلَحَةٍ أَوْ اسْتِعْمَالٍ  
 لِنَفْعٍ مَا كَرِهَ دَابَّةٌ لَسَقَى أَوْ رَعَى أَوْ هَرُوبَ مِنْ كَعْدٍ وَزَمَهُ وَلَا لَمْ  
 لِأَنَّ كَانَ لِنَفْعِ الْمَعِيبِ فَفَعْلٌ كَعْلَفٍ وَتَسْقَى وَحَاتَنَ وَهَرُوبَ بَدَلًا  
 طَوِيلَ وَلَوْ يَرْكُوبُ وَقِيلَ لَزِمَ بِهِ وَمِنْ اشْتَرَى دَابَّةً فَخَلَّ  
 عَلَيْهَا فَرَى بِهَا عَيْبًا فِي وَعَرَّ لَا يُمْكِنُ نَزْعُهُ عَنْهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنْهُ فَهَلْ

لزومه او بردها و يعطى عناء ما حلت بعد رؤيته قولان **قولا**  
 يلزمه بمنتهى به ان البيع وان لغيره بلامعارض فيه وان لعامة كما  
 خطاب و سقى واستغلال فمن قال رضيت بالشئ و دفعت  
 العيب على ان ياخذار شه لزومه و لاله و قيل يدركه لافى الحكم و من  
 اشترى جلا و حمل عليه و سافر فبان به عيب بطريق و اشهد انه مضى  
 به على اخذارش ف قيل له ذلك فحصل فى العيب خلاص لا ير معيب  
 بعيب و صح البيع و لزوم بايعه ما رشحته لمشتريه ان لم يخبره و الخيار  
 عند الاكثر و الفساد ان لم يعلم به مشتريه قبل البيع و لزوم بايعه  
 اخباره ان علم و عصي ان لم يخبره و كل عيب يرى لزوم البائع قصده  
 و وضع يد عليه و اخبار المشتري انه عيب و لا يجزئه واحد فقط  
 و صح قيل ان عرفه مشتريه بلا اخبار بايع و يجزى و صف فيما  
 لا يرى مع اخبار به و قيل لا يلزمه ان يخبر بما يرى و لا يرده مشتريه  
 بعد علم به و اخبار له به لا من بايعه و استقالة فيه و حلف  
 ان انكر علما به او كان شريكا فيه و قيل له الرد و لو علم و رأى مل  
 يخبره انه عيب و حلف على اقرار بوض عيب لا على رضى به بالقليل  
 على المختار و يرد مع معيب حاضر لصفقة من غلة و نماء لاحاد  
 او متلف كخدمة و ليس لراد ما اتفق او تغنى لموجب الخراج بالضم  
 على المختار و قيل يرد الكل و يرد عناه و خدمته لا ما جبر  
 العينان من ربح **باب** هل يلزم مشتري  
 انواعا بصفقة ان عيب بعضها امساك الكل او رده ان لم يسلم  
 لكل نوع ثمنا او رد معينا بمجسته من ثمن بتقدير قولان

وتستبدل عين ان عيبه وكذا كل ما يذمة ان عيب بعد اخذ  
 بسابق وان عيب بعض شخص من عين بيع بها يذمة فسخ و  
 غيرها ان عيب ما لو اذن من متبايعين ما يبيع به كذلك جاز ان اذنا  
 به ان شاء من عيب ما يذمة وان تلف ما لم يبيع اخذ به قيمته وقت  
 الرد والاخر متاعه ان قام والا فقيته او مثله ان امكن وان  
 بيعت جارية باخرى فعيت واحدة بعد قبض كل اختيار النقص  
 والتردد بلافساد وترد قبل معيبة وتؤخذ قيمتها بالبحر  
 وقت الرد وكذا باقى الحيوان والعروض عند القاتل وجاز رد  
 بلا قاض وهو فسخ **(باب ٣٠)** بيع البراة هو  
 اشتراط بايع على مشتر التزائم كل عيب يجده في للبيع غير معقول  
 فهل جاز ولا رد بعده او حتى يسمى ويرى وهو المختار او يصلح  
 لسلطان او حاكم او بيعهما براءة احوال ويرد على بايع مبيع  
 وان لغيره ان لم تعلم وكالة وعلى سلطان وحاكم وجماعة  
 مبيعهم ان عيب وما اشترى من وكيل علمت وكالة رد عليه  
 او على موكله ويرده وكيل عليه ان رد عليه ان لم يجبره بعيب  
 او لا ان اجبره به فتعدي بيعه بلا اخبار لمشتريه فيلزمه  
 اعطاء ما اخذ منه وامساك المعيب لنفسه وقيل يبيعه  
 ويقضى منه ما اعطى لمشتريه ويدفع زائدا ان كان لوكله في  
 لزمه النقص وقيل يرده على موكله ولو تعد ترك الاخبار بالعيب و  
 ان نسي اخبر الموكل بنفسه وان رد على وكيل قبل اعطاء الثمن  
 لوكله رد لمشتريه ان علمه والا انفق وكذا يمسك من الثمن

قدر الارش ويقتضيان جهله ويعطى الباقي لموكله ان عيب ولم يرد  
 عليه ويبيع ما رده عليهما ان تلف من يده الثمن ويقضى ما عزم لمشتري  
 وان تلف قبل بيعه لم يرجع على موكله بما اعطى لمشتري ان دلسه قيل  
 يرجع وجاز لخليفة ومقارض وما ذون وعقيد شراء معيب ان رضى  
 به صلاح منهم رد ومن السيدان التحريم له ومن العقيد الاخر ومن  
 مستخلف عليه في حال يصح منه ومن خليفة اخرى ثابت مناب  
 الاولى ان ماتت او عزلت ان لم يسبق رضاه والى عليه لا من ربه مال  
 القراض وقيل لا يرد مقارض حتى يحضر رب المال فيخلف ما رضى بالعيب  
 وان غاب المتاع او لم يره وان اقتسم شريكان فعيبت قسمة  
 احدهما فسقط وردها ان شاء او لا يرد وكيل معيب حتى يوصله  
 لموكله فان لم يرضى به رده وجوز له وان لم يحضر موكله وجعل  
 خصما فيه وحكى اجماع على ان من وكل على شراء جائز ولم يدفعه  
 لموكله حتى عيب خصم عليه دون موكله وبعد تسليم وقبض فالموكل  
 ان بنيت الوكالة والاوقدا فوكل بالشرائه بامره وماله فهو الخياط  
 الوكيل دون موكله وصح خصامه بتوكيل الوكيل له او عكسه ان  
 تبين اقرار الوكيل بالشراء للموكل بلا احتياج لتوكيل الوكيل له وهو  
 الحق خلاف وان خرج مشترعا من ملكه ثم علم بعيبه رجع على  
 بايعه بارشده ومنع ان لم يمكنه الرد وان اخرج بعضه ثم عيب و  
 قد لس لم يرجع على مدلسه بشئ ان لم يمكن رده كاملا على المختار  
 وجوز له باق بقدر الثمن وجاز لمشتري رد معيب ان رده عليه بما دلس  
 به لاهية او بيع اوارث وان وجد مشتريان جارية بها عيبا فبقي



رضی و انکار اردت ان اتفاقا علی المختار و جوز لمنکر در حصته و  
 کذا مشتری من اثین معیبا فقی در سهم احدهما قولان وان تلف عین  
 المبیع عند مشتری به رجوع بارش وان هلك بما دلس به رجوع بئنه  
 و ضمن بایع ماجره العیب و من اشتری کرمان او جوز فکسره او  
 بعضه و لم یجد به جبارد القشر و اخذ ثمنه و لا یجد رد بیض  
 ان تفرخ و لا کفقوس تمر بعد کسر و له الارش فقیل یرد و یغرم  
 النقص من قیمته سلما معیبا و کذا ان حول کصوف و قطن  
 لعل ثیاب کبر لطن و دقیق لخنز و حانط لنقض و نقض لبنا و غیر  
 لقلع کعکسه فلا رد بعیب ظهر بعد تحویل و تعیین الارش و لا تمنعه  
 زیاده فی عینه من رده و ان بخارج کارض بغرس او ناله او ثیاب بصمغ  
 او زیت بخاط دقیق بالارش و ان نقص بحواله سوق لم یمنع من رده  
 و ان بجادت ببدن او نفس فان قل و لم یؤثر فی القیمه کمرد فلا رد  
 کعدم و ان اثر بعیب مانع من الرد الاول ان لم یروله الارش و قبل  
 یرده و قدر الحادث عنده و من اشتری جاریه ففسها ثم عیبت کثر  
 مطلقا و له الارش و قیل ان کانت بکر اخیر فی رد و دفع ارش للیس  
 و نقصل قنصاض و فی امساک و اخذ ارش و قبل لا ینقص و طمی نیا  
 و خیر ایضا فی رد و اخذ ارش و قبل ینقصها فان ردها دفع ارشه  
 و ان امسک اخذ ارش العیب و من اشتری امه فمکثت عنده یوما  
 او یومین فنظر ثریها بلا اصبعین فقال بایعها الا اعلم هذا بامتی کج  
 دابة و جد بها کین لا یجری علیه حدث کیومین فقال لا اعلم هذا فیها  
 حلف علی علم لا علی بقات و الحادث و غیره سواء فی الحكم و استحسن

لبائع ان رى بسلعته ما يمكن فيها قبل البيع اخذها بالوزن والقياس  
 وضمن مشتر يقبض اتفاقا وان ملك مبيع قبله وبعد عقد بخل  
 وتم بيع لافي مكيل او موزون بافواه وضمن مشتر جرافا مياك غيره  
 بالعقد ان لم يمنع بايعه من قبضه لاجل الثمن كالرهن وما بيع في  
 ظرف لايه لزم مشتر به حمله في وعائه ان امسك بايعه ظرفه  
 وان هلك مبيع في ذلك ضمن مال مشتر به وان دفع ثمنه الا بوزن  
 فالسلعة كالرهن ان منعت والثن امانة حتى يوزن **باب**  
 لا تصح محالة او ابراء او تقاض في محرم ولا توبة قبل رد عين او مثل او  
 قيمة في خصم جاحد لاخذه وحلف ويحل نائب بذلك ولا يلزم  
 قيل بايع حر رده ان علمه مشتر به حر لم يرد الثمن والغر قيل كالبا  
 وقيل بتقاض ان علمه بفسخ بعد بيع وان تلف كل واحد ما بيده وخص  
 وان وقت البيع وجاز الحل فيه لا كالأربا وحكم الفسخ الرد وان لغلة  
 او خدمة وادراك عنه وضمان مثل اوقية لتنتقل ان تلف من يد <sup>مشتري</sup>  
 لا الاصل ولو غله على شجر او بقلا على ارض ضمان تهمة ولا يلزم مشتر  
 ضمان متلوف قبل قبض فان لم يكن بيده احد هما ضمن مال البائع <sup>على</sup>  
 وما بيده احد بكوديرة او كراء او عارية فبيع له بفسخ فتلف منه  
 فهو بضمة اولا وهو باق على ما عليه ابتداء قولان ومن اكترى جلا  
 ثم اشتراه بفسخ فحمل عليه فقيل للبائع عناه ومن حيث البيع و  
 قيل الكراء فعلى هذا فان كان بيده بعارية ثم اشتراه كذلك فحمل عليه  
 فعلى الاول له عناه ما حمل من حيث البيع وعلى الثاني لاشي له ووكيل  
 مشتر على قبض بمقامه ولو طفلا او عبدا لا بايعا او طفله او عبده

وان علم وكيل بفسخ وقبض ثم تلف من يده وان في مصلحة ضمنه  
وان تلف من يده مشتريين فاسدا او من وكيلها او وكل احدهما  
صاحبه على قبض ضمنه بقدر وان قبضه بلا امر صاحبه فتلف ضمنه  
ان لم يدفعه اليه البائع وما اشتراه وكيل الموكل فاسدا فتلف قبل  
ايصاله فمن ماله وقبضه في هذا ليس قبضا للموكل وان تلف بعده  
فمن مال الموكل وضمنا ويرجع عليه الوكيل ان غرم لاعكسه وضمن  
خليفة ما اشتراه فاسدا ان تلف فاذا وقع بلوغ او افاقة او قدم  
فتجب ثم تلف ضمنا كذلك ولا يرجع كغائب بما غمر ان تلف بيده على  
خليفة ورجع لها يرجع عليه حيث تلف لا يبيدها ان علم كغائب بشترا  
لا يفسخ والا وقد ظنه ان ثاقتبضه وتلف فقولان ومن امر وكيله  
بانقاذ ما اشتراه له فاسدا فاقتبضه ضمن دون موكله وكذا اخليفته  
وان امر مشتريا ببيع فالتلف بهيبة او غيرها فمن مال البائع ولو  
قبضه للمشتري وكذا التالف من ايديهما فعلى البائع وما حدث بجميع  
من عيب بيد مشتري فمن ماله وجناتته عليه ويذكر على بايعه  
ما تعنى فيه وما اتفق او كسى او داوى وقيل لا يدرى عليه  
كفاءة ولا يرد كغلة تخرج بالاضمان وان في انفساخ والمشتري  
قيمة ما زاد كصبغ او ذبيح او رقع او تخصيص مما زاد به العير والا  
فالعناء ان كان كقصير ثياب ورعى ماشية وان حوله مشتري عن  
حاله فافسخ فان بنقص خير بالعه في اخذه ونقصه وفي مثله  
او قيمته وكذا ان بزيادة في اخذ ودفع عناء وفي مثل او قيمة  
كربت خاطب دقيق فان اختار مثلا او قيمة والا اتفقا لان مال لكل

استهلك في مال آخر ومن اشترى ارضا فاسدا فغرسها او بناها  
خير ياتعها في اخذ ارضه وغرسها او بناها ويعطى قيمة النقص  
مبنيئا والغرس يوم غرسه وفي اعطاء قيمة النقص غير مبني والغرس  
مقلوعا والعناء وان اشترى فسيلا فغرسه بارضه او نقضا  
فبناء فيها ثم فسخ رد على بايع ذلك قيمته يوم الشراء وامسكه  
وقيل ان كان لا يفسده القلع اخذ كل ماله وتراد ابقية ان كان  
يفسده واخذ صاحب الاقل ماله والاكثر الغرس والارض وخير  
رب الارض في اعطاء قيمة الغرس يوم البيع ويمسكه وفي اخذ  
عوض ارضه او قيمتها مع بناء الغرس وان خيف فساد ارضه  
غرس بقلع منع ربه من قلعه وخير ربه في اخذ قيمتها وفي اعطاء  
قيمة الغرس ويمسكه والبناء كالغرس ومن غصب ارضا فغرسها  
ثم استحققت اجبر بقلع غرسه ومن اشترى ارضا فاسدا فخرثها  
ببذر فله الزرع وعليه نقضها وان علم يفسخ بعد حصده وهي  
لرَبِّهَا **باب** ان استحق مبيع ثمن لبائع فخر  
لمستحق بعد ادلة فله اخذه ولمشتريه الثمن على بائعه ان خرج من يده  
ربه بتلف او غصبا وسرقة وكان منتقلا مطلقا وان كان اصلا  
فله اخذه ان غاب عنه او حضر ولم يعلم او علم دون مدة الحياة  
او مضت مع احياء وقيل ياخذ المشتري رب الشيء ويرجع هو  
على البائع ان كان بيده بامانة او ودعية او عارية او بكرة او لقطعة  
فلا يتقدم لاخذ شئيه قبل غرم الثمن ويرجع به بعد على البائع  
وقيل ياخذ ولا عليه ويغرم مشتريه بايعة وقيل يطالب

رب عارية مستغیرها حتى يمكنه من مشرتها وهل ياخذ بالثمن  
 او بدونه فيه تردد وغلة المستحق في الحكم للمشتري ويخرج كدخل  
 وله ما زاد فيه لامنه كارض غرسها يمسك غروسة فيها والمستحق  
 ارضه كل خرجت منه وكذا مشتر فسيلا ان غرسها بارضه فا  
 سثقت يمسكها فيها مستغتها ويرجع هو على البايع بالثمن ومن  
 اشترى ارضا فغرسها ثم خرجت مشاء او لاجرا ومسجد او  
 لمساكين اخذوها وغرسها لا بقيمتها وقيل بقلع غروسة و  
 يضمن نقص الارض وكذا مشتر غروسة فغرسها بارضه فخرجت لمن  
 ذكر امسكها فيها وغرم من غره قيمة ارضه او مثلها وقيل يعطى قيمتها  
 ويمسكها فيها وان استحق بعض معلوم كتسمية من معين او دمنة  
 خير في امساك الباقي واخذ مناب التسمية من الثمن وفي الوجع  
 بملكه فان اختار الباقي قال الفدان الذي لفلان بن فلان بمكان كذا  
 وكذا بلكه وكل ما فيه من ناس لناس هولى بالشراء منه بكذا وكذا  
 وقد استحق فلان نصفه مثلاً وامسكت النصف الذي لفلان  
 فيه وجاز ذلك لا في ميكل او موزون بل فيما جاز فيه بيع تسمية  
 منه وكذا استحقاق تسمية من اخرى كمن اشترى نصف فدان او  
 وهبله فخرج له فيه شريك لم يعلم به ياتي شهود احضروا البيع  
 او الهبة فيمسك عندهم الباقي ويقول كما مر الى وخرج لي فيه شريك  
 لم اعلم به وهو فلان بن فلان استحق كذا وامسكت الذي للبايع  
 او الواهب وياتي حاكم كذلك فيبلغ له الشهود والقصة والخبر  
 كما كان من استحقاق وانعام بباقي وان استحق بجزء كمشتر

اكثر من فدان فاستحق منه واحدا بعينه ففسخ البيع وبطل المشا  
 باق ان كان الشريك كاب او ام لان شأنه ان يعلم او كان معلوما  
 وان من غيرهم \* (فصل) \* من بيده حرام لا  
 يعرف ربه ندب له بيعه فيما لا يعرف فيه وانفاق ثمنه وان باعه  
 حيث يعرف جازان كان بتوبة ولعارفها منه معاملته فيه  
 ولو علمه حراما ان باعه عليها وعلى تنصل ولا يفتقه بعينه ان كان  
 مثما وجوز ان كان ميلا او موزونا وان باعه بلا توبة وغرم  
 قيمته لربه فان علم مشترية حرمة وقت البيع منع من امساكه  
 ولزم رده لربه الاول ويرد على الغاصب ما احدثه ويترك  
 مشترية على بايعه الثمن وان جهل حرمة وقت البيع ثم علم بعد  
 دفع بايعه قيمته لربه فهل جاز البيع اولا ويرك على بايعه الثمن  
 ويرد الشيء له ويمسكه حين غرم قيمته لربه او يحير في اخذ  
 شيئه ورد القيمة وفي امساكها وتسليمه خلاف والاضطر  
 ان لربه على بايعه اغلا القيمين وان علم بعد التوبة وجهل ربه  
 وانفق قيمته فسد البيع وان لم يعلم بايعه او علم ولم يقدر عليه  
 ضاع ثمنه ولا يستوفيه من متيقن بحرمته بل يبيعه كالمروى من راب  
 مبيعا بعد شرائه هل يمسه ولا يبالى او قدر الثمن وينفق الباقي  
 وهو الاقيس او يتنفع بالثمن كله وهو المعتمد عليه اقول ومن  
 سرق منه كجمل فادرك سارقة وقد خرج من يده فغرمه بعض  
 ثمنه ثم وجده فهل ياخذ ويرد ما اخذ ما لم يستوف او لا  
 يجذ ذلك حين اخذ بعضا قولان وان علم مشترية بعد شرائه

انه مسروق وقد غرم السارق ثمنه لربه فهل يحل له امساكه  
 او يرده على السارق ويأخذ منه ثمنه وفسد البيع قولان  
 ايضا وما باعه غاصب بتوبة ان لم يجد ربه لم يدركه ان جاء  
 عند مشتريه لاجازة الشرع لم يشرأوه كذلك ويدرك على  
 بائعه الثمن ان لم ينفقه وخير فيه وفي الاجران ان تقدموا على  
 حراما ثم تاب واشترأه من مشتريه باقل او وهب له رد الباقي  
 او الثمن لمشتريه وان باعه فقده ربه ادرك عليه الفداء ان  
 ساوى قيمته لا اكثر وان قال بايع لمشتريعت لك حراما او  
 نجسا جاز تكذيبه ولو امينا او لم يقبض ثمنه ان لم يصدقه  
 ولزم بايعه رد ثمنه ان علم ذلك وان ابي من اخذه وضعه اما  
 حيث يراه وجوز تصديقه ان لم يقبض ثمنه وقيل ان كان امينا  
 وصدقه وان تلف النجس ادرك قيمته منجوسا وان اخطاه  
 مشترى بمكره لم يلزم بايعه ضمان الا ان قال له بيع لي كزيت  
 املا به خابية كزيت وقيل مطلقا اذ لم يباشر وفسد بيع دينار  
 حراما او بديدا بيد وجوز به ضمن الدينار لربه وقيل بخير  
 بين الشئ وديناره ومن عرف باكل حرام ان اشترى مبيعاً  
 حلالاً ولم يحضره الثمن جاز معاملته في المبيع وان كان الثمن  
 بداره ولم يدفعه في جيبه فقولان وحرمت ان يدفعه ههنا  
 وخصه لمشتري مبيعاً بتم حرام ان يدفع قدره لربه ان علمه والا  
 انفق ولم يشر مشترأه ظناً فخرجه حراً ان يجد دكاً حراً  
 والحالف بمصحف كاذب ان يكفر بمينا وفي ان لاربية في التقدين

وان من جابر (باب ب) هل يرجع على بائع ان استحق  
 من مشترق ثمن او عوض او بقيمة يوم استحق خلاف وقيل لا عوض  
 الا ان شرط عند البيع وجاز في الاصول بوافق الجنس وقيل  
 وان بين اشجار وارض وحائط وبين عين وبئر وبين غار ومطهرة  
 وقيل لو تخالفت اجناس الاصول وجوز الشروى في الحيوان والمثل  
 في المحبوب والمختار اشتراطه في الاصول فقط ولا يعوض مشترك  
 في غير مشترك كعكسه وجاز في مثله وفي عقد يرجع فيه مستحق  
 منه على صاحبه كبيع واقالة وتولية ومبادلة وهبة ثلثا وب  
 وما خوذ في دين وصداق واجارة وفي اصل وان لم يعين في جنازة  
 من اصل شخص ولم يستخلف عليه كغائب ويقيم ومجنون ولا  
 يشترط عليهم وجاز ان شرطه الخليفة عليهم من مال المبلار جوع  
 منه عليهم وللبائع وان من مال غيره باذنه وان جعل فيما علق من  
 ماله لغيره كبيع الخيار والعطية لغائب او فيما وقف لغيره وقف العوض  
 ايضا فان صار اليه صح العوض وبطل ان صار لمن علق اليه ورجع على  
 البائع بالثمن ان استحق منه مشترقا لا ان غره لزمه عوض مثله  
 ومنع عوض في عوض كرهن في رهن وعوض فيه كعكسه وجوز  
 عوض في عوض وان تعدد وصح في استحقاق ودعوة لا في متلف  
 بسيل او صاعقة او بنوع من المتالف وان استحققت مشترقا واشترط  
 كان استحققه على فلان او احد من قبيلة كذا او بوقت كذا او مكانه  
 او بشهادة فلان او بحكم فلان فهذا عوض لى جاز وصح اشتراطه  
 ولو في بعض الصفقة او في سهم او واحد من بايعين او لواحد من



مشترين وان علي احد البايعين وحكم العوض وغلته ونفعه  
 وكذا الشفعة للبائع ولا يمنع من مصلحه ان لم يمكن بها تلف  
 عينه واخر اجه من ملكه وجاز اكر اوته واعارته ومنع من احداث  
 مغير فيه عن حاله الاول كبناء او غرس او حفران عين العوض وان  
 اشترط في اصله هكذا فلا يمنع من اتلافه ما بقي فيه اكثر من عونه  
 وصح الابداء منه ومن بعضه وان يبيع مشتر ما اشتراه او استجبا  
 وهبة او اصدقا او جعل للمسجد واستحسن ان يبقى له من العوض  
 ما بقي له من فدان الشراء بالقيمة وان فسخ ما باع ثبت العوض  
 وان عيب انفسخ وما اشتراه مقاض لتجر وشروط فيه عوضا باخذ  
 رب المال ذلك ثبت العوض وصح لشفيع كمشترو ثبت في سهم  
 شريك اخذ مبيعا شرط فيه العوض في حصته بقسمة الشركاء  
 وانفسخ فيه سهامهم بخروجهم من مشروط فيه ويرجع على البايع  
 ان استحق مبيع بقدر سهمه في العوض بشئ او قيمة وبمقام بايع ومشتري  
 وارث كل فيما له او عليه ان مات احدهما ونزول العوض ان ماتا  
 ولوارث البايع قبل تصرف فيه وفيه قيل نظرا لافرق بين موتها  
 او احدهما وان شرط عوضا معلوم فاستحق لم يدرك اخر على الرجح  
 ويدرك ما اعطى ان استحق ما اشترى الا ان شرط لامعينا ثم عين  
 فاستحق المعين ادرك آخر ان استحق ما باليد وكذا ان تلف فدان  
 العوض بآت من الله او بغيره قبل ان يدخل فيه المشتري ادرك اخر ان  
 لم يعين الاول \* (فصل في) \* قيل ياخذ مشتر ما  
 عوض له ان عين ولو فيه زيادة على المستحق والصحيح ان له

اخذ قيمة ما استحق منه والزائد لربه وعليه التقص ويدخل في العوض  
 بعد خصمة واستحقاق بحكمة عدول ويرجع فيه بقدر ما استحق  
 بقيمة وان استحق نصف فدان الشراء ويمائله فدان العوض بقيمة  
 اخذه بها وما استحق بعدول فلم يشتر بهما الدخول في عوضه وان لنفسه  
 او لمن ولي عليه واستحقه البائع كذلك ولا يعارض غرماء بايع  
 مشترى في العوض فانه كرهن بيده واستظهر ذلك في معين وان دخل  
 فيه بقيمة فتمت المدركة لباعيه وتدخل في القيمة ان لم تدرك وما  
 حرثه بايع كزرع بعد تعويض فله وان لم يدرك ويدرك على مشتر بقيمة  
 ما بنى او غرس بعد التعويض وان شرط في اول الامر ان استحق بعض  
 ما اشترى فهو رجوعه في العوض كله جاز وله شرطه وقيل لا  
 الا بتقويم وكذا ان شرط الدخول بلا قيمة وان شرط ان ادعى عليه  
 فدان الشراء فهو دخوله في العوض جاز ايضا ولا عليه في الخصومة  
 ويرجع في فدان العوض ان ادعى كذلك ولا يرجع فيما اشترى بعد الدعى  
 وان رد بخصومة لتعلق الدخول بالدعى وينظر فيها الى من صح فله  
 وما علق فيه الدخول في العوض الى استحقاق فالخصام على المشتري  
 وان استحق عليه به وبعدول ثم دخل في العوض ثم رده البائع  
 بخصامه رجع اليه لتعلق الدخول باستحقاق وقد رد بعد بخصامه لا  
 ان رد بدونه \* (باب ٦) \* جاز الصرف بذهب  
 وفضة يد ابيد وهو بيع وان بلا وزن بشرط التقاض في المجلس ولو  
 من بعد وزن وتنقيد ثم قيل هذا بهذا وبطل الخيار ان شرط وغم الصفر  
 ولا تصح فيه حوالة او حالة وجاز تولية واقالة وصرف تسمية

في دينار معين لا من جملة دنانير ومن له على اخذ درهم واقبال يعطيه  
 صرفها دنانير فهل جاز وثبت القضاء او حتى يحضر قولان وكذا  
 معطى ذي حانوت دينار اذ كان يعطيه ما يحتاج من درهم وغيرها  
 حتى تم صرف الدينار جاز لانه ان يقضيه له فيها وان كسره للمانوق  
 اولا في حوائجه رد كل ما اخذ ومن اعطى احدا دنانير وقال له درهم  
 واجعلهم بدرهم هذا اذا منع وجاز صرف جيد بردى ان علم رب  
 الجيد حال الصرف والا فهل يفسخ او يبطل الريف مطلقا وان قل او ان  
 كثر انفسخ او يشتركان في الدين بقدرة الجيد خلاف وكذا الخلف  
 في فسخ او تبديل في نقض كزيادة واغتفر في الذهب بوزن حبة منه  
 وفي الفضة خروبة لاختلاف الموازين وان صرف دينار فخرج دينار  
 صح ان عين احدهما وكذا الدرهم باب صح السلم  
 بوزن ينقد في المجلس وبوزن وعيار واجل ومكان ونوع وشهود  
 بشرط العلم وبطل على الراجح باختلال واحد وهل جاز بغير التقدين  
 او لا خلاف وضعف لا ينقض ان قيل وزنها كذا او صدق وجاز بغير  
 مسكك وفي نوع يكال او بوزن لا ينقطع من ايدى الستة والسمن  
 والعسل والزيت والصوف والقطر والحريز بوزن ولون وبواسطة  
 في الستة وفي جوازها في عنب وتين طرى ويقول وذى وقت خاص  
 بتاجيل اليه قولان ومنع في غير مستقر بذمة كاصل وفي كتمان وخيل  
 للاختلاف في فسغ وكبر اتقا وجوز في كبيض ورمال وهل جاز في  
 عروض كتياب بذراع وجنس ولون وفي لحم بوزن بلا عظم وبنوع  
 وفي حيوان بصفة وسم ونوع ولون في صنان وفي خشب بطول

وعرض وغلظ خلاف والمختار المنع في الحيوان وبكال رقيق بدرايح  
على الجواز من رسغيه لوركه واللتا في خلف اذنه ومنه للكعب وجاز  
عيار بله مسمى لامعينا ولا عيار فلان واستظهر فساد به ذلك  
واقل اجل يصح ثلاثة ايام وجاز لليوم الغلاني والشهر والسنة  
كذلك وان عجمية بذكره انما وليمتا بعين لا لمفترقين ولا لفصل  
ولا لجد اذا اوحصاد وهل مكان قبضه ان لم يعين على المروج محل  
دفعه او بله المتسلف قولان وفي بيع دين وان سلبا بلا شهود هل  
يعصيه ويصح او يفسد به وبمن لا تصح شهادته وجاز وان بلا  
امناء وباب لابنه ان لم يقع جمده خلاف والاصح الجواز عند الاكثر بلا  
شهود في غير سلم ولا يصح لمرقة سنة معينة ولا فلان ولا قتيبة كذا  
ولا في كل معين وان نقد الثمن فزيف بعضه فسد عند الاكثر وقيل  
يبطل ما لم يحل الاجل وياخذ ما صح له اذا حل وقيل يفسد ما  
قابل الزيف واختير فساد به ان لم يسم لكل درهم كذا من حب في ذلك  
يفسد ما قابل الردى ومن اسلم في تمروبر ولم يعين ما لكل من نقد فسد  
وجوز ان لم يزيف بعضه ومن اسلم ثلاثين درهما عشرة لكل نوع  
كتمروبر وذرق جاز وان لم يميزها وان زيف منها درهم فسد من كل نوع  
واحد وان عشق فسد لكل ولو عين لكل ما يخصه لا بعلامة ولا تصح  
في مسلم فيه تولية ولا شركة ولا حوالة وجاز في مسلم وهو النقد  
ان حضر تولية او شركة ومن اسلم لاثنتين فعمل فسقنا مع احدهما  
فسد عليهما وعلى احدهما في العكس ولا ياخذ مسلم غير مسلم اليه  
او راس ماله فمن اسلم في شئ فلا يصرفه في غيره وجوز اخذ شعير

في برو في نوع من تمر غير ان كان دون شرطه وكذا الخلف في القرض  
 هل يخذ غير ما القرض ويمنع وجوز في برو شعير او ذرة او دراهم  
 او غيرها وشدد فيه ولا يؤخذ مسلم اليه وبعض راس المال وفسد  
 بذلك وجوز وان اخذ راس ماله وان يجهل التقتض ولا يعرض به  
 عروضاً من متسلف وجوز وكذا في دنانير دراهم كعكسه بصرف  
 ان رجع لراس ماله ويتعوض بمسلم بعد قبضه ما شاء وان تمتسلف  
 اتفاقاً \* (فصل في) منع رهن في سلم قبل  
 حلوله وجاز فيه حيل مطلقاً وصح الرهن له وان وقع في سلم لا  
 لحيل ولا بعد حلول فسد امطلقاً وقيل ان كان في عقدة او السلم  
 على اساس الرهن وان ارتهن بعد عقده ثبت وانتقض الرهن وبخس  
 فيه كالدین وجوز استسلام احد من اخري كتاب عينا وارسلها  
 به اني قد اسلمت اليك كذا عينا في كذا الوقت كذا وبرسول ايها  
 يدفعها اليه وامر بتبليغ اني قد اسلمتك الخ ما مر وان تلفت من يد  
 الرسول قبل ان يوصلها الامر لم يضمنها ان لم يضيع ولزم  
 الامر وكذا ان قبض المسلم فيه منه فضاء قبل ايهال للمسلم  
 لم يضمن ولزم المتسلف اعطاء بان ان لم يكن الرسول قضى ذلك من  
 ماله ثم قبض من المتسلف لنفسه تلف ولا يصح اسلام رسول من  
 عنده او من شريكه في عين وجاز ان اعلمه فاتم وكذا ان اعطاه  
 عينا فامر ان يسلمها للناس فاخذ كما يعطي جاز ان اعلمه فاتم  
 وجوز لما ان يخذ مطلقاً ولا يصح اعطاء متسلف مسلم عينا  
 ان يشترى بها حقه في قبضه ولا استقراض واشترى من مسلم

ولا طلب دلالة منه على احدى جهة عنده ذلك وقد نهى مسلم ان يعين  
متسلف على اخذ حقه وجوز الكل ان لم يشترط وعن بيعتين يكيل صح  
يجزاف ان زيد فيه او نقص منه ولا بأس فيما اخذ بقرض او اجارة او  
صداق او هبة او نحو ذلك ما لم يكن يبيع ان يباع بالكيل الاول او يجعل  
ما اخذ يبيع في غيره وجاز استقراض واستراء من جميل واعطاؤه  
للمسلم من عنده والاخذ من المتسلف وان خلاف ما اعطى واستحسن  
اخذ المثل وينقسخ كالدين باخذه قبل اجله وفي لزوم خلاف ولا  
يصح اخذ مسلم فيه الا بكيل ولا يشترط حضور مسلم ان صدق  
متسلفا انه كاله له وينتقض باخذه جزافا ان لم يصدقه وان اختلفا  
في طول الاجل قبل قول من قال لم يحل مع يمينه ان لم يبين مدعى الحلو  
وعلى مدعى الزيادة فيه البيان والاقبل القائل بالاقبل مع يمينه  
\* (باب —) \* خص بيع النقد بصنف معلوم  
بعارك ذلك وان بلا شهود واجل ووزن وجاز فيه رهن وجميل  
وحالة ولزوم واخذ في اي وقت اريد وصح في مكيل وموزون  
وحوان بصفة معلومة على قول وجوز عروض حاضرة باخرا في  
ذمة ان تحالفا وقيل بالنقدين وقيل لا يجوز مطلقا وسببه ان  
العيين لا تنكران الا اثما فايلزم ان المبيع هو ما في الذمة والعين  
ثم له فيؤدي الى بيع ما ليس معك بلا شرطه \* (باب —) \*  
صح بيع الدين لاجل معين وبشهادة عدلين او واحد مع عدلتين  
وجوز بدونها واستحسن التوثيق في البيع وان قل او في حضور حيا  
بكل ما جاز به البيع ان لم يكن من جنس ما يبيع به وبالرهن والجميل

والحوالة بعد الحلول ولا يصح بكذا اتقا وكذا انسية وجوز ولا  
 لخليفة بيع مال ما استخلف عليه وان غائباً بدين ولا بغير التقدين  
 وجوز وان بدين او عروض وضمنه المانع في الثمن وفيه نظر واختير  
 في القيمة وان بيع بعروض وان بجائز لم يجزه الاكثر منا وضمنوه  
 والمختار الجواز وسقوط الضمان وفسخ باخذه قبل الاجل وجوز  
 برضا الغريم وقيل لا يفسخ بذلك وكثر مرده وان تركه حتى حل  
 رده واخذ ماله ونما ما اخذ قبل الاجل لربه وان تلف ضمنه اخذه  
 وان اخذ خلاف ما باع اليه قبل الاجل لم يفسخ به ويلزم رده  
 قبله وبطلب رهن وان لدين طفله يفسخ لا بلزوم خليفة  
 وان لغائب وطلبه ولا بطلب جميل ولا يدركه وله عليه ضمائم <sup>لوجه</sup>  
 ان اراد سقرا وقيل يفسخ دين مستخلف بلزوم خليفة لا وكيله  
 ودين طفل محده وقراض بمقارض وبربه في الاظهر ودين سيده  
 بماذنيه في تجروبه كذلك وسهم شريك في دين فقط بلزوم لاسهم  
 غيره وفيه بحث ان اتحدت الصفة ومن باع لرجلين فلم احدهما  
 انفسخ منابه وفيه للبائع جواز اخذ بعض ما باع به وبعض راس  
 ماله ومن ظن حلول اجل فاخذ فبان عدمه وان بعد الحلول وجب  
 عليه رده وكذا ان جاءه موت غريمه فاخذ ثم اتى لزمه الرد في الحكم  
 وفي حلوله بموت الغريم قولان في غير السلم وبوقف سهم من لم  
 يحل اجله حتى يحل عند المانع ونماؤه في يد الوارث ويتخاصص  
 فيه الغرماء وان اتلف من يده لا بتضييع رجوع علي من جلبت ديونهم  
 فيما حصصهم فيما اخذوا لتعلق الكل وان تاخر بالتركة

\* (باب ٧) \* وجب قضاء دين وحسن تجليله  
 مع امكان وقدرة وان غاب ربه طلبه الغريم حتى يقضى ما عليه  
 وقيل ان غاب بعد معاملته في بلده لزمه الايباء له بما عليه و  
 ياثم مطالب قادر ان لم يؤد من عرض عليه حقه لزمه قبوله او  
 ابراء غريمه ولزمه الايباء به له عند ثقة ان لم يفعل وجاز بلا ثقة  
 ان لم يجده وخاف موتا وهذا في معاملة وضيق عليه في تقديده  
 ان ملك قدر ما عليه وقد رعى تسليبه التصرف في غرقوت بيلغه  
 لمثله فالمغضوب منه طالب مضيق لانه غير مبيع لغاصبه فعليه  
 ولا الاخير وان غاب طالب غاصبا وسارق طوب حيث كان  
 فيعطى له ماله فان وجد في غير محل الغصب والسرقه والسرقة  
 كالمغضوب مؤنة لزمه كالتغصب ايضا له للحل والادراك بكل  
 محل وخير به مطلقا وكذا ان وقع منع من غريم بعد حكمة في  
 دين له مؤنة يستدعي حيث قدر عليه والاقطيل يحكم عليه  
 بحل المعاملة وقيل في كل بلد لتعلقه بالذمة ولوله مؤنة وان  
 لم تكن له كالتقدين ادراك مطلقا والقرض ان كان جافوق ما يحمله  
 حامل على ظهره ادراك بحل القرض ودونه في كل بلد غير الحجاز وان  
 كان عينا فحيث وجد وان فيه وقيل ان استوت الاستعا ادراك  
 الحب مطلقا ولا يصح تأجيل قرض ولو اتفقا عليه وجاز تأخيره  
 بدونه برضى ربه وشدد في نسيان تقديده وتضييع معاملة  
 حتى تنسى ويخص لتأيب فيها \* (باب ٨) \*

بجاز لزمه غريمه بدین وان بوکیل بعد طول اجله ان ایسر والاخر



وَأَنَّ بِمَالِ الْغَيْرِ وَالْأَوَّلَ قَبْلَ الْثَوْنِ وَالثَّانِي مَطْوُولٌ وَالثَّالِثُ فَجُورٌ  
 مِنْ مُوسِرٍ لَا مَعْسِرَ وَجَازَ الْقَضَاءُ فِي دِينٍ وَأَنْ خِلَافَ مَا دِينَ فِيهِ  
 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ نَوْعِ الْبَيْعِ وَجُوزٌ وَيُرَدُّ بِمَا زَادَ عِنْدَهُ وَيُدْرِكُ نَقْصًا  
 إِنْ كَانَ وَجُوزًا يَصْنَعُ بِرَضَى وَهُوَ قِيلَ مِنْ أَحْسَنِ الْقَضَاءِ كَهَبَةِ فِيهَا  
 وَجَازٌ فِي حَيَوَانٍ وَأَنْ يَوْفَاقُ أَوْ زِيَادَةُ مِنْ قَضَى لَهُ فِي دِينِهِ مَكْنَا  
 فِي ظَنِّهِ فَإِذَا دِينُهُ أَكْثَرَ جَازٌ وَإِلَّا دَرَكُ الْبَاقِي لَا أَنْ خَرَجَ أَقْلٌ وَجُوزٌ  
 يَرُدُّ زَائِدًا وَفَسَدًا خَرَجَ خِلَافَ مَا قَضَى عَلَى الْمُخْتَارِ وَأَنْ عَيْبٌ خَيْرٌ  
 فِي رَدِّهِ وَأَخْذًا رَشٌّ وَأَنْ اسْتَحَقَّ بَعْدَ رُجْعٍ عَلَيْهِ بِدِينِهِ الْأَوَّلِ  
 وَلَا يَقْضَى خَلِيفَةً فِيمَا عَلَى مُسْتَخْلَفٍ عَلَيْهِ خِلَافًا وَلَا يَأْخُذُهُ فِيمَا لَهُ  
 وَجُوزًا أَنْ يَرَى فِيهِ صَلَاحًا مِنْ قَضَى لَهُ دِينٌ ظَنَّهُ فَخَرَجَ لِمَنْ وَلِيَ  
 أَمْرَهُ انْفُسَخَ كَعَكْسِهِ وَجَازًا قَصْدًا لِبَنَسْبَةِ وَمَنْ أَعْطَى شَيْئًا  
 يَبِيعُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ دِينَهُ فَتَلَفَ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ ثَمَنُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ  
 لَمْ يَضْمَنْهُ إِنْ لَمْ يَضْمَعْ وَلَا زَائِدًا عَلَى قَدَرِ الدِّينِ وَلَوْ ضَمَّ الْقَضَاءُ  
 وَكَذَلِكَ مَنْ أَعْطَى أَحَدًا دِينَارًا فَأَعْطَاهُ دِينَارًا يَزِيدُهُ وَيَقْضِيهِ فِي  
 دِينَارِهِ فَتَلَفَ قَبْلَ الْوَزْنِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَضَمَّ إِنْ وَزَنَهُ وَلَمْ يَقْضِهِ  
 وَمَنْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ لَا أَفَارِقُكَ حَتَّى تَقْضِيَ لِي حَتَّى فَأَعْطَاهُ مَا يَبِيعُ وَ  
 يَقْضِي مِنْهُ فَتَلَفَ أَوْ ثَمَنُهُ ضَمَّنْ مَا يَقَابِلُ دِينَهُ كَالرَّهْنِ وَلَا يَدْرِكُ  
 شَرِيكَ فِي دِينِ الْأَمْنَابَةِ وَلَا يَدْخُلُ مَعَهُ شَرِيكَ فِيمَا اخْتِذَا  
 مَا تَلْعَبُ بِمَعْدَمِ الْوَحْدَانِ وَأَفْلَسَ وَقِيلَ يَدْخُلُ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ  
 مُشْتَرَكًا \* (بَابُ) \* إِنْ أَمَرُ رَبِّ  
 دِينَ غَرِيْمَةٍ بِقَضَاءِ دِينِهِ لَطَفْلُهُ أَوْ عَبْدُهُ أَوْ هَا الْغَيْرِ بِرَأْيِ مَنْ

ان فعل كما امر ولا يبرء ان امره بقضائه لطغله او عبده حتى يصل  
ربه اذهاكم ووجوزها ايضا وان امره بارسال معات من قبله  
برئ ان وصل وقيل مطلقا ولو مجهولا وبرئ مطلقا ان عين له  
ولو قضاه المعين او الغريم في دين له على رب الدين بامره وان قال  
له اعطه عن فلان في زكاة او تنصل او نحوها او قضيت لك مالي  
عليك في ذلك لم يصح ما لم يقبضه او وكيله وجوز وان امره ان  
يشترى له معلوما واشتراه له من ماله يدايد بطل شراؤه وصح  
في الاظهر ان كان نسبية وقيل صحيح والشيء لازم لشترية للمأمور  
وقيل للامر وعليه الثمن والدين على الغريم ويتقاضيان وان اعطاه  
وعاه فقال له اجعل لي فيه ديني عليك اوضعه في يدي لم يبرء  
ذلك لاتقاء صحة القبض بها وكذا جميع الامكنة وجوز  
ان فعل ما امر به والخليفة ان امر غيا باعطاء دين من ولج امره  
لمسمي له او يجعله في اناء او مكان معلوم لم يبرء ان فعل حتى يصل  
الخليفة والامينان حجة ان قال امرك ان تعطي دينه له هذا او  
تركه لك او ابراك منه او وهبه لك او فلان فيتبرأ بذلك ولا  
شغل به ان اتى بعد جحدا ويكلف له الغريم ماله عليه شيء  
ولا يدرك عليه يمينا على اصل البيع او القرض وان قال اعطه  
لنا لم يبرء ان فعل وجوز لا في الحكم وان قال امرك ان تعطيه  
لنا فزده لك في زكاة ماله فعل ما قال وبرئ اذ لم يجر انفعلا  
لها وجوز واحد لا في الحكم وجاز هبة ما بذمة لاهبة  
امراة لزوجها ما بذمة من سداق ولما رجوع فيه ان فعلت

وصح الحكم بذلك \* (باب ٧) \* جازت وكالة  
 في قبض دين ولا يبرى غريم ان اعطى الوكيل خلاف ما لزمه و  
 خير موكله وضمنه الغريم ان تلف ما لم يصله ويقبله وقيل برئ  
 وضمن الوكيل وقيل لزم الموكل ما اخذ له وكيله وهذا ان وكله على  
 اخذ ماله او باس ماله هكذا وان وكله ان يقضي له دينه من  
 غريمه لزمه ما قضى له الغريم ولا يصح له اعطاء بلا شهادة بتوكيل  
 او اقرار من رب الدين لا باقرار الوكيل ولو امينا متعددا وجاز لافي  
 الحكم ان صدق ولو واحدا وان قال بعد لم امره بذلك حلف وغرم  
 له ولا يرجع به الغريم على الوكيل حين صدقه وجوز وان بعده  
 ان مات موكل قبل اخذ وكيله دينه بطلت وكالته ان علم والا فلا  
 في الاظهر وان تزعم قبل اخذه بلا علمه فحلف ايضا وكذا ان اعطى  
 رب الدين دينه لغريم وكيله فهل يدفعه الوكيل له او للموكل قولان  
 وصح اخذه وان لبعض الدين وان امره الغريم ان ياخذ من ماله  
 او غيره ان يدفع منه للموكل جاز ويرى وان امر الغريم بالدفع  
 من عنده للموكل على ان يرد له او غريمه ماله عليه او حال الوكيل  
 عليه او اخذ الوكيل حميلا او رهنا خير الموكل فهل ان ضاع حينئذ  
 من ضمان الوكيل او فيه الخلف السابق في اخذ الخلف فيه تردد  
 وعلى الوكيل بيان دعوى قبض ودفع لموكل ان جحد فان لم يجد حلفه  
 وغرم وان ادعى تلفا بعد اخذ حلف ان اتهم وان ادعى غريم دفعه  
 للموكل فان صدقه غرم والا فمدع وان قال للموكل امرتنى بالدفع  
 لو كمالك فقال نعم ولم تدفع فهل يقبل قوله دفعت او الموكل لم تدفع

قولان وقبل اتفاقا ان قال لم امرك \* (باب بـ) \*  
لا يبري غريم بارسال دين لربه بلا امره وان مع امين ان لم يصل  
ولزمه البحث على الوصول وبرئ لافي الحكم ان قال الامين اوصلت  
والا فحتى يعلم به وقيل برئ ان ارسله معه وان لم يساله وصح  
الاول ولا يلزم الرسول اعلام بتلفه ان تلف وان ادعى وصوله  
فانكره غومه الغريم ولو كان رسوله امينا او متعدد او لا يرجع  
عليه الا ان اتهم فيخلفه او قال له اشهد على رب الدين بالوصول  
فضيع فيلزمه اتفاقا وان قال لرسول الغريم امسكه لنفسك او  
وهبته لك في كرامة او اعطه لقلان في دين او حو لم يجز ما لم يقبضه  
وان فعل الرسول ما امر به ضمن والدين على الغريم بحاله وخص  
في ذلك وان دفع الرسول الدين لموصل لربه بلا امر الغريم ضمن مثله  
للغريم وعد الرسول مبتدع حين خالف وبرئ الغريم ان وصل و  
قيل لا يضمن الرسول ان وصل وان تلف قبل الوصول ضمن ان ضيع  
والدين على الغريم وان رد ما تلف له بعينه او صله لربه وللغريم  
ان رد خلافه على الراجح وان تلف بعضه او صل باقيه لربه وان  
حدث به عيب او اختلط مع الغير رده للغريم ومن ارسل مع احد  
ديونا مفترقة او رجلا لواحد ماله عليهما او لاثنتين او واحد لهما  
فاختلط للرسول قبل الوصول او تشاكل عليه من يدفع له او رسله  
من ارسله رد الكل على الاول او محسب حتى يتبين وخص في دفع  
متفق ان ارسل لواحد وجوز له ايضا وان في مختلف وان مات  
مرسل اليه او مرسل رده اليه او لورثته ان مات واخبره بما امر به

وبطلت وكالته وقيل يذعه للمرسل اليه اولوارته في الوجهين  
 وان كان المرسل غير دين وقيل لا تبطل وكالته وان بموتهما ان  
 كان ديناً وفي غيره تردد وقيل ان مات المرسل اليه بطلت مطلقاً  
 والا فلا ومن اعطى شيئاً للاحد فقال له انفعه علي مات قبل انفعه  
 انفعه بعده وان جن رد مخلقته وان وقع بالمرسل اليه رده  
 للمرسل ولا يمنع هذا ردة ان لم يكن الدين رقيقاً او نحوه ويردان  
 ارتد به وان صرف الرسول الدين في حوائجه فغرم للمرسل اليه  
 من ماله ضمن ذلك للغريم وبرئ \* (باب ~) \*  
 لا يبرى غريم من دين وضعه امام ربه حتى ياخذه ان امتنع  
 وجرز وضعه او بعضه في يده ان وجدها والافجره او امامه  
 حيث يراه ويبرى مالم يمنع ربه من اخذه خوف من سألها وجا  
 ان كان من مكيل او موزون ورره علماً بكياله او وزنه او عدده  
 من جنس ماله والا فحتى ياخذه منه وان ابى قيل من اخذه حقه  
 برئ الغريم بلا وضع ومن كمانة به حيث يرى ان لم يكن خوف  
 ممن مرق يضع خليفة يتيم او مجنون ما عليها لربه ولا يصح لكل  
 غريم وخليفة غائب وضع وانما يوضع لرب الدين والابيه ان  
 كان طفلاً ويوضع لما دون كربه ولعقيد مادام عقد ولم يلقا  
 ولو بعد رد المال لربه على المختار وان امتنع ورضى بالمال دفع  
 اليه \* (باب ~) \* صح تقاض بين متدينين  
 كل من صاحبه ان تماثل في الدين وان بلائيه ولفظ مطلقاً وقيل  
 لا يصح ان تماثل سلماً او اجارة اوها ولا بد من قبض كل ولا ان

تخالفات وكثرة وجوز في مقابل الاقل ورجع ذكثرة بالث  
ولان تخالف ديونهما وخص في التقدين ان تماثلا صرفا لان  
تخالفا تماثلا ومثما وجوز بقدر القيمة واختلف فيما جاز اخذ  
مقدار الحق منه ان وقع جحد ومتى يجوز قيل يصح في ديون بعد جحد  
وعين وقيل بعده ملزم يحلف بناء على ان اليمين الفاجرة تقطع الحق  
وجوز لم يلزم يصلح له بوجه تقاض وان بلا جحد واجمعوا على  
اجازته في مماثل يجنس كذهب وفضة ومضبوط بكيل او وزن  
فلو اجد من مال غريمه مثل عين ماله اخذ قدر حقه منه سرا ان  
قد ويؤاخذ به في الحكم ان اطلع عليه وهل يجوز له وان من  
الخلاف اولا لانه تصرف ببيع من مال لا يملكه بملك سبق او  
وكالة او وصاية وهل على الجواز بيع ثم يقضى او عكسه خلاف  
ولا يقضى اكثر من ماله وان باع وبقي فضل رده ولو قضى اولا  
ولا يدرك بقية ان باع باقل ومن غصب له شيء فلا يقضى من مال  
غاصبه ما قام بشئ منه بيده وجاز فيما اكل من غلته واستخدمه  
وان بعد اخراجه من ملكه لافي الحكم ويقضى المرء وان في دين  
طفله والخليفة وان على غائب ومن بيده كمانة فسرق منه  
قضى فيه وقيل لا وفي وكيل تحقق عنده شغل زمة غريمه ولو كله  
خلاف ومن بيده مال غريمه بامانة فلا يقضى منه وجوز ان  
جحد وكذا ان كان بيد غيره ان لم يحلف ضمانه ولزم اخذ قدر  
حقه اخبار لو ارثه او لغريمه او اشهاد ان لم يحلف والجاحد  
لما عليه والمدعي ما ليس له كافر ان وقيل حتى ياخذ ما ادعى

\* (باب ٣) \* عرفت التولية تصير مشترما

اشرته لغيره من بائع او غيره بمثل ثمنه على انها ليست بيعا او  
بخلافه على انها بيع والاقالة بترك مبيع لبايع بثمانه على انها ضيق  
او بخلافه وان لغيره على انها بيع وجاز تاني جاز بيعه بعده وهما  
بيع على المختار وكره منع اقالة لمن طلبت اليه وصححا بعد ذكر  
الثن لاقبله ولو عرفاه وجاز تاني جاز بيع تسمية منه وصححا  
وان في واحد من مبيعين ان عين الثمن ولو كيل وخليفة الردهما  
وليبيع ما بيده من مال غيره الردهما وان لنفسه ولغائب وطفل  
ومجنون رد ما اشترى لهم باحداهما بعد قدومه ويلوغ واقاظة  
كحالاتهم وجاز لشتر اقالة وتولية لو ارث بائع ان مات في مبيع  
لا لو ارث مشتران مات لصيرورة المبيع له بالارث ويجوز  
تولية في تولية واقالة ومبادلة وكل واحدة في اخرى واختير  
في النقد والسلم منع ذلك فيها حتى يقبضا وجازت تولية  
بنقد ونسيئة فيما اشترى مطلقا للبائع وكذا الاقالة ان قلنا  
بل جازتها وان لغير البائع وجازت مطلقا لم يؤد لتدفع لربي  
وما انتفع به مشتر من غلة مبيع وخدمته كنتاج وسكنى  
ولباس لا يلزمه اخبار به ان اقال او ولى الاما قام بوقتها  
فيتبع كصوف ولو جزو تمر وان صرم ولزمه غرمه ان تلف الا  
لن استثناء وحرثا ما يجزه البيع وان حول مبيع عن حاله الاول  
صح تولية بلخبار بحادث فيه وفي الاقالة للبائع به قولان  
ولزم الاخبار بما حدث به من عيب لا يقتصر او بزيادة في ذاته

كسمن وهزل ومنعتا بعد زيادة من خارج كصبيغ ثوب او غرس  
 ارض \* (باب —) \* بيع الخيار هو بيع وقف بشئ ما ولا  
 على امضاء يتوقع وهل هو رخصة لاستثنائه من بيع الغرر المحرم  
 المبيع خلاف وخيار المجلس غير معمول به عندنا والاصل فيه  
 قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا هل التفرق  
 بالاقوال او الالان بيع وشرط قولان وبطل قيل وجاز البيع  
 ومدة عند المجيز هل ثلاثة ايام او هي ادناها او اكثرها الى ما  
 فيه او ما اتفقا عليه وان طال ان لم تكن اكثر مما يعيش فيه  
 بائع او مشتر او لا يدركها مبيع الا فسد خلاف ولم يشترط  
 الثلاثة الايام لئلا يهاك عكسها وهل يدخل في المدة الاخر او لا  
 قولان وجاز اشتراط الايام لا لئلا يهاك عكسه او ثلاثة معلومة  
 فيات ولا يلزمه بقبول او دفع قبل الاجل او بفعل ما يلزمه به  
 لو كان في الوقت ولا يحسب يوم البيع ان بيع لمجيئ ثلاث  
 وتقطع المدة بطلوع فجر الاخر وان وقت انسلخها او تمامها  
 فلغروب الاخر وان شرط خيار غير معين فسد البيع وجاز  
 لبائع او مشتر او لهما وان لغيرها ممن جاز فعله وبطل ممن لا يصح  
 كطفل او لا يتوهم منه مشية كجنون او لا يتوصل اليه لبعده  
 ان شرط خياره كمسافر وصح البيع وقيل فسد ايضا في  
 رجح وجوز خيار طفل وصح اشتراطه فيما باع شخص او اشترى  
 وان لمن ولي امره وان وقع بلوغ او افاقة او قدوم او زوال  
 من خلافة فحدث اخرى فان علق الخيار لنفسه او لاهل لم ينقل

يفسأ



اليهم والا انقل وان مضت ماله ولم يدفع او لم يقبل الزم  
 المبيع وان جرد استخلف له وان مضت بلا استخلاف او به و  
 لم يفعل لزم ويورث خيار بائع او مشتر وقيل ان شرطه مشتر  
 لنفسه لزم وارثه البيع وان مات من لم يشترطه فلمن شرطه  
 شرطه وان شرطه لغيرها فمات لزم مشتر به البيع ولا تبطل  
 الردة خيارا في غير كصنف فهو لزم لم يرتد ان لم يسلم حتى الاجل  
 وان شرطه وكيل بيع او شراء فلهوكل الخيار ولما ذون ومقارض  
 خيار ان شرطه لهما ولو جرد الماذون بعد التعليق اليه وللعقيد  
 كعقيد معه ولكل في سهمه بعد فسخ ولا يلزم بعد عقد بيع او  
 قبله ولا ينتقل من مفلس لغرمائه ان قاموا عليه قبل القضاء  
 ومن شرطه في بعض المبيع او واحد من مشتريين او مشتر  
 في نصيب احد البائعين جازله وان شرط في احد المبيعين  
 في صنفه وان من بائعين ولم يعين ثمن كل فسد وموثة للمبيع  
 وجنابته في المدة على البائع ورجعها على المشتري ان قبله  
 وقيل لزم ذلك من شرطه وغلته وموخته بيد من كان بيده  
 وتبعته في رد او قبول وان تلف فعلى من تلف بيده فان بيده مشتر  
 وقد شرطه ضمن ثمنه وان شرطه بائع وتلف من يد مشتر  
 ضمن القيمة وان من البائع فمن ماله وقيل من مال المشتري  
 ما لم يمنعه البائع منه وقيل من مال البائع مطلقا وان جعله  
 بيد غيرها فتلف فهل من مال البائع او بينهما قولان ولزم  
 للمبيع صاحب الخيار ان اخذه من ملكه وقيل النظر

الى تمام المدة ولزم مشتريا بانتفاعه به ان وقع ولو ناسيا او مكررا  
 او مجنونا او من حيث لا يعلم وقيل لا يلزمه بذلك وليرد كراء ما  
 رده ويلزمه بالامر بالاتفاق به ان انتفع به المأمور لا ان انتفع به  
 منتفع بلا امره ولورائه وان لطفله او عبده او اجيره ومن  
 اشترطه فيما اشترى من ولي امره فانتفع به له لزمه وان لنفسه  
 او طفل او مجنون لزم قيمة النفع لا البيع ولزمها ان انتفاعه بعد  
 بلوغ او افاقة ان علم به ولزم غايبا بالاتفاق به مطلقا  
 (باب ٥) عرفت مشاركة في ربح على انها بيع  
 وان في غير الربح ايضا يجعل مشترقا قدر الغيرة باختياره مما اشتراه  
 لنفسه بمنايه من ثمنه وعلى انها في الربح فقط يجعل مشتركا لغيره  
 باختياره جزا من ربح ما اشتراه لنفسه بلا ثمن وضمان وعمل  
 واختيارها بيع ويصحها مصححة ويفسدها مفسدة فان  
 هلك بضاعة قبل تسليم مشتر حصة الشريك ضمنها وتصح  
 قبل شراء في مثل من امر احد ان يشتري شيئا بينهما وبعده بلا  
 قول وبفسده ويكل او وزن فيما شانه ذلك وبمعرفة وجوز  
 بمعرفة ككل وان بلا قسمة في وجوه البيع وقيل تكون في مشترك للتجبر  
 لا لكسبه ربح لا وضع كضارب وان عمل بلا شروط البيع ومن  
 اشترى ما للتجبر فليل له شاركني فيه فقال شاركتك فله نصف  
 الربح ولو كان الطالب اثنين وقيل بينهما الثلاثة وان شارك اثنان  
 واحد فلهما النصف وله الاخر وقيل الثلاثة ومن شارك اخر  
 بعد الاول فله نصف ما بيده وهكذا ولا يشارك الا في له حصة

وقيل لا تجوز شركة في ربح وتناجب مشترك وغلته بعدها من  
الربح وقبلها للمشتري وموئته وجنائته وما افسد فيه ونكاته  
على الاول لاعلى الداخل حتى يباع فيخرج من ربح ان كان ويقسم الباقي  
وجاز فعله فيه كهيئة وبيع واصداق وتدابير واعتاق فان كان  
ربح ضمن حصصه المشارك لا فعله لعدم تحقق ربح وان كان عبدا  
وخرج محرما من الداخل حر ربه ان وجد ربح وضمن قيمته وقيل  
لا يجزئيه ولو وجد وكذا ان كان جارية وتسراها المشتري  
ثم شارك غيره فيها هل يعضى على ولها وان وجد ربح او لا  
مطلقا خلاف وكذا ان كانت زوجة الداخل فمن جعل له حكما  
ابطل تزوجه واثبته نافية \* (باب ) \*

بيع للمراجه كبيع المساومة في شروطه ويكون فيه الرد بعيب  
ان دخل عليه المشتري الاول ويصح بعد بيع واقالة وتولية  
ومبادله وتقدوس لم ومردود بقضعة لا بعد اجارة واصداق  
وهبة وان لثواب وجاز وان لم يستخلف عليه وهو ان يذكر بائع  
لمشتري عن مبيع ويشترط رجما وان خالف راس المال فهل يعد  
ما اشترى به فقط او كل ما اتفق عليه وان بتداوا وصبغ او اجرة  
طواف ويقول قام على بكذا قولان ولزمه اخبار بشراء وقت غلده  
او في بلده ان باعه وقت رخصه او في بلده والا فالثلث فقط اذ  
لا غش وبالاجل ان اشترى به او يذهب او يمايكال او يوزن وقت  
كساد ذلك وان باعه وقت فغاده وجاز وان في بعض مبيع كسمية  
منه فيما لا تمكن فيه قسمة او يكيل او وزن في مبيع بذلك بمنابه

من الثمن وما أكل من غلة وان من حيوان أو بكرا أو خزمة أخذه  
وان كان عنده لم يذهب عينه وقيل في بعض الحيوان ان اتج عند  
قتل وان بنفسه حسن الاخبار به وقيل ان كان جارية فولد  
فات ولم تنقص باعها مريحة وان حبس ولدها أو باعه أو وهبه  
لزمه الاخبار به وكذا انتاج مشاة فان اتفق عليها مثل ما اصاب  
من لبنها وصوفها باعها مريحة والافتي بخير المشتري به وان  
حول حاله بزيادة صح ومن باع واد في الثمن وان بلاعه لزمه  
اخباره وخير المشتري وان لم يعرفه اتفق ما زاد على شرائه  
ومناب الزيادة من الربح وان خرج من يد مشتر مريحة ثم علم  
ان البائع جاني بانه فقيل جاز البيع وله الرد ان لم يخرج وقيل  
يحط عنه ما زاد عليه على ما حوى وحصته من الربح وهو المختار  
وكذا ان قال له اشتريت بكذا فادفع بلا مريحة خير المشتري  
ان اطع واتفق ما زاد ان تاب ولم يعرفه وان باع غلط باقل الم  
يدرك وان بين وقيل ان بين خير كالمشتري في الاكثر وان  
فك من يده ادرك عليه البائع ما غلط به ومنابه من الربح وان  
فات في المريحة فبيان الاول ينفعه على من باع هوله في الاظهر  
وان باع غلط باقل ايضا لا بمريحة فمثلها في الخلف ومن اشترى  
نصف جبل بعشرة واخر نصفه بنخسة فان باعه مساومة  
فالثلث نصفان وان مريحة فهل يقسمانه على رؤس الاموال  
او على ما اشترى نصفين او الاول نصفين والربح اثلثا خلافا  
\* (باب —) \* ينادى طواف بسوم يومه ٦

وسوقه الحاضر ويجازي شراؤه وبوارث في مجبول الوصية  
ان كان بيد خليفة قتل وبسوم الراهن في ذم يبيعه الميراث  
او الميساط وفيه نظر لا يخفى وبمن كان بيده حرام او مراب و  
رب الشيء ان اراد شراؤه لمن ولي امره وبالطواف نفسه  
ليخبر وان لم يولي امره لا بنا جش ولا بمتهم بعدم الشراء وان سيم  
بمعلوم ثم انكر اخبر مريد الشراء وكذا باع لا بطواف وان قال  
اشتريت من السوق او من فلان او ناديت به فيه فاشترى على  
ذلك فخرج خلافة خير مشترى به وقيل لزم وعصى بائعه وان  
اوقف طواف سلعة عند رجل فزيد فيها قبل ان يخبر بها اخبره  
فان جاوز الاول فله وان للآخر فكذلك وان لم يخبر حتى  
جوز الاول كره له بلا ضمان وليعط ثمن كل سلعة ربحا  
والاضمن ولزم الاخذين الرد وخص ان اخذ كل راس ماله  
وياخذ على ما نادى عليه قدر عنائه فقط وان لم يبيعها او ما  
اتفق عليه مع ربحها وان شرط عليه لا يعطيه ان لم يبيعها اختيار  
ان ياخذ قدر عنائه وقيل لا ياخذ وبه العمل في بلدنا وان  
نادى قاعدا ولم ينتقل ولم يتعب فلا ياخذ وجوز وان اخذ  
ما نادى عليه فاعطاه لمنادى اخر باقل او قاسم مرد ذلك  
لربها والطواف الاخر عناؤه على الاول وجاز لجالب مسافر  
طواف لمباغة اخذ ما اعطاه وان بشرط وحرمان  
اتقاعا على مقاسمة ما ياخذ منهم ومن يقصده الرفاق  
ليبيع لهم او يشتري فليطعمهم حتى يقصوا حوائجهم جازله

ما يأخذه منهم وإن اتقوا مع أرباب السوالع على قدر المكث  
 وما يدفون له والأفله عليهم كراء داره وعنائه وما أطعمهم  
 ومن رافق مسافرين بلا مال أكل معهم طعام الطواف بذنهم  
 والإحالة لهم ولا بأس أن علم الطواف ومن حل سवालغ غيره  
 للبيع وقصد سمسارا فاطعمه حل أربابها وكذا أن اطعمه  
 ذواته يشتري منه غيره \* (فصل) \*  
 جاز لمريد الشراء دوق مبيع باذن ربه أن عزم على الشراء و  
 الاقتباعة وإن بدله أو للبائع فترأ مجاز له ما داق أن لم  
 يغم به ربه ولا ياذن خليفة بدوق مبيع من استخلف  
 عليه وجاز أن رآه أصلح أو كان عن يده عليه أو يجعل له من  
 ماله أكثر وكذا من وكل بشراء لا يدوق وإن أذن له البائع  
 وجوز كذلك ومن أكل لذى حانوت بامر عزم قيمة ما أكل  
 أن لم يشتري منه ومن وكل رجلا يبيع شيئا فباعه فاعطاه  
 ثمنه فقال له بعت على صفة كذا فوجدته فثمنها فليصدق  
 فيه أن كان أمينا وبره الثمن ويدرك عليه قيمة مبيعه  
 وإن لم يقدر على استرجاعه ولا شغل بغير أمين لأن دفعه  
 الثمن دليل التمام ولما أخذه أن أخبره بفسخ قبل أخذ ورخص  
 في الأخذ مطلقا وكذا وكيل الشراء والبائع أن منع مشتريا  
 من مبيع أو تركه برائه حتى يأخذ الثمن ولو دفع وبقى قليل  
 فإنه أن تلف من مال مشترية لا يطالبه بالباقى وإن تلف  
 قبل أن يأخذ شيئا من مال البائع كالرهن بما فيه ولا يفرم

المشتري \* (باب —) \* تصح الحوالة بين بلغ  
عقلاء ولو عبيدا باذن او مشتركين او متخالفين برضى المحيل والمحال  
والمحال عليه وحضورهم وثبوت دين معلوم ولو مؤجلا بعد  
حلوله لاسلم عند الاكثر في دين شخص او طفل رجل و جازان  
كان على مستخلف عليه ان يحيل ربه على غريمه لا ان يحيل هو غريمه  
على غريم من استخلف عليه او غريم هذا على غريمه هو او غريمه على  
غريم شخص اخر باذنه وجوز ولا يحيل غريمه الا على من له عليه  
مثل ذلك الدين كدراهم في مثلها الا في خلافة وان بقلة او كثرة  
وجوز ولا على من ليس له عليه شئ وجوز وهي جملة وقيل  
حوالة وان احوال محال على غريمه ولم يذكر له باى وجه كان  
له عليه عند الحوالة استظهر شيخنا عند مباحثته له على ذلك  
ان لا تبطل ان فسح الدين او استحق او نحو ذلك وتبطل او ترجع  
جماله ان ذكره له ويقول المحيل للمحال احلتك على هذا بمالك  
علي او للمحال عليه احلت عليك هذا بدينه علي وكذا ما يودي  
معناه هذا وان احواله على من له عليه اقل مما يطالب به جازت  
في مقابله وان على من له عليه مثله فخلافة صححت في التلوي  
بطلت في الخلاف وان على صحيح الفعل وغيره اوها على صحيحه  
بطلت وجوزت في الصحيح فيها وان وقعت على شرطها برئ  
المحيل من الدين ولو مات المحال عليه او افلس وقيل الحوالة <sup>كلمة</sup>  
ياخذ المحال دية من ايها شاء فان احوال غريمه في ظنه فخرج  
غريم طغله او عكسه جاز لا ان خرج غريم من استخلف عليه

ولا ان حاله بد ينار على انه من قبل فرض ان خرج من قبل بيع او على  
 انه من قبل حمل فخرج من قبل غيره او على انه عليه امس من قبل فرض  
 فخرج من قبله اليوم وجاز ان خرج من قبله اول امس وان قال  
 محال لحمل احلتي على عزمك بمالي عليك فقال الحمل بمالي ولا لك  
 على شيء وانما انت وكيلي على قبضه منه قبل قوله والمحال مدع  
 لدين وقيل قوله حين اقر الحمل بالحالة ولو قال وكتك على قبض  
 مالي والمحال احلتي بمالي عليك قبل الاول والمحال مدع وان  
 قال المحال عليه احلت على عزمك بمالي فاديتك عنك على ان ارجع عليك  
 ولا لك على شيء والحمل احلته بمالي عليك قبل الاول والحمل مدع  
 وقيل قوله حين اقر الاول بالحالة فكان مدعيا وان لم يقربها وقال  
 تحلت بذلك عنك على ان ارجع به عليك والحمل احلت عليك بمالي  
 عليك قبل الاول والثاني مدع \* (باب — ) \*

تجوز الحالة بين من ذكر لاحالة مغلس عند الاكثر والخلف في المغل  
 والماذون له بتجران تحمل بلا اذن ربه وجازت من مريض ولو لوارث  
 او عنه من الكل ومن زوجة بلا اذن زوج ومن عقيد وفي لزومها  
 لعقيد قولان وللحمل له اخذ من شاء من عبده وربه ان تحمل له  
 باذنه فان اخرجه من ملكه لم يلزم منقول اليه شيء وفي المعق  
 قولان ولا تجوز من كطفل وان باذن ابيه وجوزت به ويؤخذ  
 به ابوهم من ماله وان نكطفله مال او بعد بلوغ او افاقة وجاز  
 من متحمل على اخر بلا اذنه او على كطفل او عبده مجبور عليه او ميت  
 ولو ترك وفاد للدين ومنعت وان مان المحمول عنه فاستخلف



الحميل على اولاده فحميل على حاله وجازت من خليفة وفي الدية  
 مطلقا وفيما لم يعرف الحميل كميته او لم يفرض من متعة او صداق  
 او ارش او لم يقوم من فساد في مال وفيما قال للمجهول له كلما اقر لك  
 به فلان او بينته عليه او قضيت له او بيعت او اقرضت او بيع له  
 او نحو ذلك فانا حميله لك قولان ويؤخذ من تركته ان لم يتبين  
 الابعد موته وان رجع اليه قبل ان يعامله او يدين وقال له قد  
 بدا لي جازله ذلك ولا عليه ولا تجوز في معين من المخصوصات  
 ولا في مضمون من الامانات الا ان تحمل لمان ياتي بذلك الشيء  
 فان تلف قبله فلا عليه ولا في الدرك في استحقاق ورد بعيب  
 وجوزت ان لم تكن على رد الشيء بعينه عن مستحقته وعن جابر  
 اجازتها عليه وفي حالة الوجه قولان **فصل**  
 لا تصح في نفس او جرح او حد و زال الحميل منها ان وقتها الى معين  
 عند حصوله ولزمته ان قال للمجهول له ان لم يعطك فلان  
 ماله الى اجل كذا وان جاء وقت كذا فانا حميل لك به ولم يعطه  
 عنده او قال له كلما كان لك على فلان فقد فحلته ان رضى فلان  
 او ان قدم اليوم او دخلت الدار ونحو ذلك من الافعال ان وقع  
 وفي اجازتها الى مجهول كحصاة ونزول مطر وقدم مسافر  
 او كسبي كخريف قولان وان تحمل الى مال غريمه جاز ولا عليه غرم  
 من ماله ولياخذ للمجهول له بالاخذ من المجهول عليه فيعطى له  
 وان قال له ان حدث بعزيمك حادث فانا حميل بمالك عليه  
 ثم افلس لزمه لان مات الا ان قال حادث في نفسه ولم يزمه

ان قال ان لم يوف لك حتى يموت فانا حميلك فها ت قبل  
الايفاء ولا تجوز حمالة الاخرة وجار اعطاء ماذون له  
حميلا لربه بدين له عليه وحمالة واحد لاثنين كعكسه  
وحمالة اثنين لمثلها عن مثلها وحميل عن حميل وقرع منها  
باذن المحمول له واخذه من شاء منهما ان لم يشترط  
المحمول عليه ابراهيم اعطى حميلا و قيل يرى وان لم  
يشترط فهي كالحالة على هذا ويرى الحميل ان اوفى المحم  
عليه ورجع عليه ان غرم للمحمول له من عنده وكذا يرجع  
حميل على حميل ان غرم وهو على محمول عليه \* (فصل في)  
جاء للمحمول له ان اعطى حميلين ان يشترط عليهما التزام حتى  
وشاهد وموسر منهما عن مقابل كل وان حضر غرم كل منهما  
الا ان قال عندها التزام من اريد منك وان لم يغرم الحاضر  
او الموسر حتى قلم الغائب وايسر المعسر غرم منابه فقط  
ولا رجوع لحاضر او موسر بعد غرم قبل حضور او ايسار  
على اصحابهما وان تخلا معا غرم كل منابه فقط ان لم يتجمل على  
صاحبه ولا رجوع له عليه ان غرم الكل وله الرجوع على الجميع  
عليه وان تخلا مفترقين غرم من شاء منهما بالكل ولا  
رجوع له على صاحبه وله الرجوع على المحمول عليه وان  
غرمه المحمول له ثم غرم الحميل ايضا فانه يدركه على المحم  
عليه ان لم يعلم بغرمه وقيل على المحمول له وان غرم الحميل ولا رج  
على المحمول عليه وهو على من غرمه بعد ان غرم الحميل ويرد

للمحمول عليه ما غرمه به ان كان قبل ان يغرم للمحمول له وان تلف  
 من يده قبل الرد لم يضم اليه ان علم المحمول عليه انه لم يغرم للمحمول  
 له وتبرع وليس للمحمول من غلة الشيء ونمائه شيئا وانما ذلك لربه  
 ولو علم بانه لم يغرم ويرجع عليه بما انفق عليه ان علم وبما غرمه  
 من قيمة ما افسده بيده وان لم يعلم فاعطى له فتلف من يده او  
 افسد ضمن هولا المحمول عليه وقيل يدرك عليه ما تجمل به عليه  
 ولو قبل الغرم ولم يرجع له عليه به ان تلف او افسد على هذا  
 وهل يرجع عليه بما غرم ان تجمل عليه بلا اذنه اولا قولان وكذا  
 معط على آخر دينه بلا امره \* (فصل) \*  
 ان قضى جميل للمحمول له خلاف ما له خير المحمول عليه في غرم  
 مثل ما قضى له في اعطاء ما تجمل به عليه وان اعطى مما تجمل بنصف  
 دينار فيه صرفه دراهم ثم ارتفع فلا ياخذ اكثر مما اعطى  
 وقيل ياخذ نصف دينار ببلغ ما بلغ وان مات المحمول عليه قبل  
 حلول الدين اخذه ربه من تركته وحل قيل بموته ولا يدركه  
 على الجميل قبل الاجل وان لم ياخذ من وارثه شيئا حتى حل  
 اخذ ايها شاء ولا يجمل بموت الجميل ولا يشغل بمحموله ان لم  
 يرض بجميل حضري ملي لا يخاف من هروبه وقيل النظر اليه وفي  
 جميل الوجه للمحاکم ان ارتضاه لا يشتغل برب الدين وهل  
 ياخذ جميل الوجه المحمول عليه ان هرب وخج من الحوزة اولا  
 قولان ولرب الدين اشتراط غرم المال على جميل الوجه  
 ان لم يات به \* (فصل) \* ابراء محمول له

محمول عليه من دين او تاخيره عنه ثابت للحميل لا عكسه وكذا  
 اخراجه من ملكه وان باحالة على محمول عليه او من الحمل على شخص  
 وقيل لا في غير الحوالة وان اخرج بعضا او قبضه فالحميل في الباقي  
 وان وهبه له او لطفله او لمن استخلف عليه او امر الحمل من يعطيه  
 دينه او حاله على غريمه اوله عليه مثل ذلك فقضى له او امره ان  
 ياخذ من ماله فاخذه او امره به ان يعطيه لغريمه ففعل غريم به  
 المحمول عليه ولا يرجع عليه بما سماحه به كاخذه ناقص او رد  
 او باخس الا ان وهبه له ومن قيل له هل عرفت هذا لكي اعامله  
 فقال له عرفته عامله او احدهما فعامله فمرب ضمن ولا عليه  
 ان يجده او افلس وان غرم رجعا مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل  
 ان قال احدهما فقط وقيل لا يضمن بذلك ولو جمعها وهل  
 يلزمه ان قال له مالك على فلان عندي او على اولا قولان  
 ومن امر احد ان يعطى عنه دينه فاعطى فيه الخلف برئ  
 منه ثم هل يدرك عليه ما اعطى اولا يدرك شيئا او الامر مخير  
 كالمحمول عليه فيما مر خلاف وان امر للمامور ما مور اخرا عطاء  
 عنه برئ المديان ويرجع ثلثا مور الاخر على الاول وهل يرجع  
 هو على المديان الامر له اولا قولان وكذا ان امر المامور غريبا  
 له ان يعطيه ماله عليه ففعل برئ المديان ولا رجوع للمامور  
 عليه ولي فيه بحث فانه لا اقل من ان لا تقدم خلافا ولكن  
 لاحض للنظر مع وجود الاثر فان اعطاه من امانة بيده او  
 من مال طفله ضمن ويرجع على الامر به وان اعطاه من ماله

او امر من يعطيه له منه اورب الدين ان ياخذ منه فليخذه رجع  
 عليه \* (باب —) \* قد علمت تعريف الوكالة والفرق  
 بينها وبين الخلافة والامارة وان كلا يصح بين بئع عقلا ولو عبدا  
 او مشركين فيما جاز منهم فمن وكل طفلا او مجنونا او مشركا على  
 شراء شيء له اذا بلغ ووافق او اسلم فيما لا يجوز في شركه ففي جواره  
 قولان وكذا ان وكل جائر افعله معلقا الى وجود الوصف المصحح  
 للمفعول كعبد الى عتقه وجاز توكيل على شراء من مسافر اذا قدم  
 او من غلة اذا ادركت او بدرا اذا نزل مطرا وفي لداقة فلان  
 او فرسه او امته اذا ولدت او من صوفه اذا جرح غنمه او من تمر لانا  
 صبرم تخله كذا وكذا وفي المعلق لاجل مجهول كتوكيله على بيع  
 او شراء من الوقت الى المحضا او قدوم مسافر او نزول مطرو  
 نحوه خلاف والمنع اكثر وان وكله ان يبيع له كذا او يشتريه  
 له بحضرة فلان ولو طفلا او مجنونا جاز ولا يفعل بحضرة مان  
 جن بعد امر به عاقلا وان قال بحضور فلان الطفل او المجنون  
 او العبد او للشرك ثم زال الوصف فلا يفعل وجوز وان قال  
 بحضور فلان فاطلق وهو على الوصف ثم زال فعل وان ساوم  
 دون محضه ثم عقده جاز لا عكسه ولا ان وقت له في الفعل  
 فخالف بقبول او بعد ان لم يررض موكله وجاز تقديم سوم ان  
 عقد في الوقت وخير ايضا ان خالف المكان او سوق بلد كذا  
 ولا يضر سوم في غيره ان عقده فيه وان حول السوق اهله عقد  
 فيه حيث جعل ان لم يتحولوا من منزلهم وجاز ان قال سوق بني

فلان ولو تحولوا عنه حيث جعل او تحولوا يومه وان وكله على بيع  
 في سوق فباعه فيه ليل لم يجز وجاز نهارا وان لم يكن فيه الا  
 مشري مبيعه وان قال بعه بمكان كذا بعشرة كذا فوجد في غيره  
 اكثر فلا يبعه فيه ولا ان وجب في المكان اقل ويبيع ان لم يوقت له  
 في الثمن بما اصاب ولا يتعدى ما وقت له من ثمن او مكان او زمان  
 وجازت الوكالة في مال موكل ولو كان بيد غيره امانة او دفينا  
 بارض او عليها لا في يدان لم يكن بيد بكرهن او عوض او وكالة  
 او اعطاء لمغائب او باعه بخيار او استأجر به اجيرا ولم يدخل  
 في العمل وكذا الاجيران وكل على بيع ما اخذ قبل الدخول والمرأة على  
 ما اخذت من الصداق قبل اشهاد على النكاح والمشتري على ما  
 اشتراه بخيار البائع لا تجوز حتى يثبت الشيء ولا في معلوق للمغير  
 ولو رجع ولا في ممنوع كمغصوب وابق وشارد وجاز تغليفها  
 في بيعهم الى رجوعهم وتوكيل غاصب ان تاب على بيع ما غصب  
 وان لم يقبضه ربه وكذا كل ما يبد شخص من الامانات  
 وفعل اب في مال طفله وتوكيله على تصرف فيه بمبايعة لانه  
 توكيل خليفة يقيم ونحوه وقائم مسجد ومن بيده صالة او  
 مال لا يعرف ربه ومقارض وما ذون له في تجر على بيع ما يابئهم  
 ولا امرهم به ولا توكيل وكيل غيره على ما وكل عليه وقيل كل ملجأ  
 لاحد ان يبيعه من ماله او مال من استخلف عليه او كان بيده  
 على بيع جاز توكيله عليه \* (فصل) \* جاز  
 توكيل احد على بيع معلوم من ماله لمعين او واحد لا بعينه

من جماله او كذا اكيل من كثره لالمعين وان لم يعين ثمنه او منع وان قال  
 هذا او هذا من كذا خلف وان قال لو كيله بيع لفلان فلا بيع لو كيله  
 كعكسه وان قال لعبد فلان فلا بيع لربه ولا لرب المال ان قال  
 بيع لمقارضه ولا لفلان الطفل او المجنون او الغائب او المشرک او  
 العبد فيما لا يجوز البيع له وان قال بيع لفلان وهو يظنه ذواصف  
 من ذلك وهو على خلاف ظنه باع له وكذا الشراء في ذلك و  
 ان وكله على شراء جمال او بقرا وغنم او اثواب او نحوها او اقضه  
 من كبر او قل من كزيت او بيعها منعت ان لم يعين عدد او جوز  
 و ي عقده على ثلاثة من ذلك وان عينه صح وان بصفتان  
 و بواحدة ان وكله على واحد وخير موكله ان عددها و جاز  
 مطلقا ان وكله على بيع كغنم او شرائه و خير ان عقده على واحد  
 لا بواحدة او فعل لا بالعينين و جوز بغيرها او اشترى له من  
 ماله لامن موكله او اعطى له كدينار وقال له اشترى به ان  
 خالف وقيل وان لم يقل به وان امره بشراء كذا ولم يعط له  
 ثمنها فمات اخبر وارثه بانه وكله على ذلك ويعطيه ثمنه ان  
 اشتراه وان قال بايع لو كيل شراء حين اراد بيعه بعت لك هذا  
 على فلان او له جاز و ياخذ بالثمن ويرجع هو به على موكله  
 وهل ياخذ به ان قال الى فلان او لفلان وكذا  
 في فضولي وان باع له لفلان الموكل وقبله لنفسه لم يجز  
 كعكسه وقد رد على موكله ما اتفق على المشي وان بتد او  
 او اجرة طواف او قبالة او خفارة وان وكله على شراء حب

٧ بعد بيع او افاقة ان قال بايع لمحيقته ولا بعد بيع او افاقة او قدوم او علق او اسلم ما ان قال لفلان الطفل او المجنون او الغائب

او كزيت من بلدة كذا اشترى له طرفا ايضا وجمعه اليه بكرة  
ويأخذ منه الكل وان قال فيها تركه فيها وان لم يجد له موضعا  
الابكر اكرزى له واخذه منه ولا يرفعه اليه بلاذنه والا فلا  
ياخذ منه كراء الرفع او ثمن الظرف وضمنه ان تلف بطريق  
يبيع في سوق المنزل ما وكل على بيعه ولا يخرج به الى غيره وجرار  
دون فرسخين وضمن خارجهما وقيل حيث شاء ان لم يعين له  
موضعا ولا ضمان \* (فصل) \* لا يعقد وكيل دون  
صاحبه ان وكلا معا الا ان اجاز له او موكلهما وان جاز لهما  
ودفع الاخر نظر الاول وجرار عقده وان فرقهما جاز فكل وان من  
صاحبه اوله كما مرقى النكاح وان باع كل فاول مشتري علم  
والا وقف للمبيع بايدى مشتريه حتى يتبين وعليهما مؤنته  
وجنابته فان تبين لاحدهما رجع بمنا به من ذلك على صاحبه  
وقيل فسخ وجرار من وكلا معا فكل لصاحبه او منه او من  
نفسه او ممن استخلف عليه فيها وكلا عليه كالمفترقين ولا  
يبيع وكيل ما وكل عليه لما ذونه ولا لما ذون موكله ولا لعقيدان  
وكله عقيدته على بيع مالهما ولا لعقيدته هو وجرار لطفله بخلافه  
اول من استخلف عليه بها ايضا ولمقارضه بماله ولمقارض موكله  
وكذا الشراء في ذلك وان اشترى وكيل شيئا لموكله ما باعه  
هو بعد توكله له جاز ومنع وجرار ما باعه الوكيل ولو بعده  
ويشترى له باقالة او تولية ومنعهما ومن معيب ولو قبل  
توكيله وان عيز له المعيب ففيه قولان وجرار سماء



بالعيب وإن وكله على بيع شيء وبه عيب قبل توكله ولم يعلم  
 به ثم علم بآعه واخبر به لا أن حدث بعده وإن وكله بشراء معين  
 فانتقل من ربه الأول جاز له شراؤه ممن انتقل اليه لا إن قال له  
 الشيء الذي لفلان وجوز حين قصده بعينه وكذا إن وكله  
 على شراء كهذا العبد وهو طفل ثم بلغ أو هذا الخروف ثم صار  
 كبشاً منع منه وجوز حين عينه أولاً وكذا في بيعه  
 فصل \* ولا يصح عقد بعد تغيير مبيع  
 بصنع من موكل أو يافع كصوف أن عمله ثوباً أو صبغاً أو بُزاً  
 طحناً أو نحو ذلك ولا يصح إصلاحه بلا زيادة أو نقص في ذات  
 وجوز بيع ما غيره موكل بزيادة فيها كصبغ ثوب أو ترقيعه  
 وإن وكله على بيع غلة فحصدتها أو صرماً فغيبه قولان ولا  
 يبيع أرضاً وكله على بيعها أن عرسها أو بني فيها وجاز أن  
 حرقها بجبا أو نقل ولا غرو سائر قلعتها وحائطاً أن نقضه ثم  
 كعكسها ولا يمنع بناء غرفة على بيت وكل على بيعه ولا أصلاً  
 بتجصيص كارض يرمل أو سجاداً يمنع موت موكله وتجتنده  
 لارده وجوز بعد تجتنده وصح بعد افاقة اتفاقاً ولا تمنع  
 وكذا لارده في غير محرم شراؤه لمشرك وفي جواز شراء المحرم  
 عليه بعد إسلامه بلا تجديد وكالة قولان صح فعله بعد  
 الافاقة بدونه ونقض ما عقد على موكله بعد موته بلا علم وجوز  
 في بيع وقيل في شراء أيضاً وجوز البيع ولو بعد علمه وفسد  
 عقده بعد نزاع من وكالة بلا علم وقيل يصح إلا أن علم واخبره

به امينان وجوز كل مخبر له به ولو عبدا وان وكله على بيع جائز  
 وغيره او على شرائها ولم يسم له ثمن اعقله في الجائز فقط وان  
 قال له فيها هذا او هذا اعقله فيه ايضا ولو سمي الثمن منع ولا  
 يصح توكله على شراء شي من جائز منه ومن ممنوع منه او على بيعه  
 لها وقيل يصح في الجائز فيها ولا توكل جائز ومن ممنوع معا جائزا  
 كعكسه وجوز في الجائز ومن وكل على بيع نصف شي ثم على آخر  
 او وكل اثنان على بيع شي وقال كل له بيع سهمي على حدة باع في  
 صفتين والاخير موكله وبواحدة ان وكله معا على بيعه  
 وخير ايضا ان عدها وجاز توكل على توكل او استخلاف او امر  
 كعكسه وشراء الوكيل وبيعه من الوكيل الذي وكله بامر الموكل  
 وان اوصى بشي بعد توكله على بيعه فهو رجع منه في الوكالة  
 ولا يزول من الوصية في عكسه حتى يبيعه <sup>واحد</sup> بامر موكله  
 \* (فصل) \* من وكل على بيع شي له او لطفله  
 او لمن استخلف عليه واخر على شراء مثله فالتقيا فتبايعا فانه  
 ضمن كل لصاحبه وان وكل احدهما على شراء شي واخر على بيع  
 مثله لطفله او لمن استخلف عليه فتبايعا جاز ومن اخذ ثمن  
 من موكله على شراء شي له وليس في نفسه شراؤه له ضمن الثمن  
 ان تلف منه وكذا الشيء ان اشتراه وتلف قبل ايصاله اليه  
 وقيل لا ضمان عليه ولا خيار لموكله ان وصله ولا يضمنه  
 له ان اخذه منه على نية الشراء له ان وجد المبيع ولم يشتره  
 له وكذا ان اخذ منه شيئا لمبيع على نية البيع وجد مشتريا

فلم يبعه له فتلّف منه وضمنه ان اخذه لا على يديه وكذا  
 الثمن وخير موكله ان باع ما وكل على بيعه ولم ياخذ ثمنه وضمنه  
 ان اخذه بعد قتلّف وقيل لا وان بان للمشتري مفلسا او  
 ابا الوكيل فنزع منه الثمن بحاجة قبل اخذه منه او غرما للموكل  
 جاحدا ماله قبل فقضى ذلك فيه ضمن وقيل لا في الاب والغريم  
 وجاز له قبول قوله بعته او اشتريته لك واخذه منه به و  
 استخداه واكل غلته ان لم يعرفه لاحد وجوز ولو عرفه ان  
 كان امينا وجوز غيره ان صدقه ومن بيده شيء وقال الاخر  
 وكلني ربه على بيعه جاز له شراؤه منه ان كان امينا ولم يعرفه  
 لاحد وجوز غيره ان صدقه وجوز الامين ولو عرفه ومنع مطلقا  
 وخير الموكل ان خالف الوكيل ما وقت له من ثمن او شيء في الشراء  
 مطلقا ولزمه قيل ان كان باقلا ماسي من الثمن وان لم يسم لزمه  
 ان لم يحاب وضمن قيل لا في الحكم ان جابا وكذا في البيع وقيل  
 يفسد بها \* (فصل في) \* ان ادعى موكل  
 توقيتا في ثمن او محل او زمان او شخص فمدّع ان نفاه وكيله فيقبل  
 قوله مع يمينه وقيل عكسه وكذا ان ادعى الوكيل  
 خلاف ما ادعاه موكله من التوقيت وان تصادقا فيه وادعى  
 الموكل مخالفته ونفاه الوكيل قبل قوله والاول مدّع وان اتفقا  
 على الوقت فقال بعته فيه ونفاه موكله فيه قبل قيل الوكيل ولو  
 بعد الوقت وان باع ما وكل على بيعه فاعطى الموكل ثمنه وقال  
 هكذا بعت فوجد فيه شيئا صدقه ان كان امينا ورد له؟

الثمن وادراك عليه قيمة مبيعه ان لم يقدر على رده وقيل لارد  
 ولا ادراك ولا شغل بغير الامين وان اخبره بالفسخ قبل اخذ  
 الثمن منه فلا يأخذه وكذا في الشراء وان تبايعا اثنان فقال  
 احدهما لآخر في بيعنا فسخ من حيث لا نعلم فلا يشتغل به الا ان  
 صدقه فيكون قوله حجة عليه وحرم على بايع ان يمنع مبيعه  
 من مشتريه حتى يأخذ منه الثمن مطلقا وضمنه ان تلف  
 رخصا ان لم يعرفه فيكون بيده كالرهن وقيل لا يضمنه ان امسكه  
 ولو عرفه \* (خاتمة) \* من اشترى وعاد ثمرا  
 على انه من نوع كذا فخرج خلافا فان كان دون ما اشترى عليه  
 خيرا في امسكه بالثمن الاول وفي رده واخذ راس ماله فان اكل  
 منه رد مثل ما اكل وقيل قيمته وان خرج فيه بعض نوعه  
 فاكله ثم خرج الادون خيرا في رده ورد البايع له منابه من  
 الثمن وفي امساكه بالاول ويرده ويأخذ ماله ان خرج  
 اجود منه وان اشترى زيتا في وعاء فخرج فيه ملح او ماء  
 او غيره فان اشتراه بكيل اتم البايع له كيله ان كان الخاج  
 مايكال اولا وان بغيره فخرج فيه مايكال اعطى له كيل الخاج  
 وان كان مالا يكال نزع واعطى له من الزيت قدر ما يبلغ في  
 الوعاء بلا زيادة او نقص وان لم يتبين اتقسخ البيع وقيل من اوله  
 والله اعلم

الكتاب الثاني عشر في الاجارات

ومامعها \* ( باب — ) \* الاجارة بدل مال  
 بعناه وهي امام من شي محرم كمن خرا وخز ترا وفي محرم كجرة  
 كهن وناححة ولعابة وباغية وتصح توبة اخذها بالرد لها  
 ان علم والافانفاقها ومثلها وينفقها معطيها ان ردت اليه والا  
 فمثلها ولا محالة بينه وبين اخذها ولا تجوز على طاعة الله ولو  
 نافلة وجوز اخذها للشاهد دعي لاداء شهادة عنده ان خاف  
 تلفا وان لعياله باشتغاله بادائها عن طلب قوته وقوتهم في  
 اشتغاله بهذا اوجب وباقامتها مرة سقط الفرض عنه وجاز  
 اخذ عوض عليه ثانياه كج عن غير وتعليم القرآن وعمل مؤدلفعه  
 ونفع مؤاجره وجازت لمدعول تحملها بأولي وحرمت على مراد  
 مسابقة وقطع بسيف ورمي وعلى رفع ثقل من موضع  
 لآخر وعلى اكل معين من طعام وعلى قمار وتخزين كمال لآخر  
 في طعامي كذا فيقول له اكثر ويقول له ربه اعطيت لك ما زاد  
 عن كذا فلا يحل له اخذه وجوزت مسابقة تجيل وروى ذلك  
 وفسر بادخال فرس بين فرسين فان أمن سبقه فلاحظ فيه  
 والاجاز فان جعل كل لصباحه رهنا ايها سبق اخذه قمار  
 وبضع الاولان رهنين لا الثالث فيرسلون فان سبق احد  
 الاولين اخذها طيبا وكذا المدخل ان سبقها ولا عليه ان  
 سبق ومعنى قوله لا يؤمن ان يسبق فان كان جوادا الايمان  
 سبقه فيذهب بها فهذا حلال وان كان بليداً بطيهاً فمناها  
 كانها لم يدخله فهو قمار \* ( باب — ) \*

اختلف في اجرة تعليم القرآن وكتابة المصحف وقسمه الارض  
 وحساب بين قوم وحجامة والرقيا وعلى بيوت مكة وارضين  
 ومياه فقيل على القرآن سمحت وقيل حلال ان لم يشترط  
 جوزت على تعليم الصناعات ولو خطا ومنعت والمختار الجواز  
 على حرز الاطفال وحرى الاقلام وتسطير الواحهم لاعلى التعليم وهي  
 عليه ممنوعة ولا يخذ معلم على ختمه وولادة وقدوم من سفر  
 ما يجعل له عند ذلك ومنعت على كتابة مصحف وجوزت فيه  
 على عمل وصنعة لاعلى سلب القرآن وعلى قسمه وحسب على عمل  
 لاعلى تعليم وعلى الرقيا عليه ايضا وعلى العناء لاعلى اسماء الله  
 تعالى واياله وجوزت على ذلك ايضا وخبث كرا حجام وخمس  
 لا يحرم وجوز بلا مقاطعة وان اختلفا فكذا مثله وكرهت على  
 بيوت مكة وجوزت على خشب ونحوه واما الارضون والمياه  
 فقيل لا تجوز مزارعة الايجز ومن خارج منها وقيل بالجرة من  
 عين ومنعت مطلقا وجوزت بحب وبغيره واخذت من الارض  
 من حارثا بلا اذرها ونقص فل لا بكرا من ضارب به بلا اذ  
 واخذ من مغلوبة من غالبها وارب امة اخذها من وطيت وان  
 باذنها وجوزت لقابلة وخاتمة وباكية لانا حجة بلا شرط  
 وتصح على منفعة لها قيمة على افراد ومنعت على تعليم مطلقا  
 وجوزت في اداة ينقصها عمل كمكيال او ميزان وفي هل يتاح  
 لرسول وخير مطلقا وتجوز ان حملا ولو كتابا قولان  
 \* (باب —) \* من شرط جواز الجائرة تعين

ثمن وقد منقعة مما لم ينه عنه تحريما اما بغايتها كخياطة ثوب وق  
 عمل باب وحصد معين وحرث معينة وحفر بئر بتغير صلح  
 او عرض بادراج او بضرب من اجل الخدمة اجير وسكنى دار او  
 بيت ورعى ماشية ونحوها من منقعة اتصل وجودها او ملكا  
 كمشى دابة او سفينة حاملة من معلوم لمعلوم لا كالقليم و  
 ناحية ومن شرط الاجل تحديده كيوم ووجهة وشهر وسنة  
 لا الى اجل لا يبلغ كخدمة عبد الف سنة ومن استوجر بشهر فدخل  
 من اوله خرج باستمهلال تاليه ولو من تسع وعشرين والاربع  
 ثلاثين وان بايام فدخل قبل الطلوع حسب من ايامها ومن شهره  
 او من سنته ان استوجر بذلك والافس الغدان لم يكن عرفا عتيد  
 وعلى الاجير الصبح نهارا من طلوع لغروب بطاقته ولبس يوم وقته  
 وقد مر ما بيع له من نقل وقار مجدد ومن اجل وان اطلو كرى  
 معينة سنة لا معينة وكان كبيع بذمة ورعاية كل شهر يركذا  
 كبيع عرمة كل صاع منها يركذا او قيد كتحديد اوله بعقب عقد او  
 بتراخ عنه كعناية هذا الشهر او شهر كذا وان ضرباه مجهولا  
 كالى حرث او حصد او جذاذ او في شياع ككراد نصف هذه  
 الدار او الدابة او جمل العناء او بعضه كالرعى سنة بعشرة دراهم  
 ونفقة وكسوة او لتقليم غل ولو عين بعرجون خيار من كل او  
 لحصد زرع او جناية تمر بربع او اتفاق اثنين على حرث يكون  
 فيه البدر والدابة من احدهما ويجزى الاخر بيده فيقسمان  
 الزرع انصافا او على ما اتفقا لم يجز كل ذلك وللعامل كرامته

والزرب لرب البدر والحارث عناؤه وجوزت على ما اتفقا وان مع  
 جمل بمتامة كمضاربة ومساقيات ومن ذلك جواز احتطاب شخص  
 من ارض اخر أو خدمته على دابته ومشاركة ماشية يعطى ثمنها المحل  
 ويقوم بها الخركنا وكذا سنة على تناصف في الكل فهل تكون للماشية  
 بينهما من وقت العقد والقيام في الذمة أولا يستحق النصف الا  
 يتعلم المدة فتكون الغلة لرب الغنم فيه تردد والاصوب لمريد المشايخ  
 في دابة او ارض ان يبيع النصف الاخر بمعلوم من ثمن ثم يستاجر وحده  
 النصف الاخر بلك الثمن او يحزبه ويلخذ الباقي عند من يحزب البيع  
 والشرط او بيعتين في واحدة اجلا معيناً ورج ولو فيه اجرة و  
 بيع ومنع ويرد العامل الكراء مثله ومن استاجر لمعين ان يعمل في  
 يومه فاربعة دراهم وان في تاليه فثلاثة او استاجر دابة لمركوبه  
 الى معين بعشرة وان الى آخر فبعشرين فهل تجوز او يرده مثله وان  
 استاجر لمعين فقال له رب العمل اعلمه بعشرة وقال هو لا بل بخمسة  
 عشر ففصل ولم ينكر عليه أو قال هو اعلمه بكذا وقال له رب العمل  
 لا بل بكذا وهو اقل ففصل بلا انكار فهل له في الاولى خمسة عشر  
 وفي الثانية نحو عشرة او يرده لكرامته قوله وان كل اجرة رد فيها  
 بغسا دمثل نظرها ثلاثة عدول فكثر ورجعوا الا وسطهم ان  
 اختلفوا وان راوا رجوعا لادناهم او اعلامهم فعلموا بما اتفقوا عليه  
 فهو الحق عليها ولها وان رد اجير لرب المال شيئا او زاد هوله على  
 ما اتفقا عليه اخذ بعد محاللة والنظر في القيمة يوم العمل فمنعه  
 وجاز ما تراضيا عليه بلا عدول وان اعطى مستاجرا جيره



ب  
د

أكثر من قيمة لم يتبع وان لم يقنع وكذا كل مردود لدول (فصل)  
 الاجارات ثمانية في معين محسوس ومنافع بذمة فمن شرط ما  
 في المعين الرؤية كرمي غنم أو حصد زرع أو حرث أرض أو نحو ما يقصد  
 اليه وما بالذمة الصفة كالبيع فيها مثل رعي وحرث ونحوهما  
 بصفة معينة ثم هي أيضا في محدود كمقصود اليه أو معدود ولو  
 في الذمة فلا جبر اجر ما زاد من عمل وينقص كذلك كغنم زادت أو  
 نقصت ونحوها بلا مضرة رب العمل والاجير وغير المحدود كاستئجار  
 لآعلى مقصود اليه كالرعي شهران رعي له فيه ولغيره ونحوه من  
 حرث وحصد ونقل فللمستأجر اجر ما زاد الاجير في مدته لغيره  
 ويخل من عمل له الاجير فيها بدفع الاجرة للمستأجر او بتحميله ان  
 دفعها للاجير فانه مشترك وقوته في المدة وان تعدد الاجر ادقق  
 في العمل فان كانت في مقصود او موصوف ولو في الذمة تفاضلا  
 والاجرة ايضا كاجيرين لحرث أو حصد معين او جليلين لنقل معلوم  
 لمعلوم باشر احدهما ثلثين والآخر ثلثا فكل قدر عمله وان كانت  
 لا في مقصود ولا في قريب منه كاجيرين لحصد زرع هكذا اشهر  
 وجليلين لنقل معلوم الى كذا افتقاضا فيه اثلاثا فهل هي لهما على  
 قدر العمل او ايضا فاقولان هذا فيها ظهريه تفاضلا واما غير  
 كاجيرين لرفع حجرة او نحوها من كذا الكنا فمصفان وكذا من  
 استجاره اثنان لرعي معين فله على كل قدر ماله في المعين ولو مشترك  
 وان استوجر على رعي غنم عندها هكذا وتفاضلا فيها فعلى الخلف  
 ومن ذلك ان اكثر يادار السكون او خرين وخرن فيها احدهما

ما نقل

ما تقل مؤنته وتكثر قيمته كياقوت وجمهر والاخر عكس ذلك  
 فعلى حساب مبالغها لانها حزنها وان سكرها احد براسه والاخر  
 بعينه فعلى قدر العيال والصحيح في السفينة والداية على الثقل قبل  
 السفينة كالدار وان اكثر يادار الخزين او دابة او سفينة لحمل هكذا  
 فقل انصافا والمختار انه على الخلف السابق في الراعي فحاصل الاجازة  
 في معين على المال اتفاقا وفيها بالذمة قولان \* (باب ب)  
 هل عقد الاجارات لازم كالبيع او جائز ولكل رجوع فيه قولان  
 فمن كرا دابة او دارا فلا يخرجها قيل من ملكه ولا يرهنها ولا يقسمها  
 حتى يبلغ الاجل وجوز له بيع وهبة واصداق بشرط اتمام المدة  
 وعلى الاجير اتيان العمل اول الوقت ولا يتصرف في الاجرة ان قبضها  
 حتى يتم وجوز له وعليه الانعام والمختار الجواز في مقابل ما عمل وجاز  
 مطلقا ان اخذها بضمان العمل ومن اكرى دارا او دابة بعشرة ثم كرها  
 لغيره بكثر لم يحل له الريادة الا ان زاد فيها شيئا كادات وكذا الخياط  
 وزكاة الاجرة على المستاجر ما لم يدخل الاجير فاذا عمل جرت الاستحقاق  
 منها مقابله وسقط عنه ما استحقه وان اجر بها قبل الدخول  
 اجر عنائه والرجل لم يرب العمل وله بعد الدخول ما يقابل ما عمل من الرج  
 وبالجلة فمأواها وغلها ونقصها وجنائتها واحكامها ان كانت  
 رقيقا قبل الدخول للمستاجر وبعده شريكا بقدر العمل وان اعتقه  
 احدهما ضمن لشريكه منابه وان خرج محوما من الاجير بعد الدخول  
 حر عليه واتم العمل وان هلك محله قبل التمام رد عليه قيمة المعتق  
 وحط عنه قدر ما عمل وكذا ان تغد الاجراء وخرج محوما من

احدثهم ضمن لشركائه ان كان بعد الدخول وضمن للمستاجر ان علم و  
 جهلوا الغيرهم وان استوخر بخله او حيوان فدخل بعد التاخير و  
 قبل ان تطيب وتلد الماشية فله عناؤه ان أم وبطلت بزيادة  
 لم يتفق عليها وان كانت الماشية حاملا والتخله مثمرة قبل  
 التاخير او على قول او بوقوع اتفاق وقت الكراهة لا يجبر عافيا وان  
 كانت دارا او فداها اخذها الشفيع بعد التمام بقيمة العدول  
 وان بيع ما تدرك شفيعته بها فلا مستاجر قبل الدخول وبعد ملز  
 سبقتها وان تساويا فهل على الرأس او الانصباة قولان وان  
 كان البيع قبل الدخول ولم يعلم به وطلبها بعد التمام فالتة وان  
 علم قبله ادركها ان لم يفطر ومن اكترى دابة ليحمل عليها ميلا  
 او موزونا بكذا عينا او ميلا او موزونا فالحمل يعتبر بكيلا  
 او وزن بلد هافية الاجرة ببلد حمل اليه ان لم يقع اتفاق ويدرك  
 اجرة في كل بلد وان لها مؤنة كاثمان ومبيعات وصدقات  
 لتعلقها بالذمة والعارية والوديعة في بلد وقع عافيه ان لم  
 تحضر وكذا الرد بعيب ان كان له مؤنة يدرك في موضع اخذ  
 منه ويجب الا يصال اليه وعلى الشفيع ايصال الثمن للمشتري  
 ومن استاجر دابة لمدينة معينة فله الحمل عليها او الركوب  
 حتى يدخل بابها وقيل داره ان كانت له فيها والا فالباب  
 وفي القرية تحد السوران كان او نقض التقصير وهل على  
 رب السفينة ايصال للحمل فقط او اخراج الاموال للبر ايضا  
 قولان ومؤنة دابة كريت لحري او حمل وعلفها على راس

كالعمل ولا يحتاج اليه في عملها من ادات كسج ولجام وقتب  
 وخطام فالى اتقاقها لان لكل رجوعا حتى يجبال كراء وقت  
 وجوبه اول الدخول وهو وقت التقاء العراء على الجمل او حتى يقوم  
 وقيل على رها الاداء لا رفع الحمل عليها ومن استوجر لرمي غنم سنة  
 معينة ثم قطع بينها سنين ثم التقيا والغنم بيد الراعي على رعيها  
 فله اجرته في الاولى وكراء مثله بعدول فيما بعدها وهو  
 المختار وقيل له مثل الاول ومن اكترى دابة لحمل معين فله  
 حمل مثله ان شاء بكيل او وزن او قدر وكذا في ركوب يركب عليها  
 اخف منه او مثله وكذا نحوه من الاجارات ومن كرى دارا  
 لرمه نزع ما حدث عليها من ضرر للمكترى اذراكا ايضا على  
 محبته ان ضرر سكاها وهلا يدرك ذلك مستعيرا او لا قولان  
 ويدرك رب الدار على مكترها بعكسه ما احدثه من ضرر  
 يدرك على محبته على جارها وان مكترها او مستعيرا كرها ولجار  
 دارا وكانوت منع رها من كرائها المضرة \* (باب ٢٠)  
 صحيح رجوع كل بعد عقد ولو نقد الثمن ودخل في العمل عند القائل  
 عقدها جائز كالشركة ولا رجوع بعد شروع عند القائل بالزمن  
 ويجب الاجير على العمل والمستاجر على نقد الثمن ان امكن الوصول  
 للتمام فمن استوجر بعبد او دابة او فدا ان معين ثم هلك  
 بافة من الله او اخرج ربه من ملكه قبل الدخول ثم عمل فله  
 كراء مثله ان علم بذلك ولو رجع الى ربه بوجه قبل الشروع  
 وان لم يعلم فله الشئ بعينه ان رجع او قيمته ان لم يرجع او هلك

بعد الرجوع وان هلك بيد ربه ما يقبض بعد الدخول ضمن قيمته  
 وان لم يتم الاجير العمل بعد وما لا يقبض كارض فحكم ما يبدان  
 ان هلك وان بيد الاجير ضمنه وان لم يدخل كالبايع ان اخذ ثمنه  
 من مشتر على بيع فضاء من يده وعلى الاجير الاتمام او الرد للقيمة  
 يوم هلك وان جعله بيديا من فتهلك فعلى رب العمل ما لم يدخل  
 وبعده بينهما بقدر ما لكل وبعد الاتمام على الاجير (باب ٢٧)  
 ان اخرج رب عمل محله كارض او زرع استاجر اجيرا على حرثها او  
 حصده من ملكه قبل الدخول ثم رجع اليه قبله ايضا ثم عمل  
 الاجير فذلك الكراء ان لم يعلم وقد عره اذ لم يخبره وان علم قبل  
 الدخول ثم رجع فعمل بعد علمه فله عناؤه بعد ول الفسخ الاول  
 بالاخراج ويعطيه الاجرة كاملة ان اخرجه بعد الدخول باختيار  
 وان هلك طعام استوجر على نقله الى معين بطريق او غم على غيرها  
 سنة في اثباتها بمعلوم فيها فليس لرب الدابة والمراعي الا قدر كبير  
 والرعي ولو قبضا لان التلف جاء من الله وقيل لم يلزمها ربه بعد  
 قبض وخير رب العمل في تسليم وايتان بطعام آخر او غم اخرى  
 وكذا مسترضع امرأة لصبي نقد لها اجرتها ثم مات او استغنى او  
 ابي من قبول منها قبل التمام ففي الرد له قولان وان حدث به مضر  
 بها ان رضعته كجدا م فابت ان ترضعه كغكسه او غار لهنها  
 او بان بها حمل ولم يرض وليه ان ترضعه على ذلك فوصفت ورثته  
 وذلك بعد قبض لا قبله والاجرة بلا نقد كبيع دين بدين فالمنفعة  
 والكراء معدومان ولذا ضعف قبل قبض وقوت بعده كسالم

مجمع عليه من استوخر لردم خير أو سد ثلثة في معلوم معين  
 قبض فعمل بعضا ثم هدمه سبيل وذهب به لم يضمن ان لم يلبس  
 وخير رب العمل في ابتدائه الى الحد الاخير فيتم وفي الرد بالحسنة  
 وان لم يقبض فله ما عمل بحسابه وان استوخر لنقل ثراب وحجر  
 اوردم خير من معلوم الآخر وفيه بمعلوم فعمل بعضه ثم ردم  
 الخير سبيل الى الحد الاتق او نقل ذلك الى المعلوم فله من كرامته  
 قد عمله ان عمل والا فلا شيء له ولو قبض وكذا ان استوخر لرد  
 جبا و دابة لمحل معلوم الاخر بمعين فلا المطر الحبا وغضب الدابة  
 فاصب بجلها عليها الى محل الاتق فقد ر عليه فيه لم يلزم رب  
 المتاع الا ما كان قبل ان تؤخذ الدابة من ايديها الا ما حمل اغاصبها  
 و عليه ما قبل المطر له ان عمل وكذا ان استوخرت سفينة لتحمل  
 كذلك فستاروا بعضا فزدهم الرجح الى مخرج منه او حملتهم لموضع  
 لا يريدونه او جاوزت بهم مرادهم فله من الكرام ما سارت ثم  
 متوجهين اولا فقط والرجح كالغاصب ولا يلزمه ردهم الى مخرج  
 منه ولا ايصالهم الى اخر ان كانوا في ما من يسافر اليه والارزاق  
 ايصالهم لمعارة او امن بلا كراه وان قصدوا مرادهم الا اوله كراه  
 والارزاق ايصالهم اليه ان طلبوه ومن استوخر لخرق غارا وجبت بعده  
 اذرع سميت في طول وعرض وعمق بمعلوم ثم حفر بعضه  
 فوجده البين ما ظن في الموضع فله العمل بمنعه من الاتمام وتجديد  
 اتفاق معه وان اتم ولم يمنعه فله ما اتفق عليه اولا وعدا للثبات  
 مسامحة له ان علم وسكت والا فكراه المثل وقيل يرد اليه مطلقا

وكذا ان وجد الاخير داخله اشد ما ظن في المحل فله ان يحدد وان  
 اتم على ذلك علمه مستاحا ومتبرعا وقيل له كرامته وان خفف فانتفى  
 الى حفرة قد يم به خال او فيه تراب دفن به فله قدر عمله وعناء ما  
 عمل من محذور وان استاجر دابة لحمل مغموم من معلوم لآخر بمعلوم  
 فمربها المحل المحل فمضغ من جملة وان يتلفه فهل لها كراؤها ذاهبة  
 او راجعة اولها ان رجعت فارغة اولها شئ مطلقا خلاف  
 ومن استوجر لري معينة بمعين سنة فرعى بعضها فخرجت حرما  
 لزمه دفعها لاربابها ان علمهم وعلمها غصبت منهم وحرم عليه  
 رعيها بعد العلم وله دفعها للمستاجر ان علم ثوبته وعليه اجرة  
 ولو دفعت لاربابها \* (باب ~) \* ان مات اجير  
 عمل معين وقد نقد له المعلوم قبل الاتمام خير وارثه فيه وفي رد  
 الباقي بلحشا ووارث رب العمل ايضا ان مات في تحلية الاجير  
 لا تمامه ورد الباقي منه به ايضا وقيل لا يجرد منه رد الا ان رضى  
 فحصل في عقد الاجارة انه لازم مطلقا او جائز مطلقا وهو  
 للصعل به في بلادنا او لازم بالشروع اوبه وينقد الاجرة اقول  
 ومن استوجر لري كذا او خدمة كذا بمعين في هذه السنة فنقد  
 له فرض مدة منها ولم يعمل رد مناب المدة وقيل لا يرد وصح  
 الاول وان لم ينقد له فلا يردك هو ولا وارثه ان مات الا قدر  
 عمله وكذا ان استوجر لحصا زرع كذا يوما بمعلوم فمربها  
 اليه فمضغ منه بكم طرا وخوف فهل له عناؤه في تلك الايام او لا  
 وصح قولان ومن كرى دابة او عبدا بمعلوم لاجل مسي فمات

قبله فليس لوارثه دخول في ذلك ولا منعه من مكرته حتى يبلغ اجله  
 ولا يقسم ذلك قبله ان قسم ماله حتى يتم وان مات مكره فوارثه  
 ماله وهذا ان نقد الكراء والافل من شاء الرد بعد موت ولزم قد  
 العمل فقط وعلى هذا فمن اكترى دابة لجل معلوم لاخر معلوم فسا  
 بعضا فمات ربا فلرب المتاع حملها عليها الى متفق عليه ثم عليه  
 ايضا للوارث وكذا ان مات ربه فعلى ربا الايصال لو جرد محل  
 للنفعة ولو مات احدهما وان هلك المحل وان بمض او هرب  
 كعبد او دابة بعد استجاره من ربه بمعلوم نقد في هذه السنة  
 فوقع بذلك مض او موت او هرب او مدة منها قبل التام فلا يجد  
 رب العمل ما يقابل المدة وحسب عليه العطب فيها كمن اشترى  
 ذلك وله ما استقاده العبد او الدابة في الهرب في الاجل الا  
 لن بها ويعطى مستعمل لذلك في الوقت كراءه وقيل لزمه الرد  
 بحسب ذلك وان لم يتقد فعلى قدر العمل وان وقع عطب  
 بذلك ولو جبر ظالم له قبل الدخول فله ما عمل بحسب  
 ان حصل وان منعه ربه وان باع ثاق للعبد لزمه الرد ان قبض  
 والافله قدر العمل وان اتم بعد العتق فان علم به عدم تبرعا  
 في الحكم والافله كراء مثله على رب العمل ويرجع به على رب العبد  
 ومن كرى دارا بمعلوم نقد سنة معينة ثم اخذت ظلما من  
 ساكنها بعد ان سكن فيها بعضها حتى انقضى الاجل بلادر على  
 ربا لغدر المنع ولزمه بالامر العام له وغيره وكذا ان جلس  
 حتى انقضى وان وقع ذلك قبل الدخول فيها وجب الرد ولو تقد



وان هدمت قبل التمام اجبر ربهما ببنائها واصلاحها او برد الباقي  
 ان امتنع وان اتم البناء بعد انقضاء السنة وجب الرد لمافات  
 او يتفقا ان يسكنها ببقيتها بعد البناء وقيل لما السكنى لا الرد ان  
 لم يتفقا عليه وان لم يعينا سنة تعين السكنى وان لم ينقد فله ما  
 سكن ومن كرى دارا بمعلوم نقد شهرها معلوما ثم سافر مكرها  
 عنها بعد الدخول حتى انسلخ بحسب عليه وقيل في مكر دابة  
 لحث او طعن او نحوه كذا ابو ما بدينار فذهب بها الى بيتة فحبسها  
 اياما ولم يعمل وربها لا يعلم بذلك فله كراؤها في ايام الحبس بعد  
 ورجح ومنع منه ومن استاجر عبده او دابة لم يعمل مقصودا اليه  
 فوقع العطب بذلك وان بهروب او مرض وجب الرد ان نقد  
 الا ما ذكرنا في كراء الاحمال موصلة كمستاجر اخر لجل معلوم لآخر  
 بمعلوم نقد فهو الكراء الموصل ولا يكون الا بعد نقد وعلى رب الدابة  
 الايصال وان هربت او ماتت او سرفت وهو المكرى نفسه على  
 الايصال وتزد بعيب كبيع فيعاب مسكن ان كان به سوس او  
 سكتة مجدوم وقيل او كان قريبا منه في الوقت او دابة ان ركبها  
 ونوب لبسه وقيل طعام صنعه وكذا الابصر وقيل الكراء  
 ان ريب وان استحققت دار او دابة او عبد من مستاجر قبل التمام  
 وقد نقد وجب الرد للباقي بالحسب لا الماضي في الحكم ولا يرد  
 مستحق على مستاجر كراء ما سكن فيها او استعمل فيه ايضا و  
 ان لم ينقد دفع كراء ما انتفع به مكر فيه ايضا لا المستحقه  
 \* (باب ) \* ضمن الاجير ان تغدى نقاقا

وان بتضييعه لمستاجر عليه حتى هلك او تلف بتدليس في العمل  
 او اكترى بيتا شهرا فسكبه ضعفه او دابة لحمل معلوما ولمكان معين  
 فجاوزه فقيل لزمه كراء ما اتفق عليه وضمنها في الزايد بلا كراء  
 مطلقا وقيل كراؤه ايضا ان سملت وضمنها ان عطبت بلا كراء  
 قيل كراؤه ايضا مطلقا ومن اكترى دابة لحمل معين فزاد فوطبت فحل  
 يضمن قيمتها بحسب ما زاد وعليه الكراء تاما ان بلغت المحل او جعلتها  
 بلا كراء او هما معا اقول واما الضمان لمكان المصلحة وحفظ المال  
 فقيل الحامل والعامل بيده ضامنان لما هلك بهما فاستقطعا  
 لحامل او عشره او وقع فهلك ضمنه وكذا رب الدابة وقيل  
 لزم العامل بيده لا الحامل ولو على دابته ببراء الا ان احدث او  
 ضيع وقيل لا لزوم الا بالحدث او تضييع بيد ولا يضمن اخذ  
 بحفظ كراء او راقب الا ان ضيع وقيل الراعي ضامن لما هلك من  
 مرعيه لا بغالب ولما افسده مرعيه ولا يضمن ان غلبه نوم مع  
 الكاء على عصاه وقيل لا يضمن الخاص الموأجر بنفسه مدة  
 معينة وضمن المشترك للملزم عملا بدمته وقيل لا يضمن الاجير  
 الكائن بدارا حديخدم ويعمل وضمن الذي لم يكن فيها وقيل كلاهما  
 ان لم يكن بغالب وكذا سفينة كريت لقوم فغرقت يضمن ردها  
 ان دلس بها او جهل سياسة البحر والا فلما عدو وقيل لا  
 ان اصبحت من فوقها والقوم ان انكسرت ان ياخذوا من القوم  
 واعوادها مايركونه ويخون به انقسم من الموت ولا يجرد بها  
 منهم من ذلك وقد لزمه وان خافوا غرقا خففوا بالثا بغير المال

بشراء من ربه باتفاقهم على المال أو الرقوس فإن لم يعينوا فعلى الأموال  
 وإن رماه البحر بعد قسموه إن وجدوه على ما غرموه ق من القتل  
 بلا مشورتهم فمتبرع به وغرمه وحده إن كان لغيره ولا يلقون  
 أنسا ولا لو مشركا معا هدا أو جاز حيوان بعد ذبح ولو حربيًا  
 ق من الكفر دابة لحمل معلوم إلى آخر ثم ضلوا حتى رجعوا إلى ما  
 خرجوا منه حسب الكراء على من ضلت به من قائد أو سائق ولو  
 غيرها ورب المتاع إن كان أجيرا ولا فعلى امرئه منها وإن امرأه  
 معالزمها والا لزم رب الدابة ق إن ضلوا باقائد ضمن إن ضيع  
 وإن ضير أجيرا أو مامورا والخير ما أصاب رفقة بضاله لا  
 بغالب إن أخذ منهم كراء ق إن خافوا فرجعوا إلى ما خرجوا منه لزم  
 رب المتاع ما سار قبل الرجوع فقط ولو رجع واحد منها معها  
 ويحبر رب الدابة على حمله لا من أن أبي وله الكراء على الرجوع بها  
 إن أبي عنه إلا به ق من استرعى عبدا أو طفلا وإن بلا كراء فإن  
 أتى به إلى داره فاستترعاه أو استخذه ذلك بغير ما اتفقا عليه  
 فعلى رب المرقى ما أفسد وما تلف منه لا على رب العبد أو اب الطفل  
 وعليهما إن أخذ العبد أو الطفل المرقى لداره وإن بلا كراء ماله  
 أو أفسد لا بغالب ق البالغ ضامن إن استرعى بكراء أو لا  
 فحتى يضييع ق إن رعى أجير برئت فاتاه طالب بدم وليه قتله  
 قبل ذلك عهد الزمه إيصال المرقى لربه إن قتله وضمن إن ضيعه  
 فهلك أو أفسد إن لم يعلم ربه بجنايته فاستترعاه ق إن جنى  
 بعدما كان المرقى بيده فلا يقتله حتى يوصله لرب

\* (فصل) \* جاز لا جبر منع ما يبدى حتى يأخذ  
 أجرته فان تلف معمولاً ضمن قيمته واخذ أجرته وقيل قيمته غير  
 معمول ولا أجره ولا ضمان ان تلف بغالب وله أجره وقيل ان اتعد  
 من اصل أو سالب أو مكبر وبيده بلا ضمان ولا كراء وصح الاول  
 وان حبسه بعد قبضه لا لعذر مانع من ايصاله ضمنه ولو سرق  
 او حرق وما تلف بايدي الاجراء والصناع كقطع وكسر وحرق  
 ضمنوه وقد مر ان الخطا في الاموال والاقتسار لا يزيل ضمانا ولزم  
 قيل طبيئاً وخاتناً وجملاً وبيطاراً ان تلف احد بمعا لجتهم قد  
 ان زادوا على ما امر به وكذا ثاقب لو لو ثونا قس فصوص  
 ومقوم لسيوف وحراق خبز ونجار ان امر بضرب مسمار او ثقل  
 بباب فانكسر وكان قويا يغرمون ان زادوا وكذا اغتسال دفع له  
 ثوب فخرقه بغسله فان كان يسيراً والثوب خلق لزمه رفقه و  
 قيمته او مثله ان كثر وضمن بحاذي جلد جاوز بشفرته فيه و  
 بيطار ضرب مسمارا بيد دابة او رجلاً ففجرت وخاتن اصاب  
 خشعة او بعضها وجزاخر جلا او ثورا او ذبحة او شاة ثم  
 قطع من ذلك قبل موته ولزم قاطعاً من ذبيحة قبل موتها ب  
 فسادها على ربا قيمته مثل ذلك اللحم حلالاً ومتعد تراشمية  
 عليها قيمتها حية وكذا الكواش قيل له اطبخ هذا العجيز فاحرقه  
 لزمه عجين مثله مركب على اختيار ولو فطيرا \* (باب) \*  
 ان اختلف صانع مع رب المصنوع في صفة الصنعة قبل قول  
 رب المصنوع مع يمينه ان لم يبين الصانع وقيل عكسه وصح

الاول لانه لو اختلفا في اصل الاذن كان القول قول ربه فكذلك في  
 صفته وان الصانع معترف بلحادث نقص في المصنوع وادعا  
 اذنا في الاصل عدمه وان بين اخذ رب الشيء بشئيه والاحلف  
 قوله وخير في اخذ قيمته غير معمول وان يكون للصانع وفي اخذه  
 معمولاً وللصانع اجره وعليه نقصه وان ادعى رد ما بيده و  
 حمده ربه قبل قوله مع يمينه ان لم يبين الصانع الرد وان قال هذا  
 متاعك قبل قوله مع يمينه ان لم يبين ربه انه ليس به ولو بلخير  
 فان بين اعطاء الصانع متاعاً وقيمته ان لم يحضر في اخذ ما  
 حلف عليه الصانع فان يقن به اخذه بلا يمين وان يقن ان  
 ليسه قضاء فيه وكذا غاصب ومن ثم يقبل قوله ما تمع يمينها  
 على ما يذيرها ان لم يبين رب الشيء ان ليسه واختير عكسه  
 وان قال هذا وقال الصانع لابل هذا قبل قوله مع يمينه  
 ان لم يبين ربه والقول قول الاجير والمكترى مع ايمانها ان  
 لم يبين المستاجر والمكترى في المدة ان اختلفا عليها فعلى  
 مدعى الزيادة فيها او اقتضاها يبينه وان اختلفا على قدر  
 الكراء ونوعه قبل قول المكترى والمستاجر مع اليمين لانه  
 غارم وان اختلف حال مع رب المال في قدر المسافة قبل  
 قول الحال مع يمينه ان لم يبين رب المال فالقول في الموضع قول  
 الحال وفي الكراء ونوعه قول رب المال وان حلفا معا فالقول  
 الى الادنى وحط من الكراء قدر المسافة وان يناسقا فالقول  
 للاقصى وزيد في الكراء قدرها وان قال مكرى لمكترى انك تدارى

هذه اودايتي وقال لابل هذه قبل قول المكي مع يمينه كذلك  
وان ادعى رب الدابة غصباً او اعاره الآخر الكرا قبل قول ربها  
وان مات مكترى داراً لم يبتأ أو دابة فقد وارثه فيما فيها او  
عليها الا من مصلحتها كباب وقفل وسرير وسرج وقلم وق  
شكال وقيد واكاف وخطام فالقاع في هذان هما وعلى المكترى  
او وارثه البيان \* (باب ~) \* سن جواز  
شركة المضاربة لاجاءا عرفت باتفاق على اعطاء نقد ليجزى  
من ربح ثم هل لارجوع لاحدهما بعد عقد ودفع مال وشروع في  
قبل التمام كالايجارات على المختار اوجاز لكل فيه تردد وحوز ان  
ضارب على ربح نصف راس المال او مائة منه لا بتعيين جاز  
ولا يضمن ان لم يتعد ومحلها النقدان بوزن وجاز عدد يعرف  
وفي غير مسكك منها وان يوزن بخلاف وكذا في عروض وان  
مكيلا او موزونا بقيمتها اهل يوم الشراء والاتفاق عليها اقولان  
والاكثر على المنع فيها ولا يتحول قرض او دين مضاربة كعكسه  
ويمنع امر يقبض دين على مضاربة به وكره لمعطى قراضا ان  
يباضع مضاربا او يقرضه او يبيع له او يشارطه بنفع فوق جرة  
من ربح كعكسه ولم يقرض ايضا \* (باب ~) \*  
ضمن المضارب راس المال ان شرط الرج كله وان شرطه رب  
المال فهو بضاعة والاول قيل قرض وقسدت ان شرط ضمان  
المال او بعضه ورجعت قرضا والرجح للمضارب وقيل بينهما  
قوله الضمان والشرط قيل صحيح وقيل فاسد والمضاربة

صحيحة ولكل اشتراط تجر في جنس او ضرب او بلد معين او فيها  
 فيها وصح الضمان ان حجر عليه بلدا او جنسا خالف قيل لا  
 وهو الناظر ولا يصح لرب المال اخراج اكثر من راس ماله ثم يقسم  
 ان شرطه ولا اخذ شي من المضاربة في كل شهر ولا له اخذ من  
 راس المال و جاز اشتراط ثلث الرج له و ثلث لرب المال و اخر  
 لغيرهما ان قبل الهبة والارجع المضارب الى عنائه و لرب المال ان  
 يشترط طريقا يأخذها المضارب او ناسا او واحدا يتجر معهم  
 او يسافر فان خاف ان اخذ حيث يامن وان دخل ما تارجع بالمال  
 ان لم يجد طريقه الاولى و يبيع ان لم يجد ها ولا الرجوع وان لم يجد  
 امنا اخذ طريقا توصله اليه فان خالف ضمن ان تلف و لرب المال  
 اشتراط نكاة الرج من حصه العامل كعكسه وان لم يشترط عليه  
 موضعا اتجر حيث شاء غير بلد وقطع الجريبيه و بين بلده و جاز  
 باذن و يجوز بدونه و المختار انه ان عرف المضارب بالمضاربة  
 الى ما كره اعتيد ثله ولو في البحر فعلى عادته و الا لزمه الاذن  
 و لا يستعمل غرس الاشجار او الزراعات او شراء نخل او عقارات  
 و جوز ان راسه للاحل لنفسه و لرب المال \* (باب ٧) \*  
 جاز له اخذ من مضارب ببيع او قيمة وله بيع من ربه المال او  
 ثابته و لو ربح و لا تصح مضاربه تسفيه و تحجر عليه بفلس و  
 جاز ان يكون عاملا و فعل للقلاض و المال من مصلحة احتيج  
 لها كالكراء دال على مبايعه و مسامحة فيها و لو من راس المال  
 كره له اخذ اجر على عمل يده و جاز على منزله و دابته كغيره

والتصرف له فيما كان فيه ربح او ظن ولو منعه منه ربه والبيع  
 والا يصال له وان منابه من ربح بل لزمه ويمنع وارثه من تصرف  
 فيما مات وجاز له بيع ما احتيج لبيع وجمع المال لا يصال ان  
 حضر ولا يلزمه سفر اليه ان غاب واخذ سهمه من ربح ان كان ولزمه  
 مال الزم موروثه فان التجربه بعد موته فله منابه منه ان التجربه  
 اولاً ولو لم يكن فيه اذ ذاك وضمن التلف ان علم بموته وان لم يتجر  
 به اولاً فالتجر هو بعده فله عناؤه ان لم يعلم بموته بلا ضمان تلف  
 لزمه ان علم بلا عناؤه في الحكم وكذا ان مات رب المال فان التجرة  
 بعده فله منابه ان التجربه اولاً وضمن ان علم والتجر وان لم يتجر اولاً  
 ثم التجرة متبرعا في الحكم وضمن ان علم وقيل له عناؤه وان غضب  
 من مقارض مال القراض ثم رد عليه فهو عليه بحاله وان اضارب  
 به قبل وان تلف عند غاصبه ثم غرم له قيمته او مثله فكالاول  
 ان ضارب به اولاً والا فحتى يرده لربه فيعيده له ثانياً على المضار  
 وان ضارب بذلك قبل الرد فالمال ورجحه لربه وله هو عناه  
 مثله وضمن ان هلك وهل له في مال القراض نفقته وكسوته  
 اولاً ولو شرطهما قبلان وعلى الجواز فله ذلك ان كثر المال وحده  
 بخمسين دينارا فاكثر على قدر التحمل في وقت التجرة لا في منزله وجا  
 فيه باذن وان كان بيده قراض اخر او مال خاصص بينهما في  
 ذلك وما احتاج اليه ولو مداوات نفسه ان تحمله الغائبة و  
 جوز له الوسط في كسوة ونفقة ان شرط وصح ان عين القدر  
 وهو من الربح ان كان والا فمن المال ❀ (فصل) ❀



لا يخلط مقارض أموال قراض ولا يستقلم مالا آخر ولا يضرب  
 به غيره ولا يأخذ مالا على الأول وصح الكل باذن والاضمن التلف  
 لا مضاربة متلفه وله ما اتفق معه أن سلم والوديعة كالقراض  
 وجاز جعله في مباح بيعه وشراؤه ما طمع فيه رجاء ضمن التلف  
 أن دأب به بلا إذن وجوز بدونه وهل يضمن رأس المال أو قيمته  
 يوم باع بدلين أو ما باع به فيه تردد والظاهر الثاني ولا يدأب  
 إلى ما يبدى بلا إذن ولو صلاحا فإن أخذه بدونه فالرجح بينهما  
 والوضعية عليه وإن قال رب المال علي وعليك فعلى ما شرط  
 وإن قال له دأب إلى مالي لزمه ما أخذ ولو جاوز ما في يده وإن  
 قال إلى ما يبدى لك فالوضعية على قدر المال والرايد على المضارب  
 وقيل إن اشترى بالمال متاعا ثم حمله بكرة فغصب لزمه إن  
 قال له رب المال لم امرك أن تدأب علي وكذا إن دفع ثيابا للصبا  
 فتلفت لم يتبع رب المال بعد رأس ماله إن لم يأمره بالدأب وإن  
 أمره أدركه عليه ولو تلف المال ومن ضارب رجلا فحضر ثم رجع  
 بالباقي فقال رده واضرب به فضرب ورجح كثيرا فأسر المال هو  
 الأول إن لم يقبض الباقي ثم يرده له ثانية وإن قسم الرجاء ثم اتجر  
 بالباقي فحضر جاز قيل له أن اعلمه أن حسبت فوقع الرجاء كذا ولا  
 يأخذ وجهه بلا إذن رب المال أو حضوره فإن اتجر بدون ذلك  
 فرجح فبينهما على اتفاقهما ولا تقسم قسمته وحده على المختار وإن  
 دفع له رأس ماله ومنابه من الرجاء فأخذه ثم اتجر بمنابه هو  
 فرجح فقال له رب المال لم أجوز قسمتك لم يقبل قوله بعد أخذه

\* (فصل) \* ان هلك بعض قراض قبل شروع  
 فيه ثم عمل فرج فراس المال هو الاول ان لم يخبر بذلك ويجعل الباقي  
 بيده ثانيا على القراض ومن مضارب احدا بمائة دينار فاجتر فرج  
 اخرى ثم زاده اخرى ثم اجتر بالثلاثة فخسر مائة حط من كل مائة  
 ثلثها ثم لرب المال ثلثا المائة وهو الباقي له من الاخير ثم راس مال  
 الثانية ثم له ايضا من ثلثي المائتين مائة هي راس ماله الاول  
 فيبقى ثلث المائة بينها وهو ربحها والاكثر على اجازة صيد بشبكة  
 بسهم كمضاربة بل هي اقرب منها بالعروض وجاز اعطاء عروض  
 للبايع يدفع ثمنها المعين وجوز وان لنفسه على مضاربة بها و  
 فسدت ان دفع لاحد مالا بمضاربة على انه له مائة مائة  
 درهم او اقل او اكثر وله اجر مثله واختير جواز مشاركة مسلم  
 ذميا في تجزئة كراهة وان منع الاكثر فكل مضاربة فسدت كاللوا  
 ورجح له ربه وللضارب قدر عنائه ولو تلف المال او خسر وقيل  
 الربح للمضارب وقيل بينهما وعليه ما لم يكن له شيء ان لم يرجع او  
 تلف ولا يضمن ان لم يتعد وان اختلف في راس المال قبل قول  
 للضارب مع يمينه ان لم يبين رب المال الزائد وقوله مع يمينه  
 ان لم يبين المضارب الجرم المعين من الربح \* (باب) \*  
 جاز اجماعا شركة متعدد في خاص متساو من جنس كدنانير او  
 دراهم وشهرة بشركة العنان وهل جازت ان تحالفا يرجع  
 كل لاخذ راس ماله ثم يقسم الفضل اولا قولان وجازت  
 بغير التقدين ان تساوى ما لكل من جنس حاضر ضبط بكليل او

او وزن او قيمة فيخاط وان كان لواحد مائة ولاخر خمسون  
وشرط الربح سواء فعلى شرطها وقيل على المال فالربح تابع كما  
لوضيعة كما هو ان لم يقع شرط وكذا ان اشترى اداة وتساوى  
في الثمن على ان يخدم بها احدهما ويكون له من نسائها وخدمتها  
وزائد ثمنها اذا بيعت الثلثان ولشريكه الثلث او ثمنها اثلاثا  
فيخدم بها صاحب الثلث وشرط الربح ايضا فافاجاز والفضل  
في مقابل عمله وان باع خادمها سهمه منها ادراد على شريكه ثلثا  
من الربح وان باع شريكه اعطاه منابه منه ان كان وان شرط  
خادمها ان ما خدمه عليها في بلد كذا او خدمة كذا امددة معينة  
له دون شريكه او هو ان له من الربح كذا والباقي منه بينهما  
فهما على شرطها \* (باب بـ) \* شركة المغاورة  
ان يبيع كل لصاحبه ماله وهل من شرطها اشتراكه في الاصول  
ايضا او في الفائدة فقط خلاف وان كان ربح او هدية ثواب  
فبينهما ولا يدخل فيها صداق ولادية او اوارث او هدية لالتوا  
او زكاة وان تفاوضا ولا حدهما الف ولاخر اكثر فالحق انهما  
مفاوضة والمال نصفان وكان كلا باع جزءا من ماله يجره  
من مال صاحبه وقيل ليستها وتقع فيما يملك فتحصل فيها منه  
اما ان يشتركا في الاصل في الفائدة بلا تفاوت او فيها فقط كذلك  
او فيها على قيمة اصولها او في الاصول مع جواز التفاوت في الف  
واستحسن لها اذا اراد عقدها ان يهب كل لصاحبه نصف  
ماله فيكونان عقيدين فما سعياه نصفان بينهما او على ما اتفقا

عليه والعقيد ان اثنان وجوز الى ثلاثة ان عقدت باختيارهم  
 وتعتقد مع بالغ عاقل ولو ما ذونا له باذن فاذا تمت فكل واحد و  
 تنفسخ ان دخل لاحدها ارث او دية ان قتل وليه او جرح او  
 صدق لعقبة ان تزوجت ولم تبرى منها من دخلته وكذا ان  
 قسما ولو يسير الكهنة او قرعة وان اصاب احدهما كثر اهل هو  
 لمخاصة او بينهما قولان فيوجب فسخا من خصه به كهنة لا  
 لسبب المال ان وهبت لاحدها وما اعطاه فيما افسد من المال  
 او اعتق رقيقا لها او حرره محرمه او تزوج فاصدق وما جعل  
 منه في فقهه خاصة مما لا يصح فيه اشتراك ادرك صاحبه منابه  
 من قيمة ذلك او مثله عند الانفصال وجاز لكل مبايعة وقبض  
 وقضاء واذن لعدها وثبتت مضرة احدثت عليها باذنه  
 وان وهب لصاحبه بعض حصته لم تنفسخ بذلك وان لغيره  
 شاركها وبجبرها على القسمة ان امكنت ولا يشتر احدهما اعتها  
 ولا يزوجهما لعدها ولا يطلق او يراجع الا باذن صاحبه ولا  
 يتم بسهمه في زكاة التقدين \* (فضلك) \*  
 اجاز الاكثر منا شركة الابدان واختير فسادها لان الشركة  
 يصح جوازها في اعيان الاموال ويمتنع الحكم به في مال وعمل  
 بدن او فيه فقط ولعل مجيزها قاسمها على شركة المضاربة في  
 المساقات في الاموال سواء في مخصوص او غيره والاو كان يشتر  
 فيما سعيه من صنعة ما كجارين فحدادين او مخالفتهما و  
 الثاني يمكن اذا لم يكن بينهما مال فيشتركان فيما سعيه لا تخصيص

صنعة او عمل وقيل العقيدان كرجلين اتكسرت بهما سفينة  
 فخرجا واتقيا ان كل ما فضل الله به عليهما فبينهما او يعطى كل نصف  
 ما بيده لصاحبه فما سعياه بعد نصفان او على قدر ما اتقيا  
 \* (باب ٦) ان لم يعرف لاحد مال او ثبت قلا  
 وله اولاد تفرقوا في بلاد وكل بمال قد فيه ابوم وهم خدمته  
 في الحكم ان لم يحزم ومعنى انت ومالك لانيك احتيا جسد  
 واتفاق والاحازة ان يعطى الاب لابنه شيئا من ماله او ما بيده  
 ويقول له احرثك به عن نفسي فلك ما سعت وتصح لك طفل  
 مع بالغ عاقل من اخوته بهمة واحدة ويقبل عليه وعلى نفسه  
 لا وحده وعلى بالغ ايضا ان غاب واجنبي ايضا لمن ذكر باشهاد  
 اب عليها بذلك وما استفاد الولد من كهبة او ارث قد فيه  
 بخاصته لا ابوه ولا يكون له احازة ولو كانت الهبة من ابيه  
 له لا عليها حتى يقرها قيل ان اشتراء الابن مع ابيه اصلا بارت  
 فاستفاد افادعي الابن ان تكون الفائدة على الانضباء فيه  
 فالله اعلم ان كان كغيرهما واحازة البنت تزويجها واخراجها  
 الى زوجها فاذا كان الاب قاعدا فيما بيد اولاده في حياته ان لم  
 يحزم فقدت لهم الشركة بعد موته مالم تعرف لهم قسمة وان  
 لقرصة وان سافروا او بعضهم بعده فاستفاد كل مالا واشترى  
 بعضهم شيئا فبينهم في الحكم ان لم تعرف لهم قبل ولو اشهد انه  
 لنفسه دونهم وكان لغيره ان اشهد انه اشتراه له ويقبل  
 اقراره قبل الشراء لاجنبي لا بعده لانه اقرار على الغير وما

احدى لمفسه بعد موت ابيهم من كهبة اوارث ولو تقدم  
 في حياته فمعد فيه دونهم ما لم يعرف انه من المشترك وما  
 استفاد شركاؤه فهوهم فيه سواء وان خلط كاهبة مع  
 المشترك نزلوا في المقاد بعده على رؤس اموالهم فياخذ كل  
 مناب حصته منه ومنابه من المدخل ولا تنفسح بداخل  
 وان خرج عن اخوانه الى ماورث او وهب له فمعد فيه وخلفهم  
 في المشترك فمعدوا فيما سعادونه وقد فيما سعى وان خرج  
 واحد منهم الى منزل آخر بكرة او عارية لملك له فزوج  
 فيه وسعى وسعوا في الكل سواء على اصله الاول حتى يصح  
 دخول مال لا يدرك فيه شركاؤه عامر ونوكتر وما سعى بعد  
 فله دونهم لان له اصل مال وما سعوا فهوهم فيه سواء لان  
 معهم في المشترك ويطردها في الورثة وان غير اولادهم  
 \* (فضن) \* لا تقعد شركة بين ورثة ان  
 خرج احدى الى مال خاصة وخلفهم في المشترك ولا يدركوا  
 فيما سعوا بعد خروجه في المشترك واستخص ايضا بما سعى و  
 لو حجر عليهم ان لا ياكلوا غلة الاصل الا ما بين عليه انه من غلة  
 المشترك ان امكن ادراك حقيقة لتعذر بل هو متنع لا عقلا  
 وكذا ان خرجت اخت عن اخوتها بنكاح ثم اذ اقسما معهما  
 ادعت سهمها في حيوان وعروض لم يكن لها الا في الاصل والمعروف  
 من تركة الميت في الحكم فلا تدرك في سعيهم بعد خروجهام وموت  
 ابيها ولا يدركون فيما سعت وتذكر فيما كان قبل الخروج ولو

ضموه بعده كان حوثوا قبلا وحصدوا بعد ان عرف الحب بعينه  
 وقام وكذا ان خرجت في حياة ابيها ادركت فيما عرف من  
 متروكه فكل ما جعله واحد ممن قعدت لهم الشركة من المال و  
 اخذه من دين في نفعه خاصة ادرك عليه شركاؤه حصصهم  
 اذا قسموا وما تدين به لخواجهم فقد لزهم وقبل قوله انه  
 لها ان تبين الدين لا اقاربه به وزالت شركتهم ان فسخت قسمتهم  
 وان خرج معهم وارث لم يعرفوا به فهم عليها وفسدت قسمتهم  
 ويتواخذون شركاء على جذاذ او حصاد وحرث وتذكير و  
 بناء مهندم وسد منتلهم وحسرو على كل ما يصلح المال مما  
 لولا له ففسد لا على احداث ما لم يكن ولو صلاحا كخرق  
 بناء وخرق اعلاء وفي خسر الفهم خلاف وان غاب بعضهم  
 او امتنع فاصلح الحاضر ادرك ما تفتى وما اتفق وان بغداد من  
 غاصب وهذا ان اشتركوا خاصا معينا واما من قعدت لهم  
 الشركة وهي العامة فلا يتداركون فيها العناء كما لا يتشاجرون  
 في النفقة والكسوة ويعامل احدهم في منتقل ان لم يعرف انكار  
 شريكه فان قعد زمانا ثم انكر البيع لم يجد حين لم ينكر عند العلم  
 ويبيعون الاصل وان باعهم ولا يعامل احدهم في خاص من  
 المشترك الخاص الا برضى شركائه ولا يحال دونهم وجاز ان  
 كان امينا وهو حجة في التباعات وضمن وكذا من بيده ٤٠  
 كوديعة او عارية او مضاربة او مال بخلافه تجرى بحالته  
 ان كان امينا لمفسد في ذلك المال وجوزت من شريك فيما

دون سهمه وان كان بعض من قعدت لهم يتامى جازت معاملته  
بالغ منهم في منتقل ان كان امينا \* (فصل ثامن) \* لزوم  
شريك غائب حفظ مشتركهما ولو دخل ملكه بعد غيبته وهران  
بييع الغلة ويقسم الثمن او يقسمها ويجعل للسهم الغائب صلحا به  
قولان وجوز في غلة الشجر ان يدخل اليها امنا بعد الادراك  
ويقوموها عليه ويزن سهمه من قيمتها ويشهد عليه ويدفنه  
في معلوم وتصور الغلة له ولو قدم من حينه لان العلم جوز له  
ذلك وعلم الزكاة واليتم والغائب والمجنون والمسجد في صالح  
لهم وقد مر ورخص لشريك غائب ان طال غيبته حتى لا تعرف  
حياته ولا يحله ان يترك ماله الى مال غيره وكان المراد به ان  
يقسم الاصل بامنا ويشرك حصته ولا يشتغل بها بوجه ولا  
يضمنها فتحصل في الشراكة قسم لا يتصرف احدهم وان في منتقل  
الابرضاء هم الشركاء في خاص وقسم يتصرف في منتقل  
فقط ان لم ينكر غيره وهم من قعدت لهم الشراكة وقسم يتصرف  
مطلقا وان بلا اذن وهم المتفاوضون ورخص قيل لشريك  
غائب في فدان ان ياكل ثماره بلا قيمة ان كان يعمل فيه اكثر مما  
ياكل ومن اشترك معه ارضا بيضاء بارت جاز له حرثها وقيل  
قد رسه لا غرسها وجوز منابه لا باختيار وقيل كلها وياكل  
غلتها بلا تقوم وقيل غير الورثة انما ياكل به وقيل حيث جاز  
لوارث جاز لغيره وتفصيل ذلك انه ان غرسها كلها على راي  
والغروس منها رد لغائب منابه من غلتها اذا قدم وله عليه الكفاة



وان ادخلها من خارج لم يدرك ذلك وعليه العناء وقيمة الغرور  
حين غرست فتكون بينهما على اصل شريكها وقيل عليه قيمتها  
يوم الغرم لا العناء ثم هي بينهما في آت لافي ماض لاجازة الشرع  
له ذلك والقولان متقاربان وعلي جواز غرس منابه ان كانت منها  
يعطى له سهمه من الغلة ويدرك عليه العناء فتكون بينهما وان لم  
تكن منها فهل يغرس الغائب النصف الباقي بعد قدمه حتى يستغنى  
ثم يقسمان الكل بلا ادراك غلة وعناء او يقعد الاول فيما غرس  
ان لم يختر ويغرس الغائب الباقي او يعطيه عناه وقيمة الغرور  
يوم غرسها ثم يقسمانها اقوال \* (باب بـ) \*  
القسمة تميز بعض الانصبا من بعض وانواعها رقاب الاموال  
وق منافعتها الاول اما غير منتقل كاصل او منتقل وهو اما مكيل  
او موزون او حيوان او عروض والثاني يكون بالنهايات اما  
بارتمان او اعيان والاول كالتقاع كل بالشئ مدة معينة وهو  
باق على الشراكة والثاني كسكناء دار امدة وغيره اخر تلك للذ  
وهما على الشراكة واستظهر جوازه في خدمة العبيد والدواب  
وسكنى الدور والبيوت والحوانيت واستعمال الآلات ولبس  
التياب ونحوه بانفاقهم بلا تجاير لانعدام المنفعة فان هلك ك  
العبد او مرض او غصب او هدم للمسكن في مدة واحد ادرك  
عليهم قيمة الخدمة والمنفعة في حال ذلك وردوا له الباقي من  
ذلك ومنعت قسمة غلة الشجر وزراعة الارض بسنين ووجبت  
في عيون وابار بدول بلا ضرر ان طلبت ومنه قسمة منافع

المشاع لحرق فهل على الذكور البالغ أو على المصاييح أو على السكك  
 خلاف وتقسم له سنة بطول وأخرى بعرض فتبدل السهام  
 فمن وجد نابتاً من ماضيه من حرق غيره أعاده فقلبه وينتظر  
 غالبهم بعد الري ونحوه سبعة أيام وقيل ثلاثة ثم تقسم فإن اتى  
 واحد منهم بعد ما حرقوا فاته فيها وإن حرق بعضهم فاسم من  
 لم يحرق فيها بقي من حظهم وإن وجدهم قسموا ولم يحرقوا أعادوا  
 ولا عناه لهم عليه فيما عملوا من كشقية الأرض وهكذا حكم ما لم  
 يعرف لمرب أعني هو للحاضر ولا عناه له فيما عمل فيه ومن  
 حرقها بلا إذن أهلها ولو واحداً فلا يقلبها واحد منهم إلا باتفاقهم  
 وإن اتى أن يقسم أو ياذن لهم في الحرق حرقوها وتركوا منابه بعد  
 قسمها وهل يأكل غلة المشاع ضعفاؤه أو مطلقاً وإن من  
 غيرهم أو تقسم كالحرث أقوال وما بنوا فيها أو غرسوا فمشاع  
 كالأصل ولو اتفقوا أن من بنى فيها أو غرس فهو له وقسموها على  
 ذلك وإن بنوا فيها مسجداً أو قصرًا جاز أن اتفقوا وكان مشاعاً  
 وليس في حكمه باب وقفل وسلسلة ونحوها ويرث فيها  
 مشاع لا من أهلها كاخت وقبحة سيرته في طلب ذلك ويجوز  
 عنها ويتملك ويباع ما أدخل فيه من خارج من منقل أو الأصل  
 على حاله وإن خربت قبل بلاد ودرست حتى لا يقف أحد على  
 ماله منها شيعت بين القبيل واشترك في خارج من أرضها  
 وأصولها الذكور البالغ فإن لم يوجد وأذن الإمام لمن يعرفها  
 ويحرق في غرس وبنى وينزل ويسكن لأعلى أحياء الموات

فلما حدث فيها ما حدثه يبيع ويشترى منافع لا تملكها ولا كل الثمن  
والأصل لأهله وللداخل أن يملكه منافع قائم العين وإن بيعها  
\* (باب ٧) \* من شرط جواز القسمة للجنس  
ولا تضيق في جراف وهي كالبيع في معاوضته وحضور الشركاء  
أو وكلهم أو بعضهم ويتجاربون عليها أن طلبت وصح توكيل  
شريك وخليفة غائب أن تركه خليفة والأصيل ما تركه قبل أن  
يسافر لا يقسم بعده ولو اتفقوا على ذلك ولا يقضى على غائب  
وجوز أن اتفقت عشيرته مع شركائه واستخلفوا له طالبا  
أو مظلوما بلا إجبار وكذا أن لزمته ديون قبل غيبته وما ورثه  
بعدها لزمهم بالإجبار استخلاف عليه لقسمة مع شركائه ولو  
لم يصلوا إليها الأقسمة ما ترك قبل وجاز لشريك أن يقول  
لشركائه اقتسموا فيما بينكم واتبع كلنا سهمي ومنع وكذا  
أن فعلوا ذلك برأهم وأجاز لهم وأن خرج وارث لم يعلموا به  
قبل القسمة فسدت ولو أجازها الداخل وكذا أن اقتسموا  
وفيهما محتاج لخليفة ولم يستخلفوا له ولو جوزت بعد بلوغ  
أو افاقة أو قدوم وجوزت برضى ولا تضيق في اجناس كاصول  
وحبوان وعروض مع مكمل أو موزون بل كل وحده ما قسمة  
الأصول فإن كانت في محل جازت اتفاقا أن انقسمت على قبل  
الأجزاء وتساوت في الانتفاع ويتجاربون عليها في مزارع كالأرض  
ولو بأشبار ولا إجبار على قسمة ما لا تمكن فيه إلا بفساده  
ولا على بيعه وجوز وقسمة المنافع كجبا وبیت لا يجيد كل في ضيعة

منه مصالح بليتة كرفود بمدرجل وموضع لادان خدمته ومستحق  
 بابه وهل قدره اربعة اذرع او ثلاثة قولان فان وجدها الاقل اجر  
 ويوت القصر بوجود مدخل ومخرج بتيسير ومقعدله ولبزانه  
 في حانوت ويتجاربون على اغلاق مالم يوجد فيه ذلك للاقل حتى  
 يتفقوا على ما يرضيهم سوى الحب فانه لا يغلق بل يستقى منه كل  
 لنفسه ماشاء وغيره باذنهم ان تشاحوا ولا يجبرون على قسمته  
 كزراق او ثوب او سيف او دابة مما لا يمكن فيه اولا ينقغ بفرد  
 منه دون زوج كحف ونخل ورحى وقبل يجبرون فيه بالقيمة  
 واختير الاول \* (فصل) \* ان تعدد الاصل  
 كالحيوان والعروض واختلفت انواعها كهدادين او دوراويشكا  
 او نخل او زياتين تجابروا على قسمة كل نوع في ذاته وكنافى حيوان  
 وعروض فان قال كل لصاحبه لا اخرج لك من كل نخلة او بقرة  
 او من كل ثوب او سيف لم يجده ان امكنت بينهم وان قال من كل  
 فد ان اوستان لم يجده ايضا ان تساوت في جوده وقرب وامن  
 وخوه والاوجده لا مكانها في ذات كل وان كان لا يجتمع لولحد  
 في نصيبه نخلة تامة او ثوب او ناقة لم يجبر على القسمة ولو قالوا له  
 نعطوك تامة الا ان شاء ويقسم مكيل يكيل وموزون يوزن  
 وان اختلفت انواع الاصول لم تجز معا كجمل ارض سهما ودار سهما  
 او كتين ونخل او بقروايل وجازت من حيث معاوضة كبيع اشياء  
 مختلفة اذ اتباع مقتسمون او تواهبوا او تباروا او تبادلوا و  
 ان اشاركوا جليل او فرسين فتفاضلوا في قيمة فلا يزيدوا على

الذي ثمن وجوز ان كان من التركة وحضر وجوز ايضا وان  
 من غيرها وهذا في غير القرعة وكذا عروض ومنازع تقاضل  
 ويزاد مكمل او موزون معين وهي فقط على الاصل ان تقاضل  
 ومن شرطها القيمة ايضا وصح بها في غير مكمل وموزون ولا  
 يعلم تساوا الابهاء ولو اتحد النوع لاختلافه بوجه كعظم وصغر  
 وجودة وردأت وامن وخوف وقرب وبعد بافعال نفسها  
 في حيوان وجوزت فيه بلا قيمة وكذا الاصل عند بعض وجوز  
 المقسوم وجاز الاصل ولو غاب ان علموه وجوزت قسمة غائب  
 مطلقا مدة لا يتغير فيها كبيعته ان علم وجاز التشارط بينهم  
 لا بتحليل محرم كعكسه ولا ان يشترط احدهم على آخر ان لا يتفق  
 بسهمه ولو بوجه ما بيع له كبناء او غرس او حث وكذا ان اشتركا  
 ارضا لها طريق واحد فاتفقا ان ياخذ احدهما ثلثين على ان لا  
 يكون له من طريقها شيء ولا يملك لها آخر وجازت ان امكن  
 وكذا البيع وان بيعت شجرة على ان تقطع فتركت حتى اثمرت  
 فثمرتها للفقراء وقيل للبائع وفسخ البيع وان اقسما  
 ارضا او دارا لها طريق ولم يذكره حين القسمة كان الاول  
 لها وجازت ولو امكن من النواحي ولا يمنع احدهما من الجواز  
 في ارض اخرى على طريقها الاول ولا يدرك عليه جواز الاخرى غير  
 المقسومة لان كلا بطريقها وكذا ساقية جعلت حدا بينهما  
 لا يجوز احدهما منها لارض اخرى له الا باذن صاحبه  
 وان اقسما ارضا واتفقا ان يبيناهما فبني احدهما وحث الاخر

جاز ان ترك قدر الا يضربه حصه صاحبه وان بان لها بها غبن  
وقد قسمها على ان من وقعت قرعته على المغبون اخذه لم تجز وان  
اقتسمها دارا على ان يبني بينهما حائط جازت فان ابى منه اجبر عليه  
حتى لا يرى كل ما بدار صاحب

والسـ لم يذكر ابناء لم بين كل بينه وبين صاحبه الا  
باتفاقها وكذا ان قسمها فدانا وان انهدم حائط دار من ناحية  
احدها بعد القسمة اجبر على بنائه لسد الضرر الا ان قسمها  
اولا على ان يبني بينهما حائط فانهدم من ناحية احدها اجبر على  
بناء ما بينهما لا على بناء منهدم منها وكذا ان انكسر فدان من  
ناحيته اجبر على عمله الا ان قسمها على عمل جسر بينهما تجابرا عليه  
دون غيره وان قسمها بقعة دارا واتفقا ان يترك حيطانها بينهما  
جاز وتجابرا على بناء منهدم منها وكذا ان ترك جسر فدان  
بينهما وان قسمها واتفقا ان يسكنها احدها كذا شهر الم  
تجز\* (باب ٧) \* من دعي شريكه الى حاكم  
في قسمة اصل بينهما بكارث او هبة او شراء يسترد خصمه  
لجواب ان ذكر الداعي وجها اشتركا به وموروثهما ان كان  
بارث لا ذكر بائع او واهب ان كان بذلك فان اقر اجبر على  
القسمة ومخلفهما ان يقسم اليوم كذا ولا يمضي اجل كذا الا  
اقتسم قسمة لاضرر فيها وله ان يطلب الى خصمه حيلة ان  
خاف منه تعطيلها وان طلب من حاكم اغلاق بيوت تركها موروثا  
جاز لمان صحته وسجن آتيا حتى ينعم بالقسمة ولا يرفع غيره

يد من المشترك حتى يتعم بها ان جعلوا فيه ايديهم وان انكر  
 كونه ابن فلان بين مدع ولا جبر عليها ان بين والالم يكن له عليه  
 يمين انه ليس فلان بن فلان وان قال لم ادر انك فلان بن فلان  
 ولا اصدقك حتى تبين فله ذلك وان قال كان وارث معن  
 اخونا وا ابن عمنا او من يرث معهم بينه وان خبر والا جبر عليها  
 ولا يمين على المدعي لانه غيب والمدعي عليه ان لم ينسب اليه  
 فعل فانما يلزمه اليمين في شيء يمكن ان يعرفه ما تضم فيه بينه  
 مدع لافي نحو ما يتخوم الارض وقعر البحر ولا كاعتقادات  
 ورضى بالقلب ولم يكن غيبا كالكار وارث يمكن وجوده ولا  
 ثابت المعرفة كسبتمسك بوارث لا يوجد الملية الامنة ان  
 ادعى عليه عدمه فجد ذلك كاب وجد وام وجدة بشرط  
 ان تكون الدعوى للمدعي وان الخليفة لا لوكيل اذا لا يحلف  
 جاحده وان لم يوكل على تخليفه كوارث ان ادعى وصية او  
 دينالغيره لا يحلف له الورثة لان دعواها للغير ويحلف  
 المدعي عليه ان باشر على البت والافعل العلم ولا يزاح منه  
 الا يمين المضرة ان ظهرت لحاكم وان قال ترك من يرث دوننا  
 كاب وجد او ابن او من لا يكون الملية الامنة كما او جهة  
 فجدهم المدعي بين ان لم يترك سواء وخصمه وان خبر  
 بغير خصمه على القسمة ان بين ولا يمين عليه لانه ادعى  
 وارثا يعرف وان قال ما ورث هذا مورثنا انما هو عبد او  
 مشرك او قاتل او طالق ثلاثا بين والا فلا يمين الاعلى الطلاق

ان لم يترحم باضرار وان نسب ذلك لنفسه بين المدعي انه ورث  
 معه والا فلا يمين له عليه لا قراره على نفسه وان قال تصدقت  
 بسهمي على الفقراء ووهبته لفلان الغائب او بعته منه او مخرلا  
 تلخذه الاحكام اجبر لتعطيله وجاز ذلك ان كان قبل ان يظا  
 بالقسمة وبري وقالوا فيمن دعي لها ونحوها غوب حصته  
 لقطع خصومة لم يشتغل به الا ان ثبت قبلها فانها ترجع للموهب  
 له وان ادعى الهبة وهو بخاصم فهبة مريبة وكذا ان قال وهبته  
 لشريكي فابي ان يقبله واسرت مال موروثي او حرام لا اقتسم  
 اجبر عليها الا ان عرف ذلك ولا يجبر حاكم على قسمة مريب ولا  
 يحضرها شهود وان وقع في سهمه حرام اشهد انه منه بري  
 وهذا في الاصل واما غيره فما دخل يده ضمنه ولا يلزمه ما لم  
 يدخل وان قال واحد من الورثة اعطوني سهمي من هذا الحلال  
 ان اردتم والا فانا اخذه منه لامن الحرام جاز فان اعطوه و  
 الاخذ وترك وان جعلوا الحلال سهما والحرام آخر فوفقت  
 قرعته على الحلال لم يجر وهو مشترك بحاله وان قال شاعت  
 فريضتنا اولم نعلم قسمتها او على موروثنا ديون انحاطت بتركته  
 او اوصى بكذا وكذا بينه وان يجبر ولا يمين له على مدعي عليه  
 ان لم يبين \* (فصل في) \* ان ادعى وارث منهم بعد  
 القسمة او الاجابة اليها ان له في الاصل عطية او شراء او دين  
 وبين ذلك لم يقبل وجوز وكذا الاشغال بدعوة طالب قسمة  
 بعد كالاولى وكذا الوادعي في الاصل دعوة وتبين ولم تتم بوجه



ثم اجاب لها وتجاوبه عليها ولا يجد رجوعا لدعوته الا ان شرط حتى  
اجاب وتجاوبوا وان قال وارثا حتى بين مدع موته بعد ول والا  
فلا يمين بتاوان قال اقتسما ما اشتركا من قبل كذا فبين ولو  
بغير والا فلا يمين بتاوان الاكثر على ان لا يمين على منكر القسمة وان  
قال ما اشتركت معه اصلا او لم يترك موروثا اصلا يقسم قبل  
قوله لان القاعد في الميت الافلاس وعلى المدعي ان يبين انه ترك  
اصلا يورث لان الشهادة على حسب الدعوى ثم يجبرون عليها  
وان قال ترك هذا الفدان برئ وبين مدع اكثر منه والا فلا يمين  
البت عليه انه لم يترك اصلا لانه غيب والحاكم لا يجبر على قسمة  
الحرام او مرئب كما مر وان اخذ بالحكم الظاهر اذ اعرف الحاكم  
ذلك او مكروه ثمنه ككلب او بارا او مافيه الدعاوى واصحابها  
يطلبونها حتى تتم او تبطل او مختلط من اموال قوم كتحليط  
انذار بسيل اوريد او ميكيل او موزون من اموالهم لامن شركة  
عقدوها وتواهبوا المختلط ان اتفقوا على قسمته ثم يقسمونه  
وكذا ان اقتسموا ارضا فذهبت حدودها حتى لا يعلم كل من ابن  
له تواهبوها وقال كل لشركائه وهبت لكم مالي في هذا الفدان  
الى اخرهم شتم تجاوبوا على القسمة وجازاخذ ولي على اتيان بولي  
ليقسم مشتركا معه ويأخذ اخ اخاه ان ياتي باخيها وابن  
اباه على ابنه الاخر لابن على ابيه ان ياتي به ولا ابن اباه على ابنه  
هو لانه املك منه به فالامام وحكامه هم القادرون في الظاهر  
على ايصال كل ذي حق حقه واذا رجع الامر لكتمان واستقل كل

برأيه وظهر الجور والفساد وكثر اللجاج والعناد جاز للحاكم اخذ  
 عشيرة مانع حق ان ياتوا به وهم اقدر عليه من غيرهم ولا يعمل  
 الامن تحت ظلال سيوفهم فهم يقومونه من ظلمه كما يردونه عنه  
 ويحجروا ولي على وليه يجلس ولا يخرج منه الا ان خرج وليه من  
 الحوزة او كان عند مانع كسلطان او ياتي امينا فيقولان لا يطيق  
 اتيانا به ويعد رحيلنا ومن ثم لا يحجر الابن على ابيه ولا ابن اباه  
 على ابنته هو \* (باب بـ) \* جعلت قسمة القرعة  
 تطيبها للنفوس ومن ثم يحجر عليها ويبرئها اليمين اذا اتوا اخذ  
 الشركاء عليها بايمان وصفتها ان تقسم الفريضة بتحقيق  
 تضرب ان وجد في السهام كسر الى ان تصح ثم يقوم كل موضع  
 يقسم ويعول على اقل السهام وعلى قيمة الارضين ومواضعها  
 وربما عدل جزء من موضع ثلاثة اجزاء من اخر وتصح بتميز كل  
 سهم على حدة ان لم يجمع بعض مع بعض فياخذها من جمع في  
 موضع والقرعة على قدر السهام فتلقى عليها وياخذ كل ما وقعت  
 عليه قرعته وحسن جعلها على عدد الشركاء لا السهام حيث و  
 قعت قرعة من له سهام اتمها بعدد ما هناك وهذا ان كانت في  
 محل الاحمال للتضرر ولتجعل على الاسهم وليقس على تاركها و  
 اخوين منها وزوجة واربعة اشقاء ففريضتهم من اثني عشر  
 لامة سهمان وللكلالين اربعة وللزوجة ثلاثة وللأشقاء  
 كذلك وهو الباقي لا يتقسم عليهم فتضرب اربعة في الفريضة  
 فتخرج ثمانية واربعين فتصح منها لامة ثمانية وللكلالين ستة

عشر وللزوجة اثني عشر والاشقاء كذلك ثلاثة لكل منهم فان  
قسمت لهم بركة اعطيت كل اسهمه على حدة على اصلها واول سهام  
ثلاثة وهي لا تدخل في الثمانية ولا في الستة عشر فتقسم على  
ثمانية واربعين عدد سهامهم فان كانت العشرة في محال على عدد  
السهام كتبت في بطاقة كل اسم صاحبها على عدد الاسهم ثم تلقى  
عليها في اخذ كل ما وقعت عليه بطاقته وان كانت في محال كتبت  
على عدد الشركاء فتلقى على الاسهم من اولها من طرف حيث وقعت  
بطاقة من له اثني عشر او ثمانية او ثلاثة اتم سهامه في تلك  
الجهة ثم تلقى الاخرى من اول الباقي فيتم صاحبها عدده على  
الترتيب وهكذا الى اخرهم ولا يصح للاول ما وقعت عليه  
قرعته حتى يتبين مال الكل الى اخرهم وهنا وجه اخف واسهل  
وهو ان يقسم المال نصفين للكلالين وامهات نصف وللزوجة  
والاشقاء آخر فافترع عليهم بما فالاول على ثلاثة لكل سهم  
والثاني على ثمانية اربعة للزوجة ولكل من الاشقاء واحد  
وان اقتسموا بمائة او مواهبة او مبارات او بتراض جاز  
وهي بيع من هذا الوجه تحريما وتحليلا وصفة ذلك اذا  
عدلوا السهام وهب كل لكل التسمية التي له في ذلك السهم  
وكذا البيع والبراءة والمبادلة بالتسمية التي لشريكه في  
السهم الاخر له وان وهب احدهم وابي الباقرن فلا يشهد  
للموهوب لهم ولا تصح هبة حتى تتم من الكل وكذا البيع  
ونحوه \* (فضل) \* يخط على مقبرة ومسجد

ويستثنى في قسمة وكذا الثمار المدركة ان كانت وغير المدركة  
كالشجر ان لم يثرقط تابع للارض والشجر كالبيع وشجر بين اراض  
متصلة بمنحط او شق وان اقتسموا بالواحي واخذ كل دمنة  
بجده ولم يحجب حين التبرية ذكر ما في الاصل من قبر او غار او مسجد  
لانها بيع جواز او منعا وان اخذ كل فرعة حتى يبقى سهم بينهم  
فمن كسر القسمة جاز له ولو طرحوا القرعة على كل الاسهم لا  
شتر اكهم فيه فلم تتم وكذا ان اشترى المال اثلاثا وارباعا  
او نحوها فقتسموه انصافا على ان يكون النصف لاحدهما والاخر  
بينهما جاز لكل كسرها ويقسم نحو ميكل بيكل لباحتياج لقرعة  
ويحجر حاكم ذميا دعاه اخر لقسمة وان تمت بين شركاء استقر  
الشهود بكلام يسبق به احدهم فينعون له بقولهم اقتسمتم  
الذي بينكم من قبل فلان بن فلان بارت او شراء او هبة وتبالاتم  
ولم يبق بينكم شيء سهم كل على حدة يقرهم جمعا او فرادى فينعون  
له ومن جحد ها بعد بلغوا الخبر على اقراره بلا زيادة او نقص  
وجاز فيها الشهاد الامناء واخبارهم وجوز فيها اهل الجملة  
ويقول الامناء في التبليغ شهر عندنا ان فلان بن فلان وفلان  
بن فلان اقتسما ما بينهما من اصل من قبل هبة او ارض او شراء  
من فلان بن فلان فمن ادعى بعد في شيء هو بيد صاحبه فان  
عرف انه من تركته الميت او اقرب ذلك من كان بيده لم يحز فيه  
اشهار القسمة حتى يتبين انه اخذه في سهمه او تبر اليه منه  
صاحبه فان كان لا يعرف انه من تركته قود فيه من كان بيده

بعد اشهارها وقيل لو عرف انه منها ومن ادعى ما يبدى صاحبه  
انه لم يدخل في القسمة فمدع وان شئت بين ورثة فغصب كل  
معروفه وبقى اخر لم يعرف عامره منهم فمن ادعى قسمة او نفسه  
فمدع وان قسمت امرأة مع اخيها فاحذت سهمها فتركته  
بيده حتى مات ودفعها منه اولاده فان بلغت الخبر بالقسمة  
مع اخيها وسمى ما اخذت في سهمها من الاصل فعدت فيما  
سمى لها منه بها ولا تشغل بتبليغ بنى اخيها انه يبدى ابيهم ومالم  
يقسم فيه ورثة اخيها حتى تثبت \* (باب ٢٠) \*

لا تنقض قسمة ولا رجوع فيها الا ان طرأ عليها فسخ كاستحقاق  
وهي من العقود اللارزمة فان استحق بعض الاسهم فسخ في  
نظائره منها لاقتسامهم مالههم وماليس لهم ولو غبن ارضا  
في سهم فلما استحق استوت السهام ومنع فيه قول بعض  
على بعض الابعاد له وكذا ان خرج وارث لم يعلموا به او اوصى  
موروثهم بماله ان تخرج منه وصيلته او بمعلوم منه ان  
تخرج منه وان اوصى بمعلوم في الذمة ان يخرج من معلوم  
من ماله فقسما وقبل اخلجه في الفسخ به قولان ومن ترك  
ديونا فبلغ اربابها الشهادة للورثة فقالوا لا تخرج الامر تركته  
فلمه ذلك فاذا قسموا ولو بعضا او ثارا ادركت عليهم و  
ان ادعى الغرماء ذلك عليهم بينهم والام يحلف الورثة لهم  
ويدركون عليهم جميلا لاجل معلوم يقسمون فيه ان اختاروا  
الدخول في التركة فاذا بلغ استداه الحاكم لهم وان لم يقسموه

وحسبهم ان لم يجدوا حميلا وان كانوا من الورثة اخذوهم  
 عليها ليدركوا ديونهم عليهم اذا اقسموا ولو يسيرا ويدركون  
 ذلك لئلا يحدث اليهم وارث معهم اودونهم فان دخل بعد ما  
 قضاوا على الميت فليس على الداخلين فيها شيء مما قضاوا عليه من  
 اموالهم تبرعا وقيل يؤخذ الورثة على الديون وان لم يقسموا  
 وصح الاول وان قال الغرماء لم يبنوا لنا ما ترك لزمهم ذلك  
 وقيل لا ولزمهم البيع والا يصال اليهم ان لم يتبرعوا منها  
 وان قالوا ترك موضع كذا بركوا ومن ادعى غيره بعد بيعة  
 كمدع فسحق قسمه فاذا ثبت بطلان الرجوع الاصل بينهم وما  
 تلف من سهم احدهم ضمنه ان كان بيده كبيع ان فسحق في  
 منتقل وبطل ما باع فان لم يثبت بشهود بل يقول الشركاء او  
 بعضهم فردوا الاصل بينهم وقالوا فسحق فلا سبيل لكل الى  
 ما يبد غيره بوجه يوجب تملكه ان لم يكن من الورثة او منهم  
 ولم يصدق بفسخها وكره تتبع الخل وكثرة التفتيش في  
 امر القسمة ويتجاف عن ذلك فليعان على فسق ما وجد الا ان  
 اتى خصم بحجة واضحة لم يوجد لها حلال في ان خرج عن اتر  
 في قسمة القرعة لاني كبايعة فانه لا يورث في بيع ولا يوجب فسق  
 عند الاكثر فهل تنفسخ به او يترادونه فيما بينهم وعليه  
 العمل قولان فتحصل انه لا يورث في كبايعة فسقا ولا تراددا  
 وعول عليه وقيل فسقا وقيل تراددا ويتبين بقول الامناء  
 ان علوا ما عثر به للمغبون ويجزؤون بقيته ويعلمون انه قسم

مع شركائه فان لم يعلموا بذلك فالكف اسلم لهم ولا يمين لهم ان لم  
يبين لانه غيب ولا يظهر بعد دخول مجهول في عمل من نقص او  
زيادة كسقي جنان او شجر بمطر او حرته او قطعه ونحوه والخلف  
في المغبون ان حصلت فيه زيادة كعمارة وظهور دفين حتى تساوى  
غابته او حصل نقص في غابته كذلك كذهاب شجرة منه هل  
يتداركونه اولاف من رعى انه يفسخ القرعة نقاه لا شتر اكهم في  
في الزائد والنقص فيرمون ثانية حيث تساوى ويدركه للمغبون  
عند القائل بالترادد ولو بعد تلف وعدم مصيبة نزلت بالغابن  
بعد تمام القسمة والزيادة الحاملة عند المغبون فائدة بعد الا  
ان ظهر قبل التلف والعمارة وعلم قدره تداركوه اتفاقا ولا  
يدرك بينهم بعد موتهم او بعضهم الا باحيا  
\* (خاتمة) \* ان قسم كعدان على ثلاثة فجزان عين  
من طرفاني الاخر جاز للمغبون ان يرد له لوسطاني ما بينهما وخلا  
قدره منه ما يلي سهمه ولا يعطيه لسييرا من العين في الطرف  
الاخر لانه ضرر وان تحايروا ادرك بينهم ولو مع حدوث زيا  
او نقص وان مات بعض فقد وارثه فيما ترك ان لم يقرب بالتخاير  
فان اقرب ادرك عليه لانه ليس يبيع عند الاكثر ولا تنفسخ  
بغيب ولا يترادد به ان لم يكن غنيا وقيل تنفسخ به في وجه  
كارض مشتركة ليس فيها شجر الانوى التمر ثابتا ان قسمت  
قبل اثمارها فخرج سهم ذكورا واخر اناثا وان تباعض فالوقف  
وان اشتركت ارض فغرس ثم قسمت مع غرسها فان علم

أهلها أخذها وأمنوا فسادها وأنها لم تأخذ وهي  
كما عرفت جاز لهم أن يقسموها

الكتاب  
الرهن

ثم الكتاب الثالث عشر في الرهن

وهو جائز بالكتاب والسنة في سفر أو حضر وعرف بانه  
بذل من له البيع ما يباع بحق علق اليه والنظر أولا في أركانه ثم في  
صفة عقده وشروطه وأحكامه أما الأركان فهي الرهن  
المرتين والمرهون وما فيه الرهن فالرهن هو الجائز فله كما ذكر  
المبيع تصرفه في المرهون وإن بخلافه أو توكيل أو إذن أو إجازة  
ولو بعد رهن وجاز لخليفة وإن لآخر من رهن ما استخلف عليه  
لجلب شفع أو دفع ضريح بحق قدر المرتين لأبناؤه والأضمن ولا  
يشترك في أنه ليس عليه شيء من أفة تصيب الرهن وضمن ما  
هلك بيده إن شرطه فيه فإن باع بدين مؤجل ضمن ما هلك  
بذلك ولبيع بنقد بما وجد وإن بنقص عن تأخير ورخص إن  
ردى صلاحه ونجسا في نقد أن يؤخر إلى ثقة بأشهاد عليه وإن  
ارتهن لمن استخلف عليه شرط الرهن أن لا تتركه أفة تصيب  
الرهن والأضمن ما تلف منه ومن انحط دين بماله جاز رهنه  
وأفعاله ما لم يحجر عليه حاكم والمرتين كالرهن جواز أو منع أو  
المرهون ما عين وجاز بيعه وخالف المرهون فيه وأبيع تصرف  
فيه للرهن حال الرهن لأبعده وإن بامر أو قريده مرتين أو  
مسلط عليه من قبل رهن وكان مقبوضا لا ممنوعا بحق الغير



فيه ولا يصح رهن ما بذمة ولا طلاق او شفعة عند بعض ومن  
ثم شرطنا التعين والتحقيق في الخراج والقبض وجواز بيعه فيما  
جاز بيعه جاز رهنه غالبا بلا عكس ولا يجوز رهن ما يبطن  
لغيره ولا تمر على شجر ولو ادرك ولا صوف او شعر على غنم لعدم  
القبض وهل جاز رهن الفضل عن حق من يذن باذنه وراهنه  
الاخر باجل الاول او بعده لاقبله وقراره بيد الاول فما فضل  
عن حقه اخذه والاتبع الراهن اولا قولان وما ذهب من الرهن  
فمن مال الاول وما زاد عليه فمن الثاني وذهب حقه ما ان تلف  
كله ان لم يشترط ذلك وان فسخ من يد الاول او ابرى الراهن  
او وضع عنه حقه او فكه منه فالوقف واستحسن ان مال  
الثاني في الفضل على حاله وحرره رهن مصحف وسلاح وفتق  
لكتابي وان معاها وبيعها وشرطنا ان يخالف ما رهن فيه  
والاشبه الربى في جنس وزيادة وأجل وجاز رهن جنس في  
خلافه عند الأكثر وجوز في وفاقه ايضا لانه ليس ببيع وان  
يباح تصرفه للراهن فكم لك فاذا رهن شيئا قبل ان يملكه ثم ملكه  
اعاده ثانيا وصح رهن مال الغير بلاذنه ان كان منتقلا لان  
القاعد فيه من كان بيده واليد دليل الملك والاصل اذا عرف  
لاحد بوجه لايزال عن حكمه الا بمعرفة اخراجه الى ملك منتقل  
اليه بوجه ومن ثم لا يباع الا بنسبة لما ملكه ليصح خروجه في  
ان يبيع او رهن لاذن مالكة فلا تصح فيه اجازة بعد وقوع ان  
بيع بلا نسبة لما ملكه وشرطنا قراره بيد مرتبه من رهنه

بالرهن فان من غصب شيئا لا يصح كونه رهنا بيده مالم يقبضه  
ربه ثم يعيده برهن ان شاء ولا ينتقل من ضمان غصب الرهن وكذا  
ما يبد بكمارية او ودیعة او قراض لا يرهن حتى يقبض ثم يرد على  
رهن والامانة لا تنتقل رهنا قبل قبض والمضمون لا ينتقل امانة  
وشرطنا كونه مقبوضا لامنعوا لامتناعه بدون قبض فبان ان  
قيل دار او قبضها باقرار الرهن بلا معاينة شهود يجوز اقراره  
في ذلك وان جحد يوم الخصام وكانت بيده او الواهب يوم  
قضى عليه بها ودفع لمرتهن او موهوب له وهو المختار ومنع  
باقرار الرهن حتى يعاين الشهود فعلى الاول القبض من شرط  
التام فيلزم الرهن بالعقد ويجبر الرهن بالاقباض وعلى الثاني  
من الصحة فلا يلزم الرهن مالم يقع \* (فصل ن)  
صفة القبض في الاصول اخذ من رهن من رهن مفاتيح رهن ان  
كان مسكنا واخراج اجير الرهن منه وادخال اجيره فيه ان  
كان كجنان فهذا قبضه فعلى هذا القول لا يجوز رهن جميع كسبه  
لعدم صحة القبض فيها وكذا العطية عند من شرطه فيها وجوز  
رهنها الشريك فمن رهن سهما في مشترك وشرط عليه كونه  
بيد المرتين على ان يكون سهما امانة لم يجز لان القبض هنا لم يكن  
بحق وكذا زواله لا يحق لا يبطل الرهن كقبضه من يد المرتين  
وجوز رهن تسمية من اصل لامن منتقل لاختلاف القبض  
اذ هو فيه رفع اليد عنه فصح في بعض ككل وهو المختار عندنا  
وقيل القبض في الرهن والبيع سواء جازا ومنعوا لا يجوز

رهن ما سبق كراؤه لغير الرهن كدار او بيت او عبد او دابة للمنع  
 بحق الغير وكذا بيعه وهبته واصداقه وكراؤه لاله وما فيه  
 الرهن هو المال المضمون معيناً كعارية او بذمة كاثان المبيعات  
 وعناء الاجارات وارث الجنائيات والصدقات بتعيين وكذا في  
 حوالة وحالة وقرض لاسلم وقدم معجلة او مؤجلة وان حلت  
 وان ارتهن شيئاً الا في معلوم مما يرد لقيمة على ان يبيعه ويقبض  
 ثمنه فاذا عرف ماله على الراهن بقيمة عدول قضى منه حقه  
 جاز على متامة ويمتنع في امانته كوديعة وعارية ومضاربة  
 لانقضاء الضمان بالتلف وفي ضممين وجه ومنع رهن في رهن  
 ولو احاط بهما دين فالرهن هو الاول لا الثاني ولا يذهب الدين  
 بذهابه فان باعه وقضى منه دينه جاز ان اتفقا على ذلك باذن  
 لا بوجوب ولزوم \* (باب ٢٠) \* ان تعامل اثنان  
 واراداهما ان ياشهدا وقال لم الراهن فلان بن فلان اول هذا  
 مشير الحاضر علي كذا وكذا من بيع كذا وكذا الاجل شهر كذا  
 الا في ورهنت له كذا الذي لي في كذا وكذا بكذا وكل ما فيه  
 من ناس لناس رهنا يباع على الاجل او بعده واجل بيعه هو  
 اجل الثمن ويستثنى ما فيه كعبير او مسجد بخط كما مر في البيع  
 او كبيت او غار او ثمار مدركة ويذكر الشهود ما حدث فيه  
 من ثمار او زرع او بناء او تحويل او نقص ويبينون انها عندهم  
 بصفة او بتات لان الاشياء اما ان تعرف بمشاهدة وبت  
 واما بصفة ولقب وهذا في بيع وهبة واصداق وايضا

ولا يحتاج الشهود في تبليغ الخبر لحاكم الى ذكر صفة او بت في  
 رهن لانقضاء ارسال الامناء والاخراج من الملك وترهن الدور  
 والبيوت والابار والحمامات بكلمها ومصالحها ورهن التسمية  
 كليها ومن رهن جميع اصله في حد معروف او نصيبا منه ذكره  
 بكلمه وما فيه من ناس لناس بمحدوده بلا احتياج الى ذكر ما  
 فيه من نجب والرهن كالبيع في الاحتياج وعدمه ولم يضيق على  
 شهود بدعنة ذكر ما حدث فيها من ثمار وبناء وشجر ما يحتاج  
 اليه الخاص اذا حدثت فيه او زالت عنه \* (فصل ٧)  
 جازلرتهن من شروط الرهن عند عقده ان يقول راهنه  
 لشهوده الرهن بيد المرتهن الى اخر حقه ولم له بقية وزيادة الا  
 في الثمن فان باعه بنفسه او امر به او التزمني او الرهن فله ذلك  
 ولم له من آفة تصليبه وللمرتهن اشتراط كل ذلك فان لم يشترط  
 كونه بيده الى اخر حقه انفسخ وزال من يده اذا قبض من دينه ولم  
 يسير او فيه بحث فانه اذا حبس في الدين او بعضه لم يزل محبوسا  
 الى اخر حق المرتهن وان لم يشترط ذلك تحبس التركة عن الورث  
 حتى يؤدي ما على ميتة نعم اذا حبس في جلته انفسخ باخذ شيئا  
 لانه علق الى جلته ان لم يشترط الى اخر حقه وهو المختار عندنا  
 وفائدة اشتراطه ان ليس للراهن بقية او زيادة من الرهن  
 الا في النقدين احتمال تعلق الدين بجلته او بقدره منه فاذا تعلق  
 بها جاز بيعه في كل الدين ولو اقل من الرهن وان تعلق بقدره منه  
 لم يحجز المرتهن ان يبيع منه الا قدر دينه ان لم يشترط ذلك

والخبر كالاول وعول عليه واشترطه على الراهن ان يبيع او  
امر ببيعه جاز لانه لو لم يشترطه انفسخ اذا امر من يبيعه  
كالوكالة اذا وكل الوكيل وكيل على ما وكل عليه باذن موكله كما  
مروا بشرطه عليه ان يقول ان لزمني او الرهن جاز لانه  
يحتمل ان يكون براءة للراهن وعدمها فان لم يكن براءة له جاز  
له ان يطالب بدينه ايها اراد فيكون بيده ثقة بجملة كتعلق الحق  
بالضامن والمضمون عنه كما مر فذهب احدهما لا يبطل حقه  
وعلى الاحتمال الاول ذهب للدين بذهاب الرهن لقوله عليه  
الرهن بما فيه فان لم يشترط ذلك انفسخ اذا لزم الراهن و  
عليه العمل ايضا ولا ينتصب خصومة في دين فيه رهن او  
جميل ان لم يشترط لزوم من شاء منها واشترطه ان لا يتر  
افة تصيب الرهن لان لم يشترط ذلك ذهب بدينه بذهابه  
وان شرط رهننا يبيع على الاجل ولم يذكر بعده لم يبعه بعد ما  
فاته عنده وكان سحريا فاذا ما تاجاز لو ارث للترهن يبعه و  
كذا ان رهن في عاجل رهننا يبيع متى شاء الى اجل كذا يبيع  
عنده والا لم يحز بعده وصار سحريا وان رهن لاجل كذا كان  
رهننا باليد ولا يبيع عنده وينفسخ اذا حل وجاز كونه سحريا  
بعد كونه مؤجلا كعكسه باتفاقهما وكذا شرطه تثبت  
بعد عدمه وتزال بعد ثبوت وان بوكلائها لاي احدهما فقط  
فما جاز منها عند العقد جاز بعده \* (فصل في)  
السحري ما لم يشترط عند عقده يبعه عند الاجل او بعده

فاذا ماتا بابعه وارث المرتين كما مر وجوز بموت احدهما وكذا  
 النسل الحادث في حيوان بعد رهنه في حكم السخري ويرهن في  
 عاجل رهنا يباع متى شاء المرتين وان وقت لبيعه لم يصح و  
 جوز وان اعطي ضمينا في عاجل فاشترط ان لا يحل عليه ما ضمنه  
 الاجل كذا اجاز ولا يدركه عليه ربه حتى يحل الاجل الذي ضمن  
 اليه ويلزمه ما التزم وتأخير الجماله لا يوجب تأخير الدين  
 حيث جاز لربه لزوم رهنها شاء وان قال رهننت لك هذا  
 كرهن فلان لفلان جاز الرهن دون الشروط ان اشترطها  
 المسمى وهو الاصح وجوزت كالرهن فان وقعت ببيع عليه  
 والاصار سخريا و جاز رهن حيوان وبيعه وهبته واصدا  
 والا يصاد به دون ما في بطنه ان استثنى وهل عتق الام  
 عتق لجلها ولو استثنى او لا قولان ولا يصح اشتراط بيعه  
 قبل الاجل ولا جواز اكل غلاته وسكنى دوره وبيوته وركوب  
 دوابه وشرب البان والانتفاع بمنافعه للمرتين و جاز  
 اشتراط ذلك لتقوى الرهن ولا التراضى ان يكون دينه في  
 الرهن ان زاد فله وان نقص فعليه وهذا من غلقه وغلته  
 ونماؤه المنفصلة عنه قيل معه والفرع تابع لاصله وقيل  
 كالرهن في البيع والذهب ولا يباع ما وجد وفاء في غلته  
 وقيل هي لربها لم تدخل لقوله عليه السلام لا يغلق رهن  
 لصاحبه غنمه وعليه غنمه وهل معناه له غلته وخزاجه  
 وعليه غرامة الدين اى فكذلك الرهن منه ومصيلته ونفقته

وجنابته اوله زيادته وعليه فقصه تاويلان فالمتصلة  
 كنماء الشجر والحيوان والغلة زيادة الشيء في ذاته فحكمها  
 حكم الرهن وكذا الحمل وغير المدركة وقت بيعه من الغلة  
 الحادثة فيه والمنفصلة ان كان اصلها منه فحكمها حكمه كما  
 لثار ان لم تدرك والالبان والاصواف وان كانت الزيادة منه  
 واصلا من خارج علفت معه ولا يتباع معه كالسحري و  
 النسل الحادث واما الغرس او النقص الحادث فيه فان كان  
 اصله من خارج فهو لمن ادخله ولا يكون مع الرهن وان كانت  
 الزيادة فيه لامنه ككراء الدور والحوانيت وخراج العبيد و  
 الدواب ففيه نظرم شرطنا ان زوال القبض من يد المرتهن  
 بحق سبب لفساده غير ان هذا الحق منفعة له بتقوية رهنه  
 فمن ارتهن كدار ثم اكرها باذن الراهن فهل تنفسخ اولا و  
 المكراء قضاء من حق المرتهن عند الاجل قولان وعلى جواز المكراء  
 مع صحة الرهن جاز للراهن ان يشترط الغلة وان شرط  
 سكنى الدور وخراج ما ذكر ان ينتفع به بنفسه لنفسه لم  
 يحز لاخرجه من معنى القبض الا ان اخذه بكراد جاز له تغيير  
 على قول وينفسخ ان اعاده له في الاظهر وجاز اكثر اخلية  
 من مرتهن رهنه وان تلف من يده فمن مال المرتهن  
 \* (فصل ن) \* جاز لهما ان يتفقا على رجل ولو  
 عبدا باذن او مشتركا او قريبا لهما او من احدهما يكون الرهن  
 بيده كالمرتهن ويشترط له ما مره ولا يسلط مشترك

على رهن كصحن فكل من صحته وكالته جاز تسلطه ولا يترأ  
 باحدهما وضمن ان دفعه له او تبرأ منه له ما هلك من حق كل  
 بدفعه و جاز ان يسلطاه على بعض الوجه فقط كبيعة او حزة  
 او قبض ثمنه اذا بيع حتى يدفع للمرتين فلا يتعدى ما وكل عليه  
 وفيد له وان ذهب من يده على هذا فمن مال الراهن وقيل  
 من المرتين وان هلك بيد مسلط و قيمته تساوى الدين  
 فهل ذهب بما فيه وبطل الدين او هو بحاله على الراهن وهو  
 المختار قولان وان مات الراهن وعليه دين والرهن بيد  
 مسلط فالمرتين احق به من الغرماء وقيل يحاصصهم  
 وعليه العمل ايضا وان كان بيده فهو احق به منهم اتفاقا والمختار  
 انه لا ينسخ بانتقاعه ان كان بيد مسلط وصدق ان ادعى  
 تلفه او ثمنه ان بيع او الفضل منه وحلف قيل ان اتم وجاز  
 جعله بيد مسلطين ولا يتركه احدهما الاخر ورخص ان كان  
 امينا وان باعه وحده لم يحجز وكذا مرتين او ماموران او  
 خليفتان على كل عقد الا ان اجاز له صاحبه فغله كما مر غير  
 مرة والاصح جواز الفعل بواحد وان ماتا او احدهما فوارث  
 كل بمقامه وبيع المسلط ويدفع للمرتين او وارثه حقه  
 والفضل ان كان لراهنه او وارثه وان مات رجع الرهن للرهن  
 او لوارثه ان مات ولا يقوم وارث المسلط مقامه وان  
 مات المرتين فورثه المسلط او بعضه كان بيده على حاله  
 يبيع ويستوفي وان ورث معه غيره اعطاه حصته وان



ورث الراهن تبعه لا المرتن بدينه ولا يكون راهنا مسلطا  
وان مات احد المسلطين دفع الباقي منها الرهن للراهن و  
المرتن فيعيد انه بيده ثانيا لا يبطله موت احدهما ولا يخرج  
من المسلطان جن ثم افاق وان باع ما بيده ثم رد عليه بعيب  
فيه قبل البيع ولو بعد دفع الحق والفضل اعاد بيعه فان بفضل  
دفعه للراهن بعد استيفاء المرتن حقه وان بتقص ضمن ان  
دلس بالعيب ولا وقد رده بلا اجبار حاكم ضمن في الحكم وكذا  
المرتن وخليفة الوصية ولا يدرك احدهما اجبا مسلطا  
على بيع في الحكم فاذا اراده شهد الشهود للمرتن لان اصل  
الدين له فاذا تمت تولى عقده ولا يبيعه للمرتن لانه بمقامه  
فلا يكون بائعا مشتريا \* (باب ٢) \* ان  
قال للراهن فعلت في رهنك ما يغسنه او تبريت منه لم  
يشتغل به ولا يرجع للراهن الا باتفاقهما وقيل يرجع ويحكم  
عليه بالمال في الحال وان استحق بعض ارض رهن خیر  
مرتنها فيما صح للراهن منها يتم منه بعضا ويرجع بالباقي  
عليه وفي الرجوع عليه بكل المال كالبيع والصداق وهذا  
اذا لم يعرف مرتن وامرأة ومشتري بشريك ولا تضع لهم الاقا  
على الباقي ان عرفوا به اولا وللشهود ان يشهدوا لهم عليه  
ان اقاموا ويخبرون بما استحق وكذا من رهن نصف فدان  
معروف ثم استحق نصف الفدان فمرتنه نصف المص  
الباقي وقيل النصف كله وكذا البيع والصداق وان

رهن أكثر من واحد فاستحق واحد لا بعينه انفسخ ولا يصح انقائه  
 بالباقي كالبيع والصدوق ان لم يعين لكل ما يخصه من الدين ولا يجوز  
 رهن في رهن ولا عوض فيه كما مر لانه ان استحق الرهن ادرك للرهن  
 على الراهن ان يرهن له ما يثق به على ماله وليس بيده بمالك حتى  
 يدرك عوضا وان خرج حراما رده مرته له لرب له لا للرهن وكذا  
 الوديعة والعارية والعوض والبضاعة ان كانت بيد مسلم ثم علم  
 حرمتها ردها للرهن الجاعلها بيده ان علمه والاباءها وانفقوها  
 ورخص ان علمت ثوبته وان رهن نصرا في لآخر محرما كالتزوير  
 او خمر فباعه مرته فقضى منه دينه ثم اسلم برئ الراهن من  
 الدين لا يفانه في الشرك وان من محرم وان اسلما وهو يدعى  
 رجع على الراهن بحقه وارق الخمر وقتل الخنزير وان اسلم  
 الراهن وباع المرتهن للمحرم واستوفى منه حقه لم يبرأ الراهن  
 منه وفي العكس يدفع للرهن رهنه ويرجع عليه بحقه وجاز  
 دفع محرم لمن حل له بشرعه وان افسد مسلم لمشارك حلاله  
 بدينه اعطاه قيمته بعد ولهم وان غضب رهن من يد مرته  
 ثم رده او رد عليه فهو بحاله لا يزال بغضب وان تلف عند  
 غاصبه وعزم قيمته او مثله فكالاول ومن عليه مائة دينار  
 فزاد رهن لربها فيها رهنان ثم استحق منها نصف او ثلث  
 لم يجز الرهن في الباقي ان لم يشترط كونه بيده الى آخر حقه و  
 ليعله ثانيا وان عزم المرتهن للمستحق منابه من الدنانير  
 فالرهن ثابت بحاله ومن تزوج امرأة بمفروض فزهن لها

فيه رهنا ثم مسها فالرهن بحاله فان طلقتها قبله او حرمت فهو  
 في نصفه ان شرطت ان يدها كذلك وكذا ان اعطت له نصفه  
 فخرجوه اليه بطلاق وكذا اجير رهن له رب العمل رهنا في  
 اجرة ثم بدلها او لاحدهما قبل التمام فالرهن بحاله ان شرط  
 فيما استحق \* (بَابُ ٦) \* جازلها التمتع  
 من زيادة او نقص في رهن على اصلاحه كبناء منهدم وسد  
 من ثلم وان غرس قيل رهن في ارض الرهن غروسا بلا اذن  
 من تنزله اخذه بزرعها والا انفسخ وان غرسها هو فيها  
 باعها مع الارض ان كانت منها والا فلا وان نزع احدها منها  
 غروسا فغرسها في ارضه كانت رهنا مع الرهن ويبيعه المتر  
 دون ما نزع ان وجد كفاف ماله لا انفصاله والاباعه معه  
 ولا يصح كراهن في رهنه بيع ولا هبة ولا اصدقا او كراء او  
 قسمة ان شورك فيه لانه معقول بحق المترين وان كان رقيقا  
 فاعتقه الراهن او دبره جازله ان كان في قيمته فضل عن الدين  
 ويرجع عليه المترين بحقه والالم يجر الا ان فكه بعد استيفاء  
 المترين حقه او ابراه منه او انفساخ الرهن فيلزمه عتقه  
 الاول او تدبيره وكذا ان باعه المترين في دينه ثم دخل ملك  
 الراهن لزمه ايضا وجوز عتقه وتدبيره وان لم يكن في قيمته  
 فضل عن الدين ان كان موسرا ويرجع عليه بحقه ومن رهن  
 فدانا معينين ثم تزوج امرأة فاصدقها نصف ماله في الاصل  
 لم تدخل به فيه ان لم يكن به فضل عن مال المترين وان غرها

وتزوجها على الفدان ولم تعلم انه في الرهن فلها العوض  
وان فكه فهو العوض وتدخل فيما زاد فقط ان علمت ولا يضر  
الصداق جهل الزيادة وجازله ببيع جميع الرهن ان شرط وكو  
نصف ثمن الفضل عن حقه للمرأة والاباع قدر حقه فقط ولا  
تدخل زوجة المرتين في رهن بيده ولا في ثمنه لانه ثقة بيده  
لامالكاله وتدخل في الاظهر في دين بقضيه من ذلك الثمن  
اذهو من جملة ماله وهذا اذا حل اجله والافهل تدخل فيه  
لانه من جملة تعلقاته وبيته ورثته او اذا لم يحزله الشرع  
اخذه فكانه غير مالك له بدليل انه لا يزكى عليه فيه تردد  
الاظهر الدخول \* (باب <sup>٥</sup> ) \* تلزم الراهن  
مؤنة الرهن وما يحتاجه فان كان اصلا ممثرا لزمه صرامه  
وايصاله لم يمتنه بنفسه او ماله لا بالرهن ولو حدث القم  
بعده ولم يكن به فضل واجر حارسه من ماله لامنه ايضا  
وكذا ما ياخذه جائز من خراج ثماره او غيرها من المهورات  
الا ان اعطاه المرتين ذلك فمن ماله وان اخذه بيد لاهما فمن  
ماله ايضا على قول وكذا ان كانه على الراهن من ماله لامنه  
ايضا فان كان حيوانا لزمه علفه ورعيه وخير في احدهما  
ولا يمتعه المرتين من اخر لجه للربي فيما يري فيه مثله من الناس  
وان كان رقيقا او بهيمة لزمه ما احتاج اليه من ختان او  
احتجام او ظفرا وجلال او دهن او دواء او نحوها مما لا يستغنى  
عنه من ماله لامنه ايضا وكذا انكاح الرقيق وطلاقه لم

وفد اؤه وان تجاعه وكفنه ودفنه ان مات بيده دون المرتين  
 او المسلط وان تلفت الثمار والحيوان او افسد لاحد في يده  
 قبل ايصاله للمرتين فمن ماله ايضا ان ضيع والافس ماله  
 المرتين وبالجملة فعلى الراهن كل ما يحتاج اليه الرهن او يلزمه  
 ولو نزع مضرته كشيعة او حائط ان مال فان حدثت عليه  
 من غيره ادر كنزها كل منها والمسلط ايضا ويتداركونه ان  
 احدها عليه احدهم وكذا ان حدثت مضرة على بيت كراء  
 يدرك نزعها ربه ومكثريه ان كانت تضرة ويتداركان ان  
 احدها احدهما والعارية يدرك نزعها عليها بالاستعير  
 وان اتى على مضرة ما ثبتت به كاثار او سدين ثبتت ان كان  
 الراهن او رب بيت الكراء او العارية حاضرا الا ان كان غائبا  
 او طفلا او مجنونا ولو حضر من تنه او المسلط او كلاهما  
 او المكثري او المستعير ولا يضر حضور هؤلاء مع غيبة رب  
 الشيء كما لا ينفع عكسه وجاز نزعهم لتعلق حقهم بما احدث  
 عليهم وعلق بثبوت مضرة لسكوت حاضر جائز تجوز له  
 وسكوته يدل عنه وان حدثت من رهن او بيت كراء او عارية  
 على الغير اخذ بنزعها محدثا ولو مرتنا او مسلطا او مكثريا  
 او مستعيرا او يؤخذ الراهن ايضا ورب البيت بهم وان لم  
 يجد تاكيا يؤخذ ان يجد وثما من الرهن والبيت نفسه بالامن  
 احدا لهما المالكان وان ضيع الراهن نفقة الرهن وكسوته  
 وعلفه وامتنع او هرب فانفق المرتين من ماله وكسى او علف

اخذ ذلك من ثمن الرهن اذا باعه ان لم يعط الراهن له وان لم  
 يكن فيه فضل تبع به الراهن وان اعطي المرتهن اجرة صار مر  
 الرهن او حامله للبيت من ماله فذهب لشجر والقة قبل ذهب  
 الرهن بما فيه واдрكه على الراهن ان امتنع او غاب ما اعطي على  
 الصرام والحمل فكل ما يهلك الرهن بتركه اذا فعله مرتهن من  
 ماله ادركه على رايه ان امسح او غاب وكذا ما اذا وابه من  
 مرض او جرح او فداه به من عدو يدركه على راي من جعل الرهن  
 ثقة بجمعه في يده لا يتعلق به حق ضمانه لم يتسبب لها على راي  
 من جعله بما فيه لتعلق ضمانه بالراهن على ان المداوات امر ممكن  
 النفع لا محقق ولا يحكم حاكم بذلك والنافع الحقيقي هو الله  
 تعالى \* (باب \_\_\_\_\_) \* على المرتهن حرز الرهن كيف  
 شاء ومجمله وان عند زوجته كماله ان لم يعلم لها خيانة او عند  
 امين او يجمعه معه في سفره ان شاء وعليه الاشكال والقيود  
 ان كان حيوانا ورده لراهنه وان لغيره بغيره ورهنه باذن  
 ربه ولو علمه ان فسخ او فلك من يده بايراد او وضع واستيفاء  
 او هبة او حوالة في الحكم ما حيى الراهن وان مات دفع لماله  
 لا لوارثه والاب ان رهن مال ولده بحاجة يرد المرتهن له ان  
 ان فسخ ما حيى وللمنزوع منه ان مات ولوارثه ان مات  
 ايضا لا لوارث ابيه الا ان مات الولد قبل ابيه فوارث ابيه او  
 من وارثه هو واصل هذا ان الاب اذا اخذ من مال ولده مجتمعة  
 فمال يتصرف فيه موقوف على الولد وانما ايج له قضاء الخ

منه فمال يقبض بذلك وقف اليه ولذا صار اولي من وارث  
 ابيه بماله وان مات لم يدرك وارثه عند ابيه في ذلك شيئا وان  
 رهن من ماله في دين طفله فعلى المرتهن رد الرهن ان فسخ او الباقي  
 منه بعد حقه ان كان للاب او وارثه ان مات ورد له ايضا ما  
 حيي والابر طفل ان رهن ماله في دينه فاذا بلغ رد اليه لان الذي  
 عليه والرهن له وان مات قبل بلوغ او بعد رد لوارثه دون  
 ابيه الامتيا به منه بارت وكذا ان مات الاب فانه يرثه لولدان  
 بلغ والا فلخليفته لا لوارث ابيه ورهن يتيم ومجنون وغائب  
 يرثه لخلافته مادام وصفيهم ومن رهن من مال طفله في  
 دين طفله الاخر لم يحز ولا يحل له ولا يرثه ان فعل ولزم  
 مرتنه رد ملز هوله ان بلغ والا فلا يره او وارثه ان مات  
 دون ابيه واخيه \* (فصل ثلث) \* ان صاع رهن  
 بيد مرتنه فقيل لا يرجع احدهما على الاخر بشي مطلقا وقيل  
 يتراددان الفضل وقيل يرجع المرتهن على الراهن لاعتكسه  
 ان زاد الرهن على الدين لان المرتهن امين فيه وهو حسن  
 وان لم يشترط لقوة الحجة وكذا ان كان اكثر من الدين  
 ثم ذهب بعضه قيل الذاهب من مال المرتهن وقيل الراهن  
 ومال المرتهن في الباقي فان كان اقل من حقه فليس له غيره  
 وقيل ان كان اكثر من الدين فالذاهب بينهما يتخاصمان  
 فيه على قدر الدين والفضل وان كان رقيقا او دابة ثم  
 ذهب منه عضوما انقصه ذلك فمن مال المرتهن وان ذهب

من يده بعد استيفاء حقه من الرهن او فسخه ضمنه كله ولو  
كان اكثر من دينه ان لم يدفع للرهن فيمتنع من اخذه وهذا في  
المنتقل واما الاصل فانما يضمنه ان تسلب له وهو مصدق  
في ذهاب الرهن ان ادعاه وان بعد استيفاء حقه وان اشترط  
على المرتهن ضمان الفضل وتراضيا ضمن ان هلك بيده قيل  
لا ولو بشرطه وان نقص بكساد او كبر او همر او هزال لم  
يذهب من مال المرتهن بذلك شيئا وان كان بسقم او مرض  
فنقص من قيمته فقيل من ماله وقيل لا يضر بذلك حقه  
كمن له على اخر عشرون دينارا ورهن له عبدا يساويها فضر  
حتى صارت قيمته عشرة فمات القاتل بذهاب حق المرتهن  
بالمرض ذهب ماله بموته والقاتل بعده به ذهب من حقه  
عشرة مات بها وان كان شاة فذبحت وقيمة لحمها كقیمتها  
حية فلا ذهاب على مرتتها وقيل لا بد من فضل وهو من  
ماله وان غضب من يده ففداه رهنه فماداه به ذهب  
من حق مرتته ان كان مثل ما يغدى به مثله وكذا ان فداه  
هو لا يدرك في الحكم ما زاد على ماله وعد متبرعا فيه غيرها  
ان فداه ولم يشهد انه ياخذ \* (فصل ١٢) \*  
دخول صيد مرمون الحرم كذهابه فان خرج منه فهو في رهنه  
وان خرج ناقص الاعضاء فمن مال مرتته وان كان كسيف  
او درقة فضرِب احدهما الاخر فالتقى به فانكسر او قطعت  
فالباغي ضامن ولو متقيا به وكان من ماله وغرم مرتته

خبر  
بأن  
الذهب



الفضل عن دينه ان يغي وكذا ان كان التضارب بين مرتته  
 وغير رهنه او بالعكس او بين غيرهما فاخذه احدهما فضر  
 به او اتقى ضمن الباغي نقص قيمته يغرمه مرتته فيكون رهنه  
 بيده وان كان حيوانا فافسد ولو مال غيرهما فمن مال مرتته  
 وان عبدا فبغى فقتله المبغي عليه فمته ايضا مصيبة عليه  
 وان قتل انسانا خير وليه في قتله واخذه في الدية وفي  
 حبسه في الرهن وان بغي على العبد فقتل هو الباغي لم يقتل به  
 وان قتله الباغي استده مرتته في قيمته فتكون عنده  
 رهنه كالعبد وان قتله المرتته ضمن قيمته ولو اكثر من دينه  
 وان كان لرجلين دين على اخر وتفاضلا فيه فزهن لهما ما يساوي  
 ما لهما وقال رهنه لكما هذا على اموالهما كاجاز وكان على المال  
 في القضاء والوضعية على ما تفاضلا وان قال في اموالهما  
 فنصفان فيرد الاقل في الدين للراهن ما يفضل عن حقه وان  
 دفعه لصاحبه بلا اذن الراهن ضمنه وان كانت فيه وضعية  
 فبينهما وبرجعا بالباقية عليه وان امكنت قسمة الرهن  
 قسما نصفين والا اخذاه بدول وجاز ان يتركه كل عند  
 صاحبه ان كانا امينين \* (باب —) \* لا ينتفع  
 مرتته برهنه وينفسخ بذلك منه ولو امر به وان لم ينتفع  
 المأمور به وقيل حتى ينتفع به ولزمه غرم ما انتفع به وخرج  
 من امانة لضمانه وقيل لا ينفسخ بذلك وقيمة ما انتفع  
 به قضاء من حقه وما عقد بقول لا ينفسخ به كسائر العقود

والعمل على الاول ولا يفسخ بانتفاع مسلط به عليه وان  
انتفع به مرتنه في يد المسلط انفسخ وقيل لا وان كان بيد  
رجلين فانتفع به احدهما انفسخ كله لاتحاد العقدة وانما  
مرتنه فانتفع به بعض ورثته ففي فسخه قولان ولزومه غرم  
ما انتفع به وكذا الخلف ان انتفع به الكل ولا يفسخ  
باطعام راهن من ثماره لمرتنه ان لم يعلم بذلك وكذا ان  
غاب وانتفع به بلا علم او جن او انتفع يتيم او مجنون برهن بيد  
خليفته في دينه لا يفسخ وان انتفع به الراهن بلا امر المرتن  
ولو تركه لذلك او ولده ولو بلغ او عبده او امراته او اجنبي  
لم يفسخ وان حلل مرتنه اكلامنه او مفسدا فيه او باعه  
بيعا مفسحا او انتفع الاب من رهن طفله وان بيد خليفته  
لا عنده انفسخ في الكل لا ان انتفع خليفة برهن من استخلف  
عليه وبالجملة فانه يفسخ بانتفاع مرتنه به وان بضرورة  
او اكره ان لم يكن بوجه ابيح للعامة بلا اذن ربه ولا يمنعم  
منه كشراب وان من بئر او ساقية او واد او نهر او احتطاب  
من فحش او استظلال بكشجرة من خارج بحيث لا يضربه  
او يمدن وان من جبس او طفل او شب وان انتفع بمترك  
كدخل بيت غير مسكون جاز للعامة انتفاع به بلا  
اذن ربه وله منعم ان شاء من ذلك فهل يفسخ بهذا وان  
لم يمنعه الراهن او حتى يتنفع بعد المنع قولان ويفسخ وان  
بشم الرابحة بقصد او بنظر وجه في مراة او تعلم صناعة

من كتمان كان صانعا وان اكرى راهن لمرتهنه رهنه كعبد  
 او جل انفسه ان انتفع به ولزمه اجرة مثله \* (باب ١٠)  
 جاز له ان يبيع ثمار رهنه ان ادركت لراهنه بلا استقصاء  
 في الثمن كالغير وان يقاسمه ثمار جنان ادركت ان رهن له نصفه  
 وان على الشجر فياخذ كل منابه فيبيع هو مناب رهنه وان  
 لراهنه ايضا ويقاسم شريك الراهن ايضا في جنان ارتهن  
 نصفه لا الراهن في ثمار جنان اشتركا وارتهن نصف راهنه  
 وله ان يبيع له الثمار كلها فياخذ نصف الثمن لنفسه  
 والنصف للرهن وكذا خليفة غائب او نحوه ان شاركه  
 فيها فان قيل هل للمرتهن ان يستخلف لنفسه من ياخذ  
 له نصفه ويقبض هو مناب الرهن قلنا لا يجوز لانه  
 بمقامه وان باع نصيبه من الثمار ثم قسمها مع المشتري  
 واخذ مناب الرهن جاز وان باع النصف المرهون عنده  
 وامسك نصيبه ثم قاسمه المشتري جاز وان اشترى  
 ذلك النصف منه ايضا جاز ان لم يتفقا ولا يجوز قسمة اصل  
 في الوجوه ان طلبها المرتهن وقسمة الثمار صلاح لها وتتمام  
 لحريها ولا كذلك الاصل وله ان يستمسك باكل او اخذ  
 من ثمار رهنه بتعديدية ويحلفه ان يجد ويوقف عليه التهمة  
 ولو راهنه ان لم يكن امينا لقولهم لا تلحق اميناتهم ولا يمين  
 مضرة واجبر بالرد ان اقر او القيمة ان هلك فيكون  
 رهنا بيده كاصله ويعطيه مفسدا فيه قيمة ما افسد وان

غير أمين وكذا المسلط لا لراهن وحده ولا مع المرتن ان كان  
مسلط ولا تجرى مفسد فيه محالة الراهن وتجزيه من مرتنه  
ان كان امينا وانفسخ به كاملا بالمسلط مع اجزائها منه ان  
كان امينا وضمن وتجزي من كل من كان الشيء بيده وان بخلافه  
او استوداع ونحوه وضمن وكذا والد في مال طفله (فضل)  
ان رهن امه هي زوجة من تنها قبل جازله وطبها بعد وان  
لم يطها قبل ولا صير به على ماله لانه من حق الزوجة والراهن  
لا يحرم حلالا في حق الغير كالبيع والرهن اسهل منه وان كانت  
لغير من تنها قبله وطبها بعد الرهن ولا يذهب من ماله مثل  
مهرها وبيع معها ما ولدت ان كان مع الرهن لاحاد ثابته  
وبياع ما في البطن وقت البيع وان زوجها الراهن لمحرم  
منه قبل الرهن حر عليه ما ولدت منه وان بعده ولم يكن بم  
فضل ويستثنى عند عقده كالبيع وان تسرها قبل فلا يتسرها  
بعد كالبيع لانه يؤل اليه ولم تنها ان يغرم واطبها بعد  
الرهن عقرها ولوراهنها ويكون رهنا بيده وثبت نسبه  
لا غيره ولو مرتنهما او مسلطا ودفع الحد عن مرتنهما بالشبهة  
وانفسخ الرهن بوطئه او باذنه به لا ينكح سابق وان للراهن  
ولمرتنهما بيعها واستثناء حملها وان ماتت لم يذهب ماله  
بذاتها ورجع على الراهن به ومن رهن دارا او بيتا في  
حائرها وفي المرتن خزان طعام او متاع او ودعة قبل الرهن  
فله ان يدخل لماله بعده كما يدخل قبله بل لا زيادة فيه وان

سكنها ثم ارتهنها فلا يسكنها بعد الا بالخزين لان ماله فعله  
قبل الرهن بحق لا يمنع منه بعده ومن ارتهن دابة عليها سرج  
او نحوه من الادوات لم يدخل في الرهن ان لم يشترطه عند  
العقد الا كالبيع وان قال عند موته هذا عندى رهن في كذا  
ولم يسم ربه فلا بيعه وارثه وليستوفى منه حقه وخص  
ويطلب ايصال الفضل ان كان لربه ما قدر عليه \* (باب)  
جازه بعد حلول اجل دينه بيع رهنه وياتي حاكما ان كان  
اصلا فيقول له فلان ابن فلان لي عليه كذا وكذا من قبل  
بيع كذا وكذا الاجل كذا وقد حل ورهن لي فيه كذا فيمكا  
كذا رهنا ببيع على الاجل وبعده واجل مبيعه على اجل الدين  
ثم ياتي على شروطها ان شرطها اولا في العقد ثم يقول له  
بين لي ذلك فياتي بشهوده او بتوثيقهم عليه فياتوا بالخبر  
كذلك يخبره به الاول فان غلط اعاد الا كالشهادة ثم  
يبلغ غيره كذلك ثم يامر الحاكم ببيعه ان قبل شهوده  
وجازت دعوته والشهادة على وفقها وان لم يحضر رهنه  
ويحزى الخبر ولو انكر وكذا لخليفة الوصية ان لم ينكر الوارث  
والا فلا يحزىه الا الدعوة عليه بحضوره والشهادة و  
فيل في الرهن كذلك ان انكر الراهن فينادى على الرهن  
ويستقصى عليه على علم الشهود ثم يبيعه بين ايدهم  
فان عارض رهنه مشترى فيه بعد فليات بهم الى الحاكم  
فيخبروه بالدين والرهن والنداء والاستقصاء فيه والبيع

ثم يشهدون لمشتريه بشراؤه من مرتنه وكا لرهن الوصية  
 ولا يحتاج الى اتيان الحاكم في غير اصل وهو المقبوض باليد  
 ولو حيوانا وان وقع فاحوط لما يحدث من رهنه بعد فان كان  
 حيوانا او طعاما فليمسكه من مرتنه بيده ثم ينادى عليه الطواف  
 او هو بنفسه لافي يد الطواف لئلا يدخله الضمان بالخراجة  
 لغيره وهذا احتياط لا وجوب في الاظهر ويبيعه بعد النداء  
 بنفسه لا بالطواف وان بدائه او يامر به الا ان شرط ذلك  
 وقيل لا يامر على بيعه ولا يستتلف ولو شرط ولا يعطى الحرة  
 حال او طواف او كمال او وزن من الرهن بل من ماله وكذا  
 الضالة واللقطة والوصية ويعطيها خليفة من مال من  
 استتلف عليه لإطلاق الخلافة وتقييد الوكالة وجوز  
 لم رهن وخليفة وصية اعطاؤها من رهن ووصية وكذا ما  
 ذكرنا من الضالة واللقطة وجميع ما باليد ان جاز له بيعه  
 والاول اصح وللمرتهن بيع رهنه وان لوالده او ولده المبالغ  
 وان لم يحزه وخليفة طفله ولزوجته ولا يامر من يشتريه له  
 ولو المسلط وان باعه كالمحوز ثم اشتراه من مشتريه او  
 ولده له جاز ان لم يتقاعلى ذلك ولا يشفع مسلط او مرتن  
 رهنه ولا يشفعان به ولا يباع بغير العيتين ان لم يشترط  
 وجوز نمارهن فيه ان كان مكيلا او موزونا وصح بدنانير  
 ان رهن في دراهم كعكسه بصرف لاتحاد الجنس لا ان رهن  
 في احدهما فيباع بغيرهما ولا جل او بيع الخيار لان اجازة

الراهن او مشروطه عليه عند العقد ولا تجوز هبة الرهن وان  
 بشرط الثواب ولا مكاتبته ان كان رقيقا ولو باكثر من ثمنه  
 ويقضي بذلك ولا يجزئه \* (فصل في) \* ان قال  
 الراهن او قريبه او صديقه للمرتهن خذ مالك على الراهن لم  
 تجز له بيعه بعد ولا يبيع اصلا ان وجد وفاء حقه في غلته  
 او من حيوان وقدم وكذا خليفة الوصية وليبيع بقدر حقه  
 ان كان في الرهن فضل بشمية منه لا بجهول وان كان كذا  
 باع شمية منها لا واحدا ولو وجد وفاء حقه فيه ان لم  
 يشترط بيع الكل او لم ياذن له رهنه في ذلك وكذا خليفة  
 الوصية وان كان بيده لرجلين فاراد احدهما ان يعك سهمه  
 منه اخذ منه منابه من الدين وباع سهم الاخر ان شرط الى  
 اخر حقه والا فلا حيث اخذ بعضه وان قال له لا اخذ  
 منك الا جميع حتى والا فابيع الرهن فله ذلك وكذا ان  
 مات الراهن فاراد بعض ورثته فك منابه على هذا الحال  
 وكذا خليفة الوصية وان كان بيده رهن متفرقة لواصل  
 او لاكثر فلا يبيعها في صفقة ورخص ان علم ثمن كل قبل البيع  
 والعمل على الاول وان باع رهنًا ثم رد عليه بعيب اعاده ثانيا  
 وقدم وكذا خليفة الوصية ويدفع مشتره الثمن للمرتهن  
 وان كان اكثر من حقه ويقضيه حقه بلا احتياج لقضاء  
 رهنه ان اتفقا على ذلك والا فلا بد من قاض وهو  
 الراهن او نائبه ويكون الثمن بيده رهنًا ما لم يقض له وان لم

يكن فيه وفاء لحقه اجبر الحاكم راهنه على الباقي له بلا دعوة  
 وشهادة ان بلغ الخبر عنده اولا وعرف الدين واتم الرهن  
 وبيعه ويجبر المرتهن للراهن على الفضل ان كان ثابت بلا  
 دعوة مستأنفة \* (خاتمة) \* يقبل في رهن  
 قول مرتهنه مع يمينه ان اختلف مع راهنه وفي حق او كونه  
 ليس برهن وان يكونه امانة قول الراهن كذلك وتفصيله  
 ان ادعى المرتهن تلف الرهن او صفته بعد تلفه حلف على تلك  
 الصفة فيقومه الامناء فينتع الراهن بالنقص ويقبل قوله  
 ايضا في ثمنه اذا باعه وادعى الراهن باكثر وقوله في كمية ما  
 رهن فيه كأن قال في عشرة والراهن في عشرين وفيما  
 اتفق عليه ما يدركه على الراهن وفي جنس الرهن كأن قال  
 هذا والراهن لابل غيره لان القول قول من كان الشيء بيده  
 وان يغصب مع يمينه وعلى الراهن ورب الشيء بيان انه غير  
 وكذا ان اختلفا في القلة والكثرة كأن قال المرتهن واحد  
 والراهن اثنان فليبين مدعى الزيادة وكذا في حدوث عيب  
 كأن قال رهنتملك صحيحا فجنيت عليه هذه الجنابة  
 ومرتهنه لابل منقطعا او مكسورا على حالته هذه قبل قوله  
 مع يمينه لانه غامر وان لم يبين الراهن فان بين غرم المرتهن  
 ذلك او قضاؤه من حقه وكذا الغاصب والصانع وان  
 ادعى فسخه من يده مرتهنه او باعه به او ذهب بعضه بين  
 والاحلف المرتهن وقبل قول الراهن في الدين كأن قال



عشرة والمرتهن عشرون وفي جلسته كان قال دراهم  
والمرتهن لابل بزلزله البيان وان ادعى الدين للمرتهن  
بين والاحلفه ان يجد وان اختلفا في اجله كان قال الدين  
والرهن الى اجل كذا لم يحل والمرتهن لابل كذا وقد حل  
والبيع مثله بين الراهن وان بالخبر وان تضاد قاعلي الاجل  
واختلفا في قدره قبل قول المرتهن وبين الراهن وان  
بالخبر وان قال المرتهن قد حل بين ايضا وان به والا  
قبل قول الراهن مع يمينه ان لم يحل

## كتاب الرابع عشر في الشفعة

وعرفت شرعاً بانها تمليك قهرى يثبت للشريك القديم  
على الحادث فيما ملك بعوض ويجب الحكم بها لقوله عليه  
السلام الجار الحق يصقبه اى يشفعته وحديث قاطعها ولقوله  
ايما رجل له شريك في دار او ربع فاراد بيعها فلا يبيعها  
حتى يعرض على شريكه فان ارادها فهو اولي ولها الحكم  
واركان وهي مشفوع فيه وشافع ومشفوع عليه  
وصفة اخذها\* (باب) \* يجب  
كون المشفوع فيه اصلاً كدار او بيت او جنان او مزرع  
او بئر او جب او حمام او غار او شجر يحول عليه حول ثابتا  
بارض لا كقبول ونبات او تابع الارض في بيع ان كان مغزرا

ثابتاً وان كان مستقلاً في ذاته كخشب وحجر وحديد اتفاقاً  
وفي الحيوان قولان والمختار المنع عند المتأرّبة  
\* (باب ) \* يجب لشريك وجازل دفع ضرر  
او اشتراك نفع والترتيب فيها قيل هو المختار فاولى بها شريك  
لم يقاسم ثم المقاسم ان بقيت بينهم شركة في طريق او مرسى  
او دور او بيوت او فدادين او اجتماع ماء في جسر او سد او  
ساقية ويشفع بها وبطريق وان غير جائزين في اقل من  
خمس شركاء والمضرة المعتبرة فيها اشتراك الطرق  
والمراسي لما مر ان لم يكن طريق غيرها وهل للشفع او للمبيع  
اولها احتمال وتعتبر في اجتماع الماء كما مر وتخصر في شريك  
وقصور واسواق بشريك غير مقاسم لا بمضرة وهل  
يشفع باختلاط ماء في اندار وسقوف او لا قولان ايضا  
وتدرك به في فدان واجباب وبين بيت في آخر او غار في غار  
وتخلتين في جدر وان كان فدان احد فوق فدان الاخر  
ولرب الفوقاني قطعة من ارض ورا جسر وصحت بينهما  
باختلاطه في السفلا في وفي القطعة وقيل ان باع  
السفلا في شفع الفوقاني لا عكسه ولا بين بيت فوق  
غار لم يشتركا طريقاً او مرسى والغار وان كان بيت على  
اخر ولم يشتركا فيها فمهل لكل شفعة آخر او لا او  
لرب البيت لا الغرفة اقول وتصح بين اشجار في ارض  
الغير فيما بينها أولاً ولرب الارض عليها ايضا ثانياً

لآعكسه ولا شفعة لغائب ولو قدم من يومه مطلقا عند  
 المغاربة وقيد عند المشرقة بكونه لاحاجا ولا غائبا  
 لم يتأخر عن اصحابه ولا لیتيم او مجنون او ابله لا تقهر اشارته  
 الا بخليفة قبل البيع عند الاكثر ولا تدرك عليهم ان لم تكن  
 لهم خليفة وان تبرأ من خلافة قبل اخذ الشفيع لها فله  
 احيائها المقدم او بلوغ او افاقة او نطق او لا يستخلف في  
 عليهم ولا يدركه على العشيرة وان كان الشفيع مع الغا  
 في بلد فاشترى الغائب فيه ما للشفيع شفعة ان شاء  
 وتدرک على شريك فيما اشترى ولو غاب شريكه ويقوم  
 الاب مقام طفله فيما له او عليه ويدركها غائب ويتيم  
 قيل في شياع وتؤخذ من ذمی ان اشترى من مسلم باسلا  
 او حار او لا يدركها من مسلم مطلقا ويدركها طالبا لها  
 بالاسلام ما لم تتم ثلاث سنين على المختار وقيل لا تنقطع  
 بمرور الزمان وقيل الذمی والمسلم فيها سواء لا اشتراء  
 الكل في الحق ولا يدرك ولد على ابيه شفعة ما اشتراه وفي  
 ادراكها فيما باع قولان وتدرک بين زوجين واخوين  
 وبين امر وولد وبينه وبين جده ويدركها ولد  
 الابن على جده ان كان ابوه حيا لا ان كان صغيرا وفيما  
 باع والد لولده كعكسه قولان \* (فصل في)  
 لا شفعة فيما باع احد الزوجين لآخر وصحت فيما باعته  
 ام لولدها ولا يصح لخليفة وان لو وصيه او وكيل على بيع

او شراء فيما باع او اشترى لمن استخلف عليه او وكيل ولا  
 لغائب آخر ونحوه ولا نوارث ميت فيما باعه خليفة وصيته  
 ولا الرهن فيما باعه من يمينه او المسلط ولا لها فيما باعا ولا  
 لمترين فيما باعه المسلط ويدركها الموصى له فيما باع خليفة  
 الوصية ان اوصى له الملت بنصيب معروف من ماله او  
 من ارض معروفة وان قريبا او اجنبيا ولكل من خلقت  
 وصية شفعة ما باعه الاخر او اشتراه باجازه مستخلفها  
 ان استخلفها مفترقين لا ان جمعها وكذا ان كان لكاتب  
 خليفتان وقيل ان باع خليفة غائب ونحوه ارضه لا يشترط  
 له ولا لنفسه ان باع ارض من استخلف عليه وجوز  
 فيها ولمترين شفعة ما باع ان شارك الرهن وله ايضا  
 والخليفة الوصية ووكيل على بيع وشراء رد ما باعه شفعة  
 وللوارث شفعة ما باعه خليفة الوصية والحداد ما سر  
 \* (باب ب) \* المشفوع عليه هـ من  
 انتقل اليه المالك او خليفة يبيع او يولى او امانة او هبة  
 ثواب او مبادلة بقيمة لا بصدق او فدية او مراجع بـ  
 وان تبادل ارضا بقيمة باخرى بدونها شفعة المقومة لا  
 ارضامع دنائير بارض وان وهب واحب بشرا من ارض  
 لاحد ثم باع له الباقي فالارض شفعة صحت في التحكيم جزا  
 عليه ذلك عند الله وعلى نفسه شفعة وان اشترى رهنه فله  
 بخليفها ان اتهما وقيل يشفعون على من اشترى رهنه

اذا اراد الشفيع ان ياخذ شفيعته اتى المشتري بما يشفع  
 به ومعه امينان فيقول له انك اشتريت كذا فلان ولى  
 شراؤه بالشفعة وقد اخذتها وهذا مالك فيرمى له ما  
 اشترى به ان عرف نوعه وكميته وتقوته بالخلاف ان رده  
 له ويناقض وبالكثرة عند الاكثر وان قال مشتر لا حد قد  
 اشترت مالك فيه شفعة فادفع لى مالى لزمه البيان ان لم  
 يصدق ان صدقه وقال له اذهب معى لى اوبى او لى  
 ان لم يحمده فيه ولم يبعد وحده بفرسخين فله ذلك وان اخبره  
 امين بالشراف فحج عليه ان صدقه فى قول وعلى المشتري  
 بيان ما اشترى به وكميته ونوعه وتقوته ان فرط بعد  
 اخبار البائع والمشتري له او الشاهدين واستحسن رضى  
 دينارا ودرهم له ان لم يعلم نوعه او كميته او شئ من حجب  
 ان اشترى به ولم يعلم كيله حتى يتبين له الحق او كان  
 له مؤنة فيعطيه ما تيسر منه حتى ياتى بالباقي للموضع الذى  
 هو فيه وقد عذر فى ذلك وان اشترى بثلث معلوم لاجل  
 احضر الشفيع الثمن واره اياه وقال اخذت شفيعتى و  
 مالك فى يدي فكأن حل الاجل اعطيته لك ثم  
 يصرفه فى حوائجه ان احتاج اليه وان اشترى بجيوان  
 او متاع اتى الشفيع بعدول يقومونه على صفته يوم الشراء  
 او مثلها ان امكن ويقبل قول المشتري فى الثمن والصفة  
 مع يمينه ان لم توجد بينته وان اشترى بكرطب او غلب

والى للشفعة بوقت لا يوجد فيه اختيار فواتها وقيل  
 يدركها بقيمته عينا يوم الشراء وان رى له الثمن الذي  
 اشترى به ثم ذهب وتركها وهلك فن مال المشتري وقوته  
 ان رفعه هو وخليفته او مأموره وان لم يرفعه بعد امره  
 لابعده او ولد ولده او سواها بلا امره ويصح له اخذها  
 بنفسه او باستتلاف عليه والمشتري قطعها عنه كذلك  
 والمأمور كالخليفة فيها في الاظهر وجاز للشهود ان يذهبوا  
 مع كل لاخذ او قطع لا مفاجين بها وللشفيع الهروب من  
 الاختفاء من المشتري بعد اخذها حتى يخذ الثمن وله  
 البحث خلفه حتى يلحقه وحرما السعي في قطعها عند الله وان  
 حط بايع عن مشتر شيئا من الثمن عما وقعت عليه الصفقة  
 مسامحة في المبايعه اعطى الشفيع كالموالي له ما خرج من  
 يد المشتري فقط لا برحم او هدية او نحوها واجبرا بما  
 وقعت به وباعطاء الثمن للمشتري لا للبائع وان اعطيا  
 له فاداه للبائع ثم رده شيئا بمسامحة رده لها وحرم  
 عليه امساكه ولزمها ما وقعت به الصفقة للمشتري ولو  
 قضى للبائع سلعة قبل اخذ الثمن او بعده وان اشترى بمائة  
 دينار ما يسوى عشرة خير الشفيع في الترك او اعطاء المائة  
 وعليه العمل وقيل يقوم بعدول يوم الشراء وهو الاعدل  
 \* (باب بـ) \* ياخذ الشفيع الكل او يتركه ان  
 كان كالشفيع عليه واحدا وان تعدد ففيه توزيع للشفيع

فيه يلينهم هل على قدر حصصهم فمن له كثلث اخذه منه  
وهكذا ان تساوا اليها في المجيء والافلسا بقها وان سلمها  
بعضهم فللباقى اخذها جميعا او تركها او على رؤس الرجال  
قولان وان اختلفت اسباب شركتهم كما ترك جدات ونساء  
وبنات فباعت بنت منهن فريضتها هل البنات احق بشفعتهما  
من غيرهن الا ان تركن وهكذا فيجب بعضهم بعضا  
او هي للسابق مطلقا وصح وعليه الاكثر قولان وكذا ان  
تعد دجار مشفوع فيه ونحو لغوا بالقرب اليه فهل لا اقربهم  
اليه ثم لتاليه ان تركها الى اخرهم وبه يفتى اول للسابق منهم  
وان وجد اقرب منه واسم الجار كما مر لقوله <sup>عليه</sup> والجار الحق  
بصفه يشمله قولان وان كان للدار بيوت او غيران للناس وبها  
واحد فباع احدهم بيته او غاره فاصحاب البيوت او الغيران  
سواء في الشفعة لتساوهم في الطريق لان زاد احدهم  
بالمرسى فذو سببين الحق واقرى من ذى واحد وهو هل  
في الدروب وهي السكك الغير نافله التي فيها دور كثيرة  
شفعة ام لا قولان فعلى ايجابها فيها فهل لا اقربهم اليها  
بابا او هم فيها سواء قولان ونصح بين دور ومصطفة او  
متقابلة في سكة ان اشتركت مرسى وحده ان لم يكن بين  
ابوابهن اربعة عشر ذراعا ان تقابلت وسبعة ان  
اصطفيت في سطر فالتى معها فيه ومقابلتها من اخر سواء  
وان اخذت قناة او ترعة من واد او من شعب ثم

قسمت على ثلاثة اواربعة ثم كل على قسمين او ثلاثة فباع  
 سفلاتي فالمقاسم معه احق به ثم الى فوق الى اخرهم وان باع  
 وسطاني فالمقاسم معه ايضا وتسويا ان باع فوقاني وقيل  
 مطلقا وان تعدد المشفوع عليه فللمشفيع ان يشفع لواحد  
 فقط وان اشترت اجنة في مواضع بصفقة وله شفعة  
 واحد فله شفعته فقط على الاصح بقيمة عدول وقيل يشفع  
 الكل او يتركه لاتحاد الصفقة وان اشترى اثنان ارضا  
 من واحد ولها شفيع واحد هما ابوه فله ما لغيره كعكسه  
 وفي نصيب ابية قولان \* (باب —) \*  
 هل تجب على الفور بشرط العلم والقدرة وامكان الطلب  
 وتقوته بصلاة ركعتين نافذة قبل ان يخذها او وقتها موسع  
 قولان . وهل حده ثلاثة ايام بعد العلم حتى ان ادعى  
 المشتري ان الشفيع شفيع بعد علمه حلفه انه شفيع عنده  
 او سئل ان او ثلاثة اولا يبطل الحق تقادمه ولا تقوته الا  
 بقطع او تسليم اقول ان المأخوذ به ثلاث سنين وهو  
 وقت الاشهار في الاحكام والمشفيع في شفيعته ما لم تتم  
 مدته او تقطع عنه او يسلم او يعجل في مشفوع فيه والاعلى  
 التسليم كان يستاجر كالمشتري لحرث او حصدا او بناء  
 فيه او عبده او دابته بكراء او سكن فيه به او بجارية من  
 مشترية فان سلم له قبل شرائه او اذن له به فقولان  
 واختير فواتها وان بعده فان بسؤال بيع او تولية او هبة



او اشارة لفعل شيء فيه كغرس او بناء او حرق او استطاع  
 من ثماره وان لم يطعمه منها الا ان غره فاطعمها اياه لايعله او  
 اكلها على ادعاء انه اخذ شفيعته فانتبه اتفاقا وان اظهر له  
 خلاف ما اشترى به كأن قال له بمائة دينار او وحدى او  
 مع غيري او وكله او بعضه <sup>اولش</sup> او لغيري او حالا وهو قد اشترى  
 لاجل ولم يحل او وهبت لي بثواب او بمكيل او موزون او بشئ  
 فاذا هو بخلاف ما قال مما هو ضرر للشفيع فسلم لاجله لم  
 تقته عند الاكثر وان اشترى ثلاثة ارضا من واحد في  
 صفقة واحد هم شفيعها لو لم يشتري معهم ارباعوها كذلك  
 فلا يدرك انضباء شركائه وان تركها شفيع حتى باع ما به  
 يشفع او وهبه او اصدقته بعد علمه بالشراء فانتبه على المختار  
 ومن له فدان وله شفيع فباع لآخر منه ربعا ثم ثانيا فثالثا  
 فاربعا فشفيعه ان يشفع الاول ثم كذلك الى اخرها  
 وان قصد اولا لثان فله ما بعده لا ما قبله وجوز له  
 الكل والبداية من ايها شاء قيل وهو الاظهر وان تعدد  
 مشتر الارباع فالشفيع ان يبدى بايهم شاء اتفاقا وكذا  
 ان باعها اربعة لواحد او متعدد ومن اشترى من احد  
 ارضا ثم استحق نصفها لم يدرك عليه النصف الباقي له  
 بالشفعة في الحكم وما حدث باصل بعد بيعه مما تجب به  
 شفعة لم تدرك به ويشفع به ان كان قبله ولو زال بعده  
 \* (باب —) \* ان مات مشتر لم يشفع

شفيع وارثه الا ان احياءها في حياته وان مات قبل اخذها  
 اخذها وارثه مطلقا بعده وتورث على الخمار وقيل الا ان  
 احياءها ومن وهب لاثني شفيعته او باعها لهما او ورثاها  
 منه اثلاثا فهم على ذلك في اخذها لا على الرأس وان سلمها  
 احدهما للمشتري فللباقى سهمه فقط ومن اشترى ارضا  
 نقد وشفعها فمات احدهم فهي للباقيين وان سبق اليها  
 واحد من ورثته فله ارثه فقط وان واحد من الشفيعين  
 الحيين اخذها كلها وان ورثة المالك واحد الحيين فللورثة  
 نصفها على ارثهم والاخر للحي وان واحد من الورثة وواحد  
 من الحيين فربعها للوارث وثلاثة ارباعها للحي ومن اشترى  
 ارضا شفيعتها لثلاثة فما تواقبل اخذها وترك كل منهم  
 واحدا فهي بينهم على الرأس ان اتوها معا ولل سابق ان تسبقوا  
 وقيل له ثلثها فقط وان اشترها ولها شفيع ثم تزوج  
 الشفيع امرأة فاصدقها نصف ماله في الاصل ثم اخذ  
 شفيعته لم تدخل معه فيها بصدقتها علمت او لم تعلم وان  
 سلمها للمشتري فليس لها عليه عوض مثلها وان تزوجها  
 بعد الشراء واصدقها كذلك ثم شفيع فيما اشترى  
 فلها عليه عوض ان لم تعلم بذلك لا ان علمت الا ان لم يكن  
 لها صدق غير ما اشترى فيجب لها حينئذ عوضه وقيل  
 ترد لصدق مثلها وان سلمها الشفيع دخلت علمت او  
 جهلت وان اخذ بعضا دخلت في الباقي ولها عوض

ما اخذ ان جهلت ويبطل فعل مشترك بيع وهبة واصداق  
 اخذ الشفيع شفيعته فمن اشترى ارضا بعشرة دنانير فباعها  
 لآخر بعشرين ثم باعها لثالث بثلاثين فلشفيعها اخذها  
 من ايهم شاء بما اشترها فان شفيع الاول بطل فعل الثاني  
 والثالث ورد كل ما اخذ وقوته ان كان احدهم ابا او شفيعا  
 مثله ولا تؤخذ من موهوب له لالتواب ومن اشترى  
 نصف دار او جذان وشرط خيار الاجل ثم بيع نصف  
 اخر لآخر بدونه قبل الاجل ثم رضى البيع بعد التمام  
 فقبل للاول شفيعه الثاني وقيل عكسه وان وجد عيبا  
 بارض اشترها ففكك له شفيعها انا اخذها به فله  
 ذلك ولا يرد لها مشترىها على البائع وله اخذها ايضا ان علم  
 به بعد الرد ولا يضره اذ ليس يبيع ويطالب بها المشتري  
 ويجبر البائع بدفعها له وان قال بائع مشترى اخذها  
 من ايها شاء اذ هي بيع على المختار وكذا في تولية وقضاء  
 ويرد الشفيع ما اخذ ان اطلع على عيب به قبل الشراء على  
 المشتري لا على البائع ومن اشترى ارضا ولها شفيع  
 فعمل فيها كثيرا كبناء او حفر ثم شفيعه فيها فهل يدرك  
 عليه ما تعنى فيها اولا قولان ولا يدرك عليه الشفيع  
 ما حدث من غلة بعد الشراء وادرك قبل اخذها فكل  
 غلة لم تدرك عند اخذها فهي للشفيع وان ادركت عنده  
 فالمشتري بقيمتها يوم الشراء وان لم تكن عند البيع

فدونها وما شفيع بتلك الارض قبل ان يشفعها شفيع فله  
 كالغلة وان تغيرت بيد مشتري قبل اخذ الشفيع فان ينقص  
 من قبل الناس كافساد فيها اجبر المفسد بقيمته للشفيع  
 ويجزيه تحليل المشتري قبل اخذها ويجبر بمحط قدره من  
 الثمن وكذا ان تغيرت بنفسه او طفله او عبده او دابته  
 وان من قبل الله كادها ب سبل او ربح او ظالم بعض بناء  
 او شجر خير في اخذها بكل الثمن وفي الترك وان بزيادة من  
 ذاتها فالشفيع ولها ايضا ان كان من مشتريها كان غرس  
 فيها او بناء ان كان الغرس والنقص معها لا بعنا، لازم وان  
 من غيرها اخرج بعد اخذ الشفيع لها او تركها فيها بقيمته  
 وان غرس بها غصونا او عيدانا فالشفيع مطلقا وعليه  
 قيمتها للمشتري ان ادخلها من خارج وان اخرج منها نقضا  
 او فسلا فبناؤه او غرسه بارضه لزمه رده لموضعه وحفظ  
 حتى يستغني وما هلك قبل استغنائه لزمه قيمته للشفيع  
 وان احدث مشتري زراعا في الارض ثم اخذها شفيع  
 قبل ادراكه فهو له والمشتري بده والمختار انه له بلا  
 قيمة وقد سهل الشرع فيه لا كغيره وكذا ان اخذها  
 بعد ادراكه وما بها يوم الشراء من زرع فلشفيعها الا ان  
 ادرك قبل ان يشفع فلمشتري بقيمته يوم الشراء  
**خاتمة** ان قال بايع بعت بمائة والمشتري  
 بخمسين وثبت قول البايع بعد دل شفيع المبيع شفيعه

بمائة لا بما اقربه المشتري عند الاكثر ويقبل قوله مع يمينه  
 في كمية الثمن ونوعه ان اختلف مع الشفيع ولا يبان له  
 وان يخبر فان حلف على دعواه خير الشفيع في الاخذ او  
 الترك وياخذه بما اقربه ان لم يحلفه وان قال للمشتري  
 استثبتت وحجبت بين لا يخبر بعد حجه فان لم يكن حلف  
 المشتري بحاكم بعد ان يرسل امناه فيرونه وان حلف على  
 حجه ثم اتاه صاحبه او شفيع آخر على ذلك مرة  
 اخرى فلا سبيل عليه بعد اليمين ان لم يدع شراء بعده  
 وان حجه البائع والمشتري فلا سبيل للشفيع عليهما وان  
 ادعى المشتري انه اجاز له الشراء عند ارادته الشفعة  
 او قطعها عنه بعده او اطعمه من ثمار المبيع بعلمه او نحو ذلك  
 ما يفوتها عنه كلف بيانا وان بالخبر ولا حلف الشفيع  
 وشفيع وكذا ان اخذها فحجه المشتري وان عارضه البائع  
 جاحد المبيع بعد اخذها بين الشفيع الشراء للمشتري والا  
 اخذ منه بالشفعة ان اتحد شهود الشراء والاخذ ولا  
 تقبل شهادة الشفعة على البائع فان لم يكن حلف البائع  
 وان اتى ببيان على ما ذكرنا وحكم له بذلك ثم عارضه  
 المشتري جاحدا اخذ منه بشفعة لم ينصت اليه ولا  
 يرفع ما شفيع وكذا البيع والهبة والصدقة على هذا  
 الحال ومسائل الشفعة اكثر من هذا  
 قلت طلب من المَطْوِ لَا

## الكتاب الخامس عشر في الهبة

وهي تملك بلا عوض ولثواب الآخرة صدقة وتصح  
 في كل ملوك وتجوز بطيب نفس وأهبتها بلا خلفان  
 كانت الثواب وهل تصح بلا قبول وقبض مطلقا أو بهما أو  
 بقبول فقط وهو المختار في غير الأب لولده خلاف ولا تصح  
 في شياع وما بذمة عند مشترطها وتصح لشريك في  
 مشترك ودين لغريم وجازت في كل ما جاز بيعه بلا عكس  
 وصح عود والد فيها لا غيره وإن علق لغائب أو محجوب  
 أو طفل فإلى قبوله في وقت يصح منهم <sup>ذلك</sup> ولا تصح لطفل من أبيه  
 إلا بخليفة أو تعلق بلوعه وقيل تصح له من غيره بدون ذلك  
 وتثبت له بأحرار أب أو وصى أو وكيل من حاكم أو محتسب  
 وإن وهب وأهب ما يقسم كدار أو متاع لاثنين فتقبضاه  
 منه جازت وإن لم يقسم وقيل حتى يقسمهما وإن وهب  
 شريك حصته لشريكه في كدار لم تقسم فكل ذلك  
 قبض وتجوز أوحى تقسم قولان أيضا والمختار الجواز  
 فيها وإن بلا قبض وجاز هبة ما يبطن أمة أو شاة  
 أو ناقة أو نحوها لا لولد وإن مات وأهب قبل قبول الموهوب  
 له الهبة فهي له ولورثته إن مات قبل القبض وإن وهب  
 عبد لغائب لزمته صدقة فطره إن علم به وهي صدقة  
 إن قصد بها الثواب من الله كما مر فمن وهبها على تملك

لاحد على قصده ثم ردت اليه بكارث فهل له اخذ  
 اولاً او يكره او يتجمل في مثل ذلك الوجه اقوال واستحسن  
 لمن عتق رقيقاً وان في دين ان لا ينتفع به بوجه وان قصده  
 انسان فان لدينه حرمة اذ لا يحل لاحد ان ياكل بدينه  
 وان الدنيا جازت ان علم ثوابها وان جهل قيمته وان  
 لغنى او فقير من مثلها \* (فصل في) \* ندب  
 التهادي بين قوم لقوله عليه السلام تهادوا وتحابوا  
 وايضا تهادوا عباد الله فان الهدية تثبت المودة وتذهب  
 الشحنة وقد قيل ثواب الهدية كثواب الصدقة ومن  
 ذلك ما يجعله الاب لابنه واخوة لاخاتهم عند اخرجها  
 لزوجها وهي صلة وهدية لا يدركون عليها بعد شيئا  
 وان انفصلت من مهديها ومات قبل ان تصل المهدى له  
 ردت لو ارثه اواله ان مات المهدى له قبل قبضها ق  
 قيل لا ترد وتتصدق امراة وتهب باذن زوجها وهما  
 شريكان في الاجران فعلت به وجازت هبة ما دون له  
 بجر واستحسن مكافاة مهد ولومات من مهدى اليه  
 ان اتهم انه اهدى اليه ليكافئه باكثر لا بوجوب ويراعى  
 فيها العرف والعادة كاهدا بعض لبعض لمعونة او  
 وليمة ليعاونه مرة اخرى قلزمه قيل قيمة ذلك الشيء  
 ولو قام ان لم يكن اتفاق بينهما ولا تدرك فيه الهدية  
 في الحكم الا ان شرط ثوابها معلوما اذ لا حكم على مجهول

فان عمل لعروس جفنة طعام فحلت اليها فعليه ما قيمتها  
 لاعلى والدها لانها عملت لسببها \* (باب ٧) \*  
 ان وهب الاب لبعض اولاده هبة دون بعض فهل ترد في  
 الحكم او تثبت وعصى الاب وهو المختار قولان ولزمته العدالة  
 بينهم لافي نفقة وكسوة ومركب ان لم يجزهم ولا بين اولاده  
 واولاد بنيه وفي وجوبها عليه بينهم ان لم يكن له ولد سواء  
 قولان وان كان له ابن فاعطى له شيئا ثم حدث له اخو  
 لزمه ان يهب لهم كالأول وقيل لا والمختار انهم سواء ولا  
 تلزمه بين اولاده الموحدين والمشركين والعبيد ولو وجدوا  
 بعد ذلك او اعتقوا وفي وجوبها على الام بين اولادها قولان  
 ومن جلس بعض اولاده بظلم ففداه من ماله او مرض فاعطى  
 عليه لطبيبه او لعله ان كان يتعلم لزمه عدالة قيمه ان  
 لم يكن لئولاد ماله وتلزمه ان جلس في تعديته او معاملة ان  
 فعل من ماله وان وهب ولدا لبيه هبة ثم ردها عليه  
 بعد القبول لزمه ان يعطى لغيره مثلها ولا يضره ما يعين به  
 بعض اولاده برافة ان كثر عليه عيال وله ان يعطى لبعض  
 اكثر مما اعطى لآخرين برضاهم وتلزمه بين نسائه وعبيده  
 وتفرق مع الديون في ان لا تدرك عليه ما حيي وان لا يختص  
 مع غرمائه في تركته على الراجح ولا يدركها وارث ولده  
 عليه ولا يسقطها اذ انك ماله ولا تدرك في ماله بعد  
 موته ان لم يوص بها وتلزمه في التزاع من مال اولاده ان



احتاج وله ان ياكل من ماله وما شاء وكيف شاء ولا يبيع ولو  
 له مال ولا يعد له فيه (فصل في) \* هل  
 لاب اخذ وتملك من مال ولده في حياته في ايسار او في عسر  
 او يحكم له بجوازه او لا يجوز له ان ايسر فان اخذ شيئا ضمنه  
 او ما ياحذه منه فهو انتزاع ولا يصلح في قائم عينه كدار او نخلة  
 بنقله للملكه او لا يجوز له منه غير نفقة او كسوة بغير رضا حكم  
 ان اعسر وايسر الابن وهو المختار الموافق للسنة اقوال  
 والخلف بين من اجاز للاب اخذ مال ولده هل يملكه  
 بانتزاع واشهاد او لا اخذ هو الانتزاع كعكسه بلا اشهاد  
 او تناوله هو تنقله للملكه وهو الانتزاع فلهذا يقول  
 لو ان رجلا وطى جارية ابنه جاز له وانقلته به للملكه وهو  
 انتزاعها وقيل لا تحل له حتى ينتزعها ويملكها باشهاد  
 وجاز له تصدق واعطاء من مال ولده بلا اضرار واجحاف  
 به ولو باذن ولده \* (باب في) \* لا تحل  
 لمو هو ب له هبة بلا طيب نفس الواهب كهبه اكراه وحل  
 لمكره ان يفدي نفسه من عدوه اذا اسره بماله وليس ذلك  
 بمعونة له اجماعا وكعطية المدارات كفعل بني مصعب  
 لانسابهم في بعض الامور ويظهر بالقرائن في زماننا مدارات  
 على بناتهم ولا تحل لاخذها لقوله عليه السلام شر الناس  
 من يكرم مخافة شره وجاز للمسلمين ان يداروا على انفسهم  
 واموالهم وحرهم باموالهم ويجبر أب على ذلك باتفاق

اهل الصلاح وان يدفعوا ظلم الجبابة بما قدروا وان بكلمنا  
 واستحسن لقائهم بذلك ان لا يتعزز من مال غائب او  
 يتيم وان في محاربتهم وان اخذ جبار مال يتيم وله وصي  
 او وكيل فخاف ان يذهب به كله جازله مصلحته  
 ببعضه وما يعطى لحامى اصلهم فعلى الاصل وما جمع  
 لمنافع المنزل ومصلحه كضيافة فعلى الاموال واما الخفارة  
 فعلى الاحمال لا للجمال ان لم يكن اتفاق على ذلك وان اعطى من  
 في منزل قوم معهم الصلة فله ما لهم من رعي وسقي ويمنع  
 ان لم يعط ولا يخرج ان كانت له دارا وارض وان كانت  
 له في غير منزله ارض فلا يستديه عليها اهل منزله ان كان  
 يؤدي عليها في ذلك المنزل ويلزمه فيه ان لم يتركوه وهذا  
 في الخفارات وتدرك عليه الضيافة في منزل سكنه ويصلى  
 فيه ويرعى ويسقى ويدرك اهل المنزل على من له اصل  
 في منزلهم ما نابيه من الثمار ولا تؤكل فضلة طعام جمع  
 لمدارات الجبابة ولو تحاللوا ومنها هبة المرأة لزوجها  
 ان ادعت مدارات وان وهبت له او تصدقت عليه او ابراته  
 من مهرها فادعت اكرهاا وبينته قبل وبطل منعها على المختار  
 وقيل مضى ولا يقبل بيانها ورد قولها ان لم تبين ومضى منعها  
 وقيل بطل وقيل ولا يشتغل حاكم بمريد اكل صداق ابنته  
 بحاجة وله اخذها بنقته وبمذبح اعطاء زوجته صداقا  
 له ان ادعت اكرهاا وبوارث ان ادعى ان موروثه طلق

امراته في حياته وقد تركها بمنزل طاعته ولا قرينة على طلاقه  
 واتهم باضرار وبأخوة ادعوا ان اختهم اعطت لهم مالها  
 مادامت تستحي ولا يحكم او يشهد بهبة اخت لاختها  
 عند موت ابيها ان ادعت حياء ومدارات وان باعوا من  
 الاصل بعد الهبة ضررها دتم ما لم يحكم بها ومنها هبة  
 الاطمئنانية وتسمى التوليج وهي معلقة الى ما علق اليه  
 وتنفع الواهب في ثلاثة اذا اراد ان يزوج ولده فاعطى ماله  
 توليجا ثم اعطى بعد ذلك لولده واصدق مما اعطاه  
 له فليس للمرأة شيء او اعطاه ابوه شيئا وله مال من غير  
 ابيه فخاف منه ان يفسده فاعطاه لاحد توليجا فلا يضره  
 ما فعل ابوه بعد من ماله كبيع او اصدق او اعتاق او اراد  
 تبديل وقت لركاته فاعطاه توليجا لوقت اراده فيرده الموهوب  
 له فيه وفي غيرها ماضية وهو المراد بقولهم تضر ولا تنفع  
 وما علق الى شرط او سبب فالى ما علق اليه  
 \* (باب <sup>في</sup> هبة المنافع اما مؤجلة  
 وتسمى عارية وممنوعة وخوها ومنها ما شرط فيها ما يجي  
 الموهوب له وتسمى العمرى كان يقول شخص لآخر اعمرتك  
 هذه الدار حياتك او هي لك عمرك اولك رقبا او سكني  
 فالأكثر على ان من عمر شيئا فهو له ولو ارثه من بعده والاقل  
 لا يجيز ذلك ولا يراه لوارثه الا ان قال له هي لك ولعقبك  
 بل هي راجعة للواهب بموت الموهوب نه وان قال له

اوصيت لك بسكنى هذه الدار حتى اموت سكنها حتى يموت  
 فترجع وكذا ان قال له اسكنها حتى تموت بلا اوصيت  
 لك وقيل هي لوارثه من بعده وان مات ما ذون له قيل  
 موت صاحبها لم يجد وارثه سكنها حتى يموت صاحبها  
 \* (فصل في) \* سنن جواز العارية لقوله  
 عليه السلام عارية مردودة وفي رواية مضمونة موداة فقيل  
 ليس فيه موجب ضمان لانها كإمانة ولزم مستعيرها  
 حفظها وردّها إليها ولا يضمنها ان تلفت بلا تصيب او  
 تعد وقيل معناه انّها ضامن حتى اوديعها لك والمختار  
 ان المستعير متى شرط الرد او شرط عليه او تعدى فيها  
 ضمنها ان تلفت وهو الموافق للسنة ومن استعار دابة  
 ليحمل عليها عشر حيات برامثلا فحمل خمس عشرة فهلك  
 يضمن ثلثها فقط او كلها قولان ولا ضمان ان حمل اقل مما  
 سمي او لبلد اقرب مما عين على المختار وان جاوز في حمله عليها  
 بلد اسماء فهلك يلزمه قيمتها لا كراها ان اكترها او  
 يجبر عليها وبه ناخذ قولان وان استعارها لحمل مسمى  
 فربطها في داره فاتي آخر فحمله عليها بعينه فهلك ضمن  
 المتعدى ومن ارسل رجلا الى آخر ليعير له دابته ليحمل  
 عليها طعاما من مكة للمدينة فقال له الرسول  
 من مكة لمضر فاعارها اياه فحمل للمدينة لم يضمنها ان  
 هلك وضمن الرسول ان حمل لمضر لارب الطعام ومن

اكثرى دابة ومعها ولدها فافسد مالا او افسدته ضمنه  
 ربهها وفي العارية مستعيرها ان لم يقل له رد ولدها ووقع  
 منه ومن اعار احد عارية لوقت معين حرم عليه اخذها  
 قبله ديانة ومحكم برد عارية ان طلبها ربهها ولو قبل المدة  
 وينافق بالرجوع واستظهر لحاكم وجوب الحكم عليه بالوفاء  
 للمستعير وان مات المعير وعامل وترك اولادافهم يتامى  
 شتم طلبوه من مستعيره وله فيه خل فان طبعه فيه بكية  
 المعير فلا يرد له لم حتى يفرغ خله ولا يزيد فيه بعد موته  
 ولا يجتال في بقاءه فيه بل يحصر في فراغه ولا يدفعه بلا  
 حضور وكيل اليتيم ومن استعار دابة ليحمل عليها او  
 ثوبا ليلبسه او زقلا يحمل كزيتته فيه فلمعيره اخذ متاعه  
 ان لم يضربه كان يلقاه بصحراء لا يجد ما يستر به او يحمل  
 عليه او فيه لانه غير متعد ومن سرق منه ثوب فله  
 نزع من سارقه ولو يتركه عريانا في ملا وكذا سارق  
 زق او خابية ياخذ منه ربه وان باهراق ما فيه وان  
 باعه سارقه لاحد على وجه ابيع له لم ينزعه منه قبل ان  
 يجد لباسا او وعاء وليحتمد في تحصيله ولزمه كراه ما استعار  
 بعد استحقاقه وان اذن شخص لقوم ان يبنوا بارضه قصر  
 فبنوا قليلا شتم منهم فقيل ان بنوا قدر بيت بنوا ما شاؤوا  
 في العلو ولا يشتغلون بنهيه وجوز وان بنوا قليلا ان  
 كان النقص من خارج وله اخراجهم ان كان من داخل

وَلَوْ اَتَمَّوْهُ وَلَهُمْ عَنَاوُهم وَقِيَمَةُ مَا ادْخَلُوْهُ مِنْ خَارِجٍ  
 \* (بَابُ ٢٧) \* وَحَبَّبَ عَلَى مُسْلِمٍ حِفْظَ  
 مَالِ اخِيهِ اِنْ قَدَّرَ وَضَمَّنَ اِنْ ضَمَّعَهُ عَلَى مَا مَرَّ وَالْمَقْطَعُ  
 وَهِيَ مَالٌ مَعْصُومٌ عَرْضٌ لِلضِّيَاعِ وَلَوْ فَرَسًا اَوْ حِمَارًا فَمِنْ  
 مَرَعِيْلَهَا ضَائِعَةٌ لَزِمَهُ اخْذُهَا مِنْ مَوْضِعِهَا وَحِفْظُهَا لِرَبِّهَا  
 اِحْتِسَابًا فَإِنْ عَرَفَهُ دَفَعَهَا لَهُ وَالْأَعْرَفُهَا سَنَهُ اَوْ قَدَّرَ  
 مَا يَظُنُّ وَجُودَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ اَتَقَقَّهَا وَاخْذَ مِنْهَا اِنْ كَانَ  
 فَتَيِّرًا اَوْ كُلَّهَا وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا غَنَى اِنْ مَرَّ بِهَا اَوْ اعْطِيَتْ لَهُ  
 وَانْ مَضَى عَنْهَا قَادِرٌ عَلَى اخْذِهَا وَتَرْكِهَا ضَمَّنَهَا وَقِيلَ  
 حَتَّى يَرْضَى وَاخْتِيَارَ الْاَوَّلِ وَانْ اخْذَ إِلَيْهَا نَظَرَ حَتَّى ابْصَرَ  
 غَيْرَهُ فَاخْذَهَا اَوْ عَرَفَهَا غَيْرَهُ فَاخْذَهَا اَوْ رَضِيَ عَنْهَا مِنْ مَوْضِعِهَا  
 ضَمَّنَهَا اِلَّا اِنْ عَلِمَ اَنْهَا صَارَتْ لِرَبِّهَا اَوْ اَتَقَقَّهَا اخْذَهَا وَمِنْ  
 اخْذِهَا النَّفْسَ عَلَى تَعْدِيَةِ اَوْسَمِّهِ وَسَلَمَهَا اِلَى رَبِّهَا وَيُرَى  
 اِنْ عَرَفَهُ وَالْاَضْمِنُهَا وَيُوصَى بِهَا فِي مَالِهِ لِرَبِّهَا اِنْ عَرَفَ  
 فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ مَا اَتَقَقَّهَا خَيْرٌ فِي قِيَمَتِهَا اَوْ مِثْلُهَا وَفِي اجْرِهَا  
 وَلَا بَاسَ فِي التَّقَاطُ مَا لَا يَرْجِعُ اِلَيْهِ رَبُّهُ وَلَا تَتَخَرَّجُ بِهِ نَفْسُهُ  
 وَانْ التَّقَطُّ مَا لَا عَلَامَةَ لَهُ وَلَا اِمَارَةَ كَدَنَانِيٍّ وَدِرَاهِمٍ  
 مَسْثُورَةٍ تَصَدَّقُ بِهِ فِي جَنِينِهِ عَلَى اَهْلِهِ وَعَرَفَ مَالَهُ ذَلِكَ  
 بِهِ وَهُوَ وَكَأْوُهُ وَفَعَاوُهُ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا بِهِ دَفَعَتْ اِلَيْهِ  
 مَعَ سَكُونِ النَّفْسِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَاتٍ بِتِلْكَ الْعَلَامَةِ بَعْدَهُ  
 وَانْ ادْعَاهَا بِهَا اِثْنَانِ وَقَفَتْ حَتَّى يَتَضَمَّنَ امْرَءًا اَوْ يَتَقَقَّا

عليها قيل ومن وجد في منزل قوم دراهم دفينه فلقطه  
 ان لم يات ربه بعلامه واضحه من وعاء او وكاء او صفة  
 وقيل هي لآخر ساكن فيها وما وجد على ارض قوم فلقطه  
 لا لهم ان لم يعرف وكذا ان وجد فيها دفيناً او في فلاة ولولج  
 جاهلياً بعلامتهم من صليب او نخوة بفلاة او ارض قوم  
 وعليه خمسة لأهلها \* (باب ٣٠) \* ليس  
 قيل في مال موحد متروك ولا يمل الا باذنه وجوز اخذ  
 ما وجد منه متروكاً ولو وجد دنانير او دراهم مكشوفة  
 لا في وعاء اخذ قيل بقدر ما عليه من دين وزيادة واحد او  
 ضعفه ويقاسم الفقراء في ثلث وقيل له الكل ولو كثر  
 ومنع غير العيدين وجوز تبرل امتاع او حيوان وجوز ما ذون  
 درهم وحرمة ما في وعاء او بيت الالم امرؤ رخص لو اجد  
 في بيته او وعائه ان لم ياذن لجاعل فيه وظن الجعل فيه له  
 وكذا ان كان ما ذكر بيده بركاء او عارية او امانة وان  
 وجد مستعير وعاء شيئاً فيه من مال معيره فلا يأخذه  
 وجوز القليل كباق زيت في خابية وجاز لربه اذا رد اليه  
 من مستعيره اخذ ما فيه ان لم يربط في طرفه وجوز  
 مطلقاً وكذا معير قراً ان وجد فيها لثاقاً او خرقعة بعد  
 الرد ياخذ ذلك ومنع اخذ اللثاق ويأخذ الرقعة ان  
 زادها فيها مستعيرها وان زاد لسكين مقبضاً او عمداً  
 او لسيف لثاقاً او لرمح زجاً او عوداً اخذ ذلك ربه ان لم

يطلبه جاعله وان ردت اليه دابته من كراد او عارية فوجد  
 براسها رسنا او في عنقها قلادة او في رجليها قيد اخذه لاسرا  
 ان وجده عليها او بردة او لجاما او جهازا وجوز ان لم يطلب  
 عنده وان اطلقها في المرحى او غضبت منه فرجعت اليه  
 بذلك اخذه ان لم يريه او يعلم حراما على ما مر في الوفاق  
 والخلاف ورماء هناك ان رابه في الوقت وكذا ما وجده  
 في وعائه او بيته او خصه وان رجع اليه ابقه او مخصوبه  
 بمال معه او اولاد فقال الى ذلك فقيل لا يقربه مطلقا  
 وقيل يتركه بيده ان لم يريه وجوز له اخذه وترك ما موعده  
 من الاولاد ان كان امه ولم تقب عنه قدرا يمكن ان تلدهم  
 فيه وتصدق في ممكن وان غضبت بهيمة او ضلت فرجعت  
 بالولاد تابعين لها فلها رضيعها وقت الرجوع لا غيره  
 وجوز ان امك ولادته في غيبتها وكذا كل من بيده ذلك  
 بخلافه وياخذ مستيقظ ما وجده بينه وبين ثيابه  
 او فيها مصروط ولا باس عليه ان ترك وسادة وجدها تحت  
 راسه او قطيفة تحته هناك وقيل غير ذلك  
 \* (باب —) \* لا يرفع شيء او يركل من بيت  
 الغير بلا اذنه ولو حبة شعير وياخذ ذو حانوت ما وجد  
 من دراهم فيما رد محل وزنه داخل لا ما رد خارجا ولينفقه  
 ان اخذه وجوز فيها ان سكن قلبه انه له وليترك مشتبها  
 وياخذ الفقير ما وجده بطريق عامة من ثمر او حب وقت



صرام او حصنا لاما يحده في ساقية او طريق شقة غابة  
 وما حمله واد ما ينسب للناس و جازما وجد بحمل مسافر  
 بعد ارتحال ما لا يرجع اليه ربه او من طعام او لحم يقرن بعد  
 فتح ونزع لا من مغلق عليه او مدفون ورخص و جاز من  
 موضوع على حجر او من مرشوق على عود بطريق ومترك  
 من ثمر وحشف ونبق وخطب ولو مجموعا وعريش وجل  
 منخور او ذبيحة ان رفع منه لحم و جاز مطلقا ان وجد  
 بطريق حج او ركب ونحوها وبس علامة اباحة اكله مما  
 مر في الهدى ورخص بدونها ولا يؤخذ لحم غير مطبوخ ان  
 وجد بفحص ورخص ولا حيوان ترك بعياء او هزال او  
 بخوف او ثقل وان غير حيوان ولا باس باخذ ما تركه رب  
 جناز به بعد صرم غلته ولو تمرا في جريد الاشجار ونحوه  
 وجوز ان كان لا يرجع اليه لا ان لم يفرغ من الكل او كان  
 مدورا عليه بمناظر مزرب مغلق عليه ورخص في سفل  
 تمر او شيص على فاكهة بعد فراغ وفي باق من غلة ارض  
 وان لم يقلع او مدفون ان علم بعرف تركه والمنع في غير  
 ظاهره منقول اصح وللفقير لقط سنبل وموجود حول  
 مطبورة او بقاعها او في اندار مخلوطا بتراب بعد رفع  
 لاما في تبين ورخص ان لم تحمله ريح وفيما يحجر قولان  
 ولا يؤخذ ثابت حول مطبورة او اندار او دمنة تلخص  
 و جاز في دمن را حلين او بطريق او مصلى او مسجد ان لم

ليسترب ولا يؤخذ شي من محصون ولا سهام من ارض وان  
 القته فيها دابة ولا ما يلقيه فيها سيل ومن وجد عينا في  
 بيت غيره اعطاها له فان انتفى منها اتفقها وقيل يعطيها  
 له مطلقا فان كان مكث بيتا او دارا يزن فيها عينا قبل  
 ان يحد فيها اخذها ولو في اثناء ان اطمان قلبه بها وعرضها  
 واجدها في بيت يتيم او مجنون او غائب على خليفته وفي بيت  
 طفل على ابيه فان اتفقا منها امسكها لبلوغ او افاقة او  
 قدوم فان وقع نفي ايضا بعده اتفقها وفي بيت شركاء  
 عليهم فان اتفقوا وهم بلغ عقلاء اتفق وان اختلفوا اعطى  
 لمن لم ينف ومن وجد زائدا على ما جعل في وعاء او بيت او  
 صرة اخذه ان كان لا يفارقه مفتاحه وان وجد خلافة  
 تركه وقيل ياخذ ان سكن قلبه انه يجعل فيه له وان  
 وجد مفتش على دينار ضاع له آخر فنيه قولان ان لم يتيقن  
 انه دينار لا ان كان يفتش على غيره ومن سقطت له  
 عين فقام من محله فوجد عينا كذلك ويرد مشترشاة  
 ونحوها او موهوب له ما وجد يبطنها من عين ولو مصرورة  
 لبائعها او واهبها ان ذبحها في حينه ويأخذ ما لم يصير ان  
 مكث عنده قدرا تبليه فيه في مرعى او غيره على رخص  
 والياقوت والخز المشقوب كالمصرورة يرد ولو طاك  
 مكث ان وجده بسمك ان لم يعبده بنفسه وكذا ما وجد  
 مصرورا على ظهر نعيم ورخص فيما رماه البحر غير مصرور

ولا في وعاء ولم يعلم من كسيرا وغريق او من ملقى لثقل  
 او خوف ويؤخذ العنبر وغير المتقوب من الساحل وحوث  
 بوسط اخرى وبيض وجد بيرية في شهد من جبال نخل  
 ان لم توجد به علامة انسان ورخص ولو وجدت ان  
 دل على تركه وما بوكر ان لم يسبق اليه \* (باب م)  
 لا باس في اخذ قول او بر او نحوها ان ثبت بمج بلا حث وفي  
 محروث فيه ان لم يعرف لاحد قولان ورخص في كتيث وعبد  
 وزيتون ان وجد في اعلا جبل او بطن واد ولم يعرف ربه  
 وفي مجعول لاجر ولولغني بقول امين وجوز غيره ان صدق  
 والمتروك بمسجد او سوق او مجمع ناس كمترك بخص وفي  
 طعام او شراب وجد بطريق مكتوب عليه كلوا واشربوا  
 منع وجوز ويسقي بماء وجد في فم بئر وان سانية او فيها  
 ويترك بحمله والمنع بسانية اكثر وبماء من دلو عليها ومن  
 عين وان لدوابه او ينتقص ماؤها او يذهب كله لا لغرس  
 او زرع وجوز وجاز لبناء او طين او لسقاء وان يجعل ان لم  
 يضراهل النوب ويسقي من علاج او ساقية ولولدواب  
 ان لم يمنع ومن جب مطر وان لغسل ثوب وينتقع برمة  
 جبال وخرق ولو من حول بئر وان برفعها ورخص في سقي  
 بدلو اخفيت حولها وتزاد لمكانها \* (باب ن)  
 جاز اصطلا دبنار الغير وانتفاع بلم يهدها لا باخذ قبس او  
 جمر بلا اذنه وبنار مسجد فيه ورخص وان تجروجه ولا

يؤخذ مجموع حطب او حجر يفحص و رخص كما مروى جازع ريش  
راع تركه واخذ من معدن يفحص او كان يؤخذ منه بلا منع  
وان بارض الغير ومن متركه به ونزع حشيش بري وان  
من جنان الغير ان لم يضر ولم يمنع لاعدومنه ولو يابس او  
مطروحاً و رخص فيه ان وجد خارجه وكذا الجريد و رخص  
في غدق قطع بجديد وان منه ان لم يحجج لاذن في دخوله  
و رخص في تيسير مطلقا كترع شوكة يابسة لترغ دابة  
وان من نخلة قتل ولو غدقا يابسا او غلافه وينزع من  
برية لا يستغلها رها جريد يابس و غدق و غلافه ان صلح  
لها ولا يؤخذ كلب و جاز النوى ان لم يجمع وان في جنان ولا  
ينزع من كتين برية شيئا ولو ورقا و جوز ساقط منها  
ان لم تكن في جنان و منع غني من شرب ما دينا دى به في سوق  
او طريق لشربه كله و جاز لد اخل على مريض باذن الطلوع  
اليه وان على فراش او سرير بلا اذن و منع وكذا الضيف  
ان لم يلبس قرقا او خفا و رخص في طاهرة غير مرقعة  
وجوزت ايضا و جاز المشى والقعود على مغرش الحائض  
او دكان بسوق او زقاق لشي عليه وعلى سنبل فيه او في  
طريق لتدريس بارجل او دواب فمن افسد عزم و جاز  
لاضياف ادخلهم رب بيت فيه ان يطلعو اما فرش فيه  
ان عمه وازيلا اذنه و رخص مطلقا و في طلوع عليه  
بدونه ان فرش لهم يفحص قولان والمدارقيل كالبيت

وَقَبْلَ كَالْفَحْصِ \* (بَابُ مَنْ لَا يُعْطَى)  
 ضَيْفٌ بِمَا أُعْطَاهُ مُضَيِّفُهُ لِفِرَاشِ كَعْكُسِهِ وَلَا يُوسِدُ مَا  
 أُعْطِيَهُ لِغَيْرِهِ كَعْكُسِهِ وَرِخْصٌ فِي الْكَلِّ وَإِنْ اقْتَدَرَ بِفَحْصِ  
 فَاتَاهُ بِحُطْبٍ فَأَوْقَدَ لَهُ نَارًا جَازِلَةً كُلُّ فَعْلٍ مَنَّهُ فِيهَا لَا أَنْ  
 أَوْقَدَهَا لَهُ فِي بَيْتِهِ وَيُرَدُّ إِلَيْهَا مَنَّهُ مَا لَمْ تَأْكُلْهُ وَيُرَدُّ مَا فِي  
 مَصْبَاحٍ مِنْ زَيْتٍ لِفَتِيلَتِهِ وَلَا يُجْعَلُ لَهُ مِنْ وَعَاءٍ وَلَوْ أَعَدَّهُ  
 لَهُ وَلَا يُضْرَبُ فِي أَكْلِهِ سَاقِطٌ مِنْ يَدِهِ أَوْ مِنْ فَضْلِهِ تَشْرَابُهُ  
 وَيُضْمَنُ فَاسِدًا بِفِرَاشٍ مِنْ قَاطِرٍ يَدُهُ فِيهِ بَعْدَ غُسْلِهِ عَلَيْهِ  
 وَجَازِلُهُ بَعْدَ الشَّرْوَاعِ فِي الْأَكْلِ أَنْ يُعْطَى مِنْ فَضْلِهِ مَاءٌ  
 طَلَبَهُ لِشَرِبَةٍ مَنَّهُ لِصَاحِبِهِ أَنْ لَمْ يَقْفِرْ بِالْبَيْتِ بِهِ عَلَيْهِمْ  
 وَمَنْعٌ وَمِنْ لَحْمٍ لِقَاعٍ دَمَعَهُمْ عَلَى الطَّعَامِ لِغَيْرِهِ وَرِخْصٌ  
 أَنْ كَانَ لَوَاحِدٍ وَلَا يُعْطَى مَنَّهُ لِأَعْيَالِ رَبِّ الْبَيْتِ وَأَنْ لِكَلْبٍ  
 أَوْ هَرٍّ وَرِخْصٌ وَأَنْ قَسَمَ لَهُمُ اللَّهُمَّ رَبُّ الْبَيْتِ أَوْ أَمَرَ قَاسِمًا  
 لَهُمْ فَعَلَ كُلٌّ فِي سَهْمِهِ مَا شَاءَ وَلَا يُجْعَلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَنْ قَسَمَهُ  
 بِنَفْسِهِمْ وَرِخْصٌ فِي قَدَرٍ مَا يَأْكُلُهُ مُطْلَقًا وَقِيلَ يُجْعَلُ مَنَّا  
 لِيَأْكُلَهُ لَا يُعْطَى مَنَّهُ وَجُوزٌ وَأَنْ أَتَاهُمْ طَعَامٌ بِفَحْصٍ فَعَلُوا  
 فِيهِ مَا شَاءُوا أَنْ لَمْ يَقْعُدْ هُنَاكَ آتٍ بِهِ وَالْأَفْلَسُ لَهُمْ  
 لَا مَا يَأْكُلُونَ وَجَازِلُ كُلِّ رَدِيدَةٍ فِيهِ بَعْدَ رَفْعِهَا مَنَّهُ وَلَوْ  
 رَفَعَ الْكُلُّ مَا لَهُ يَرْفَعُهُ رَبُّهُ وَلَوْ رَفَعَهُ مِنْ بَيْنِهِمْ وَلَا يَرْدُّهَا  
 فِي عَرْمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ بَعْدَ رَفْعِ أَنْ نَادَاهُمْ لَا كُلُّ مِنْهَا  
 (فَضْلٌ) \* جَازِلُهُمْ مَسْحُ يَدِهِمْ وَأَوْفَى بِمَنْدِيلٍ

فان كان على قصعة منديل وجلة مسجوبة فيل  
 بمنديل وقيل بموالى الطعام ولا يجرى بها في احدى  
 وتضع لهم بعد رفع من الاولى حتى ينهتوا ان لم تكن  
 لواحد وخص ولا يسكن بمنديل الاولى الا ان الكلب  
 لحما اخر وان لم يكن عليها فبهدن الا ان يهره من عصبه سليل  
 بيد ثم اليد بمنديل وخص من لهما يد واحدة فان اشد  
 او شحم اكما دون اصحابه وياكلون ان يهره فله الطعام  
 وتزع عليه الغطاء ووقف لان من يهره من يهره فله  
 مطلقا ولم يزع وان وضعه من اليد اشد ياكلون  
 تماشا وان عين لهم صنفه ان يهره من يهره فله  
 لهم الاكثر اكلوا الكل لان سمي الاقل في حصصه ولا يهره  
 ورق زيتون لكانسه من شجرة غير وفيه منديلان في  
 اصل شجرة الغيرة في دفن ميت حولها في دفن ميت  
 فرغت وفي اجزاء حالف استثناء غيره انه في حالف  
 على فعل ولم يستثنى اذا اراد فعله احلف عنه انه  
 يقول في حينه ان شاء الله ويقره وفيه اجزاء صفة  
 شهر عن مغلظة لم تجب بظهار او قبل وفيه في شهر  
 الشهود بما في بطاقة ان مات من كان في شهره  
 امين وفيه صرف بلا وزن في شهره  
 وجب اخذ ضالة غنم وحفظه ان يهره فله  
 بحيث لا يرجع اليها قبله باكل من يهره فله

أخذها لربها أن عرفه والاحفظها عنده أمانة له حتى يحيى  
أو تموت على المختار وقيل يأخذها لنفسه فإن تعنى عليها  
بعلف أو رعى جازله شرب لبنها وأكل خارج منه وكذلك  
شعرها وصوفها في الأظهر فإن وجدها ليلا يبلى أو حيت  
يرجع إليها ربه بأسرها إذا أصبح لترجع إليه وحرم عليه  
حبسها حيث يقدر عليها أن يهافيه وهي حرق نار في ذلك  
ولا يتعرض لصالة أبل أو بقرة حرق نار مطلقا  
وضمنها أن تعرض لها لقوله عليه السلام لا ياوى صالة  
الأبل الاضال وفي صالة الغنم هي لك أو لاختك أو للذي تب

## الكتاب الثاني عشر في الوصايا

\* (باب —) \* لزوم كل مكلف حر أن ترك  
مالا أيضا وبه لا قربه وهو من لو لم يكن وارث قبله لو  
وختم بعصيان من مات بلا إصاء له ولو غنيا ولا  
يخزيه عنه ما يرده عن اجنبى ولا ما يأخذه مما يرجع إليه  
أن لم يعرف له مصرف ولا قصده بوجوه تلزمه بينه وبين  
ربه على الأصح لوجوبها له بقوله سبحانه وتعالى كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ إِذَا أَحْضَرْتُمْ أَحَدَكُمْ لِلْمَوْتِ الْآيَةُ وَعِنْدَ بَعْضِ  
أَنْ تَرَكُوا خَيْرًا أَيْ مَالًا كَثِيرًا وَهَلْ جَدَّ الْفَدْرَهُمْ  
فَأَكْثَرُ أَوْ سَبْعَ مِائَةٍ أَوْ خَمْسَ مِائَةٍ أَوْ الْكَثِيرَ الْفَاضِلَ عَنْ

العيال لما حكي عن عائشة رضي الله عنها في قولها السائل ما عن  
 ذلك كم مالك فقال ثلاثون ألف درهم وعيالك فقال أربعة فقط  
 هذا يسيرا تركه لعيالك وإنما قال ان ترك خيرا وهو المال  
 الكثير خلاف وعندنا مالا مطلقا ولا يحل تبديل ما وصى به  
 هالك لولي او خليفة وان في قسمة حقوق او كاتب بتغير  
 كتابة او شاهد في شهادة او كتمانها ولزومه الايصاء بركة اوج  
 او صوم او عتق ان لزومه وبكفارات وانتصا و احتياط و بكل  
 تباعة وان بمعاملة لم يشهد عليها او بخلافة على وصية او  
 واجب على موروث وان معدوما اذ هي توبة وفرض قيل  
 ولا يصح له ان يامر او يستغلف من يوصي له  
 \* (باب ٢٠) صح ايصاء مراهق كبايع وان عبدا  
 باذن ربه او مشركا او سكرانا اذ اعقل او في مرض اتفاقا و كل  
 منع المريض من غير ما قال الله من بعد وصية يوصي بها او دين  
 فان باع او وهب فلوارثه ان يتم او ينقض ويرد الثمن ان قبضه  
 او قيمه تما قضاها بحق لازم او كل ما خرجه من ماله لا بعوض  
 كهبة او ابراء من تباعة له على احد او صدقة ان مات في  
 مرض او وصي فيه فمن الثلث ان كان لا لوارث وجاز فعله  
 فيه مطلقا ان برى وان اعطى ماله لاجني فيه فله رد ما  
 يرده الوارث والا قرب بعد بره والثلثين ان اعطاه للاقرب  
 والكل ان كان للوارث خلاف وما تجل به في مرضه فهلك  
 من الكل او من الثلث قولان وان تجل لوارث او عليه



فثالثها جازان له لان عليه وان اذن لمن تقع من ماله في  
مرض او انقذ من وصاياه او اعطى على نفسه للفقراء وكل ما  
اذهب منه في اخرته جاز على قول ولا ينظر الى الثلث ولا  
يتهم وله مبايعة وقضاء دين له او عليه ان لم يشتغل او  
يسترخص وان كان ذلك باحد هاتين منع ان كان لوارث  
وجاز ثلث فمادون ان كان لغيره ويرد غير مكمل او موزون  
بقية واضل بتسمية وان ذهب من يد مشتري او بائع ضمنما  
فوق الثلث وقيل يرد على الوارث ما زاد عليه بتقويم وان لم  
يذهب وجوزت مبايعته مطلقا الوارث او غيره والمجانز  
فعله من الثلث من لزم الفراش ويعاد ويرجعت حوائجه الى  
غيره وكذا كل حال خيف منها موت كحامل ضربها طلق ومحملة  
باله الم الضرب وغاز عند طيران الجيوش وراكب سفينة  
دخلها عطب وملزوم بقود عند حضور امر القتل قيل والمجلى  
اذ ابتين حملها او استهل شهرها وصاحب السفينة مطلقا  
وذى جرح يتوهم منه موت ومن طرده يريد قتله او حمله  
سبع او سبيل او احاط به حريق او ماء او تردى في هوة  
او من عال وعطشان وجائع ومبرود خيف تلفه لامريض من  
كمفلوج ومقعده وهم ومبطون ومجدوم ومسلول ففعل  
هو لا من الكل ما صححت عقولهم \* (باب ٢٧)  
اتفقوا على جواز الوصية برقاب الاموال وهي اما معلومة  
او مجهولة فالمعلومة اما متعينا ولا فالمتعين كايضا بفدان

معين ان يخرج منه كذا او يتصدق به او يثمنه او يكميل اف  
 موزون او يدار او ثوب او دابة ان علم بمشاهدة او صفة  
 وغير المعين كالا يصاب بكذا عينا او ميلا او موزونا او بدين  
 له على احد والمجهول ما لا يشاهد ولا يعلم بصفة وهو اما  
 متصل او منفصل فالمتصل كايصائه بشاة من غنمه او حمل  
 من ابله او ثوب من ثيابه او يتخل من تخله او نحو ذلك فمثل  
 للموصي له الاوسط او ما لا عيب فيه او ما يقع عليه الاسم  
 خلاف والمتصل كايصائه براس من كشاة معينة او رجلا  
 او جلدها لم يحرز قبل انفصاله واختلفو في المنافع كغلة شجر  
 وسكن دور وخدمة عبيد او دواب وغرس وبناد بارض  
 فمن اوصى لاحد ثمار جنانة عشر سنين او يسكن داره قما  
 فلا يحكم له بذلك ولزم الوارث عند الله وجوز ان وسعه  
 الثلث وياخذه في السنين التالية لموته وان عدت ثماره  
 فيها او في بعضها او ترك الخدمة او السكنى فيها او اخذ  
 منه محلها او منعها منه لا بالوارث فيها او في بعضها لم يكن له  
 بعد العشرة شيء وقيل ان لم يعين التالية لموته فله فيما  
 بعدها ولا خلاف ان عين وان اوصى بما ذكرنا بتاجيل منع  
 وجوز بالنظر الى الثلث والنزول فيه مع الوصايا ان كانت  
 وكذا ان اجل واحاط ما اوصى به بما له لا يجاوز الثلث و  
 يترك فيه معها ولا يصح لتارك وارث ايصاها اكثر منه  
 ان لم يحزه اجماعا والخلف فيها دونه فقيل بالربع وقيل بالخنس

والمأخوذه الثلث وهك تصح اجازة الوارث لموروثه ابصار  
 باكثر منه ولا رد بعد موته اولا قولان \* (باب سـ) \*  
 جاز الايصاء لموحد لا وارث او عبده ولم قاتل او عبده ولم لعبد  
 الموصى وفي جوازها الوالديه ان لم يرثاه او لبعض ورثته ان  
 اجازها له باقهم له في حياته وردها من بعد موته او لمشارك  
 قولان ولا يوصى لوارثه بمحقوق كالتصال واحتياط وزكاة  
 وكفارات وجوز ولا تصح لقاتل ولو خطأ او طفلا او مجنونا  
 كارت قدمت جرح القاتل او تاخرت ان مات به قتله وحده  
 او اعان عليه غيره وان سبعا او ما ياتي منه قتل او امر به عبد  
 او طفله او زاه مشرفا على هلاك فتركه وهو يقدر على خلاصه  
 وقيل الخطا والمباح قتله للقاتل كقاتل وليه والباغي والطاغ  
 والمرتد ونحوهم لا يبطل ايصاء له ومن اوصى لاثنين فقتله  
 احدهما بطل سهمه لاسهم الاخر ولو طفله وجازت لجل ان  
 ولد حيا ولعبد من غير ربه عند الاكثر وهك هي له كرقبته  
 او للعبد ينقذ بها وجرم على ربه اخذها منه قولان فان انتقل  
 من ملكه قبل موت الموصى له تبعته حيث انتقل على الثاني ولما ملكه  
 الاخير على الاول وتصح لك طفل وان بلا قبول وفي لزومها  
 الموصى له ان دفعها قولان ولا تصح لليت ويعتبر حال الموصى  
 له عند موت الموصى لا قبله حتى لو طلق زوجته ثلاثا  
 بمرض مات فيه وقد اوصى لها جازت وكذا المدبر لموته  
 ان اخرج نصف عبد اوصى له من ملكه جاز نصفها وبطلت

لبهيمة فلان او شجرته \* (باب ٧) \* ندب  
 لموص ابتداء ايصاله لاقربه بما يشاء من ثلث ماله وادناه  
 ربع دينار وان شئت حسن باضل وثرته امرأة من جدها واخيها  
 وابن ابنها ومن جدتها واختها وبنت ابنها والرجل من هؤلاء  
 وغيرهم ومن عمته وبنت عمه وبنت اخيه وغيرهن ان صلا  
 هن عاصبا ولو بعدن اذ لم يكن وارث دونه وهو فرض كارت  
 لقوله تعالى واولوا الارحام الاية فمن مات ولا وارث له  
 سوى عمته وبنتها او خالته وبنتها واوصى للاقرب فالمال  
 للعمه والاقرب لبنتها وقيل لامها ايضا وكذا الحالة  
 وغيرها من الارحام وتورث وصية الاقرب كالمال وعليه  
 فمن خلف ابنا واما واجدة وشقيقة اولاد وبنت اب وعمة  
 واوصى للاقرب فسدس المدة ونصفه لبنت ابنة من  
 الباقي لاخته ولا شيء لعمه وقد حكم بهذا اولان يصح لعبد او  
 مشرك او قاتل ومن اوصى للاقرب ولم يكن له رجع وثرته  
 فيما اوصى له به على ارثهم وقيل يرثه العاصب منهم  
 لا زوج وكلالي ونحوها والمولى ان ترك مالا واوصى للاقرب  
 اخذه وماله معا سابق اليه من جنسه ولا يلزمه ايصال  
 للاقرب حيث لا عاصب له ومن ترك بنيه ولم اولاد وامرأة  
 احدهم حامل فهل ينتظر بقسمه حتى يولد فيرثه اولاد فلان  
 وكذا ان ولد قبل ان يقسم هل يرث فيه ام لا وكذا تارك  
 اباه واخاه وامه حاملا فقيل لها ثلث وللأب ثلثان

ولا تجب لاسدس بجل ولو ولد قبل القسمة وقيل تجب ان ولده  
حيا ولا تجوز قسمة قبل ولادة الحمل ان كان ممن يرث ويجب  
ويرث ان ولد حيا اجماعا ومن اوصى لاقربه بعشرين دينارا  
لا معينة ولا مقصودة فمات ولم يأخذها الاقرب حتى وليد  
اقرب منه او مشارك او اسلم او عتق فمات اعتبر يوم الو  
او الاخذ كالقسمة قولان وان كان في الاقربين طفل او مجنون  
او غائب او منعهما منهم الوارث حتى حدث داخل لم يرث معهم  
وكذا ان اوصى للاقرب بمعين كالنخلة او الدار او الامة  
او الدنانير فلا يدخل الحادث في ذلك انفرد او شارك وان  
اوصى لاحد من اقاربه بعشرة دنانير شتم لجملة بمائة  
فمات يشاركهم فيها ويختص بالعشرة ايضا وهو المختار  
اولا يشاركهم اوله المائة والعشرة او يأخذ كل مثله عشرة  
ان تساؤروا شتم يقسمون الباقي وكذا ان اوصى لجملة ثم  
ثم خص واحد بشئ خلاف وان اوصى لبعضهم فقط لم يرد  
من حرمه ممن اوصى له ولا تجزئه للاقرب ولا يبلغ في العصيان  
كناركها وان اوصى لواحد من اقاربه هكذا لم يصح وقيل  
تجزئه وهي يلزم وان قال لهذا ولهذا من اقاربه فكذا  
وكل وصية لم تتبين رجعت للاقرب وان قال اوصيته هذا  
الشئ لفلان ولفلان ولواجنبيا جاز لو ارثه ان يعطيه  
لمن شاء منهم او هوبينهما ان قال لهما وان قال لفلان ولعقبه  
فله الثلثان ولعقبه الثلث وان في حج او كفارات واحتياط

جعل في واحد وان قال لكذا او كذا فاثلاثا وان اوصى لاقربه  
 بهذا او بهذا اخير الوارث وقيل لهم نصف كل والاوّل انظر  
 وان تلف احدهما كان لهم الباقي وان تناسلا او احدهما  
 فحكم نسل كل حكمه والخيار للوارث وكذا ان نقصا عينا او  
 تغيرا او احدهما والخيار له ايضا والاجنب والاقرب في هذا نسو  
 وهكذا اكل وصية وان اوصى له او للاجنب بواحد منهما  
 جاز واتفق مع الوارث والاتشار كافيهما للجهل ولا وسط  
 وان كان بيد الاقرب ما اوصى له به اجزاء ولا تصح باقوا  
 مغضوب واجزته ان دخل يد الاقرب يومما وجازت بكل  
 منفعة لا بتمليك كغلة لم توجد وسكنى دار وجواز ساقية  
 وخدمة كعبد وشفعة ولا يصح له ايصال بمال الغبير  
 او بمنفسخ او بما ليس عنده كان قال بشاة من غني او نحو  
 ذلك الا ان قال من مالي او تخرج منه وان بموقوف وقيل  
 وبطلت ان صار الموصى له عند موته وارثا وفي العكس قولان  
 \* (فصل في) \* ان خص بها اجنبيا فالقرب رد  
 ثلثيهامنه ان لم تكن على حقوق كاحتياط وقيل لا يرد مطلقا  
 والخلف في اى وصية يردّها للثالث فالاصح انه لا يعارضه  
 حجا وتنصلا وكفارة ومسبلا ومسكينا واصلاح سبيل  
 وقيل يعارض كل خارج من الثلث والمختار انه اذا شغله بشي  
 من وصيته فلا يرد الثلثين وجوز ويعتد بما في يد محي يتم  
 وقيل لا يعتد به وقيل لا يرد مطلقا وان اوصى لاقرب

بدنيار ولاخر بضعفه ولاجنبى بعشرة ردمنه ثلثيها ان لم  
 يجيز ا على الخلاف وان اجاز له احدهما ردمنه الاخر منابه ولا  
 تضرا لا قرب اجازته لموص لا جنب في حياته وان خصه وترك  
 الاقرب شهيد به ا على الوارث وان بلا حضور الاقرب وحكم  
 له بها ودفعت له ايضا بدونه ولا يشهد الاقرب ان دعى  
 الشهود اليها بلا اذن الاجنب ولا تنصب خصومة بینه و  
 بين الوارث على تلك بعد اخذ الاجنب لها وان جمع ميتها  
 اثنين معروضاتهما فاراد احدهما خصاما واشهادا عليها  
 والى الاخر لم يجبر في الحكم فان عطل وتلفت ضمن منابه  
 صاحبه عند الله ولا يشهد بها لاحدهما فقط وان اخذها  
 اجنب من وارث فضاغت ضمن ما لا قرب ان ضيع بلا غالب  
 وان اوصى لمباكر من ثلث باذن وارث رد الاقرب منه  
 ثلثي الثلث فقط وان اذن غرما محاط به بايصا ديه بكل  
 ماله فلا يردده وارثه للثلث ولا اقرب من اجنب وان عين  
 اقرب فخرج خلافة اخذها دونه وتقسم بين ذكور واناث  
 كارت مرادة لا قرب وعلى الرأس ان لم يبين تفاضلا مرید  
 بها حقوقا او ديونا وكذا ان نص على تسوية فاقرب وان  
 اوصى لذكر وانثى اقربين له بمعين ولم يذكر الاقرب جاز  
 سواء والعقابة لاربعة اباء من موص من ابيه وامه ودخل  
 فيها عبد ومشارك وحاضر وغائب على الاصح ثلثان لعقابة  
 الاب وان واحد اقليل كارت وقيل بتسوية وثلث لعقابة

الامر بها ايضا ولو واحدا واخذ بها جميعهما وان وجدت  
 قلبية احدهما فقط اخذ الكل وان واحدا وقيل يختص بها  
 قرابة الاب ان كانوا اقرب اليه وفي العكس نصفان وقد مر  
 الخلف في حدها ودخل معهم وارث من مات بعد موت  
 الموصي لامن ولد بعد موته ان لم يحضر قسمتها على ما مر وان  
 بقي منها ما لا يقسم اعطى لاقربهم الى الموصي ان كان فحبسا  
 وقيل للفقراء وجاز ايضا لرحم ودم وهما من حرم عليه نكاحا  
 وقيل هما والقرابة سواء ولا يرد الاقرب ما لجيران وياخذها  
 كل جاريان غنيا وعبد او كذا يام من حر لا كتابي من رقيق وهي  
 على الرأس لا الدور وبعد فيه عبد للموصي بشرط ما مر وان  
 اوصى بثلاث ماله لاختوته وله اثنان لاب وكذا الام وشقيقا  
 فان كان له ولد يحرز ميراثه فبينهم سواء والا استتصر  
 اخواه لانيه بثلاث الثلث وبطل سهم الوارثين لرجوعه في  
 ارثهم لان ثلث ماله للكلالين وثلثيه لشقيقه  
 \* (باب ٢٠) \* يخرج من الكل كفن وبقعة  
 ان اشتريت وهما قبل دين فبعده وصية فارث ولازم من  
 وصية من الدين فمن عليه وصية ابيه وجده فهل ينفك  
 او يسبق الجدة فيه تردد ومنه التنصل وقيل من الثلث  
 كاحتياط على المختار وزكاة وحج لازم مع تضييع والتنصل  
 كل تباعة لازمة من نفس او مال بتعدية او معاملة فسا  
 علم رها قصد بايضاء له بها وما جهل فبعنوان التنصل



ويتخاصص من علم ومن جهل والمعلوم قيل اولى بها وهو المختار  
 وحاز وان لعبد او مشرك او قاتل او وارث وان قال لما لعبد  
 فلان فمهل له اول ربه قولان وان لاموال الناس فلفقراء وان  
 امر بدفعه لمعين فمهل يدفع له وان كعبد او للفقراء قولان  
 وكذا لهم ان ابى المعين من قبوله وان لم يمت الا وقد زال الكو  
 للمانع كغنى او شرك او رق جازله وتدفع في عكسه للفقراء  
 على المختار وان امر بحط الكحل او مسجد او في قبيلة او بلد  
 او صف كذا فعلى ما امر به وجوزت في غيره ولا يجبر في  
 الحكم ما حيى ان ابى وعلى خليفته ان تنصل لاحد بوصية  
 ويستحقها هو وارثه بعد موت الموصى وبزكى عنها حينئذ  
 وان تنصل لورثة فلان فكارث وان لما لهم استووا وان  
 لاحد مال فلان للمعين ليس بوارث الموصى له بطلت وجوزت  
 للمعين او وارثه على الاصح وان اوصى لاحد ان ينفق عليه  
 كذا في تنصل ماله انفق عليه وينتظر ما حيى ان ابى وعلى  
 خليفته ان جن وعلى وارثه ان مات كارث وان لك طفل فعلى  
 خليفته ان كانت والالزم عشيرته استخلاف امين يقبض  
 له وكذا ان اوصى باب الفقة عليه وام طفل كليله في  
 القيام عليه كباقي وان لم تكن له خليفة وان امر بدفعه  
 حيث مات او يكتفى في حرير لم يلزم وارثه ذلك ورخص  
 في الاتفاق على الفقراء مطلقا ان اوصى به في بلد معين او  
 في مساكنه وان اوصى ان يصلح بهذا المسجد الفلاني رخص

في صلاح غيره به وإن بكذا التتصل أن ينفق عنه في زكاة أو  
 كفارات أو عكس اعتبر الأول إذا لم يجزى عنه فرض فرضين  
 وإن بهذا التتصل فانفق في احتياط لم يجز المنفق كعكسه  
 لمخالفته ما أمر به وجوز كما أن أوصى لاحتياط فانفق عليه  
 في تتصل ومن نوى ليلة عاشوراء أن كل ما يصومه أو  
 يصليه أو يتصدق بهما أو أكله طائر أو دابة أو سارق فمئو  
 لاحتياط ما عليه من صلاة أو صوم أو مال لا يعرفه وإن  
 أوصى للانتصا لاحتياط هكذا ولم يذكر أموال الناس  
 فقيل يأكله الأقرب وقيل ينفق كما أوصى **باب**  
 ننب لمسلم أن يمتاط إذا قل من يجز من تباعة وإن من لسان  
 أو عين أو ماسية أو رقيق وخرج من الكل أن عينه مال  
 فلان ويدفع له بعينه أن كان مكيلا أو موزونا وفي الأصل  
 قولان وإن قال له رب تباعة لا توص بها لم يلزمه أيضا بها  
 إذا احتضر وهو حي ولزمه لو ارثه أن مات قبله ودخل  
 النساء فيما للمؤمنين أو القانتين على المختار لا في عكسه ودخل  
 فيما للفقراء أو لليتامى اتفاقا ويدفع لثلاثة فأكثر ولذكر مسلم  
 أو يتيم وفي إدخال الرجال في الأرا ممل والأيا ممل قولان  
 والمختار الدخول باللغة والعرف وخص بما للمولى من عتيق  
 لا بنوا الم والعرا بة بالعرف ودخل في ابن السبيل والمجاهد  
 والمصلين والحجاج وما للبر أو لأفضله أو لذويه أو للمسيكين  
 أو الكعبة فلما أوصى به وبطلت لبني فلان أن كانوا قبيلة

لا تحصى وان اوصى بثلاث ماله لثخذ او بطن يعرف ويحصى  
 فالذكر والانثى فيه سواء واستخص به النسل ان لم يكن فيهم  
 ذكر ودخل في اولاد فلان وهو الاب الادنى سواء اتفاقا  
 وفي بنيه على خلف ودخل عبد ومشارك ومختلط فيهم وان  
 ياخذها واحد وان انثى ان لم يوجد غيره وبطلت ان مات  
 بنو فلان قبله وان لم يكن له بنون يوم اوصى شتر حدثوا  
 فمات فلا شيء لهم ولا تصح في الحكم لما يولد فلان للعدم ومن  
 مات من بنى فلان قبل اخذه منابه اخذه وارثه لامن ولد  
 بعد موت الموصي وجوزت له ان حضر القسمة وهذا في عام  
 لقبيلة لاني خاص وان لأبوي فلان او اخوته او ازواجه  
 فسواء وينفق ما للفقراء منزل كذا عليهم فيه او في غيره وما  
 على فقرائه على موطنه وان من غير اهله فيه او في غيره ايضا  
 وما في منزل كذا على الفقراء على من وجد فيه وان مسافرا  
 او سائلا او ابا خال جميع اليه فقراء من منازل وانفق عنه  
 عليهم فيه سائل الفروق وما في منزل كذا او لمسجده  
 وفيه منزلان او مسجدان ففي الاول ان عرف والاقسم  
 بترخيص واجز ان علم بعد وقيل يعاد فيه ويعتد بما جعل  
 فيه اول وان اوصى لمن لا تحوز له كمشركين او عاصيين  
 او شياطين او ملائكة فعلى الفقراء ولو جازت لعبد ومشارك  
 وغنى بصله وحقوق وقيل بطلت وكذا اما الكائنات من الميتين  
 او لاعيادهم او محرم يشترى وينفق عليه وان لفقر اخلف

الماء فلهم وقيل على فقراء بلده وكذا ما ينفق عليه ببغداد  
 او نحوه من البلاد البعاد ينفق فيه ورخص في بلده ان وجه  
 مانع \* (باب —) \* لا يجوز ما حبسه في سبيل  
 الله عندنا و اجازة ابن عبد العزيز في كساح يتقوى به  
 المجاهدون للروم والبغاة والناقضين عهدا والهااتكين  
 حرما ومن احتضرو وقال اجعلوا كذا من مالي في سبيل الله  
 فان كان سلاحا استمس تقوى المربطين به وان عينا او  
 نغما او ضلا او نحو ذلك ففي سبيل الله او في حج او عمرة او  
 صدقة او عتق او صلة ففي اي وجه جعل اجزا وان بغيره  
 ما حي جاز وان اجل فاليه والافقي يستوفي الثلث ولا  
 يستعمل في غير ما اوصى به له وان بكتاب او مصحف لقارفيه  
 لم يمنع الا من خيف منه افساده وان بنهر او جب او رحي  
 او شجرة او حيوان او متاع فلا ينفع به وارثه ان لم ياذن  
 له و جاز لغيره ان جعله حيا وكذا ان بارض يدفن فيها  
 فان اعطاها حيا فهو وارثه وغيرهما فيها سواء وان اوصى  
 بها لمقبرة فلها وقيل تباع ويصلح بثمانها مقبرة وان بها المسجد  
 جعل قيل ثمنها فيه وقيل تمسك وتجعل غلثها فيه وان بكذا  
 لمصباحه او حصره خص به ورخص في جعله لمسجد ولا  
 يجعل للمصلى في مسجد كعكسه ورخص في الاول وان  
 لمسجد لابعينه ففي مسجد منزله وان كان فيه مساجد ففي مسجد  
 ان كان والافقي الاقرب اليه وجوز حيث اريد وان غير قصد

به الا ان خرب او منع من وصوله وان اوصى بخالف لمسجد  
 لامعين ووارثه موافق فعله في موافق وان لم تعين امرأة ففي  
 مسجد قرابتها وان لخالف او كنيسة ففي موافق وان لامام مسجد  
 كذا او لمؤذنه او قائمه او تلاميذه فلن به وقت موت الموصي  
 ان لم يعين وكذا اهل صفة كذا اعتبر وقت موته وقيل  
 وقت الانفاذ \* (باب —) \* نذب لمسلم ان  
 يحج فريضة وحوطة ويوصي بناقله وشدد من قال تارك  
 حج بعد لزومه حتى قضى الحجاج مناسكهم هالك يقول  
 موص به او صليت بكذاليج او باليج او ان يحج عني وكذا العمرة  
 او هما وان اوصي به ولم يذكر عمرة فكل يعتمر له ايضا  
 او يحج فقط قولان وخصت دونه في عكسه وماعينه لا  
 حياط حج فليح عنه به وان لطريق مكة اصلح به للموعدة  
 وقيل يحج عنه به وان باليج هكذا استوجر عنه حاج بما شاء  
 وان بكذا من ماله لليج اوفيه ساوم وارثه او خليفته فان  
 وجد واحدة فواحدة وان اكثر ففي كل سنة حجة وان لم  
 تكل شئ مع مثله نقصا ولو اختلفا قل او كثرة ورخص  
 في ثلاثة وكذا في عتق وقيل في سبعة فادون ويشترك  
 رجل وان مع امرأة لا عبد وصبي وخنثي وذو فرض وان مع  
 ذي نفل لا زوج فقط مع معتبر كذلك كعكسه ولا يحج مع  
 حج وعمرة كعكسه وتصح باتحاد الجنس ولا يحج قيل شخص  
 عن نفسه وغيره واحدة ولا عن حي وميت وان وسجد في الثلث

او فيما سمي واحدة دفع ولو اوصى باكثر منها وكذا العتق  
 وان شرب له حجتان او رقتان مع اثنين مع كل واحدة صح  
 له او لغيره وان لم توجد مشاركة اعين به حاج قلت نفقة  
 ان لم يكن وارث الموصى او وارثه فان انكسر عليه رد ما اخذ  
 للوارث وقيل لا يرد ولا تباعة عليه ولا على الوارث وهو الاشبه  
 وان تبين له ان المعان لا يصح منه حج ضمن وكذا اذا فحجة  
 له وجوز حج عبد باذن عن حر وتغرل ان انقطع الطريق  
 ويشهد عليها عدول ولا ينفق منها الا باذن زوجها ويحج  
 امثال امره \* (باب بـ) \* من اوصى بكذا  
 لحاج منه عنه حج منه واحدة واكل وارثه الباقي وقيل  
 الاقرب وان بكذا دينار للحاج بها اوبه او هم عنه دفعت لواحد  
 وان بها فضل وان قال بهم عني منهم فذلك لتام كلامه عند  
 عني وبطل منهم وبوكل باق ان قدموا اخرهم وان عين حاجا  
 عنه بكذا لم يدفع لغيره ما حيي ولو اوى واستظهر رجوعه للوارث  
 والاقرب على ما مر ولا ضير ان تلف في المدة بلا تضبيع ونحو  
 عنه من الثلث ان قال حجوا عني او علي لا ان حجوا وان اوصى  
 بدنانير او دراهم دفعت وجاز البذل باذن وان بغيرها بيع  
 بها واختير دفع الموصى به وان سواها ان قبل ويراعي صلاح  
 الميت \* (فصل جـ) \* هل تدفع من بيته او من  
 قبره او من مصلاه اقول ويجزى من غير ذلك فيما دون  
 الميقات وصح دفعها من بيته وان لم يمت فيه وان اوصى

نجات فمهل لوارثه او وصيته ان يقيم بالمدينة حتى يقضي  
 فيه شدة وريخص وان مات حاج في طريق سير عنه من موضع  
 موته وان لم يسرع عنه حتى ساروا يوما او اقل او اكثر اكرؤاء  
 سائر اعنه من الموضع الى الذي ساروا منه عنه وان لم  
 يجدوا ساروا من موضع اعطوا منه الحج عنه الى الذي مات  
 فيه راجعين من الطريق الاولى او من غيرها ان تعادلت  
 الطريق واستحسن دفعها لحاج عن نفسه قبل متولى والا  
 فلموافق يرحى صدقه وامنه وان عدم فلمخالف يؤمن منه  
 اكتمها وصح حج رجل عن امرأة وفي عكسه قولان وبلي عن  
 غير متولى ولا يستغفر له قيل ولا يهلك بذلك ولا يجد ما يجد  
 حاج عن نفسه وان احتضر في طريق اوصى لحاج عن حبله  
 والارد للمال وارثه لوارث الاول او خليفته وقيل يدفعه  
 لحاج عنه قيل من اخذ وصية حج من وارث ثم طلب اليه  
 ردها لا ياخذها منه والاضمنها حتى تصل وريخص ان قام  
 بعينه ما اعطاه لاقيمته او بدله ان هلك وجاز دفع  
 نافلة او لازمة تجتنب قبل فريضة كعكسه ودفع واحدة  
 بلا تسميتها ايضا في عام والاخرى في قاسبل  
 \* (فصل) \* ينبغي لعاقل ان لا ياخذ حجة غيره  
 فان دفعها له وارثه او خليفته قال هذه وصية فلان فعتها  
 لك على ان حج عنه تحرم من الميقات وتقف بعرفات وتطوف  
 الواجب وتعمل المأمور وتجتنب المنهى فان قبلها على ذلك

لزمه ان يتمها ولا يتمع بعمره ليج ولا يقرنها الا ان اخذها  
على ذلك وان فسد عليه اتمه واهدى واعاده من قابل وان تمتع  
بلاذن ففي اجزائها قولان وبلي عن فلان بن فلانة ان عرفها  
والا قابوه وان لم يعرفها البلى على فلان صاحب لوصبة وان  
نسيه فصاحبها ونواه وان تركه وبلي عن نفسه - من بدأ احرامه  
او اخذه احرامه لنفسه ويعد احرامه من قابل وان بدأ احرامه  
نفسه وان تعد احرامه لنفسه او احرامه لغيره  
وصاياهم من طوع عليه من اكل وشرب ونكاح  
خليفة ان لم يوافقهم ولا يجزى من حرام  
خليفة ميت ان حج عنه بنفسه ويمسك لئلا ان ذكرا  
وقيل مطلقا كالوارث ان حج عنه وارثان صحى محرم  
اولا وان عين شالح فقال لورثته من حج منكم عنى اخذت  
لحاج عنه منهم وليتفقوا على واحد ان تسارعوا ويلخذ ان  
وسعه المثلث ولا ينظر فيه لعنائه والعمره كاللحج فيها امر الا انها  
تقع في كل وقت ولا يقع هو الا في ايامه ومشت هله  
\* (باب - ) \* ان عين شيئا لعنق لزم سائلة  
مساوية وان وجدت باقل منه وان قال ليعتق به عنه  
جازت قيل باقل ان وجدت وينفق الفضل ومده عنه كذلك  
ويؤكل وان امر بعنق فلانة امة له عنه تعينت فان صبح  
وارثه حتى ماتت لزمه مثلها وان حدث بها مانع من عتقها  
انتظر زواله ان رجاء وتعتق ان كان من حيائه وتجزى ان ماتت



او استحققت قبل موته وان اعتقها عن نفسه في دين اجزته وعليه  
 مثلها وولاء الاول له والثانية له ولشركائه ان كانوا وان  
 باعها او وهبها جاز ولزمه شراؤها واعتقها عن ميتة وان  
 اعتقها من صارت اليه او ماتت او حدث بها مانع فمثلها في  
 تطلب وتنتظر ان هربت او غصبت ويجزى عتقها هنالك  
 ان دخلت يده يوماً وان ماتت فيه او حدث بها مانع فاجزى  
 وان عين شيئاً ليعتق به عنه عبد فلان اعتقه عنه ولو لم مانع  
 فيه في حياته وينتظر برؤيه ان حدث به بعده وكان مائياً براً  
 مثله والا فآخر ولزمه عتق ولو مات او حر في حياة موروثه  
 وان غاب ثم صح موته في الحكم فاعتق غيره ثم جاء حياً  
 هلك يجزى الاول اولا بد من عتقه قولان وكذا اكر وصية  
 بمعين لمعين منها ان تلف لا بتضييع ثم وجد بعد انفاذه  
 غيره هلك يجزى الاول وان اوصى بمعيئة فاشتراها وارثه  
 وهي محرمة الميت لم تتحرر عنه بعد موته وتجزى عنه وان  
 كانت محرمة لبعض الورثة حررت عليه مع الشراء ولا تجزى  
 عن ميتهم وضمنها البعض ولو اشتراها غيره منهم او  
 الخليفة ولا تتحرر بخليفة غير وارث ولكن اذا اراد واعتقها  
 طلبوا رها ان يعتقها عن ميتهم ثم يعطوه ثمها فان ابي  
 نوا بشرائها اعتقها عنه فبحرية وسلموا وان اشترى الموصي  
 بها واحد منهم لنفسه فماليه مالم يعتقها عنه ومما ولد  
 قبلا وبعد اعبيد له وثبت نسبة لشرائها وان اوصى بعتق

فاعتق خليفته من خدم تركها لا من خدم الوارث جازنه  
 ولو غلة مالم يجاوز الثلث فيضمنه ولا يتعد اضراا الوارث  
 بلا عذر وان اعتق طفلا لزمته نفقته لبلوغه لا الوارث ان لم  
 يكن بامر الميت \* (فصل) \* جازما اعتق في مرضه  
 او امر معتقاعنه عبده في صحته وترك حتى مرض او علق عتقه  
 لوقت او لمشية فلان او قدومه في المرض وهل من الكل  
 او من الثلث قولان ويستسر العبد بما فوقه ان جاوزه على  
 الثاني وان اعتقه فيه وقد احيط بماله صح وسعي بثلثيه ثم  
 للغرماء وقيل بقيمته كلها وهو المختار والاكثر على بطلانه  
 وجاز في صحته وان احيط بقيمته اجماعا وبطل بلا خلا فان  
 كان بعد الحكم بالدين لهم وتخير ماله عليه وان اعتقه  
 قبل التخيير وبعد الحكم بالدين ولا وفادته في ماله فهل  
 مضى وهو الاظهر او بطل قولان وتعتق بمنزل اوصى بعتق  
 فيه وكذا ان عين جنسا لا يجزى غيره على الاصح وحرر معين  
 بعتقه بعد موته وقيل حتى يعتقه الوارث كما ان اوصى ان يعتق  
 عنه لما بين المصدر والفعل وضمن قيمته ان ضيع عتقه حتى  
 مات ووسعه الثلث وان عين امة فما ولدت قبل ان يعتقها  
 الوارث عبيد وهي امة مالم تعتق وله غلتها وعليه جنايتها  
 مادون رقبته وجاز فيهما ما فعل غير اخراج من ملك وهل  
 يجبر على عتقها ان استمسكت عليه اولا قولان ولزمه عند  
 الله على الثاني وان اوصى لعبده بمال فهل يصح ام لا قولان

فَاِنْ كَانَ الْمُوصِي بِهِ قَدْرَقِيْمَتِهِ اَوْ اَقْلَحَرُّ وَسْعَى بِمَا بَقِيَ  
 مِنْهَا فَكَانَ كَمَوْصُلِهِ بِنَفْسِهِ وَاِنْ يَعْتَقُ رَقَبَةً تُشْرِكُ فِيهَا  
 اعْتَقَهَا الْوَارِثُ بَعْدَ اَنْ يَمْلِكَهَا وَقَدْ لَزِمَهُ شَرَاؤها وَعَصَى مُعْتَدِ  
 عَتَقَ مُشْتَرِكًا وَضَمَّنَ مَا لَشَرِيْكِهِ وَاِنْ اَوْصَى بِعَتَقِ وَاحِدٍ مِنْ  
 عِبِيدِهِ وَلَهُ عَبْدٌ وَامَةٌ جَازَا حِدَهُمَا وَاِنْ قَالَ اَعْتَقْتُ وَاحِدًا  
 مِنْ عِبِيدِي عَتَقَ امْعًا وَسَعِيَ بِقِيْمَةِ احَدِهِمَا <sup>(بَابُ ٢٠)</sup>  
 جَازَ التَّدْبِيرَ وَهَلَّ عَتَقَ بِصِفَةِ عُلُوِّ لَوْتُ سَيِّدٍ اَوْ عَبْدًا وَغَيْرِهَا  
 وَاَلَا كَثْرَ عَلَى اَنَّهُ فِي الصَّحَّةِ مِنَ الْكُلِّ وَفِي الْمَرْضِ مِنَ التَّلَثِّ وَقِيلَ  
 مِنْهُ مُطْلَقًا وَصَحَّ وَهُوَ الْاَنْظَرُ وَمَنْعُ بَيْعِهِ وَهَبَتُهُ وَجَوَازُ  
 لِعَتَقٍ وَحُكْمُ حُلِّ مَدْبَرَةٍ حَكَمَهَا وَاعْتَبَرُ يَوْمُ وِلَادَتِهِ فَيُؤْتَى قَبْلَ  
 الْمُدَّةِ عَبْدٌ وَبَعْدَهَا حُرٌّ وَحُرَّتُ عِنْدَ تَمَامِ كَلَامِهِ اِنْ دَبَّرَهَا  
 قَبْلَ مَوْتِهِ اَوْ مَوْتِهَا اَوْ غَيْرِهَا بِلَا مُدَّةٍ وَقَدْ مَرَّ كَذَا اِنْ بَعْدَ ذَلِكَ  
 وَلَهُ وَطَيْبُهَا اِجْمَاعًا لَا مَكَاثِبَةَ عِنْدَنَا اِذْ هِيَ حُرٌّ وَلَا يَصِحُّ رَجُوعُ  
 فِي تَدْبِيرٍ وَحُرْمُ تَسْرِيقِهَا اِنْ دَبَّرَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ اَوْ مَوْتِهَا اَوْ وَصَى  
 لَهَا اِنْ دَبَّرَهَا لِاَجْلِ مَسْمِيٍّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِقِيْمَةِ خِدْمَتِهَا اِلَيْهِ وَاِنْ  
 قَتَلَتْ وَعَاشَ حَتَّى جَاوَزَهُ فَاَمَةٌ وَاِنْ مَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا فَحُرٌّ فَيُقْتَلُ  
 بِهَا قَاتِلُهَا اِنْ تَعَدَّ وَكَذَا حَكَمُهَا فِي كَتْفٍ وَجَرَحٍ وَاِنْ قَتَلَ  
 مَدْبِرًا فَاخْذَتْ قِيْمَتَهُ دَبْرِهَا مِثْلَهُ وَهَلَّ يُوْكَلُ فَضْلُ اِنْ كَانَ  
 اَوْ يَدْبِرُ بِهِ غَيْرُهُ قَوْلَانِ وَكَذَا اِدْيَةُ عَضُوْدٍ اِنْ فُطِعَ وَتَوَكَّلَ اِدْيَةُ  
 جَرْحِهِ وَحُلَّتْ خِدْمَتُهُ مَا لَمْ يَعْتَقْ وَقَابِلَتْ خِدْمَتُهُ قِيْمَتَهُ  
 وَهَلَّ يَجْرُرُ اِنْ قَتَلَ مَدْبِرَهُ وَيُقْتَلُ بِهِ اِنْ شَاءَ وَارْتَهَ اَوْ

يمنع كارت به قولان وكذا ان قتل الموصي له موصيا له  
 هل تبطل له اولا وان دبر متعدد دعب الموتى حر لموت الاخر  
 وبالاول ان دبره كل بخاصته \* (فصل في) \* التدبير  
 قول سيد الرقيقة انت مدبر في حياتي من بعد موتى او انت مدبر  
 اول وقت كذا او يكون قبل الموت لاجل ومعه ايضا ولو في  
 صغير ومشارك وصح ممن صح عتقه لا في مشترك بلا اذن  
 ولا لاجل معين ولموت كل ذي روح ولو حجازا كنبات وهمل  
 يحرره في حينه او لموته قولان وحرر عند اتيان مطر او ربح  
 ان علق اليه وان لم يعلم به وكذا كل مجهول وقته وحرر في حينه  
 ان علق لماض وعند حصول صيف او خريف او حرث او  
 حصد او قدوم مسافر او ولادة امرأة ان علق اليه وصح  
 كعتق بامر ومن قال للرقيقة اوصيت لك بنفسك حرر عند  
 موته وفي حينه ان قال وهبتها لك \* (باب ٧) \*  
 لزمت وارثا بالغا وصية موروثه ان مشاهدتها او شهد بها  
 امينان عند الله وفي الحكم وعند الله كل ما صدقه من  
 كتاب او شهادة واحد وان غير امين او ممن ترد منه ولا يعطى  
 من سهم غائب او كيتيم في هذا ان ورث معه وجوزت في  
 الحكم عليهما ان وجدت في دار ميت او بيته او عند امين  
 ولو بشاهد واحد ان كان امينا ويكتب وصيته في خصوص  
 واحد لا يخلط الا ان ضاعت او محيت او قضعت ويورث  
 ويبنه انها اخر وصاياها وان نسخة لما قبلها او شهد عليها ان

لم يكتبها بخطه ولزمهم انقاذها ان قال لهم اول الشهود اني  
اوصيت بما في هذا القرطاس وقيل حتى يقرأ عليهم وان وجدوا  
بعد موته اكثر من واحدة انفذوها مطلقا ما لم تجاوز الثلث  
وتخاصص فيه ان جاوزته وقيل ان اتفق الكل انفذوا واحدة  
وقيل الاخيرة ان علمت وينفذ ما جاز عليه بقلم ان قرى والا  
سقط كقطع وخموص حتى لا يقرى وان ضيعوها حتى قطعت  
او حيت او تلفت وان بتعدية او بواحد منهم ضمنوها الا غيرهم  
ان محابها الا ما افسد في القرطاس بتعدية (فصل)  
ان اوصى بشطر من ماله لاحد او بسهم معلوم منه اخذ  
الثلث ان لم يحز و ارثه وان ايهمه فاقبل ياخذ كاقبل الورثة  
سهما وقيل السدس وقيل بطلت كما بيعض منه او شقص  
وجازت بسهم احدهم وان تفاضلوا اخذ منابا قلم وان  
قال بنصيب احد بنيه وعنده واحد قاسمه ان جوز والا  
اخذ الثلث ان لم تكن وصية سواء وان كانت نزل معها  
فيه بالنصف وقيل بالثلث وان كان له اثنان اخذ الثلث  
ان لم تكن سواء ونزل معها ان كانت بالثلث فيه وان كان  
له ثلاثة اخذ الربع ان سلم له والا نزل مع غيره في الثلث  
بالربع وهكذا وان كان له ذكور واناث اخذ الموصي لهما  
كان ذكر انصيب ذكر وان كان اثنى فكان اثنى وان كان خنثى  
اخذ بالخالين واخذ مناب ذكر ولو اثنى ان خلف الذكور  
فقط كعكسه وان اخذ من الثلث اكثر من منابا حدهم

رد لهم الفضل حتى يستوفوا فان اوصى لاحد بما يملكه  
 ولاخر بنصف ماله ولاخر بثلثه فاجاز الورثة نزل كل فيما له  
 بما اوصى له به وان لم يجزوا نزلوا بذلك في الثلث وقيل  
 لا ينزل فيه باكثر منه وان اوصى لواحد بمائة دينار ولاخر  
 بثلث ماله وهو يساويها قسم المائة نصفين وتزلامع  
 الوصايا ان كانت وان اوصى له بعبد قيمته الف درهم  
 ولاخر باخر قيمته نصفها ولا له سواها ولم يجز الوارث  
 رجعا للثلث ونزل فيه كل بقيمة عبده ولو كان سواها وقيل  
 لا ينزلان فيه باكثر منه وكذا ان كان احدهما قيمته اكثر من  
 الثلث والاخر اقل منه ينزل فيه كل بقيمة عبده وان اوصى  
 بمختلفات اكثر منه تخصصت فيه وتزلت كل بما سمي لها  
 فان كان فيها ج ولم يسم له نزل فيه بما يصاب في وقته  
 وكذا العتق تأمل استخراج الكل \* (باب ٢٠)  
 ان مات ولم يوص بزكاة لزمته كفرو قيل ان دخل حول في  
 حول ولا يلزم وارثه ما لزم موروثه ان لم يوص بها ولم يترك  
 شيئا الا ان تفضل عليه او كان صالحا وادان بالوصية فتجأ  
 الموت قبل الايصاء ولا تصح بصلاة او اغتسال او وضوء  
 او استنجا اوله بشئ او لمصل على جنازته وهلك ياكله  
 الاقرب او الوارث قولان وان اوصى بشئ ادخل في الوارث  
 دفع لشيخ مسلم او مجوز قريب اليه ان يبعده اليه مسلم  
 فقير مطلقا وصح لحامله وغاسله وكافه ومزله في قبره

ودافنه ونحوه ولقار عليه بعد وفاته وهو من الثلث وقبضاء  
صوم ولا يمسك الوارث ما اوصى به لصائم عنه ويصوم  
هو الا ان اذنه ويوصى بمقيم بما عليه من القضاء وان لم  
يضييع ان تعمد الاكل لا بعذر فمن تكفل بانفاذ وصية  
معدم من ماله لزمه وان غير وارث وقيل الاول لا يدرك الوارث  
ولا الاقرب مما تكفل به شيئا وان اوصى بهذه الغنم لغيره  
لا يذاتهم التفقت عليهم باعيانها وجاز بيعها وانفاق ثمنها  
وكذا ان اوصى بها لانتصال او احتياط ولا يجزى ذبحها  
وانفاق لحمها في هذا الا باذنه ولزم وارثا ترك نصيبه من  
المال لغيره انفاذ منابه من الوصية وقيل لا وان حول لم  
وصيته لا اوقات الغلات جاز ولا يضمنون ان تلف المال بلا  
تضييعهم فيها ولا يؤخروا بعد وجود المال ان قال انفاذوها  
اذ اتيسر لكم وجاز انفاذ واحد منهم عنهم او اكثر وعدم تبرعاً  
ان لم يشهد على ادراك مناب الآخرين لا وارث وارثه الا في مناب  
وارثه وجاز ان ورثه وارثه وحده \* (بَابُ ٢٠)  
جاز في الحكم الرجوع فيها لافي تدبير وعق والزيادة والنقص  
فان اوصى بشئ لفلان ثم قال انه لاخر ثم اوصى به  
لاخر ايضا فتا لها اثلاثا وقيل للاول وقيل للاخر ولا بعد  
انتفاعه بشئ مما اوصى به رجوعا ولا صرم غلته وحضها  
وقيل في اللباس ان لبسه انه رجوع وتغيير الموصى عن  
ذاته به كصوف على ثيابا وحب بطحن وسبيكة بتسكيك

ونحو رجوع وقيل لاما وجد عينه ولو غير شكلة وان  
 اوصى بثوب ثم صبغناه او جلد فدبغناه فليس برجوع ويترد  
 الوارث في الصبغ والدبغ مع الموصى له ونقل غرسا وشجر  
 اودارا وحائط ونحوه من محل اخر رجوع وفي غرس رضاء  
 بناهما او حفرة قولان وان قال لا تنفذوا وصيتي لم يشتغل  
 به وقيل رجوع وقيل لا يجوز الرجوع في الوصية واخراج  
 الشيء من ملكه رجوع وثبتت في الباقي ان اخراج بعضه  
 وكذا ان باعه بفسخ او فعل فيه مرجب اخراج ثم بان  
 له فتنخه وان فعل فيه معلقا فمات قبل ان يثمه او رهنه فمات  
 وباعه الميراث فرجوع \* (فصل) \* ترد شهادة  
 رجل لابنه وعبد له وان اتى بشاهدين ان فلانا اوصى له  
 بثلاث ماله واتى آخر بمثل ذلك تخصصا فيه وان دفعه  
 الوارث للاول بادعائه ثم جاء الآخر وادعاه وبليت له  
 ضمنه له الا ان علم ان ميتة اوصى به للاول فيغرم له  
 نصفه فقط فمن يتر على دعواه ايضا ميت له بالثلث  
 على بعض الورثة دون بعض او كان غائبا او طفلا او مجنونا  
 ولا خليفة لهم او لم تحضر دفع له الحاضر منابه وتبع  
 الآخر منابه وجاز له اخذ عشيته باستخلاف الكافل  
 في اخذ منابه عليه ويترك مناب غائب حتى يقدم او يموت  
 في اخذه من وارثه وان اقام البيان على خليفة الوصية  
 اخذه الحاكم بالدفع له الا ان لم يصل الى المال وكذا جميع



الوصايا ان وسعها الثلث وله استمسك بالوارث والخليفة  
 وان قال الثلث كذا فصدع ان قال الوارث اقل ويقبل قوله مع  
 يمينه ولا يرجع الورثة او الغرماء فيما اجازوه من فعل الميت  
 بعد موته وان اجازوه في حياته وردوه بعدها فقولان  
 وجاز مناب مجوزان لختلفوا وان ابراه الغرماء من ديونهم  
 بعد موته فالثلث لوصاياه وغيره للوارث ولا يحد ذلك ولا  
 الوصية ان ابراه بعضهم فقط حتى يستوفي باقهم ماله  
 وان تركوها للوارث بطلت الوصية فيما يقابلها فان فضل  
 عنها شيء نزلت في ثلث ومن اسلم من شرك او لا وارث له  
 جاز ايضا وبكل ماله كالمولى على ما مر (باب بـ)  
 ضمن الوارث الوصية ان لم ينفذها حتى تلف المال ان لم  
 يشتغل بدفعه لوجوبها على الفور مع الامكان والقدرة  
 وان تعدد فلبعضهم انفاذها ولبعض دفعه وجوز لهم  
 تاخيرها حتى يدفعوها وان انفذوا ما امكنهم قلف لم  
 يضموا الباقي وحاصصوا جميعها ان امكنهم انفاذ بعضهم  
 من المال فقط وان انفذوه فيه ضموا مناب الباقي ان  
 امكنهم التخاصص وتركوه وان ضيعوا انفاذهم منها  
 حتى تلف ضموا جميعها وقيل الممكن فقط بالحصص  
 ويجبرون بانها وصية فلان بن فلان عند انفاذها  
 استحسننا لا وجوبا وكذا الا يعطون منها من طمعوا ان  
 يثيبهم عليها او يرد لهم منها وينفذونها على القرابة وذوي

الحاجة ومن له عليه تباعة او حق اسلام فمن اجتمعت  
 فيه فهو افضل وتترع بركة من مال مادامت فيه وصية  
 وقيل لا يوكل منه وقيل ان كانت فيه ثلاث وصايا فلا  
 يوكل منه حتى تنفذ ولا يعامل فيه الورثة وان تركوا انفاذ  
 وصيت وارثهم كلهم المسلمون ووعظوهم عليه ان كان  
 عندهم صلحاً \* (باب ٣) \* ان اوصى  
 بشئ يخرج منه كذا الوصيته باعه الوارث وانفذ منه  
 ما سمي ان وسعه الثلث والا اخرج من ثمنه ما وسعه وان  
 لم يبلغ ما سمي فلا عليه الا ثمنه ولو كان الثلث اكثر منه وان  
 تلف بلا تضييعه او استحق بائناً او خرج حراً فلا عليه منها  
 وان ضيعه قلف فعليه قيمته ان كانت اقل من الثلث في  
 احاطت به الوصية وان كانت اكثر منه كذلك فلا عليه  
 الا مقابل الثلث وان تلف المال الا الموصى به فعلى الوارث  
 قيمته وقيل كلها وكذا ان استحق او بعضه او تلف فثلث  
 الباقي وان باع الموصى به وانفذ من ثمنه ثم رد عليه  
 بعيب اخذه ورد الثمن وباعه ايضا وان بنقص ولا عليه  
 ان رد او لا قبل الانفاذ وان استحق بعده رجوع عليه بالثمن  
 فيغرّمه من ماله وان استحق لا بائناً قبل انفاذها انفذ  
 من ثمنه وغرم للمشتري من ماله واخذه منه خفية  
 وان تلف منه الثمن قبله وعيب الشئ ورد عليه بحكم  
 غرمه من ماله مثل ما اخذ منه وانفذها منه ايضا

ان ضيعه وان فسخ بيعه بعده رد عليه ورد على المشتري  
 مثل ما اخذ من ماله ويجزئه ما انقذ من وصية موروثه  
 ويفعل في الشيء ما اراد وقيل لا يجزئه بل يبيعه وينفذها  
 ايضا ويجزئه هو على نفسه فيما عليه وان باعه بفسخ غرم  
 الثمن وباعه ثانيا وانقذ وان تلف من يده قبله والشيء من  
 مشتريه ثم فسخ البيع غرم ما اخذ منه وغرم قيمته <sup>لوصية</sup>  
 وان تقاضيا او ابرا كل صاحبه انفذ قيمة الشيء من ماله  
 فيها وكذا ان فسخ وغرم وتلف الشيء من يده ولم يقدر  
 على المشتري او افسد ووارث كل بمقامه ان مات وترك  
 مالا فيخرج من الكل ولا يرجع منفذها من الورثة بلا اذنهم  
 عليهم ولا على طفل او مجنون مطلقا بما رجع عليه من درك  
 وان امر الورثة غيرهم ببيع الشيء وانفذها منه رجع  
 عليهم بما ادركه من غير فسخ وان كان خليفته واحدا منهم  
 فما ادركه باستحقاق بائنا رجع به في مال الميت وفسخ  
 في ماله هو وكذا بعيب ايضا وقيل في مال الميت ولو فعل  
 بلا امرهم وان ارادوا ان ينفذوها من مالههم ويمسكوا الشيء  
 جاز لهم ان اتموها وكانت قيمته اقل منها وخص لهم ان  
 يمسكوه وينفذوا قيمته فيها وان لم تتم ولا يحد ذلك واحد  
 منهم ان اراده الابا ذنهم او اذن الميت وان خليفة او كان قيمته  
 اقل منها \* (باب —) \* يخرج ما افسده الموصي  
 به في مال او نفس من مال الوارث مادام في يده وان كان

رقيقا فبقابل رقبته فقط وخراجه بمنزلة من كان في يد  
الموصي له وعلم بالوصية لم يلزم الوارث اعلامه به ويدفعه  
له ولو علم ان كان بيده ويعلم ان كان بيد غيره ولا يأخذ  
الخليفة الموصي به من الوارث الا باذنه وجوز ولزمه دفعه  
له ويتبرأ منه به والا ضمنه وكذا الخليفة ان لم يطلبه منه  
حتى تلف يضمن قيمته يوم التلف او ضيعه بيده ولم يرجع  
له على الوارث وان تلف بلا تضييعها فلا عليها وان استخلفه  
الميت على الشيء لم يلزم الوارث شيء منه ان حظر والا لزمه  
حرزه حتى يصله ويخبره به ان لم يعلم والضمان انما هو في غير  
الاضل وفي الغلة وان دفعها له الوارث او جعلها الميت بيده  
فما قبل انفاذها ردها وارثه لو ارث الاول فينفذها ان لم  
يوصى له بانفاذها الاول وقيل لا يرد لها مطلقا وتخرج من  
الكل ان اوصى بها وقد ضمنها وان تعدد الخليفة فضيع  
بعضهم الطلب والانفاذ او بعض الورثة الدفع فالمضيع  
ضامن لمنابه مع امكان وقدره وكذا ان ضيع الخليفة  
حتى مات الشهود او تلف المال او حمله الوارث او مات او  
نسى ما اوصى به او تعينه او ضاعت الوصية ولا يرجع على  
الوارث بما رده عليه بفسخ او عيب ويرد له الفضل ان كان  
بعديعه ثانيا ويغرم النقص من ماله وان رده عليه بعديعه  
تلف الثمن من يده بلا تضييعه فتلف ايضا كذلك غرم من  
ماله لمشتريه ما اخذ منه وان استحق منه بعد انفاذ

الخليفة الوصية من ثمنه غرم له من ماله ولا رجوع على  
 الوارث ويرد الثمن قبله ولا عليه من الوصية ولا على الوارث  
 ويأخذ منه خفية كما مر ان استحق بلا ائتمان وضمن ما افسد  
 في يده وما افسد فيه فمن غلته ونماه وفقته وما يحتاجه  
 منه ايضا وان كان بيد الوارث فمن ماله ويخص الخليفة  
 في الاذن والامر ببيع الشيء وبالاتخاذ والمنع اكثر ولا يبيع  
 ان اعطاه الورثة المال ولا مناب احدهم ان اعطى مناب  
 ان امكنه بيع البعض \* (فضلك) \* ان باع الخليفة  
 واخذ الثمن فعيب المبيع ورد اخذه وباعه ثانيا وانفذ منه  
 وقيل ياخذ بدله وجاز له بيع الكل ولو فيه زيادة عليها  
 ان اذن له المبت او الوارث او لا يخرج عنه بعضه وكل ما  
 ضيعه ما اعطاه المبت في يده او وارثه حتى تلف ولو بعد ما  
 باعه وعيب عليه ضمن قيمته وانفذ الوصية من ماله ولا  
 يرجع على الوارث الا بما صدقه فيه او حكم به ما رجع عليه  
 بعيب او فسخ او استحقاق او تلف ولا يبيع ما بيد الوارث الا  
 باذنه كعكسه وان اوصى بكذا ان يخرج من كذا فجعله  
 في يده او دفعه له الوارث فاستحق بيده او بعد بيعه او  
 استحقه هو قبل ان ياخذه من الوارث رجعت في ثلث الباقي  
 من المال وان استحق او بعضه فكذلك ان كان  
 بعدول والافهى على حالها الاول الا ان لم يبق فيه ما تخرج  
 منه وكل ما غرمه من سبب الشيء بلا تضليل رجع به

على الوارث وان فسخ بيعه رد الثمن واخذ الشيء وباعه  
 وانفذ منه وان تلف الثمن بلا تضيقه رجعت في ثلث البقا  
 من مال الهالك وان انفاذه فيها ففسخ غرم مثل ما اخذ  
 لربه وباع الشيء وانفذ منه ثانيا لان الاول لا يجزى الميت  
 ويجزى به هو ما عليه حيث غرم من ماله وقيل يغرم من ثمن الشيء  
 ويجزى الاول الميت وان فسخ بعد نموه وتناسله بيد مشتريه  
 وتلف عين الشيء ورد الثمن له واخذ النسل منه ويغرمه  
 قيمة الشيء فينفذها فيه ان وسعها الثلث ويرد النسل  
 للوارث ولا ينفذ منه الا باذنه وان لم يتلف الشيء او وسعها  
 الثلث وان تلف بيد مشتريه غرمه قيمته وردها للوارث  
 وان باعه له وقد جعله الميت في يده ففسخ وقد تلف منه  
 رد له الثمن ورجع عليه بالوصية وان فسخ بعد انفاذها  
 برى من الشيء واجراه انفاذه وهكذا ان كان الوارث  
 واحدا او تعدد وباعه لهم على قدر ارثهم والا ضمن الأكثر  
 لاصحابه ورده ممن تبعه \* (فصل في)  
 ضمن ان مات الشهود وحده الوارث لان ارتدوا وانفقوا  
 ما لم يتلف المال وان ضيع حتى لا يصل الى انفاذها بعرض  
 له في ذاته كجنون او في غيرها ضمن ويرى ان انفاذها للوارث  
 ولو ضيع وان حجد فطلب الشهود فابوا خلف الوارث ولا عليه  
 ولا يأخذ من ماله الا للوصية به ان وجده وجوز له اخذ  
 مقابلها فيما دون الثلث من مال الميت ولا يجبره حاكم ولا

وارث على الانفاذ وان ضيع جاز للوارث انفاذها ويؤخذ  
 بمضرتة ان كان بيده هو لا الوارث وان ضيع زمانا ثم  
 بان له ان التركة او ما جعل فيه الوصية حرام او استحق  
 ماله بامناء فلا عليه ولا على الوارث منها وان تلف الشيء  
 من يده ثم قدر عليه انفاذ منه وان انفاذها هو والوارث  
 من التركة ثم بان له احاطة الديون بها او حرمتها او  
 كونها بيده امانة تضمن وان بان له انه ماله بعد الانفاذ  
 منه رجع به على الوارث وانفاذها ثانيا من مال الميت <sup>فيل</sup>  
 لا في الحكم ولزمته الخلافه على الدين ان كتبه في وصيته  
 او استخلفه عليه ايضا وكذا وصايا غيره ان كتبها في  
 وصيته وقيل لا الا ان قصده للكل وان دفع له الوارث  
 من ماله او من التركة ما يبيعه وينفد منه وعلمه معينا  
 فباعه ولم يخبر بعيبه ثم رد عليه به فلا يرجع عليه <sup>صح</sup>  
 بمادون الثلث ان لم يعلم ويرجع به عليه ايضا ان تلف له  
 بعد الرد بلا تضيقه ولا ينتفع بالموصى به ولا يعيره او  
 يرهنه او يكرهه ولا يحل لاحذه منه على ذلك وضمنوا  
 نقصه وتلفه وعناءه ان علموه وصيته ويرجع عليهم  
 ان عزم من نفسه ان اتلفوه ويدرك عليه الوارث عناء  
 ما انتفع به ان جعله في يده لينفد منه لا ان قضاه له في  
 الوصية او تركه الميت بيده ولا يحل له انتفاع به عند  
 الله \* (باب <sup>ب</sup> برئ الكل ان انفاذها

الخليفة والوارث بالدفع اليه لا الميت وقيل برئ باستخلا  
 امين واشهاد امناء ولا يأخذ الوارث منها ولا الخليفة ولا  
 اطفالها ومن لزمتهما نفقته الا ان اجاز الميت ذلك للخليفة  
 وجوز له اعطاء لابويه وان استخلف اثنين معا فلا ينقد  
 كل دون آخر ولا يعطى له منها ولا لمن يمونه الا ان اجاز له  
 والا ضمن منابه وجوز الكل مطلقا ان لم ينههم الميت عن  
 ذلك وان غاب احدهما او جن ارتقبه رفيقه ولا يدركهما  
 على الوارث ان طلبهما وحده وله نصفها وان جحد صاحبه  
 انفذ النصف فيما امكنت قسمته ولا ضمان عليه ان تلف  
 المال ولم يزد صاحبه وجوز له انقاذ الكل ان وصل اليه وان  
 تاب الجاحد لزمه الانقاذ وبرئ ان اجاز لصاحبه ففعله  
 وكذا ان جحد بعض الورثة منابه منها يلزم الآخرين  
 منهم فقط وان انفذوها برئ الجاحد <sup>انكسر</sup> من التركة والا  
 حتى يتوب ويرد لهم منابه وان مات ولم يتب وورثه  
 المنفذون فلا عليهم من منابه وان شاركهم غيرهم فيه رد  
 عليهم منابه منها وان فرقتهما جاز فعل كل وقسمتهما امكن  
 منها ولا يضيع احدهما منابه عند صاحبه الا ان كان عنده  
 امينا ويجزون ما لا يقسم بالنوب لا عليهم ان تلف في نوبة  
 احدهم بلا تضايعة ولا على من ترك عنده لا بنوبة ان لم  
 يضيع وان غير امين وضمنه تاركه عنده ورخص في وضعه  
 عند احدهما مطلقا ولا يشتغل بالورثة ان قالوا له انفذنا



نحن او وارثنا في حياته الا ببيان ان لم يكونوا امناء ولم يجري  
 قيل للوارث مع حضور خليفة انقاذ ويدركها عليه  
 ثانيا \* (بالـ) \* يستخلف عليها امينا عالمًا  
 بالانقاذ قويا على الوارث بتوثيق واشهاد وله ان يجعل في يده  
 مقدارها او يحجر المال على الوارث حتى تنفذ ولا سبيل له وان  
 لغته قبله فان قبلها لزمته امانة في عنقه ولجته في انقاذ  
 وهمل يعد سكوته اثر قوله استخلفتك او نحوه على وصيتي  
 قبولها او لا قولان وجاز تعليق استخلافه لبئوع احد او  
 افاقته او قدومه او اسلامه او عتقه فيزال بحضور ذلك  
 ولا ينفذها اب طفل او خليفة ان استخلف وجاز فعله  
 ان انفذها على حسبها وكذا المجنون وان استخلف غائبا  
 فعلم ولم يقبل او يدفع فانفذ على ذلك فهل هو قبول ام لا  
 قولان وصح توكيل عبد باذن ربه ان صح اذنه قال لا  
 وقت لصحته وليس لربه فيها فعل ولا منعه من انفاذها  
 ولا ترك منه لتلف ويضمنه بذلك ولا يدركها عند الوارث  
 ولا يشهد له عليها وقيل يلي امرها هو لا عبده ولزمته  
 باذنه ولو اخرج من ملكه وقيل العبد ويعاب بها ان  
 بيع وتنتقل معه ومنع توكيله وان باذن وتلزم خلافتها  
 بعد ايصالها لاقبله وان كتبها في قوطاس فاستخلفه عليها  
 او سماها فلا يلزمه ما زاد فيها ولزمه ان قال علي وصيتي  
 وله اخذ الاجرة على الانقاذ لا الخلافة فهل يأخذ ما جعل

له ان كان وارثا او قدر عثائه لافوقه او لا ياخذ شيئا اقوالك  
 وان كان غيره احذه وان كثر وقيل برد الى الثلث وقيل الى  
 عثائه فان احاط به اخذه وان فضل من عثائه اخذ من  
 الفضل ما دون الثلث وان مات احد الخليفين لزممت الحجة  
 منهما وقيل بضعها وقيل يستخلف الامام اخر مكانه  
 ولا يستخلف ذو كبرية او شرك ما وجد غيره وان قبل بضعها  
 او نوعا منها لزمه ما قبل وكذا ان قال قبلتها الا كذا وقيل  
 كلها وتلزم بقبول لا باستماع على المختار **(باب ٣)**  
 يزال من خلافتها بقول ربها له نزعتك او ابرأتك منها وقول  
 الامناء نزعتك لا بقول الموارث الغير الامين ولا بلا تنفذ  
 وصيتي ويترع نفسه بعلم الموصي او بحضور امناء ان اعلموه  
 في حال يفهم فيه كلامهم ويتجديده اخرى ان لم يجد له وهل  
 لزمته ان ارتد ربه او مات او تبرأ منها قولان ولا يزال بارتد  
 ان اسلم ولا يجنود ربه او لومات فيه ولا بترع وارث او عشير  
 ولو ظهرت خيانتهم وصح نزع من كصفها منه او من ربه  
 فيما تمكن قسمته وفي غيره قولان وله النزع متى شاء ان  
 شرطه ومن لم يستخلف عليها ومات فلا يستخلف وارثه  
 او عشيرته بعده وجب ان لو ارثه ان يامر منغذها واستخلف  
 قاض كمام وفي الجماعة الوقف ويجتاط بانفاذ بامر الموارث  
 من اشتبته عليه قبول او ترع من ماله ولا عليه ان انقذها  
 من التركة ثم بان له انه في الخلافة وان انقذها على انه

فيها بلاذن الوارث ثم بان له نزعها منها ضمن ان لم يجز  
 له الورثة وهم بلغ عقلاء ولم يكن منهم وجوز دفع وديعة  
 ودين لخليفة بلاذن الوارث والمختار الدفع **لـ**  
 \* (باب **\_\_\_\_\_**) \* لزمه انفاذها وحفظ الاولاد  
 وما لهم ان استخلفه على الكل وان خصه بالوصية لزمته  
 حفظ وان على المال فهل لزمه الاولاد ايضا ولا قولان  
 ويستمسك خليفة بخليفتهم وهو خليفة المال ان تعدوا  
 وكذا الغرماء والموصى له بخليفتهما ثم هكذا وان اتفق  
 المال على اليتامى خليفةهم فخرجت وصية او دين على موروثهم  
 او المال لغيره ضمن ولولم يعلم بذلك ولا يطعمهم من المال  
 ان احاط به دين وان اضطرروا اليه اوفيه وصية الامن  
 زائد عليه او عليها مادون الثلث والا ضمن كذلك عند  
 الاكثر وهكذا يرجع على اليتامى ان غرم للغرماء او الوصية  
 اولاد قولان وضمن خليفة او خليفة المال ان انفذها  
 وقيل لا في خليفةهم اذا جوز لها ان لم تكن لها خليفة وان  
 اتى المشهور والامانة بموت صاحبها فانفذها الخليفة ثم  
 قدم حيا غرم له ذلك واجراه لما عليه هو ان لم يجز له والا  
 جاز في الوصية الا الح والاقرب وتبرأ منها ان ابراه للموصى  
 ولولم يجز ولا يضمن ان قال له ان جاءك خبر موتي او سمعته  
 فانفذها فجاءه او سمعه ان قدم حيا ويجزيه انفاذه في غيرها  
 ايضا \* (فصل **ثـ**) \* ان اوصى بشئ وقال

الخليفة قد وسعه الثلث انقذه فيها بعد موته بلا حاجة  
 للثلث وكذا الموصي له يمسك ما اوصى له به ان قال له قد  
 اوصيت للقرب وجوز الامساك والانقاذ ولولم يقل لهما  
 ذلك وان جعل ماله بيده وله ديون وتباعات او امانات جاز  
 لمن بيده ذلك دفعه له اول الوارث ولا يدرك خليفة الديون  
 او البوصية شيئا عند المدينين وانما يدرك عليهم الوارث ويدفع  
 للمنفذ والغرماء وان جعل في يده نصف ماله جمع من عنده  
 امانته او مدينه الوارث والخليفة ودفع لها وجاز له الدفع  
 للوارث وللخليفة النصف وان انقذها ثم بانت له اخرى  
 ضمن منها ان لم يبق في الثلث وان دفع له الوارث شيئا  
 فانقذه ثم خرج حراما ضمنا مطلقا وقيل لا وان دفعه لغيره  
 فامره بالانقاذ ضمن هولا المأمور وقيل ضامن ايضا لا فلا  
 وجاز قول الموصي للخليفة انقذها من مالك وارجع به على  
 الوارث او على ماسمى له وان دفعها الوارث له وقال لا تنقذها  
 الا بمحضرتنا او الشهود فلا يشتغل به ويقبل قوله ان قال  
 انقذتها ولا يدرك عليه انقاذ ما بيده منها وقوله ايضا ان  
 اختلف معه الوارث في معنا منها الا ان قال له اوصى لهذا  
 ونفاه الوارث ويقبل ان كان شاهدا له وان قال اوصى  
 بهذا وقال الوارث لا بل بهذا قبل قول الوارث وكذا في الموصي  
 له والاقل من الثلث ان ادعى الخليفة ايضاه تاما ويعتبر  
 الثلث يوم مات ان علم وقته والاحتياط بان لهم موته بمات

غير مرة وان بان الوقعة لا التثلاث يجهالة المال او قيمته سغوا  
 في بيانها او قيمته وانفذوا \* (فصل ن) \* ان اوصى  
 بكذا او كذا لها فجعل لكل نصف منها عددا معلوما ثم مات  
 فتشاكل ما اوصى به من المال لها او ما لكل وصية او عددا  
 وصاياها فان كان بتضييع وارث او خليفة ضمن انفاذها كما  
 اوصى والا فلا ضمير ويوقف مادون التثلاث ان كان ذلك يخرج  
 منه وان كان فيها خارج من الكل وقف المال حتى يتضح الامر  
 وقيل ان جهل او عدد الوصايا اجتهد الوارث والخليفة في  
 انفاذ وقيل ان علموا جلته لا عددها ولا تعيينها فذلك وان  
 علم عددها لا جلته ولا فنونها اجتهد ايضا وانفذ اما دون  
 التثلاث ان بلغ الورثة وان كان فيهم طفل انفاذ البالغ منها به  
 منه ويترك مناب الطفل او الكل ان كان الكل اطفالا او  
 مجازين الى البلوغ والافاقاة وان علم ما لكل وصية شتم  
 نسيت الوصية لا التعيين اخذوا عدد ما اوصى به من  
 المال ان وسعه التثلاث وقيل ينفذون باجتهاد وكذا ان  
 بان لهم ما اوصى به من المال في الوجوه عزلوه للخليفة  
 وتبروا ويكون في يده حتى يتضح امرها ويدرك ذلك ايضا  
 عليهم ان بان جملة المال وان لم تنتضح الوصايا ولم تتعين  
 ويكون بيده حتى ينفذه كما اوصى به او يفعل فيه ما ذكر  
 او لا ان لم يضيغ ويخص له ولو ضيع ان تاب ان يعمل  
 فيها ما يعمل ان لم يضيغ وكذا الورثة وان لم يعلم جملة المال

ولا يفرز شيء من الوصايا فلا يدرى عليهم شيئا في الحكم ويعقل  
 المال ان جعله الموصي بيده حتى يخرج منه والا انتفع به  
 الورثة وضمنوا الوصية وان لم يبين لهم في الوجه شيئا وكانوا  
 بلغا اجتهدوا مع الصالحاء وانفذوا فيما دون على قدر ما علموا  
 من افعال ميتهم وان علموا ما اوصى به وتشاكل ما بين  
 الاقرب والزكاة والكفارات دفعوا ذلك لخليفته وبرئوا  
 من وصيته ويجزى حتى يتضح له كل ذلك ان كانت له  
 والا حرزوه عندهم ولا عليهم ان لم يضيعوا وان كان الاقرب  
 ممن يخذ ذلك دفع له واخبر بالقصة ان كان الشيء مما  
 يدفع في ذلك والا حرز حتى يتضح امره وقيل يشترى منه  
 الجائر ويدفع له كما تغطي الكفارات وكذا الزكاة والانتصاف  
 وجميع الوصايا ان وجد دفعه لواحد على ما اوصى به  
 دفع له حين تشاكل ان كان اهلا لذلك ولا عليهم ان بان  
 لهم امرها بعد ذلك \* (باب ب) \* جاز  
 اشترط الخروج من الخلافة بوقت معلوم او متى اريد او  
 لقدوم غائب او بلوغ طفل او نحوه فان مات طفل علق الخروج  
 منها بلوغه قبله فالتخليفه بحاله او اذا بلغ اترابه زال منها  
 قولان ولا يزال بموت غائب علق لقدومه قبله في غيبته  
 وفي اجازة استخلاف ميت عبده على ماله واولاده قولان  
 ويجاز عبده غيره باذنه ومنع استخلاف طفل على اخوته  
 وجوز ولزم عشيرتهم حفظ اموالهم حتى يبلغ قار

قبلها بعده برئوا والا استخلفوا على من لم يبلغ فان استخلفوا  
 قبل ان يبلغ فحين بلغ دفع فھل ثبتت خلیفة العشيرة او  
 زالت ويجددوا اخرى قولان وان استخلف عليهم في حياته  
 زال عند موته ان لم يقل في حياته وبعد موتی وقيل ثبت  
 مطلھا وان استخلف على اولاده او ماله ثم ولد اخرين  
 او استفاد آخر فھل لزمه الحادث ايضا او السابق فقط  
 قولان وكذا ان لم يكن عنده ذلك ثم حدث وان استخلفه  
 على اولاده وعنده اولاد بنیه فقط لم تلزمه وشملت خلافة  
 اولاده مشتركا وحلا وفي استخلاف العشيرة على الحمل  
 قولان وعليهم استخلاف امين ان لم يستخلف وان  
 من غيرهم وضمن معهم ان ضيع وھل على كل قدر منابه  
 او كل المال او الصلحاء منهم فقط ولو واحد اخلاف ولزمهم  
 وان لم يترك الا ديونا او ما بايدى غياب او مرھونا او محض  
 ولا يضمنون ان لم يستخلفوا وما يبد غيرهم ان حفظه وان  
 من غيرهم كذلك ولا عليهم ان لم يعلموا انه ترك ما لا حتى تلف  
 او كان الوارث عندهم بالغاً حاضر اخرج طفلا او غائباً  
 وان كان عندهم طفلا فضيغوه فخرج طفلا آخر منهم  
 وكذا في الغائب ضمنوه وياخذ الامام او القاضي او الجماعة  
 عشيرة ميت بالاستخلاف ان لم يفعل على تركته او اولاده  
 او عليهم ان كانت والا او غابت لزم من ذكر ويخطونهم ان  
 ابوا حتى يفعلوا ويخرجهم من الخطه من استخلفوه ولو غير

أمين ويضمن من العشيرة البالغ الاحرار الحاضرون ولوموالى او  
 كان فيهم مشترك او خنثى ان قرر للرجال ويؤخذ معهم معتق بالغ  
 وقاد م عند حصول الوصف في استتلاف وضمان وصح بثلاثة  
 فاكثروا في اثنين قولان والواحد ان لم يكن معه غيره منها زاد اليه  
 رجلين من المسلمين والاثنان واحد على المنع وجوز زيادة امرأة  
 منها وحسن ان يكون الخليفة اقرب للميت ان وجد صالحا واجبا  
 الامين في المال مطلقا واستتلاف المسلمين مع حضور العشيرة  
 ان رضيت وقيل مطلقا وفي استتلاف الواحد منها ان جوز له  
 له اثنان منهم او واحد من غيرها ان جوز له ثلاثة منها قولان  
 وجاز الواحد من كل لا تقاذ و امر ثلاثة واحدا باستتلاف لغير  
 امرأة او طفل او مشترك ولو جوز واهل وجاز استتلافهم امينا  
 ولو انثى وعبد باذن \* (فصل في) \* بطل استتلافهم  
 ان خرج خليفة الاب وهل جاز فعله قبل الخروج ام لا قولان  
 وان لم يقيم بماله خليفة ثم زاد وامعه آخران رؤا صلاحا في ذلك  
 ويستتلفون قائما بهم وباموالهم ان غاب خليفة الاب وزال  
 بقدمه ولا يستتلفون آخران لم يقيم بذلك خليفة الاب وجوز  
 ان رؤا صلاحا وهك تضم العشيرة ان ضيع الخليفة وهو  
 ضائع قطعاً ام لا قولان ولا يضمون في تضيع خليفة  
 لغائب ماله وضمنه وحده ويجددون آخران جن خليفة الاب  
 او خليفة ثم على غائب فيما ورت بعد غيبته وزال خليفة ثم بافاته  
 خليفة الاب وقيل لا لزوال الاول بجونه وفي استتلاف الاب



غير امين اقول ثالثا ان يخلع ان ظهرت خيانه وجددوا  
 احزان مات الاول او غاب وان لغائب والا ضمنوه وفي جوارح  
 استخلافهم عند اليتامى عليهم قولان وجاز قبول الخلافة وان بعد  
 القيام من محل الخطاب ولزمت به وبرضى النفس لا باشتغال  
 بحفظ المال ولا باستخلافه ان استخلفوه حتى يقبل او يرضى  
 وان استخلفوا اثنين وقبل احدهما ودفع الاخر لزمت القابل  
 وكذا ان غاب او مات والخليفة ان يستخلف اذا اراد سفرا  
 والا ضمن حاضر من المال وقيل الحادث بعده ايضا كلفة  
 وضمن خليفته ما ضيعه ولا يلزم العشيرة استخلاف ان ترك  
 اباه على يتاماه فتجوز خلافة جدهم وحده عليهم وقيل لا وهو  
 واحد منهم وضمنوا ان لم يستخلفوا على بالغ جن منهم ويستخلف  
 له ابوه معهم ان كان حيا وقيل وحده وتبروا ويقوم بمال مولى  
 صغير من له ولاؤه ويستخلف غيره ان شاء وقيل لا الا معهم  
 وبشرى الخليفة ببلوغ او قدوم وان مع جنون وزال ان استخلفوا  
 على اليتيم او الغائب وان سموه فبلغ او قدم كذلك ففيه قولان  
 وكذا ان استخلفوه على غائب فبلغ مجنونا ويجددون عليه آخر  
 او الاول عند بعض وان سافر خليفة غائب فالتقى معه او رجع  
 الغائب لبلده وما له زال من خلافته ولورجع وسافر الغائب  
 في غيبته ايضا وكذا ان استخلفوا احدا بعد غيبة خليفة الاب  
 على طفل وسافر ان التقي معه او رجع الاول وقيل قول الخليفة  
 فيما يجوز له فعله في مال اليتيم وفيما استخلف عليه في مال

الغائب او غيره مادام خليفة لا فيما كان قبلا او بعدا وان ورث  
 ما لا بعد غيبته لزم عشيرته استخلاف عليه ان كان في بلدهم  
 او حوزتهم وقيل لا يسقط عنهم الا ان كان معه في حوزة كان  
 فيها وان كان بعض عشيرته معه ثم قدم قبل الاستخلاف لما  
 ورث هل يدخل معهم اولادهم ان كان معه اذ ورث قولان  
 وسقط عنهم ان كان الكل معه اذ ورثه ولو جازوا بعد المال او  
 لحوزة قبل الاستخلاف وان جعلوا له خليفة ثم نزعوه برئ  
 وبروا في كذا ان ابراهيم منه او حجره عليهم او قال لا تقربوه و  
 لزمهم ذلك بخروجه من الحوزة والاميال معا وان تركوه حتى  
 دخلها سقط عنهم وان دخل الاميال بعد الاستخلاف رآك  
 لا ان دخل الحوزة فقط وقيل زال حين دخلها ولو خرج منها  
 بعد وان سافر وحل معه مال الغائب زال ان رجع لبلده  
 بعده ولو خرج منه ورجع الخليفة بعده ولم يتلاقيا سقط  
 عنهم ان خرجوا به ورجع لبلده قبل الاستخلاف وبطل منهم  
 بعد دخوله الاميال ولم يعلموا وان ترك اطفالا في مغيبه  
 او غيره من البلاد لزمهم جعل قائم بالهم والاضمنوه على  
 قدر وصولهم اليه ان تلف وان غاب بعضهم فورث طفل  
 بمنزله ما لا وكان معه بعضهم لزم الكل جعل خليفة له وقيل  
 الحاضر فقط وان ترك اطفالا او عيالا في غير منزلهم وليس  
 معهم بعض العشيرة لزم اهل المنزل استخلاف على ما لهم والا  
 ضمنوه ان تلف ورخص وان مات في منزل وغاب وارثه

فعلى اهله حرزه واستخلاف قائم به وتبذروا به ان لكم  
 يتركه بيد احد فيلزمه حفظه حتى يصل اربابه ويوصى به  
 ان لم يجدهم وقيل يبيعه وينفقه وجازيلا وجوب استخلافهم  
 على مال تركه غائبهم بمنزله لا يبد احد \* (باب ٢٠)  
 ان مات شريك غائب في مال بمنزله ورثته استخلفوه على الكل  
 وان جعلوه قائما على ما ورث بعد غيبته ثم ورث اخر لم يلزم  
 القائم هذا الا ان استخلفوه للغائب ولزم خليفة مال طفل  
 مطلقا وان استخلفوا لغائب فمات ورثته اخرجدد عشيرته  
 له قائما ان كان المال معهم والامر ان قعدت على اولادها وورثت  
 معهم سقط من عشيرته ان قامت بهم ويتبين بعد انقضائه  
 العدة ان قالت قعدت عليهم ولا اتزوج وقيل ان تركته  
 ولا تذكره وقيل ولو تذكره ما لم تفعله والقاعدة تفعل كالاب  
 والولي والخليفة وبطل ان تزوجت ولو فاسدا او فارقت  
 وفي خروجها من خلافة ان استخلفها ابوهم عليهم وتزوجت  
 قولان وينزع خليفة الاب نفسه ان شاء عند الامام  
 لخليفته ايضا عنده وخليفة العشيرة عندهم وجوز لخليفة  
 الاب النزع عندهم وخليفة الامام ايضا ان لم يكن وان  
 ان استخلف بعضهم رجلا فنزعه اخرون رد امرهم  
 لصالحاتهم وسقط عن عشيرة يتيم منعه وماله اولياؤه منهم  
 ان لم يصلوا ذلك الا بقتال وكذا مال الغائب  
 \* (باب ٢١) من مات ببيته مريض لزمه

حفظ مامعه فيه ولا يعتد في فراش مات فيه او وسادة  
 وقعد فيما لبسه فقطان سكن ربه معه والا فهو اولى بما  
 فيه ورب البيت واهل المنزل سواء في تركته وقيل هو اولى بما  
 ان كان معه فيه وان كان مع المريض قائم به من غير اهل البيت  
 لزم اهل المنزل دونه وقيل هو اولى بما في البيت وان كان  
 في المنزل حارات لزم اهل حارة مات فيها القيام به وحفظ  
 تركته وسقط عن غيرهم وقيل لزم اهل المنزل ان تركوه وان  
 اشترك اثنان بيتا واسكنا اخر يكراد او نحوه وقد تفاضل فيه  
 فمات لزمها حفظه سواء وان اذن له احدهما لزمه وحله  
 ان لم يسكن معه شريكه ومن مات ساكن معه بازواجه  
 واولاده في بيته لزمه حفظ تركته وفي غيرها الوقف وعلى  
 الرفقة حفظ تركته ميت لا احدهم في رحله وان كان ولو  
 صاحبه او من عشيرته او انثى او عبدا لزمه دونهم وكذا  
 شريكه ومن معه في الرحل اولى به ان خلط معه الزاد و  
 الاكل وان في الرفقة عشيرته وياخذهم باستملا في على  
 تركته وهكذا هم اولى من شريكه بمنابه او عكسه  
 قولان وعليه عزم ما انتفع به من مشتركهما ولا بأس لشريك  
 غائب في حرث ارض اشتركاها ويسقيها بسيل بينهما وقيل  
 منابه منها فقط وان سقى زرعاً بارضه بما فيها فعليه  
 مناب شريكه منه وياخذ من مكيل او موزون وقيل لا  
 وان اخذ حزم مناب شريكه ولا عليه ان تلف بلا تضييعه

ويبيع ما خاف فسادہ وياخذ منابه وكرز مناب شريكه من  
ثمنه وكذا الغلة ان ادركت وخصص له يقسمها مع عياله  
ولا يجزأ اخذها بالقيمة وجوز بتقويم العدول قبل ان ياكل  
منها شيئا وان اخذها بغيرهم او بتقويمه هو ضمن ولو عزت  
منابه ودفنه قبل الاكل وخصص في غير عدول ان كانوا اهلا  
لذلك ولا يصح التقويم بغير النقيدين وان قومها له عدول  
قبل الاكل واحضر الثمن ووزنه واراها امنا فدفن مناب شريكه  
بحضوره برئ منه وان اكل منها بعد تقويمهم قبل الدفن لم يبر  
ولو دفنه بعد واشهد عليه امنا وخصص وان وزنه  
بحضرتهم ودفنه بدونهم لم يبر ولو اخبرهم به بعد ودفن  
قيمة غلة كل سنة وحدها وان نزع الاولى واخطط معهم  
الاخيرة لم يبر وخصص وان اشترى مع غائبين جاز له  
اخذ سهمها بذلك ويدفن الثمن في واحد ولا يقسمه بنفسه  
وجزله جعل مناب كل وحده وان تعدد شركاء الغائب جاز  
جاز لهم اولا حدهم اخذ منابه بذلك على الرأس ولو تفاضلوا  
في الشركة ولا يجوز اخذ بعض منابه فقط او مناب بعض الغائبين  
وان تعددوا وازجأ اخذ مناب غائب بذلك ولو طفلا او مجنونا  
ولها بخلية اواب في عكسه ولا ياخذ به خليفته وان كشف  
ان التقويم بعد موته او دخوله الاميال فسد وان قبل الدفن  
او بعده وقبل الاكل ثم الامر وليس له الا القيمة وقيل بطلان  
قدم قبل الدفن ولا ياخذ منابه بذلك لغيره وان طفله وخصته

غلة الاشجار بذلك و تباع غلة الحيوان و تقسم ثمنها  
وان خاف فسادها ولم يجد مشتريا اخذ ثمنها بتقويم كما  
مرو كذا اكل مايبيده كإمانة ان خاف فسادها ولم يجد مشتريا  
اخذها بالتقويم \* (خاتمة) \* نذب لمسلم ان  
يرغب في الكفارات ويختم بها فانه قل ما يخلص من موجبها وخصوا  
من يكثر الحلف فانه يحنث والحائث ياكل اموال المساكين والمخالف  
بعق يستخمد احرارا وبطلاق قاعد على رأس حرام وان اوصى  
بكذا او كذا كفارة فمسل بطلت او تنفذ في مراسلات او نصف  
فيها او نصف في مغلطات خلاف وان اوصى بكذا او كذا الكفارة  
ولمغلطات او لوصايا مختلفة قسم بسوية وخير ان قال لكذا  
او لكذا او قيل ينفذ الاول وقيل بطلت وما اوصى به لكذب  
انفذ في مراسلات وقيل ياكله الاقرب وسقط ان خرج وعاء  
سمى ما فيه لكذا فارغا وفيه خلاف ما سمي وينفذ ما سمي  
فقط ان خرج فيه هو وخلافه وان اوصى قيل بكذا اقتير من  
شعير يخرج من هذه المطهرة فوجد فيها غير بيع واشترى  
منه الشعير وان اوصى بكذا انية من كذا النفق بما سمي  
ولو مجهولا وقيل باوسط منها وضمن الخليفة او البائع ان  
كان معه طفل ان خرج العيار الذي انفذ به زاندا او ناقصا  
وان اعطوا كفارة الميت بجزاف ضمنوا الوصية كلها وخير  
الوارث في اطعاما وكيلا ان اوصى بكفارة وان بعين اكلوا  
فقط ويعطى لكل صاع من شعير او ذرة او سلط او تمير

٤٤٢  
 وَإِنْ أَوْصَى بِرَأْسِ يَدَيْهِ فَصَدَقَ وَتُعْطَى كِفَارَةُ مِيتَ جَهْرًا  
 وَلَا يَخْصَرُ بِهَا وَاحِدٌ وَجُوزُ كُلٍّ وَلَا تُعْطَى لَوَارِثٍ مِنْ يَمُونَةٍ  
 وَكَذَا الْخَلِيفَةُ فِي ابْنِ أَبِيهِ وَفِي الْأَقْرَبِ قَوْلَانِ وَيَأْخُذُهَا  
 أَوْلَادُهُ وَتُعْطَى لِرَجُلٍ لَهُ وَلَا طِفَالَهُ وَمَجَانِينَهُ وَبَنَاتَهُ وَلَوْ بَلَغْنَ  
 مَا لَمْ يَجْزِ مِنْ زَوَاجِهِ وَلَوْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا مَا كُنَّ فِي عِدَّةٍ وَفِي ابْنِ أَبِيهِ  
 قَوْلَانِ وَإِنْ بَانَ اخْذَهُ بَعْدَ بُلُوغِ طِفْلٍ أَوْ خَرَجَ زَوْجَةٌ  
 مِنْ عَصْمَةٍ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا رَدَّهَا اخْذَ مِنْهَا وَيَحْتَاطُ أَنْ أَشْتَبَهَ  
 وَقِيلَ كُلٌّ مِنْ اخْذَتْ لَهُ فَهِيَ لَهُ وَتَنْفَقُ غَلَّةُ بَنَفْسِهَا أَنْ أَدْرَكَتْ  
 وَأَوْصَى بِهَا وَالْأَتْرَكَتِ حَتَّى تَدْرِكَ وَعَنَاؤُهَا مِنْهَا وَقِيلَ  
 مِنَ الثَّلَاثِ وَكَذَا أَحِبَّ كَانِ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ يَخْرُجُ كَرَأُوهُ مِنْهُ  
 وَكَذَا أَعْنَاءُ الطَّوَافِ وَلَا يَجْزِي فِيهَا مَعْيِبٌ فَإِنْ بَتَضَيَّعَ ضَمِنْ  
 وَإِنْ مِنْ حَيَاةِ الْمِيتِ فَهَكَذَا يَنْفَقُ كَذَلِكَ وَيَبَاعُ وَيَشْتَرَى  
 مِنْهُ سَلَامُ قَوْلَانِ وَيَتَقَرَّبُ مَرِيضٌ طِفْلٌ بِشَيْءٍ وَإِنْ لَمْ يَطْعَمْهُ  
 الْيَوْمَ لِكُلِّ بَعْشَرَةٍ مَسَاكِينِ أَوْ صِيَامِ اثْنَيْ عَشَرَ يَوْمًا وَقِيلَ  
 لِسَعَةٍ وَقِيلَ لِسِتَّةٍ وَقِيلَ لثَلَاثَةٍ وَكَذَا فِي الْمَسَاكِينِ وَقِيلَ  
 يَجْزِيهِ لَوَاحِدٌ مَا يَجْزِيهِ لَأَكْثَرِ وَيُوصَى مُحْتَضَرٌ بِأَطْعَامٍ لِرَبِيَّةٍ  
 لَا بِصَوْمٍ وَكَذَا مَنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ صَوْمٍ وَجَازَ عَتَقٌ عَنْ صَوْمٍ  
 بِمُعَاظَةٍ مَعَ اسْتِطَاعَةٍ وَالْأَطْعَمُ وَجَازٌ فِي وَاحِدَةٍ أَعْطَاهُ  
 مِنْ كُلِّ نَوْعٍ وَإِنْ بِأَطْعَامٍ لَا فِي صَاعٍ وَرَخِصَ لَا بِخَلْطٍ وَلَا بِكِبَالٍ  
 لِبَعْضٍ وَيَطْعَمُ بَعْضًا فِي وَاحِدَةٍ وَكَذَا لَا يَكْسَى وَيَطْعَمُ أَوْ يَكْتَالُ  
 وَرَخِصَ وَيَأْخُذُهَا جَدُّ عَلَى أَوْلَادِ بَنِيهِ وَعَلَى مَوَالِيهِ الصُّغَرَاءِ

وخليفة يتامى وقاعدة عليهم لا وليهم ان كانوا عنده وخص  
 وتؤخذ وان لرضيع لا ياكل ويأخذها خليفة لمواليه الصغار ان  
 لم تلزمه نفقتهم وخص مطلقا ولا تؤخذ لمن كان خارج الامنيا  
 وجاز ان بلغتهم ويصدق اخذها وان بخلافه لعماله في عددهم  
 ان كان امينا وخص مع تصديق مطلقا وفي قائل لنا معتوق  
 معه ايضا وفي جواز استتلاف طفل الميت وخليفة وصيته على  
 اخذها قولان وجاز عبده وزوجه وجوز جعلها في وعاء او مكان  
 لا امر بذلك وللوارث امساك مسكين يعطيه كل يوم صاعا حتى  
 تنفذ كفارات موروثة وله او لخليفته اعطاء لاخذها في يومه و  
 لخليفة على وصايا ان يعطى لواحد صاعا من كل منها في يوم ان  
 لم يخلطها وفي خلطه وصايا ناس بلا اذنهم والمنع في المسائل  
 اكثر وضمن على هذا ان خلطها بدونه وجاز اخذها القضاء ديون  
 بها لا لصنع معروف ولاخذها ولو ابوه غنيا لاعكسه وخص  
 وكذا ان وجه غني وان اوصى بمكيل او موزون ان يجعل في وجه  
 منها انفق بعينه ولا يجزى غيره مع قيامه وحضره  
 وقيل يجزى ويمسكه الوارث لنفسه ولا يلزمه الا الكيل الذي  
 اوصى به من جب معين ان حرته وحصد منه كثيرا او صرفه  
 في حاجته وجوز كل صالح لو وصية الميت

### في كتاب السبع عشر في الاحكام

\* (باب ٧) \* الحكم اعم من القضاء لصدقه



على من حكمه الخصمان وليس فيه نفوذ بخلاف القضاء وعرف  
 بانه صفة حكمية تتوجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل  
 او تخرج قولهم اركان واهل وحكم فآركانه قاض ومقضى له  
 وعليه وبه واهله عدل عالم فطن والعدالة الحرة والاسلام  
 والبلوغ والعقل وعدم الفسق والعلم فشرط فيه لانه قيل  
 لا يحكم بين الناس الا من علم مصادر الافعال وموازن الاسماء  
 ومعاني الحروف والافحقة ان يكون سائلا لا مسئولا ومستفتيا  
 لا مفتيا واللفظة شرط فيه ايضا وكان بعضهم يمتحن من يستعمله  
 للقضاء فقال لرجل ما تقول في رجلين زوج كل منهما امه لصاحبه  
 فولد لكل منهما ولد من امراته ما قرابة ما بين الولدين فلم يعرف  
 فقال له كل من الولدين عم الاخر لامه وقال بعضهم اني تزوجت  
 امرأة وزوجت ابني امها فقتل له ما قرابة ما بين الولدين اذا اولدنا  
 فاجاب بان احدهما عم الاخر والاخر خاله فان ابن الكبيرة  
 خال لابن الصغيرة وابنها عم لابن الكبيرة واقفا حكمه  
 فهو فرض على الكفاية فان قيل اذا كان فرض كفاية ومعلوم  
 ان الكفاية اذا قام به البعض اجزى عن الباقي وان القضاء  
 في زماننا يتولاه غير العدل من قومنا وعدم اهله بقله العلم منا  
 فهناك يرفع الوجوب الكفاية عنا ام لا قيل له ان حكم غير  
 اهل الصواب لا يكفي كما قيل في رفع الاثم عن المسلمين اذا لا  
 يجوز للامام العدل ان يستعمل احدا من قومنا في شيء من امور  
 الاحكام ولو عدل في دينه ولا ان ياتن على امانته التي ائتمنا

الله عليها في خلقه الا اهل العدالة والولاية من اهل الدعوة  
 لان المسلمين هم خلفاء الله في ارضه كما قال تعالى وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ  
 آمَنُوا مِنْكُمْ اِلَى ارْتِضَىٰ لَهُمْ فَاَلْمُؤْمِنُونَ هُم خَلَفَاؤُهُ فِي اَرْضِهِ  
 وضعيف العلم وان كان منهم لا يؤتمن ايضا على ذلك فان قيل  
 اذا كان في البلد متعددون من اهل العدل واراد كل منهم الوقف  
 عن الحكم فهكـ <sup>ك</sup> يجوز لكل منهم ذلك الى ان يترك الجميع  
 الحكم فيهلكوا استوت درجاتهم في علم الاحكام ام تفاوتت  
 او فصل في ذلك فيخير الكل اذا استوت ويتعين على من كان  
 اعلمهم بها قيل له الدخول في الحكم كاقيل على وجهين احدهما  
 ان يكون فيه مخير في الدخول ان شاء دخل او ترك وذلك اذا  
 كان في محل يلي الحكم فيه غيره ممن هو اعلم منه واعرف بحكم  
 القضاء <sup>والشأن</sup> ما لا تخير فيه له وهو ما يكون فيه اعلم من  
 غيره بمعرفة موضع المدعى والمدعى عليه وما يتولد من ذلك  
 فاذا عرف ذلك جاز له الدخول فيه ولو لم يبتل في عمره الا  
 بقضية توجهت اليه ولا يرى غيره يقوم بالعدل فيها كان  
 عليه انقاذها حيث يلزمه انقاذها وكان بتركها مضيقا <sup>بضيق</sup>  
 اوجبها الله عليه وذلك من اشد الامور ولسمهولته عند اهل  
 اخر الزمان تراهم ينسبون انفسهم لذلك كانه فرض عين  
 لسأل الله السلامة والعصمة من الزلـ <sup>(ب)</sup> <sup>(ب)</sup>  
 لز كل بالغ عاقل وان رقيقا ان يامر وينهى على قدر طاقتـ  
 بالكتاب والسنة والاجماع وهما على الكفاية كما مرويتان

بالامام العدل عن اجماع اولي النظر فيختارون اقدمهم  
 هجرة واعلمهم بالكتاب والسنة والاثم مع استكمالهم خمساً  
 عزيزاً في قومه ذا حسب شجاعاً جواداً ورعاً ان قدروا فبإيعونه  
 وتلزمهم طاعته بمقتضاها وعليه اقامة الحدود ومهمات  
 الاحوال والا فللمجاعة ايلاء حاكم يرضونه يقرب ويبعد  
 ويسوى ويراعي ويجتهد ويعلم انه ابتلى بعظيم من حكم  
 فقد ذبح نفسه كما قيل بالاسكين وتخصب البلاد سبع  
 بقضية بعدل وتجذب كذلك يجور ولا يضرهم ما حكم  
 بغير عدل ان اختاروه ويؤجرون بالعدل ويحاقبون  
 بالجائر ويضرهم بجوره ولا ينفعهم عدله \* (باب  
 يتق الله حاكم في حكمه ما قدر ويأخذ بالظاهر وكره له مع  
 مشوش عليه كغضب وجوع ولا يرتفع وليعدل بين  
 الخصمين في قول وفعل ونظر الامن بان منه ظلم وعليه  
 السكينه والوقار والادب وتفرغ الامن عذر ولا  
 يقبل هدية الامن قهيب او صديق معتاد وليلزم قولاً لا يعتمد  
 الا ان رى غيره اليق وليجتهد في الاصابة والاقوال  
 ولا يحكم ليلاً الا بعد ركسفر او تحمل او بين او حبس  
 وليتق الله كل من جرى على يده امر حاكم ومفتد وكتب  
 وشاهد ووزير في خوضهم في الدماء والاموال والافرق  
 والاعراض واعلى قيل رتبة في الاسلام من قطع  
 شكيبته عن الله \* (باب  
 يحسن

للمعول تفضل شهادة ان يجيها ان لم يريها كقطع شفعة او  
 اتهام معامل برئ او معرفته به او مريض بحيف في وصيته  
 او ازاله ارض هبة او بيع او طلاق باضرار او نكاح بلا ولي او  
 نحو ذلك ما خيف فيه اثنان في قوله ولا ياب الشهاد الاية هل  
 اذا ادعوا لظنهما او لاقامتهما تاويلان وجاز لشاهد ان ياكل  
 من ذى شهادة بعرف قبل اخذها الا ان ادعى لاقامتهما على  
 المختار وكذا اللباس والركوب وقيمها على وجهها وكره  
 لصاحبها الحاج بكاتب او شاهد في تحملها ان وجد غيره لقوله  
 ولا يضار كاتب ولا شهيد نهاهما عن ترك الاجابة والتغير  
 والتحريف في الكتابة على قراءة المكسور وعن الاضرار بهما كعجيل  
 عنهم او تكليف خروج عما حدثا وان لا يعطى كاتب جله  
 وشاهد مؤنة مجيئه حيث كان على الفسخ ونذب التعفف  
 عن القضاء والغتيا والشهادة ما وجد قائم بذلك وجاز  
 لمختمها ان يشترط ان لا يقيمها الا في بلده او في معين ولا  
 سائرها فرسخين او مادون الحوزة او حيث شاء صاحبها على  
 الخلف ولا يتحملها لقائل بظلم او مقيم على حرام او لعاصية  
 او مانع ويمكن ان تعرف الحوزة بانها عبارة عن مدن او قري  
 متقاربة بمسافة لا تتجاوز سائر ثلاثة ايام مع احتياج  
 بعضها الى بعض في غالب مقتضيات احوال اهلهما كمن الحاجة  
 وفتوى ومبايعة\* (باب ~) \* تقبل  
 من عدلين حزين بالغين عاقلين وقد عرف بعض قومنا

العدل بانه حر مسلم بالغ عاقل بلا فسق وتنجير وبدعة وان  
 تناول الخ او امينتين كذلك مع عدل ولو وجد عدلان الا في  
 زنى فاربعة رجال وترد من نساء في الحدود مطلقا وقيل  
 في الزنا وتقبل منهن فيما لا يباشره رجل كرتق وعذرة وقضاهن  
 وبیان حمل وحياة مولود وموته عند ولادته ومن قابلة  
 امينة ان لم تجر أو تدفع وشرد من مملوك ومشارك وفاسق  
 ومجنون وطفل وجوزت منه على مثله ان لم يوجد غيره ومن  
 ذي صنهه وقحنه وبالع اقلف ومحدود ومن شهد قبل  
 بزور ولو تابا على الراجح ان اتلف بزوره نفسا او مالا ومن  
 جارود افغ ووكيل فيما وكل عليه وتم به الفعل وخليفة  
 كذلك وشريك لشريكه فيما اشتركا ومن كان اصل  
 الشيء من عنده لمعامله فيه وتقبل في مال من مبتدع امين  
 وفيما لا يكرهه مسلما ان لم يستحل به بدعته ان ظهر علينا  
 وقيل مطلقا وقيل ترد مطلقا ومن كتابي على مثله وصابي  
 ومجوسي كذلك وترد من ذي ملة على اخرى وجوزت من  
 نصراني على صابي ومنه على يهودي وهو على مجوسي وكذا  
 الخلف في قتل وردة وجازت من كتابية في مثلها ومن مسلم  
 على كل ومن منكم على صداق لانكاح وقيل عكسه وقد مر  
 ومن اجبر لمستأجره وقيل ترد ومن زوجة لزوجها كعكسه  
 ومن اخ لاه وام لولد ومنه لابويه ومن جد لولد ولده  
 الصغير ان كان ابوه حيا وللکبير مطلقا ومن اب لولده

في تقديده لاني دية ولا في معاملته و على تقليد من احتاج  
 لنفقة و في تبليغ خلافة و على نكاح و طلاق و مراجعة  
 و عتق و بصدق و ترد منه له على آخر و ان تحملها مشرك  
 او طفل او مملوك في وصفه و اقامها بعد زواله قبلت منه  
 و لا يقيمها شاهد مرتين ان لم تكن مما يجزى فيه الخبر و لزمت  
 سامعها و ان لم يدع لها و حرمتها و الزور بها و شاهد الزور  
 قاتل ثلاثة و من رآها بعد تحملها فمكث يشهد بها كلعلم  
 او لا او يشهد و يحجر بالريبة و هو الاحوط و لا يحكم بها  
 اقوال و ان ارتد من تحملها او نافق ثم تاب قبلت منه و من  
 اقر لاحد انه باع معلوماً من ماله لمعين او و هبه له على وجه  
 جاز الا قرار معه تشهد له به على المقران محمد و كذا ان مقر  
 لاحد بشراء معلوم من فلان بكذا من ثمن يشهد للبائع عليه  
 ان يجرد من اشترى اصلاً من احد كحصة شهود ثم  
 باعه له او و هبه بها ثم رجع اليه بها ايضاً ثم عارضه  
 البائع الاول الذي اصل الشيء منه اخبر ان شهود بانه  
 له بالشراء من هذا ثم يبيعه هو او يهبته ثم يشهدون  
 انه له بالشراء من البائع الاخر او بالهبته من الواهب و ان  
 استحق بعض ما اشترى فانعم بالباقي و يقدر فيه ايضاً  
 و من باع بعض اصل اشتراه او و هب له ولا يشهد به  
 بذلك ان عارضه البائع فيه لا متناع التجزية فيها في الاصل  
 و كذا ان عارض البائع الاول المشتري الاخر او الموهوب له

في تلك التسمية لا يشهد له وان عارضه البائع الاخر شهد  
 له عليه \* (باب ٢٠) \* من له على آخر مائة دينار  
 يجاز بحضرة شهود فقضى له فيها اصلا او غيره فاستحق  
 القضاء او انفسخ شهوده والى المائة لفساد القضاء وان  
 كان له عليه مكيل او موزون بدين فقال لهم اشهدوا لي  
 ببعضه ودعوا الباقي حتى ادعوكم اليه فهلك يشهدون  
 له اولا الا كما اخذوها قولان ويمتنع في الاصل  
 كما مروى من ادعى على احد عشرة دنانير فأتى بشاهدين فشهد  
 بها احدهما والاخر بخمسة فهلك تقبل عليها او ترد قولان  
 وردت اتفاقا ان زاد عليها الاخر وان شهدا بالدينانير  
 ثم نزع قولها من نقصهما كان يقولان كل منهما او كذا منها  
 ناقص كذا في الوزن لم يضرها ذلك وان نزعاه من واحد  
 او تسمية منه كان يقولان الا واحدا او نصفه ضرهما ما لم  
 يحكم بالدينانير على المشهود عليه وان كانت لاثنين عند  
 ناس شهدوا بها بحضرتها فقط وان كانت عندهم لواحد  
 على متعدد فلا يشهدون بماله على احدها فقط ومن له  
 على آخر مكيل او موزون بدين بشهود فمات المدعي جازت  
 شهادتهم لبعض ورثته وياخذ به باقيم وان مات للمدعي  
 عليه وترك ورثة شهد والرب الدين على بعضهم وغرم  
 بها جميعهم وان كانت عندهم على اصل او حيوان او غير  
 مكيل او موزون لاحد فمات فلا يشهدون حتى يحضر الورثة

معا ومنعت تجزئتها هنا وان مات المدعى عليه شهيدا والمدعى  
على بعض ورثته وياخذ بها باقيهم وليست بتجزئة فيها لان  
لرب الاصل اخذ جميعه بها بخلاف الاولى ومن له على آخر دينار  
ومات وترك ورثة فاستمسك بعضهم بمنابه منهما فانكرهما  
المدعى عليه ولا بيان له عليه فخلعه ثم اتى باقيهم وادعى بيانا  
رد بناء على قطع الحق بالفاجرة ومن باع نصف جناحه او وهبه  
لاحد ثم الباقي له كذلك ايضا بشهادة الاولين ثم عارضه  
فيه البائع او الواهب فان المدعى يدعى الامر الاول فيشهدون  
له به ثم الثاني كذلك ايضا لانهما واحدة والا لزم التغير عما  
اخذوا وكذا اخوه كقرض لاحد دينار باشهدا عليه ثم اخر له  
ايضا بالاولين فلا يشهدان له بهما بل بواحد وبآخر وان مات  
احد مشترين جناحا فورثه الاخر فعارضه البائع فيه شهيد  
له شهوده واخبروا كيف دار اليه بموت شريكه وان قسماه  
فعارض احدهما في منابه لم يشهد له وحده وان استمسكا  
بالشهود معا ففيه تردد ومن باع جناحا بشهود فقير فيه  
مشتريه بزيادة او نقص او حدث فيه ثمار مطلقا او كانت  
فيه حين الشراء ثم ادركت فعارض مشتريه شهيد له بما  
لخذ واخبر بما لحدث فيه وان لم يخبره واتى البائع بخبر  
امينين **قبل** الحكم لم يحكم بتلك الشهادة وجوز الا ان  
اتى بمن شهيد او لا فيكون ضئيلا لتاخير الخبر عنها وفيها التجري  
ايضا وبعد الحكم لا يرد ما حكم بذلك وكذا ان اتصلت ارض



بالخلط لها بغيرها ولم يخبر الشاهدان بانضالها فاقى بانعها  
 باميين مخبرين به قبل الحكم فقيه قولان  
 \* (باب بـ) \* ان شهد ا على شئ فارتدا او نافقا  
 قبل الحكم لم يحكم بها على المختار ولو في المرتد وان ماتا او احدهما  
 او تجتنا حكم بها في هذا وكذا ان مات المدعي او عكسه يحكم  
 بها وان مات الحاكم او عزل بلا حدث فللثاني ان يحكم بما صح  
 عند الاول لا ان عزل بحدث وتردد من مقيمها بسؤال مدع  
 لاحاكم على المختار وقبل ان يسألاه اتفاقا وان طلبت من  
 شاهدين في اصل اقامتها بعد قولها شهادة صفة عندنا  
 او ثبات فان اتيا بشهادة الصفة طلب الحاكم من المدعي اميين  
 يعرفان الاصل فان اتى بهما بعث هو اميينه فاذا اجاداه قال  
 امينا المدعي لا اميني الحاكم هذا هو الذي شهد عليه فلان  
 ابن فلان وفلان بن فلان عند الحاكم فلان بن فلان فاغى  
 اتياه قال له قد اراءنا الامناء الذي يشهد به عندك الرجل  
 انه لفلان بن فلان وبعثنا اليه وان بالبتات بعث كذلك  
 حتى يثبت عنده للمدعي فليحكم به ويقول مثلا الجنان الذي في  
 مكان كذا وكذا بكمه وكل ما فيه من ناس لناس قد حكمت به  
 لفلان بن فلان بشهادة الامناء وليس عليه ذكرهم الا مايكسر  
 العلم بان يكون في اميني المشتري عيب لم يطلع عليه فان  
 لم يذكرها باسمائها ضمن حين بان عيها وبطل الحكم بهما  
 ولا يضمن ان قال الا مايكسر العلم ولو انكسروا لم يذكر

شهادة الصفة او البتات ثم ذكرها لم تقبل وان عرف الحاكم  
 الجنان لم يلزمه ارسال بصفة كانت او بتات في حكم اوقطاد  
 او تحليف ولا في حكم بدمنة او تسمية منها في بيع او  
 اصداق وليس عليهما ذكر صفة او بتات ولا من ناس لناس  
 ويشهد للمقر له كذلك ان حمد المقر وان شهد المرأة على  
 دمنة في صداق وذكر امكته منها لم تدخل فيه لم تلزمهما  
 معرفتهما ولا الحاكم اذا اراد الحكم \* (باب بـ) \*  
 جاز ايداعها في غير حد او قصاص باذن ربها وبدونه في مرض  
 شديد او سفر بعيد ويشهد بها كما تقام عند حاكم وجوز الخبر  
 في ذلك ولا تتودع الا في الامناء في الدين ولا تؤخذ الامنهم  
 وجاز في الامناء في المال كما جوزت شهادتهم وجاز فيهما  
 الرد ما لم يتور بعضهم عن بعض وان نزع الاولون قولهم فلا  
 يشهد بها الاخرون ولا يلزمهم ذكر من اخذوها عنه اذا شهد  
 عند الحاكم الا ان يقولوا له شهادة ايداع عندنا وبودعها واحد  
 في اثنين وفي اكثر وهم بمثابة واحد وان اخذ واحد عن  
 واحد فيما جاز فيه فلا يخبر بانها ايداع ولا يجوز الحاكم شهادة  
 وحده ان اخبر باخذها عنه وضمن ان اراد ابطال شهادته  
 بعد وودع مريض ومسافر في واحد ولا يشهد بها ان  
 برئ او رجع وواحد في اثنين وهما في اربعة وهم في ثمانية  
 لافوق وان مات احدهم او غاب او ارتد او جن فلا يشهد  
 بها الباقيون وامرأة في رجل او امرأتين ومنع في الخبر والتهمة

كالتركية والتجريح ومن اخذها في بيتك شهيد بها كذا لك وان  
 لم يعرف الاصل اراه المذبح اياه والا فالوقف (باب  
 جاز خبر الامناء في نكاح ونصب وموت ان لم يتناكر  
 الخصمان فتجب الشهادة كافي الخلافه وجوز فيها كالرهن  
 وان انكر الراهن كامر وقيل تجب مع الانكار وجاز في  
 قسمة وغيبة غائب وحضوره وحدوث مضرة وثبوتها  
 ونزعها ولومعه كامر وقيل في قصاص وجروح وقيمة  
 عناه في لجرة وفساد ماشية فاصل ولا ضمير ان قالوا  
 شهيد فلا يبلغ الشهود الخبر ان انكسرت شهادتهم  
 ولا يتعموا كذا قيل وهل معناه ان الامناء جاز  
 لهم تبليغ الخبر فيما جاز لهم فيه والاثام في التغديات  
 والانفس لا في المعاملات والحدود ويتبع الحاكم قولهم  
 فيسجن المتهم وهو لازالة اعاينهم فلا يقبل قولهم او معناه  
 لا يبلغونه ولا يتهمون فيما انكسرت فيه شهادتهم فيه تردد  
 وجاز الخبر اذا لم يشهدوا ويدرك مدع من خصمه يعني  
 ان بطل يمينه ومصح اصل دعواه وجاز المشهور في موت غائب  
 وثبوت نسب ونكاح واياس واميال وامامة وذرية هلال  
 ما لم تقع تهمة او انكار فيما لاحد فيه قبل تبليغه واقله ثلاث  
 (تنبية) \* عرف بعضهم الشهادة بتبليغها  
 قول بحيث يوجب على الحاكم سماع الحكم بمقتضاه ان عدل  
 فائله فتقوله يوجب على الحاكم الى اخره مخرج للرواية ولكم

ويعتبر

يقل القاضي لان الحاكم كما مر اعلم منه لوجوده في الحكيم والامير  
 وقوله ان عدل قائله اى ثبتت عدالته عند القاضي  
 وقال بعض المحققين اقامت ثمان سنين اطلب الفرق بين  
 الشهادة والرواية واسأل الفضلاء عنه وتحقق ماهية  
 كل منهما فيقولون الشهادة يشترط فيها التعدد والذكورية  
 والحرية فاقول لهم اشترط ذلك فرع تصورها وتميزها  
 عن الرواية حتى وجبته عن بعضهم حققه في بعض الشروح  
 فقال هما خبران غيران المخبر عنه ان كان عاما لا يختص بمعين  
 فهو الرواية كقوله عليه السلام الاعمال بالنيات  
 والشفعة فيما لم ينقسم فان ذلك عام في الاشخاص و  
 الاخصار والامصار بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا  
 عند ذادين فانه الزام لمعين لا يتعداه فمثل هو الشهادة  
 والاول هو الرواية ووجه مناسبة اشترط التعدد  
 في الشهادة وبقيّة الشروط ان الزام المعين يتوقع فيه  
 عداوة باطنية لم يطلع عليه الحاكم فاحتاط الشارع لذلك  
 باشتراط اخر معه وناسب شرط الذكورية ايضا لان  
 الزام المعين حكما عليه وقهر تأنقه النفوس الالوية فهي  
 من النساء اشد نكاية فحق ذلك باشتراط الذكورية لانهن  
 ناقصات عقل ودين وبمعنى ما ذكر قول الشيخ رحمه  
 الله في الفرق بينهما ان الشهادة تختص بمعين والرواية  
 غير مختصة بل عامة وان اشركا في كونهما خبرين وشروطا

الاخبار عن نجاسة الشئ وطهارته والاذان ورؤية هلاك  
 رمضان لانها اخبار عن السبب الموجب للحكم اى عن  
 وجوده وكذا اولاية المجهول والتركية وكذا ما اشبهها مما  
 لا يشترط فيه التعدد وان اشبهت الشهادة لكونها في الامور  
 الجزئية واما رؤية شوال فمن الشهادة لانها ابراءة الذمة  
 ومن جعل ما مر من قبيلها اشترط فيه العدد (باب ٢٠)  
 جاز التعديل والتركية في كل شهادة في غير الحدود وقيل  
 التجريح في الكل وان جهل حاكم حال شاهد طلب تركيته من  
 امناه ونصح قبل اقامتها ويزكى اثنان واحدا واربعة اثنين  
 وثمانية اربعة وستة عشر ثمانية لافوق وجوز لضعفها و  
 انما يزكى الثقة او العارف بحقيقة الشهادة وتنزع بعد الحكم  
 ولا يحكم بشهادة من نزع تركيته قبل وان لم ينزعها المكون  
 من مزكاهم حتى حكم به اخرى ضموا ان شهد بباطل وجاز  
 شهادة من زكى عند حاكم ما لم تنزع او يحدث به مانع ولا يزكى  
 شاهد صالحه ولا ابشهود ولده على مال ولا يقبل حاكم  
 تركية من عرفه بسوء حال وجازت ولو في كتمان ومن مودع  
 لمودع فيه ومنع ولا يزكى رقيق وان امينا ولا من له نصيب  
 في خصومة ولا وكيل او خليفة اورب امانة فيما بيده  
 ويقول مزك هذا او فلان عندي امين منكى وجاز التجريح  
 في الظهور فقط على المختار ويكون اذا شهد اثنان على احد  
 بحق فياقي بشاهدين يحرجانها بانها عملا كبيرة او لا يحسن

الوضوء ولا يعرفان التحيات او ممن يمسح على الخفين  
 او نحو ذلك ويأتى المدعى ايضا ان شاء باخرين يجرحان  
 المجرحين شهوده ويبلغ من جانب المدعى والمدعى عليه الى  
 ما مر في التركية وجاز اجتماع اثنين على واحد ثم على آخر  
 \* (باب بـ) \* ان ادعى اثنان فدلنا أحدهما  
 بشراء واخر نهبه او ارث او حيازة لم يقعد فيه أحدهما  
 لصاحبه وقيل مدع الحيازة قاعد ثم الارث فالهبة  
 فالشراء وان ادعى الكل والاخر التسمية منه او الشراء  
 لا ارضا فلا يعود فيها تنازعا وقعد المدعى ما لم يتنازعا  
 فيه وقيل مدعى الكل قاعد وفي مدعى الجزئية وما فيها  
 وفي مدعيها فقط او ما فيها الا هي قولان فالقاعد في دابة  
 مدع النتائج لا الشراء وفي غير اصل من كان بيده لا مدعيه  
 ويمنع من اطلاق واخراج من ملك لا من استخداه ما لم يدين  
 مدعيه او يحلفه وان عرفه امنا بيده احد فنورع فيه عند  
 حاكم بلغوه معرفتهم له بيده فيقعد فيه وفي دابة ما سكا  
 برجلها لا برسها واختير عكسه وانظر ما بين ما سكا ورجل  
 وما سكا قرن ويقعد شخص فيسا لبسه او حمله او امسكه  
 او قاده او ساقه او رعاها او وسده او غطي به او مهده او  
 كان بوعائه او وعاء كان بيده بعارية او كراء او في بيته  
 وفي وعاء كان بيده بغصب او امانة او نحو ذلك ما حرم  
 عليه استعماله هـ هو اولى بما فيه لانه بيده اوربه

قولاً كن وتعين ان كان بايديهما ومن بيده بيت اودابة  
 فهو اولى بما فيه او عليها وقدرها فيما عليها ان كانت بيده  
 وفيما ربطت به او ربط اليها وفيما في غنمه او ابله كشاة  
 او جمل وفيما يبدعيده من اصل وغيره والمشارك على راسه  
 فيما بايديهم وفي العوض ربه ما لم يدخل فيه وكذا الموقوف  
 وفي ارض عمرها بيناء او غرس وسكنا او ربط حيوان او  
 يجلس لصنعة بمدتها وهي ثلاث سنين او جواز ماء او  
 غيره او نحو ذلك ولا يقطد فيما بارضه ما ينتقل ما عليها  
 او فيها ان كانت فحاصل تمير ولا فيما على شجرة لا من غلته  
 ان كان يخص بالحرز ومنع وقعد فيما بدوره وبيوته ونحوها  
 وان لم يسكنها **باب** ان عرفت ارض لرجل والاخر فيها  
 شجرة فنبتت اخرى من تحتها ولم تعرف من اصلها او من الاخر  
 قرب الارض اولى بها وان كانت فيها شجرتان لرجلين فنبتت  
 اخرى بينهما ولم تعرف من ايها ففيها سواد ولو وافقت  
 احدها او كانت من جنسها وقيل لمن وافقت وكذا ان ماتت  
 احدها وبقيت الاخرى ونبتت الاخرى بينهما ولا بيان  
 وكذا الصنوان ان نبت ودي بينهما وان خرج من صنو  
 احدها اخذ ربه بنزعه وكل ثابت من عروق شجر بارض  
 الغير فهو لربه ويؤخذ بنزعه وما وجد على ميت من لباس  
 او فراش او ساد او مغلوقا عليه يده او بغيه او مربوط  
 اليه فظفر عليه شجره قعد فيه وارثه وفيما تحت فراشه

غير مدفون قولان وهذا ان سكن بيت مات فيه وان  
بكراد او عارية والا فلا يقعد الا فيما لبسه او غطاه وان سكن  
معه ربه ومات احدهما لم يقعد الحى منهما بما فيه وقعد وارثه  
في دابة مات عليها وفيما عليها وفيما قيدت اليه او قيد اليها  
ان لم يكن معه احد وكذا طفل او مجنون وجد عليها او على  
فراش فيما عليه او ربط اليه لا فيما تحته ان دفن وان وجد  
طفل لا يملك نفسه مع ميت على دابة او في فراش او وجد  
معه مال لم يقعد احدهما الاخر في ذلك وقعد صغير في  
خص وجد فيه وحده وفيما فيه لا ميت وجد فيه وحده  
وقعد مراهق او بالغ ان وجد مع ميت او طفل لا يعقل على  
دابة فيها وما عليها في ان ولدت امرأتان في بيت فانتا  
او احداها ولا يفرز ولداهما فاختلف ابواهما او في الحى  
منهما ان مات الاخر فلا يقعد احدهما الاخر وكذا ناقتان  
او شاتان ولدتا بحمل ليل او لولو وجد اتباع من التناج او  
امهات فلا قعود لارباهما وان انفردت احداها باحد الاولاد  
في الاتباع فزرها اقعد فيه وكذا ان مات وعاش الاخر  
على ما مر وقعد رب مرضعة في رضيعها ولو وقعت جوفها  
اخرى تلحسها وتحنن عليه ولا يقعد احدا ركبى دابة الاخر  
مطلقا وقيل ان لم يكن عليها سرج وان كان قعد الراكب  
عليه وقيل المتقدم مطلقا ان امسك لجأما او نحو  
في الراكب للسائق والقائد وقيل عكسه وقيل لا قعود



لاحدها فيها وقعد القائد للستائق وما سكت رسلها مما  
 يلي راسها ان قادها وقيل عكسه ولا فعود بين ماسك  
 فرس من الجمار او ناصية اورسن وبين غيره (فصل  
 ان وجدت ذبيحة بين قوم لا يابدينهم او مال دارت به جماعة  
 لا يبدل احد فلا فعود لهم فيه لغيرهم وقعد في دابة من  
 عرف بسقيها وعلفها او رعيها ان كانت بيده لا باتباع منها  
 له الا ان امسك لها طعاما يعطيه لها ولا فعود لرافع شي  
 من فحوص ان لم يعرف له قبل وان تجابد داخل على اخر  
 في بيته شيئا معه فيه فلا فعود بينهما وقيل رتب البيت اوله  
 كلها له لجابده من طرفه ويقعد بدابة عرفت له في كل جمار  
 وكسرج وكعقيد لابه فيها ويوعاد عرف له فيها فيه كعكسه  
 وبه في عفاصه ووكانه وغطائه وبها ان عرفت له فيه  
 وبدابة فيما ترضعه لافي تابعها ولا بفصيل في ناقة وخرق  
 في نجة وخرقها ولو كان الفصيل يرضعها في يناول في منسج  
 وادامة كعكسه ولا فعود بين منسج واداة ان لم تربط  
 اليه وبدرع في متصل بها وبسنان في عود ربح لا عكسه  
 وكذا الزج والسهام وبسيف او سكين في مقبضه لا  
 عكسه وبالعقد فيه لا عكسه وبالدرقة في غلافها  
 كعكسه وربح فيه لا عكسه وبقرق وخف في لغائف  
 لا عكسه وبنعل في شراك وبقرق في شمسع لا عكسهما  
 وحرز وبغد في متصل به وبالموسى في جلد يلف فيه لا عكسه

ولا به ايضا في ميلق وبقرق في قوالب لاعكسه ولا با مشبر  
 في خف كعكسه وكذا مطبنة ويدها وجلدها ومدة  
 ويدها وواحد من النعال والحف والمصرعان والرحى  
 لا يقعد ببعضها ان عرف له ونخص في ادائه من جبال  
 واوتاد متصلة بها لاعكسه وكذا الخباء والخيمة ولا  
 تعود بين حصير الخصر السفلا في والفوقاني وجوانبه  
 وركائزه حيث لا بيان ويبئت في باب لاعكسه ولا بين  
 قفل ومفتاح وبجائظه في متصل به وبارض فيما طيلها من  
 نبات وشجر وبناء وما فيها من كعين وبيرو وما جل وغار  
 لاعكسه وبتابوت ميزان فيما فيه من كفات وقعود وصنع  
 ومثاقيل ودنانير ودراهم وغيرها كعكسه ان اتصل  
 وبكفاس في يد لاعكسه وبجوقه تجام في محاجم ومشرطة  
 كعكسه وقعد واضع حب بيت غيره فيما وجد فيه من  
 صامت وغيره وكذا ان جعله في وعاء اشتغاره وقيل  
 رب البيت والوعاء هو القاعد فيه \* (فَضْلٌ) \*  
 ان ادعى حرو عبد ما بايديهما وقال العبد انه لمولاه فهو  
 بين الحر والمولى ان يبينوا كذا ان ادعاه حران ويبينوا فلا  
 عدلها بينة لالاكثر وان تساويا فنصفان وان لم يبينوا  
 حلف كل للاخر انه له وقسماه فمن نكل دفع وان جعلاه  
 بيد امين حتى يبين كل لاجل حاكم وقال كل له ان لم ابين  
 يوم كذا افادفعه لصاحبي دفعه ولا ينفعه بيبانه بعد

دفعه لخصمه وان ادعى رجل عبدا او امرأة فاجل له حاكم  
 لبيانه فلم يبين عنده فحجر عليه ان لا يقرب مدعاها لم ينفعه  
 بيانه بعد الاجل والتخير فهو حكمه ومدعى الشيء لنفسه  
 اقعد فيه ممن يدعى بكرهن او عارية ونحوها ورجع عكسه  
 وان بين كل من قاعد في شيء او صاحبه حكم به لمن لم يكن  
 بيده على المختار وان ادعى امة او امرأة عند حاكم فاقعدت  
 في نفسها احدهما ففقه فغوده فيها بقولها قولان وان  
 قالت زوجي او مولاي فلان سواها فعد فيها بحاكم ورفع  
 النزاع ورجع بينهما ان انتفى منها وجاز استخدام طفل  
 لمستعبده لا اتلافه او اخرجه من ملك او بلد واجبر على  
 انفاقه لبلوغه فينصب حكم بينهما وجعل بيد امين ولجا  
 كذلك ان خيف اتلافه ولا يعتبر ادعاء طفل مولية احد  
 مع انكاره ولا له عليه اتفاق لبلوغ ويبين مستعبد بالغا  
 ان يجرد ويجبس ان طلب لتبينه واجبر على انفاقه وكذلك  
 مدعى امرأة او عبدا او امة ان طلب يمينا او ضمينا لبيانه  
 وسجده والاحبس وانفق كما مرق ان لم يجد بيانا وجد  
 يمينا وكذا حكم عكس القضية بلا اتفاق وان طلبت فيه  
 المرأة يمينا بطلاقها ثلاثا ان لا يغيب عن تبينها حلفه  
 الحاكم ولها منه يمينا ايضا بالثلاث ان ادعاها ان يحضر عند  
 الاجل ان لم يجد بيانا وان ادعت متولات ان زوجها  
 طلقها ثلاثا وعرف بكثرة اليمين به حبس بتهمة ان لم

تجدد بيا نأحقى بقر بالرفع عنها وللمالك أيضا تخليفه بطلاقها  
ثلاثا لا يفترق معه أو بما يلجيه لحنث ولو نكحها وبعين  
عبدا دعى عتقا من ربه ولا يمنع من طلبه فان لم يجد  
وجدا يمينا منه ومنع من اخراجه من ملكه لاجل الحاكم  
ولا تسترق امة باستخدام سيد لها موته ان ادعت  
عند وارثه حرية وان ماتت ولم تدعها وتركها اولاد  
عند رها فادعوها ثبت رقبهم وكلفوا البيان ومن ولدت  
مسترة عنده اولاد فادعها ولا بيان لها في حكم اطفالها  
حكمها والا سلام في محل غلب فيه والحرية والطفولية و  
المحضور والحياة والحلال والطهارة اقعد من اضدادها  
\* (باب —) \* ان استمسك مقرض دينارين  
بمجلدهما عند حاكم وقال اعطني حقي من هذا قال له مات دعى  
قله فيجب بان لي عليه كذا وكذا قرضا فاعطينه منه فيقول  
للمدعى عليه ما تقول فيما يدعيه فان اقر استداه وان لم  
يعط بعده سجن لا داء وان امتنع من الجواب لجبر عليه  
وان مجددين المدعى بتلجيل وله يمين او ضمير منه بموافقات  
لجله ان طلبه ورضى الحميل للمالك لا للطالب كما مروا  
لم يجد حميلا حبس فان يئن على نحو دعواه لجبر على الاداء  
والحميدة وطلب يمينها كلف المدعى عليه بعد استخلافه  
وادعائه لليمين باتيانها بمصروف وياخذه منه الحاكم ويستعيد  
ويقرأ اول الطور الى فويل الاية ثم يقول للمدعى ان خلفه

لك فينعم والمدعى عليه التحلف له فينعم فيقول له التحلف بآله  
الذي لا اله الا هو لضارا لنافع المان على المسلمين المستقيم  
من الكافرين وان يزيل عنك ما لحسن به اليك وينزع البركة  
من بين يديك ومن خلفك وان يصيبك بما انتذرك به في هذا  
المصحف ما لهذا ما يدعيه قبلك من كذا وكذا فيقول له ايضا  
حلفت فينعم فيرفع المصحف لوجهه فيقبله فان نكل  
حبسه حتى ينعم وصرح وان بالغاموس ولا تشغل به ان قال  
يمين مضرة يدعي علي ولا ينزعه من اليمين ان لزمته على  
المختار ويكلفه الاتيان باميين يعرف ان انه ليس من  
اهل المصحف ان ادعاه وجهه ويحلفه بالغاموس ان عرفه  
بالصلاح وهو لكل متولى في معاملة او تعديده ان  
طلب منه ولا تشغل به ان عرفه بسوء حال ويحلفه بالمصحف  
ولا ينصت اليه ان ادعى عدم اهلية للمصحف بعد الاجابة  
اليه على الراجع وان اجاب اليه في تعديده ثم ادعى يمين  
وان يتهم الامناء المدعى انه انما اراد ان يحلف المدعى  
عليه على ما ليس له عليه فاراد يمين للمضرة رد دعواه وكلف  
بيانا وان يخبر مدع كدفع ما عليه للغير بامر طالبه او استيفائه  
منه او تركه له بعد اقراره بشغل ذمته وان لم يجبه حلف  
طالبه وعزم وان قال الطالب بما حكم حلفه لي اني استوفيت  
او نحو رد وله ان يقول لا احلف حتى يحضر ما طلبته وان  
كان الدعي حاملا اخذته واعطت ضمينها الوضع ما فتحلف وصرح

بالغاموس مع حل ان طلبه منه المدعي عليه وان ماتت  
 قبل ان تحلف او تضع حلف وارثا على علمه ووارث المدعي  
 كذلك ان مات وان كان خليفة كيتيم او غائب فطلب منه  
 فاقربه المدعي عليه وادعى استيفاء من غائب او اب اليتم  
 او نحوه لجبرهما اقرارا حي يمينه لقدم او كبلوغ ولا ينصت  
 اليه ان نسبه لك طفل وان خليفة تحلفه وان ابى ضمن وان  
 حمد مدعي عليه دعوة مدع بوجه معاملة يرد فيها يمين  
 وقال حلفه لي بان له على كذا وكذا من قبل كذا فله الرد  
 ان كان مما يباشره مدعيه وله الرد عليه مالم يجبه وان  
 ابى مدع من يمين حتى يحضر مدعاه لم يجبه لانه انما يجب  
 له بعد اليمين وان كان خليفة او حاملا فرد عليه فلا  
 ياخذ ان مدعاهما حتى يقع يمين بعد قدم او كبلوغ او وضع  
 منهم ومن طلب في كدينارين فاقربوا احد اجبر عليه و  
 حلف على آخر بلا استئناف وان اقر بها لا بوجه ادعاه  
 مدعيهما كقرض او معاملة اجبر بمسئلتهم شهده عليه الحاكم  
 ومن حضر ويسترد مطلوبا بكذا وعاء من كريت او حب  
 مساليس بغير رويجيره ان اقر ويحلفه ان يجد ولا يبان  
 على مجهول ولا رد يمين وان بمعاملة مالم يحضر الوعاء  
 ولا يسترد من عليه حب او عين بقرض بلا كيل او وزن  
 او عاء الا ان قال طالبه اعطيته مفتاح بيتي او ميراثي  
 ان يقرض منه حاجته وفعل فامسكه لي فيسترد كل

وعلی هذا فان اقر استداه بما اقر وحلفه لطالبه ما بقى  
 له عليه شئ وحلفه ان يجحد ولا يصح فيه بيان ورد ايضا  
 وان اقر به وادعى استيفاء من طالبه كلف بيانا فان لم  
 يجده احضر ما شاء وحلف ما بقى شئ ان طلب ذلك  
 طالبه ثم يحلف انه لم يستوف فيأخذ (فصل  
 \* في شراء المطلوب بكذا عينا من بيع اصل او ثياب  
 وان لم يذكر اختلاف انواع الاصل واجناس الثياب ولم  
 ذكر انواع الحب والحيوان لاسنه ولونه ان لم يكن البيع  
 سلما ولا اشترادا في بيع عين وحجاز استمسك باحد  
 استقرض من احد دينارا فاعطاه له بلا اقرضته لك عند  
 حاكم بقرض واستعطاؤه منه ان يجحد وان امر مستقرض  
 دينارا مقرضا ان يرسله اليه مع عبده او طفله او غيرها  
 فارسله فتلف قبل ان يصله فجده له قال اعطني حتى  
 من هذا الى عليه دينار بقرض ولا يلزمه ذكر من ارسله  
 معه وان ذكره فهو او ثق وان جحد مشتر اشياء مختلفة  
 في صفقة بمعلوم كدنانير قال بائعه في دعوته الى عليه  
 كذا من قبل بيع كذا او كذا فاعطينه منه ويدكر اجزاء  
 الاشياء فليست ردده ويقول في مختلفة ايضا في صفقات  
 ان يجده الى عليه كذا دينارا من قبل بيع كذا او كذا \*  
 وليست ردده ان اراد منه يميد ولا يصح في ذلك بيان اذ  
 لا يجمع شهود شهادات مختلفة ولا مدع دعوات مختلفة

الاحكام كغدية ومعاملة في واحدة ولا ينصت الحاكم لشمسك  
 باحد عنده في معلوم فكلفه بيانه بعد جحد خصمه ان اراد استمسكا  
 باخرى قبل انقضاء الاولى وكذا ان حكم له بدعوة ف اراد  
 استمسكا بمثلها الا ان قال اول ادعائه الى عليه دعوات مثل  
 هذه او زاد بعضها او نقص او اختلف الاجناس او افرقا  
 من عند الحاكم فتغيبا قدر ما يتعاملان ثم رجعا وادعى  
 ما يخلف بمصحف ربع دينار وفي الاقل باسماء الله تعالى  
 ويشتد ويحبر وان على قليل وعلى دينار ودرهم لا على الا  
 درهما اوجبة وعلى قيراط الذهب وعلى الخراب وعلى كل  
 سكة معروفة وعلى دينار ونصف ودرهم ونصف وان لم  
 يقل ونصف كذا او من استمسك باحد على دينار فاقتربه  
 او صح بيانه ولم يذكر انقصه اجبر عليه موزنا وان على كذا  
 دينار او كذا اكيلا برا فاقروا دعي خلاف سكة او عيار  
 ادعاه طالبه بلا بيان اجبر بما اقر وحلف على ما زاد ومن باع  
 سلعة بكذا احبا ادركه قيل في كل بلد ويقول في امانة وعارية  
 ووديعة ومضاربة الى عنده وفي غلط وزني قولان  
 وعليه في سوى ذلك ويصدق مستودع ومستعير ومضار  
 لا يمين في تلف بايدهم ان كانوا امانة وكذا وارثهم ان ادعى  
 تلفه بيد موروثه لا في يده وان جحد كاستودع ما بيده فمين  
 عليه ثم ادعى تلفه لم يصدق الا ببيان او يمين وان جحد مدع  
 عليه ما يدعيه طالبه من الدعاوى وبينه ثم ادعى استيفاء



كلف بيانه فان لم يحده لم يحده من طالبه يميناته لم يستوف  
 وما وجب عند حاكم باقرار او يمين فعلى من طلب فيه بيان  
 دفعه لطالبه ان ادعاه ولا يمين له عليه ان لم يحده الا ان  
 اقر ابتداء وان مات احد خليفتي يتيم او غاب لم يشتردد  
 لباقي او عليه ان علم بذلك وكذا الضمينان ومن عليه دين  
 او عنده وديعة لاحد فاستمسك به مدع انه وهب له من  
 ربه والمطلوب عالم بذلك ومقر به فلا يجبر باقراره على الغير  
 الا ان بينه طالبه وان جحد المطلوب ولا بيان للطالب  
 حلف انه لم يعلم انه له بهيمة من ربه فلان بن فلان ويجزى به  
 الخبر ويدفع مستقرض كمشتري من احد الشريكين لمعامله  
 ولو بعد افتراق وكذا مقرض او بائع لاحدهما يمسكه  
 مطلقا وان باع خليفة ولم يقبض حتى صح فعل مستخلف  
 عليه استمسك بمشتري منه ان جحد الثمن لهما شاء ونجبر  
 للخليفة انه خليفة قبل ويدعى عقيد بما فعل عقيدة وغائب  
 وطفل بفعل خليفتهما او يدعى قبضه وكذا ان جحد مشتري  
 سلعة من وكيل على بيعها ثمنها ويذكر كل كيف دار الفعل  
 ويستمسك بالمطلوب لهما اراد ويدفع لهما شاء ان علم  
 بذلك ولا تنصب خصومة في حرام ولا بين اهل ربيعة  
 ولا يعطى حق لمن لا يعطيه ولا استرداد فيما جاوز المقدار  
 كمدع على اخزمانة دينار من قبل بيع شكاة  
 \* (باب —) \* العبد المحجور عليه والمأذون

والمسترح سواء في تعديتهم ولا تجاوز قيمتهم واختلفت  
 احكامهم في المعاملة فيؤخذ بلاماذون بما اقر به مادام في  
 ملكه ولو تجاوز رقبته ان لم يرب ولا يقبل عليه ان خرج ولا  
 على وارثه ان مات ويستمسك بخصمه في معاملة ولو ربه  
 ويسترد له ويحلف ويحجر ان اقروا بين عليه ويشهد له  
 ولو غاب ربه وكذا الحكم عليه ويستمسك به وبه فان  
 جحد ان له عبد ايسمى فلان او ما ذونا بينه مدعيه وان  
 بالبحران وجده والاحفد وتخلص عرماؤه وعزما دريه  
 فيه وفيما بيده ان دائن كل من قوم على المختار ولا يصح اذن  
 غير عقيد مشترك ولا تحجير كامر ومن اذن لعبد في سلعة  
 او صنعة معروفة فمادون له في الكل ولا يصح اذن  
 خليفة وضمن ان فعل ويرفع ما ذونه من السوق اذا  
 اراد التحجير عليه ويشهد بذلك وكذا وارثه ان مات  
 والمسترح لاستقالة نفسه يسترد لمستمسك به  
 في معاملة ويحلف ان جحد ولا يحجر ان اقروا بين عليه ويشهد  
 له ولا يحلف مطلوبه ان جحد ولا يحجر له ان اقروا بين عليه  
 حتى يحضر ربه ويؤخذ في معاملته بقيمة فاقك ولا تترك  
 عليه معاملة تجر ماله يخرج من ملكه فتلزمه باقل  
 ان احياء طالبها ويسترد لما سكه فيها ولا يحجر على  
 ادا ان اقروا يحلف ان جحد ويسترد له ويحجر ويحلف  
 \* (باب ٢) \* يقول مريد سلعة جيب

ان اشترها بمعلوم غير عالم به قبل الشراء الحاكم مستمسكا  
 بياؤها اعطى حتى من هذا اشترت منه كذا بكذا وفيه  
 عيب ولم يسه لي وقد استوفى ثمنه وهذه سلعة وخذ  
 لي منه الثمن ان كانت ما يقبض او يحضر البعض عند الحاكم  
 لا كاصل ولو غاب فيستردده وان حجد العيب والبيع  
 بين المشتري او حلف المباع ما باعها معيبة وان اقر  
 ببيع وادعى الحدوث عند المشتري حلف ما باعها الا سالمة  
 من العيب ان لم يبين عليه وان اقر به وادعى الارادة فنيا  
 او يمين وان ادعى رضاه بها او استعها بعد رويته له  
 او استقالته فيها بين دعواه او حلف مشتريها ان لم يتبين  
 اضراره وقيل الحادث وغيره سواء في الحكم ولا يعتبر  
 الامكان العقلي واليمين على العلم **(باب ١٠)**  
 يستردد الحاكم غاصبا وقد عرف الغصب بانه اخذ مال  
 قهر تقديرا باحترابة وفيه قصور ان استمسك به  
 عنده مغضوب منه مستعطيا منه حقه فلان اقر  
 ويثبت عليه استداه واخذ منه حق التقديرة وحلف ان  
 حجد ولا رد هنا على مدع ولا في نكاح وطلاق وعقود وعفو  
 وان ابى من اداه ما غصب <sup>عليه</sup> اجبره عليه وان بضرب واخذ  
 منه ان قام وان اتلفه حكم بقيمة وبسط اليد له  
 وقضى منه واجب الحق عليه ان ظفر به والاحبس وضربه  
 حتى يودي ولا سبيل لقتله الا ان ظهر الشئ وابى وكابر

وَأَن ظَهَرَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالْقِيَمَةِ خَيْرٌ رَّبِّهِ فِي رَدِّهَا وَاخْذَهُ وَ  
 فِي امْتِنَاكُهَا وَيَكْفِ جَمْعَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَوْنَةٌ وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ  
 وَلَا يَبْعُذُ إِلَّا أَنْ قُطِعَ دُونَهُ خَوْفٌ مِنْ قَاطِعٍ أَوْ عَدُوٌّ أَوْ ظَالِمٌ  
 وَأَنْ غَضِبَ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ كَمَلَحَ بَوَارِجُلَانٍ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ فِي  
 السُّودَانِ اسْتَدَى بِهِ فِيهِ أَوْ قِيَمَتَهُ وَعَلَيْهِ أَيْضًا لِمَحَلِّ  
 الْغَضَبِ إِنْ كَانَ لَهُ مَوْنَةٌ وَكَذَلِكَ الدِّيُونُ إِنْ كَانَتْ لَهَا  
 وَأَبَى الْمَدِينِ مِنَ الْإِدَاءِ بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ وَإِنْ غَضِبَ حَيَوَانًا  
 وَاتَّقَى عَلَيْهِ حَتَّى زَادَتْ قِيَمَتُهُ فَلَيْسَ لَهُ عَنَاءٌ وَلَا مَنَاءٌ عِنْدَ  
 الْإِكْثَرِ خِلَافًا لِلرَّبِّيعِ فَإِنَّهُ أَشْرَكَ بِقَدَرِ مَا اتَّقَى فِي  
 قِيَمَتِهِ وَخَصَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَنَاءِ لَعْرِقِ الظَّالِمِ بِالْأَصُولِ  
 وَيُغْرِمُ قِيَمَةَ مَا اسْتَعْلَى مِنَ الْمَغْضُوبِ كَثَارًا وَالْبَانِ وَأَصُولًا  
 وَسَكَنِي دُورَ وَخْدَمَةِ عَبِيدٍ وَدَوَابِّ فِي الْآخِرَةِ عِنْدَ  
 الْمَلْعَانِ رَبِّهَا وَفِي الْحُكْمِ عِنْدَ الْمُسْتَارِقَةِ وَمَا فَسَدَتْ  
 فِي مَالٍ إِنْ حَضَرَ عَيْنُهُ وَوَقَفَ عَلَى قِيَمَتِهِ أَوْ غَابَ وَاتَّقَى مَعَ  
 الْمَغْضُوبِ مِنْهُ عَلَى صِفَةٍ فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ غَيْرُ الْقِيَمَةِ وَالصَّفَةِ  
 وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقْ عَلَيْهِ أَوْ خَفِيَ قِيَمَتُهُ فِي زَمَانٍ الْغَضَبُ اخْذًا  
 مَا وَجَدَ وَحَلَفَ الْغَاصِبُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ لَهُ حَقٌّ وَهَلْ قِيَمَتُهُ  
 يَوْمَ غَضَبِهِ أَوْ يَوْمَ تَرَأَفَ عَلَيْهِ أَوْ أَغْلَاهَا أَقْوَانٌ وَمَا  
 يَكَالُ أَوْ يوزَنُ يَدْرِكُ عَلَيْهِ كَيْلُهُ أَوْ وَزْنُهُ وَلَا يُرَاعَى قِيَمَتُهُ  
 رَفْعًا وَخَفَضًا وَالْقَصَاصُ عَذَابٌ يَنْبَغِي لِلْغَاصِبِ تَحْلِيلُ  
 رَبِّهِ وَرِضَاؤُهُ وَكَذَلِكَ الْمَوْعُظُ طَعَامُهُ حَتَّى مَاتَ أَوْ غَضِبَ مَا هُوَ

ماء فأت عطشا عليه لو ارثه الطعام او قيمة الماء في الحكم  
 لا غير وعليه التنصل وارضاء الطالب \* (باب)  
 جازت تهمة في تعدية وينزع فيها من يمين المضرة برضى  
 ممن له الحق مستحق النزع او من بان انه مظلوم او متولى  
 ويسترد مدع اكل حبه او دراهم لا يعرف كيله او عددتها  
 او وزنها لا كعائلة مطلوبة فان اقر استداه بما قال  
 وحلف ما بقي عليه شيء وان جحد حلفه ولا يصح بيات  
 مدع في مجهول لم يحضر وجاز الحيز لا خذ حق التقدي  
 لا الاداء مغضوب واستمسك مدع بامانة بتخمين فيما  
 يتخمين فيه الشركاء او من بيده امانة او عارية او ربيعة  
 او مضاربة او خليفة ولا تجوز فيه تهمة ولا ينزع  
 من يمين مضرة ويسترد خصم مدع غصب عارية  
 او نحوها بيد الخصم ويستدعيه ان اقر ويملكه اليمن  
 ان جحد ورجى ببيانه وكذا خليفة غائب او نحوه لا يحلفه  
 حتى يقدم ان رجى ببيانه وجاز قول الغاصب مع يمينه  
 في كتمان انه هذا او غصبته مكسورا او مقطوعا هكذا  
 كما مر ان لم يبين ربه خلافة وان تعدد الغاصب استمسك  
 ربا لشيء يسكن وجد منهم او قدر عليه في محله ويجبر عليه  
 ان اقر او صم البيات ورجع هو على اصحابه ان شاء  
 بما عزم واخبر كل كيف دار الفعل ومن غصب متاعا  
 لناس استمسك منهم به في منابه تاما ان عرف كصف

او ثلث في مشترك على المختار وان استمسك باقل منه او  
 بالكثير فارد ابطال دعوته جاز ولو بعد ما اجاب الغاصب  
 وهذا في تعدي ولا يصح ابطالها في معاملة في اصل بعد  
 اجابة وله تخليف غاصبه ان صحت دعوته ولم يبين  
 ولا يجدد دعوة ولا يلحق وارث فعل موروثه بتعدي الا ان  
 احيى الطالب دعوته في الحياة او ادعى ايضاً منه بها او  
 امره بدفعها ويستمسك صاحب ودية بوارث من كانت  
 بيده بتعدي ان حمدها وبجائنة في عكسها وجناية طفل  
 في مال اودم على ابيه او وليه ولو كان له مال على الراح  
 ويستردد امر عبده او طفله بتعدي ومطلق مواسيه  
 ان اكلت شجرة او زرعاً او نحوهما لاحد لا بعد غيره  
 او طفله ولا والد لولد ان ادعى انه اكل ماله بتعدي وصح  
 في ضرب ومعاملة وقسم وارث وفي ولد لاب مطلقاً ولا  
 عبد لربه وامرأة لزوج في اكل مالها بتعدي ان لم يفسد  
 او يحوّل او ينفق او يقرض او يسترد من جعلت عنده ودية  
 اخذت من احد بتعدي ويجبر على الاداء ان اقر وعلى  
 اخذ الحق لا داخل بيت اودار او جنان ان لم يدع عليه  
 افساد فيه بتعدي وكذا مدع عليه سقي من كبير  
 اوجب او جنان بها ان لم يفسد ولا يجب ذكر دابة و  
 محرات في دعوى حرث ارض او فدان بها ايضاً وكسر  
 ساقية جنان او نحو ذلك \* ( فض ) \*

يستمسك باجير لبناء في ارض الغير او لقطع اشجاره  
بتعديده لا بمستاجر وفي حدوث المضرة بآبائهما اريد  
ويستردد بائع مال غيره بتعديده فان اقر اخرج منه  
الحق واخذ بالرد فيما يقبض والاصل يدركه ربه بلا منع  
وقد ثبت مزوج ولية غيره بتعديده ان اقر وحلف  
ان جحد وكذا الشهود والزوج ويضرب الحاكم مقرالة  
بتعديده وحبس وان في قليل ويستردد منها باكل مال  
معين بها ويخرج منه الحق ويستديه ان اقر ويحلفه  
ان جحد وان قال لطالبه خذ ما ادعيت ولا احلف لك  
فابي الطالب الا ان يقر او يحلف جازله ويستردد رام  
انسان بتراب او بزاز او سقفة بتعديده وينكر ان  
اقر ويحلف ان جحد وهذا ان بلغت والادب في البراق  
والسقفة وغرر في التراب ق من اراد اخراج عبد متعد  
من ملكه لم يجده حتى يخرج منه الحق ومن حبس في تعديده  
فاراد طالبه طلوعه ليصطح معه في الشيء فله ذلك  
وان تزعم شهود اتهموا انسانا بتعديده قوه لم يصحت  
الحاكم اليهم ان اتهمه ويستردد عبد ضرب ربه بتعديده  
فان اقر او بين عليه اخرج منه الحق وحلف ان جحد  
يوقف عليه ثمة ويستخلف من يخافه ان لم يقر وكذا  
حكم المولى ان ضرب عبده ولا يستردد قاتل كلب غير معلم  
او قطة بتعديده ولا على ثمنه لمستمسك يبيعه ويدرك على

رب العبد ما فعل بتعدية بامر ولوجاوز قيمته ويخرج  
 منها حق التعدي \* (بأن —) \* تصح الحيازة  
 ويمكن ان ترسم بادعاء اصل بالتصرف فيه مدة بلا معارض  
 له فيه وكذا الشهرة فكان عرف الاصل بيد احد ثم بيد  
 آخر بعده ثلاث سنين متوالية يحرق ويحصد ويعطي  
 ويمنع وصاحبه حاضر لم يغير ثم عارضه فيه بعدها هلك  
 يشهد له بالمشهور اولى لانه عرف لغيره <sup>اولا</sup> قولان للحيازة  
 سواء عارضه من عرف له اولا او غيره وان لم يعرف  
 لاحد فهكث المدة تشهد له بالمشهور اتفاقا وان مات بعد  
 الثلاث شهد لوارثه بالارث ومن عرف فيه ثلاثا فحرض  
 فنشهد له بالمشهور فقد فيه ولا نزاع منه الا ببيان  
 قاطع ولا تقبل عليه فيه تهمة ولا تدرك عليه يمين ان  
 ادعاه اذ ايان ان المدعي استمسك بتهمة على تعدية  
 او يمين الا ان ادعى عليه انه باعه او وهبه له او خذلك  
 ولا حيازة بين شركاء ولو طالت مدة ومن عثر ارضا  
 اشتراها فاني مدع سمية منها فان بين اخذها والا  
 حلف مشترها بقطع لا بعلم ومن ادعى شراء جنان عرف  
 لاحد بمكان معين عند حاكم فاته بغير الامناء على ذلك  
 افتقه فيه فان اتى ربه بعد منكر ذلك لم يدخله  
 مدعيه الا ببيان فان مات بغيبته وانكر وارثه بيعه  
 فهكث له الموروثه او يقعد مدعيه فيه بذلك



**قَوْلَانِ** وَإِنْ مَاتَ مَدْعَى الشَّرَّاءِ فَقَدْ مَرَّ  
 عِنْدَ الْوَارِثِ لَمْ يَقْعُدْ لَهُ فِيهِ وَمِنْ حُكْمِ  
 شَهُودِ شَمِّ عَوْرَضٍ فِيهِ دَفْعُ عَنْهُ مَعَارِضُ **وَأَنْ مَاتَ**  
 الْحَاكِمُ فَاسْتَخْلَفَ آخَرَ ثُمَّ عَوْرَضَ فِيهِ شَهِدَ عَنْهُ مِنْ شَهِدٍ  
 عِنْدَ الْأَوَّلِ حِينَ الْحُكْمِ فَيُحْكَمُ لَهُ بِهِ وَبِحُكْمِهِ الْخَبَرُ **وَأَنْ**  
 عَرَفَ جِوَانِبَ بَيْتِ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَعَوْرَضَ فِيهِ شَهِدَ  
 لَهُ بِالْمَشْهُورِ وَلَوْ ارْتَبَهُ بِالْأَرْتِ وَبِالنَّجَاحِ أَنْ تَنَاسَلَ عَنْهُ  
 بَعْدَ الثَّلَاثَةِ **وَهَكَذَا** مَدَّةُ الْحَيَازَةِ عَشْرَ سِنِينَ  
 أَوْ خَمْسَ عَشْرَ أَوْ عِشْرُونَ أَوْ خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ  
 أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ خَمْسَةَ أَوْ أَرْبَعُونَ أَوْ مَعَ زِيَادَتِهَا أَيْضًا أَوْ بِ  
 خَمْسُونَ أَقْوَالًا وَالْمَخُودُ بِهِ عِشْرُونَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ  
 وَتَصَحُّحُ عَرَفَ بَارِضَ بَعِيرِهَا عِشْرِينَ سَنَةً وَلَمْ يَعَارِضْ  
 فِيهَا شَمِّ عَوْرَضَ بَعْدَهَا فَمِنْ حُضُرِ لَتِمَامِ الْعِشْرِينَ شَهِدَ  
 بِالْحَيَازَةِ لَعَامَرِهَا وَلَا يَحْزِيهِ إِلَّا الشَّهَادَةُ أَنْ عُرِفَتْ لَغَيْرِهِ  
 أَوْ لَا فَمَنْ مَكَثَ فِي أَصْلِ ثَلَاثِ سِنِينَ وَلِلدَّعَى حَاضِرٌ ثُمَّ  
 غَابَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ ثُمَّ قَدِمَ فَمَكَثَ فِيهِ ثَلَاثًا بَعْدَ قُدُومِهِ  
 ثُمَّ عَارِضَهُ **فَهَكَذَا** يَشْهَدُ لَهُ بِالْحَيَازَةِ أَوْ حَتَّى يَمُوتَ عِشْرِينَ  
 مَتَوَالِيَةً **قَوْلَانِ** وَتَصَحُّحُ عَمَارَتِهِ بِنَفْسِهِ وَبِعَبْدِهِ وَاجِيرِهِ  
 وَوَلَدِهِ وَلَا تَصَحُّحُ عَلَى غَائِبٍ وَطِفْلٍ وَمَجْنُونٍ وَلَا لَوْلَدٍ تَحْتَ  
 وَالِدِهِ \* **(بَابُ)** \* صَحِّحُ أَحْيَاءِ أَرْتِ  
 لِكَاخَتِ عِنْدَ أَخَوَاتِهَا فَمَنْ تَرَكَ أَوْلَادًا فَتَزَوَّجَتْ أَسَاتَهُ

فمات اخواتهن وتركوا اولاداً فارادن اخذ ارشهن من ايمن  
عندهم لم يدركن ان لم يجيبن عند اخوانهن في حياتهم وكذا  
ان متن وتركوا اولاداً فارادوا اخذ ارشهن عند اخوالهم  
لم يجدوا الا ان احيين على المختار وقيل لا يقعد لامرأة  
بنوا اخيها في ارشها من ايها فاحييت وان غابت في حياة  
ايها عنه او زوجها او جنت في حياته عنده او عند زوجها  
فليس عليها احياء ان مات هو واخوها وتركوا اولاداً و  
كذا يدرك وارثها ان ماتت بلا احياء وان غابت بعد  
موت ايها من بيته او زوجها فماتت وتركوا اولاداً فلا  
يدركون عند اخوالهم ان لم تحي وليس على غائب وكطفل  
احياء وان مات ابوها وفقدت في الاصل مع اخيها  
فمات وتركوا اولاداً لم يقعدوا لها وكذا ان كانت امها  
حية وهي في الاصل او جدها من ايها او جدتها ام ايها  
لا ام امها فليس عليها احياء ما داموا في اصل فيه لها  
سهم فيه ومن ترك شقيقاً وكلاً لم يقعد في الاصل  
حتى مات الشقيق لم يقعد لاولاده فيه ولا يقعد اولاد  
الكلاء ان مات لهم وان قعد الشقيق حتى مات  
الكلاء لم يقعد لاولاده ولا يقعد اولاده ان قعد  
حتى مات لاخته الكلاء وان خرج اخ وبقيت اخته  
في اصل بقعره فمات وتركوا اولاداً لم تقعد لهم عمتهم  
ولا هي كاخ ان قعد في اصل وخرجت وكذا ان كانوا ذكورا

فخرج بعضهم وبقي بعض في اصل ايهم لا يقعد لورثة  
 اخوته ولا وارثه لو ارث الخارج والقعود للاخت ووارثها  
 يكون بينها فيما بين الاشقاء اولاد لا في الكلالة والام  
 والزوج والزوجة والجد والجدة والعصبة ومن ترك  
 ابنا وبنتا فخرجت لزوجها فباع الاخ للمال او بعضها دركت  
 ارثها عند مشترية فان مات ولم تحيه فيه عنده لسم  
 يدركه اولادها كما لا تدركه عند اولاده ان مات الا  
 بجيا في حياته ومن ترك ابنا وبنتا فمات وهو في الاصل  
 وترك اولادا فادارت اخذ ارثها منهم فجحدوا كونها وارثة  
 فبينت فادعوا عدم الاحياء رد قولهم كما ان ادعوا ان  
 ابائهم لم يترك ما لا بينت وادعوا عدم الاحياء وان  
 لم يحجج وارث ارثه في الحياة فلا يقعد من قعد له فيها  
 فيما في ايدي الناس كوديعة ودين ولا يبر من لم يحجج من  
 وصية او دين على موروثه وان قعد وارث لآخر في ارثه  
 لم يدرك على القاعد يمينا ولا تهمه على تعدي في ذلك  
 الاصل اذا علم انه به استمسك وان اراد اخذ ما  
 يقابل نصيبه من ثمار الاصل خفية جازله ولمعامله فيه  
 ان علمه ولا يعامل قاعدا فيها قعد عالم به ومن ترك  
 ابنين وابنة فخرجت لزوج فمات احدها ولم يترك غيرها  
 واخيها لم يقعد لها اذ لم يخلف ولدا في ارثها من ايها في  
 مقابل سهمه الاخ كما لا تقعد لها زوجة فيه في مقابل

مناب الزوج والعصبة وكذا لا يقد لها باق من متعدد  
أخوة ويقعد لها في تلك الموارث أولاده إن مات ولم  
تحي \* (فصل ٧) \* أن ترك ابنا وابنة فأحيته  
عند أخيهما بشهود فمات ثم أحيتهما أيضا عند أولاده  
بآخرين جاز كاتحاد وإن خرجت لزوج فمات أخوها فباع  
أولاده أو بعضه ثم أقر وأبارث عمتهم فيما باعوا أدركته  
به ومن تزوج امرأة وأصدقها كنصف ماله في الأصل  
فباع بعضه ثم أقر لمشتريه أن للمرأة فيه كذا بالصدوق  
لم يقبل منه والأحياء أن تحضر شهودا وتحبرهم أنها أحييت  
ميراثا من أبيها فلان بن فلان عند أخيه فلان بن فلان  
وصح بعلم الشهود في حياة الأخ وموت الأب في الوقت  
ويجزئهم الخبر لا يعلم أصل أو كونه ولا يصح قيل إن تأمر  
من يجبي لها أرثها في الأصل وإن خرجت من عند أخوتها  
بعد موت والدها لم تدرك عندهم ما استغادوا من أصل  
وجوان وغير ذلك إلا في متروك أبيها ويخرج ببيان ما  
دعى استغادته من أصل بعد خروجها وكذا متزوج  
بصدوق نسبية من ماله في الأصل يخرج ما ادعاه أو  
ادعته المرأة أنه استغيد من الأصل ببيان بعد التزوج  
وكذا بائع لأحد ماله في الأصل في بلد معلوم بحدوده  
أن ادعى استغادة شئ منه بعد أن باع يمينه وإن بالخبر  
وإن ادعى مكانا معينا لم يدخل في البيع رد قوله

ان كان ما يدعيه المدعي ويستهد به الشهود ولا يذكرونه  
 وان ترك ابنا وابنا فقعد الابن في اصل ابيه حتى مات وترك  
 اولاد الم يدرك جدهم عندهم الاباحياء ان لم يكن في  
 الاصل وكذا اهل الاب او ام اب الام او ام ام الميت  
 ولا حياة لمن في اصل فيما تدور به الموارث وان اشترك  
 اخوان فسا فرأى بطلانها من المال فمات في غيبته  
 وترك اولاد الم يقعد والعلم فيما بايدهم ولا هو فيما  
 بيده وكذا ان مات الحاضر وترك اولاد او من قسم  
 لاولاده ولم يهب لهم فمات وقعد كل فيما في يده حتى مات  
 او ماتوا وتركوا اولاد اقعد اولاد كل لعلم فيما ترك  
 ابهم وقعد لاولاد اخيه فيما بيده وما حيي الاخوة  
 لا يقعد كل لآخر فيما بيده ان لم يهب لهم ابوهم وثبتت  
 شركتهم وان ترك ابنين واصلا متفرقا في منازل فقعد  
 كل في منزل حتى مات وترك اولاد الم يقعد والعلم  
 ولا يقعد هو لهم وان ترك ابنين وقعد احدهما  
 في الاصل وخرج الآخر الى منزل آخر فتزوج فيه حتى مات  
 وترك اولاد اقعد لا يدركون عندهم الاباحياء ايهم  
 وكذا ان مات الذي في الاصل وترك اولاد لا يدرك  
 عنهم عندهم الابيه وقدم ما يخالفه (باب ثلثه)  
 قام وارث بائع بخيار لاجل مقامه ان مات قبله في قبول

او دفع في حياة مشتر او موته وله ان شرط خيار  
 الاجل كذلك وما لزم احدا من كفالة او حوالة لزم وارثه  
 وتبراضمين وجه وارثه بموت المضمون عليه ولا يدرك  
 على وارث مطلوب بمال في تقديرة الاباحياء وكذا وارث  
 طالبه ولا تدرك شفعة عند وارث مشترك ولا نزع مضرة  
 عند وارث محدثا ولا على من نقل اليه المحدث فيه ببيع او  
 هبة ولا وارث من حدثت عليه ولا المنقول اليه الملك  
 ولا وارث رد معيب ولا مشتر ان مات البايع الاباحياء  
 ولا احياء فيما لزم احدا من اجرة ان مات الاجير والمستأجر  
 او احدهما وقد مر كل ذلك \* (باب —) \*  
 غاب خارج من حوزة ان جاوز فرسخين حتى يرجع لمثله  
 ومنه دم عليه جدار او غارا او مالا يطاق نزع وهلك  
 غاب من حمله سيل او سبع او تحلف عن رفقة او فقيد  
 قولان ولا يحكم بموت غائب بطول دهر على المختار  
 وجوز بموت اترابه وقيل بمائة وعشرين سنة وقيل  
 بسبعين وقيل بثمانين وقيل بتسعين وقيل بمائة وقيل  
 بغير ذلك وبلغ خبر موته وارثه ومدبره ووصيه و  
 عزميه وزوجته ونحوهم ويجزى الخبر والمشهور حيث  
 لا انكار ولا ريبه والاوجب شهادة الامناء ولا يقبل  
 لمحبي غائبه ان اراد تبليغ خبر موته بعد الامتناء وان  
 اتى ثلاثة من اهل الجملة بموت غائب ثم ثلاثة بحياته

دفعوا وقبل بها امينان ولا ينصت حاكم لأمين كالثلث  
 ممن ذكر حياته بعد امينين بموته وكذا ان ثبت عنده  
 موته وان قال الثلاثة او الامينان لحاكم ثبت عنده موت  
 غائب قد ترك ولذا اُولم يخبر واباسمه ولا يكونه ذكرا  
 او انثى ثبت نسبه ولا يقسم ماله حتى يتضح ذلك وفي  
 قوم خرجوا من خصوصهم وتركوا بها مرضا مع نساء في  
 اطفال فلم يجدوه بعد الرجوع ووجدوا قبرا محمدا فاخبر  
 النساء انه قبره وقدمات فمهلك يصح موته بذلك  
 امر لا قولان وقد حكم في غارة قتلوا اخوين فقالوا  
 قتلنا فلانا قبل فلان بموتهما وجاز قولهم بقبول وبعد  
 وان ثبت عند حاكم موت غائب فانفذ ورثته وصيته  
 وقضوا دينه وقسموا ماله ونكحت زوجته وبيعت سبته  
 فتسريت رد ما انفذوا اذا قدم وضمنوا ما اعتقوا من  
 عبيد تركهم وجازعتق ما اشترى من ماله وضمن  
 الثمن ورد ما باعوا وما وهبوا وما اصدقوا وما استغلوا  
 من غلاته واخذوا عناه هم منه وما نزعوا من فسيل  
 من ارضه فردوه لارضهم او منها فغرسوه بارضه  
 اصطلموا على قيمته او ردوا كل شئ لمحله المزروع منه  
 وثبت نسب ما تسروا من امائه فيما ولدوا معهم  
 ويغرمون قيمته له فمهلك يوم ولد او يوم الخضا او  
 اربعون درهما لكل ولد ان لم يكن محرما من الغائب وهو ولد

المشتري او عبد الغائب خلاف ق ترد امراته ولو بعد نكاح  
 وثبت النسب وقد مر ق من دخل في اصل غائب مدعي اشتراك  
 منه لم يترك فيه الا ببيان \* (باب ٣) \* ان اقر  
 بالغ عاقل على نفسه بدين جاز ولو في مرض اول وارث ق  
 تحاصص الكل ان اقر لقوم وشهد عليه لآخرين بديون او  
 تخلفوا بصحة ومرض على الاموال ولا يقبل اقرار وارثه  
 لقوم بعد اقراره في حياته لآخرين حتى يستوفوا ان لم يعلموا  
 بديون من اقر لهم الوارث ولهم عليهم يمين ان يجذوا وجاز بيع  
 محاط بماله ونحوه ما لم يحجر عليه الحاكم او تقم قيل الغرماء به  
 ولا يصح لو ارثه فعل فيما ترك حتى يفكه منهم وجاز بيعه  
 لا يصاله اليهم وان ترك حيوانا فمؤنته في المال وبليه قيل  
 وارثه لا غرماؤه وفيه بحث ومن له على ابيه دين بمعاملة  
 او بتعدية فمات وترك غرما سواه نزل معهم في تركته لا بعدالة  
 ان اقر له بها كما مروى يدرك على ورثة ابيه دينه وان بتعدية  
 لا منزوعا منه الا ان قام او ثمنه كما مروى لا وارث ابن عذاب  
 ما قر له به من عدالة او ما نزع منه ولم يصرفه وان اقر محاط  
 به بوديعة غير معلومة عنده لاحد نزل مع غرمائه في تركته  
 ويختص بها ان قامت \* (باب ٤) \* ان قال  
 وارث محاط به لغرمائه شانكم وما ترك فمكل له ذلك  
 او عليه ان يبيع ويدفع لهم بالحصص قولان وان قالوا  
 له نأخذ تركته في اموالنا فابي وقد تساوت فله ذلك الا ان



كان الدين اكثر منها ورضي الغرماء ويتبرأ الميت من ديونه  
 من ذلك وان اخذوها في اموالهم وحدثت اموال اخرى  
 لم يعلموا بها فلا رجوع على وارثه حين رضوا بها ولا يضمن  
 حاكم ان حكم باداء مال مخاطبه لغرمائه ثم خرج سواهم  
 ولا يدرك عند الاولين شيئا بعد الحكم ما لم يقيم في حال  
 الخصومة ولا عزم لم يحل اجل دينه وان مات فاستمسك  
 غرماءه بوارثه عند الحاكم فوجب اموالهم فلا يجبره لهم  
 حتى يضمنهم بالرد بالخصص ان حدث غيرهم وان اخذوا شيئا  
 بقيمة فتمت وتنازلت بايديهم وحدث غيرهم ردوا اعيانها  
 وزيادتها كغلتها ان كانت اضلا بقيمة ويدركون عليه  
 عناؤهم ان بنوا او عمروا ولهم ما ادخلوه من خارج وما  
 انفقوه على حيوان ولا يدرك وارثه على غرمائه عناؤه  
 وله ما ادخله من خارج ويرد مشتر ما اشتراه والزينة  
 والنسل ولا تحرارام ولده به كما مرو يشهد لو ارثه  
 بالتقليس ان لم يكن له مال سوى مال ميتة لا لمن له دين  
 لم يحل اجله او عليه كذلك ان كان له مال يقابله وان لم  
 يترك وارثا اخذ غرماءه تركته وقصونها في اموالهم ان  
 كانت مكيلا او موزونا ويوكل الحاكم او الجماعة على بيع  
 التركة ودفع الثمن بالخصص لهم ان كانت اضلا او متاعا  
 او حيوانا ويتصدق الوكيل بالفضل ان كان وان باع وارثه  
 تركته وقضى لغرمائه ثم استحق المبيع رجع مشتره عليه

بما اعطى له ولا يرجع هو على الغرماء الا ان علموا ان ما اخذوا  
هو ثمن المشتق وان ترك وارثا وخليفة استمسكوا بالوارث  
\* (باب بـ) \* صح تغليس من لم يملك ما  
يصدق عليه اسم مال وان كان له ادنى ثوب وحقير نعل  
وكرزية وسكين ومزراق ويثبت بالامناء ولزم عليه  
ان استمسك بلحد على نفقته وكسوته عند حاكم ان يبينه وانه  
وليه والا فلا يمين له عليه ان يجد بعد استرداد وان ادعى  
افلا ساء مثله او معه ولي آخر يبينه ويجبر ولي على نفقة وجبت  
بضرب وعلى كسوة بجبس وتجب على قدر الارث والوسع  
والقتر ولو كلاليا على المختار لاجزائية ان لم يكن عاصبا ولزمت  
زوجا وان معد مال زوجته ولو مع وجود وليها ولا يزال  
عن مفلس بعد ثبوت بقول قائل له لك على كذا من قبل كذا  
او اعطيتك هذا ان لم يجز افزاره او يقبل هبته ولا يبرأ ولي  
من نفقة لزمته بحاكم لمفلس بنزع شهود شهادتهم بافلاسيه  
على المختار ويأخذ عشيرة غائب او يتيم او محروم ان كان وليه  
بالاستخلاف لينفق عليه ويجبس على ذلك وعلى غيره من  
الدعاوى ما لزمهم فيه استخلاف على ما مرو ولا يبرأ منهم بها  
حق ينعم غيره ويستخلفوا وكذا الشركاء ان اخذوا باقرار  
عبيدهم بخيانة لا يبرأ مقربهم حتى يقرروا ويجبر خليفة  
على نفقة بضرب كوكي ويقرض خليفة غائب غايبه  
ماله ويتدين اليه وينفق ويؤخذ به اذا قدم بجبس ان

ابن لا يضرب وان بان ولي اقرب منه او معه في درجة  
او المنفق عليه له مال لا يعلم به بعد قدومه ويدين ولي  
مفلس ان ادعى انه استفاد مالا ولو بجبر الامناء ولا يجلفه  
ان لم يجد ومن صح افلاسه اخذ ولو نفقة اطفاله وبأخذوا  
بعد بلوغهم بتجديد دعوة وثبوت فلاس ولا تدرك نفقة  
زوجة علي ولي ان لم يكن ولد او ياخذها عليه ابوه وان لاربعة  
والجد لواحدة ومن لزمته علي بنته واخته وله صغار <sup>مستحص</sup>  
م بنته دون عمتهم ولا يزاح عن ولي اتفاق مفلسة ذات  
حل صح حياته ولوله مال ولبايع او مقرض لمفلس نادى  
على تفليسه سلطان او حاكم اخذ شيعته ان قام من يده  
دون غرمائه كسارق ان لم يعلم بذلك \* (باب <sup>ث</sup>)  
نذب الصلح للخبر الواردي فيه ولموافقة الكتاب والسنة و  
محبة الملائكة وصلة الرحم ورضي الفريقين ونجاة الحاكم  
من جور ومفت من ميل وشاهد من زور ومرك من اشم  
وفيه عظيم الفضل للمصلح ومن شم كان سيد الاحكام  
وجاز في وجهين احدهما ان يتعدى ظالم على احد في ماله  
فيقول له المصلح انذني ان ادفع الظالم بما وجدت من  
مالك ثم يقول للظالم لا اريد لك هذا ان عجز عن  
دفع ظلمه عنه والثاني ان يتخاصم اثنان في شئ ولم يعلم  
محق من مبطل فيصلح بينهما باجتهاد بعد ان يهبأ له اشي  
ويتبرأ كل من دعاويه لصاحبه فمن تعلق به بعد ذلك

دفع وللصلحاء ان ياتوا بالابراء الواقع بينهما ويخزيهم فيه الخبر  
 ويعرض الحاكم عن دعاويه الاما كان بعد الصلح ولا يجوز خليفه  
 ولا لاحد فيما بيده من كوديعة ولا يحضر **ل**  
 \* (فصل ٢) \* جاز استخراج حق من خصم بان يشهد  
 مدع على مدع عليه في انه انما تبرأ من دعاويه عند الاصلاح  
 لاستخراج ماله منه ثم يستمسك به عند حاكم بشهوده  
 ويحزي الخبر ولا يشهدون له بعد ان ابراه من استخراج  
 وهل جازين شركا **ق** قولان \* (خاتمة) \*  
 لا يسع حاكم على الناس اموالهم وجاز لاهل سوق مشهور  
 وما حوله من منازل رد اسعار منازلهم لسعره ولا يمنع  
 اهل بلد قدم اليه غير من بيع ان خافوا وقوع غلاء فيه  
 ولا اهل منزل اخراج ساكن مضر وحرمان اخذ عيار مختلف  
 او وزنين في سوق او منزل ولهم منع اصحاب الكوائت  
 والاسواق ان يحدوا ما لم يثبت عليهم وللحاكم ان يحجر على  
 اهل الكتاب في بيع الرطوبات في سوق الاسلام ان لم يسبق  
 ويجعل على كل سوق قائما بمصالحه يعبر عليهم ويحفظ موافقة  
 ببيع كل شيء على المعتاد ويتخذ الصلحاء عيارا معلوما لا يستعمل  
 يعبرون به ويحبسون في فاحش نقص او زيادة او بيع  
 غش كخاط ما بزنيت وهزيل بسمين وشحم بسمين ونجس  
 على الجبازين والشوايين ان لم يحسنوا الطبخ ويحبس  
 على المغشوشات وعلى انفاق على نجس الاموال في التجرد



عبده ولو مدبرا وعبيد اطفاله والمشاركة على قدر الشراكة  
فيه وعلى موقف حتى يدخل ملك موقف اليه ومرهون  
ومعتق صغير في كفارة ولو كان بماله وغيره ان احتاج  
والولاء كالنسب فان تناسل موالي او اعتقوا عبدهم  
فاحتاج سيدهم الاول لزمهم نفقته كما تقاربوا اليه  
كعكسه وقيل يدركها على جميعهم ويتداركونها بينهم  
الا قرب فالاقرب حتى يدركوه وان احتاجوا كلهم ادركوها  
عليه ويدركها محتاج على معتقه لاعلى معتقه بالفتح ان  
اجتمعا وتدرك على الانضباء وبها في مشترك الولاء وقيل  
بالسوية ولا تجب المحتاج ملك سلاحا ويتنايسكنه  
فقط ان لم يكن ابا او اما ولا تدركها محتاجة ملك بيتا  
تسكنه على وليها وان احتاجت لها ولمسكن ادركتها ما  
يترك لها كشوتها ان لم يكن فيها فضل عن اللباس ومن  
له مدبرون اجرهم بنفقته ونفقته ويدرك نفقته  
خاصة دون عبده على وليه ان لم يجد استجارهم وقيل  
يدركونها على سيدهم ويدركها على ولده ان كان ابا وله  
قيل نفقته على ولده وان له سرية ونفقته ايضا وان  
لم يملك الامر هو نا وجبت له لاعليه مطلقا وقيل لا ان  
كان فيه فضل وكذا ان ملك عرضا فقط تجب له ان  
لم يكن في غلته ما يقوم بنفقته وتجب عليه لاله ان  
ملك مكروها او اله لهر او كتب فقط وله ان ملك

المصاحف وعليه لاله ان ملك ما يباع وعكسه في غيره و  
 عليه لاله ان كان له دين على غني وان لم يحل او بتعديّة  
 او صدق بتدين او اقراض اليه وان لم يجد هما لم يتركه  
 وليه لجوع وسقطت عنه في الاظهر وان افلس غريمه  
 او مات معد ما او محمد ولم يجد منه حقه فله لاعليه  
 وعكسه ان احيط بماله ما لم ياخذ غرماؤه وياخذ  
 منه غذا يومه وعشائه ان قاموا عليه وسقطت عنه  
 وان ملك ما يبد غاصب او من لا يقدر على اخذ حقه  
 منه وقد جمده او باقاه فله لاعليه وان مات محاط بماله  
 وورثه مودم فلا ينفق من المال ولا تدرك عليه فيه  
 وان ملك مشتركا ولو امكنت قسمته وغاب شريكه فعليه  
 لاله وان ملك ربيبة فتاب فان اتفقها فله وان حراما  
 او ثمنه او ثمن الربي فله مطلقا وكذا من تلف ماله بحكم  
 او حيازة \* (فضائل) \* يحكم لولي على وليه  
 بغدائه وعشائه على قدره فقط مما يقوته من عيش  
 البلد وان من غير الستة فإث كان المحتاج صغيرا  
 او هراما او مريضا جعل له الموافق لطبعه ولزم السكنى  
 لانثي ان لم يطلبها وليها ان تسكن معه ولم تحف منه  
 لا لذكره من اللباس سائر وراة لحر وبرد والركوب  
 لصغير وهرم ومريض ان كانوا ابداء رجالين ولا يحل  
 لاخذ اعطاء ما اخذ ولزمه رد الباقي ان استغنى او مات

وَ يَغْرَمُ الْمَاخُذُ مَفْسِدَهُ لِلْمَنْفِقِ وَ يَسِيرُ بِهِ اَيْضًا لِمَنْ كَانَ  
 بِيَدِهِ وَلَوْ اسْتَغْنَى وَ يَسِيرُ هُوَ لِلْمَاخُذِ مِنْهُ وَ اِنْ سَرَقَ مِنْ  
 يَدِهِ ثُمَّ اخَذَهُ اَوْ قِيمَتَهُ وَلَوْ خَالَفَتْهُ جَعَلَهُ فِي نَفَقَتِهِ وَ مَنْ  
 اخَذَهَا لِابٍ وَ جَوْبٍ فَهِيَ لَهُ وَلِوَارِثِهِ وَ اِنْ مَاتَ وَمَنْعَ اَنْ اخَذَهَا  
 بِحُكْمٍ فَعَلَّ فِيهَا مَا شَاءَ مِنْ تَجْرِوْضِهِ وَ اِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ وَمَنْعَ  
 اَنْ تَلْفَتْ مِنْ يَدِهِ لَمْ يَجِدْ اُخْرَى وَ قِيلَ يَدْرِكُهَا وَيَغْرَمُ مَا تَلَفَ  
 اِنْ ضَيَّعَ وَ اِلَّا يَدْرِكُهَا اتِّفَاقًا وَ هَكَذَا الرَّجُلُ لَهٗ اَنْ تَجْرَ  
 بِهَا اَوْ الْمَنْفِقُ قَوْلَانِ وَ اِنْ غَابَ وَلِيَهُ وَ خَلَفَ مَا لَا يَمُوتُ لَهُ  
 اسْتَحْلَفَ الْحَاكِمُ اَوِ الْجَمَاعَةُ لَهُ اِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَشِيرَةٌ هُنَاكَ مِنْ  
 يَدْرِكُ عَلَيْهِ وَ اِنْ كَانَتْ لَهُ خَلِيفَةٌ اَوْ هُوَ الْحَاجُّ بِنَفْسِهِ جَدُّوهُ  
 اُخْرَى لِلنَّفَقَةِ وَ يَحْمِلُ خَلِيفَةُ الْعَشِيرَةِ اَوْ الْحَاكِمُ اَوِ الْجَمَاعَةُ  
 خَلِيفَةُ الْغَائِبِ فَيُدْفَعُ اِلَيْهِ ثُمَّ هُوَ الْحَاجُّ وَ قِيلَ يَدْرِكُهَا عَلَى  
 خَلِيفَةِ غَائِبِهِ بِلَا تَجْدِيدٍ وَ اِنْ حَضَرَ وَلِيَهُ وَلَهُ مَالٌ يَبْلُغُهُ اُخْرَى  
 اَدْرِكُهَا عَلَيْهِ اِنْ اَمَكَّهُ الْوَصُولُ اِلَيْهِ وَيَدْرِكُهَا ذُو مَالٍ  
 فِي بَعْدٍ لَا يَصِلُ اِلَيْهِ اِنْ لَمْ يَجِدْ مَقْرَنًا اَوْ مَدَايِنًا اِلَيْهِ وَلَا يَغْرَمُهَا  
 بَعْدَ اَنْ وَصَلَهُ وَ كَذَلِكَ اِنْ حَضَرَ مَعَهُ وَلِيَهُ الْبَعِيدُ وَلَهُ مَالٌ  
 لَا الْقَرِيبَ وَلَا مَالٌ لَهُ لَزِمَتْ حَاضِرًا وَ اِنْ بَعْدَ مِنْ اَحْتِاجٍ  
 وَمَالٌ وَلِيَهُ بِيَدِ اَحَدٍ وَلَمْ يَجِدْ حَاكِمًا يَحْكُمُ لَهُ بِهَا عَلَيْهِ وَلَا عَشِيرَةٌ  
 تَسْتَحْلِفُ لَهُ لَمْ يَدْرِكُهَا عَلَى مَنْ كَانَ بِيَدِهِ وَ رُخَصَ لَهُ اِنْ  
 يُعْطَى لَهُ مِنْهُ اَنْ عَلَيْهِ وَلِيًا مُحْتَاجًا وَ لَا يَنْفِقُ لِنَفْسِهِ مُحْتَاجًا  
 مِنْ مَالٍ وَلِيَهُ اِنْ كَانَ بِيَدِهِ بَلْ يَشْتَكِي لِلْحَاكِمِ اَوِ الْجَمَاعَةِ



فيأمرونه باتفاق منه ان وجد احدها والا اخذها منه بمعروف  
 ومن اجبر على نفقة احدا وانفق عليه حمله فبان انه ليس  
 بولي له او خرج مال لا علم له به ادرك عليه ما اعطاه وماله  
 سفر فاستمسك به وليه عليها ادرك عليه حمله  
 ويجزيه توكيل او امر قائم بها له ايضا وان انفق عليه  
 او الخليفة من مال مستخلفه فاذا هو ليس بولي له او له  
 مال لم يضمن ذلك لربه ويرى من المنفق عليه وان اعطى  
 الحيل او الخليفة ذلك من ماله ادركه على مستخلفه وعلى  
 المدفوع له ايضا وان مات فانفق على وليه من ماله بعد  
 موته ضمنه لو ارثه ان لم تلزمه له ويدركه على المدفوع له  
 ان انفق عليه من ماله هو ولا يدرك حيل النفقة ما انفق  
 من ماله بعد موت المحمول عنه على وارثه ويدركه على المنفق  
 عليه وهك تدرك على وارث الحيل ان مات اول قولان  
 ولا تدرك على وارث الخليفة وان اراد نزع نفسه من  
 الخلافة لم يحمده ان لم يحمده الولي سفر الا بخلافته وله  
 النزع ان حصر موكله ولا يحمده حيل ان غاب محمول عنه  
 ويجبر الحيل والوكيل على النفقة كالولي ولو حضر لا مأمور  
 ويدرك عليه ما انفق من ماله ان امره ان ينفق منه على ان  
 يرده \* (فصل في) \* يحكم لمحتاج بغداد او عشاء  
 وقيل بها الاكثر من الفجر الاولى وقيل مالم تغيب الشمس  
 حكم الغداء والعشاء من العصر الى الليل كله ويؤمر به فيه

ويجبر عليه بضرب ولا يدرك غير مريض وهرم ايداعا  
 لحا اوزيتا وجوزوان لصحيح بوقت ويرد الفضل من غذائه  
 وعشائه والنوا او النخالة ولا ترد لها زوجة وتجبر ولو  
 لذي حرفة مطيق ان يؤاجر نفسه بنفقته على ذي مال  
 قليل ولا حرفة له وان استمسك بها ولو لم يجد ان يكون  
 طالبا عليه او قال لا اعلم ما تقول فليبينه ان وجد والا  
 فلا يمين على جاحده وان بينه او اقرله وقال لم تجب اولك  
 مال بين والا انفق ولا يمين على الطالب ان قال له احلف  
 ان ليس لك مال فانفقك وقيل لزمه وان اقر المطلوب انه  
 عليه وادعى العدم وقال الطالب لك مال بينه والاحلفه  
 وقيل لم يكزمه وان ادعى العدم قبل قوله ان لم يدع  
 الطالب ان له مالا ولا شيء عليه وان اقرانه عليه وقال  
 لك ولو اقرب مني بينه والا انفقته وان انفق عليه وادعى  
 استفادة مال بعده بينه والاحلفه وان قال المطلوب لا  
 مال لي فبينه الطالب ثم ادعى استفادته بعد بينه ايضا  
 والاحلفه وان حكم عليه بها فادعى تلف ماله بينه  
 والاحلف واخذ وان انفق عليه حتى مات وترك عاصبا  
 وحاملا اخذ عاصبه حتى يوضع الحمل فان ذكر انفق  
 ولا يدرك عليه العاصب ما انفق قبل الوضع ولا يدرك  
 ولي نفقته على ولي تتشاكل عليه بغيره حتى يتبين  
 \* (باب بـ) \* كره لمسلم ان يعطي كل ماله

لولده ويحرم نفسه خيره دنيا واخرى ويرجع امره بيده  
 غيره ان شاء اعطاه والا منعه بل يمسكه ويصديه اجره  
 ما حيي ويحترمه به وان لم يفعل واعطى لبعض اولاده لزمته  
 ان يعدل كما يرثونه لا فيما يعطيه لعيال بعضهم ولا في نفقة  
 ولباس و مركب ان كان بعضهم يولجه ويحضر المجالس  
 وحسن التسوي لتريض القلوب بتركه وتجب فيما  
 ملكهم وان مطعاً وملبساً او مسكناً ويرد مالهم ملكه  
 لهم بعد موته وما تعارف بين الناس كاعارة وسكنى وتناول  
 ما كفاس ومبجل وكقرض وقراض وبيع وشراء ودفع حق  
 لازم مندب العدل فيه بينهم ان كانوا في درجة وان كان  
 بعضهم يتخذ له ما اعاره له او عامله فيه او يفسد فلا عليه  
 منه ولا تلزمه فيما اعطى لبعض في طلب علم او لمعلمه او  
 طبيبه او في ادوية معالجته او في فدائه به كما مر ولزمته  
 فيما في جنائيه يده في نفس او مال وان بخطا في مال مطلقاً  
 ودون ما يعقل في نفس وسياق ان شاء الله وان جنى  
 صغيره في نفس دون ثلث الدية ولا مال له فغرم عليه  
 لم تلزمه فيه ولزمته في دين ان غرمه على ولده لان تحمله  
 عليه فقط ولا مال له عليه من دين وان من قبل تعدي ان  
 لم يتركه له ولا ما حمده له مال يتركه له ايضاً ولا يبر  
 اولاده المشركين والعبيد ولا بينهم وبين الموحدين الا حار  
 وقد مر ذلك كالحلف في حاد بعد اعطاء سابق وفي

معقوا وموجد بعد ذلك هل لزمته بذلك أولا ولزمته  
 في الاذن في اكل غلته وان من حيوان او حرث ارضه او بناء  
 او غرس فيها او على مائه ورخص وان اعطى لبعض باذن  
 الآخرين لم تلزمه وان قالوا له بعد اعطنا مثل ما اعطيتم  
 فكذا ان اعطى لبعض وجعله باقيهم في حل وان اعطى  
 لبعضهم فبات لزمته لمن عاش فان مات من بني طاله  
 لم تلزمه له ان لم يكن له وارث سواء والا اعطى منابك  
 الغير ولا بد من قبول بالغ من اب ومن خليفة من كطفل  
 والا لم تصح لهم عطيته وجوز لصغير ومجنون مع بالغ  
 بقبوله كما مر وللمشكل ثلاثة ارباع كارهه ولا تلزم لمن  
 لزمه نسبه في الحكم فقط ولزمت لمشارك كواحد وقيل  
 نصفه وكذا المختلط ولا عدالة بين الابن وابن الابن  
 ولا بين بني الابن وقيل تجب بينهم مطلقا وقيل ان كانوا  
 صغارا ولا تلزم جدة ولا عبدا وفي الامر والمشارك قولان  
 \* (فصل في) يعطى الاب لا ولاده ان عدل  
 الاصل والحيوان والمتاع بتقويم وبعدد ووزن وكيل  
 ما شانه ذلك واعتبرت قيمته يوم الاعطاء وان تشاكت  
 عليه ان اعطى لبعضهم بها ولا الآخرين بكيل او نحوه طلب  
 الحل منهم وان اجازوا له ثم ظهر انه اعطى لبعض اكثر  
 لذي النقص وان زوج بعضا وضمن صداقه او جهته  
 من ماله اعطى لغيره مثله ولا تلزم لمجول الخنز وان

جعل لبنت متاعا حين تزوجت فحملته لزوجها فله رده  
 ان بداله ان لم يكن ذلك منه اولا اعطاء ولا تلزمه العلة  
 فيما له رده عند الله وصحت في مرض او صحة وتخرج من  
 الكل ولو اوصى بها في احتضاره ولا تدرك في الحكم قبل  
 موته ولا يسقطها من زكاته وجوز ويزكى عنها الولدان  
 اوصى بها ولا تدرك في ماله ان لم يوص بها وقيل يجز  
 أخذها من ابيه بالرد لما حوز منه فيقسم او يعطى اخوته  
 مثله من المال اولا ثم يقسم ولا تجب قيل لحمل مطلقا  
 وقيل تجب ان ولد حيا ولزمت الايصاء له بها في اخذ منابه  
 ان ولد حيا ويقسم على الرأس ان ولد متعدد او استحسن  
 لموص ان يعين للحمل ان كان ذكرا فله كذا وان كان انثى فله  
 كذا وان تعدد فلكل على ذلك وان اوصى للحمل فعين  
 فولد خلافا بطلت فان عين لذكر مائة دينار ولانثى  
 خمسين اخذ كل ما عين له وان جمعا فلكل ذلك وان كان  
 ذكرين او ثلاثة قسموا المائة واكثر من واحدة الخمسين  
 وان كان ذكورا واناثا قسم للذكور المائة وللاناث الخمسين  
 وان كان خنثى او مع ذكر وانثى فله ثلاثة ارباع  
 الذكر وان مع الذكر فقط اخذ نصف المائة والخمسين  
 وهو ما مر وكذا مع انثى وان مع ذكورا واناث اخذ  
 نصف مناب واحد من المائة ونصف مناب واحدة  
 من الخمسين وكذا ان كان مع ذكور واناث وان اوصى

وَقَالَ اِنْ وَلَدْتَ ذَكَرَيْنِ فَلَهَا الْمِائَةُ وَاِنْ وَلَدْتَ اُنثَيْنِ  
 فَلِخَمْسَيْنِ فَكَذَلِكَ اِذَا ذَكَرَا اَو اُنْثَى اَوْ هَا اَوْ مَشْكَلًا اَوْ مَعَهَا  
 فَكَذَلِكَ وَاِنْ اِفْتَقَرَ بَعْدَ مَا اعْطِيَ لِبَعْضِهِمْ وَلَمْ يَجِدْ مَا  
 يُعْطَى لِاُخْرَيْنِ نَزَعَ بِالسُّوْيَةِ كَمَنْ عِنْدَهُ ابْنَانِ فَاعْطَى لِاحَدِهِمَا  
 عَشْرَةَ دِينَارًا فَافْتَقَرَ فَاِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ نَزَعَ لِكُلِّ مَا يَنْوِبُهُ  
 فَمَا اعْطِيَ وَقِيلَ يَنْزَعُ مِنَ الْمَعْطَى لَهُ خَمْسَةٌ فَيُعْطِيهَا  
 لِاُخْرَى وَقِيلَ عَشْرَةٌ فَيُعْطِيهَا لَهُ اِنْ اِفْتَقَرُوا وَاِنْ اِفْتَقَرُوا  
 وَالْمَعْطَى لَهُ لَا لِاُخْرَى نَزَعَ مِنْهُ عَشْرَةٌ ثُمَّ يَرْدُّهَا لَهُ عَدْلًا  
 وَلَا يَشْهَدُ لِمَعْطَى بَعْضُا دُونَ آخَرَ كَالِجَلِّ لَهُ تَفْضِيلُهُ  
 بِمَا اسْتَحْتَقَّ وَجْهَهُ وَلَا لِمَتَّهِمْ كَيْفَ كَانُوا (ب)

جَازِلًا بَاكِلٍ وَرُكُوبٍ وَسَكَنٍ وَانْتِفَاعٍ بِمَالٍ وَلَدَهُ كَاسْتِجَارَةٍ  
 عَمِيدَةٍ وَلَوْ بِالْفَاوِلِ وَالْأَبْغَنِيَا وَجَازِلُهُ تَرْوِجُ عَمِيدَ طِفْلِهِ  
 فِيمَا بَيْنَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ وَيَطْلُقُ عَلَى ذَكَرَانِهِمْ وَيُجَالَعُ اُنْثَاهُمَا  
 وَيَبْلَعُ مِنْ مَالِهِ وَيَبْدُلُ وَلِيًّا وَيُقِيلُ وَيُشَارِكُ وَيُقَارِضُ وَ  
 يَسْتَأْجِرُ وَيَشْتَرِي مَعِيًّا اِنْ رَأَى صَلَاحًا فِي ذَلِكَ وَفِي  
 الرِّهْنِ لَهُ وَعَلَيْهِ وَيَدَايِنُ وَيَقْرِضُ وَيُزْكِي مَالَهُ وَقِيلَ  
 لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَيُشْفَعُ لَهُ وَيُجِيرُ لِغَيْرِهِ وَيَصْنَعُ مِنْهُ مَعْرُوفًا  
 بِيَسِيرٍ وَبِلاَ اِضْرَارٍ وَجَازِلُهُ فَعْلُهُ فِيهِ وَاِنْ لَمْ يَنْزِدْ بِهِ صَلَاحًا  
 وَلَزِمَتْهُ نَفَقَةُ اطْفَالِهِ وَجَنَائِزِهِمْ مُطْلَقًا وَلَوْ لَهُمْ مَالٌ مَالٌ  
 تَجَاوَزَ ثَلَاثَ دِيْنَةٍ فِي نَفْسِهِ وَيَنْفَقُهُمْ اِنْ سَاءَ مِنْ مَالِهِمْ وَعَمِيدَتُهُمْ  
 اَيْضًا وَيَقْضَى مِنْهُ دِيُونُهُمْ وَلَوْ بِوَصِيَّةٍ لَازِمَةٍ اَوْ بِخَنَازِنَةٍ

ثابتة وقبضه قضاء دينه ان احتاج من مال اولاده  
 مطلقا ولزمه الغرم ان لم يحجج وان باع مال اطفاله  
 ليتزوج به او يؤدى منه دينه جاز فعله مطلقا وضمن  
 العوض ان لم يحجج كالقيمة ان دبر عبدهم او اعتقهم  
 او كانتهم وان لزمه عتق فاعتق من مال ولده مطلقا  
 قبل النزع لم يحجج وجوز ان كان طفلا وكذا ان لزمه  
 حج ولا مال له فحج من مال ولده مطلقا اجزاء وضمن مع  
 الاجزاء ان كان بماله ولا يجوز له في مال بالغ بيع ولا  
 شراء ولا اخراج من ملك بوجه ان لم يحزله وجوز فعله  
 مطلقا مع الضمان ان لم يحجج وان اعطى لبعض من ماله  
 بعض او اصدق عليه لنسائه او لغيره ضمن ولو مال  
 طفل ان لم يكن لشواب \* (باب <sup>٢٧</sup> ) \* جاز  
 له نزع من مال ولده ان احتاج بعدالة وان للتسمية  
 معلومة وصح باسناد واخبار بحاجته ودخل ملكه بذلك  
 وخرج من ملك الولد في معامل فيه ان لم يرب في دعوى  
 حاجته والالم يصح نزع ولا يشتغل به حاكم في الحكم  
 وقبضه عند الله ان قال نزعته واحتاج وله نزع ما عرف  
 بملكه لولده وجوز ما بيده وان لم يصرفه له وان فعل  
 الولد في ماله فعلا معلقا كبيع وهبة فنزع الاب ذلك  
 قبل ان يتم لم يحز نزع ولورجع للولد حتى يحدد بعده  
 وجوز بدونه ان رجع وكذا المعلق للولد من اموال الناس

لا يصح نزع حتى يدخل ملك ولده وجاز نزع لماله وان  
 بيد غيره بعارية او ودیعة ونحوها ودين وان لم يحل وغصب  
 وقراض ونحوها وان اشترى الولد مال للغير شفيعته فنزعه  
 منه ابوه جازله ان سلم ماله الشفيع ونزعها من ولده  
 على غيره وان اشترى معيба فنزعه منه قبل علمه بعيبه  
 لم يحد رده به هو ولا ابوه ان بان له بعد ولا يصح نزع  
 بعد دفع الولد العيب ولا فيما في عوض اورهن ولو فيه  
 فضل وان تزوج بشئ فقصده بالنزع منه لم يجز ولو  
 طلق المرأة قبل المس وجازله النزع ان احتاج ولو لفققة  
 عياله اول قضاء دينه وان بتعدية اولج او نكاح او تسر  
 او لاستخدام او ركوب او سكنى او لايضاء لا قرب بلا وجع  
 في الكل وان مات الاب قبل ان يصير منزوعة فهلك  
 يقسم مع تركته او يختص به ربه قولان وكذا في ثمنه  
 ان باعه وقدمروا نزع بعدل بين اولاده فاذهب ما  
 نزع لبعض وبقي الاخر هلك يختص به او يورث قولان  
 ايضا وكذا ان غيره على حاله ومات ويدرك المنزوع  
 منه الفضل عن حق المرتهن ان رهن منزوعة في دينه وما  
 وان استاجره ولم يدخل الاجير في العمل او تزوج به  
 فاسدا او باعه موقوفا فمات فهلك يختص به او لا  
 قولان ايضا وان ارتد او جز واستغنى قبل اذ كان له  
 او تغيره فلا بيعه ولا يجوز نزع اب موحد من ولد مشترك



كعكسه ولا حر من عبد كعكسه ولا الجد من مال بني بنيه  
 ولا انتفاع به وجورها لا مأكلا في البطن فقط ان لاحتاج  
 ولا يصح لمجنون نزع ولا توكيل او استخلاف عليه ولو لعاقل  
 وجازا كالامربه وان علق ما نزع لقد وم فلان او مشيئة  
 او وقت لنزعه كذا لم يحز وجاز التوقيت للانتفاع به  
 مدة معلومة ويرجع بتمامها لولده وان قال نزعته لشيء  
 على كدين او حج جاز \* (فضائل) \* لا يصح  
 نزع ان خرج المذروع لغير ولده وبرده لربه وما انتفع  
 به ولا نزع غلة قبل وجودها ولو فقت لها ولا ما يرث من امه  
 قبل موتها ولا ما يستفيد الى مدة كذا ولا ما ورث من  
 وارثه وان بان ان الموروث لم يميت ولو مات بعد وجاز  
 نزع غلة وجدت وان لم تدرك وحمل ظهر ونبات ارض  
 لا نزع غلة هكذا ولا سكنى بيوت وخدمة عبيد ولا من  
 ولد مشترك لاحدها ولو احتاج وصح نزعها منه ان  
 احتاجا باتفاق واستواء وان احتاج احدها واستغنى  
 الاخر وابى رفع المحتاج شكيتة للمحكم او الجماعة  
 فيجبرون له بالاتفاق عليه وكذا المختلط ولا يحل نزع  
 لبعض الاولاد فقط ولزم العدل كما مر فان استغنى قبل  
 ان ينزع من الباقي رد الاول ما نزع منه او مثله من ماله  
 وان مات قبل ان ينزع منه لم يدرك الاول شيئا وكذا ان  
 جن ولا يتسابق بالنزع وليسوا بعمرة على قدر الارث وان

تسابق جاز ووجب العدل وان اراد نزعاً بحاجة وله مال  
او اتم به لم يشتغل به وقبل قول الاب ان اثبت لنفسه  
الحاجة وقامها الولد وان عرف له مال فادعى خروجه من  
ملكه او قال لا شيء لي فيه قبل قول الابن ان كذبه وعلى الاب  
كالابن في الاولى البيان وان اتلف مال ولده فادعى نزع  
بحاجة قبل الاتلاف فمدع وقبل قول الابن ان كذبه وان  
عرف احدهما بشرك والاخر بتوحيد فوحد المشترك فقال  
الاب نزع منك وقتا جازي فيه النزع وكذبه الابن قبل  
قوله وكذا ان عرفا بشرك فاسلما او بعبودية او احدهما  
فوقع عتق ان اختلفا في وقت النزوع ولا يجوز لاب نزع  
ان كان له دين حال او مؤجل الا ان افلس مديانه او حقد  
ولا بيان او مات معدماً او غاب ولا يوصل اليه وجاز ان  
لم يملك الاما على الناس بجنابة او فساد ولم يفرض او  
المدير او المرهون او العوض او ما يده ربية او حرام او  
ثمنه ولا يجوز ان ملك مكروهاً او كتباً وجاز مع مصحف  
لامع مشترك ولو غاب شريكه او امكنت قسمته وجاز  
نزع ضيب ولده من مشترك كذلك \* (باب ٦)  
قد عرفت ما مر نفقة النساء وكسوتهن وسكناهن ولزمت  
لبكر ان جلبت او طلب من زوجها او منعها الاب بعد طلبه  
حتى ياتي بصداقها وشروطها او ارادته منه وان لم يات  
بها او منعها ابوه كرها وطلبها او غاصب كذلك لان

طلب والى بالصدّاق فامتنعت وان مات ابوها فزوجها  
 وليها الزمت ولو بالغة اولم تجلب من حين العقد وان  
 لثيب او مشركة لا لامة ولو جلبت الا ان قطع عن خدمة  
 ربها والنكاح الموقوف حتى يتم ولزمت لمعيبة مالم تقارن  
 وان لم تشتغل بمعالجة ولزوجة طفل الرجل ان جلبها له  
 ولولم يمسها من ماله ان لم يكن لابنه وكذا مجنونة ولحرة  
 تحت عبده ويجبر عليها ان جلبها او طلب لا لامة ولو جلبت  
 وقيل لزمت ان جلبها وكذا حر تحت امة ولمنكوحه  
 بعجل او بدون صدّاق ان منعت حتى يعجل او يفرض لا  
 ان منعت بعدها كعاصية او طاعة اباه في منع الزوج  
 وعصيان امة ومجنونة وطفلة لا يمنع حقوقهن ولا منع  
 وليهما وسقط بمنع السيد والحق لمرتدة وناشرة و  
 عاصية وهاربة ولا يسقط بقتل محرم وطعن ومنع  
 وتبطل السّاحرة صداقها كما مر لاحقوقها وتبطل التّائبة  
 وسقط حق منزوعة بحكم ومغصوبة من زوج ولزم  
 المطلقة رجعيًا ولظهار منها ومولى مالم تبين وليانثية  
 قيل سكنى وتفقه ان منعها حتى تقعد والحق لسرية بعد  
 عتق ولا لزوجة عتقت فاختارت نفسها كطفلة ومجنونة  
 بعد بلوغ او افاقة ولا المختارة نفسها من معيوب بعلمجة  
 مس ولا لزوجة طفل او مجنون بعد اختيارها ولا المنكو  
 فاسدا بعد ظهوره ولا يدرك ما فات ولا التاركة

زوجها في شرك واسلمت وهكذا لحامل بانث بثلاث  
 او بعداء او بغيرها حق اولا قولان وجوز المرتدة حتى تضع  
 ولذات محرم كشف بعد وطى حتى تقعد ولزم عنيينا ونحوه  
 حتى ينقطع العقد والمختار لزوم النفقة لصغيرة لا يمكن  
 وطئها وتغرم من كشفها انها ليست بزوجة او بحامل او  
 قد انقضت عدتها لا بعلم ما انفق عليها على انها زوجة او  
 حامل باينة او في عدة رجعي ولزمت مسبقا لمعقودته  
 بوطي يبقى في عدة الغزل ومفقودا اختار زوجته ان لم  
 تحل من يوم الاختيار وقيل مطلقا ولو اهله في الايام  
 على المطلق رجعا والكسوة والسكنى كالنفقة باب ثمة  
 تدرك على غنى الحما بكل جمعة وزيتا نظفربه وتدهن  
 ولو وصلت شعرها بخالفه وان شعر الغير ادعى ولا يثبت به  
 واصلة عند بعضهم لا عطر ان لم يتطوع وماء كسلاتها  
 وفواكه ورطبها ان اعتيد في بلدها بنظر العدول في الكل  
 فان كان وسطا في المال لزمه بنظرهم اداها طعامها  
 وزيت راسها وكحها مرتين في شهر وقيل في اداها  
 الطعام قدر بيضه دجاجة من زيت وقيل يصب عليه  
 حتى يلتقي اطرافه وليس على فقير الحما ولا اداها ونفقته  
 على قدره من بلده بنظر ان تشاحا ولا يلزمه ان اعطاها  
 تريد اغيره ويحضرها ما تصنع به طعامها ما تحتاجه  
 من اداها وما ومحتاجها في شتاء وصيف على قدر

صالح بكل وقت ويجزيه ذلك وان بعارية ولا يجبر على  
 اتيانه من ماله وتلخذه منه ان لم يات به لها كالنفقة  
 ولا يلزمه مرود ومكحلة ومشط وحذاء ان لم تضطر  
 الى ذلك ولها ان تشتريه منه ايضا ان منعه لها مع اضرار  
 اليه وان قالت انا اعمل طعاجي وقال اصنعه قبل قوله  
 ان لم تطعن في صنغته ولم تخف منه ضررا وان اتهمه  
 عدول بنظر اعطاها تصنع بنفسها او لمن تطمئن به  
 وقبل قولها ان قالت آخذة مصنوعا وقال اصنع بيديك  
 وترفع فضلا من غذائها الوقت ارادته ولا ياخذها ولها رده  
 كله ان لم تاكله كذلك وتاكله لعشائها ان ادركه او تتركه  
 له ويعطيها عشاؤها ولا تجبر بنفقته او بفضلهما وتاكل من  
 مالها فماتت مع النفقة او فضلهما ولا عناه لها ولا عوض  
 ما اكلت من مالها وكذا ان انفقت ونفقتها منه ولم تحاسبه  
 ولا تدرك عليه ان استمسكت به بعد وقيل تدرك ما  
 انفقت عليه ويخص لها ان تقطع سائلا من نفقتها ولا  
 يضيق عليها تنجية غير نفس زوجها منها ومن يمونه لزوما  
 وقيل ما حكم لها به ضاق عليها ان تنجي به ولو غيرهم اذ  
 هو لهم وان ماتت قبل اكله او بانته منه فله على الاول  
 ولو ارثه ان مات وترد النوا والمخالة ان طلبها وجاز  
 الحكم لها بالنفقة وان لسبع اولشهر بنظر وهيك يغرم متغدا  
 باكلها او بانفسادها لها اوله وكذا المحل قولان وان

ابراته منه قبل فرض الحاكم او بعده لم تلزمه ويعطيهما  
 لها بعد في آت ان طلبتها لا في ماض وكذا ان منعها منها  
 ان مانا فاستمسكت به بعد ادركت آتيا لا ماضيا وان  
 كان له عليها دين فاستمسكت به فيها فقال لها انفق مما  
 لي عليك لم ينصت اليه ويجبر عليها وهي عليه \*  
 \* (فرضك) \* ان مات حاكم فرض لها او عرك  
 فاختلغا فيما فرض لها قبل قوله في ماض وليدفع لها في آت  
 وكذا ان صدقته وان ادعت ان ما اعطاها لا يقوم بها  
 نظريه ولجعل لها ما يقوتها وان فرضت عليه فتحول  
 جد بقدر ما تحول اليه وان ادعت عليه جعل مضرها  
 بطعامها نظروا وتجعل عليها امينان لانهم ولا ينصت اليها  
 ان طلبت حميلا من حاضر وتدركه على مسافر ويجبر الحمل  
 عليها كما مر كالزوج ان كان له مال وان ادعت مطلقة  
 باين حميلا لتفق نظرها امينات ولا ينصت لها ان قالت  
 لمريد السفر اعطني حميلا ينفقني خفت ان اكون حاملا الا  
 ان بان بها وان انفقت على نفسها الى ظهوره بعد سفره  
 على ان تدركه عليه لم تجده الا ان رفعت امرها لحاكم او  
 نحوه فامروها بذلك وكذا ان امروها ان تنفق من مالها  
 ان غاب فاذا قدم ادركت عليه ما امروها به وكذا ان  
 اخذت له دين فان جاء وادعى انه ترك لها ما يمونها او ارسل  
 لها دفع ان كذبت ولا بيان له وان تباع الحاكم من ماله

لنفقتها فقدم فبين انه ترك لها ولم تدع تلغا جاز ففعل  
الحاكم وغرمت ذلك للزوج ويجبر عليها بالضرب بلا  
نهاية حتى ينفق او يطلق ولا يملك رجعتها ان طلقها  
على ذلك ان استفاد مالا وامتنعت وجوز ان يسر ولو  
ابت وقيل يقول له الحاكم انفق زوجك والا فطلقها  
وقدمر ولا يطلقها في حيض باجبار ان كان له مال  
والافقيه تردد وان تشاكت بنساء فادعت كل انها  
هي زوجته لم يجبر على انفاقها كالولي وقد مر وان ادعى  
اثنان امرأة فاختصما انفقها كل حتى ياتي ببيان مبطل  
لخصمه او ياخذها بالطلاق كما مر وان حكمت لاحدهما  
لم يدرك عليه صاحبه ما انفق ولا تدرى على من كذبه  
ولا عليها ان كذبتهما او صدقتهما اودعت طلاقا ثلاثا  
او فداء او تحريما او انها محرمته او فساد نكاحها او موت  
الزوج الغائب ولو كذب دعواها او كذبت نفسها بعد  
وجوز لها الادراء عليه ان كذبت نفسها في المعاني فان  
ادعى الزوج الثلاث او الفداء او التحريم وبان الفعل  
وانكرت فلا نفقة لها وقيل ينفقها ان اقربا لفداء ولزمته  
ان ادعى فساد النكاح او الحرمة ولا ينصت له ولا يجبر  
الاب على نفقة امرأة كطفله ان اعد ما وكذا الخليفة  
ويجبر عليها وعلى نفقة عبده ان كان له مال ومن  
لا يجوز طلاقه على غيره لا يجبر على نفقة زوجته

ان اعدم ويجبر حر على نفقة حرة تحت عبده بضرب حتى  
 ينفق او يطلق لا العبد عليها ان غاب ربه او كان طفلا  
 او مجنونا وترفع امرها للنحو الحاكم فيجبرون الخليفة ويجب  
 على نفقة حرة تحت عبدها كالرجل وعلى نفقة مشتركة ما  
 وزوجته وان غاب بعض الشركاء او كان كطفل اجبر خليفته  
 ان كان والا رفعت امرها لمن ذكر في اخذ الوكيل بالتوكيل  
 للاتفاق مع الشركاء ويجبر حاضر بقدر منابه من الرقيق  
 ويؤخذ بنفقته ان احتاج وغاب شريكه من كان بيده  
 ويدرك عليه اذا قدم ومن غاب ولم يترك نفقة زوجته  
 شك لمن ذكر في فرض لها على قدره وان ترك محتاجا لبيع  
 وكل له بالتعاضد بقدرها لا تيانه وان ترك مالا بغير  
 منزله فمساكين يוכל عليه من يتدين اليه فينفقها او  
 تؤمر باخذ الدين اليه تنفق نفسها بعد ول وتدركه عليه  
 اذا قدم او لا لها شيء من ذلك اقوال وان غاب ولا مال  
 له لم تدركها على وليه ولا يعذر حاضر معدم فاقا ان  
 ينفقها او يطلقها وقيل لا يجبر على نفقتها وتدركها على  
 وليها ولا يذرك معدم نفقته على زوجته الغنية وقيل  
 غيره وان تشاجر مع امراته على اولادها وقالت لا اسكن  
 معهم ولا اعمل لهم ولا اكل معهم قيل قولا ولا يلزمها ذلك  
 وان ارادته فابي نظريه فان لم يضربم قبل قوله والا  
 تركوا معها واعطاهم نفقتها ولو كانت في عصمته وان



ملك قدرها فقط اجبر عليها وادرك على وليه نفقته و  
 اولاده ويؤخذ بائع عبده موقوف بنفقة حرة تحتة حتى يتم  
 او يرجع اليه وكذا ان رهنه او دبره او ابق منه او غصب  
 ما حيي العبد ولا تلزمه ان يطلق عليه با تا ولو لم تنقض  
 عدتها او كانت حاملا وان اعتق بعد ما طلق عليه ربه وهي  
 حامل انفقا لوضعها هو لاربه وان فارق مع عدم حملها لم  
 استغاد انفقا حتى تضع ولا تلزم احدان نفقة زوجة مكاتبه  
 او معتقة وان حاملا \* (خاتمة) \* لا تدرك  
 امة على زوجها كسوة وجوز ان جلبت عن ربهما ويحكم  
 بكسوة سنة وان ادخرتها ولبست من مالها لم تدرك  
 عليه في الاتي وغيره ما قامت وعزمت قيمتها له ان باعها  
 او اتلفتها وادركتها عليه فان اخرجت او انفقت لاربها لزمه  
 اصلاحها ولا تدرك عليه ثوباسواها لصلاتها ولا لعرس  
 ولا حليا وتدرك دثارا شتا و فراشا صيفا وقبل قوله دفعت  
 لك لازم كسوتك ان قالت هديت لي وتشاجر او قبل قولها  
 قيل ان كانت لا تشبه ما يجب لها عليه ولها ان تعطي من  
 ماله اجرة غاسلها وندب لقادر توسيع مسكن لتوسيعه  
 في عقل وتحسينه الخلق وتوريث الغناء وبضدها ضيقه  
 ولزم الزوج على عادة بلده فان ردها لضيق بعد وسع  
 لم يحده ان ابت وجوز بالنظر حين لا ضير ولها ما يمكن  
 فيه مرقدها بمد رجل وصلاتها قائمة بركوع وسجود وضع

ما تحتاجه من آنية ولا تخرج منه الا باذنه ان اتاها بما  
تستحقه ويحجر عليها وتؤدب ان كسرتة ولها دخول  
كامها عليها من جمعة لآخرى ولو الى حيث لاضير ويغلق  
بابه في وقته ولا تجدر قودا خارجة صيفا الا لضرر  
بنظر ولا تسكن في طرف المنزل او حيث خافت وجاز  
بيوت كرا او عارية وقيل لا يمنع عنها ابوها او عبيدها و  
اولادها ونسائها الامن خاف منه ضررا وتامر قائما  
بشغلها ولا تخرج اليه ان ابى وجاز لتنجية نفس او مالها  
او ما يدها وان لغيرها ولها الخروج من بيت ظهر ربه  
مخوف كهدم او حرق او مؤد ولا يحجر على امة ولا عبد على  
حره تحته الا باذن ربه وله ان لا تخرج منه ان اتاها  
بكل ما تستحق ولولم يرده عبده وباتفاق الشركاء فيه  
لا بواحد وهك يحزبه ابرؤها من ليها برضاها او لا  
قولان ومن جلب بkra على ثيب اعطاها سبعا وقيل  
ثلاثا ثم يعدل ويقيم مع ثيب ثلاثا وقيل يوما ثم  
يعدل وقيل من يومها ومن عقد على متعده وجلبهن مرة  
ولو تخالفن بكاره وثوبة قرع بينهما فيعطى حساب الاولى  
ثم يقرع بين الباقي كذلك الى آخرهن ثم يعدل وقيل يقدر  
من شاء فيعطيهما حسابها على قدر جنسها وقيل الثيب  
وقيل البكر وقيل الكبيرة وقيل التي تزوج اولاً ثم كذلك  
بلا اعطاء عدد الايام ومن تزوج امرأة على الاولى فجلها

عند رجل وقيل في الدار

قبل ان يتم ايامها اتمها لها ثم يعطى للآخرى ولا ينظر لما  
فات ولا لمظاهر منها او مولى ومطلقة بعد تكفير ومراجعة  
ويعطى بها حسابها ان جدد لها بعد بينونة او رجعة في عدة  
فداء ولا يقيم عند رجعة من سفر وان في حاجته مثل  
ما اقام عند مقيمة معه ولا لها مثل ما اعطى لمسافرة  
معه اذ ارجع من سفره ولو في حاجتها وقيل تدرك  
عليه ان سافر معها لها ولا تمنعه زوجته من سفر لطلب  
عيش او علم ان تركها ما يمونها ويرفع قيل من يصن لا  
يقدر على سير في النوب بين نسائه وقيل يقعد عند من  
شاء ان يحجز عن وطئهن ولا يلزمه بعد بروه ان يعدل في  
ذلك ولا بعد رجوعه من ردة او افاقة من جنون او صبا  
ذلك بواحدة او بعد مرضها او حيضها او نفاسها ويعطى  
لجنونة وجرباء ومجدومة وبهقاء ليها وان مع ما بها  
وجوزله عزل من يرجى برؤه حتى يبرأ ويعطى حق من لا  
يرجى وان منع من مساحداهن ولو بسفرا ومرض لم  
يلزمه غزوه بعد زوال المانع وان تركه باختياره زمانا  
ففي لزومه بعد توبته قولان ولو واحدة لا مع  
ضرة **وهك** يحزبه ابرؤها من ليلتها برضاها  
اولا فيه قولان كما مر في رخص الكبيرة لا تريد فراقا منه  
وبقي في نفسه من التي يصيبها فيها التي لا يحدها لها  
حتى يعطى بها حقها وقيل يجب اذا بات عندها حتى

يعطى

يعطيها حقها وقيل يجرب اذا بات عندها ولا تباعة عليه  
 بعد ان لم يجد لها قيل يقيم عندها حتى يعطيها حقها  
 وقيل لا ينظر الى ذلك وليعدل في غيره وله ان تاتيه  
 كل منهن في بيته ليها ويضيف عند ليلة كل الاعلى ما صر  
 ولا يقصد بيت واحدة بما اتي به من سفر او جنان او صيد  
 بل يقسمه على قدر عيال كل او في بيته وحده حتى يقسم  
 والمفردة ليلة من ستة عشر وهكذا قيل لاربعة فتكون  
 لها اثني عشرة وهكذا جازله ان يتفضل بها او بعضها  
 على واحدة او لا قولان وعصت وايبة من وطنها  
 في بيت غيرها ان طلبها فيه ولا يقبل قول كل ان قالت  
 خرج من عندي لسفر ولو امينة ان لم تصدق

## الكتاب التاسع عشر في الذوات

باب \* تقدم ان الامر والنهي لا يستقيمان  
 الا باتمام وان لدفاع فيلحقه لقوم مضطربا قتال وتولية  
 امام يقاتلهم عدوهم ويدافعونه به ممن يثقون به  
 ويؤمنون بورعه ولو وجد فيهم اشجع وانما بالحرب  
 منه ويقصدون يمينه وبركته ولو كان نورع واتسلم  
 منه وجوز من لم تعرف له كبيرة ان علم الحرب وسياستها  
 ويقا تل بهم باعيا عليهم ويزال بزواله بلا نزع من ولاية

او بانقضاء مدة شرطت كحرب قبيلة كذا او بوصول  
بلد كذا او بخودك فنهوا امام ما كان شرط عليه ويولى  
عند حضور القتال لاقبله وجوز ان خافوا فجاءته فان  
ظفروا بعدوهم وراءوا الظهور لهم جددوه له ببيعة  
وتصح ان تمت شروطها وصح لذلك وجاز لهم انتظار  
باقيهم ان لم تتم ولا يوم ولولد فابع دو كبيرة ولا عبد او  
طفل او امرأة ولورى بينهم ولا تلم حقوقهم ان ولوا  
وجوزت طاعة ذى كبيرة وان مات او نزع نفسه او  
او هرب حين نشبت الحرب ولوا غيره ان امكن لهم والا  
قاتلوا كذلك ولا يزرع ويولى الافضل ان اتاهم ولكن  
يؤمر بالعمل بامرهم ونهيهم بلا وجوب عليه ويولى غيره  
ان جن او اتى كبيرا او فر الى العدو ولا ان جبن او دهش  
او تخبر او ثقل عنه القتال وترك الامر والنهي بل يفضون  
على قتالهم وقيل يترك ولي غيره ولا يجبر اب عنها  
ولزمه نصيحهم والنظر لهم والسياسة في حربهم كاللزمهم  
طاعته ان قبل امامتهم وقبائلهم ولوا بى بلا وجوب  
حق له او عليه الا ما كان لمسلم على اخيه من نصع وله  
الفضل بلا غاية ان تطوع وقاتل بهم وان بدون ولاية  
ولا يابى منها عالم بالحرب وسياستها والقيام بها  
فيه بلا وجوب عليه ولزم في الظاهرة والى الحقوق  
من ولى عليهم ولو مخالفا لغيره او ذوى كبرائا ونساء او

عبيد ولزمتهم طاعته ولا يولي امامان بعشكر وجاز  
لعساكر ولبلاد متفرقة ولا يقاتل كل بمن ولي عليهم ان  
اجتمعوا ولزمت طاعته حاضر لتوليته لادائيا لاعتهم  
ان لم يقصدوه بها ولو لات لذلك ويجدد له ان قصد بها  
حرب معين لا قتال مطلق وجوز بدونه وكذا الزم حق  
لمعين وعليه ان لم يقصد \* (باب ٢٠) \*  
لزمت طاعة وال بامر من ينظر اليه ولولدفاع لأمن لا بمن  
لا ينظر اليه وان لزمتهم له او عليه وان اختلفت العسكر  
على رجلين لزم كل طائفة حق واليها ان كان يصح امامان  
فيه ولستم يكن احدهما من تلزم الكل طاعته وان لم يجدوا  
من يولوه او يتفقون عليه قاتلوا عدوهم ودافعوه ولو  
عن اموالهم وحرهم وفعلوا كالامام في التججير على مجازة  
حد يحمل به قتالهم ان جازوه وغير ذلك قبل ابتدائه و  
يناجزونهم به ان لم يصلوا لذلك ويبدونهم به بلانظر  
لها ديه منهم من كبير او صغيرا وشريف او وضيع لامام  
ظهورا ودفاع الجماعة ويدفع قاصدا بغي وحقا  
بينه وبين مراده ولا يقاتل بعد ان هزم وكف عن بغي  
وجوز ما خيف شره او شوكته اوله مادة وبضرة او بغي  
الى امر الله ولا قاصد به سلبا او سرقا او فعل محرم  
بعد كفه عنه او منعه دونه الا ان قاتل ويثبت البغي في  
نفس او مال او فرج او في كل فاحشه وان بين رجال او

نساء ويُدفع قاصد بها ولو عن الغير ويكون في النفس بما  
 يقتل به كضرب بسلاح وهو ما يكون به فوت المضروب  
 ولو عصي به حديد ونما يتوهم به منه قتل ويثبت به  
 جرح كضرب بعود او حجر او عظم او نحوه ولا يثبت به  
 جرح ويحصل به الم او لا يحصل كما مساك بيد او رجل  
 او ثوب او جسد مطلقا او ارادة امساكه او من منته  
 بتعد او بعد جرح ويحل به قتاله ودفاعه او ارادة نزعه  
 كلباس او سلاح او دابة او سفينة او امساك ذلك على  
 حجر \* (باب ) \* يثبت في المال بنزعه  
 او ارادته او يمنع منه او بانتفاع به ويقصد اليه ولا خذه  
 او افساده ولو بتغير دابة او طرد رقيق وحل الدفاع  
 بذلك والقتل وما لقطه باغ فجعله في وعائه او قدماه  
 ان كان يساق كحيوان فقيل يدفع بذلك الى الحق ولا يثبت  
 به وهذا الرب المال وغيره يقصده ويمنعه منه  
 ويقاقله عليه ان ابى ويقتله ويجعل فيه يده وينزعه  
 منه حيث كان وجوز لرب المال ان يقصد الى ماله  
 ان علم مكانه وياخذه ويقاقل عليه مانعه منه وقيل  
 يقصد الغاصب بالقتل ولو غيبه في متاعه او جعله  
 في لباسه وجيبه او سره بثوبه ولا يقاقله عليه ان غيبه  
 ولم يعلم مكانه بل يدعوه الى الحق وقاتله ان ابى وعاند  
 كل من حضره لا هو والا كان باغيا مثله وان نهب مالا

واكله و جازبه على غيره فله دفاعه عنه وقتاله عليه حتى  
ياخذه منه وان لم يعلم ربه او كان معه مال الباغي وسيره  
لربه ان علمه والا فلا يعطى لاحد الابدالة وجوز تصديقه  
فيما بيده كما مروى بدفع لمن نسبه اليه وضمن النازع ما  
افسده بنزعه منه بلا اثم ان لم يكن في وقت دفاعه عنه  
باتقاء منه به عن نفسه او يقتله به او عليه ولزم ضمان  
ذلك الباغي وبيايت بقتال ويستغفل ويقصد بوقت  
اشتغاله باكل اورقاد او صلاة او نحو ذلك ويقتل وان  
فيها هو و دابته و حملته ولا يمنع به ولا يوصل اليه الا  
به بلا اثم و ضمان مال وان لفكر الباغي \*  
\* (فصل في) \* يحكم عليه ببغى باقراره او مشاهدته  
او باثباته او بوجود مبغى عليه ماله بيده او مالا يعرفه  
لغيره او اسارى او جرحى او نخبر من صدقه ولو واحدا  
او بوجود اماره بغى عليه كموت او جرح فيه او سوق  
ماله لا يعرف له او رفعه على دابته او بآتيانه طاردا  
مامعه من حيوان و غلب على الظن او حقق انه حرام  
فيفعل به ما ذكر من دفع و نزع و قتال و منع و اخذ  
ولا يحكم عليه ان اتبع فوجد مخلط بغيره ولا يقاتل  
كذلك بل يقصد رب المال ماله فياخذ و يقاتل عليه  
من حال دونه و يسفك دمه ان لم يكن بيده على حزن  
لربه و بغى مقاتله على ذلك ان لم يعلم ربه اذا ساع له



حفظه والذب عنه ولا يمنع منه ان علمه ربه والاصار  
 باغيا كالاول ولا يعذر في منع ربه منه ان علمه بخوفه من  
 اضرار باغ له وخير من جاز عليه ان علم ان ما حازه واكله  
 كان بيد من اخذه منه بغصب في اخذه منه للرذيلة  
 بما مروى في تركه وكذا في كل مال مراب وحل لمن جاز عنه  
 باغ دفاعه وقتاله عن مال اخذه ولوربية او لم يعلم ربه  
 ويعمل فيه بعلم ان نزع منه ومن طلب باغيا على ماله  
 وجمع له وقتله ووجد ما اخذه مال غيره او علم بذلك  
 قبل قتاله او باختلاط بغيره او باختلاف اموال بيده  
 جازله ذلك وهجومه عليه ولا عليه وان قتله وخرج  
 المال للباغي ضمنه وما افسد في ماله ولا ياثم ان هجم  
 عليه وفعل به ذلك باقراره او نحوه مما مروى ولو لم يمه  
 الضمان وقيل لا ان فعله باقراره والضمان انما هو  
 للدية لا بباحة التقدم اليه شرعا ولزم القود من  
 تقدم اليه بلا جائر والاثم وضمان المال لبغيه  
 \* (بَابُ —) \* جاز لزيد اتباع باغ وقتله  
 ان يستعين بغيره عليه وللمستعان به اعانته ان كان  
 امينا او صدقه او كان معه من هو كذلك ولا يستعان  
 بمن يجاوز فيه حكم الله في نفس او مال او خيف منه  
 ذلك ولا يضطرب معه ولا بمن يجاوز الحق مطلقا  
 ولو عني قتل مباح قتله ورخص ان لم يستعن به على

ذلك ولم يتفق معه على صحبة او قتال ويترك فعله  
 وكذا في كل قتال في دفاع او ظهور ما فعلته معركة الجيش  
 ولزم ذلك فاعله وان اكلت مال احد قصد الامساك  
 واستعان به على جمع ماله ورده منها ويرده له وبغير  
 متبغته وان فعل ذلك مستعان به على قتال باغ فاعان  
 وقتل واكل نزع ذلك منه المستعين ورده على اربابه  
 ان قدر عليه والا افترق معه هو والذي لم ياكل  
 اتبعهم الباغي وان خافوا منه ان فارقوا اكل ما به  
 تركوا الفراق وقتلوا او دفعوا ايتهم لا بقصد منع  
 الباغي من ماله بقتال ولو ادى لمنعه منه اذ لم  
 يقصدوا الاجتثاث واما الهضم \* (فصل ١٠)  
 ان خرج على قصد القتل والاكل او احدهما فاكل ماله  
 فلقية مرید مثله فقاتله عليه ونزعه منه جازله ان  
 قصد رده لربه لا ان لاخذه وان لمال الباغي لنفسه  
 او لحماية وفتنة اذ كان بذلك باغيا ويقا تل عليه  
 الاول وكذا المبغي عليه ان اتبعه ليقتله وياكل  
 ماله لا في الحكم وجاز لمن قصد يبغي واكل مائه ولو  
 عبدا او انثى او مشركا دفع الباغي وان باستعانة عليه  
 واستجارة معينه وله اخذ الاجرة على طلب ماله ورده  
 لا على دفع البغي ولو جاز لمعطيا عليه ولا ينصت لتجوير  
 مبغى عليه ان قصده باغ وان على ماله وقام مرید دفاعه

عنه وقتاله وحجر عليه ان لا يفعل عليه ذلك ومنعه منه  
 او وسعه عليه بل يقاتله ويدفع ظله ولا ان اكل ماله  
 وقام طالب رده وقال له ايضا لا تطلبه بكل يطالبه <sup>يفعل</sup>  
 فالمستعان به او قال له لا ترد لي مالي بل يرده ولو بقتال  
 ولا يضمن ما تلف منه برده الا ان قال لا يتبعه فاني اعطيت له  
 له قبل او ذلك ماله وان اخبره عما يدل على دخول ملك  
 اباغى بعد بغية فانه يتبعه عليه ويخرج منه الحق ويقال له  
 ان ابى منه او اراد بغيا ثانيا وان اكل مع ماله مال غيره  
 او مع مال من يئنه وبينهم حرب وقتنه على حمية جاز  
 اتباعه وزجره على بغية لم تطوع او لمن اكل ماله في الاموال  
 لا على قصد رد مال محاربيه ومقاتينه واعانته <sup>م</sup>  
 \* (باب <sup>ب</sup>) \* لمن جاز عليه باع اتباعه و  
 الامر به والكراء عليه وان لم ياكل مالا ولزمت الاجرة  
 ربه ان اكله وان كره وحملت على قدر العناء والالزمت  
 المستاجر ان لم يكن يبيت المال والباغى <sup>ا</sup>ضتافه  
 سارق وغاصب واخذ بخفية وقاطع وسالب وتختلف  
 احكامهم فمن اظهر بغية ربه بقتال وهجم عليه به  
 ويؤخذ منه ما اخذ ويمنع منه كغاصب وسالب وقاطع  
 لا على سارق ومشتكف ويدعى لقاض او امام او جماعة  
 فان ابا جبر فكار قاتل حل قتاله وجاز الهجوم عليه  
 لاخذ سلاحه وما يمنع به ليقدر عليه فيخرج منه الحق

فكان كابر ضرب بلا قصد سوته ولا بموصل اليه فإثبات  
به لم يلزم به انثم ولا غرم فكان وصل بعض البغاة طالبهم  
بعد اكل المال ولم يكن معه شيء منه فان اجتمعوا على حالهم  
الاول قاتل كل من ادرك منهم وقتله وان متخلفا عنهم لمنهم  
من لاحق بهم طالب لهم او عينا حارسا مخبرا به او معينا  
لهم وان سائقا لما اخذ والاتالفاعنهم او بعيدا منهم بمراحل  
حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم او مريضا او مقتلا كذلك ويذكر  
للحق ان لم يكن من قطاع حل قتلهم سرا وجهرا وكذا الاجم  
عليهم ان وجدوا قد نزع من تلك الاموال او ردوها  
لاربابها او هيؤها للرد او تابوا ولا يقتلون وتؤخذ منهم  
الاموال ولو تابوا من العصيان عموما او من الفعل خصوصا  
فان اظهروا التوبة وقالوا لانفسهم انكم اولغيركم اعذروا  
وكسروا ربابها البيان والافلا عذر لهم ويقاثلون حتى  
تؤخذ منهم وان وجدهم متبعهم قد تلقت من ايديهم  
وان ببغى عليهم فلا يقاثلهم ان لم يعرف لهم بغيا سواة قبل  
وان عرف كقطع واعتداد شهر قتلهم سرا وجهرا وان  
لحقهم بلغوا منازلهم واخلطوا ما اخذوا باموال كانت  
بايديهم حراما اورية او حلالا ولا يفرز ماله دعاهم  
للحق ولا يهجم عليهم بقتال الا ان كانوا من حل دمه ولا  
يقاثل باع مشرك او مخالف ان وجد قد اسلم او وافق بعد  
بغيه واخذه ويقاثل موحدا كل مالا بلاديانة حتى يوصل

اليه ولورجع للوفاق ومخاصم مشترك أكله لانه الى امام  
فقاض فجاعة فيخرج منه ويعطى ما لزمه وان ترك باغ  
ما اخذ بيد احد بكوديعة او استجارة على حفضه والقيام  
به قصد ربه لاخذه بلا هجوم اليه بقتال وان منعه منه  
او حال دونه دافعه وان يقتل ان علم ان ما بيده غضب  
والادعاء لكفاح ولا يقصد ماله بالاخذ ولا يقاتله  
عليه وكذا وارث باغ وعامله في المال بشراء او هبة او  
اصداق او اجارة في العلم بالغضب وعدمه وما يتفرع  
عليهما وان تركه رب المال ولم يتبعه بعذر او بدونه  
حتى تقادم ثم قام اليه فلحقه ومعه ماله قائما لم يضره  
ثانيه وقعوده ويهجم عليه ويقاوم كالمبتغى او لا ولو كان  
بيد غير الباغي الاول من يعرفه حراما وغصبا وعلى النساء  
والغلة كاصلهما ما قام عينه ولو غيره بلا اثم لافه وخبر  
ربه في اخذه او قيمته ويدعى للحق بلا هجوم وقاتل ان  
اتلفه وان بتغير كما مروا ان اخطأ ما اخذ بماله فان تميز  
فكالمقام عينه والادعاء للحق كذلك في اخذ منه قيمته  
وان اخطأه مع غضب اخر لغيره هجم عليه وقول حتى  
يؤخذ منه الكل ويرد لاربابه وكذا يفعل بمن غصبه من  
غاصبه ولو تعدد ما تداول \* (باب ٢٠) \*

لا يهجم على باغ ترع منه ما اخذ يبغي ان لم يتبع بطلبه  
غاصبه منه او اخذه منه بحق كربه والاجاز قتاله

والمجرم عليه به وان لغير ربه ما طلبه وكذا ان فرمته او  
 تلف او حال دونه مانع ولو حرا او سبدا او جوعا او عطشا  
 بهجم عليه ويقتل ان جدد لطلبه بعد زوال المانع وخيف  
 لحد الحوقه واخذه ولا بهجم عليه ان وصل ربه او حيث لا  
 يقدر الباعى على اخذه وان بيد رادله لربه او غاصبا آخر  
 وان اتبع باغيا رب ما اخذ ليرده او غيره ايضا لذلك فقال  
 لهم ما اخذته على انه لكم بل على انه مالى او كان بيدي  
 بكأمانة او على جمعه لربه او انما سقته خوفا ان يؤخذ  
 منكم او ان يتلف وان بات من الله فلا يقاتلوه على ذلك  
 ان صدقوه والاجاز حتى ياخذوه عنه وكذا ان ادعى غلطا  
 او وجدوه ممن لا ينبغي مخاطب فان اغتال يخرج تركوه ولا  
 قاتلوه حتى ينزعوا منه ذلك ولا بهجم على من بيده مال  
 بكرى او قراض او ودیعة او نحوها ان فربه لياكله الا ان  
 ابى من رده بعد طلبه منه فيقاتل حينئذ حتى ينزع منه  
 وقيل يدعى لكفاض لا عطاء حق ولو حضر المال كما ان  
 فات اتفاقا وكذا من بيده مال بكرى كاله او امر او تسليط  
 ان فربه فيما قام عينه اوفات وما وصل اليه ربه من هذا  
 ونحوه ودخل يلك وحازه قاتل عليه مريدا منهم نزع عنه  
 \* (فضيل) \* ان ساق باغ ما اخذ واخطاه  
 بماله من مثل او خلاف فلم يتبعه لدفع بغية قتاله  
 والمجرم عليه به واخذ ماله ان امتاز ولو فى وعائه ولا

يضمنه ان افسده وياخذ ماله ويترك وعاءه او حيوانه  
 بعد فرزه من حيوانه ورده بلا ضمانه ان افسده وما وجهه  
 في وعائه او على دابته او رقيقه اخذ ماله وترك مال الباغى  
 ان وجد ما يجعله فيه اولا يفسد بترعه كزيت من رزق  
 وحب من صرف والا تركه فيه حتى يحد ما يجعل ماله فيه  
 وان لم يدخل ماله يده وتركه في موضعه لم تلزمه لباغ  
 اجرة وعاءه وكذا ما على دوابه ويمنع باغ قدر طيه حتى  
 يرد ما اخذ لاوليه وماله وجوز وكذا من كان بيده  
 شيء مما رومال الباغى ان كان بيد من بغى عليه بكامانة  
 لا يمنعه منه حتى يرد له ماله وجوز ولا ياخذ منه شيئا  
 ان كان بيد غيره وكذا ما غصب منه ويمنع بعض البغات  
 ويحبس حتى يرد واما ساقوا وما اخذوا من الانفس و  
 جوز اخذ وليهم الذى يؤخذ في الحق فيهم ان لم يكن كطفل  
 ونفقة الممنوع ولو لولى الباغى على نفسه ان كان له ما ينفق  
 منه والا فلا يتركه مانعه لتلفه وينفقه من ماله ويحسب  
 عليه ويدركه في الحكم وعند الله وان كان حيوانا فنفقته  
 على الباغى واجرة حارسه والقائم به \* (فصل ٧)  
 جاز اتباع باغ وقتله على اخذ المال وان من غير يدر به  
 كضالة ولقطة او كان بيد غيره بكامانة ان اخذه على  
 غضب والادعى للحق ان كان على حرزه لربه او على اخذ  
 جزء منه او على اكله وعزم قيمة ولا يحل لمن اخذ ماله ان يتبع

الباغي ان يغير عليه ويأخذ ماله ايضا وليقصد لماله فيأخذه  
 ان سلمه له وعرفه والا قاتله عليه وان لم يعرفه او تلف دعاه  
 الى الحق بلا هجوم عليه وقتال والا كان باغيا مثله ولا يجزى له  
 مال اخذ منه ان يقاتل مانعه منه ان كان اصل بغيهما الاول  
 على حمية وفتنة الا ان تاب من ذلك فيجوز له الدفاع عن  
 نفسه وماله وجزا لم يتبع باغ على ماله الهجوم عليه ولو ادى  
 ان تلف ما بيده وان لغيره ببغي ايضا واخذه بديانة او بعد  
 طلب حق من مبعي عليه لازمه عند الله كزكاة وآباء منه  
 بلا احتياج لدعوة وان بلا امام او لم تبرع دافع للبغي ولا علينا  
 في باغ قاتل موافقة في طلب حق واجب كزكاة ولا يقبل  
 قول باغ على غيره انه باغ مثله أو كان معه في بغيه ولو كانا في  
 عسكر أو سيرة معا الا ان اقر او شوهد أو بين عليه وجوز  
 عليه تصديق مصدق ولا يحكم على فاعل بباغ ما يفعل بمثله  
 ولو خرج خلافه بتعدية \* (بأ) \* ان  
 كان قوم بمنازلهم او محروصهم او طرقهم او اسفارهم لطلب  
 عيش او مباح اخر واتاهم بمحاربتهم يريد بغيهم وقتلهم واكل  
 اموالهم واخراجهم من اوطانهم حرم عليهم الشك في سفك  
 دمه وضاق عليهم العلم بتخطيته ولزمهم دفعه وقتاله  
 والعلم بوجوب ذلك عليهم وهلكوا ان تركوه حتى قتلهم  
 كمن تمكن نفسه لقاتله ومعط سلاحه لعدوه يقتله به  
 وهذا اذا لم يكن عنده سواء وحرم عليهم الفرار منه اذا



شرايا و كانوا مثله او اكثر منه وجوز ما لم يتراموا وقيل  
 ما لم يتطاعوا وما دامت لهم قوة يقفون بها له وان انهمروا  
 وولوا ديارهم وسع كلا فراره ما لم يمكن نفسه لضاربه وخط  
 عنه الدفع عن نفسه ان اسر وقد ر عليه ولو معه سلاحه  
 وما يدفع به عنها ويدفع العدو وبما قدر عليه وان بتراب او  
 عودا وبجارخته او عن صاحبه او قربه او رحمه او عنهم  
 ان قدروا لا يختار من يدفع عنه منهم ولو ندب لاكثرهم  
 حقا او يعذر في ترك الدفاع عنهم ان خاف تلف نفسه او ما  
 يؤدي اليه لا تلف غيره بدفاعه عن غيره ممن لا سبب له فيه  
 وله القتال وان عن غيره او بتلف نفسه بلا وجوب عليه  
 وبوجر كثيرا ان لم يكن يهدم او حرق او غرق او عطش او  
 جوع او حر او برد او نحو ذلك او يجرحه لنفسه اذ لا يحل  
 له ان يجر لنفسه هلاكا كالا قتل انسان له وان على غيره وفي  
 كحية او سبع قولان وجاز دفعه وان عن غيره او ادى  
 لتلف نفسه وكفر متلفها لا بما ذكرنا وبوجر متبرع بقتال  
 باع او مانع او قاطع او مرتد او طاعن ولو قتل قبل ان  
 يصل القتال وان على غيره او على تصويب دينه عند مخالف  
 او تسفيه بدعته او البراءة منه او ولاية الموافق وان لم  
 يقاتل عليه او قام عليه سبب قتل غيره او تلف مال لو لم  
 تكن له قوة او خاصته ولزمه ان كانت له ويقا تل حتى يموت  
 فيكون شهيدا والقوة ان لا يطاع على قتل نفسه او

ما يعين به عليه كاستمكانه وله اتقاء عنها وان تجارحته او  
 ماله والدفع بذلك عنها ولا يكون به قاتلاً لنفسه وعن غيره  
 ممن اراد الدفع عنه ممن لزمه الدفع عنه وان بتشبيهه  
 نفسه به او بالعمود مكانه او الركوب لدابته او الصلاة  
 بمصلاه ان كان يقدر على الدفاع عن نفسه ويان ينسب  
 نفسه اليه ويقول للباغي ان فلانا من الصالحين والفقهاء  
 والائمة الذين يرجى حياتهم حياة الدين وان ينسبها الى  
 من يطمئن الباغي اليه ليقته وان بتشبيهه بانثى او عبدة  
 وفضل الجهاد كلمة حق تقال عند جارتها يقتلها وقد اخطأ من  
 حرم ذلك \* (باب —) \* جاز استقتال مباح  
 قتله ما يوصل اليه به وان بوصف دال عليه ويعرف به في  
 نفسه او ينسبه او قبيلته او ماله او اصهاره ان صدق  
 الواصف في قوله ولا يحل له ان ينسب اليه ذنباً لم يفعله  
 وان حل قتله بغيره وياتم بكذب عنه وهل جاز ان ينسب  
 اليه ما يحل من لزوم ديانة المسلمين وتصويرهم وتجويز  
 المخالفين وتخطيئتهم او ما لم يفعله ولو مباحاً ككنكاح لمبيح  
 قتله على الفعلة ام لا فقولان وهذا في مخالف والموافق  
 ان فعل مبيحاً لقتله جاز الاخبار عليه بمثل هذا مما عليه من  
 الديانة وما يفعله من حلال وحرام وما يدل به على قتله  
 ولم يرد قتله السعي لمن يقتله ممن يحل به قتله والخلف في غيره  
 فنافيه عصيان لفاعله او في بعض فعله كما مر رجلاً على

، اخرجل قتله لا ماله اولا قتل غيره وهو ان امره قتله واكل  
 ماله او قتل غيره ايضا فلا يامر من هذا صفتة وجوز امره  
 بما يحل له وعصى هو ما تعدى لا بامر له وكذا لا يامر من يخالف  
 فيه سنة القتل ولا يكرمه ان امره وتعدى في الاشارة  
 اليه بفعل مالم يفعل من ذنب شدة وترخيص ولا باس  
 فيما لم يكن فيه ذنب ومنع وجاز استقتال مباح قتله من  
 عدوه او من عليه تاريطا اليه به او طلب به ارث ولده  
 او قريبه او نكاح امراته بعد موته او اراد ذلك قاتله ولا  
 يحرم عليه ذلك وان اساء في قوله ان لم يقصد الا ذلك  
 وان اضربه في نفسه او ماله او زوجته او مال غيره ممن  
 تصل مضرتة اليه فلا عليه ولو كره قصده وعصى ربه آمر  
 بالقتل بما فيه اذى وضربا لخروج من سنة القتل وجاز  
 اعطاء رشوة عليه والامر به ان علم الما مور تحلة دم القاتل  
 لامره ولا يشبه بديانته وان لم يحل له فلا يامر به وان  
 حل في دين الما مور به \* (باب <sup>٧</sup> ) \* لستم  
 مبغيا عليه تخطية الباغى اذ لزمه من اول بلوغه معرفة  
 تحريم دماء الموحدين واموالهم وخير في المدفع عن ماله  
 وتركه ولزمه عن لباسه وسلاحه وماله كشف عورته  
 اذ يموت ولا يترك ذلك ولا يلق بيده حتى يصل عدوه الى  
 ذلك منه ولا من لزمته حقوقه ولو صاحبا الا ان غاب  
 والمال الخيرة او لغيره لزمه ضمانه اولا الا ما ورد من كني

عن تضييعه وهو اذ لم يخف على نفسه ان دفع عن ماله  
او ما يضمنه من الموت وشدد في حفظ مال مسلم ومن لم  
حمه كقريب ان تركه قاد عليه حتى ضاع ضمنه وكذا من يديه  
كأمانة وان لم يفعل بها ما يضمنها به وجب الدفع وان عن  
مال الغير وان قل وان بلاذنه او بتلف النفس او مع تحجيره  
كما مر او لخالف فيه تلف نفسه او ماله او غيره مما جاز الامر  
بذلك ولو لعبه او انشئ او كان المال لغيره ولو لم يشرك او  
طفل وان في دفاعهم تلف نفوسهم واموالهم ولا يجبر احد  
على دفاع وقاتل ولو من لزمه ذلك كامر ورعيته  
يلزمه الدفع والجهد او ما يلزم من الدفع عن صاحب  
ورحم واهل وقيل لا يقاتل عبد على مال يبرره الا باذنه  
وان كثر الاما يلزمه او ربه ضمانه ويقا تل على مال ربه  
ولو قل وقيل ان كان اكثر من قيمته وان كان رقيقا قاتل عليه  
ولو انه اقل منه قيمة اولم ياذن له ربه اذ لزمه ذلك ولا  
تحتاج امرأة لاذن زوجها في دفاع وقاتل لا يجبر عليها  
في غير نفسها ولباسها وهي كالرجل في اللزوم والعصيان  
وكذا اكل مكلف خاف في هذا الدفاع اللزوم تلف نفسه  
من انسان او بهيمة او سواها كحرق او سبغ او كية او لا  
ولزمه دفاعه والافاء منه ما لم يقع فيه فيمحتال في تخليص  
نفسه منه وهلك ان سلمها للتلف به وجاز لا لقاء بالمال  
ولو حيوانا غير انسان ولو مات ان امسكه واتقى به لان

تستتر به كحائظ او شجر بلا امساك ولزم ضمانه الباغي لا  
المستتر به وحرمة الدفاع والانتقاء بمال الغير مطلقا الا ما  
رخص فيما على الباغي من ماله وقت القتال ما يتقى به او  
يقا تل المبغي عليه من اخذ ذلك منه ليدفعه به او يتقى  
ويُدفع وان لم يجب أو يكسب أو يحرق أو سم ولا يحذر  
فيه ما يحذر في قتل ابيح او عن مال غيره او نفسه او انسا  
او حيوانا عن مثله ولا يحذر قتل مريد قتاله وان يهيمه  
ويُدفعه عن نفسه وان بكل ماله او يتلفه ان كان ممن يبغي  
والا فلا يدفعه بما يتلفه الا ان فاجاه اذ لا يحذر كل ما يصرفه  
به عن نفسه من كل ما قدر عليه وان بسبب يشليه عليه  
او ادى لتلفها او ماله ولا يقصد قتل حيوان وتلفه ان دخل  
كرزعه لفسده باكل وليقصد صرفه ولا يضمنه ان تلفه  
وان لم ينته رده عنه بما قدر عليه من موصل لصرفه عن  
ضر ماله وان بما يتلفه وجاز عمل مانع مريد الضر ولو  
على مال الغير او متوهماته الضر كحائظ وخذق وزرب  
ما ليس فيه اتلاف نفس واقع فيه فكان فعله ووقع  
فيه قاصد ضره فهل يضمنه ان هلك او لا قولان  
وضمن غير قاصده ورحص اذ لم يقصده وجاز صرف  
الباغي ممن اراد وان يجعل حائل بينهما ولو حريقا وبلجيه  
اليه والى ما يقع عليه كجدار او فيه كبر او مطبوعة بلا  
لزوم ضمان ان تلف به اذ جاز له دفعه

\* (باب ٢) \* ان طلب باغ ببغيه فاحشة  
 وان برجل او امرأة باخرى لا قتلا ولا مالا او بمذاكرة لا  
 في فرج او باستلذاذ وان بلبس او بكشفه لينظر اليه او لعور  
 وان بلا تلذذ جاز دفاعه و قتاله وان من غير مبغي عليه  
 او اراد لغيره فعل ذلك او بهيمة او بنفسه وينهى عن كل ما  
 يتلذذ به وان بغير فحش كركوب دابة او كسرج او ما يرقد  
 عليه او يقعد ويمنع منه بلا قصد لقتله واتلاف لنفسه  
 وان ابى حل ذلك منه وينهى متعري في ملاه او حيث يصلي  
 فيه او يوصل لنظر عورتها لملتذ بها وان لم يقصد استمكانا  
 وبشكل على ذلك وان عاند وانى حل دفاعه و قتاله وكذا  
 المتبرج وهو الكاشف لها ولورجلها يؤدب على غيرها  
 ويمنع منه ولو مرأها او مجنون ان كشفها ويدفع مثل ذلك  
 بهيمة او انسان وان لا بجسده كعود ويقتل عليه ولا  
 تلزم مبيغا عليه تخضية باغ بفعل فاحشة به ولا معرفة  
 تخزيمه ان لم تقم عليه حجة به الا فيما فيه فوت النفس كما  
 مروى حرمت عليه مطاوعة مريد به فاحشة واستمكانه  
 له ولو جهل حرمة ذلك وهلك ان فعل وفرض ذلك دفعه  
 ولو جهله ولا يعذر بجهله ولا في ترك الفرض جاهلا  
 بفريضته ولا يكون التقدم لعمل فرض وان موسعا ذنباً  
 ولا خطاً \* (فصل ٣) \* يعلم مراد باغ اقل  
 ام اكل او فحش بضربه بيده او بما فيها من سلاح او به

خارجا منها كرمي ولو وقع بلباس المضروب او سلاحه  
او دابته او فسد به ماله فيحل بذلك قتله وجوز وان لم  
تصل الرمية اليه وقيل اذا اشهر سلاحه اليه وقيل  
اذا صفق البغاة واغاروا واظهروا السلاح وكذا ان  
استخلفوا البغي وقيل اذا اجبر عليهم ان لا يحاوزوا اليه <sup>منه</sup> وقيل  
كذا ما يجوز له تجبره عليهم او التجوز اليه وجاوز الخط  
او الحد او قصد ماله او قتلوا نفسا او فسدوا شيئا وان  
لخاصة وهذا في اول ابتداء بغي ويقا تل سابق حربه وبغية  
حيث وجد بدون ذلك وعلى اى حال كان ويعرف باغ <sup>بما</sup>  
مروى بقول جابر عليه كآثار وان لشراء او احكام وكنظروا  
اليه وبكل من جاز عليه قوله فيبرأ منه بذلك وبحل به قتله  
ومن معه ولو معينا له وان يلعب باله كمن مار وان لم  
يشهد ابتداءه فلا يقاتله من وجد من اصحابه حتى يعرف  
بغية او يؤمر يكف فلم ينته وكذا المعين لا يقاتلهم ان  
لم يشهد ابتداءه حتى يعرفه ببغيتهم من لم يقاتلهم وجوز  
ان كان المغان امينا ان يقاتل معه بقوله انهم بغاة علينا  
ويبرأ منهم وجوز بدونه وقيل يقاتل مع اصحابه وان  
لم يكن فيهم ائمة ان صدقهم وجوز بدونه ان راى منهم  
امارة بغي وان راها في الفريقين امرها بالكف ولا يعين  
واحدا على آخر ولا يبرأ منها حتى يتضح له الباغى منهما  
فمن لم يكف فهو باغ حل قتاله ان كف غيره وكذا ان

بغت الغنّتان فكفت أحدهما دون الأخرى فهي باغية يحل  
 قتالها ولو فيها ماء وكذا إن كف بعض فرقة وإن بغى قوم  
 على قوم وقتلهم من بغوا عليه حتى وصلوا أموالهم فأكلوها  
 فدهمهم البغات على أموالهم لم يحل لبغى عليهم قتالهم على أموالهم  
 حتى يردوها إليهم أو يتبرأ منها وإن قاتلوهم بعد الرد أو  
 الأبرار حل قتالهم وهذا الذي يجرم به قتل البغاة إن فعله مؤثماً  
 من بغى عليهم أو من ينظر إليه منهم أو قاتلهم كما هم وإن  
 أكلها من لا ينظر إليه لم يعتبر وجاز لغيره قتالهم ولا يجرم  
 ذلك منهم ما حل لهم إلا لمن تناول منها ولم يعرفوا رباب  
 الأموال أخذوها من يدها أخذها وحرزوها حتى يجدها وهم  
 وإن قاتلهم بعد أن ردوا إليهم أموالهم أو بعد ما نزعها المستنصر  
 من أخذها فهم بغاة على حالهم وكذا إن لم يقدر راع عليه ونفقوا  
 من جماعتهم جاز لهم قتالهم لأعلى من أخذها فإن عجزوا عن  
 بغية قاتلوا عن أنفسهم لأعلى قصد لأخذ الظالم وقيل إن  
 كان أصل قتالهم على بغى ولم يقصد وأمنع تلك الأموال عن  
 البغاة جاز لهم قتالهم وأخذ منهم والأحاطة على أموالهم  
 وحصنهم وعلى من معهم وماله ولو كان من الأخذين لتلك  
 الأموال أن لم يقصد وأمنع حقهم منهم وأموالهم وإن  
 أغاروا جاز لمقتبهم نزع ما أخذوه من أيديهم \* **باب** \*  
 لا يخق الغنّتان وصح عكسه وحقية أحدهما وإن بعد بغيتها  
 لعكسه وتبطلان بعد حقية أحدهما وتحق بعد باطالها



تاركة بغيرها راجعة عنه نادمة باعطاء حق لأمام او قاض  
او جماعة و صرح منهما ايضا و نزول عنها اسم المبتغي و حكمه  
و صرح بابطال محقة بغي عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها  
و اذ عنت للحق و لم ترض المحقة فينعكس الحال بنجواز الدفاع  
و القتال عنها و ان من معين لها و حل قتال معين باغ و ان  
بماله او عبده او اولاده ان كان في عسكره و قواه بما قدر  
عليه او قعد في حصنه حارسا له من مريد اخذه بعد ان ينهي  
عن ذلك و ينكل و قد كفر به لما روى ان الرجل يكون بمنزلة  
الشمس و القنطرة و مطلعها و سبيغه يقطر دما منها على  
رأسه ان كان في قلبه جبهها و الحمية عليها و ان كان في الحصن  
مال مبغى عليه او دراريه حل الهجوم على من به و قتاله  
ان منع داخله لاخذ ذلك و لو راد له ربه و كذا ان بنى و لا  
لمنع داخله من الظلمة فاق مريد هدمه او احراقه و شاع  
له يحل قتال مانعه و سفك دمه حتى يصل هدمه و كذا  
ان قطع عليه طريقا جائزا له سلوكها بهجم عليه و يقتله  
و ان اوى الباغى الى احد و اواه في حصنه قوتل و ان قاتل  
عليه فهو به فهو اشد منه و يهدم حصنه و لا يضمنه الباغى  
ان دخله بامر و ان دخل حصن مبغى عليه او مانه و لا  
يوصل الى قتله و اخراجه الا يهدم او اتلاف فظمانه من  
بيت المان و قيل على الباغى و لا يحذر مقاتله هدمًا و لا  
اتلافًا و ان لمال اجر و بيتيم و ان دخل منزل قسوم

فمناهم مبعي عليه اخرجاه اليه لم يدرك عليهم في الحكم  
 ولزمهم عند الله ان قدروا عليه وكفروا ان ابوا والا فلا  
 يمنعوه من اخذه من منزلهم وحل قتالهم ان منعوه وان  
 اختلط معهم حتى لا يفرز حرر الهجوم عليهم ان لم يقاتلوا عليه  
 \* (فصل ٢) \* لا يكون بغى بعض عسكر على غيره  
 بغيا لبعضه الاخر ان لم يعرف له قبل او عرف بصلاح وان  
 فيه سلطان ولا يحكم على عسكر بالغى ان بغى امامه الا  
 ان اعانته عليه بل على الباغي خاصة ومن يترهم بفساد وبغى  
 ولا يكون بغى بعض عسكر بغيا لکهم ولا يحكم به عليهم الا  
 ما قالوا في السلطان ان امر احدا من رعيته او مملكته ببغى  
 على الناس يكون به باغيا ويحكم به عليه **وكذا السيد**  
**لعبد** ويكون كالباغي في واجب الضمان والحق ولا يقصد  
 بقتل الا ان كان في حرب او منزلة قاطع **(باب ٣)**  
 السالب كالقاطع يكون بقطع واخذ او فحش او هم ان عرف  
 بذلك وشهر به وان في بعد او عمرة ان فعله بين منازل او  
 قري ف كان كان في ظهور حكم فيه الامام بما حكم الله في قوله  
**انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية وقوله**  
**نيز لم يثبت المتأفقون الاية ايضا** وفي كتمان ان اخذ  
 قاطع في هيئة خروج لقطع نهاء الجماعة عنه فان لم يثبت جبر  
 طويلا حتى يرضوا وان لم يتدروا على حبسه لمعاندته قائلوه  
 وان قطع ولم يجد اكلا ولا فحشا ولا قتلا اتبع حتى يقدر عليه

فيحبس حتى ينتهي ونفقه من الارض ان لم يقدر واعليه  
 حتى لا يامن في بلاد الاسلام وان عرف بالاكل اوبه وبالقن  
 قتلوه بانفسهم اوبامرهم وان باعطاء رشوة عليه الا ان  
 كان قاتله متعد يا عليه بحية اولياكل ماله اويكون في محله  
 كسلطان فلا يحل قتله على هذه الصفة ولا الامر به ولا  
 الدلالة عليه فمن قتله على ذلك فبلغ متعد ولا يلزم الناس  
 دفع قاتله عليه ولا تعريفة له ولا ما يجنيه من هلاك قصده  
 كغرق او هدم لسقوط حقه كالمانع والابق وان ضعفوا حتى  
 لا يقدروا على دفع او جرو لا يكون منهم قطع ولا منع فكل  
 تلزم حقوقهم اولا ما لم تعرف منهم توبة قولان فيقتل قاطع  
 ان قتل من يقتل فيه واكل مالا وعرف بذلك ولو موافقا او  
 بعد رجوعه لمنزله او في سرقة يعان على قتله ويدل عليه في  
 جوز ان قتل نفسا مطلقا وان مشركة وان اكل فقط وعرف  
 به فلا يقتل الا في حال بغية وينكل حتى قدر عليه ويغرم ما  
 اكل وكذا قاطع لفتحش وان بهيمة يقتل حال بغية ان غير  
 محصن او موافقا او عبدا وهذا ان قطع على من لا حرب  
 فتنة سبقت بينهما ولا ديانة وينهي قاطع عليها او على  
 فتنته ويدعي للحق ولا يقتل الا ان كابر عنه ويعرف كما مر او  
 بشهر باقليم بلدة او منزله وان عند الخاصة ولا يحكم عليه  
 بقطع ان قطع على معين كرجل او قبيلة او بلدة الا ان كانت  
 عامة ويدفع عن خاص او بنفسه ان يتعريفه بقطع عليه

لقتل او اكل في كل حال او اغار عليه فيسوغ له قتله على كل  
حال \* (باب ٢) \* ان سارقوم بطريقهم  
فراوا مخوفاً فلهم جمع اموالهم واصحابهم واخذ في هينة  
حرب وقاتل بلا اشرار سلاح اليه ولا جرى ولا قيح كلام  
وحمية ولا اظهر قتاله ولا دال عليه ويظهرون اماناً  
وعافية فان فاجاهم قبل هذا بكرمى او ضرب او اشرار  
فلهم قتاله ولا يبداهه وان خيف منه ان لم يكن منه  
دال على بغى فمس بداء آخر بلاد ال عليه فهو باغ وان لم  
يقصده او خاف قتلا او اكلاً فيلزم بذلك ضمان وان  
تلاقوا بضرب او رمي وقاتل بلا بداية احد ولا تجير ولا طلب  
عافية ولا اظهر اسيراً او سفر في حاجة فالكل بغات وان  
اعطت احداهما اماناً او هجرت على باغ عليها او تغداه اليها  
فالكا سر لاما ان المتعدى باغ وان ضمنوا انفسهم واموالهم  
وتهموا الحرب المخوف فجازا اليهم قاتلوه ان تغدى الحجرة وبغى  
ان قاتلهم وكذا ان تحصنوا في ما من او قعدوا على ماء او  
سبقتوا اليه او على طريق ولم يظهروا قتالا فقاتلهم على ذلك  
باغ وان فعل احد الفريقين مبيع يقتال فلا يقتل غيره  
الا ان اعانه او كان منه دال عليه في من استخفى لاخذ  
مال او قتل في الظاهر فلا يهجم عليه بقتل ان لم يظهر  
سلاحاً وان قتل على ذلك هدر دمه وان سارقوم وهم  
مواش او اسلحتهم ونبا سهم فنظروا اخذ امنها او من

سلاح بعضهم اولباسه في اول الرفقة او في آخرها فلما  
 قتاله والمهجوم عليه بلا دعوة او شهادة او اقرار فان ذلك  
 من الاخذ بغير وان لم يجره اولم يقتل احدا وهدر دم مخوف  
 مازح وماله بلخافته باخذ مال او سلاح اولباس ان قتله  
 خائف منه ان لم يعرفه والا فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به  
 قتاله وقتله من فساده وان في لباس ولا يدفعه بما يموت  
 به ان لم يكن منه هذا وان كان لا سلاح له ولا ما يضرب به  
 فلا يضرب ولا يبرأ منه ولو اشار بيده فلا يضرب وقيل يبرأ  
 منه بالاشارة وان كان بيده ما لا يقتل به عادة كنبات  
 فاشار اليه بضرب به فلا يضربه ايضا ان اتهمه بتغليب  
 عليه وجوز دفعه وان اشار اليه بضرب بموجع مؤلم  
 فثألها لا يضرب ولا يبرأ منه ان عرف انه لم يرد به تعدي  
 ما لم يقع عنه فساده وان اتفق رجلان على تراءم وتضارب  
 بما ذكر على وجه التعليم او المزاح تضامنا ان تضاربا وتبرا  
 كل من كل وبرى منهما مشاهد فغلما وخصص لهما ولغيرهما  
 فيها ان علم ان اصل ذلك لم يكن على تعدي وجاز الرمي لتعليقه  
 والاتقاء منه ومن الضرب ما لم يقع فيه ضرب او فساد  
 وخصص ما لم يقع به وجع وجوز ما لم يكن به فساده  
 ومن اذن لضارب له هلكا ان كان بالتقدي وضمنه ان  
 ضربه ويقتل به ان مات به او ان ابراه بعد جرحه منه صح  
 فيما دون النفس لان كان قبله ولا تصح دلالة في ضربا وجرح

ولا عذر فيها ولا في نفس او جرح ولا امر بذلك ولزم بها  
 هلاله وان لم يبيحه وينكل وكذا مبيع دمه او فرجه او من  
 ولي امره وان من امته او دابته وكذا العضة او القبله  
 واللمس بشهوة \* (باب ٧) \* ان التقت سرا  
 بغات او قطاع لم يحل لكل قتال اخرى ولا قتلها وان ابيع  
 للغير لا بطل كل في هلكنا ان تقاقتا على ذلك لانه منهما  
 حية وان تابت احدهما من بيعها الاول جاز لها قتالها ولو عن  
 مالها من اراد بيعا عليها ولا يرعى مقاتل باع حل قتاله اكار  
 السلاح بيده ام لا ويقتل كقطاع وما نفع ومرتد وطاعن  
 حيث وجدوا ولا يجرم دماءهم اعطاء امان لهم ما لم يتوبوا  
 ولا ما حل منهم من قتل وحبس وصلب حيث يستحق عند  
 الامام وان كان فيمن حل قتله من لا يقتل ولا يفرز ولا يعرف من  
 متدين ومبتدع وقاطع وباع قصد من حل قتله بلا حذر منه  
 ان قتلوه وعلوا ان معه من لا يقتل اعطوا ديتة من بيت المال ان  
 كان والا فمن اموالهم معا ولو علم قاتله من العسكر وكذا  
 الغارة وان مات احد المتقاتلين ضمنه <sup>قتله</sup> ولا يجدهم اولا  
 ينفعه ان اقر بقتاله او بينوا او شهدوا قاتله او كذا ان تقال  
 واحد مع اثنين ضمنه ان مات قتلاه كعكسه او مات احدهما  
 وكذا اثنان مع اثنين او مع ثلاثة فمن مات من ناحية  
 ضمنته اخرى واما ثلاثة مع مثلها فيضمن ميتا من ناحية  
 جميعها ويدوه على عددهم لان كل ناحية جماعة ولا يجاسرو

الوارث بمناب الميت من العدد وجوز وكذا ان زاد العدد  
 في الغنيتين او زادتا وهذا ان كان التقاؤها على بغى وباطل  
 والاضمنت مبطلة ميتا من محقة وقيل حتى يعلم قاتله  
 وقيل لا يحكم بضمانه في ذلك حتى يشاهد الجاني او يقر  
 او يبين عليه ومن ادعى على احد قتل وليه بينه والاحلفه  
 وان اتهم به حبس حتى يقرأ وتزال تهمة وهذا ان كانتا  
 عاقلتين ولو اختلفتا احرارا وعبداء او اتحد الجنس ولو نساء  
 وتم الغنة بطفل ان قاتل معها وان كان في عسكر بغاة  
 او محاربين من لا يحل قتله كاسير فلا يقصده بقتل عارف  
 بحاله وليدفعه ان قاتله بما لا يفوت به فيه وليتوضرته  
 ولا يحل له سواها ولو جازله هو القتال اذ ليس من البغات  
 \* (بالـ) \* وجب على عاقد صحبة في مباح  
 مع احد الدفع عنه ولو ضر بهيمة وكفر ان تركه حتى هلك  
 ولا يضمنه ان كان بانسان او حيوانه وهرثه ان كان وارثه  
 ويضمنه ولا يرثه ان هلك بمن لا يصح منه ضمان وقيل  
 يضمن دية ولا يرثه ولو مات بمن يصح منه ولا يلزمه عن  
 صاحبه بلا عقدها الا ان تبرع ولا ضمانه ان تركه ولزمه  
 النهي عنه فقط ولا حق الكباغ ولو عقد معه بلا علم سبق  
 وقد مروجم عليه ان يسير عن صاحبه قدر ما لا يمنعه من  
 مرید بغيا عليه الا ان كان في امن لانه فرض عليه الدفع وان  
 عن ماله او مال علقه به او اليه ان كانت له قيم وان حدثت

اليه بعد عدمها وان باعانة غيره له لزمه ولا تحطه عنه  
 قلة قدرة سابقة ومن دهمه عدو دهش وترك دفعه  
 او اعطاه سلاحه او لباسه لم يعذر ما صح عقله وحط  
 عنه ان زال ودهشه وجبنه لا يزيل عنه فرض الدفاع  
 وان عن عاقل بصاحبه ولا قوله لا تدفع كما مروا تجبره  
 عليه ويدفع ممسكه عن دفاع باع ولا ينصت اليه ولو  
 قصد حذرا من تلفه وان منعه مريد الدفع عنه جاز له  
 دفعه واخذ سلاحه ولو جرح عليه ان لا يمسه وكذا ما يذبح  
 به من ماله كدابته ولا يحل لمعاقدي صحبة اشتراط ان  
 لا يدفع كل عن صاحبه اولا يلزم كلا عن آخر في العقد وكذا  
 كل من له او عليه حق كرحم وجار وعبد مع سيد وزوجة مع  
 زوج لا يحل اتقاها على ذلك وبطل شرطها وانحل ولو  
 ابرمها وان عقد اها وشرط احدها على صاحبه ان يدفع  
 عنه كل باع ويخيه من كل متلف ولو ادى لتلف نفسه خير  
 من شرط عليه ذلك في ترك وامضاء وجاز شرطها وفعل  
 ذلك ان لم يكن فيه هلاكه بكهدهم ولا يشترط عليه ذلك  
 وان قدر على تنجية من نزل به بلا تلفه لزمه تنجيته ان  
 تحقق عنده الوصول اليها الا ان اشتبه ولا ان لم يحضر  
 من يدفع عنه او يخيه ومن لزمه تنجية النفس مختلفة من  
 قتل وحرق وغرق وخو خيفي واحد شاهد ان لم يكن فيه  
 اتلاف نفسه على غيره لا يقتل انسان اذ لا يلزمه ذلك كما



مروان اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلقه وان  
 اشتغل عن لا يطمع في خلاصه ونظر من يطمع فيه لزمه  
 نتيجة هذا وان تاب باع حين رأى دافعاله وقاتلا ونزل  
 به مهلك لزم من حضره دفاع عنه **(باب ٦)**  
 يكون ابتداء فتنة بتنازع وتداع بقبائل وتفاخر باباء واكابر  
 فما كان اصله على حمية وتعصب كتنازع وتفاخر على  
 تكبر بما كانوا فيه من دنياهم او من تقدم لهم وان كان سؤالا  
 ينتسبون اليه او تنازعا على مباح لهم فقام عنه قتال و  
 اكل ويكون هذا التنازع صدقا ويزيدون فيه اعجابهم **بأقسام**  
 واحد اثم الفخر والتكبر ويكون كذا ويدعونه بافتراء فهو  
 فتنة ان نشأ عنه قتال ولو بعده بزمان وتكون بكلام غير  
 وبفعله وقد لا تكون فتنة من فاعل ذلك وتكون ممن خالفه  
 كمتنازع على عدل وصواب من ديانة او غيرها فمن قاتل على  
 تصويب ديانته المسلمين او تنازع عليها او حامى او فاخر  
 بها او باكا برها وصلحائها وسلفها فقتل عليه او مات فعلى  
 عدل وصواب وكذا ان زين افعالهم عند مبغضهم من  
 مخالفينهم او دعوتهم فمتنازعه على خلاف ذلك والمحامى عليه  
 مخطى جائز ان قتل على ذلك من نقص وشتم هوا وابوه او  
 عشيرته او قذف بظلم لم يحل له قتال على ذلك اذ هو ظلم  
 وجور ما لم يكن من صاحبه ما يحل به دفاعه وان قاتله  
 شاتمته او منقصه على ذلك فقتالها جور وقد يكون بين

مشتركين على ما اشتركا وان بقعود بحكومة او غيرها  
 او امانة بايديهما او عارية مما يتساويا فيه ان طلبه احدهما  
 او انتفع به بخاصته او على ضالة او لقطة او حرام او ربية  
 او على مباح استويا فيه او في منفعه كصيد او حطب او ماء  
 او طريق او ساقية او استغلال او نحو ذلك فينكلا ان  
 تقاتلا عليه اذهو ظلم وجور وفتنة وكذا معينهما امكهما  
 انتفاع به معا بمرءة او لا وكذا العامة وان اشتركوا ذلك  
 فاراد احدهم انتفاعا به وحده ومنعه باقيم فان قاتلهم  
 عليه فهو باغ ومن قاتل على ان لا ينتفعوا به فان كان يفسده  
 او يقوم عنه فساد كقتص عينه او ذهاب بعضه حل له  
 قتاله وحرم وهو جور ان كان لا يفسده ولا يقوم عنه فساد  
 وقيل غير ذلك وقد يكون ابتداء قتال الفريقين حراما  
 او حلالا لاحدهما ثم يحرم وان كانت بينهما فتنة ثم تركاها  
 لا يصلح او هدنة طويلا ثم تقاتلا وان لا على اصلها الاول  
 فاهل فتنة وكذا معينها وان بقلبه ولا يحيط عنه الا الضمان  
 وان قام فريق الى الحق فاكل او قتل فظالم وان فعل ذلك  
 بعضه اعطوا منه الحق او نفوه ان لم يقدروا عليه وكانوا  
 على حقهم ان فعلوا والا فاهل فتنة وان تركوا اعانته وقابضها  
 او يجميعهم او على كلا الفريقين زال عنهم اسمها وحكمها  
 فقاتلهم بعد التوبة باغ مفتن ومن مات من اهلها مات على  
 سبيل الحق ولو بعد زمنهم او على ماله او طريقه او في سفرهم

له او مشتغلا بحاجته حيث يكون مبيغيا عليه لولاها او محض  
 او حقا نفعه او كان انثى او عبدا ان كانت الحمية في قلبه ولا  
 يقاتل احد معهم اذا دهمهم عدوهم او قاربهم او كان معهم  
 بمنزل او رفقة او على طريق ولا يشترك معهم قتالا اذا  
 لحقهم اهلها ولا يقاتلهم وجوز القتال معهم ان لم يكونوا  
 يد للعسكر او قواما عليه لباع او مفتن وقيل يقصد به  
 الباغي لا المفتن ويدفع ان قاتل ومن ثم قيل لا يصاحب مفتن  
 ولا يقيم معه بمنزل ولا يبات فيه ان كانت به ولا حديث  
 يشبهه فيه المفتن بفاعل ذلك ان اصابه شيء ولو غير موت  
 ولم يعرف مقارف ذنبا عظيما بينه وبين ربه وان بات  
 مع مفتن اصطحب معه او كان بمنزل فرجع عن باطله وتنازل  
 جازله القتال عليه والمنع من مطالبه ببغى ويدفع من بمنزل  
 فيه مفتن او برفقة ان لحقهم مثلهم او زحف اليهم عن نفسه  
 وماله ولا يكون ذلك منه اعانة لهم وله ان يقف عليها  
 وعلى بيته قيل او على من لزمه منعه وان من اهلها وجزا  
 لناظرهم ينهبون مال من جرى بينهم وبينه حرب وقتال  
 ويريدون كشف حرم نسائه ودراريه وماله دفاعهم عن  
 ذلك وقتالهم عليه ان لم يقصد حمية عنه وهو فاعل  
 الخنز قدس الله روحه \* (فصل في)  
 لا يقتل باغ اختلاط بذوى فتنة حتى يفرز وجوز دفعه  
 مع ما عليه ان لم يقصد الادفوه وان على ماله او ما يطلبه

اليه ورخص لمن لم يكن من اهلها ان خاف ضراً يصل اليه  
 منهم ولم يقصد حمية من معه ان يدا فعمهم ولا يتركهم لبلوغ  
 مرادهم وان ليقس غيره او ماله ورخص ايضا في قتال ذويها  
 لاحد على صالح له او لمن لم يكن من ذويها ويذفع ضررهم  
 ولا يحذر من قتالهم ما لم يقصد حمية على مفتن وكذا ان  
 كان فيمن يقاتل مفتن او قاطع او نحوها جاز له قتالهم ان لم  
 يحجم مفتنا على مثله ولو كان مع ذويها اذ لم يقصد فيه الاما  
 فعلوا من منع او قطع او نحوها او حل قتل ما نهم ولو كانوا معه  
 وجوز لمفتن تاب ونزع منها ان يقاتلهم كغيره وان يعين على ذلك  
 وان يستعان به ان نوى الاعانة فقط وان استعين به على  
 حق وقتل على حمية اثم لا مستعينة وكذا من قاتل عليها وهو  
 في جماعة بغى عليها في عسكر الحق والمقاتل عليه او على الديانة  
 كالامام ان كان بينهم وبين عدوهم قتال لم يضرهم فعل بعض  
 اهل العسكر ما لا يحل من قتل على قتنة او حرام او اكل اذ حرم  
 عليه ذلك وياثم به وان تاب جاز له ما للمسلمين وينظر  
 للاصل الاول فان حل لم يضرهم احداث بعض منهم محرماً  
 ويحضون على صلحهم وان حرم لم يحل قتالهم الا ان انقطع  
 وان فعل بعض الفاتنين ما يحل به دمه كقطع جاز لمحاربهم  
 حرب فتنة قتالهم على ذلك ان تاب منها قبل حدوثه وجوز  
 ان قتالهم عليه فقط وان لم يئتب منها وحرم نقض صلح من فتنة  
 ان لم يقع من احد مبيع دمه فيطلب به ولا تكون مطالبته

فتنة وإن حدثت بين قوم بعد فعل بعضهم مبيحا دمه لم  
 يحل قتله على فعله حتى ينقطع أصل فتنتهم وينال بتوبة  
 الفريقين أو أحدهما أو بمن يقهرهم على تركها فمن أحدث  
 منهم بغيا على غيره حل قتاله وإن أحدث بعض المتقاتلين  
 مبيحا دمه حل قتاله لتأنيب من فتنته وبغيه ورخص قتاله  
 على ذلك وإن لغیره وقد قيل يرفع ضارب يده على حل  
 فتقع ضربه على حرمة كضارب حلال الدم بكظم من  
 عرضته بعد رفعه حمية لقومه وفتنتهم فإن ضربه  
 على ذلك ظلم واعتدى واطاع أول فعله وعصى آخره  
 وكذا إن تاب بعد رفعه وتمادى هو على ضربه ولزمه  
 الضمان والقتل حيث يجب والدية حيث تلزم وصح  
 بكسبه أيضا كرافعها لقتل أو ضرب أو اخذ على حرمة  
 إن أحدث من قصده مبيحا لما حرم منه فيكون أوله  
 عضيانا وآخره طاعة أن علم بأحدثه وضربه عليه  
 والآقاؤه كذلك وآخره لا يواخذ به في نفس ولا مال  
 وفي الدية قولان وكذا فرج قصد حرمة فكشف  
 حله هل يحرم بذلك أولا وقد مر \* (ب) \*  
 إن ذم من خص آخره فاقْتل على حمية حتى ماتا أو أحدهما  
 فأهراقته وإن تقاتل ولي قتل مع قاتله ببغي على حمية  
 إن قتل على ذلك ولا يضمنه وجوز في الطاعن ونحوه  
 قتلهم وإن عليها كالجاني لولي قتيله وكذا قاتل محاربين

على حرمة في الظاهر ان خرج محاربا لزمه ان ثم نواه لاضمانه  
وكذا الفروج والاموال ولا يحل للمقتاتين قتال ولو اتقتوا  
عليه او اشتغل به بعضهم اظهره او حيل انه ليس بعد  
او انه باع او قاطع حتى نشب بينهم قتال وجوز لمن لم يعلم  
انه من اهلها الا بعد قتاله ان لا يلزمه دمه اذ قتله على  
بغى او قطع ولا يحل للمهزم من حرب فتنة قتل متبوعه لقتل  
او اكل او دفعه وان عن نفسه وجوز وان عن غيره من اهلها  
ان تاب منها ونزع ولم يقصد اعانة مدفع عنه على فتنة  
ويخص له دفاعه ان قصد تنجية وان لمال غيره لاحمية  
ولا ياشم به وان لم يتب منها والفاتن ان اعان باغيا على  
مقاتله هل جاز لبغى عليه قتاله مع الباغي ويقصد بقتله  
اعانة الباغي على بغيه وجميع ما حل له منه من قتل وتلف  
مال وتوهين مادام معين له او لافيه تردد ومن قتل احدا  
من محاربيه على فتنة بعد صلح العامة ظلمه ان قتله عليها  
وجاز له عالم بالصلح دفاع قاصده بقتل عالم به وهدر دمه  
ان مات به وان قتل المافع كان مظلوما ان لم يطالب به  
بجناية عليه اذ لا يحل له منع نفسه منه ومن قتل وليه في  
فتنة ولم يذكر قبل صلح قاتل ولا اكل جاز له مطالبة قتله  
وقتله وبغى مانعه وكذا المال وعجز قاض اكل او قاتلا  
با عطاء ما لزمها وهدر ذلك ان اصطلحا عليه وكفر  
دال فاتنا على اخر وضمنه كالمال وجاز له حمده من ابله

ولخفاؤه وان بما رايته اوبليس من قبيلة كذا وتحذير بعض  
 وان يفعل فيه بفعله حيث لزمته تجنية النفس ولا يضمنه  
 ان حذر عدوه منه وقتله ولا ان ساله عنه فاخبره به  
 لا يعلم انه عدوه او يريد قتله وقيل لزمه الضمان لا الاثم  
 وجاز انتفاع باموالهم ومواكبتهم ومشارفتهم ومصاحبتهم  
 ولو في حضرة وتلزم حقوقها لهم في حياة او ممات ان لم يموتوا  
 في فتنة والا فلا يسن لهم الا الف والموارات ولا يقصد  
 هم المقابر ولا الرفع على الاعناق ولا يصلى عليهم كاللبغات  
 وجاز استعمالهم لشغل ومعاملتهم في مبايعة ونحو ذلك  
 ويجذر منهم ما يقوهم على فتنتهم وان باعارة ويعطى لهم  
 ما سوى ذلك ما لم يكن فيه ضرر عدوهم وان لدفعه  
 ويتركون لما يمنهم منه كقلعة او غارا وحصن او مالهم  
 اذ جاز القتال عليهم ومنع مرید ضررهم وان في اموالهم  
 ويدفع منهم ويعمل لهم ما ينفعهم ويتركون لدخول منازلهم  
 ويبيتهم ويدخلهم فيها من ينسبون اليهم من قبائلهم  
 واموالهم ويعملون لهم ذلك وبما شروته بانفسهم ويحطو  
 لهم حازرا مانعا من ظلم وفتنة وان باشتغال نار فيما  
 بينهم وقت اضطغاثهم لقتال لا يقصد احراق او موت  
 ولا يضمنونهما ان قاما عنه ولو قصدوهم بالحريق المانع او  
 ببناء حائط او حفر خندق ومنعوا عنهم عن فساد دينهم  
 وبين عدوهم وحل قتالهم ان ابوا وكذا في الفريقين

\* (بَابُ) \* ان كان بين قوم وبين المسلمين  
 حرب فظفروا بهم فغلبوهم فكانوا فداء والمحق واطاعوا للامام  
 في الظهور او للمسلمين في الكتمان ومكثوا على ذلك طويلا  
 ثم هاجت بينهم حرب فان قامت على الاصل الاول فالمحق  
 على حقه والمبطل على باطله فان قام على ذلك اكل مال  
 اعطوه لمن اخذ منه وكانوا على صلحهم بلا تجديد دعوة وكذا  
 ان لم تخضعوا اول حربهم واجلوهم من ديارهم ثم رجعوا  
 اليها مستضعفين وتجاوزوا مع المسلمين وتعاملوا وتناكحوا  
 واصطحبوا وتحاطوا ثم تباروا لم يجزئناهم وفعلهم في  
 الاموال والانفس **كالاو** \* (فصل) \*  
 لا تقع هدنة من فتنة سبقت بحاصنة بل بعهود ومواثيق  
 على صلح من منظور اليه كسلطان لرعيته وسيد لعبيده  
 ومقبول قوله فذلك ترال عنه وعن متبعه لا عن مخالفه  
 وان تعاهدوا على عامة الفريقين واصطلموا على هدم  
 الاموال والانفس فمن زحف بعد لمحاربه قبل فباغ ولا خرد  
 اذ هو محق كانت محاربتهم الاولى على ديانة او على غيرها من  
 مخالف او موافق او باغ فناقض العهد بعد ابرامه ظالم  
 طاغ ومن حارب على فتنة ثم اعترف بتوبة قبل قوله ولا  
 ينظر لما في نفسه ويعان على محاربه ان اعطى الحق لطالبه  
 ويدفع عنه وبغى مقاتله وكذا من قاتل مع ذوى فتنة لا على  
 علم بها او بانهم مبطلون او عليه تسمية او اعان البغاة على علم



بغيرهم اولا عليه فمثلم وكذا معين محق على عدوه وان جهل  
 حقيقته وان اعانه بشهادة عدول انه محق فخرج مبطلا لزمه  
 الضمان لا الاثم وهلك الشهود ان تغدوا ولا يعذروا ~~بجهلهم~~  
 المفتنة والقتال المحرم ان شاهدوا ذلك وحضروا وقوعه  
 ونزوله ولا من شاهده واعان بقولهم ذلك وكذا مبشر محرما  
 من اوله ، لاخره ان شهد له بتخليله كعكسه ومتقدم لاهراق  
 دم مقر بفعل يحله مطهر له على ذلك الفعل ولا يخلصه مما  
 وقع فيه الا صواب عند العلماء وهذا في المجتمع عليه ويعذر  
 في المختلف فيه ما لم يجاوز اقوالهم وما جاز فيه قول قاض  
 كإمام ما كان القول فيه قوله وغاب عن العامة لزمه وحده  
 ضمانه ان اخطأ فيه ولا يعذرون فيما شاهدوا من الخطأ  
 والباطل وجازلن حكم عليه بجور ظاهر وباطل غالب لا متنازع  
 منه ودفاع محكوم له بذلك وقتاله ولمن شاهد ذلك اعانته  
 والدفع عنه ولا تخله مطاوعته به في دم او مال او فرج وان  
 قالت عامة فئة باغية قاتلة على فتنة تبنا منها قبل قولهم  
 وخروا على مطالبهم بمال او نفس ان يقاتلهم عليه وجازت  
 اعانتهم والدفع عنهم حتى يصلوا الى ما لهم او عليهم ولا يكون  
 قتالهم بعد التوبة فتنة ويقبل قولهم انهم لم يعرفوا الاكل  
 او القتال او انهم حكموا هذا او عليهم او لهم بيان اعطاء ذلك  
 او ابراء مطالبهم منه ولهم قتال مقاتله على ذلك

\* (باب —) \* بغى مانع مشترك لعامة مباحا

لهم بلا سبق اليه ولا فساد مضروان لمائه او مجازة اوقات  
 عليه ولسابق في مباح دفاع منازعه فيه وقتاله اذ هو اولى  
 به ولم عينه ايضا وكذا ما اقعده فيه حاكم او نحوه كما  
 او من تخاصموا اليه ورضوا به او قعد فيه بصلح او حجر او مختلف  
 فيه وان ضعف ما لم يحجر على الفتيا به او تحكم مخالف لمثله و  
 لو قطع فيه المسلمون عذر من خالفهم وغيره كالموافق سواء  
 فيما يكون حقا او باطلا ما لا يعرفه المحكوم له انه حكم له  
 بجورا ولا يحل له واما ان علم بالحكم له بذلك فلا يحل  
 له ان يقاتل عليه وان في غيبه فمن حكم له ذلك والمحكوم عليه  
 به لا يقاتل في مشهد الناس ولو غير من عرف بالحكم فدان  
 تفرد مع المحكوم له وقد عرفا بذلك جازله قتاله واخذماله  
 خفية وكذا ان فرق حاكم بين رجل وزوجة او بعثت عبدا  
 او امة على سيد بالحكم الظاهر عنده والزوجان والسيد  
 ورقيقه عالمون بخلاف ذلك فلا يجتمع الزوجان ولا  
 يستخدم السيد العبد ولا يطا الشربة في سلطان الحاكم  
 ولا العارف بذلك الحكم وجاز لهم ان تغيبا عن ذلك ولا يحل  
 لعبد او امة ان يمتغا من ربهما اذا علما بجور الحكم بعقوبتها  
 وان ادعى عبدا عدم عتق سيد تركه عنده محاله وان ادعى  
 حرية بعد نفيها او الحكم بها تزعم من يده باجبار وجاز للعتق  
 قتال مريد اشتراقة اذا علم بحكم الحاكم بالعتق ولا يمنع  
 مقر بالحربة على نفسه الا ان علمت حرية بلا شك ولا يقاتل

عليها ما لم يحكم له بها اذ جاز له قتال مدع عبوديته ليرد  
 في الرق ولو وجد في قول العلماء من يحكم عليه بها ولا يحل  
 لعبد قتال من كان بيده اذ اشهد له بحرية حتى يحكم له بها  
 ولا ان يمنع له نفسه وان منعها منه جاز له قتاله ولله  
 ادعاؤها بقول الامناء لا القتال عليها او يقول من صدقه  
 وان حكم حاكم بعبودية عبدا وامة لم يحل لها قتال من  
 حكم له بها ولا منعائه انفسهما ولا يشتغل بدعوتهما  
 عند حاكم سواء ولا بدعوة اولاد الامة او اولادهم الحرية  
 التي ادعتها امهم وان لم يحكم عليها بعبودية فماتت وعققت  
 وادعى اولادها دعوة تجوز لامهم جاز لهم ذلك فيكون من  
 حكم عليه منهم بعبودية وماردوا اسفلهم كامهم وماردوه  
 فوقهم يخاصم على نفسه وان قالت قبل الحكم لا اخذ بذلك  
 خاصم اولادها فان ثبت لهم الحرية سرت لامهم ايضا  
 ومنع ما لم تقصد بالحكم بها وكذا ان حكم بحرية امة لاسي  
 لا اولادها فيما اختلف فيه واقما المجمع عليه فان كل من حكم  
 له بحرية وما سفل منه من بني بناته احرار ومنع ما سفل  
 ما لم يقصد بالحكم بها وكذا من معهم بمنزلة كاخنتين ولتا  
 فيبن ما ولدت احداها حريتها من اضلها فهو حر وهما  
 يتبعه فيها اولاد خالته اذ هم معه في درجة ومنزلة او  
 او حتى يقصدوا بالحكم قولان ومن بين انه ولد حرة  
 وقد ولدت قبله اولاد الم تحرروا ذونه ما لم ياتوا باعالة

بها لا مكان ولا دهم وقت عبوديتها ومن بين انه اعتقه  
 من كان بيده فحكم حاكم بحريته ثم ادعاه آخر عبده واين كان  
 بيده فجاء ببيان الاخر ان الاول كان بيده بغصب وانه اعتقه  
 بطلت حريته وثبتت عبوديته للثاني ان بينها وجوزعتقه  
 الاول حيث حكم به حاكم كما يجوز له فليحرر هذا المقام فانه  
 من مزال الاقدام \* (باب ٢٠) \* جاز لولي  
 قاتل قاتل قاتله وقتله ولو جهل الجاني انه وليه وحرم  
 عليه قتاله مطلقا وجوز ان جهله ولا يقتله الولي الا ان  
 شاهد قتله بتغدية او اقرهويه او شهد عليه عدو له  
 وحكم بجنايته او قال له قاض او امام حكمت عليه بها ولا  
 يقول المقتيل قتلني فلان او جرحني هذا الجرح الذي مات  
 به اذ لا يقبل عليه قوله ولو جاز للولي ادعاء الجناية عليه به  
 ولا يشتغل بقوله ان قال اخاصم في جناية لم تشتهروا ولا  
 يترك به الا ان ادعى دعوة تبريه منها ولا يقتل على ذلك ولا  
 يتركه حاضره وان لم يذكر ذلك جاز للولي قتاله ليقتله  
 ولا يقاتله الجاني وان وجد ولي سواه او كانت عليه جناية  
 سبقت فان تعددت وحضر الاولياء دفع لهم نفسه بلا  
 نظر لاول و اخر فيقتلونه ولو فرادى او باعطاء اجرة لقاتله  
 بامرهم وله اخذها على ذلك فان اقاد لبعضهم اوصى  
 بالدية لباقيهم وقيل لا تلزمه وهما جاز لامرأة قتل  
 قاتل وليها وله ان يقيد لها ولا وبغت ان قتله قولان

وَتَوَرُّتِ الْجَنَایَةُ لِعَاصِبٍ فَقَطْ وَخَيْرٌ فِي دِيَةِ وَعَفْوٍ قَتْلُ  
 مَنْ لَا يَرِثُهَا مِنْ لَا يَرِثُ الْعَاصِبَ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ قِتَالُ  
 جَانٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَلِي قَتِيلِهِ وَلَهُ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ حَتَّى يَطْلُبَهُ  
 وَلِيهِ وَالْمُخْتَارُ مَا مَرَّ وَكَذَا فِي الْمَالِ الْمَغْصُوبِ حَرَمٌ عَلَى غَاصِبِهِ  
 بَيْعُهُ لِرَبِّهِ وَلَوْ جَهْلُهُ وَلَا يِقَاتِلُ وَلِي قَتِيلٍ قَاتِلَهُ إِنْ اِخْتَلَفَ فِي إِيَّاهُ  
 هَلْ يَقْتُلُ بِهِ أَمْ لَا وَيَحْكُمُ لَهُ حَاكِمُ بَجْنَائِيَّتِهِ وَكَفَرَانِ قَاتِلِهِ  
 عَلَى ذَلِكَ وَبَغْيٌ وَجَازِلُهُ مَنَعُهُ وَقِتَالُهُ إِنْ قَاتَلَهُ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُ  
 إِنْ يَقْتُلُهُ بِهِ كَهَدْمٍ وَحَرْقٍ وَغَرَقٍ وَسَبْعٍ وَحِيَةٍ أَوْ خَنْقٍ  
 وَإِنْ لَمْ يَحْكُمُ لَهُ بِقَتْلِهِ وَلَا يَتْرَكَ أَوْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمٌ فَلَا يَقْتُلُهُ إِلَّا إِنْ  
 وَجَدَ قَوْلَ مَنْ يُوْجِبُ الْجَنَایَةَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَإِنْ مَنَعَ نَفْسَهُ  
 عَلَى هَذَا بَغْيٌ وَجَازِلُهُ الْقَوْدُ لِلْوَلِيِّ إِنْ عَلِمَهُ الْمَاخُودُ بِهِ مِنَ الْعَوَالِمِ  
 وَالْأَلَمِ يَجْزَلُهُ وَلَا لِلْوَلِيِّ قَتْلُهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَ فِي الْمَاخُودِ بِهِ  
 نَظَرُ الْحَاكِمِ الْبَلَدِ وَهُوَ أَنْ حُكِمَ مَرَّةً بِقَوْلٍ وَآخَرَى بِغَيْرِهِ نَظَرٌ فِيهَا  
 حُكْمٌ بِهِ فِي الْوَقْتِ فَيُعْمَلُ بِهِ فَإِنْ بُوْجِبَ الْجَنَایَةُ عَلَى الْجَانِي  
 لَمْ يَحِلَّ لَهُ الْمَنَعُ وَجَازِلُهُ لِلْوَلِيِّ قَتْلُهُ وَإِنْ بَسَقُوطُهَا فَعَكْسُ ذَلِكَ  
 أَوْ نَقْضُهُ وَكَفَرَانُ خَالَفَ حُكْمَهُ وَلَمْ يَرْمِ الْقَاتِلُ دِيَةَ الْجَانِي  
 وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِاللِزْمِ وَلَا بَعْدَهُ فَاقَادَ لَهُ أَوْ سَلَّمَ إِلَيْهِ نَفْسَهُ  
 بِلَا قَوْدٍ لَمْ يَأْتِ إِنْ قَتَلَهُ وَإِنْ اِخْتَلَفَ بِلَادُهُمَا وَحُكْمُهُمَا نَظَرُ بِلَادِ  
 الْجَانِي فَيُعْمَلُ بِهِ لَا بِأَهْلِ بِلَادِ الْقَتِيلِ وَإِنْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى لِزْمِ  
 الْجَنَابَةِ لِلْجَانِي وَآحْدَثَ الْوَلِيُّ مُوْجِبًا اِخْتِلَافَهُمْ هَلْ فَعَلَهُ يَتُوبُ  
 الْعَفْوُ وَلَا نَظَرُ أَيْضًا لِلْحَاكِمِ وَعَدَمُهُ وَالْمَاخُودُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ

ففزع على ذلك الكف والتقدم والمنع وان حكم حاكم بالحيث  
 وآخر بسقوطها اعتبر الاول ان اتحد القتل وان تعدد في حكم  
 احدهما بوجوب قتله باحدهما والاخر بالعضو بالآخر جاز لولي  
 الاول قتله ولو تاخرا وان اختلف في الولي هل هذا او هذا  
 فلا يقتله احدهما حتى يتخاضعا عند قاض ان كان والانظر  
 للماخوذ به من القولين ان بان والا كف عن اراقة الدم وان  
 بعفوا ودية وكذا ان اختلف في القتل هل هو حرام او  
 عدا وفي الولي كذلك فعلى ما مر وان ادعى قاتل ان قتله  
 عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل او مشرك كذلك  
 والولي انه حرام وموحد اعتبر البيان فيحكم به وان اختلف  
 في مشرك فعل فعلا يوحده ام لا او في عبد كذلك فعلى  
 ما مر ايضا ولا ياتم قاتل جان ان قتله بسلاح لا بضرب  
 بسيف او نزع بسكين او شفرة ويمنعه الامام او القاضي  
 او الجماعة والجان نفسه في غير السلاح لا يقتله وجوز لتعد  
 وينكل ان اراد به مثله قتله ويدفع عنها ويضمن ما فعل  
 به بعد موته وان تحرق بنارا وفساد مطلقا وينكل عليه ايضا  
 وهلك به \* (فصل في) \* ان تعدد الولي فاقتل  
 لواحد فغنى او اخذ منه الدية فيقتل به قاتله منهم بعد  
 وان غيره ان علم بفعله ولا يعفو عنه الامام او القاضي و  
 الجماعة فيقتلونه بالسياط ولو عفى عنه ولى دمه وان  
 لم يعلم به لم يمت دية ومن قتل حراما موحدا ولو اثني او طفلا

او مجنوناً بتعدية قتل به ان لم يكن اباه ولم يكن على ديانة  
 ولا يعنى عن قاتل بها ولو اباً كالقاتل بعد عفو او اخذدية فافكر  
 للجماعة ان لم يكن امام وكذا قاتل بعد امان او على ثياب  
 او سلاح وقيل يعنى من هذا وجوز عن الكل ويقتل عبد نكر  
 لا عكسه كمشرك بموحد ولو عبداً او مشرك بمثله او الابد  
 بالاقرب وقيل اهل الكتاب ملة في القتل والجماعة وان  
 بها نساء بواحد ولو اثني \* (باب \_\_\_\_\_) \* الدفاع  
 اما فرض وهو لم يرد قتل او اخذ لباسك او سلاحك  
 او من لزمك الدفاع عنه بما قدرت وان بلا سلاح ومما  
 ينجمه من كغرق او بهيمة او من قبل الله ولا يحيط عنه من  
 النتيجة الا لما يعطى فيه المال لاخذ عليه ولا يلزمه الا  
 نفسه الا عليها واما تطوع وهو اتلافها عن الغير كدفاع  
 مغير لاخذ ماله او قتله او تغيير جوره او قتل الجاني او ابغى  
 ونحوها وكدفاع مفسد مالا او مستحق لاخذة ولا يلزم  
 اظهار تجويز مبتدع او طعن في دينه او تصويب ديانة الموافق  
 واظهارها ولا الدفاع عن المال كالنفس واللباس والسلاح  
 ان لم يؤد لتلفها وقد قالوا يموت الرجل ولا يعرى ولا يعطى  
 سلاحه كما مروا ان اعطاه ومات به ممن اعطاه له هلك  
 والا ثم قد رخص له ان امسك ما يقاتل به وليكن افضل له  
 وليس منه عصي لم يكن بها حديد ولا درع ودرقة ولو  
 كانتا سلاحاً في باب اليمين ولا يعطى ما يدفع به ولا يضع

ولا يرمى به وان غير السلاح وجاز ذلك ان فعله قبل ان يصل  
 اليه الباغي وري ان يمنع بذلك منه او اخذه منه بلا طاعة  
 على دفاعه وقتاله ولزمته التوبة ان اعطاه له ولم يأخذه  
 او نزع بعد الاعطاء له او صاحبه وبه له ورخص له قتال  
 الباغي به ولا يمنعه من ربه كما لا ينزعه منه اذا جابههم العدو  
 وجوز له نزع منه ليدفع به وان عن غيرهما ان ادل عليه  
 وقيل وان بكزه وجاز اعطاؤه لباع ان اعطي امانا  
 ولم يخف شرم ولا يلزم به اثم ولو غدر به بعد وقتل وكذا  
 ان لم يخف منه اولا وطلبه ليقاتل به وان غدر به ايضا  
 فيقاتل الرجل بسلاح طلبه من احد كل باغ عليه ولو صاحبه  
 او بهيمة او حجر عليه لا يقاتل به او شرط عليه او منعه بعد  
 دخول القتال وبسلاح استعاره او بادله لابرهن الا ان  
 قصده الدفع عنه ولذي سلاح اعارة لمقاتل به اخذه منه  
 وان بعد التقاء الزحفين ولا يمنعه منه المستعير الا ان راي  
 صلاحا فيه وللرجل ان يعطي سلاحه لمقاتل به ان كان خيرا  
 منه وللقاضي او الجماعة اخذه وان من يتيم او غائب او بكر  
 ولا يضمن ان فسد وقت القتال ولا ما استعاره احد من معير  
 له وجاز القتال بسلاح كراء او عارية وان بلا شرط لانه  
 جعل له واحتيج به اليه وله يعار ويكر او يدفع به كل مضر  
 وان بهيمة ويأثم تارك الدفاع عن لزمه ولا يضمنه وبه  
 كما مر ورخص في اعطاء لباس استغنى عنه وان لغيره



وَقِيلَ مَا لَمْ تَكْشِفْ عَوْرَتَهُ بِهِ وَلِبَاسُ صَاحِبِهِ وَسَلَاخُهُ  
 يَلْزَمُهُ بِهَا شِدَّةٌ وَتَرْخِيصُهَا مَا لَزِمَهُ بِلِبَاسِهِ وَسَلَاخِهِ وَلَا  
 يَأْتُمُّ بِاعْطَاءِ صَاحِبِهِ سَلَاخَهُ وَإِنْ قَتَلَهُ بِهِ صَاحِبُهُ أَوْ الْبَاغِي  
 بِسَلَاخِ صَاحِبِهِ فَلَا يَتَعَرَّى وَقْتُ الْقِتَالِ وَإِنْ لَاقَتْهُ وَجُلَّ  
 لِمَا ذَلِكَ وَلِخَوْفِ هَلَاكِ بَثْقِلِ لِبَاسٍ فِيضَعُهُ وَلَا شَتَا لِمَا يَتَجَنَّبُهُ  
 وَإِنْ لَمَّا لَمْ يَنْعَمْهُ وَقَدْ جَازَ مَبَادِلُهُ لِبَاسٍ وَسَلَاخٍ مَعَ  
 بَاغٍ أَنْ يَطْلُبَ لَكَ وَلَوْ رَيْبٌ وَرِخْصٌ فِي وَضْعِهِمَا لَمْ يَطْمَحْ  
 نَجَاةً بِهِ وَإِنْ لَغِيْرُهُ \* (بَابُ —) \* لَا يَحَازِرُنِي  
 دَفْعُ بَاغٍ وَتَتَجَنَّبُهُ غَيْرُهُ مَبَاشَرَةً عَوْرَتَهُ وَأَمْسَاكُهَا وَلَوَاتِي  
 وَكَذَلِكَ فِي هَرُوبٍ مِنْ بَاغٍ جَازٍ لِلْمُتَارِبِ مِنْهُ اخْفَاءُ نَفْسِهِ  
 وَإِنْ بَيْنَ جَسَدِ امْرَأَةٍ وَثَوْبِهَا أَوْ تَمَسَّ عَوْرَتُهَا وَلَا يَحِلُّ لَهَا مَنَعُهُ  
 وَلَا تَحْرِمُ بِهِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَتَحْلَهُ وَإِنْ عَلَى ظَهْرِهَا أَوْ ذَاتِ بَعْضٍ  
 وَلَا بَابُ النَّظَرِ لِمَسِّهَا غَيْرَ فَرْجِهَا وَإِنْ بِلَا ضَرُورَةٍ وَهَلْ  
 يَلْزَمُ بِهِ فِيهَا بَطْنٌ مِنْ فَرْجِهَا تَحْرِيمٌ وَصِدَاقٌ أَوْ لَا قَوْلَانِ  
 وَلَزِمَ تَمَسُّسُ جَسَدِهَا بِشَهْوَةٍ لَا يَذْكُرُ أَثْمَ لَهَا وَهَلْ يَلْزَمُ أَنْ  
 مَعَ الْكُفْرِ مَسَّ عَوْرَتِهَا بِالْيَدِ أَوْ الْكُفْرِ فَقَطُّ فِيهِ شِدَّةٌ وَرِخْصٌ  
 وَلَزِمَ يَذْكُرُ فِي جَسَدِ تَحْرِيمٍ وَكُفْرٍ وَالصَّدَاقُ تَمَسُّسُ عَوْرَتِهَا وَمَا  
 تَحَادِيهَا بِهِ مَا يَثْبُتُ النِّسْبُ وَرِخْصٌ فِي عَدَمِ التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ  
 فِي غَيْرِ فَرْجٍ وَلَزِمَ الْكُلُّ بِالْفِعْلِ بِهِ فِيهِ بَغْلَطٌ وَقِيلَ لَا تَحْرِيمَ  
 وَلَا كُفْرَ بِذَلِكَ وَلَزِمَ الْعَقْرُ لِحُرَّةِ الْكَرْهِتِ بَرْنِي وَلِصَّبِيَّةٍ وَ  
 مَحْنُونَةٍ وَأَمَّةٍ مُطْلَقًا وَبِهَيْمَةٍ قِيمَتِهَا وَتَدْجٍ وَتَدْفِرٍ وَتَلْبِيبِ

ضفه ولا يلزم بادخال اصبع في فرجها ولزم به لطفلة  
 اقتضت به ولطفل وهي في دبره ما لثيب ولا يلزم بمفاخذ  
 دكر ان كنساء ومقدمات سوى كفر \* (خاتم) \*  
 يقتل مرتدان لم يتب ومحارب قاطع اصاب مالا وقتل نفسا  
 ان قدر عليه وقطعت يمين يديه ويسرى رجله ان اخذ  
 مالا فقط ويطلب مشرك قاطع ان قتل واكل لاموحد وان  
 تاب قبل ان يقدر عليه هدر عنه ما اصاب في محاربه فان  
 طلبه امام فامتنع فباع لا يترك حتى يسلم لحكم الله ويقاقل  
 على امتناعه بما اصاب فيه من نفس او جرح هدر عنه اذ لا  
 قصاص بيننا وبينه ويطالب من ذكر باقامة حكم الله عليه  
 من قتل او قطع او تضليل فينفي ولا يامن في بلاد الاسلام  
 وهو تفسير قوله تعالى انما جزاء الى او ينفوا الاعلى ما قيل  
 ان الامام مخير في ذلك ولا ان النفي هو الحبس وتقطع يمين  
 سارق من رصغه ولو عبدا او مشركا وانثى ان اخرج من  
 حرز ما قيمته اربعة دراهم فاكثر وهو ربع دينار على المختار  
 وقيل خمسة ولا تقطع خمس الا في خمس وقيل عشرة ان  
 اقرا وشهد عليه عدلان وهلك جازا فتر عبد فيما يتلف نفسه  
 او بعضها تقتل او قطع او لا اذ هو مال قولان لا مختلس وهو  
 السارق من الرعي او من الجبال او البراري ما لم يخرج من المرج  
 كالدوار او من الخزان او من المرباط ولا خائن وهو من  
 يدخل باذن فيسرق امته بخيانة ولا سارق من اصحابه

وهو معهم ويحاطقان قطع يد من سرق صغيرا او دابة لها  
راع ويزاد رجله من خلاف ان كابر لا ان سارقها مع راعيها  
اذ هو بالمحتلس اقرب وامثبه ولم يخرج من حرز فيكون سارقا  
الا ان كابر فيكون محاربا

## كتاب الجشور في الدنيا

وهي مال سمقدتر تجب بجناية في نفس فمادونها المنجي عليه  
على جانبيها \* (باب —) \* الجروج خمسة  
عشر ثلاثة فوق الجلد صفرا فحمراد فسوداء ولها نصف  
ثمان بعير فثمنه فربعه وثلاثة فيه خدش وهو ماد مع  
وان يمد ولا ينقص وضوء فدامية صفرا وهي ما قطعت  
من جلد وقاض منه دم فكبرى وهي ما قطعت ولم تصلح  
ولها نصف بعير فبعير فبعيران وثلاثة في اللحم باضعة  
وهي ما شقت سفاقا بين جلد ولحم ووصلته ومثلاحة  
وهي ما جاوزت ذلك وامعت في لحم وسحاق وهو ما جاوز  
الى سفاق بينه وبين العظم بلا قطعه ولها اربعة ابعة  
فستة فثمانية وثلاثة في العظم موضحة وهي ما وضحت  
ولم تكسر فهاشمة وهي ما هشمت وكسرت فمتقلة  
لنقلها اياه من مكانه فللاولى عشرة ابعة وما ذكر كله  
ان تم قياس في الوجه والرأس نصفه والجسد نصف

الراس وهكل للثانية عشرة في الراس والوجه او  
 اثني عشر فيه او خمسة عشر وعشرون وخمسة عشر في الراس  
 او عشرون فيه وخمسة وعشرون في الوجه خلاف وكذا  
 هكل للثالثة اثني عشر وخمسة عشر وعشرون وخمسة  
 وعشرون او ثلاثون وهذا في الوجه كما مر خلاف ايضا  
 وثلاثة اخرى وهي الجانفة لوصولها الجوف وان براس ابرة  
 او كبر الجرح او من كل ناحية ولها ثلث الدية وللنافذة وتكون  
 في دبر وذكر وحلق وحلقوم وصدر كذلك وللمأ مومة وتسمى  
 الناقبة واللامه ايضا وتختص بالراس والوجه كالجانفة  
 بالجوف الثلث كذلك وان صغر وهكل يقال لها لامة  
 وناقبة لمخرجها من عظم للحنوي بينه وبين الدماغ او لامة  
 لبلوغها القشرة الكائن فيها الدماغ وبها سميت تأويلان  
 وان لم يتم قياس في جرح اخذ بقدره كما ياتي ان شاء الله تعالى  
 وتقاس الجروح جديدة قبل احداث فيها وبعد برء وتجبستم  
 في غير الخمسة التي في الجلد وفوقه فعلامه الموضحة بعد  
 البرء التصاقها بالعظم بلا تحرك عقد والسحاق عكسها  
 ولا عقد فيه وتشابه متلاحمة بباضعة وقيل بسحاق  
 ويعطى للجروح بالادون ولا عقد في الكبرى وان بقي اثرها  
 ولا يوصل لعلم الثلاثة التي لها الثلث بعد البرء ويعطى له  
 ما بان وعلم ولم ار من نغرض لعلامة الهاشمة والمنقلة  
 . (باب —) . كملت دية ما بانسان واحد كعقل

وَلِسَانٌ وَمَارْنٌ وَارْبَةُ أَنْفٍ وَلَحْيَةٌ وَشَعْرٌ رَاسٍ وَعَجْمٌ الذَّنْبُ  
وَالذَّكْرُ وَالْفَرْجُ وَإِنْ صَغُرَ الْكُلُّ وَفِي الْكَشْفَةِ وَحْدَهَا  
الدِّيةُ وَفِي مَا يَمْنَعُ جَمَاعًا أَوْ وَلَادَةً أَوْ دُمْعًا أَوْ ضَحْكًا أَوْ رِقَابًا  
أَوْ مَخَاطَا وَقِيلَ إِنْ اتَّصَلَ الدَّمْعُ وَمَا بَعْدَهُ أَوِ الْبَوْلُ أَوْ الْغَلَاظُ  
وَلَمْ يَنْقَطِعْ وَإِنْ كَانَ مَرَّةً وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا فَقِيلَ ثَلَاثًا وَقِيلَ  
النَّظَرُ فِيهِ أَقْسَرُ إِنَّ صَهْبًا أَنَّهُ ثَلَاثُ دِيَةِ الْعَضْوَانِ  
أَحَدُ ثَرْجٍ مِنْ ضَرْبٍ فَالنَّظَرُ إِنْ انْقَطَعَ وَالْأَفْكَامَةُ وَمَا  
بِهِ اثْنَانِ كَيْدٌ وَرَجُلٌ وَعَيْنٌ وَأُذُنٌ وَأَنْفٌ وَحَاجِبٌ وَشَفَاةٌ  
وَبَيْضَةٌ وَمَقْعَدَةٌ وَثَدْيٌ وَوَجْنَةٌ ضَرْبُ الْكُلِّ وَإِنْ صَغُرَ  
قُطْعٌ أَوْ بَطْلٌ تَامَةٌ وَفِي الْوَاحِدَةِ نَصْفُهَا وَفِي زَوْهَا بَعْدُ  
الْأَبْطَالُ هَلْ تَامَةٌ أَوْ نَصْفُهَا أَوْ ثَلَاثُهَا أَوْ رُبْعُهَا أَوْ خُمْسُهَا  
أَوْ النَّظَرُ خِلَافٌ وَتَمَّ فِي جَفُونٍ وَاشْفَارٍ وَشَفَتَيْنِ وَفِي الْعُلْيَا  
ثَلَاثَاهَا وَفِي السُّفْلَى الثَّلَاثُ وَقِيلَ عَكْسُهُ فِي الشَّفَتَيْنِ وَقِيلَ  
سَوَادٌ وَفِي يَسْرَى الْبَيْضَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ إِذَا بَهَا يَكُونُ الْوَلَدُ  
وَفِي يَمْنَاهَا الثَّلَاثُ وَقِيلَ سَوَادٌ وَفِي الْحَاجِبَيْنِ إِنْ زَالَ  
شَعْرُهُمَا النَّظَرُ إِنْ نَبَتِ وَالْأَفْكَامَةُ وَقِيلَ النَّظَرُ إِنْ زَالَ  
مَعَهُ الْجِلْدُ أَوِ اللَّحْمُ أَوِ الْعِظْمُ فَتَامَةٌ وَقِيلَ إِنْ قُطِعَتْ عَيْنٌ  
مَعَ جَفْنٍ وَشَفْرِ وَحَاجِبٍ بِضْرِيَّةٍ فَدِيَّتُهَا وَاحِدَةٌ وَقِيلَ  
لِلْحَاجِبَيْنِ أُخْرَى وَلَوْ قُطِعَا مَعَ الْعَيْنَيْنِ بِمَا فِيهِمَا بِضْرِيَّةٌ وَكَذَا  
إِنْ اسْتَوْصَلَ ذَكَرٌ وَانْتِيَاهُ بِهَا هَلَكَ لِكُلِّ دِيَةِ أَوْ دِيَتَانِ  
قَوْلَانِ وَإِنْ تَعَدَّدَ الضَّرْبُ فَلِكُلِّ دِيَّةٍ كَرَجُ جِلْدِ الْحَاجِبَيْنِ

بعد شعرها وان نتف شارب ولم يثبت فنصف دية الشظية  
 وهو المختار وقيل النظر وفي كل سن او ضرس خمس من الابل  
 بلا تفاضل ان قلع وفي الجميع تامة فان اصاب ولم يقطع  
 اجل سنة فان وقع او اسود ومات مكانه فتامة وان كسر  
 فبحساب الذاهب والباقي وفي الاصابع وان من رجل الدية  
 بلا تفاضل الا لاهتمام يد ان قطعت من مفصل ثالث ففها  
 ثلث دية اليد ولكل عشرة ابعة وفي ذهاب الكلام الدية  
 وان قلع ظفر فلم يثبت او اصاب فاسود فقلوص واختير  
 نصفها ان ثبت وقيل ثلثها وان نقصت يد او رجل قيس  
 مع سائلة مخيط واعطى النقص ويرى ولي ناقص اليد  
 بحرثم هو بمصابتها او بها مع ساملته فيعطى بقدر النقص و  
 حلف ان اتم وينصب علم لناقص النظر فينظر اليه  
 بساملته ثم تعبر وتقع ناقصته فحيث بلغ نظرها قيس  
 واعطى النقص وحلف ان اتم وان كسرت ركة او مرفق  
 فحبرت سائلة مستقيمة لا تنعطف وينتفع بها فنصف ديتها  
 والفخذ والساق او العضد ان كسرت فنقلت منها عظام  
 فسيب فلا نص ونصف فان خرج الخ فلا تجتمع عظامها  
 فان ذهبت فلها نصف ما مومة الرأس ستة عشر قلوصا  
 وثلثان وفي الصلب كله الدية ولو جبر متحدبا وفي اليد  
 ان قطعت وان من منكب او اصول الاصابع تامة وقيل  
 في الزيادة على حدها النظر وكذا الرجل ان قطعت وان

من ورك او دون ركبة وفي كل اصبع ثلاثة مفاصل ولكل  
مفصل ثلث دية الاصبع وان من رجل وان قطعت بين  
مفصلين حسب بقدر الزائد من الاخر وفي الخياط او العمل  
وان من رجل تامة \* (فصل ١) \* من له عين واحدة  
فنزعت فمك لها الدية او نصفها او تتم ان لم يكن زوال  
الاولى من قبل العباد او لا تتم لها كغيرها من الجوارح الا ان  
نزعت في سبيل الله خلاف والرائد في جراحة ان انتفع  
به بكا لجراحة على قدر ما يبلغ من دينها كاصبع اوسن وان  
لم ينتفع به فالنظر وكذا الناقصة ونقص اليد والرجل  
بقدر نقص الانتفاع كالعين والسمع كما مر وقيل ان لم يكن ما  
تقاس اليه وان من وليه كما مرجع الفعل للجاني فيعطى ثم  
يجلف ان كان من يجلف والا اخذ منه ما بان وبقي عليه  
ما اشتبه حتى يتبين وكذا العوج واليد لها اربع نواح ففي  
باطنها ربع دينها وكذا اللعنق اربع نواح وفي الحذب وان  
من امام ثلث الدية وان اجتمعا فثلثان وفي العنق ان تم  
فيه قياس في قياس في كل من السفاقين سدسها وان قام  
من ضربة جدام ولو قل فتامة والبرص والبهق والقرح  
على قدر ما اخذ في الجسد وان قام عنها سعة او عطسة  
او تآوب او فواق او ضحك فالنظر ان انفصل وقيل غيره  
وفي اذن ان تقبت كشفة او انف او جفن ان نفذت لاجتبا  
في كل وكذا كل جرح لم يكن على عظم وجرح اللسان

والذكر كجرح الوجه وحده ما بين الاذنين وما رد الذقن  
 لا ينكسار جلد الجبهة والعارضان من اللحمية وكذا الراس  
 ما رد الانكسار للعنققة وما ردت خطوط فوق الاذن  
 وهك هو من الراس او من الوجه او مقدمها منه وموخرها  
 من الراس خلاف مرفك ان انخرقت او قطع منها قيس واخذ  
 بقدره من ديتها وان التم تقبها فمتلاحمتان كما مروا الا اذا  
 بقدر ما بلغ التقب فيها وجروح الفم غير اللسان كالجسد  
 وجرح العين وان يحمر او سودا او خرج منها دم ولم  
 بين جرح فيها فيه النظر وكذا ان اعورت او لحوت او عشت  
 وهك في منع النوم او غلبته الدية او النظر قولان وكذا  
 الرعاف ان اتصل وان كان من ناحية فنصفها وان انقطع  
 فدينار وقيل النظر ولو انقطع وفي القتي النظر وان انقطع  
 وقيل الدية وان اتصل وهك في العشاوة ثلثها  
 او النظر قولان وان تولد ورم من ضرب او عقدة فكا  
 لنظر والكي كالجرح ويقاس بعد بر وسن طفل كضره ان  
 قلع فنبت اخير فيه بعير وقيل ثلث دية سن الرجل وان  
 لم ينبت فتامة وان قلع ضرر سن رجل فنبت او رده في  
 حينه فرجع قتلها وان تصدعت وثبتت غير مرتكة ولا  
 خارجة ولا متملة فالنظر وان كسرت من فوق اللحم فتامة  
 وان نزع سن ثم رده ثم نزع فالنظر ولا شيء في سن الغيران  
 رده مكان سنه ونزع الا ان جعل فيه الدية ولكل جراحة



بانث ولو رجعت وبرئت ديتها وفيها النظر ان نزعته بعد  
 وان رجعت حاسة كسمع بعد ذهابها فهل يلزم  
 فيها النظر او لا شئ قولان \* **فصل** \* فيوزن  
 شعر الحية ان ترع وتبت بذهب وقيل فيه النظر كشعر  
 راس امرأة فيها وقيل بفضة في شعرها وان تغير من  
 سواد لبياض فدية وفي عكسه النظر كبعضه وان تغير  
 منه موضع فبحساب ما بلغ في الدية وان ضرب اوقع فاشعر  
 فله دية الجرح ان كان فقط وكذا كل صلاح تولد من ضرب  
 ومن ضرب من وجه فواضحت في راسه او منه فواضحت  
 في جسده كعكسه قيس كل على حدة ان انفجر جرحه والافهل  
 ينظر لفمه او حيث اوضح قولان وان جرحه احد فاعاده  
 د آخر في مكانه فعلى كل ما جنى ان بان فعله والا اعطى  
 وحلف وان جرحه الاول سماقا ووضحه الثاني لزمه ما  
 بينهما وكذا غيرها وان ضرب بما لا يقاس كاشنان  
 المشط او الشوك فالنظر وفي حلبة ثدى الرجل خمسة  
 ابعرة وعشقة فيها كواحدة من امرأة ان لم يذهب وناعما  
 والا فنصف ديتها وتمت ان قطعنا وقيل في حلبة المرأة خمس  
 ديتها وفي الرجل عشر ديته وان نزع منه ما ينزع كظفر وشعر  
 ابط او عانة او انف او شارب وان لم يثبت او ما لا ينزع  
 كشعر ساق مطلقا كذلك فالنظر وان نزع منه الاخير  
 باذنه او جرحه به او بمطأوعته لزم الجاني ضمانته

وَإِنْ ضُرِبَتْ امْرَأَةٌ فَدَامَ بِهَا دَمُهَا وَطَهَرَ وَأَوْقَطَعَا فَالنَّظَرُ  
 وَقِيلَ الدِّيةُ وَإِنْ دَامَ بِهَا غَيْرُهُمَا كَثْرَتِ أَوْ كُدِرَتْ فَالنَّظَرُ  
 أَيْضًا وَدِيَةُ الْمَشْكُلِ كَارْتُهُ وَالْمَرْأَةُ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ نِصْفُ  
 الرَّجُلِ وَقِيلَ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ فِيهِ وَقِيلَ نِصْفُهُ مَطْلَقًا وَالْكَفَّ  
 الْمَعَاهِدُ ثَلَاثُ الْمَوْجِدِ وَالْمَجُوسِيُّ ثَمَانُ مِائَةِ دِرْهَمٍ وَالْوَشِيُّ  
 سِتْمِائَةُ وَالْمَرْأَةُ نِصْفُ الرَّجُلِ وَدِيَةُ الرِّقِيقِ قَدْرُ قِيَمَتِهِ وَلَا  
 يَجَاوِزُ بِهَا دِيَةُ حُرٍّ وَمَا نَقَصَ مِنْ جَوَارِحِهِ ثُمَّ جَرَحَ أَخَذَ لَهُ بِقَدْرِ  
 الْبَقَا مِنْهُ وَمَا فِي حُرٍّ كَنِصْفِ دِيَتِهِ أَوْ ثَلَاثُهَا فَيُغْفَرُ الرِّقِيقُ لِذَلِكَ  
 مِنْ قِيَمَتِهِ وَالتَّامُ كَالتَّامِ وَالنَّظَرُ كَالنَّظَرِ وَلَكِنْ إِنْ اسْتَوْفِيَ  
 دِيَةُ الرِّقِيقِ قِيَمَتُهُ هَكَذَا يَحْرُرُ بِهِ أَمْ لَا فَيُؤْتَى وَاسْقَطَ  
 أَمَةٌ يَقْدَرُ بِنَظَرِ الْعَدُوِّ فَإِنْ اسْقَطَتْهُ حَيَاتُهَا أُعْطِيَ  
 قِيَمَتُهُ وَنَقَصَ بِهَا وَإِنْ كَانَ حُرًّا فَالْغَرَّةُ وَهَكَذَا هِيَ عَبْدٌ أَوْ  
 أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ جَوَادٌ أَوْ أَرْبَعُونَ دِينَارًا أَوْ خَمْسُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ  
 شَاةً أَوْ خَمْسُونَ أَوْ سَبْعُونَ أَوْ مِائَةُ أَوْ مِائَتَانِ دِرْهَمًا أَوْ  
 خَمْسُ مِائَةٍ أَوْ خَمْسَةُ أَعْرَافٍ أَوْ عَشْرَةُ أَوْ عَشْرُ الدِّيةِ أَوْ  
 النَّظَرُ خِلَافُ وَغَرَّةٍ مَشْرُوكٍ قَدْرُ عَشْرِ دِيَتِهِ وَقِيلَ النَّظَرُ  
 أَيْضًا وَاسْقَطَ مِنْ عِلْقَةٍ فَمَا فَوْقَ أَنْ وَقَعَ مِيتًا وَالْإِقَامَةُ وَأَنْ  
 لَمْ يَصُورْ وَقِيلَ الْغَرَّةُ فِي الْمَصُورِ وَفِي غَيْرِهِ النَّظَرُ لَا يُؤْخَذُ  
 فِي الْحَكْمِ بِنُطْقَةٍ سَقَطَتْ وَلَزِمَتْ تَبَاعُثُهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى  
 وَفِي الدَّمِ النَّظَرُ إِنْ قُتِلَتْ امْرَأَةٌ فَخُجَّ وَلَدُهَا مِيتٌ لَمْ  
 يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ وَإِنْ وَقَعَ حَيَاتُهَا فَعَلَى الْجَانِي دِيَتُهُ وَالْكَفَّ بِهِ

ايضا وان بطنها اثنان فخرج احدهما ميتا ثم ماتت ثم  
الآخر حيا وورث امه وان ما ورثت من دية الخارج ميتا  
قبلها وان لم يكن لاخته اب وورث ايضا منه منابه وولدت  
جانيا فيما تولد من قبله خروج نفس وان لرفيق قتل وان  
خطا كفارة وان اقترض زوج زوجته دون ثمان سنين  
فماتت به فعليه دينها لان فوقها وقيل لزمته مطالعا  
ان كان قبل بلوغ وبعده عاقلته \* (تذبيحات)  
(الاول) ان لكل عظم كسر يدا او رجلا او ترقوة  
او جنب وجبر على شين اربعة ابعرة وان على غيره فبعير  
وان في كل جنب اثني عشر ضلعا ولكل ان جبر على شين  
ثلاث بعير وان على غيره فسدسه وان جبر الجنب على غيره  
فبعير ان لم يكن فيه عيب ولا عثم فكان كان احدهما  
اعطى دية الكسر والعيب بالنظر كالعثم سنة فان تم  
عيبه اعطى بقيمة ديته وحسب ما صار اليه من دية الكسر  
من دية العيب وهو دية العثم وما كان من فك او اختلاع  
سيم ان لم تبلغ جراحة وقع فيها فك لفساد او اختلاع  
فكان فسد من ذلك فدية تامة \* (الثاني)  
ان لكل مفصل كسر باصبع ثلاث خمس كسر اليد فان جبر  
على شين فخمس بعير وثلاث خمسه وان على غيره فثلثا  
خمسه واربعة اخماس ونصف عشر دية اليد لعظم الابهام  
\* (الثالث) لا قصاص بين الزوجين وصح القودان

قتل احدهما صاحبه عمدا والارث في غير القتل ولا قطع ان  
 سرق احدهما لآخر من منزلهما فيه كولد من بيت والده  
 ان كان تحتها ولم يتجره ولا قطع على ابويه مطلقا ولا يقتلا  
 به ويقتل بهما وجوز قتل الام به ولزمتهما على الاول ديتة  
 ولا يرثانه \* (الشرع) \* ان جرحت امرأة رجلا  
 اقصر منها الى منتهى جرحه وترد عليه نصف ديتة وهو  
 المختار وقيل ليس له اكثر من جرحه ولا قصاص بينهما في فرج  
 وكلم الارث به وتقيس امرأة جرحها فيه مثلها من نسائها  
 بتعليم ولرجل اقربه ايضا \* (الحكاصس) \* من  
 كسر قتل انف فادى فبعير وان ادى احد مخربه بدونه  
 فنصفه وان تخشا فالثامة واحدها نصفها والتخش هجاء  
 نثر رجمه وان قطع ماره للقصبة فتامة وللارثبة  
 حساب الذهاب والباقي ولنافذة مخربه الثلث وثلاثة  
 ان نفدت في احدى الورقتين والحزم فيه نافذة والمخرفة  
 تقبان وحاجز بينهما وان نفدت التقبتين والحاجز  
 فثلث دية الانف واحدهما والحاجز ثلثه \* (السادس) \*  
 ان ادعى مضروب ذهاب عينه من ضاربه جعل له سواد  
 في بيضة وتغضص صمغيته فينظر اليها بمصابته فان لم  
 يميز حلف ثم تفتح الاخرى فينظر بها حتى يشبهها بعد  
 فيوقف على الموضع ويحلف عليها وياخذ قدر النقص  
 \* (الستابع) \* تتم دية اللسان بذهاب كلامه

ويؤخذ ببعضه قدر الذهب بعدول فإن اقام  
الحروف ولم تفهم فسوم عدل بما قطع من اللسان وان  
لم يقيمها حتى تعرف قمامة وان اقام بعضها فله دية ما  
امات منها حتى يعرفه من معه بقدره على عدد جملتها  
من التامة وفي نافذته ثلث الدية كلسنا الاعجم  
وكذا لكل جارحة بها افة امامتها ان قطعت كعسماء  
يد وشلاء وعرجاء رجل وعوراء عين وسوداء سن وخصي  
ذكر ونحو ذلك \* (الشان) \* لا قصاص في  
لطمه فان اثر ث حمرة او خضرة او سودا فمائة وعشرون  
درهما والافستون ولا في رمي حجر فان اثر جرحا قيس  
ولا في ضرب بعضي فان اثر فعشرون والافخمسة  
وكذا السوط وان ربطا كالركبة والركضة ونصف  
ذلك في الوجه وقيل في الركضة النظر وقيل ثلاثة ابعة  
\* التاسع \* دية الاعماء ان قام صاحبه سالما  
فبعير ان لم تذهب صلواته فان ذهبت فثلث تامة  
وقيل خمسة ابعة فان ذهب اكثر منها حسب الاختيار  
بعير مطلقا ولكل قرحة لا تبرأ ثلث دية كسر العضو  
\* العاشر \* لدامية اذن ان تمت فيها راحية في  
اخرى نصف بعير وهو لباضعتها ومع نصفه لمتلاختها  
ولنافذتها ثلث ديتها والشتر فيها كالنافذة ولها في كل عضو  
ثلث دية العضو وللوضحة نصف عشرة الدية في الراس

وللدامية خمس موضحة وللباشعة خمسها وللثلاثة  
 ثلاثة أخماسها وللسمحاق أربعة أخماسها وللهاشمية ضعفها  
 الموضحة وللمنقلة ثلاثة أضعافها وللأمة الثلث وهي  
 قيل في كل عضو فيه مخ أن خرج حتى ظهر والجائفتين الثلثا  
 ولا قصاص في جافة وهاشمية ومنقلة ولا في كسر عظم  
 ولا في كتمان وخص بالظهور كما مر ويحمل قدر عليه كمفصل  
 ولو قطع رجل يده آخر من فوقه لا يقتصر منه من المفصل  
 ولخذ الفضل دية وإن فوق الرسغ خير في الاقتصاص ولخذ  
 الدية ولما بقي في اليد من عند الرسغ لمنهاتها ثلث ديتها  
 فكان قطع قاطع منها كان لما قطع ثلثها بحساب ما قطع  
 وما بقي وإن قطع يميني آخر والقاطع يسراه فقطع لرمقه  
 الأرش لا القصاص كعكسه وإن قطع اليميني وكان بها  
 فقطع خير المقطوع في أخذ دية يده وفي القطع ورد نصف  
 الدية إن لم يكن القاطع أخذ الأولى الذاهية وإن قطع  
 أصيحا أو راجية وليست للقاطع فالدية **باب** \*  
 القتل كالجرح أما عداوشبهة أو خطأ وحده الأول يخرج  
 رمية عدا من يد مكلف نافذ الأحكام على شخص معين  
 تنكاه فادماؤها من كل الوجه لا باباحة قتله فخرج بالأول  
 الأمر وبالثاني الطفل والمجنون وبالثالث العبد والمشارك  
 وبالرابع المرتد والباغي والمشارك والمخارب والكاذب والزاني  
 المحض والزنديق ونحوهم والثاني بالضرب بما لا يقتل عادة

فيموت به المصروب مكانه والثلث بسقوط ضربة  
 اورمية من يد مكلف الى الصيد او دابة او انسان فيصيب  
 غيره وصح ايضا بسقوطه نفسه او شي منه على غيره او  
 بصيحة يصيحها في مباح فيموت بها او نحو ذلك ومن العمد  
 القيلة فهو ان يقتال باحد فيدعي لقطع اموال او جماعة او  
 خير فيؤتى به لمطهر وهو معتزل لا يعلم ما يراد به والقتك  
 وهو ان يؤتى في بيته او مكانه غافلا لا يرى انه اريد به  
 باس فيقتل فجأة وهو الذي يقال فيه الاسلام قيد القتل  
 لا يقتك مؤمن ولا قتك في الاسلام والغدر وهو ان يقتل  
 بعد اعطاء الامان وهو شر الوجه والعقص وهو ان  
 يضرب بحديد فيموت مكانه وقد قتل عمر رضي الله عنه  
 بامرأة قتلت بها ثلاثة رجال وقال لو تمالي عليها اهل  
 صنعاء لقتلتهم \* (باب —) \* سنن في الدنيا  
 وان بخطا مائة من الابل تعطى في العمد ثلاثون بنت  
 لبون وثلاثون حقة واربعون جدعة الى بازل عامها  
 كهن خلفات وكذا جروحه وان قلت ولو جلا واحدا  
 او بعضه على قيمة الابل وفي شبهه خمسة وعشرون  
 بنت مخاض وكذا بنت لبون وكذا حقة وكذا جدعة  
 لبازل عامها وكذا جروحه وهكذا قيمة كل بعير اربعة  
 دنانير وهو المختار عندنا او خمسة او عشرة او على قدر  
 الغلاء والرخص خلاف وروي عن عمر رضي الله عنه

انه جعل على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق  
 عشرة الاف درهم وعلى الشاة الف شاة وعلى البقر مائتي  
 بقرة مسنة وعلى الحلة مائتي حلة فدية غير الخطا الا وقت  
 فيها الا ما وقت آخذها وقيل كل دية لزمته لا يصلح تؤدى  
 في ثلاثة اعوام ودية الخطا كذلك اثلاثا والثالث في عام  
 والنصف في عامين وهي على عاقلة الجاني وليس عليه غير جمعها  
 وقيل واحد منهم ولزم صاحبها جمعها وتعقل الثالث فاكثروا  
 وقيل الموضحة فاكثروا وهذا في دية الحروا مشتركا وانثى  
 وتجب في عزته كتمامته في الاعوام وقيل غيره والعبد في الغرة  
 كتمامته ايضا ودون الثلث والموضحة في الخطا في مال الجاني  
 وان طفلا او مجنونا وان لم يكن العاقل والمجنون جن بعد  
 عقل مال فهي دين عليه لوجوده وان اعسر طفل ففي مال  
 ابيه ان كان والا فدين لازم والمولى الطفل ان جنى في ماله  
 ان كان والا فدين عليه وقيل على مولاه وكا لطفل من جن من  
 صغره والعبد ان قتل او قتل بخطاه او افسد به لم يلزم <sup>قتل</sup>  
 ربه اذ لا تعقل عاقلة عبد او لاعدا ولا اعترافا ولا صلحا  
 ولا ما جنى مملوك ولا يلزم ربه اكثر من قيمته وان في عمد  
 وتعقل ما بين وان بشهادة بعضها لا بقول جان ولا جنى  
 عليه فمن بان له ذلك منها لزمه منابه عند الله وتجب وان  
 في كتمان بشهادة عدول وان من العاقلة ومن قتل به  
 اكثر من واحد لزم عاقلته ثلث كل في كل سنة وان قتل احدا



متعدد لزم عواقبهم الثلث في كل عام وان اثنان احدهما بعد  
لزم عاقلة المخطئ الثلث في الاول والسادس في الثاني والتمتع  
اما القتل او نصف الدية والخيار للمولى فان قتله رد  $\frac{1}{2}$   
النصف وقد مر الخلف في العاقلة وهي للمولى عاقلة منزله  
ولا وه يعقلون عليه ويعقل عليهم لانه واحد منها وهك  
عاقلة اللقيط عاقلة لا قطه او لا قولان وكذا مسلم على  
يد احد ولا يدخل في عقل موحد ومشارك وطفل ومجنون  
وامرأة وعبد ويؤديها الاقرب فالاقرب حتى يتم الثلث  
وان تمت ولم يتم رجع من حيث ابتدى حتى يتم وان لم يكن  
في العاقلة الارجلان وان كان واحدا وليس للجاني عاقلة  
ادى الكل وحده ولو طفلا او مجنونا او امرأة من اموالهم  
وهك يعطى كل اربعة دراهم او ثمانية او درهين خلا  
وان اتم الثلث في الاولى لا العشرة بدوا في الثانية بالاول  
وكذا في الثالثة وينظر في الثالثة من حين فرضت الدية  
لا من حين وجبت ولا من حين شرع في الاعطاء فان مضت  
الثلاثة من حين فرضت ادوها كلها في سنة وان مضت  
سنتان فثلثها وجاز اعطاؤها في سنة حين وجبت  
ولا يرجع بعده ولا يجب بالوعد واعطاء اقلها برضى ومن  
كل ماله قيمة والقصص على العشرة لا الزيادة عليهم  
وتجب وان على فقيرها لا مفلسها ودخل في الباقي طفل  
ومشارك وعبد اسلام وبلوغ وعتق وسقط من مات قبل

فرض ومن له عشائر كمولى ومشارك وخليط عقلن عليه  
 كعكسه ويجب عليها الثلث لكل سنة وعليه ان يدي مع كل  
 فيها بقدر بلوغه في عشائره واشترأكها فيه او كان مولى  
 او خليطاً والمشارك واحد منها ويعطى مع كل مناب رجل  
 ومن ضرب رجلاً براسه او خيته فازال شعرها اعتبر الاكثر  
 فيعطى به وان تولد عن ضربه بطلان جارية اخرى لزمته  
 دية الجرح وما تولد عنه \* (باب القتل) \* شرط  
 القسامة ان توجد في قتل حر علامة قتل ولا يعلم قاتله  
 ولا يدعى على معين ولا يوجد بمسجد تقصى فيه جماعة ولا  
 قتل من زحام ولا يكون في البلد قوم بينه وبينهم عداوة من  
 غير اهل فكاذاكلت الشروط لزم اهل تلك البلدة والحملة  
 او قريباً منها ان يحلفوا خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا قاتله  
 وليس على اعمى وصبي ومجنون وامرأة ان لم تكن بالمحل  
 وحدها قسامة وان وجد به واحد ولو امرأة تكررت عليه  
 الايمان حتى تتم خمسين ثم يدفع الدية وتؤدى على امرأة  
 عاقلتها ان كانت لها والا فمن مالها وكذا ان لم يكن الا  
 مشترك تكررت عليه وتؤدى عاقلته وعلى مولى العبدان  
 ان فرد كذلك ومن لا عشيرة له لزمته في ماله والحى كالدار  
 والبيت فان وجد في كالدائر بها خصت القسامة بها  
 وكذا اهل الخطة لاجتاورهم لغيرهم من ساكن او مسافر  
 او مشترك ما دام احد من اهلها فان لم يكن لزمته هذه

الاصناف ممن كان منهم بها وعلى عواقلم الدية وان  
 وجد نحل تجب فيه ولو اب وابنه او زوج وزوجته لزمتم  
 وعلى عواقلم الدية فمن ابى ان يحلف حبس حتى يحلف او يقر  
 وتجب في الظهور لا في جارية راس دون بدن وان وجد  
 الراس وحده او القتل مقسوما انصافا على الطولي  
 فكل تجب فيه اولا قولان وان قسم بعرض لزمتم فيها  
 بلى الراس وان وجد بين قريتين او سكتين فليس ما بينهما  
 ولزمت اهل القرية اليه وان استوتا فالكل ويقاس من  
 موضع رجله ان وجدت والا فمن بينهما وقيل من موضع  
 كل لناحية اخرى وقيل لناحية واحدة وان وجد بوسط منزل  
 او طرفه لزمتم اهله وكذا شارعهم واهل الزنقة خاصة  
 ان وجد فيها وان بمسجد رجل او واديه خص بها وهل  
 لزمتم بوادي عامة اهله اولا قولان وكذا بالسوق ولزمت  
 بوجوده في الاميال او داخلها لا خارجها واقرب الحيز اليه  
 ان وجد بينهما وهما معا ان استويا اليه وان برحلة مسافرتين  
 اوحى فعليهم ولزمت سايق دابة وجد عليها او قائدها او  
 راكبا وكلهم ان اجتمعوا وكانوا من اهلها وتديه عواقلم  
 فان لم يستتوا اليها فعلى من كانت بيده يصرفها حيث شاء  
 وان لم يوجد معها احد فعلى اهل موضع وجدت فيه لا  
 على صاحبها وان على شجرة او جبل او حائط او سارية فكل  
 والخيار فيها للولى فمن اختاره للحلف حلف ومن ابراه برى

وَإِنْ اسْتَمْسَكَ بِوَاحِدٍ فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ الْقَتِيلُ وَإِنْ ادَّعَى مُسْتَمْسِكًا  
 بِهِ أَنَّهُ جَرَحَهُ فَابْرَاهِيمُ لَغَيْرِهِ وَلَا يَقْتُلُ مَدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ أَوْ  
 بَيَانٍ عَلَيْهِ وَهَكَذَا يَقْبَلُ مِنْ أَهْلِ خُطَّةٍ وَجَدَ فِيهَا عَلَى غَيْرِهِمْ  
 أَوْ لَا قَوْلًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْ وَارِثِهِ وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ لِلغَيْرِ وَلِزِمَتْ  
 حَامِلًا عَلَى ظَهْرِهِ وَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ وَتَدْيِهِ عَاقَلَتْهُ  
 كَعَوَاقِلِ أَهْلِ خُطَّةٍ إِنْ كَانَ نَوَاسِثُ قَبَائِلِ شَتَّى وَلِزِمَتْ فِي سَقَطِهَا  
 بِهِ الْإِثْرُ جَرَحَ إِنْ كَمَلَتْ خَلْقَتُهُ وَإِنْ وَجَدَ قَتِيلَ بَيْنَ قَوْمٍ وَلَمْ  
 يَعْرِفْ لَهُ وَارِثًا اخْذَمْنَاهُمْ دِيْنَهُ الْإِمَامُ وَتَضَعُ فِي مَشْرُكٍ  
 لَا فِي عَبْدٍ لِأَنَّهُ مَالٌ وَإِنْ وَجَدَ بَقْرِيَّةً أَصْلَهَا الذَّوِي الشَّرْكَ  
 وَالْإِسْلَامُ فَهَكَذَا لَزِمَتْ الْكُلُّ أَوْ تَخْتَصُّ بِذَوِي الْإِسْلَامِ  
 خِلَافُ \* (فَصْلٌ) \* يُؤَدَّى عَلَى مَكَاتِبٍ وَسَاعٍ  
 بِبَعْضِ قِيَمَتِهِ مَا بَقِيَ مِنْ دِيْنَتِهَا وَلِزِمَتْ مَنْ كَانَ بِسَفِينَةٍ  
 وَجَدَ فِيهَا وَإِنْ وَجَدَ جَرَجَ فِي قَبِيلَةٍ وَلَمْ يَدْرِ مَنْ بِهِ وَلَمْ يَزَلْ  
 لَازِمًا فَارْشَحْنِي مَاتَ لَزِمَتْهُمْ قِسَامَتُهُ وَدِيْنُهُ وَفُتْنَتَيْنِ  
 وَجَدَ بَيْنَهُمَا قَتِيلًا لَا بَعْدَ لِقَاءِ عَشْرٍ كَرْدَةٍ وَإِنْ مَاتَ أَهْلُ  
 قَرْيَةٍ وَجَدَ بِهَا وَبَقِيَ فِيهَا نِسَاءً وَأَطْفَالٌ وَمَجَانِينٌ وَغِيَابٌ  
 فَهَكَذَا لَزِمَتْهُمْ قِسَامَتُهُ أَوْ لَا فِيهِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ أَعْطَى أَهْلَ خُطَّةٍ  
 دِيْنَةً قَتِيلًا فَاتَى مَقْرِبَتَهُ أَوْ مَبِينٍ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ  
 وَاخْذَهَا رَدًّا لَهَا أَوْ عَطَاهَا بِالْقِسَامَةِ عَلَى أَهْلِ الدِّيَّانِ وَلَقِيْنَا  
 وَالْقَتْلَانِ إِنْ وَجَدَ بَيْنَهُمَا يَدٌ وَعَلَى رُؤُسِهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَتِيلٌ  
 لَا يَحْكُمُ عَلَى وَاحِدٍ بِشَيْءٍ حَتَّى يَتَبَيَّنَ قَاتِلُهُ فَيَقْتُلُ بِهِ أَوْ يَدِيهِ إِنْ

كان لا يقتل به وقيل انما يديه منها الذين لم يقتل منهم وقيل  
 عكسه والحر والعبد والمذكر والانثى والموحد وغيره والطفل  
 والبالغ سواء كالليل والنهار في مقاتلتها وقيل ان كانت ليلا  
 ولو تعدد القتل او قتل من كل والغنة من ثلاثة فاكثر وجب  
 وان من ناحية اثنان وحكم بذلك ان ابطلتا او جهل حالهما  
 فيدوه معا وان كانت احدهما محقة لزيم المبطلة وان كان  
 القاتل من محقة لزيم المبطلة دية وقيل يوقف حتى يتبين قتاله  
 باقرار او بيان كانتا مشتركتين او بعضهما ويوقف امرهم  
 ان كانتا اطفالا او مجانين حتى يتبين وترد الدية ان بات  
 قتاله بعد اخذها واما القتل واتمام العدة بالاطفال  
 والمجانين ففيه تردد \* (باب <sup>٧</sup> ) \* لزيم بقتل  
 العمد الكفر والقود ولا يصلى على مقيد به الا ان تاب ويصلى  
 عليه في شبهة وهكل لزيم به قود ام لا قولان لانه تعمد  
 قاتل به ضريا لا قتلا ويدي قتيله من ماله على الثاني وهو  
 اثم ودية الخطا على العاقلة ولا عمد في فعل صبي ومجنون  
 ولا قود عليهما ويقاد بهما قاتلها عمد او هو بين العقلاء  
 الاحرار ولو نساء وبين المشركين مطلقا وقيل ان كانوا اهل  
 كتاب وقيل يقتل يهودي بنصراني ومجوسي يهودي  
 ووثني مجوسي لا عكسه ولا رجل بامرأة ان لم يكن فتكا  
 حتى يرد وليها نصف دية وقيل لا يرد وان غير فتك ولا  
 عيد اكثر قيمة باخر حتى يرد به الفضل وتقاب جماعة بواحد

وَقِيلَ وَاحِدٌ فَقَطْ وَبَرَدَ الْآخَرُونَ لَوْلِيَهُ مِنْهُمْ مِنَ الدِّيَةِ  
 وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَيُقِيدُ لَوْلَى كُلِّ قَاتِلٍ جَمَاعَةٌ مُطْلَقًا وَقِيلَ لَوْلَى  
 الْأَوَّلِ وَقِيلَ لِلْآخَرِ وَإِنْ اشْتَرَكَ فِي وَاحِدٍ عَاقِلٌ بِالْبَالِغِ مَعَ  
 طِفْلٍ أَوْ مَجْنُونٍ لَزِمَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ الْقَوْدَ وَعَاقِلَةُ الْآخَرِ نِصْفُ  
 الدِّيَةِ وَفِي اشْتِرَاكِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ يَلْزَمُ عَوَاقِلُهُمَا ثَلَاثُهَا  
 وَقِيلَ لِقَوْدٍ فِي هَذَا وَيدُونُ جَمِيعًا وَإِنْ اشْتَرَكَ مَعَ  
 غَيْرِ إِنْسَانٍ وَلَوْ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبٍ أَوْ سَبْقَةَ الْغَيْرِ فَهَلْ يَقْتُلُ  
 بِهِ أَوْ يَدِيهِ قَوْلَانِ وَإِنْ اشْتَرَكَ فِيهِ حُرٌّ عَاقِلٌ وَعَبْدٌ  
 قَتَلَاهُ مَعًا وَإِنْ عَبْدٌ قَتَلَ فِيهِ مِثْلَهُ وَيُؤَدَّى نِصْفُ قِيَمَتِهِ  
 الْحُرُّ جَازُ الْقَوْدِ وَأَخَذَ الدِّيَةَ وَإِنْ فِي كِتْمَانٍ وَلِلْجَانِي أَنْ  
 يَقِيدَ لِابْنِ قَتِيلِهِ أَوْ لِأَبِيهِ وَلَوْ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَاءِ أَنْ تَسَاوَوْا فِيهِ  
 وَالْأَقْلَبُ الْقَرَبُ إِلَيْهِ وَكَذَا الْجَدُّ مَعَ الْمَبْنِيِّ لَامَعَ الْأَخُوَّةُ وَلَا  
 يَصُحُّ لِعَبْدٍ وَطِفْلٍ وَنَحْوِهِ فِي الْمَرَاةِ خِلَافُ مَرْوَهْلٍ يَهْلِكُ  
 إِنْ أَقَادَهُ لَوْ لَا دَامَ لَا فِيهِ تَرَدُّدٌ وَفِي جَوَازِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْجَمَلَةِ  
 بِالْجَنَايَةِ قَوْلَانِ وَإِنْ أَقْرَبُ رَجُلٍ يَقْتُلُ آخَرَ فَبَيْنَ أَنْ يَقْتُلَهُ غَيْرُ  
 قَتَلَاهُ مَعًا وَقِيلَ الْمَقْرَفَةُ وَقِيلَ الْمَبِينُ عَلَيْهِ وَلَا يَقْتُلُ  
 إِنْ رَجَعَتْ بَيِّنَتُهُ وَفِي الْمَقْرَانِ رَجْعُ قَوْلَانِ وَإِنْ قَتَلَ مَبِينٍ  
 عَلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ فَهَلْ يَغْرَمُ دِيَّتَهُ قَاتِلُهُ وَيَرْجِعُ بِهَا  
 عَلَيْهِمْ أَوْ هُمْ بِالْارْجُوعِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَتَلَ مَقْرَفَةً فَجَاءَ  
 مَقْرَفَتُهُ آخَرُهُ أَيْضًا فَهَلْ يَغْرَمُ قَاتِلُهُ دِيَّتَهُ أَمْ لَا قَوْلَانِ  
 وَإِنْ أَقْرَبُ رَجُلَانِ يَقْتُلُ آخَرَ ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَقَاتِلَا

فهل يقتل كصاحبه او عسك عنه خلاف وان قتل  
 مقر فلا تغرم ديته ان اتت بيمينه قتله واخر وان خرج  
 المقر بعد قتله مجنوناً عزيمةً ان جن قبل جنائته وحل  
 قتله ان جن بعدها وكذا ان زنى شخصاً او ارتد موحد او  
 طعن او منع حقاً او قتل احد بحساسة ثم جن فانه يقتل  
 وقيل حتى يبرأ وان اقر رجل بالخرانه قتل اباه او ابنه  
 او اخاه وهم احياء حاضرون او ماتوا قبل ذلك فعته  
 وبزسام وان تلف مقر او مبين عليه في جماعة حتى لا يفرز  
 كف حتى يتبين وان قال قتلته خطأ او انا طفل او مجنون  
 او بغي على فقتلته خوصم وقيل لا يشتغل به الا ان بين  
 دعواه وقيل يحبس حتى يبين ومن قال بالآخر قتلته وليك  
 بتعدية فقال له كذبت لم تقتله فهل له قتله بعد ام لا  
 قولان \* (باب ٧) \* تقدم انه لا يعفى عن  
 قاتل بديانة او على سالب او بعد عفو او امان او اخذدية  
 وامرهم للامام ويورث الدم ويعطى وجاز اخذ اجرة على  
 قتل مباح كما مر ان لم يكن بطعن او نحوه واعطاؤها مطلقاً  
 وقتل الولي بنفسه بعد اذن به او استجارة عليه لا بعد  
 اعطاء دم وليه لخروجه من يده به فمن قتل بعد اعطائه قتل  
 بقتله وقيل لابناء على بطلان عطية الدم ومن اعطا لمن  
 لا يحل له القتل كطفل او مجنون او امرأة على الاكثر فله الدية  
 وان بلغ او افاق بعده فهل جاز له القتل ام لا قولان

ولا يصح اعطاؤه لعبد او مشرك وفي التسمية منه قولان  
فبجزها يجز القتل للكل كالورثة والاولياء فان عفي واحد  
منهم او طلب الدية لم يجز القتل له ولا لغيره ان علم بفعله  
وقد مر وضمن الجاني مناب من لم يعف عنه من الدية  
وقيل العافي وقيل لادية بعد عفوان من واحد وان  
مات واحد منهم او ارتد او جن قتل غيره وان ارتد الاقرب  
تقدم الا بعد فان عفا او اخذ الدية ثم اسلم لم يجز له القتل  
ولو اخذ بعضها منها وياخذها منه وان قتل ولي قاتل وليه  
ثم خرج اقرب منه اعطاه الدية وان خرج بعد اخذ او عفو  
بطل فعله وللأقرب ما شاء وان كان الولي طفلا او نحو  
الرجل او غائبا انتظر ان لم يكن له شريك يصح فعله في  
الحال وان كان عبد او مشركا او امرأة قتل من دونه وان  
لم يقتل حتى عتق او اسلم رجع الامر اليه وكذا ان عفا او اخذ  
الدية وفي قتل العبد والمشرک والمرأة الوقف وجوز لاخت  
وبنت وهكل يورث مناب من مات من الاولياء من  
الدم ام لا قولان وغرم وارثه الدية ان قتل على الشفا  
وان قتل الجاني غير الولي قتل به ولو جوز الولي له فعله  
وقيل غير ذلك وان قتله غير الولي ولم ياخذ منه الدية  
واخذ دية الجاني وليه فهكل ياكلها وتسقط دية قتيله  
بموته او يغرمها الولي قتيله وكذا ان ترك مالا ولا تسقط  
بموته قولان \* (فضـ شـ) \* من مات بجر



ولو صغير قتل به جاريه ان لم يميت بعد برووان برجوع  
 ولا يبرئ قتل به جاريه ان مكث يوما وليلة فمات وجوز  
 مادون ثلاثة وقيل سبعة وقيل ما حيي الجرح وكذا ان  
 جرحه غيره بعده او قتل اولدغته حية او عقرب او  
 نحوها او حدث به ما يقتله لا يقربه وان اطعمه او سقاها  
 سما او ما يقتله فمات منه قتل به وان اعطاه ذلك فشر به  
 فمات او ربطه حتى قتله سبع او حية او عقرب او نحوها  
 او برد او عطش او نحوها فعليه دية وان رمى عليه حية  
 او رماه عليها او على سبع او في بئر او بحر او من عال فمات  
 من ذلك قتل به وان امر طفله او عبده او كلبه او جماله  
 فقتله قتل به وقيل في البهيمة والطفل يغرم الدية وخير  
 الولي في العبد بين قتله ولخذه الدية فان قتله غرم  
 ربه ما زاد على قيمته وان امر ما ذكر وكان لغيره لزمه ان  
 لا قود اودية وقيل الدية مع الاثم ان حضر له حتى قتله  
 وقيل في البهيمة وان لم يحضر ق من اعطى لطفل حية  
 فلسعته فمات لزمته الدية لا القود والسيطان ان امر  
 بعض رعيته كالعلم بعض صبيان به يقتل احدا يقتل به ان  
 قتله وقيل لزمته ما ديت به ويقتل جان من رعيته ان عقل  
 ولزمته عواقل الصبيان ديت به وان اعطى الدية من لم يكن  
 بديته رجع بها على الجاني ان عقل ولا يلزم امر غير اثم ان  
 اعطاها جان وضمن جاسوس ما هلك بحساسته كفارة

باغارهم وان ترك قادر على تبيخه احد حتى قتله كبرداو  
 سبع او كحرق او وقع في هوة لزمه اثم وعتق ودية ولا يرثه  
 ان كان وارثه وقيل التوبة فقط اذ لم يباشر بديه وقد  
 مر فان نزع موكل من وكالة وكيل على قتل قاتل وليه او  
 عفا عنه ثم قتله لزمته دية والظاهر انه بلا علم بذلك ولا  
 فانه يلزمه القود وان امر عبده بقتله فقتله بعد ان اعتقه  
 قتل به وكذا امر لكطفه ان قتله بعد بلوغ ولزم الامر  
 اثم فقط ومن جرح جرحا يقتله فقتل وليه جرحه ثم  
 مات فمهل يقتل به ام لا قولان ومن رمى عبدا او مشركا  
 فاصابته رميته بعد عتق او اسلام لزمته دية الحر  
 الموحد وقيل يقتل به ان كان معاهدا وان رمى موحدا فكا  
 صابته بعد ردة اثم فقط وان ارتد الرامي قبل وصولها  
 الرمي قتل به وان رمى مشركا فارتد قبل وصولها  
 لم يقتل به وعليه قيمته وان كان حرا قتل به وان خرج الرامي  
 ملك ربه قبل الوصول فمهل جنايته عليه او على الثاني  
 قولان وكذا البرمي او البعض منهما وان جن الرامي قبله  
 فهك يقتل بمرميه او يديه قولان وان رمى مجنونا  
 فافاق قبله او طفلا فبلغ كذلك فهك دية مرميهما  
 عليهما او على عواقلهما خلاف وان رمى لجان بعض الاوليا  
 فعفى عنه الاخر قبله لزمته راميته دية ومن رمى انسانا  
 لا يحل فقتل ولي الرامي قبله او طعن او فعل مبيحا للدم اثم

وان رمى عبدا مثله هتق الرامي قبل ان يتوصل اليه

الراعي فقط بتقدمه وان رماه بحل فانتقل المحرم دمه  
 قبله غرم ديته ومن جرح فقتل ولي ولي جرحه غرم دية  
 جرحه وقتله بعد ان شاء وان تركه حتى قتله جرحه لزمه  
 ارشه ومن خرج لايحل فطعن او ارتد فقتله الجرح لزم  
 الجراح ارشه وان جرح مرتد وطاعن قتال ثم مات  
 هدر وان جرح عبد فقتل فمات بجرحه غرم جرحه دية  
 وارث جرحه لمعتقه وقيل انما لزمته قيمته عبد الرب  
 وان جرح معاهد فاسلم فمات به فاهل دية مسلم او  
 معاهد قولان وان جرح معاهد موحد فاسلم فمات بجرحه  
 فمك لزمته دية او سقط عنه ما فعل بشركه قولان  
 ايضا وان اختلف موحد مع مشرك اسلم فقال ذاك  
 جرحك محاربا وهذا اجر حتى مسلما قبل قول المجروح وان  
 اختلف فيما حضر من اولاد المسلمين في او من ماله فقوله  
 ايضا وقول الموحد فيما فات \* (باب       ) \* يعيد  
 الامام ان كان قاتل من لا ولي له فكان شاء قتله وان شاء  
 عفى عنه وان شاء اخذ منه الدية ان قتله في دولته والا  
 لم يخير ولزمه قتله ولا يحل لولي قتل بعد طلب الدية وان  
 طلب مالا بلا ذكرها فقولان وان عددها دنانير او دراهم  
 او غيرها فمك كطلبها او المال قولان ايضا وياخذ منه  
 ما شرط عليه من المال ويجازله قتله ان لم يتيه ورد ما  
 اخذله وان عفا عنه على ان يعطى له كذا من المال حرم عليه

قتله بعد ورجع للدية ان شرط عدد الرمل والنجوم  
 ما لا وخوها مما لا يمكن عدّه وقيل لاشي عليه وان  
 عفا عنه على ان يعطى له في يومه الف دينار فكل يلزمه  
 ذلك او الدية خلاف وان عفا على ان يخرج من بلده  
 او لا يرد موضع كذا الى كذا او نحو ذلك من كل ما وقع  
 عليه العفو على شرط بطل وجاز العفو وقيل غيره وكذا  
 ان علق لحيي فلان او لرضاه او لوقت كذا او نحو ذلك  
 لا يقتله بعد وان قال له اعطني اليوم كذا دينارا والا  
 قتلتك ولم يذكر عفو اجاز له قتله ان لم يعط له شرطه  
 وان اعطاه ثم اراد قتله فان لم يعط له ذلك الا ليركه  
 ذلك اليوم اجاز له قتله بعد وهكذا يرد ما اخذ منه  
 ان قتله فيه تردد وان قال له ان دخلت بلدة كذا قتلتك  
 فعلى شرطها ما لم يذكر عفو ولا يقتله ان علقه لرضي من  
 لا يتوهم منه رضى ولا ان قال له عفوتك ان شاء الله  
 او ان اصببت معونة الا عفوت عنك الى ثلاثة ايام  
 او عن نصفك او بعضك كيد او رجل وان قال له عفا عنك  
 نصفى او ربعى او يدى او رجلى او عابان منك كبلغم  
 او مخاط ما كان منه لم يجر عفو وان رد ما بان منه  
 من اعضاء فالتصق بجسده عفا عنه او حكى العفو عابان  
 من اعضائه بعد ما رجع والتصق فالوقف وان حكاه  
 عابان ولم يرجع بعد فليس بعفو وان قتل عبد حر ولو

خطأ فهو لوليه مطلقا وقيل ان شاء ودون نفسه  
من الجروح الحيار لربه وان قتل الآخر بعد الاول فهل  
هو الآخر اول ربه ما لم يحكم به لاوليا من قتل خلاف  
وان قتل مثله في القيمة خير رب القتل في اخذه او  
قيمته او في قتله او العفوة وقد مر ما ان كان  
القاتل اكثر قيمة وخير ربه في اخذ القاتل او قيمته او  
قتله او العفو في عكسه وان قتل متساويان قيمة اكثر  
منها فيهما خير ربه في اخذها في قيمة عبده او قيمتهما  
او قتل احدها وبرد رب الآخر لب القتل نصف قيمته  
وفي قتلها معا به تردد وقيل لا ياخذها ولا يقتلها  
به وان قتلها اعطى قيمة احدها وان تفاضلا فيهما خير  
كذلك في قتل ايها شاء فان قتل الاقل رد رب الاكثر  
عليه نصف قيمة عبده القتل وان قتل الاكثر رد رب  
الاقل نصف قيمته على رب الاكثر وفي اخذ قيمتهما  
من مالهما وان مات احد القتيلين بكرض وقتل  
الآخر رب القتل رد رب الميت منابه على رب الآخر  
وان تساوى القاتلان قيمة وكل منهما اكثر من القتل  
خير ربه في اخذ قيمته من كل نصف قيمة عبده وفي قتل  
احدها وبرد رب الحي لربه نصف قيمة القتل ويدرك  
على ربه ما جاوز قيمة عبده وقس على ذلك ما ان تفاضلا  
وكل منهما اكثر قيمة من قتلها فان قتل عبدا آخر اكثر

منه قيمة فعتق الجاني لم يقتل به بعد ويدرك رب القاتل  
 على ربه قيمة عبده وما زاد على قيمة الجاني فعليه جرح عتق  
 \* (فصل في) ان جرح عبده آخر فعتق فمات  
 بجرحه فلربه على رب الجارح ارش الجرح ولوليه الخيار  
 في عفو او قتل او اخذدية سوى مناب ما اخذ ربه من  
 الارش وان قتل عبده آخر لرجلين خيرا في قتله او اخذ  
 قيمته او امساكه ان تساويا فيها او كان عبدهما اكثر  
 ولهما احد الاولين فقط في العكس وان اختار احدهما  
 القتل والاخر القيمة زال عنه القتل فان قتله احدهما  
 بلا اذن صاحبه جاز ان يجازله فان كان القاتل اكثر  
 قيمة رد على ربه الفضل وان لم يجزله القتل وتساويت  
 قيمتهما فله على رب الجاني نصف قيمة عبدهما ولرب الجاني  
 على قاتله نصف قيمته وجاز على احدهما ان يجازله الاخر  
 والا فله على رب الجاني نصف قيمة عبدهما وان عفا على  
 شرط اخذ القيمة اخذاها وان اعتق الجاني احدهما قبل  
 ان يحكم لهما لم يجز وكذا كل فعل لهما فيه اول ربه وان جرح  
 عبده آخر فباع الجرح ربه او وهبه فمات عند من صار  
 اليه صار الخيار له فان عفا على اخذ قيمته من رب الجارح  
 فله اخذها سوى مناب الارش فلربا يوه او واهبه او  
 نحوهما وان عفا على ان لا يأخذ شيئا فالارش لازم لمن جرح  
 عنده وكذا ان قتله من صار اليه يدركه ايضا وقيل ان

بيع فمات عند مشتره لم يجد قتل جرحه وان فسخ البيع  
 او نحوه ولم يمت ترادوا وان مات في يده بجرحه لم يلزمه  
 شيء والامر لربه الاول وان قتل المنتقل اليه الجاني ثم بان  
 له فسخ المجرع ضمن قيمة الجاني وره قيمة المجرع لربه  
 \* (فصل ثلث) \* ان قتل عبد مديبر خيره في عفو او  
 قتل او اخذ قيمة فان اخذها فكل يدبرها اخر او  
 ياكلها وكذا ارش جرحه او اعضائه خلاف مروخيره  
 في عكسه في قتله او اخذ قيمة عبده لاخذ المدبر وجوز  
 ويستند ملوت سيده فيجرر فينظر لعنائه وقيمة القتل  
 فان تساوى تقاضيا وان زاد العناء رد الفضل للواثر  
 كعكسه وان كانت قيمة القتل اكثر من قيمة المدبر اعطى  
 الفضل حين حرر وان جرح مديبر عبد اعزمره الجرح  
 فان مات به بعد خيره في قتل المدبر ورد ما اخذ  
 من الارش لربه وفي اخذ قيمته بالبناء عليه وان لم  
 حتى حرر فله قيمة عبده لا قتله وان جرح عبد مدبرا  
 اخذ ربه جرحه وان لم ياخذ حتى مات اخذ وارثه  
 وان مات بجرحه خير وليه في عفو او قتل او اخذ دية  
 فان اخذها او قتل رد ما اخذ ربه من الارش وان  
 جرح عبد ام ولد اخذ ربه جرحها فان لم ياخذ حتى  
 مات ثم قتلها الجرح خير وليها في عفو او قتل او اخذ دية  
 فان اختار القتل او اخذ العبد او قيمته رد على ربه منها

الارش ان اخذه منه ربها وان جرحته عبد الزم ربها الارش  
 وان مات بجرحه بعد ربها اعطت ما زاد على الارش من قيمته  
 لربه والارش على وارث ربها ان ترك وفاء والاسعت له به  
 وان قتلها ربه به فبان قتله بعد موت ربها غرم ديتها  
 لو ارثها وحط عنه منها مناب قيمة عبده وان قتل معتق  
 او معتوقة ولاولى لها سواهما كلقيط شخص ومسلم على  
 يده فلا قتل لاحدهما على آخر وجوز للمعتق قتل قاتل معتوقه  
 لاعكسه وجوز ايضا وان اعتق المعتوق اخر فقتل الاول  
 قتل عليه معتقه لامعتوقه وقيل سيان ويقتل على السيد  
 الاول معتوقه هو وعلى الاخير معتقه وقيل هو وسيدة  
 اليه سيان وان قتل عبد عقيدتين عبد رجل خير في عفو  
 او قتل او قيمة واخذ بهما ايها شاء ما لم يفترقا فيدرك  
 على كل منابه منها وان تفاضلا فيها فكا قدمنا في عبد بين  
 رجلين ولا يجوز بقيمة عبد ان قتله حر ديته وقيل يغير قيمته  
 وان كثرت وان قتل عبد موحدي يهوديا فلوليه قيمته لا اخذه  
 ولا قتله به وعلى اليهودي في عكسه قيمته لربه ولا يقتل به  
 الا ان عبد امثله وان قتل عبدا المقرض فالحيار للرب  
 المال فان اختار القيمة اخذها من رب القاتل او من المقترض  
 ويرجع بها على الجاني وان قتل هو اخر خير ربه فان اختار  
 اخذها من رب المال او المقرض \* (باب ٦)  
 يقتل جان بكسيف لابن اراوسم او خناق وقد مر



وجوز ان قتل بها او امتنع بل وبكل ما امكن وتغقر له  
 دابته ويضرب في ثيابه ويهدم اليه بيت منع فيه وان اغيرة  
 ويغرم لابيته ان بناها لذلك والافقولان وكذا كل ما منع للحق  
 يكسر سلاحه ويضرب ويعقر كذلك ويهدم عليه بلا غرم  
 فساد في ذلك الا امتنع في بيت لغيرة ولم يبنه ربه لذلك  
 وكل بيت بني لمنع حق لم يلزم هادمه شيء ولا يهدم مسجد  
 امتنع فيه ويحصر فيه حتى يخرج وكذا ان طلع في شجرة لغيرة  
 لا تقطع وفي شجرته هو قولان فكل ما امتنع فيه او اتقى به  
 غير انسان مباح دمه لا يجازر ولا يغرم ان فسد ولكن لا يقصد  
 بالضرب ويقصد به جاز كمانع ولزمها غرم الفاسد وكهنت  
 بها وبغيرها مثلة قبل موت ولزمت بها بعده دية ومن مثل  
 بعده حرر عليه وان له فيه نصيب فقط ولا يسلط على  
 قتل جان غير انسان الا امتنع ويسلم لامام عدل لا لغيرة  
 (باب ٦) \* شرع القصاص لبقاء الحياة و  
 يكون بين الاحرار الموحدين البالغ العقلاء والعبيد بينهم  
 كالمشركين ويقتص موجد من مشترك لا عكسه كحر من عبد  
 كذلك وطفل من بالغ ان كان له اب وقيل لا يقتص ابوه  
 ولا بالغ من طفل كجنون كذلك من عاقل ويجري بين الرجال  
 والنساء وقيل لا تاخذه امرأة من رجل وقيل لا يؤخذ من لا  
 يعطى له وخص كما مر بالظهور يا ذن الامام فمن اخذه او  
 اعطاه في كتمان اثم وسقطت به التباعة ويجب في عمد وفي

تلف عضو لا بطلانه ولزم به دية ولا قصاص في الجروح  
الخمسة فوق الجلد وكان في خمس تحتها وقيل لا يكون في جرح غير  
موضع ولا في عضو بان لا من مفصل ولا في شعر راس او  
حاجب او شفر او لحية وجوز ولا يضر تخالف بصغر وكبر  
او عمش بعين او غيره بين جان ومقتض منه ومن له  
عين واحدة فنزع لذي عيني واحدة لم تنزع واحدة ويترك  
اعى ولكن الدية وينزع له واحدة في عكسه لاهامعاً  
وكن نزع لرجل عينية اخذله واحدة ودية الاخرى وان  
نزع عيني رجلين فلهما عليه نزع واحدة ان شاء وان اراد  
احدهما النزع والاخر الدية جازها وان تسابعا فللسابق  
العين وللآخر الدية وكذا غير العين وما قطع لامن مفصل  
لزمه القطع به فيه وفيما زاد النظر وقيل لاشئ فيه وكذا  
القطع من مرفق او ركلة وقيل يقطع بهما اليد والرجل  
ويؤخر النظر فيما بين مفصل اليد والمرفق كالرجل والركبة  
وقيل لا يؤخذ شئ ومن قطعت يميناه فشلت يمينه قاطعه  
او قطعت فله الدية لا قطع الاخرى وكذا غيرها وان  
قطعت يده من مفصلها فقطع لقاطعه من اصابعه  
فله قطع الباقي للمفصل وقيل الدية وان جاوز الموضع  
ضمنه ويقتل به ان مات من اجله وان لم يميت غرم دية  
ما جاوز وكذا من قطعت يميناه فقطع يسرى قاطعه  
يقتل به ان مات والا فلا شئ عليه وان مات مقطوع يده

بعد اقتصاصه من قاطعه قتل به ان مات به ولا عليه ان مات  
 القاطع به وان مات المقطوع لامن قطعه فلوارثه على قاطعه  
 دية لا قطعه وان جن المقطوع فلا يقتصر له ابوه ولا وكيله  
 ولهما الدية وكذا ان جن القاطع لا يقطع ما جن وللمقطوعه  
 الدية وانتظار افاقتة وجوز قطعه في جنونه وان ارتد  
 قبل ان يقطع قطع بها وللمقطوع بعكسه دية موحد لا قطع  
 وان قطع قاطع شيئا من كيدته فليس المقطوع الدية لا قطع  
 البقي وجوز وكذا ان شلتا وان قطع رجلا نيد آخر  
 مرة قطع لها واحدة وتراددا وقيل يقطع لكل يدا وقيل  
 له عليهما دية يده لا القطع وقيل له ديتها على كل منهما وكذا  
 في غير اليد ومن قطع يد رجل واصبع آخر ومفصل اصبع  
 ثالث ومفصلا من اصبع رابع فكان سبق اليه مقطوع  
 اليد فقطع يده فلكل من الآخرين دية ما قطع له وان  
 مقطوع المفصل من اصبعه فقطعه فجاء ذوا المفصلين  
 خير في قطع الباقي او ديتها ولا يحد قطع الباقي ودية المقطوع  
 قبله وان سبق فقطعها فجاء من قطع يده وذو مفصل  
 فلذى المفصل دية مفصله ولذى اليد القطع على ذلك او  
 الدية وان جاء ذوا اصبع بعد قطع المفصلين خير في دية  
 اصبعه ولو قطع الباقي بلا اخذ دية ما بقي له وجوز وان  
 سبق فقطع الاصبع فلذى المفصل دية مفصله وكذا الذي  
 مفصلين هذا ان اتحد القطع في الاصبع واليد وان قطع

رجل ، لاخر مفصلا من اصبعه ثم ، آخر ثانيا منها ثم ثالثا  
 سفلا فانه يقتصر في الاول وياخذ دية الآخرين الا ان وجد  
 قاطع الثاني مقطوعا منه الاول قبل فانه يقطع له الثاني  
 وكذا قاطع الاسفل ومن قطع لرجل اعلا اصبعه ولاخر  
 اوسطها ولثالث اسفلا فان اجتمعوا اليه قطع كل ما قطع  
 له فان عفا صاحب الفوقاني واخذ الدية بطل عنه القطع  
 ورجعوا للدية وكذا ان قطع واخذ ذوا الوسطاني الدية  
 او عفا لذى السفلا في الدية وان جاء الاخيران ولم  
 يحضر الاول انتظراه فان جاء وقطع فلها القطع والا فالدية  
 \* (باب ٧) \* هل جاز التوكيل على قطع ام لا  
 قولان وكذا غيره من القصاص وفي جواز هبة عضو قطع  
 او نزاع خلاف ايضا وعلى الجواز ياخذ الموهوب له الدية لا  
 القصاص وكذا هبة دم العضو ومنع بيع ذلك واصداقة  
 والاستجارة به ونحوها اتفاقا ولا يقتصر من جان مريض حتى  
 يبرأ الا ان جنى في مرضه وان جرح قاطع يد رجل في يده بعد  
 قطعه او بها عوج في محل القطع كره قطعها حتى تبرا ولا يقطع  
 بوقت يتولد فيه من قطعه موت او بطلان كالسما ثم يقتصر  
 بشفقة عادة وياخذه من وكله الامام او القاضي عليه ويذكر  
 المقتصر منه حذرا من هلاكه ويؤخذ من الجاني باقراره  
 او شهادة عدول على كرهه ان لم يوافق ولا يجبر ذوا القصاص  
 بنفسه ومن فقيت عينه او قلعت فاراد قصاصا جعل على

وجه المقتض منه ما نفا من حرارة النار كقطن او عجين  
 ويلف غير التي تزرع ثم تحي مرآة هندية فيمسكها مقابلها  
 حتى تسيل وتنتشر سن عمبرد في منكسرة حتى تساويها او  
 اللثة و ينتظر مجروح اراد قصاص جرحه سنة حتى يجشم  
 وان اقتض على الفور ولم ينتظر كذلك فقام اليه جرحه  
 بعد فكان فيه بطلان او هلاك لم يدرك ذلك ولا قصاص  
 بعد طلب دية الجرح او العضو \* (باب ٢٧)  
 تقاس الجروح برأية اهلهم اوسط الناس وقيل المجروح  
 بان يؤخذ عود قدر طولها و آخر قدر عرضها فينقط في كل  
 اثنتي عشرة نقطة معتدلة فيضرب فيقوم من ضربها  
 مائة واربعة واربعون فنصف ذلك اثنان وسبعون  
 وربعه ستة وثلاثون وثم ثمانية عشر وسدسه  
 اربعة وعشرون وثلاثة ثمانية واربعون وسدس السدس  
 اربعة ثم اعرف ما اخذ الجرح من نقط الطول والعرض  
 ثم اضربها وانظر ما بلغ فكان كان اربعاً واربعين وما  
 فراجية تامة طولاً وعرضاً فان زاد عليها او نقص  
 فاخره مثال ذلك جرح بلغ كل من طول وعرضه راجية  
 وزيادة نقطتين فذلك اربع عشرة نقطت في كل فاضرها  
 تبلغ مائة وستة وتسعين فارتفع منها الراجية  
 تبقى اثنان وخمسون فثمان واربعون منها ثلثها تبقى اربع  
 في سدس سدسها فذلك قياس وثلث وسدس السدس

وفي النقص كجرح طوله عشر وعرضه تسع فبلغ ضربهما  
 تسعين فهي نصف راجية وثلاثة ارباع السدس او  
 ثلثاها غير ربع السدس وهكذا ابكل نقطة من المنكسر  
 فهي ربع سدس السدس ومن غيره نصف السدس  
 والمنكسر هو المضروب وغيره ما لم يضرب فنقطتان منه  
 سدس تام وقد يقع لكل نقطة من الكبرى اذا تم فيها  
 القياس طولاً وعرضاً على حساب مائة درهم للبعير اربعة  
 دنانير وسدس دانيق ومن الباصعة ضعف ذلك ومن  
 المتلاحمة ثلاثة امثال ومن السميح اربعة ومن الموضحة  
 خمسة وهذا اذا ق الحسب ولم تحسن قسمته بالاجزاء  
 وقد مر ما للبعير فكل سدس من ستة عشر درهماً  
 وثلثا درهم فلنقطتين من الصغرى درهم ودانقان  
 وثلث دانيق وثلثا درهمان ونصف دانيق ولاربعة  
 درهماً واربعة دنانير وثلثا دانيق وخمسة ثلاثة دراهم  
 ودانقان وخمسة اسداس دانيق وليست اربعة دراهم  
 ودانق وهذا اما عند المتشارقة في مقدم الرأس  
 وفي الوجه ضعفه وفي الجسد نصف ما للمقدم فاذا  
 وقع في قياس الطول ثلاث وفي العرض كذلك قام عن  
 ضربهما تسع فهي نصف الثمن وهكذا وهما وجه آخر  
 للمعاربة ان كان في طول جرح كعرضه راجية فمضو  
 القياس فاذا قيل قياس في قياس فهو قياس وقياس

في قياسين كعكسه قياسان وهكذا اذ لانضاعف ضربة  
 واحد في عدد وان كثر كعكسه وقياسان في قياسين اربعة  
 وفي ثلاثة ستة وهكذا اوقياس في نصف كعكسه نصف  
 قياس وقياس في ثلث كعكسه ثلثه وهكذا اوقياس في ثلثه  
 كعكسه ثلثاه وفي ثلاثة ارباع كعكسه ثلاثة ارباع وهكذا  
 فالقياس في الكسر هو ذلك الكسر قل او كثر وكذا القياس  
 منه لكل منها ذلك الكسر فاذا قيل نصف قياس في مثله  
 فاضرب المقام في المقام باربعة والبسط في مثله بواحد  
 واقسمه على الامام بواحد واقسمه على الامام وهو اربعة  
 الحاصلة من ضرب المقام في مثله يخرج واحد وهو ربع  
 القياس وهو قولك كم نصف النصف وكذا انصف في  
 ثلث كعكسه معناه كم نصف لثلث كعكسه وهو السدس  
 وكذا انصف في ربع كعكسه وهو ربع النصف كعكسه وهو  
 الثمن فمقام النصف ثنان ومقام الثلث ثلاثة والعشر  
 عشرة وهكذا اقتنبه وقس وراجع مقاما اعد لذلك  
 \* (بالـ) \* قياس وكسر في قياس يضرب  
 الكسر في مثله فهو الامام ثم الصحيح في المقام ويزاد عليه  
 ما فوقه ثم يضرب في الصحيح الآخر بان يعيد من جنس الكسر  
 ايضا فكذا المحصل هو الجرح ويقسم على الامام مثال  
 قياس ونصف في قياس يضرب المقام في مثله باربعة  
 فهي الامام ثم الواحد في المقام ويزاد عليه بسطه فتحصل

ثلاثة فتضربها في الاثنين الحاصلة من تصيير الصحيح الآخر  
 من جنس الكسر فتكون ستة وتقسمها على الامام فيكون  
 الحاصل قياساً ونصفاً وهكذا اخوه وقياساً وكسراً في مثله  
 يحصل الامام من ضرب المقامين ثم يصير كل من الصحيحين من  
 جنس كسره ويزاد عليه بشطه فيضربا ويقسمها مثاله قياس  
 ونصف في مثله تحصل من ضرب اثنين في اخرى اربعة وهي  
 الامام ومن ضرب الثلاثة الحاصلة من ضرب الواحد  
 في المقام مع زيادة الواحد تسعة وهي بعد القسمة قياساً  
 وربع وهكذا وقياساً وكسراً في كسر قياس ونصف في ثلث  
 يضرب المقام في المقام فتحصل ستة وهي الامام ثم يبسط  
 الواحد مع النصف فتحصل ثلاثة فتضرب فيها الواحد  
 الذي على الثلاثة مقام الثلث فلا تضاعف فاقسم الحاصل  
 من ضرب البسط في البسط وهو الثلاثة يكون نصفاً وهكذا  
 \* (بَابُ —) \* ان قيل لك كسر ان في كسر كنصفاً  
 وثلث في ثلث وربع فاضرب مقام النصف في مقام الثلث  
 فتحصل ستة ثم مقام الثلث الاخر في مقام الربع تحصل اثني  
 عشر فاضرب فيها الستة تحصل اثنان وسبعون وهي الامام  
 ثم تضرب بسط المضروب وهو خمسة في بسط المضروب  
 فيه وهو سبعة تحصل خمسة وثلاثون فاقسمها على الامام  
 يخرج لك اربعة اشباع القياس وثلاثة اثمان تسعة وهكذا  
 \* (بَابُ —) \* ضرب كسور في كسر كنثلث وربع في ستة



فتحصل من مقاماتها اثنان وسبعون وهي الامام وما بساطها  
 سبعة وهي نصف السدس وسدس نصفه ومن ضرب المقامات  
 في قياس وكسور في كسور كقياس ونصف وثلاث في ثلث وربع  
 اثنان وسبعون كذلك ومن ابساطها مع الصحيح سبعة  
 وسبعون فهو قياس وخمسة اثمان تسعة ومن ضرب مقامات  
 قياس وكسور في كسور كقياس وثلاث في نصف وربع اربعة وعشرون  
 ومن ابساطها مع الصحيح مثل ذلك وهو القياس ومن مقامات  
 قياس وربع وسدس في قياس وثلاث وخمس ثلاثمائة وستون  
 وهي الامام ومن ابساطها مع صحيحها سبعمائة واثنان  
 ثمانون فاقسمها على الامام يخرج لك قياسان وسدس وثلاث  
 عشر سدس القياس ومن ضرب مقامات نصيب من كسر  
 في كسر كنصف ثمن في سدس ستة وتسعون ومن ابساطها  
 واحد وهو نصف سدس ثمن القياس ومن مقامات ثلث الثمن  
 في ربع السدس ستة وسبعون وخمسمائة ومن ابساطها  
 واحد وهو ثلث ربع سدس ثمن القياس ومن مقامات قياس  
 وربع الخمس في قياس ونصف التسع ثلاثمائة وستون ومن  
 ابساطها وصحيحها تسعة وتسعون وثلاث مائة فهي قياس  
 وعشر ونصف سدسه قد بر ذلك وقس عليه **خامسة**  
**في الاجزاء** كقياس وجزئين من احد عشر في قياس و  
 ثلاثة اجزاء من ثلاثة عشر يحصل من ضرب المقامات ثلاثة  
 واربعون ومائة ومن بسطها ما اثنان وثمانية فهي قياس

وخمسة وستون جزء من اجزائه ومن ضرب ثلاثة اجزاء  
 من احدى عشر في قياس ثلاثة اجزاء منه وفي قياسين ستة  
 وهكذا ومن جزئين منه في نصف قياس اثنان وعشرون وهي  
 الامام ومن البسطين اثنان فها جزءان منه وهكذا ومن  
 ضرب قياس تام كان في ثلثه نصف قياس وفي ثلثه الثاني  
 ثلثه وفي الثالث رבעه ستة وثلاثون وهي الامام قائما من  
 ضرب ثلاثة في اربعة ثم في ثلاثة فان شئت فاعط مثلث  
 النصف ستة وثلث الثلث اربعة وثلث الربع ثلاثة فالمجموع  
 ثلاثة عشر سهما وهي ثلث القياس ونصف سدس ثلثه  
 وان شئت فخرج ذلك من الثلث فتعطي له نصف الثلث  
 وثلث الثلث وربعه فهي ثلاثة عشر ايضا لانك اذا قلت  
 نصف في ثلث او عكسه تخرج لك ستة كثلث في ربع او  
 عكسه فثلث الربع كعكسه ثلاثة وثلث الثلث  
 اربعة فتدبر والله الموفق للصواب

## في كتاب الحائري والغنوي في الفرائض

وهي جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها  
 من سهام مقدرة فغلبت على التقصيب وجعلت لقبها هذا  
 انعلم وهو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص  
 كل ذي حق من التركة وهي موضوعه لا العدد كما قيل والارث من

جملة ما تعلق بالتركة كما مر له اركان موروث ووارث وحق  
 يورث وشروط من جعلتها موت الموروث وحياة الوارث  
 والعلم بالجهة المنزلة وموانع وهي اختلاف الملل فلا يرث مشرك  
 مسلما اجماعا كعكسه عند الاكثر والرقية والقتل وان انحط  
 ومن لا يرث لا يحجب الا القاتل وسببان وهما النكاح و  
 النسب وهو القرابة ويستحق به الارث بتعصيب نوعان  
 من يستحقه بلا واسطة كالبنين والبنات والاباء والامهات  
 ومستحقه بها كذكر يتسبب بذكر كابن الابن وان سفل واب  
 الاب وان علا والاخ لامن أم وابنه والعم وابنه وان بعدو  
 الامتسبب بانثى كجد لام وابن بنت وابن كلالى وهو متسبب  
 بانثى ويرث بفرض ككلاية وجدة لام ومتسببة بذكر وترث  
 به فقط كام اب اويه وبتعصيب كاخت غير كلالية وبنت  
 ابن وان سفلت وأم وجدة وان علت واخت وزوجة وغيرهن  
 ذكر كآب أم وأم أب أم وولد بنت وبنت اخ وولد اخت  
 او كلالى وعم لام وعمه مطلقا وولدها وبنت عم وخال  
 وخالة وولدها فهم ذووا الارحام فليس لهم ولا ولد لهم  
 مع عصبية او ذى سهام ارث \* (باب \_\_\_\_\_) \* الارث  
 اما بتعصيب وهوان من يرث به يحوز المال ان انفرد او  
 الفضل عن ذوى السهام ان كانوا معه ويرث به كل ذكر مد  
 بنفسه او بذكر وكل شقيقة اولاب فاكثر مع بنت الصبا فاكثر  
 او الابن كذلك ما يفضل عن فرضهن وهو معنى قول الفرضيين

الاخوات مع البنات عصيات والاصل في ذلك قول ابن مسعود  
 رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضاء  
 النبي ﷺ للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلم المثلثين  
 وما بقي للاخت او بسهام مقدرة وهي الفروض الستة النصف  
 والربع والثلث والثلثان ونصفها والسدس وثلثها  
 فقط ستة أم و جدة وزوج وزوجة واخ واخت كلاين  
 وبها او بتعصيب وقد يجعلا اثنان اب واحد وبها الاجمع  
 اربعة بنات وبنات الابن وشقائق اولاب فيغرض لبنت  
 واخت مع فقدها النصف ولاكثر الثلثان فان كان لهن  
 اولها اخ ورثن بتعصيب فقط وكذا البنات ابن مع فقد  
 بنت ويعصبن الذكر ولو كان ابن عم لهن في درجتهم او  
 اسفلهن ولهن كواحدة السدس تتممة الثلثين مع فقدها  
 وكذا الاخت لابن كاكتر مع شقيقة حيث لا بنت ولا اخ لها  
 وبنت ابن فاكتر يعصبون الاخوات \* (فصل في)  
 السهام اما مقدرة وهي الاصول الستة فالنصف خمسة  
 لبنت وبنت ابن مع فقدها والمشفقة اولاب مع فقدها  
 ولزوج مع فقد حاجب والربع لاثنين لزوج مع وجوده  
 وزوجة فاكتر مع فقده والثلث لزوج فاكتر مع وجوده و  
 الثلثان لاربعة لبنتين فاكتر وبنتي ابن كذلك مع فقدهن  
 ولشقيقتين اولاب فاكتر مع فقدهن والثلث لاثنتين لام مع  
 فقد حاجب وكلاين فاكتر باستواء فيه والسدس لسبعة

لاب وابيه ولأم مع وجود حاجب ولجدة فأكثر مع فقده وليت  
 ابن فأكثر مع بنت ولاخت لاب فأكثر مع وجود شقيقة ولكلا لي  
 مطلقا مع فقد حاجب واما خارجة عن اصل لعارض موجب  
 كثلث الباقي في تارك زوجة وابويه فتقسم فريضتهم  
 من اربعة لزوجته واحد ولأمه ثلث الباقي واحد ولابيه  
 اثنان وفي تاركة زوجا وابويها لزوجها النصف ولأما  
 ثلث الباقي واثنان لابيها فتقسم من ستة او اثني عشر  
 \* (باب —) \* الحجب اما مسقط واما ناقل  
 فالاول لا يلحق ابنا ولا بنتا كأب وأم وزوج وزوجة  
 وتجب الابن ابنة والقريب البعيد والاب اباه والقريب البعيد  
 والابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا الاخ وهو ابنة  
 وتجب العم وهو ابنة هكذا ترتيب الذكور في الطبقات  
 فان اختلفا اهل طبقة فالأقرب احق كالأخوة مع بنينهم  
 وان كانوا غيرهم والقرب سواء ولا حدهم زيادة ترجيح بمناسبتهم  
 كتصليب قدم كشقيق مع اخ لاب وتجب أخوة الأم اربعة  
 وهم عمود النسب الاب والجدة والولد وولد الابن  
 والانات تجب بنات ابن منهن ابن ويسقط مع أكثر من  
 بنت ان لم يكن معهن ذكر او تحتهم كما مرق الشقيق اخوات  
 الاب ويسقطن كذلك باكثر من شقيقة ان لم يكن معهن  
 ذكر والشقيقة لا يسقطها الا الاب والجدة والابن وابنه والجدة  
 من أي جهة كن يسقطن بأب والتي من قبل الاب لا تسقط

بانها وتسقط بعيدة من اب بقربة من ام بلا عكس والنجاش  
 ثلاثة نقل من فرض لأخزونه ويختص بخمسة الام ينقلها  
 الولد او ولد الابن وان انتى واكثر من اخ واخت مطلقا  
 من ثلث لستدس والزوج ينقله الولد او ولد الابن من نصف  
 لربع كزوجة منه لثمن به وبنت ابن من نصف لستدس بنت  
 كأكثر منها من ثلاثين اليه بها واخوات اب بشقيقه كذلك  
 او نقل من تعصيب لفرض وخص بأب وجد ينقلها ابن  
 وابنه لستدس وكذا ان استغرقت السهام المال فيفرض  
 لايها وجد الستدس مع اهلها كتاركة زوجا وبنتين وابا او  
 جدا فتقول او من فرض لتعصيب وقد كمر في بنت وبنت  
 ابن كشقيقة واخت لاب مصبهن وقد شدت من ذلك  
 الحاررية والمشاركة تسمى بهما لما نقله وهي تاركة زوجا وأما  
 واخوة منها واشقاء فقسمها عمر عليه السلام فلم يبق للاشقاء  
 بعد اهل السهام شيء فقالوا له لنا اب وليس لهم اب ولنا ام  
 كما لهم ام فان حرمتمونا بأبينا فأورثونا بامنا كما أورثتموهم  
 بها واحسبوا ابانا حارفا فقال عمر صدقتم فاشرك بينهم وبين  
 الاخوة للأم في الثلث على السوية حتى لو كانت معهم اخت  
 لساوهم وشرط المسئلة كون الاشقاء ذكورا او مع اناث  
 اما لو كن اناثا لورثن بالفرض ولو كانوا اب فقط لسقطوا هذا  
 ترتيب الارث على الغروض ولنعده على النسب لتتم الفائدة  
 فنقول ان الابن يجوز المال اذا انفرد ويقسمه الاثنان فأكثر

وان كانوا ذكورا واناثا فلذلك ذكر مثل حظ الانثيين وان بنت  
النصف ان افردت ولاكثر الثلثان واولاد الابن كولد الصليب  
مع عدمه وارثهم مع اناث الصليب لذكورهم فضل الاناث  
بالتعصيب فان كانت معهم انثى فلها نصف واحد  
واناثم ان افردن اخذن مع بنت سدسا وسقطن مع الاكثر  
ان لم يكن معهم معصب كما مر فان كانت بنات الابن بعضهن  
اسفل من بعض فللعليا النصف وللوسطى السدس  
سقطت الستة الى ان لم يكن معها او اسفلها معصب وان كان  
مع الوسطى قاسمها الباقي وسقط من بعدهم وان كانت  
العليا اكثر من واحدة فلمن الثلثان وسقط من بعدهن ان لم  
يكن معصب ويفرض لاب اوجد ان لم يحز بافراده مع ولد  
او ولد ابن السدس ثم له الفضل عن انثى ان كان ولا م مع ولد  
او ولد ابن اكثر من اخ او اخت السدس ولها مع اب وزوج او  
زوجة ثلث باق والجدة كالباب الا في هذه المسئلة فللام  
مع الثلث كاملا ونجدة مطلقا السدس مع فقدا م وترث  
أم اب عندنا ولوجي ابنها كما مر وترث من الجدات ثلاث  
أم الميت وأم ابية وام اب ابية وتسقط الرابعة وهي  
أم اب الأم وقيل ان كانت أم اب اقعد من أم ام قسمتا السدس  
وخصت به ام الام في العكس وقيل للاقعد مطلقا والختان  
مأمروا الشقيق ان افرد حاز وقاسم أخاه ان كان وان  
كانت اختا معها فلها نصف احدها ولشقيقة اولاد ان

انفردت النصف ولاكثر الثلثان ولاخوات اب مع شقيقة سدس  
 وسقطن مع اكثر ان لم يكن معهن اخ وهو لاخ او اخت لام ولاكثر  
 الثلث بتسوية مع فقد حاجب كما مر\* (باب ب) \* في افراد  
 مسائل كتاركة زوجا وابوين ولخوة للزوج النصف وللأم  
 ثلث بباقي على المختار والباقي للاب وقيل لها سدس الباقي  
 وكتارك ابني عمه احدهما اخوه لأمه فليل له السدس والباقي  
 بينهما وقيل له الكل وهو الاقوى لان من له سهم في الارث  
 احق ممن لا سهم له للاجتماع على ان تارك اخويه احدهما لاب  
 والاخر شقيق خص بآرثه الشقيق وكذا لو كان ابني اخوين  
 او عيين أو ابنيهما فالمال لاقرنهما بأم ولم يخطوا له السدس  
 اولاً ثم يقاسم غيره في الباقي وكذا لو خلف ابني عم احدهما اخوه  
 لأمه فالمال له وفي تاركة ابني عمها احدهما زوجها والاخر  
 اخوها لأمها ان للزوج النصف وللأخ السدس ثم يقسمان  
 الباقي انصافا بينهما وتارك ابني عميه احدهما شقيق ابيه والاخر  
 اخاويه لأمه واولاده اخوة لها لك لأمه ان لهم الثلث و  
 الباقي لابن العم الشقيق بتعصيب وتاركة بني عمها ذكورا  
 واناثا وهم اخوتها لأمها ان لهم الثلث بينهم سواء والباقي  
 للذكور ايضا به واجمعوا ان التارك زوجة حاملا واولاد افتا  
 احدهم ثم ولدته انه يرثه واخاه وينقطع التوارث بين  
 ملاعن وولد لاعن أمه عليه وبقي بنيه وبين أمه فترث منه  
 سدساً او ثلثا بحاجب ولاخوته لأمه ارثهم ولعاصبه الباقى



نعصيب وولد الزنا لا يلحق بأبيه في الاسلام وانه لا يلحق  
 الفراش في اقل من ستة اشهر من وقت الدخول على ما مر عنه  
 الاكثر وقيل من وقت العقد والاكثر على ان من وطئت في ظه  
 بنكاح او تسر لرجلين فولدها لها ان لم تكن فراشا لاحدهما  
 بان جهل التاريخ وكذا منبوء لقط فادعاه اثنان ولا مرجح  
 فان مات وترك ابويه ولكل منهما ولد فلامه السدس والنجاش  
 بينهما وان مات وورث من كل نصف ماترك ان لم يكن غيره  
 \* (باب —) \* يعتبر الحنثي ان كان له فرج رجل وفرج  
 امرأة بماله فان بال منها اعتبر بالكثره فان تساويا  
 فالسبق فان اتحدا بكل اعتبر بنات لحيته وكبر ثدييه و  
 مشاهيرهما بشدي امرأة فان اجتمعا فخال بلوغه فان حاض  
 حكم به وان احتام فكذلك وان اجتمعا فمشكل وكذا ان لم  
 يكن له فرج احدهما بل له ثقب يبول منه فقط ينتظر بلوغه  
 فان بانت اماره مميزة عمل بها والافمشكل ويعتبر ايضا  
 باقعاد على حائط ويؤمر ببول فان اضرب معه فانتى وان  
 باعد عنه فذكر وتحسب ايضا اضلاعه عند غيرنا فان كانت  
 سبعة وعشرين فذكر وان كانت ثمانية وعشرين فانتى وورث  
 ان اشكل نصف ذكر ونصف انتى على ما مر ولا يتزوج ولا  
 يزوج وليته فان فعل جاز ولا يؤذن ولا يؤم ويغتسل ويصلي  
 حال حيضه ولا يدعها كامرأة ولا يصلي مع رجال ولا مع نس  
 بل وحده بينهما ولا تلزمه جمعة ولا يتحلى بذهب ولا يصلي به

غنى للشكل

ولا تظهر له النساء الزينة ولا يتماسر ان لم يكن محرما هن  
ولزمه الختن من ذكره \* (باب ٣) \* صح توريث كا  
لغري والهدى بعضهم من بعض من صلب اموالهم دون ما توارثوا  
بمعنى انه لا يضم لمال ميت وراثته من غيره فيتوارثون  
في الكل على انه مال واحد كارت الاحياء كزوج وزوجة عرقا  
ولكل الف درهم فيحيي الزوج فيرث منها خمس مائة ثم يمات  
وتحيي فترث من الف كانت بيده او لاربعا دون الخمس مائة  
وان اجتمع باحد سببان وراث بالاقوى وسقط الاضعف كترج  
امه او اخته لا يعلم ان مات وبان امرها ورثته بنسب لابن كاح  
فاسد وكذا ان اسلم مجوسى عن ذلك وهو مشرعهم الفاسد  
ولا يلزم ذلك في ابن عم هواخ لام لانه بكونه ابن عم لا يرث  
بفرض كما مر بل بتعصيب \* (فصل ٤) \* الاكثر مائة  
على ان المولى اذا لم يخلف عاصبا ولا رجلا يقسم ماله في جنسه  
من المسلمين ولا يرثه معتقه الا ان كان منهم وخالفهم ابو نوح  
صالح الدهان رجلا فأورثه معتقه كغيرنا وهو الا نظر فاذا  
اقدمت برنجى او هندی او حبشى انه من جنسه فماله له  
ويستوى فيه الذكر والانثى وان فقد واحد من قبيلة من ذكر  
او بلاه ورثه سائر جنسه الكائن في بلده يوم موته ومعتقه  
ان كان من جنسه أولى من غيره منه وان كان ابوه من جنس  
وامه من آخر فقبل ماله بجنسه من ابيه وكذا ان تخالفا  
رنجا وهندا وقبل الثلثان بجنس ابيه والثلث بجنس امه

وقيل المولى مطلقا يرثه السابق لما له من المولى وهو احق  
 به \* (باب بـ) \* اختلف في رد الباقي من المال على  
 ذوى السهام حيث لا عاصب فقيل يقسم على سهامهم ما خلا  
 الزوجين وقيل ما خلاهما وبنات ابن مع بنت واخوات اب مع  
 شقيقة واخوات ام معها اوجدة كبنات بنتا وبنت ابن وزوجة  
 فلبنته النصف ولبنت ابن السدس ولزوجته الثمن فالباقي  
 على الاول يرد على غير الزوجة على قدر سهامها وعلى الثاني  
 على البنت فقط وهو المختار وكذا تاركة زوجا وبنات وبنت  
 ابن وتارك شقيقة واختا لاب فريضته من ستة نصف  
 لشقيقته وسدس لاخته من ابيه فالباقي يرد عليها كذلك  
 وعند الاختصار ترد لاربعة فالاولى ثلاثة وللثانية واحد  
 هذا على الاول وعلى الثاني تبقى على ستمها الاول خمسة و  
 للثانية واحد وكذا المتركها واختا لام تشترك في الباقي بعد  
 نصف وسدسين الاخت للام والشقيقة فقط فتقسمانه  
 على اربعة كما مر وان ترك اما واخوة لام فلها السدس ولهم  
 الثلث والباقي لأمه وكذا المترك جدة وزوجة لكان لها  
 الربع وللجدة السدس والباقي فتصع من اربعة ومن له  
 سهم في الارث احق ممن لا سهم له كما مر كاخت مع عمة او خالة  
 او زوجة مع لحدما او غيرها من ذوى الارحام المال للاخت  
 في الاول وللزوجة في الثانية حيث لا عاصب

\* (باب بـ) \* قيل في توريث ذوى الارحام حيث

لا عاصب ولا ذاسم يتركون منزلة آبائهم وقيل يورث الاقرب  
 من اب وام فان اجتمعا ورث رحم الام منهاها ورحم الاب  
 منهاها فالحالة كالام والعمة كالاب وبنت اخ كالاخ والعمة  
 على هذا الحق من بنت الاخ والناس على خلافه يورثونها دون  
 العمة لان الاولى من ولد الاب والثانية من ولد الجد فولد  
 الاب وان بعد الحق من ولد الجد ولو قرب لان من ترك ابن اخيه  
 وعمه ورثه ابن اخيه لاعمه وقيل ميراث الارحام على ترتيب  
 العصبات فبنت الاخ اولى من العمة وهي اولى من بنت العم  
 والحالة اولى من بنتها ومن ابن الخال وهو اولى من ابنة  
 ومن بنت الخالة وابنها وهكذا يعتبر الاقرب للمالك وعلى  
 القول بالتوريث على قدر الاباء ان التارك ثلاث بنات اخوات  
 مفترقة لابنة شقيقة ثلاثة ولابنة التي لابيه واحد وكذا  
 التي للام من فريضة من ستة وتنقسم من خمسة بالسرد  
 ولو ترك ثلاث بنات اخوة مفترقين لم ترثه بنت اخيه لابيه  
 ولعل بعضا يقول ان ارحام الاب اخق بالارث ان كانوا اقرب  
 من ارحام الام كتارك بنت شقيق وبنت كلالى وان قرب رحم  
 الام بدرجة كتارك عمة شقيقة وابا امه فهلك المال للجد  
 او للعمة او بينهما اثلاثا خلافا وان اجتمع رحم اب ورحم  
 ام كتارك عمة وخالة فثلثان لعمته وثلث لخالته ونصفان  
 ان ترك عمة وخالان وكذا قيل في تارك خالا وخالة  
 وقيل للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك قالوا له واباها ولا

اب له ينسب اليه فثلثه لامه والباقي لجده وهو عاصبه  
 وان ترك ابنة بنت و ابا امه فهل ماله لجده اول بنت بنته  
 او بينهما خلاف وكذا لو ترك اب ام وابن اخ لام فهل المال له  
 او لجده اوله ثلثان ولا ابن الاخ ثلث وان ترك جد امه ابا  
 ايها وجد ابيه ابا امه فهل بينهما او للجده من الام الثلث  
 وللجد من الاب ثلثان قولان وان ترك ابنة بنت وابنة بنت  
 ابن فهل للاولى ثلاثة وللأخرة واحد او كله للأولى  
 خلاف وان ترك ابنة بنت وبنت شقيق فهل للاولى عند الأكثر  
 وقيل بينهما وان ترك ثلاث عمات او خالات مفترقة فإما له  
 للشقيقة وان ترك بنت عمه وبنت خاله فقيل هو للاولى  
 وقيل اثلاثا وان ترك بنى اخته او بنى بنته او بنى عمته او بنى  
 خالته او خاله ذكورا واناثا بينهم سواء لانهم ورثوه بآ  
 لارحام وان ترك بنى اخيه او عمه فللذكور فقط لانهم غصبه  
 \* (باب ب) ان تجردت عصبه في فريضة صحت  
 من عدد رؤسهم ان كانوا ذكورا ومن عدد الاناث و ضعف  
 الذكور ان اجتمعوا وان اشتملت على ذى سهم اخذت من  
 الأصول السبعة وهي الاثنان والاربعة والثمانية والثلاث  
 والستة وضعفها وضعفه اذ منها تنشا الفرائض الستة  
 على رأى القدماء ولا يخرج لها سواها ومقصودهم قسمة  
 السهم على اعداد صحيحة وطلب اقل عدد تصح منه فإنا  
 الاثنان مقام مشتملة نصف ونصف كتاركة زوجا

وشقيقة اولاد اوعليه وباق كتاركة زوجا واخا كذلك والاربعة  
 مقام مشتملة على ربع وباق كتاركة زوجا وابنا اوعليه  
 وعلى نصف وباق كزوج وبنت واخ اوعليه وثلاث باق  
 وباق كزوجة وبنت وابوين والثمانية لمشتمة على ثمن وباق  
 كزوجة وابن اوعليه ونصف وباق كزوجة وبنت واخ و  
 الثلاثة لذات ثلث وثلثين كاخوة لام واخوات لاب اوشقا  
 اولدته وباق كام واخ اولدات ثلثين وباق كبنتين وعم  
 والمستة لذات سدس وباق كجدة وابن اولداته وثلث وباق  
 كجدة واخوين لام واخ لاب اوشقيق اولداته وثلثين وباق  
 كام وبنتين واخ ولذات نصف وثلث وباق كاخت وام وابن  
 اخ والاثنى عشر لذات ربع وسدس وباق كزوج وام وابن  
 اوربع وثلث وباق كزوجة وام واخ اوربع وثلثين وباق  
 كزوج وابنتين واخ والاربعة والعشرون لذات ثمن وسدس  
 وباق كزوجة وام وابن او ثمن وثلثين وباق كزوجة وبنتين  
 واخ فمسن الاصول ما يقوم بانفراد الفراض وان اشتمل على  
 اكثر من فرض كالاثنين والثلاثة والاربعة والستة والثمانية  
 ومنها ما لا يقوم الابتعاد الفروض كالاثني عشر والاربعة  
 وطريقة اقامة هذا ان ينظر لمخرجي الفريضة فان تباين  
 ضرب احدهما في الاخر وان توافقا فوق احدهما في كامل الآخر  
 ويؤخذ احدهما ان ثمالا والاكران تدخلا فالحاصل انه لا بد  
 لكل عديدين من نسبة من اربع فان ماثل احدهما الاخر فمالا

خمسة وخمسة وان افنا صغرها اكبرها كاثني واربعة  
 فتدخلان والا وافناها ثالثا كاربعة وستة فانها يغنيان  
 باثني فمتوافقان وعرف ايضا بمشتركين في جزوان  
 تخالفا كلاثنيان كاربعة وثلاثة \* (فصل في)  
 من الاصول عاقل وهو الستة وضعفها وضعفه فعول الستة  
 بفرد وزوج فسدس لسبعة كاخوات لاب و اخوات لام  
 وجدة وبثلثها لثمانية كزوج واخين لاب واخت لام  
 وبنصفها لتسعة كزوج واخين لاب واخين لام وبثلثها  
 لعشرة كزوج واخين لاب وكذا لام وجدة والاثني عشر  
 بفرد فقط تقول بنصف سدسها لثلاثة عشر كزوجة  
 وبشقيقتين واخ لام وبربعها الخمسة عشر كاخوات لاب  
 وكذا الام وزوجة وربعها وسدسها السبعة عشر بزيادة  
 جدة في المثال والاربعة والعشرين بثمنها لسبعة وعشرين  
 كابوين وابنتين وزوجة وهي المنبرية لقول علي عليه السلام  
 صار ثمنها تسعافا ان قسمت سهام الغريضة على اصناف  
 الوراثة صححت من اصلا وان وقع فيها كسر على بعضها  
 فلموجب في عدد الرؤس فقد يقع على صنف وعلى صنفين  
 وعلى ثلاثة فكان وقع عليها انحصر الكلام فيه على ثلاثة  
 اقسام الاول ان يقع على صنف فتضرب عدد رؤس  
 في اصل المسألة ولو عالة ليحصل تصحيح لكان يطلب  
 اختصارا فتعتبر السهام مع الرؤس فان تبانوا ضربا عددها

في اصل المسئلة وان توافقا غيرنا وفقها في اصلها فتصح من  
 الحاصل مثال التباين ثلاث بنات وابن عم فريضتهم من ثلاثة  
 للبنات سهمان منكسران عليهن ومتباينان لعدد دهن  
 فتضربه في اصلها تبلغ تسعاً ثم من له شيء منها اخذه مضروب  
 فيما ضربت فيه فتضرب السهمين في الثلاثة بستة فتصير  
 لكل سهمان ولابن العم سهم مضروب فيها بثلاثة فصحت  
 ومثال التوافق ست بنات وزوج وعاصب فريضتهم  
 من اثني عشر للبنات ثمانية منكسرة وموافقة لعدد دهن  
 بالنصف فتضرب في الفريضة تبلغ ستة وثلاثين فصحت  
 \* (الشخا) \* ان يقع على صنفين فتضرب عدد احدهما  
 في الآخر ثم المجموع في اصل الفريضة ليحصل المقصود لكان مختصراً  
 فنعتبر عدد كل صنف مع سهامه كما مر من حيث النسب فما  
 وافق سهامه اقربنا وفقه مقامه ثم نخصر ايضاً العددين  
 الحاصلين اعني الوفيين او الكاملين او الوفاق والكامل فنعتبر  
 نسبة بعضها لبعض فان تماثلاً اخذ احدهما وضرب في  
 اصل المسئلة وان تداخلاً اخذ الاكثر بذلك وضرب  
 وفق احدهما في كامل الآخران توافقاً والحاصل فيها والكامل  
 ان تبايناً ثم فيها فتصح فبان لك ان كلا ثغوره النسب لاربع  
 فيتضاعف لاثنتي عشرة صورة ويتضح تفصيل المجمال بالتفصيل  
 فنقول مثال تماثل الوفيين ام واربعة اخوة لام وستة  
 لاب فريضتهم من ستة والثالث منكسر على اهله وموافق



عدد هم بالنصف والاخوة للاب الباقي بعد السدس منكسر  
ايضا وموافقا لعدد هم بالثلث فالوفقان متماثلان وهما  
اثنان في كل فيضرب أحدهما في الستة فتصح ولتدخلها جدة  
وثمانية اخوة لام وستة لأب فريضتهم من ستة فينكسر ثلث  
اهله ويوافق عدد هم بالنصف وكذا ينكسر الباقي على اهله  
ويرافقهم بالثلث فثلث عدد هم اثنان داخلان تحت الوفاق  
الاول وهو اربعة فتضربها في الستة تبلغ اربعة وعشرين  
فتصح ولتوافقها ام وثمانية اخوة لام وثمانية عشرون  
فريضتهم من ستة فينكسر ثلثها على اهله ويوافقهم بالنصف  
وكذا باقي اهله ويوافقهم بالثلث وهو ستة والاور اربعة  
وهما متفقان بالنصف فتضرب نصف احدهما في كامل الآخر  
فيكون اثني عشر فتضرب فيها الفريضة فتصح ولتباينهما  
ام وست شقائق واربعة اخوة لام فريضتهم من ستة وعلت  
لسبعة فثلثاها منكسران على الشقائق ويوافقانهم بالنصف  
وهو ثلاثة وكذا ثلث اهله منكسر وموافق لهم بنصف  
وهو الاثنان المبانيان للثلاثة فيسطحان بستة فتضرب  
فيها الفريضة فتصح ولتماثل اصلي العدتين جدتان وزوجتان  
واخوان لاب فريضتهم من اثني عشر ورابعها لا ينقسم ولا  
يوافق وسدسها منقسم وباقيها منكسر وغير موافق فعد  
الزوجتين مماثل لعدد الاخوين فتضرب الفريضة في احدهما  
تبلغ اربعة وعشرين فتصح ولتدخلها زوجتان وبنات

واربعة اخوة لاب فريضة من ثمانية ثمنها منكسر وغير موافق  
وكذا الباقي بعد النصف فعدة الزوجتين داخل في عدة  
الاخوة فتضرب فيها الفريضة تبلغ اثنين وتلاثين فتصح و  
لتوافقها تسع بنات وست اخوة لاب فريضة من ثلاثة  
فالعددان متوافقتان بالثلث فتضرب ثلث احدهما في كامل  
الآخر ثم المحاصل في الفريضة تبلغ اربعة وخمسين فتصح و  
لتباينها ثلاث زوجات وشقيقان فريضة من اربعة فتضرب  
عدة في اخرى ثم في الفريضة تكون اربعة وعشرين فتصح  
ولتماثل وفق احد العددين لكامل الاخرام وست بنات  
وثلاثة بنى ابن فريضة من ستة فنصف عدد البنات  
يماثل بنى الابن فيضرب احدهما في الفريضة فتصح ولتداخله  
في كامل الاخر اربع زوجات وستة اخوة لاب فريضة من  
اربعة فثلث عدة الاخوة داخل في عدد الزوجات فيضرب  
في الفريضة تبلغ ستة عشر فتصح ولتوافقها معه ثمان  
بنات وستة بنى ابن فريضة من ثلاثة فالعددان متوافقتان  
بالنصف فيضرب نصف احدهما في الآخر ثم في الفريضة تبلغ  
ستاً وثلاثين فتصح ولما يئته له اربع بنات وابن ابن وبنت  
ابن فريضة من ثلاثة فنصف عدد البنات يباين عدد  
رؤس اولاد الابن فيسطحان ثم ي ضرب حاصلهما في  
الفريضة تكون ثمانية عشر فتصح \* (الثالث) \*  
ان يقع على ثلاثة اصناف فيعتبر بين صنفين منها كأنه

خص بهما فيصنع كما مر حتى اذا اريد الضرب في اصل  
 المسئلة نظربين الحاصل والثالث فيعمل فيهما ما عمل  
 في الاولين فالحاصل في اصل المسئلة كما هو ظاهر وليس من  
 غرضنا في هذا الكتاب تاسيس قوانين الفرائض والحسنة  
 \* (خاتمة) \* ان اقرب بعض الورثة بوارث لم  
 يصح نسبه ان لم يصدق الاخر وصح اقرار الوالد بولد  
 ولو في مرض ان جهل نسبه منه وامكن ان يولد مثله لمثله  
 فيلحق به ويرث مع اولاده وجاز اقرار الولد باب ان  
 صدقه اجماعا وقيل يصدق الرجل في اربعة ان اقربها  
 وقال هذا ابني او ابى او ملاي او هذه زوجتي والمرأة ان  
 قالت هذا ابني فقيل لا تصدق الا ان اتت بمن يشهد على  
 ولادته وجوز ان صدقها ابوه والمختار تصديقها فيما  
 يصدق فيه الرجل ان ادعى ولدا وجاز اقرار موص لا عاصب  
 له ولا رحم بوارث وكذا المولى وهو اولى بارثته من جنسه  
 وان وجد عاصب او رحم لم يحز الا ان صح نسبه بعدول  
 الا الوالدان بولد كعكسه كما مر الا ان خولف في الواقع  
 وجوز اقرار الموصى بوارث وان مع اخت وقيل مطلقا لا  
 ان كان له والدا وولد والصحيح ان المقر بوارث معه يلزم  
 ان يعطيه من حظه ولا يثبت نسبه به ان انكره غيره  
 كابنين ادعى احدهما ثالثا وعليه الاكثر والخاف في حكم  
 يعطى له فابو حنيفة نصف ما بيده وما لك ما يستحقه

وَلَوْ أَقْرَبِيهِ مَعًا وَعِنْدَنَا ثَلَاثُ مَائِدَةٍ وَفِي رَجُلَيْنِ أَقْرَبَ  
أَحَدُهُمَا يُولَدُ مِنْ جَارِيَةٍ أَيْبَهُ وَأَنَّهُ أَخْرَجَهَا وَالْآخَرُ أَنَّهُ وَلَدَهُ  
هُوَ فَيَلْزَمُ الْأَوَّلَ مَا قُلْنَا وَالثَّانِي مَا أَقْرَبِيهِ

## الكتاب الثاني والعشرون

### في الافعال المنجية من المهلكة

(بَاب) \* يصد رالفعل اما من قلب كعلم وحب  
ورضى ورجاء وأمن وفرح واصدا دها وكرادة وعزم وهم  
ورجة وغفلة وندم ورغبة وغضب وحسد وحقد وكبر  
وعجب وحمية ونحوها او من جارية وان تسبب عن قلب  
كنظر وسماع وشتم وذوق ولمس وركوع وسجود وقيام و  
قعود ونحوها فلا تتصف بطاعة ولا معصية ان لم تتحرك  
بقصد قلبي او منها كتحديد وتوبة وشكر وولاية واصدا  
فمن الافعال النفسانية دنوب لا ينبغي ايمانها الامعصوم  
ولا يتقطن لها ويستغفر منها الاموفق معان ولا يعرف كيف  
النجاة منها الا قليل لسهولة الوقوع فيها وصعوبة الخلاص  
منها اذ يتشابه فعلها وتركها فيتشاكل الانقلاع منها  
وعدمه ولا حد لها ينتهي اليه في تركها الرضى الخالق عز وجل  
وافضل ما يعتمد عليه فيها الا التجاء اليه تعالى وطلب  
العصمة منه مع استصحاب الذم على ما علم وما لم يعلم

\* (فضائل) \* ما لا خلاف فيه الكبر وهو في حق  
 مولانا سبحانه العظمة ولم يحمه لغيره وهو أول ذنب استؤ  
 به ابليس اللعنة اذ هو منا تسفيه الحق وغبط الخلق تحقظه  
 الصواب والمصيب كعكسه وتحقير ما حرم تحقيره وتعاطي  
 استطالة ومترلة لم تكن والتكبر على ذوى التجبر تواضع  
 ويجب كاعزاز الاسلام واهله واذلال ضدها وهو من  
 عهد الدين والقرص المضيق والرياء وهو الشرك الاصغر  
 ويكون من الانسان وان في مباح او محرم وفي ذاهب وآت  
 وحال وما لم يعزم عليه ويفعل غيره وان في نفسه كتحسين  
 صوته او في خلا، ويفعل جارحة ويترك بناس وهو تفاق  
 والعمل بهم شرك ولا يخلص العمل عمله حتى يكون اليأس  
 عنده كاعواد واجار وهو اما ارادة حمد عاجل وثواب اجل  
 بالفعل ويفسد العمل كجرد الاول وان عارض ولم ينف فمكل  
 رياء او حتى يحقق قولان وخص ما لم يبدل بقصد الثواب  
 حب الحمد ولو خطر بالبال وحب الحمد يكون ذنبا وغيره  
 وطاعة وفرض كارادة المترلة عند الله وعند الملائكة  
 والمسلمين ونيل الدرجة في الآخرة والنجاة من عقابها  
 ولزم العبد بغض الكفر واهله وحرم عليه تمنى كونه من  
 جماعة يعظم بها ويحمد عليها لنيل دنيا وجا فحب ما يحرمه  
 نفعا ويدفع به ضررا وان لغيره في مباح وبارادته ان يذكر  
 ويعرف ويقصد ويفعله ويأمر به كصناعة لامع ارادة الحمد

عليها والشرف بها وجزاء تصب علامة يعرفه الناس بها  
ليأتوا لمحو الجحيم مما ينتقع به ذنبا واخرى لا طلب مباهاة  
ومنزلة وكره له اخبار عن محاسن اخلاقه ومكارم افعاله  
من اصناف البر ان لم يقصد الاقتداء به وجزاء كراهية  
الاخبار عنه بمقتضى ليس فيه وان لدنيوى عند الله وتكسيرا  
بلا قصد خوف ان يخطا ط درجة عند الناس وحرمان حب النجس  
على غير فعل وعلى قصد فخر وخيلاء وحرمان الا في قتال مباح  
وان بفعل الغير وبذكر ما شر الاياه وبأثر الذي عرفت شجاعته  
ونحو ذلك وبكل ما صدق فيه بلا قصد فخر ومحمد مبدع آو  
منكر نقيية ومدارات وكف ضرر وان على الغير جائز معاضاة  
خلافه كحب صحبته وتوسيع رزقه وطول عمره لجاريه نفعا  
ودافع به ضررا ما لم يجبله ذلك على ظلمه الكائن عليه وخص  
ما لم يقصد تقويته على محرم وفي حب البقاء لعاص ولو مشرقا  
وفي الدعا له به لمرجئ انقلاعه ونفعه ودفع ضرره وان عن  
غيره ولا يجب له فطلا يدخله الجنة وجوز الدعا له بما لا  
يستحق به اسم موف والحب له \* (باب ٧) لا يؤمن  
على دعا غير متولى وان لدنياه ورخص فيما لا يثبت له به  
ولاية وجزاء تمنى انقلاع الكفار عن كفرهم لا الدعا لهم به  
وجهه وتمنى المعصية كبرى وصغرى وتمنى الطاعة وان عن  
الغير ممن تمكن منه طاعة وفضلت هذه الامة لانها توجب  
على الهم بها وان لم تعلمه ويضاعف لها بكثرة ان عملت ولا

توأخذ بسنيته همت بها حتى تعلمها وعفا الله عنها ما حدثت  
 به انفسها ما لم تتكلم به او تعلمه ويتمنى لمسلم صالح ذرية  
 ويدعى له به وجاهز لغيره الثمن فقط ولا يتمنى ما لا يكون  
 ولا درجة الانبياء والرسل ولا علوها على الناس وفي الدعاء  
 بالمكفر على متبرأ منه قولان وكذا اتفاق لمشرك كعكسه  
 ولا يتعلم لقصد تعليم وان لله ولا يتمنى ولا يطلب امر ديني  
 ولا لمباهات وممارات ولا للفتيا او القضاء او للتأذين  
 او نحو ذلك بل لله ونفى الجمل واداء الفرائض والنوازل  
 كالمعاملات ولشرفه وينيل جزيل الثواب اذ لا افضل من  
 العلم سوى الالفة في الدين على ما قيل وجاهز تمنى كلقضاء  
 لغيره على الصواب (فصل) \* حرم حب الشهرة  
 والمنزلة وان في برا وفي فعل غيره وان باشارة لغيره  
 وندب اشهار فرض واخفاء نفل والترزين وان بتركه او  
 في مباح او فرض او محرم وجاهز بمركب وملبس لمنظور اليه  
 كعالم وعند المخالفين واهل الدنيا ولطالب مباح له ككنكاح  
 او تجر وفي عيد وسوق او مجمع لا بقصد فخر ولزوجة لزوجها  
 كعكسه وسرية ومخطوبة بنكاح وتظهر زينتها وان لم يراها  
 او يخبر عنها في وجه وكف فقط وحرم محرم وتداويه وبتركه  
 بمباح ليقال زاهد او عابد وخصوصا من يظهر فيه لجر نفع  
 به ولا يتبرأ من نفسه على سر وغلها ولا يلزمه حب براءة  
 متبرأ منه عليه اوداع عليه بضر الاخرة ولو استوجبه ولا

كراهة مثنى عليه بخير فيما ليس له ان يحبه ويكره مادحه  
 على ما لم يفعل من خير ان سمعه وكره المدح في الوجه وحرم  
 حب شرف ورياسة على طالبه الا ان قصد به احياء السنة  
 وتقوى الدين وقهر الباطل واهله والزهادة في الخير تركه  
 وبغض فاعله واهانة اهله وليس بزاهد فيه تارك ما لا  
 يهتك بتركه ان لم يبغض فاعل نقل وهو زرب الفرض  
 كالرغبة في الشر وان حب اهله وبغض الخير واهله وهي  
 في الخير خير وبالعكس \* (باب ٢) \* حب الدنيا  
 المؤدى لتضييع الفرض ولسخط المقدور واجزء بمقدورها  
 راس كل خطية واجزء هو ترك الصبر وان بتغييره ونقيل  
 بكاء وصياح وقيل بنياح ودعاء بويل وثوره ولا يضربك  
 رجة ورافة وسخط المقدور وتخوير فعل الله تعالى عنه وقيل  
 هو كراهة قضائه وقيل معنى حب الدنيا كونها عنده اعظم  
 من حب الآخرة وان تجزع على فائت منها وفرح بنيلها او  
 باستوائها او مسلم ودينوي عنده وجبها يورث كسلا و  
 زهادة في الآخرة ورغبة في الدنيا وقساوة في القلب في  
 تضييع الحقوق وليس الفاعل بها مبالغا محبا لها وجاز  
 اكتساب الاموال فيها وان تكاثرت بلا قصد تكاثرت وتقاصر  
 بها وابتلا ب ناس اليه بها ومن عصي في كسب مال لم  
 يحرم عليه به وحسن له توجيهه في سبيل الآخرة  
 \* (فصل ٢) \* حرم الحسد وهو تمنى زوال النعمة



عن منعم عليه بها وان بانتقالها عنه الى الحاسد وهو عدو لنعم  
الله تعالى وتمنيها بلا ارادة زوالها غبطة لانضر ولا ان تمنها  
بعوض او مثلها او يتبرع من صاحبها لنفع عاجل او ثواب آجل  
والحرم تمنى زوالها عن صاحبها بمصيبة وان من عباد ولا  
يتمناه المرء عن نفسه ولا يضيعها حتى تزول مع قدرة على  
حرزها ولا على من ولي امره وجاز عن ظالم اضر بظلمه وجب  
موته ومعينه على ظلمه والدعاء عليهما ان كان لا يصل به الى من  
لا يستحقه ولا يجب لها ظلم لا ينزل بها ولا يفرج به ان نزل  
ولا يتمنى زوجة احد او سريته ولو كافرا او عبدا وجاز تمنى  
ابانتها منه وان يموت ان استوجبه ومن اخلاق لا تترك  
عليها ولاية ولا تراخ بها بعد نزول السماتة بالمصائب  
ان نزلت ممن لا يستحقها شرعا وكره اظهارها والفرج بها في  
في وجه مستحقها وجاز تمنى مصيبة لمن خيف منه العصيان  
ان لم تنزل به والدعاء عليه بها والفرج بقصد نفع اخر  
له وكذا المريض بلغ به موضعه حال خيف عليه جرح به  
او دخلت رقة بقلبه بوجع او علة حدثت به وجاز حب  
الموت له والدعاء بالاراحة له وان به ان كان يضيع بما  
كان فيه ولا يحد قائما به وحرم الانتقام من ممتنع من قرض  
او قضا حاجة له وان بما مروجا للغير ان قصد وجه الله  
ورضاه واستوجبه المانع وقد استحقه المنوع لبركته  
ويخص في مبغض ميسئ اليه كما يحل له بما لم تفصده بضر

أخروى وفي حب محسن اليك كما لا يحل له بما لم تقصده بنفع  
 كذلك ويشدد \* (باب بـ) \* قد يكون المحقد لمسلم  
 كبيراً وغيره وأصله البغض الدائم وقد لا يكون ذنباً فالأول  
 أن يحقد له موصلاً لنفع أخروى كقرض إن عمنه والثاني ما  
 يعصى بتضييعه ولا يكفر به كبغض الفروض أن فعله والثالث  
 ما لا يعصى بعلمه وإن كره له وهو بمنزلة أن يحقد له على العقل  
 والضعف أصلها البغض وسوء المحقد كحب بلا ينزل بمسلم  
 في الدنيا وعذاب في أخرى كعكسها وكره نسبة الغل والضغ  
 لمسلم وإن على مستوجب مباح ولا تنسب القساوة لمؤمن  
 وهي ضد الرافة والرحمة واستعمالها المتبرأ منه بلا نص من  
 الله تعالى على كفره نفاق ولمنصوص عليه به شرك إن كان  
 لاخرتهما وفي إقامة الحدود عليهما عصيان إن لم يكونا  
 لضعف ابدانها وقلة اموالها فكل ما جاز فعله جاز الأمر  
 به والرغبة فيه كعكسه ولا يولى قاس غال على ذوى الاسلام  
 ولا رؤف رحيم على ذوى المنكر ولا من عرف بحب كالأمامة  
 والقضاء والصلاة والاذان \* (باب بـ) \* يستحق  
 البرادة من لم يتهم بامور المسلمين ولودنيوية وعليه المضيق  
 وإن لغائبهم بكتاب وأعلام وبدعاء واهتمام إن لم ينسب  
 وقيل لا يكون غيرهم من تولاهم ودعى لهم بالجنة والخلع  
 فيها ما لم يكره نفهم وبحب ضرهم ويفرح به وحرم اهتماماً  
 بامور ذوى الكفر إن لم يكن لاستجار نفع واستدفاع ضرر

وإن الخاصة المسلمين أول نفس المتهم مالم يقصد تفويتهم  
 على باطلهم وجاز فرج بقتل ظالم ونزول بلاء به وإن بظلم  
 بلا قصده بل على قضاء الله تعالى به \* (فصل ثلث) \*  
 لا يحل إيثارد نيوي على أخروي ولا استواءها وإن في كلام  
 أو تخرج مجلس أو قضاء حاجة أو بارادة ذلك فقط أو  
 بأمر به وجاز تقديمه مدارات وخوف أو جرتفع أو دفع  
 ضرر وإن للغير أو لأرضائه أو مثله أو لتأديب مسلم وتقومه  
 وليسأتها في واجب حق فقدم من حيث الوجوب لأمم جهة  
 تعظيمه به وجاز تفضيل أحد المتولين على الآخر بأسلامه  
 أو خلقه لا لأحسانه للفضل ولا لاهانة المفضل عليه  
 ومخرج كقرابة وجوار وصحة لا بقصد اهانة الآخر أو إسلا  
 ولا يفضل من لاحق له على ذي حق لازم وإن استويا في عدد  
 اللزوم جاز تقديم ذي نفع أبيع \* (فصل ثلث) \* حرم على  
 مسلم ادلال نفسه باظهاره لدينوي بقول أو فعل أو اعتقا  
 وندب له التعرض عنه واظهار الغناعه وإن له مال الدنيا  
 ومن ثم قيل من اظهر حاجته لدينوي كمن اشتكى بربه و  
 مظهرها لآخيه كرافعها لمخالقة وتصغير نفسه وتحقيرها  
 عند المسلمين والتواضع لهم لما صح انه لهم عز ولاء الدنيا  
 والكفر ذل وإن بخدمتهم وجاز الترحيب والبشاشة لدينوي  
 واظهار تعظيمه انقا لشه واستجلا بالنفعه كاعانة على  
 حق أو للغير لا بكونه اعظم منه أو من مسلم آخر منزلة

وقد فرض الاندلال للابوين والزوج من زوجة وسيد  
 من عبد وان ليسوا بمسلمين وكذا الامام وعالم المستفيد  
 منه ويقام لهم من المجلس وحرام عليه ان يدنس نفسه بفعل  
 ينقصه وان يقعد في محل كره له وصحبة من تكره له صحبته  
 وبالخاص في طلب الحقوق والحوائج وبسوء المعاملة وكثرة  
 الخصوم واللزوم والمطول وينهى عن ذلك ونحوه ويهاجر  
 عليه بقدر المنازل وعز مخالطة ذوى الرب ومعاملتهم  
 والاستتلاف عليهم وقبول ودائعهم ويؤدب مدع الاشلام  
 ان لم يئته او كسر حجر اعمقته وهجر وغيره بحس وسوط  
 \* (فضائل) \* من المفسدات الشهوة الخفية كعار  
 لناخل في بر كصوم او صلاة فيتركها وقيل تكون في الغرض  
 لاني النقل وقيل تختص بالمحرم فمن اشتهاه وعقد ان لو  
 وصله لقلعه عصى وان انتفع بمحرم كاكل او شرب او حاسة  
 كنظر او لمس او شم على وجه التلذذ به عصى وقيل هلك  
 وكذا الامر به في من عقد صوم نفل واستثنى ليلا ان  
 ياكل ان شاء او حدث له موجبه جازله وليس هو منها  
 وقيل لا يرجع في فعل عقد عليه ولو تطوعا ان لم يستثنى  
 ولم يمتعه اعادته ان ترك وامكنت والافيد له وان بيد  
 في مال \* (باب) \* من اركان الكفر الاربعة  
 الشهوة والرغبة وقد مرتا ومنها الغضب وهو غليان  
 دم القلب لارادة انتقام وهلك مستعمله في غير محل غضب

على امر معروف ونواه عن منكر وجاز على ذي منكر وامر  
 به ونواه عن معروف وعلى مبتدع وعلى مطلوب بحق لازم وان  
 بولاية ولا يكلم ولا يتبسم بوجهه ولا يلا ناله الا ان ربي اخرج  
 الحق منه بذلك او دفع ضربه به وجاز اظها رغبته لمن تريد  
 نصحه ان كان لا يقبله الابيه وكذا المسلم تقابته وتنصحه  
 وتظهر له فراقا ان لم يئته اورايت ذلك ازجر له ومنها  
 الرهبة وهي الخوف وتجد خوف من عقاب الله مطلقا وتجد  
 خوف منه ان لا يفي بما وعد من رزق وبما اوجب على  
 الوفاء بالدين من ثواب وكذا خوف مبلغ لمنع حق لازم من  
 فقر او طمع في خلق وهو من ضعف اليقين وسوء الظن او اخذ  
 مال ببغي او قتل لا يحل او لحكم بغير منزل او شهادة بزور او  
 افتاء محرم ونحوها من تعدي حذوف وجاز الخائف من  
 موت نجوع او عطش تبخية نفسه وان بر رمضان او محرم  
 او اكل دواء وان فيه او باستعمال ما فيه تركه او كراهه على  
 قول الاهين في قوله بلسانه ويعتقد خلافه او على براءة  
 المسلمين وتخطية دينهم كعكسه فان اعطاه كذلك  
 عذروا ان مات على دينه اجر وليس ذلك من المحرمة  
 \* (فصل ٧) \* كفر الراكن لباطل قيل وهلك قبل  
 المكون اليه والركون من القلب وقد تدل عليه الجوارح  
 كاباء من حق او تصويب من لزمه كي لا يخرج منه او انكار  
 فعله او به يخرج منه حتى يخرج من فلان او بقدر تم عليه

تقدروا على فلان او بلا يستحق هذا كله ونحو ذلك وبالشكر  
عن اخراجه ان اضربه وقصد المنع والتعطيل وان وصل  
لاخرجه بدونه وان كطفل ولا يحكم بركون على من لاحظ  
له في الاخراج ولو حضر حتى يمنع وان احبه اثم وحب  
المعصية هلك على قدرها او كبير مطلقا قولان وكذا  
تضييع الامر والنهي عنها وحبها واجلالها والادصار عليها  
والركون اليها كبير اتفاقا ولا يشرك بتضييع نهي عن شرك  
ولا بركون لفاعله في ان لا يخرج منه حق ولا يترك اخراجه  
منه ولا يضرب لعجز او لم يبلغ تركه وان الخوف لاحق وان من  
غيره او غير تاركه او لماله ولا يترك لخوف من شتم بلسانه  
الا ان كان يتكلم بموجب اخراج حق ولا يطيقه ويترك ان  
طبع في تقلعه او جر منافعه وان من غيره او لغيرهم او  
كان منزلا من اهل الدعوة او دينويا له منزلة عندهم  
او تخفف عنه ويخرج الحق من لا يغير قلبه على مخرج منه  
وان ترك بمجيز له فزال فليل يدام على تركه مطلقا وقيل حتى  
يحكم به وان حكم بالاخراج وان تحبس او ضرب او استخلاف  
بمصحف فلا يباح تغيير الحكم ولا تضييعه \* (باب ١٠)  
لا يوصف مسلم بحية وعصلية وهما حب ثوب على سوء فاعلم  
وان في آت او بتمنيه لهم وارادة معينهم عليه وان عماله  
او خزن على بلاد تزل بهم عليه او يفرح على نيل من عدوهم  
او يحب اضرارهم او كره ما يفوتهم من قصدهم وذم المكسر

والخديعة ولا يوصف بها ايضا ومعناها اظهرها رحس لمسيئ  
 على ان يساء اليه بلا مبيع وقد يكونان بلا مجازات وجازا  
 في حرب مباحة ككذب بين اخوين تشاجرا او زوجين على  
 صلح بينهما او بين اهل حرب مباحة والمسفه يكون من  
 قلب ومن جارحة كستم وبراة لا من مستحق وهو كالغني  
 خلاف الرشاد من موجب تنقيص فاعله ويكون ايضا  
 ليس بذنب وهو عدم القيام بالنفس في مبايعة ويكفر  
 مفسد ماله تارة كتمزيق ثيابه واحراقها وقتل حيوانه بلا  
 ذبح واهراق ماء او زيت او لبن او نحوها من الاطعمة بلا مبيع  
 لذلك وينكل عليه ويحال دونه بلجبار واکراه وكذا التنجيس  
 ما يؤكل او يشرب ولا لباس بذكر الفحش والنجاسات باقبح  
 اسمائها كاجتنها او عند خاص وليس بسفه ولا ينهي عنه  
 والمسرف في اكل او لباس او ركوب او في نفقة وان على غيره  
 والمضيف والمطعم من لا يستحق كذی خمر او منكر  
 ومن لا يرجى فيه خير ولا نفع مباح سفیه وجمر عليه ويؤذ  
 ان كسره وهذا على قدر المعتاد ولو يعرف خاص وينهى  
 تارك الصلاة والزكاة والحج والولاية والبراة والتصويب  
 والتخاطبة وغيرها من الفرائض ويؤمر بها فقط وللإمام  
 أن يذمعه الى ذلك ويقائله ان لم يطاوعه اذ هو باغ و  
 البغي والظلم والاعتداء حرام وهلاك قائل صليت او  
 صمت او نحوها من فرض او نقل بتعدية وفي قائل اكلت الى

اوخوه ما ابيع له قولان ولا يحكم بهلاك من قال دخلت بلا  
 اذن او وطئت في كحيض او اكل فلان مالى بتعدية او ظلم وهو  
 متولى او قال فلان تعديت فقد تعديت او على عيني ان فعلت  
 هذا وان فعلته فانا ظالم وهلك ان قال ان فعلت هذا حل  
 لكم قتلى او ضربى او سجنى او نحو ذلك \* (باب ٢٠)  
 حد الرهد في الدنيا وهو ترك الحرام وقيل حبسها ولذا تها واثارها  
 وفرج بينها وحرز عن فائتها وكل شاغل عن الآخرة ولا يزول  
 اسم زاهد عن مشتغل بما يحتاجه او بما اجبر عليه ان لم يكن  
 حبسها في قلبه او بخدمة والد او سيد او لموصل لنفع اخروي  
 او دفع ضرره وان عن الغير وذن الرغبة فيها كالشع بها وحمد  
 شحج في دينه وليس من الرغبة فيها حب البقاء فيها لنفع اخروي  
 ولا من الزهادة في الآخرة ولا بارادة مباح احتيج اليه ونسيان  
 الآخرة وهو ترك ما يوصل لخيرها كفر كعمل موجب لشرها وهو  
 اما نسيان جهل ولا يخطر على بال ولا عذر فيه هذا في كل مالا  
 يسع جهله او قامت به الحجة من الديانات او ترك كما مراو  
 ذهل وهو مالم يخطر بالبال وقد يخطر وان لم يسئل عنه  
 ولا اثم فيه وشر النسيان نسيان الله عز وجل والاعفال عن  
 الحظوظ الآخروية \* (فصل ٢١) \* اهانة الاسلام  
 واهله وتعظيم الكفر وذويه كفروا وبقلبها وبما مر به ون لم  
 يفعل وقد يبلغ متولى الى حال لا يستحق معها من حقوق الانسلا  
 الاولاية سبقت كمظهر لخلاقا لا تنزل عليها كفران الجماعة



بلا وجه ايج له مع اصطحاب ضدها والدخول فيما لا ينسب  
 لاهل الخبز كعظيم الاشرار واهانة الاخيار وجازا شهارة  
 هذا والنقص عليه ولوعند العامة وتترك شهادته في غير  
 الديانت وفي الولاية والبراءة ويكون قيل في الوقوف ولا يحظم  
 ولا يولى كإمالة اوقضا ولا يشاور ولوله منزلة عندهم وهلك  
 قاصد خلاف المسلمين ولو في مباح ولا يضيق عليهم ترك  
 تعظيم من لم يستقل برايه عنهم \* (باب ٢٠) \*  
 نقص المعروف واهله كفر وان يتجوز به اوقاعله وامره ونقص  
 بعض ما يصلي به من نفع ولودنيويا او حجب ما يضره كذلك  
 او يتنقص وان لاحدها او بتعظيم منكر او حبه اوقاعله او معينه  
 وان بقول ولا عذر في تصويب منكر او اهله وتخطية ضدها  
 ومعونته وان يحمل وصح في ترك تصويب وتخطية وامر ونهي  
 فيما يسع جهله ما لم تقم الحجة به او يصوب الخطا كعكسه او  
 يفعل ولا يسع تسيان ما قامت به من قرآن او سنة او ابناء  
 ولا يعذر جاهل ذلك انه حجة ان لم يعلم وكذا اخذه ممن ليس  
 بحجة عليه ككتاب او متبرأ منه او غير أمين او واحد ان صدق  
 ورخص فيها اذ لم يجعلنا كاقيل حفظه لا تنسى \* (فضل)  
 الاشر والبطر زيادة فيما لا يعني وكفر واصف بها مسيئا لا  
 بهيمة او مجنون ان استعملها ويؤدب راميها بها وهلك متبر  
 منها ومن طفل ومن لا يستوجبها ورخص في غير ذي روح  
 ان يعصى فقط وقيل لا يهلك متبر من بهيمة عندنا وعصى

في الطريق يكون بلدنا كشم وافتراء وغيبة ونميمة ونهي عن  
 خير وامر بشئ وايداء من حرم ايدأوه وبغيره من الجوارح كما  
 ضرارها ومنع واجب وحرمت غيبة احد ولو طفلا او مجنونا  
 او عبدا وهي الاخبار عنه بمنقص وان في غيبته او اذنيه او  
 احبه او جهل وهلك محلها و امرها و اذن وجاز عن كافر  
 بسوء فعله وتنقيصه به والبراءة منه وان يرماه بما لا فعل  
 له فيه او تنقصه به كبرص او جذام او عي فمسل محل اول  
 قولان ويجب اشهار مبتدع وبدعته وتنقيصه بما لا كذب  
 فيه وان عند العامة و رخص فيما يجيب به داعيه ويعرف  
 به كفلان الاعمي او الاعرج ولو كره ذلك وتكون فيما يكره  
 وينقصه وان من المحاسن كالطول والجمال وحسن الصور  
 والجمود والشجاعة او بنسبته ولا بانه او قبيلته او بلده  
 ان كره ذلك او يتضرر به عند السلاطين و رخص فيما  
 كان باحدا ان يذكر به ان لم يقصد تنقيصه وهل جازت  
 محالة في غيبة اولاد قولان \* (فضائل) \* لا تنسب  
 نميمة لمسلم وهي من ذنوب اللسان ومعناها نقل الكلام  
 بين الناس على وجه الفساد ومن نقله على مباح له فقام عنه  
 لم يكن نماما وان قصد اصلاحا فوافق ما لا يجيزه العلماء  
 ان يذكره فنام وكذا قاصد به مزاحا واضحا كما لو انتقاما  
 وان لغيره والاهتمام بها واستحلالها والامر بها نميمة وان  
 قصدت وذكر لمن لا يقوم عنه شر لم تضر وتكون وان بين

اطفان وهلك هلك محرش بين بهائم وان له ان قام عنه  
فساد او اثم فقط قولان وتضرب غالبية وتدفع ويؤدب  
طفل ان نم ولا يكون نماما \* (باب ٦) \* يوصف  
مجتهد بنشاط وجد لا بكسل وعجز اذ لا يوصف بها صالح  
لكونها في فرض او موصل لتضييعه حتى يخرج وقته فيكفر  
به ولا عصيان حيث لا فوت ويكونان من القلب ومن  
الجوارح وخص النشاط والعزم والجدة والسهو والغفلة  
بالقلب ويكون الكسل في عمل وان باول الوقت ان لم يعمل  
فنشاط وقصد وتقرب والنشاط والعزم وان باخذه مالم  
يخرج فندب اتيان فرض اوله ما وجد اليه سبيل وقدرى  
لا تقدموا الصلاة لفراغ ولا تؤخرها بشغل اى دينوي وجا  
تاخيرها لديني مالم يمتص من الوقت نصفه وقيل ثلثه  
وان بانتظار فاضل او امام او جماعة او محسن (فصل ٦)  
عصى لاثم جاوز بلومه المقدار ولا يلام غير مستحقه لقولهم  
ملامة مسلم ذنب وينصح ان فعل منقضا او مدنسا ويلام  
بقدره وبها جربه ويؤدب بلاجب اضرارا خروي او دينوي  
له وبه اذا لذي كبير ودينوي لذي وقوف ولا يلام من لم  
يتسبب لفعل وصح على غير معصية كئارك نفعه او دفع  
ضره او عن غيره ولا يحل التقديص على معروف ولا يحقر ما  
فعل لله فان اللعنة قيل تدور مع المعروف فان لم تضد  
صانع او مصنوعه حلت على ابليس ولا يضر تحقيره

لا من جهة نعمة الله تعالى بل لكون صانعه اهلا لاكثر مما  
 صنع او لايسد حاجة مضموع له ولا يحل لنفسه  
 قضاء حاجة لغير الله تعالى ولزم العلم باضافته اليه  
 على يد مخلوق وكذا منعها والحمد على الكسب والقصد كالذي  
 على التقصير ونهى عن الالمحاح فى طلب الحوائج وفى مستغنى  
 عنه بالافتقار الى الله والاستغناء عن الخلق غنى وحسن الظن  
 بالله فرض واساءته بمكفر والاستغناء عنه ففرض  
 \* (باب ) \* من فعل القلب الحب ويكون طاعة  
 ومعصية وغيرها ومن غير عاقل وسببا ومسببا والطاعة  
 اما فرض وتوحيد كحبة المسلمين والملائكة والانبياء والرسل  
 وهى ولايتهم وتصويب افعالهم او فرض فقط كولاية من بان  
 خيره او شهره او قامت بهاجمة من غير المعصومين او نقل  
 كحب التطوع واعادة الفرض المؤدى للخلل وكذا البغض  
 فى ضد الحب فبغض الاول شرك والثانى فحاق والثالث عصيان  
 ولايسع جهل حب المسلمين ولا تركه ولزمت معرفة كفر من  
 بغضهم وافعالهم وجوب العقاب على بغضهم والثواب  
 على جهلهم لما ينالونه غدا وهو فرض ودنيا طاعة لا فرض  
 وقيل كالاول والبغض كالحب وليس من ابراءة لايقا  
 لمسلم وحب الخير الاجل لغير متولى كفر وقد يكون العاجل  
 فرضا كالنفقة الواجبة وصلة الرحم وتنجية من وجبت  
 تنجيته فهكذا يجب فعله والعلم بفرضه \* (فصل ) \*

لا يأخذ المرء حقه بنفسه ولولا ما ما أوقاضيا أول من ولي  
 عليه وأن يحبس أو عمن وجاز أن لم يعارضه انتقام ولم  
 يقصده أو عارضه ونفاه ولزمه الضمان والهلاك أن  
 اخذ حقه وانتقم بلا إعادة لأخراجه ومخرجه من طفله  
 وعبده بنفسه ومن ولي عليه ولا يضيق على من رآه  
 منعه أو نهيه مالم يظهر منه مجاوزته وجاز له فيهم  
 مالم يجز لغيره وإن بضرب ليلا أو بما لا يضرب به بلا قصد  
 لكسر وزوال عضو أو مثله ومحررها عبد كما مرو هلك  
 بها فاعلمها وضمن أن قصدها وإن في حق غيره وإن أخرجه  
 غير متأهل لأخراجه فإما أن يلام باللسان فقط كمن  
 لا يقصده من الجماعة لوجود أفضل منه بلا ضرورة  
 الجته إليه أو يهاجر كمن يقصده ولكنه الجاه النزاع  
 والخلاف فإن أخرجه وحده فهو أحق بالهجران ولولا تأهل  
 لأخراجه أو يهاجر ويؤدب بقدر النظر بأخراجه من  
 الجماعة أو يحبس أو يضرب أن تعده بعد حجر ومنع منه  
 والضمان عليه ولا إعادة لأخراجه ويعز من لم يكن من  
 الجماعة أن تعده وقصد مخالفتها وفي أعادته ولزوم  
 الضمان خلاف ولزمته ديته أن تلف به نفسا لا قود  
 وينكل كمنع أو قاطع أن أخرجه حقا من وجب فيه دون  
 قاض بكضرب أو حبس أو إبعاد وهلك وضمن ولو غاب  
 من تأهل للأخراج وإن أعطى كالمانع حقا من له ممن لزمه

كالنفقة والديون وما يخرج من المال لم يضمن ولولم تبلغ  
 الحاجة الى من له النفقة ولا يخرج منه من هو فيه وان لزمه  
 النهي ودفاع قاصده بظلم او بما لا يخرج به ولو اماما او  
 قاضيا \* (فصل في) \* لا يجوز حكم امرأة وطفل وعبد  
 وان في كنفقة ودين لمن له ذلك ولا تباعة له وزال عمن  
 لزمه وسقط ولا يشهد بحكمهم لذى الحق ولا يدفعهم  
 من قصده به ولا يلزمه به مالم يلزمه قبل ولزمه دفعه  
 لصاحبه وان جبر على مطلوبه او حرم عليه ما هو له ولم  
 يعطه له وهو قادر على اعطائه ماله او حقه عصي وقيل  
 هلك وان لم يجبر عليه فعلى حاله الاولى من توسيع او تضيق  
 يلزم الفقير حرام ومطل الغني ظلم وان قتل باغ او قاطع  
 بحجة فملك يقتل به او تلزم به دية اولاديه ولاوقود  
 ولزم الهلاك خلاف \* (باب في) \* ذم اللهمز  
 والهمز والغمز فاللهمز باللسان اظهار فعل لمن جهل على  
 ارادة التنقيص وان يحيل بنسبة فاعله لرياء ويكاذر من  
 همز ييد وغمز بعين ورمز براس او حاجب وان في مباح  
 ولا عصيان به كما مر الكل والمداهنة وهي اخفاء ما وجب  
 اظهاره من قبيل وترك النهي حيث يجب لعن فاعلمها اذ وجب  
 منع الفساد والمنكر ولا يدارى مسلم ان فعل منقصا او مدنسا  
 فيترك نهيه ويلازم تاركه لخوف منه وان على غيره وجاز لخوف  
 من قطيعته ولا ابتغاء دعوته وصلته وتحوذ لك مالم يداره

على محرم ولفاعل بر قصد به ربه ان ياخذ من الناس ما  
 بايدهم ان اعطوه له على ذلك ولزمه ان كان على عوض  
 ان يفي لهم به والا لزمته تباعته وجازت مدارات مضر  
 عباح ويدفع بما قدر عليه ولا تحل على ظلم الغير ولا على شهادة  
 بزور او حكم بجور لاطالب حقه وكذا الحكم علم بذلك حيث  
 لا يحكم بعلمه ولشاهد في موضع لا يشهد به وجوزت  
 مدارات حاكم للحكم بما علم وشاهد للشهادة به ورخص  
 وان لم يعلم ولكن لا يومر الحكم بجور وشهادة بزور وجازت  
 على طاعة ولو فرضا ولا ين على تعلم او عمل نافع له وان لدنيا  
 او بلامال ولا تؤخذ اجرة على طاعة ورخص بطيب نفس  
 معطيها وعلى اخذ حقوق واعطائها ولزم الوفاء والا  
 فتباعدة ولا رد في الحكم وجاز برضى ومنع حيث اعطي بطيب  
 نفس وجاز اخذ العطية بمدارات معط ان خيفت قطيع  
 او ضرر يصل منه ان لم تقبل عليه او غيره ممن يتقى ضرره  
 وكذا فيها لا يجوز اخذها له من معطيها وان خيف من قبل  
 غيره وجاز تناولها وتبليغها لاخذها فيها جاز فيه  
 اعطاؤها للمعطيها ولو حرم اخذها على اخذها وتؤخذ  
 وان من مال يتيم او غائب او ارملة ان استقامت على حق  
 لدفع عن انفسهم واموالهم وجازت فيها معاملات ما كانت  
 بايدى جامعها قبل ان تدفع لاخذها او كره ترك مدارات  
 لاحد على ماله او ما يده بامانة او وكالة ويضمن ما تلف

بتركه وقيل لا يناول ماله ولا ما بين يديه لمن لا يدارى عليه ولا يعطى عليه خفارة \* (باب ٣) \* هلك راج لعاص على عصيانه ثوابا ونجاة او انقلاعا من كفر لمنصوص على كفره وموته عليه ولا يرجى خير لها لك على عصيان شهر به او يمتنى له وان لم ينص عليه وجاز الشك فيه انه عند الله على خلاف ما عندنا لا الظن وان لخير ولا يمتنى له ولا يحب ورخص لذي كفر وعصيان بما يستحق به ثوابا عند الله كالدعاء له بذلك كخصلة من الايمان لا بالقبول والنجاة من الذنوب ويحب حب العذاب الاجل له ويجزى قصد صنف منه لان يكره له غيره ولزم ايضا ان لا يجب له المنافع الاخرية لان تكره له الا ان خطرت على باله ولا يقال لمن لا كبيرة معه انه من العاصين ويدعى لطبع بخير اخروي ويجب له ويتمنى ويرجى وجوبا على كل مكلف كوجوب كره اضدادها في عامة المطيعين ويجزى قصد صنف من خير بلا كره غيره ولا يجوز حب تلذذ باكل او شرب او نكاح ملك كالدعاء له به ولا يجب لمسلم ما لا يوافق طبعه ولا يدعى له به وهلك من احب او دعى بنفع اخروي او ضرر كذلك لذي وقوف عنده \* (باب ٤) \* لزم المكلف الخوف والرجاء بلا حد ويعلم الله وقد يتفاضل العباد فيها وبلا ميل لا يأس او امن وموجبات الرجاء والفروض والخوف الذنوب وجهل المصير معها وهلك من رجع وان في حال لا يعلم لنفسه ذنوبا او في حال معصية ورخص ما لم



يتعر من احدهما وهما امران متغايران مجتمعان وقد يرتفعان  
 او احدهما وحرم الخوف للمسلمين والرجال الكافرين كالمنصوص  
 عليه من كل ولا يلزم خوف لذى وقوف ولا رجاء ولا يخاف  
 لطفل مطلقا ويرجى لولد مسلم ومن رجى لطفل غيره لا  
 يعصى به وقيل بالوقوف وجاز خوف من مضار الدنيا ورجاء  
 منافعها ما لم ييسأ الظن بالله تعالى او يحتم وقوعها او عدمه  
 وان من انسان ما لم ينفيا عن الله ويلام على تقصير فيما لزمه  
 ويمدح على الجمل والاحسان ما لم يعتقد نقيهما عنه ايضا  
 ولا يتق بما في يده او غيره دون مولاه ولا بحرمة او قدرته  
 الا ان يتيقن ان ذلك من عند الله وانه المعطى له ولو شاء  
 لا زاله عنه \* (باب ٣) \* حرم الشك في الدين  
 والارتياب فيه ولا يعبد الله بهما والشك اصله الجهل ونشأ  
 عن الشك الارتياب والشك في الدين كافر وفي الله مشرك  
 ولا يسمع فيها ولا في حقيقة الحق ولا الجهل والتقول فيه ولا في  
 خلافه انه باطل والجهل والتقول فيها كفر وبالشك في الوقت  
 حين يكفر بتركه وان قامت به حجة قبل وقته كان كغير الوقت  
 ولا يسمع الشك في كفر ناقض الحق ولا يجتمع العلم والشك و  
 الجهل في شئ ومن الافعال ما يفسده الشك ومنها ما لا يفسد  
 وقد يبطل من فعل وجهها دون آخر ويبطل خصال التوحيد  
 التي لا يسمع جهلها ولا الشك فيها مع البلوغ لا ما يسمع الشك  
 فيه وما يفسده منه وجهها كالصلاة ان ادت بلا علم

بفريضتها اذ صحت وعصى فاعلمها بجهلها ولا يبطلها هكل  
 وقعت ام لا لانه ان اوقعها فقد قضى ما عليه فليس هناك  
 ما يقال له بطل ام لا واعادتها على ذلك احوط واسا ان  
 ترك وهذا اذا اوقعها والاهلك ولزمه ايقاعها سواء عقد  
 حوطة او اداء واجب ولكن لا يلزمه ان يعقد ان هذا فرض  
 عليه او حوطة حين خالطه الشك فيه وكذا من شك فيها  
 افسدت ام لا او صلاحها بتيقن فشك اجزيه ام لا او بايماء  
 او تكبير لا يضره شك لانه اذا اجراه عند الله لم يضره والا  
 فلا يضره ولا يعصى بشك ان حدث اليه بموجبه كغدر  
 فشك هكل اجزيه معه التقصير ام لا وان لم يجزعه عند الله  
 اذ لم تلزمه معرفة معان تقصيرها او تقسدها ان اتى بها  
 على حسبها ولا يعذر من شاهد من احد موجب ولاية او  
 برادة فشك انه تولاه او تبرأ منه ان لم يوقعها ولا اجزيه  
 الا بتحقيقها في ماض واداء ولا ان تشاكل عليه ان هذا  
 متولى عنده او متبرأ منه وقد كان احدهما ورخص له ان  
 يستغفر للمسلمين هكذا كصده ولا يضره فيمن توقف فيه  
 شك هكل تولاه او تبرأ منه ما لم يعض فيه احدهما وقد  
 يسع الشك في فرض كالنوبة من ذنب نسي او لم يعلم بقصد  
 لشخصه لمعتقد فريضتها من كل ذنب اجمالا ان استغفر  
 منه وندم على كل ما فعل ويجزيه ذلك وكذا ان فعل فعلا  
 ولم يد راهوما يسع جهله او فعله ام لا اولم يعلم من نفسه

اعمل ذنباً ما لا ان استغفر وقال ان كان ذلك ذنباً ثبت  
 منه او من ذنوبي ولا يحيط عنه فرض التوبة جهل المذنب كما  
 لا يلزمه معرفته فعله اياه \* (فصل ٢) \* من  
 القروض ما لا يصح ادائه الا بالشك كالنوبة والخوف و  
 الرجاء وبر الوالدين اذ لا يعلم حده الا الله تعالى ومنها ما  
 يسع المكلف الشك فيه انه فرض عليه ام لا كالكف عن الذنوب  
 التي يسع جهلها ان اعتقد فرضية الكف من جهلها اذ لا  
 يلزمه التقصد لمعرفة فرض الكف عنها به وانما عليه الكف  
 وكذا غير الفرض مما لا يعلم انه حلال او حرام جازله الشك  
 فيه لا التقدم اليه ولو عملاً وشدداً في القول كالفتوى المجاوز  
 دون الفعل وكالعمل الولاية والبراءة ولزمه فعل الفرائض  
 الواجبة عليها وان جهلها ان لم تكن توحيد او هو لا يصح  
 فعله مع جهل فريضته وتلزمه مضطراً تنجية نفسه  
 وان يحرم كما مركبة ودم وحكم خنزير اذا اخذها حتماً  
 ولا يعذر بجهله بتحريمها وان اخذه لا اباحتها فكل له  
 ان ينجي بها ام لا قولان وجاز للمختلفين الشك فيما  
 اختلفوا فيه انه حق عند الله لا القطع به ولغيرهم ايضاً  
 وعصى قاطع بطلان ما ابيح اختلاف فيه او بحقيقته و  
 المجمع عليه ان قامت به الحجة على احد لا يسعه الشك فيه  
 ولا للجمعين كما لا يسعهم في الكتاب والسنة وجاز اتباعهم  
 والعمل بقولهم وان مع شكهم انه عند الله كما قالوا او على

خلافة ان وجد منهم وقيل يجب التمييز بين اقوالهم فيعمل  
 بقول الاعلم والا ورع وجوز بقول كل مطلقا وان كان على خلا  
 ما عند الله ويعذر حيث جاز لو احد ان يقول له افعل وللآخر  
 لا تفعل وان اجتماعا على الفعل واثبت احدها عصيانه ان لم  
 يفعل ونفاه الآخر لم يسع في هذا الاموافقة الحق عند الله  
 ويخص في انه معذور ما لم يجتمع على عصيانه لما قالوا الاخت  
 العلماء رحمة وقيل راحة ولا يعذر من عمل بلا علم ولو صادف  
 خلاف وقيل ان لم يوافق الحق عند الله او لم يكن عنده الا  
 التحريم فعمل بغيره وقيل غير ذلك وجاز الشك في اقوال العلماء  
 انها حق عند الله مع ان لم يتقول فيها ولا يظن بمسلم سوء وجاز  
 الشك فيه هل معه ذنب ولو كبيرا او شركا عند الله ولا يقطع  
 بعروء منه عنده ومن شاهد منه ما لا يسع جهله او قامت به  
 الحجة مما لا يسع جهله كان الفعل طاعة او معصية لم يسعه  
 الا ان يبلغه لمترلته وأما ما يسع ما لم تقم به عليه فواسع له  
 ان شك في الفعل وما بلغ به فاعله سواء شك في الطاعة انما  
 معصية أو عكسها وجاز الظن في الكافر لاني ذوى وقوف  
 الا ان شوهده منه دال عليه ويظن بمسلم ان شوهده منه  
 ولا يحق حجة يتيين ويشرك شاك في نفسه امكلف عند الله  
 ام لا وكذا من صح عقله كمثلته ويقطع بانه مكلف محجوج  
 مقطوع العذر عند الله وجاز الشك في معين اصح عقله عند  
 الله ام لا وفيمن عارضه مغير لعقله او شوهده منه اختلاط

في فعله ولو نفسه وهلك من قامت عليه الحجة بفرض زكاة  
 او حج ان شك فيه بعد \* (باب ٣) \* تجب الحقوق  
 في المجهول كالاحلال والزم الهلاك بتضييعها فيه فيما يهلك في  
 الاحلال وكذا الاثم وقيل فيه غير ذلك والحاكم ان شهد عنده  
 با ثبات حكم او زواله ولا يصيب تضييعه كمن شهد عنده  
 ببرادة شخص او ولايته وان شهد بخلاف ما عند الله فيهما  
 وهلك يعصى شاك الزمته الحقوق عند الله في المجهول ام لا  
 قولان ولا يشك في الاحلال الا ان دخلت عليه معان توجب  
 الشك فيه كبدالة او غلط او اخراج ملك فتنسى وكذا الحقوق  
 ان اعطي فيها معلوماً فشك آله ذلك ام لا فان كان هو  
 القاعد فيه عذر والا فلا يحزبه الا ان يعيد ان كان الشيء  
 له في الوصف سقط عنه الغرض وان لم يعد فبئس مانوي  
 وان لم يكن له فيه ولم يعد فقد عصي وكذا الانتفاع بما هو  
 قاعد فيه وما لم يتعد فيه ولا ينتفع بما شك فيه انه غصب  
 او سرق ولا يتقدم اليه على ذلك وجاز بما شك فيه او وقع  
 به نجس ام لا او منجوس من اول ام لا ولا يضر ذلك والتقدم  
 على الريبة المحققة هل كالحرام ثم هل يعذر في المعارضة ان  
 لم الحرام عند الله او لا مطلقاً او يشدد في داخلها كذلك  
 ولا يشتغل بها ان بان بعد ولم يدخل عليها وكذا الريبة في  
 الشهادة خلاف ولا يترك ثوب شك في نجسه حتى يصل به  
 مرة او مرتين ولا يعاد وضرب بشك ولا يترك طعام شك في نجسه

\* (بَابُ) \* عصي ظان بغير فاسق فاحشة  
 الا ان بانته منه امارتها او شهرها فكالمرق ولا يظن سوء بتأنيب  
 ولا يجوز نكاح امرأة بان منها ذلك او شهرت به وان وجد  
 في منكوحة فسيرة الصلحاء مفارقتها بلا وجوب ان حدث بها  
 بعد النكاح وان بان انه كان بها قبله وجب فراقها ولا يشتغل  
 خليفة وان على ديون او وصية او يتيم بالريه فيما استغفل  
 عليه فكا نترك انقاذ ما أمر به ضمن ان تلف المال وان  
 استرأب ما اراد اخذه ليتيم من ديونه وغيرها ماله على  
 الناس لزمه اخذه ولا يضيعه ولا يأخذ له ما كالزكاة و  
 الكفارات ان رابه ولزمه حرزه ان اخذه له من قبل وكذا ما  
 اخذ له موكله هو على اخذه او دخل ملكه بلا وكالة او خلا  
 وما اخذت له خليفة كانت معه ومالم يتوله بنفسه فلا باس  
 عليه فيه ومن بيده كأمانة او قراض فراه بعد ما دخل يده  
 لم يلزمه الا رده لمن اخذه منه وان دخل على ربية ردها  
 وانفق قيمتها وان خرج الشيء مغصوبا او ربية محققة ضمنه  
 سواء رده قبل ان يعلم او بعده ورخص ان علم بعده وقيل غير  
 ذلك ان لم يدخل عليها ولا يرد ما خرج حراما او مغصوبا  
 لمن اخذه منه او دخل عليه وان اخذه منه باجبار ضمنه  
 وعزمه لربه ان عرفه والا انفق قيمته ورخص في عدم الغرم  
 ان دخله باجبار وأخذ منه به ايضا ورخص ايضا ولورده  
 بتطوع حين دخله باجبار ورخص ايضا ولو بتطوع في دخول

وخروج وقد مرت صفة الاجبار كخوف هلاك وان بضرب  
 او زوال عضو وعقل وفي ميت منه كشعر حية وحاجب قولان  
 او مال وان للغير ان كان بيده او يؤدي تلفه لتلف نفسه او  
 ماله ولا عذر في شتم الا ان خيف تولد هلاك منه  
 \* (فصل في) \* حرم على مسلم ان يعمل ما يهتم فيه  
 بسوء ولا اجر له ان عمل واتهم وجازاتها مداخل مداخل سوء  
 وان لم يفعل ولا ياتهم متهمه او حاسبه على تهمة وان افسر  
 بما حبس عليه ولم يفعله فجلد عليه لم يلزم جالده شيئا ويؤجر  
 ان اتهم بلا جعل سبيل الى نفسه وانما تجوز التهمة وتصح بآثام  
 وان مع نساء ولا يحكم بغيرهم ولو وقعت به وكذا زوالها  
 واثامها وجود بعض الشيء او كله عند من اتهم او شوهده  
 عنده ولم يوجد او شوهده هو في محل السرقة او الواقعة  
 او وجد فيه سلاحه او جضه او لباسه كذلك او شهر بالسوء  
 في ذلك الطريق ولا يجب على متهم ان يخبر عن اتهمه ولو سأل  
 عنه صاحب الدعوى او القاضي ولا يلزمه ضمان ولا عصيان  
 وندب له اخباره وكذا التزكية والتجريح والشهادة في حد  
 لامال ولا يضيق اشهادها بها ولا يحكم بتهمتهم ان رجعوا  
 منها او بعضهم قبل ان يحبس بها ولا يخرج من حبس ان  
 حبس ٢٢ حتى يرجعوا معا ولا يضمنون ان زالت ولم يخبروا  
 الحاكم فان قالوا اتهمناه ولم يتهمه عند الله فقد اذنبوا  
 وفي الضمان لما وقع به من الفساد في الوجهين قولان

وان مات المتهمون او سافروا فلا يخرج من حبس معهم مالم  
يقر عند الاكثر وقيل يجعل للتهمة حد فيخرج عنده فيؤدب  
او يعزر ان حبس في موجهما او على قدر النظر ومن اتهم  
بقتل او اثنين فخذ حبسه سنة وان حبسوا غير متهم فغلط  
فيه او في متهم عليه لم يعذر وا\* (باب —) \* من  
اركان الدين الاستسلام لامر الله وهو الخضوع لامتناه  
اولمره ولجتناب مناهيه قولاً وفعلًا فرضاً ونفلاً ولا يكون  
تارك النفل معانداً ولا ذكيرة مستسلياً والرضا بقضائه  
فيما الزم العبد وفيما ابتلاه وهو عدل وصواب ومن لم يرض  
قضى وان في غيره هلك ان جوره فالشاك فيما يعارضه  
من افعال الله تعالى انها عدل او جورها لك فيما يسع جهله  
وتركه من طاعته وما لا يسع تركه يلزمه فيه ان يعلم انه عدل  
منه وما لا يسع جهله من المعاصي يلزمه فيه ان يعلم انه  
خطا ويلزم للكلف الرضا بالقضاء وان لا يستخط فعل الله  
تعالى لاحب ما ابتلاه به من المصائب ولو فقد احبابه ويلزمه  
في الفرائض حبها وارادتها من جهة الطاعة والثواب والتقوى  
اليه وهو ان يعلم ان ما عطاء لا مانع له وما منعه لا محطي  
له وان مغايب الامور بيده وان لا قدرة للخالق على منع  
واعطاء الاله وانه الخالق والرازق ويكون بالسنا والقلب  
وهو منبج وهلك من نزل عليه بلاء فشك او من الله او  
من غيره او انكر كونه من الله وكذا ما اعطى من النعم ولا



يبلغ العبد حقيقة الايمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره  
 انه من الله والايمان بالقدر مذهب لهم والحزن واضله  
 انتهاء الامور الى اوقاتها وارتجاعها لمقارها والتوكل على  
 الله وهو الاستيثاق بما عنده ولا يكون في معصية الامن  
 جهة انه ان شاء صرفها عنه وعافاه منها ورزقه التوبة  
 منها والاتكال عليه يكون فيما لا يجرى على ايد الخلق من نعم  
 لا تحصى كالاستطاعة في بدنه ولذة العيش وسلامة  
 الجوارح والاموال والبنين والاحباب وفيما يجرى على ايدهم  
 مما لا يستغنى عنه ولزمه ان يعتقد انه من الله والاهلك  
 كمتكل على الله دون افعاله كعكسه في الاثابة غذا ولا  
 يحل له ان يخاف من عقابه لا على افعاله وجاز خوفه منه  
 في الدنيا ان يبلية وان على غير ما فعل لان السخط يعم  
 فيه لك صالح بذنوب طالح \* (باب ب) \* من اعظم  
 ما اوتى العبد ومن اقله اليقين وهو العلم الذي لا يشوبه  
 شك بان الامور من الله تعالى فالملائكة ايقن من الانبياء  
 والرسول وهم ايقن من المسلمين ويتصف به غيرهم ولا  
 يثاب عليه ويحجب به الدعا وان لغير مؤمن لكن في دنوي  
 ومن كثرته وقوته تكون البراهين ولا يوثق بها الاخرة  
 ويزاد بها جاد واجتهاد ويتفاضل الناس في الدوام عليه  
 ايضا كالسهو عنه والاخلاص وهو تظهير الفعل من  
 مدنس او مفسد ويكون وان من الجوارح ولا يكون الفعل

خالصا مع وجود منقصر لدرجته كسهو في صلاة وزيادة او  
 نقص فيها مما لا يفسدها ولا يوجب عاداتها وكذا في زكاة  
 ان اعطى فيها ما قال العلماء انه لا يعطى فيها وهو مجزئ ان  
 فعل فيه موجب دم او صوما او صدقة وكذا في كل طاعة  
 فعل فيها مما لا يفسدها ولا يوجب عاداتها والتقرب الى الله  
 هو المقصد بالافعال اليه للاثابة والنجاة فالتقرب اليه  
 بالطاعة توحيد كما انه لغيره شرك وبالعرض فرض وبالنقل  
 نقل والمقاصد بالواجب اداء ما عليه وانتقاؤه من العصيان  
 او النفع الديوي من الله مع النجاة الأخروية ومن المضار  
 مطلقا متقرب والواجب يقصده النجاة والثواب الاجلان  
 لا العاجلان وان اجزاء النقل كلاهما ومن العرض ما جاز  
 فيه المقصد لعاجل كصلة رحم لا طالة العمر وادار زكاة  
 لنمو مال وجع لغنى وسقط بذلك واجزا والمباح ان فعله  
 مسلم ونوى به التقرب الى الله صار طاعة لقولهم ان افعله  
 ترد للطاعة ان لم تكن معصية كما ترد من كافر قصد بها  
 غير الله كركاء اليها والتقرب مع المتقرب به وهو قلبي وينفع  
 مسلما ما تقرب به وان قل او ان تقرب بكثرة او النصف او  
 العشر وان ابتد افعله بالتقرب او وظائفه به او مالكم  
 يقصده به غير الله تعالى ان ينفعه كله اقوال والنية  
 هي المقصد ولا يصح عمل الاجها وافعال القلب افضل من  
 افعال الجوارح قيل بسبعين ضعفا وهي في المعصية شر منها

ايضا\* (باب) \* حرمة التفكير في الخالق اذ هو  
 شرك وندب او وجب في الخلق اذ هو عبادة فالتفكير في القدر  
 وما عليه من ثواب وعلى تركه من عقاب افضل منه في نفل  
 وفي التوحيد كالاستدلال على حدوث المصنوع وما فيه  
 من اثار الصنعة والتدبير والحاجة والنقص وعلى قدم الصانع  
 بذلك ايضا افضل من غيره وكذا في خصاله كمعرفة الجنة  
 والنار والانبياء والرسول ومرسلهم ومن ارسلوا اليه  
 وتصديقهم ونحو ذلك فالتفكير فيه توحيد وفي الواجب  
 غيره وفي النفل والمباح والاستدلال على كل ومعرفته وما  
 عليه طاعة وايمان كالتفكير في العلم والبحث فيه والاستدلال  
 عليه وكيفية التوصل به الى معرفة الحق والباطل وان فيه  
 المختلف فيه او ما يوسع جهله ولا يهلك بترك التفكير فيه لا يوسع  
 بعد علمه ولزم بنسيانه بعده وبجهله قبله وبالشك فيه  
 مطلقا ولا يوسع ويتفاضل في العلم ايضا فهو في المنصوص  
 عليه افضل منه في المجمع عليه وهو فيه افضل منه في  
 المختلف فيه وهو في المعصية من جهة تنسب لله تعالى  
 كالنهي عنها وما اوجب لفاعلها عليها من العقاب مطلقا  
 ان لم ينت منها والاعتبار بها وبفاعلها معصية بكونه  
 محذورا لا معانا وحكم الله عليه وامهاله طاعة ومن جهة  
 التلذذ بها وبفاعلها معصية وافضل اوقات التفكير انا  
 الليل واطراف النهار\* (باب) \* وجب

شكر المنعم وهو ترك كفره واداء فرائضه اعتقادا ونطقا  
 وفعلًا ويكون في كل ما أمر به ولو نفلا ويسمى تاركه ان اتى  
 الفرض وتارك الكبار لا الصغار غير شاكر او مؤمن ولا  
 منزله بين الشكر والكفر والحمد هو الشاء بالجميل وكل من  
 صفاته تعالى جميل وبينه وبين الشكر عموم وخصوص  
 من وجه يطلب في محله وتنزيه الله تعالى عما يليق به والثناء  
 عليه بما هو اهله على كل حال واعادة الحمد والتهليل والتسبيح  
 ليس بواجب وقيل من حمد الله تعالى ودان بانه اهل الحمد  
 ومستحقه لجزاه عن القصد ولا يحل حمد او ذم على غير فعل  
 ولا يحمد مبتدع ولو فعل موجه كما لا يذم محسن ان زل بلا  
 عذر وحرما اظهار ما لم يفعل في ملا عليه \* (فصل ٧) \*  
 وجب الصبر على فرض وعمله وعلى بلاء وتزوله وعلى عصيان  
 واجتنابه وكفر تاركه فمن لم يصبر على فعل التوحيد اشرك  
 وعلى غيره من الفرائض نافق يخرج وقتها وقدرته عليها  
 وامكان عملها فالعامل لبعض الطاعة بكرة منه ومشقة  
 عليه وضيق من نفسه افضل عند الله من فاعله بسرور ومن  
 قلبه ونشاط من خاطره وقيل عكسه وكفر من لم يصبر  
 على نزول البلاء والمصائب وان بلغ به الجزع الى تجويز فعل  
 الله تعالى من قبل ما ينسب اليه اشرك ولا جزع في ذات  
 من قبل طبيعته ما لا فعل له فيه ولا يعذر فيما قام عن فعله  
 ولا يلزمه حب مصيبة وبلاء ان نزل به قيل ولا الحمد والثناء

عليه وانما يلزمه الرضى بالقضاء والتسليم لمن له الخلق  
والامر تبارك الله رب العالمين والصبر على المعاصي هو  
عنها وتركها لما يرغب فيه او عنه ولا يحمل اخذه او تركه وعدم  
الصبر عن ذلك يكون شركا ونفاقا وصغيرا **(باب ١٠)**  
فرض الكف عن الذنوب مع البلوغ ولزمت معرفة فريضته  
ومن جهله اشرك كمن جهل فرض الكف عن الشرك بقصد  
ينا فبقبحه ولا يسمع جهل الكف عما دان به ناقض ما دنى  
به ولا يسمع الشك في تحصيله وما دان به ولا في تصويب  
دينه ولزم تكفير الناقض ولا جهل الكف عن كل ما قامت به  
الحجة من الذنوب وان صغيرة وخص في أن لا يكفر جاهل  
الكف عن الصفا لثرائه فرض ويكون كفا علمه ولا يلزمه الكف  
عن ماض منقضى بل التوبة منه ان كان ذنبا ولا عن افعال  
اذ لم يكن ما يكف عنه بل في الحال الذي امكنه فيه الفعل  
وتجب التوبة من ذنب صدر ومضى لا في حال وقوعه بل  
لزم فيه الكف عنه ولزم المكلف حال بلوغه ان يستغفر  
لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات ولولم يكن للكل ذنبا وان  
يواليه وجاز سؤال الغفران من الله تعالى كما كان من الذنوب  
وما يكون ظاهرا وباطنا معلوما او مجهولا ومعناه السترة  
والنجاة ولزم المذنب ان يتوب ويستغفر وان لم يعلم  
ان فعله ذنب ولا يلزمه معرفته بفعله كما لا يحيط عنه  
التوبة منه جهله ان فعله ومن اقدم على فعل وان مباحا

صغيرا او تطوعا لا فرضا لزمته التوبة من اقامه ان لم  
 يعلم ما يبلغ به فعله ولكن لا يلزمه علم الفعل ما هو الا ان  
 كان ما لا يسع جهله من المعاصي او ما قامت به الحجة عليه  
 ومعنى التوبة الانقلاع واعتقاد عدم العود للفعل والندامة  
 عليه والاستغفار منه فان كان فيه تباعة مال او نفس  
 وجب الغرم وان حال بين الفاعل والغرم والقو رحائل  
 عذروا وصى بذلك اذا احتضر ونصح توبة عبد من ذنب  
 ولو بعد نقضها او مع اصراره على ما غير شرك وتكون  
 باللسان والقلب وبغيره فيما بينه وبين الله تعالى وأما  
 في الحكم ان استتيب وان من غير شرك فلا يجزئ به الا ان  
 يظهرها ويحكم بها عليه وتجب له الحقوق (فصل  
 من فعل كبيرة ثم طاعة بلا قصد توبة منه او ابتلى وان  
 من قبل عبد بظلم ~~فهل~~ يكفره ذلك او حتى يقصده  
 بالتوبة منه قولان وان فعله ولم يصبر عليه ولم يبت  
 ودان بفرض التوبة من الذنوب ~~فهل~~ يكفيه من التوبة  
 منه او حتى يقصده خلافت ايضا ومن اذنب عالما  
 بذنبه او شاهد فاعله او خطر بآله ان فاعل ذلك  
 مذنب فلا يسعه الشك في فرض التوبة منه وانما نصح  
 من الشرك باظهار جملة التوحيد عند من علم بشركه  
 وقيل باكثرها وجوز بقوله ثبت منه او رجعت او  
 تركته ان لم يدن به وتجب استتابة متولى لا غيره

وَلَزِمَ نَهْيَهُ وَهُوَ أَعْمَ مِنْهَا وَتَجَرَّى عَنْهُ بِلا عَكْسٍ وَعَصَى  
 تَارِكُهَا حَيْثُ لَزِمَ مَا لَا يَعْصِي قِيلَ مُضِيعُ نَهْيَا عَنْ صَغِيرٍ  
 وَمِنْ رَأْيِ مَتَوَلَّى يَعْصِي قِتَابَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ أَوْ حِكْمِي تَوْبَتِهِ  
 أَمِيدَانِ سَقَطَتْ عَنْهُ اسْتِنَابَتُهُ وَجُوزُ وَاحِدٍ وَلَا يُلْزِمُهُ  
 اعَادَةُ اسْتِنَابَتِهِ لَهُ إِنْ أَمَرَ وَلَوْ قَبْلَ اسْتِنَابَتِهِ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ  
 وَإِنْ اتَى مَتَوَلَّى كَبِيرًا فَقِيلَ يَسْتُنَابُ وَيُتْرَكُ فِي وِلَايَتِهِ إِنْ تَابَ  
 وَيُسْتَغْفَرُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا يَعُدُّ تَضْيِيعًا لَوِلَايَتِهِ وَإِنْ أَصْرَ  
 بَرٍّ مِنْهُ وَقِيلَ يَبْرَأُ مِنْهُ فِي حِينَ فَعَلَهُ الْكَبِيرَةُ ثُمَّ يَسْتُنَابُ  
 فَإِنْ تَابَ جَدَّدَتْ لَهُ الْوِلَايَةَ وَالْإِسْتِغْفَارُ وَهَلَكَ مِنْ لَمْ  
 يَجِدْ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ لَهُ إِيْصَالُ إِلَى اسْتِنَابَتِهِ  
 حَذَرُ وَلَكِنْ لَا يَنْتَظِرُ بَرَاءَتَهُ فَإِنْ وَصَلَهُ بَعْدَ وَضْعِهِ فَهُوَ  
 مِثْلُهُ وَلَا يَشْرُكُ مُضِيعُ اسْتِنَابَتِهِ مِنْ شَرِّكَ أَوْ نَهْيَا عَنْهُ  
 أَوْ دَعَاءٌ لِلتَّوْحِيدِ وَلَوْ أَمَّا مَا وَبِنَاقٍ بِتَضْيِيعِهِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَدِّ  
 وَلَا يَعُدُّ رِنَاسَ اسْتِنَابَتِهِ مَتَوَلَّى أَوْ نَهْيَا حَيْثُ لَزِمَ فِيهِ أَوْ ذَنْبًا  
 شَاهِدَهُ مِنْهُ أَوْ بَرَاءَةً مِنْ لَزِمَتْهُ بَرَاءَتُهُ أَوْ أَنَّهُ تَوَلَّى بَعْدَ  
 أَنْ شَاهَدَ مِنْهُ الذَّنْبَ فَلَمْ يَسْتَنْبِ وَقِيلَ يَعْذَرُ وَجِبَّ وَإِنْ  
 عَلَى مَكْرُوهٍ يَنْهَى عَنْهُ فَاعْلَمْهُ وَإِنْ غَيْرُ ذَنْبٍ وَيُؤَدِّبُ بِمَاجِرٍ  
 وَفَرَّاقٍ إِنْ لَمْ يَنْتَهَ وَعَصَى مُضِيعُ نَهْيَا عَنْ مَوْدٍ لِفَسَادِ مَالٍ  
 أَوْ نَفْسٍ أَوْ فَرْجٍ \* (فَضْلٌ) \* مِنْ شَأْنِ الْعَبْدِ  
 أَنْ يَهْفُوَ وَمَنْ رَبُّهُ أَنْ يَعْفُوَ وَيَتَجَاوَزَ وَلَا يُؤْخَذُ وَقَدْ  
 يَسْتَرْعَنُ ذَنْبًا مَرَّةً وَيُؤْخَذُ أُخْرَى وَقَدْ يُؤْخَذُ فِيهَا

او في احداها ويغفر له ذنبا ويؤاخذ به باخر ومنع هذا ويرد  
 عليه فعلا ويقبل منه باخر وان قبل منه فعلا زالت مؤاخذة  
 باخر وله الحمد والشكر ومعنى القبول وجوب الثواب بمقتضى  
 حكمته \* (باب —) \* وجب على المكلف تصويب  
 الحق وتخطية الباطل اقرارا وتصديقا فاوله الجملة لان اول  
 الواجبات معرفة وحدانية الله تعالى ورسالة محمد ﷺ  
 وتحقيق ما جاد به من عند الله كسائر الفرائض وتلزم بحلول  
 اوقاتها وقيام الحجة بها ومعرفة تصويب فاعلها على ما امر بها  
 وتخطية مجوره او مجورها وتصويب ديننا ولا يسمع الشك  
 فيه وكفر متقول فيه مالم يأذن به الله او شك فيه او جاهله  
 ومن تكلم فيه بما ينقضه به بلا تأويل اشرك وعن بعض  
 سلفنا يجب على المرء دينه كفر بطريق داره فالشك في  
 كونه صوابا ودين مخالفينا خطأ منافق ولومنا ولا يشم  
 رائحة الجنة ولوصلى حتى يخرج عظم جهنمه او صام الدهر  
 او تصدق بلا غاية ولا يلزم النطق في غير الجملة ان لم يقع تقو  
 بكذب كتخطية ديانتنا وتصويب ديانته غيرنا ولزم الرجوع  
 عن ذلك تصويب ما خطي كعكسه وللاية من تبرأ منه  
 كعكسها ويدعو لذلك الامام ولولد فاع او شراء ومالم  
 تقول على الله بمالم يأذن به من فعله وان كفر به يلزم من  
 شاهده منه النهى عنه والرجوع منه لا الامر بتصويب ما  
 ترك كعكسه والفاعل معرفة ذلك انه خطأ وتركه بلا وجوب



نطق هذا ان قامت عليه الحجّة بتخطية ذلك او بتصويب  
تركه والا لم تلزم معرفة ذلك وانما يلزمه الكف ان لا يفعله  
والتوبة منه ان فعله والمبتدع ان اظهر بدعته لزمه تركها  
واظهار تخطيتها والرجوع عنها للصواب ومعرفة كونه صوابا  
ولا يلزمه ان كان عالما اظهار تخطية ما افتى به اذا ترك  
بدعته والترم ديانتنا فرجوعه عنها رجوع عن فتياه وكذا  
ان كان قاضيا او شاهدا ولزمه ان لم يكن كذلك اظهار  
تخطية فتواه وحكمه وشهادته بالقصد والرجوع عن ذلك  
\*( فضئل ) \* ان اخطأ موافق في فتياه لزمه  
اظهار الرجوع عنه الى كل من افتى له بالخطا وان بوهم  
ان خاف ان يعمل بقوله ويعتمد عليه والا فليتب منه فقط  
ولزم مظهر اذ بنا اظهار التوبة منه وان غاب المفتي له  
طالبه وان برسول او كتاب ان امكن والا تاب من فتواه  
واشهد عليه وعجزه ذلك عند ربه وان احتضر ولم يجد  
من يشهد عليه تاب منه بقصد واظهره بقوله واشهد  
على الحق انه حق كعكسه فان لم يعرف الحق في ذلك من  
الباطل تاب من تقدمه على القول بلا علم ولو وافق الحق  
ومن ولد على الفطرة وترى على الشريعة لم يضيّق عليه  
اظهار تصويبها بعد علمه به لان حكمه حكم المصوب منها  
وكذا من لم يعلم منه خلاف ولا توالد على غير المذهب وافر  
بالدعوة فليس علينا من البحث على غير ما ظهر منه شي ولا

عليه اظهار التصويب والتخطية واما من توالد على الخلاف  
 او تدين به فلا يخلصه منه ان اراد تركه الا التخطية والتصويب  
 ويدعى الى ذلك وكذا حكم من توالد على ملّة او تدين بها او  
 بلد او عسكر ظهر فيه الخلاف او الشرك\* (باب ب)  
 يجب فرز دين الله من الاديان وان على متدين به بالعلم بانه  
 صواب وحق وان النجاة فيه والثواب عليه وان خلافه خطأ  
 وباطل وان الهلاك فيه والعقاب عليه ومن لم يتدين بغيره  
 ان يكون عليه وان يتدين به ويصوبه ويخطئ خلافه وكفر  
 ان جهل ذلك او شك فيه والكون على الدين انما يكون  
 بتصديقه والعمل به والتدين به وان بلا عمل بما اقرب به  
 المتدين ويصل لفرزه باسمه وصفته ومن ينسب اليه من  
 ائمة وولايتهم وبراءة من خالفهم وتخطيته والاقتداء بهم  
 والكون على مناجهم والسلوك في طريقتهم قولاً وفعلًا  
 وهودين الوهبلية اما تنا الله تعالى على الاستقامة  
 عليه وليستنبونك احق هو قل اي وزني انه لحق ويصح  
 لمخالف الرجوع اليه ببراءة من دينه واشهاد بانه رجع  
 من الخلاف والخطا لدين الوفاق والصواب هكذا قيل  
 وان بلا فرز ائمة وقصد مذهبهم ودينهم والكون على ما هم  
 عليه والبراءة مما برؤا منه وما قلناه من وجوب فرز الدين  
 انما هو يعلمه من الكتاب او السنة او الاجماع او بقيا ما حجة  
 به بعدول من اهله ويصح قيل لاحد بذلك وان لم يعلم

جميع حججه ودلائله ويتلقاه بالقبول ايضا من عدوله  
ان قالوا انه دين الله وانه حق وقد اعترف به بعض  
المتكبرين في العلم لبعض ائمتنا وقال هذا دين الله عند  
مباحثته له والفضل ما شهدت به الاعداء وللضعيف  
ان يقلدهم تقليد اجاز ما وان لم يتحققه بالدلائل وروحه  
له ان يأخذه من كل من صدقه من جاز الأخذ عنه في كل  
مالا يلزم الا بقيام الحجة ويلزمه فيما لا يسعه جهله  
عند البلوغ ان يعلمه عنده وان لم يأخذه عن احد ولا  
يخفى ما فيه من المشقة وكل ما يلزمه من الدين لا يسعه  
فيه الا الصواب عند الله وموافقة ما عنده وكذا ما يجب  
عليه عند العلماء لا يسعه خلافه ومعارفته ولا الاقتداء  
بأحد وان كثرت ولا يجب عليه تحطية الخطا وقاطله ولا  
البراءة منه في كل ما يسع جهله مالم يأخذه من الامناء  
\* (فصل في) اجاز تقليد عالم امين فيما افتى به مما  
جاز فيه اختلاف الاقوال وان يمتروك او المخالف ما لم  
يجمع على عصيان قائله او مفتيه او عامل به او يخرج من  
جميع الاقوال ويقلد في قول وعمل وفتيا وحكم وفي قوله  
ايضا هذا قولنا او قول غيرنا او ما خوذ به او متروك  
او جرح على الفتيا به او العمل وجاز تعليم الطالبها بشرط  
الاخبار بالمتروك والمجرح عليه وبقول المخالف لا تعليمها  
واقفاؤها للحكم بها او العمل ولزم به العصيان وتعليمها

على انها صواب او غير متروكة ولا يجوز ايضا تعليم اقول  
 اهل الخلاف لتقصاتهم ولعامل بها وجاز لمن عرف ديننا  
 ان يحلف على انه صواب ومن عند الله ولا يحنث ولو عرقه  
 بتقليد وقيل يحنث به مطلقا وقيل لا ان قلدا معناه وحنث  
 مبتدع ان حلف على دينه بذلك وقيل لا وحنث ان حلف  
 على ديننا انه خطأ عند الله كموافق ان حلف على دين اهل  
 الخلاف انه صواب وحق وكما لف ان حلف بتصويب  
 دين غيره \* (باب ٢) \* يحكم على الدار وهي  
 موضع او بلد او حوزة ظهر فيها حكم وسيرة امام من ذوى  
 عدل او جور بالحكم الظاهر فيها من سلطان فترهم عليه  
 وعلى سيرته او من جماعة او عامة ان ساروا فيها سيرة  
 واجروا فيها احكاما فالمبتدى بذلك نبينا محمد ﷺ  
 بعث بمكة فكان بها برهة من الزمان لايجل ولا يجرم الى ان  
 نقل للمدينة فكانت دار هجرة واسلام ومكة دار شرك  
 ولم يعذر الله معيها بعدها الامن ذكر بقوله الا المستضعفين  
 فالاقامة فيها بعدها اول نفاق ظهر بامته وأجرى بالمدينة  
 احكام الاسلام فأنزل الله عليه فيها الفرائض والحدود  
 والاحكام فسار فيها سيرة اتبعها المسلمون بعدها وكانت  
 ماوى لهم الى ان فتح مكة فانقطعت الهجرة وقالوا الهجرة  
 بعد الفتح لوثر ذلك عنه عليه السلام فمن اوجها بعدها كفر  
 وتجب ولاية مظهر طاعة امام عدل في دار ظهر فيها

التوحيد وان غاب الا ان اظهر موجب براءة وان ظهر  
 بها امام دفاع او شراء او سيرة كتمان من اهل دعوتنا  
 رجع الحكم فيها الى ولاية الاشخاص لم يظهر منه خير وطن  
 فيه ووافق في الشريعة بغير امتحان وتسمى الاولى ولاية  
 البيضة وكذا الحكم في مساجدهم وجازت شهادتهم  
 ودفع الحقوق لهم وبحكمهم واليهم ونسبهم بموافقين  
 ومن رماهم بغيره او حمد كونهم موافقين كفروا وان ظهر  
 فيها احكام الوفاق والخلاف حكم فيها باحكام التوحيد من  
 مناحة وموارثة ومدافنة وصلاة لاختلاط الفريقين  
 ولا يوالى ويسمى بالموافق الا مظهر اوجب ذلك باقراره  
 او بامناء او ظهر منه حكمهم كحضور جموعهم والصلاة  
 معهم بمساجدهم والكون معهم في الامر والنهي فيحكم  
 عليهم وعلى اولادهم ومن تعلق بهم بحكم الموافقين وان  
 كانوا هم الاقلين لم يجز تسميتها بالقلية وانما تسمى بالظاهر  
 الغالب فيها فهكذا معنى الحكم والسيرة في الدار  
 \* (فصل ٤) لا تجوز براءة من بلد او قبيلة ظهر  
 فيها الموافقون وان بها بعض المخالفين ولا يعذر متبر منها  
 ولا متول قبيلة ظهر فيها المخالفون ان كان فيها بعض الموافقين  
 والتي ظهر فيها احكام المخالفين فالحكم والسيرة فيها حكم  
 الظاهر بها على اختلاف اصناف الفرق ويحكم فيهم بحكم  
 التوحيد من دعاء الى ترك ما به ضلوا وما هم عليه من

اظهار بدعتهم ومن جواز مناصحة ومؤاكلة لذبايحهم  
 والحج معهم ويبرأ من امامهم وقائدهم وعسكرهم ومقتولهم  
 على خلافهم وان مؤذنا او قاضيا لما في ذلك من الاثار  
 والاحاديث فمن كثر سواد قوم فهو منهم ومن شتم كره  
 الغزو والجهاد معهم وحضور جوامعهم ومجالسهم الاما  
 ذكروا من وجوب صلاة الجماعة والجمعة معهم بشرطها  
 وقد مر اذا كان امام تقوده ديانتهم ومن اجازت اخذ  
 عطاياهم وتخطيئة من حرم صلاة الجمعة معهم واخذ  
 ما ذكر مع امام كذلك وأما من لا تقوده من سلاطينهم  
 وائمتهم فلم يوجبوا حضورها معهم ولم يحيزوا اخذ  
 ذلك منهم وهل يبرأ منهم بعلامات انفردوا بها كرفع  
 اليدين وترك التسمية في الصلاة والقنوت فيها ونحو  
 ذلك اول قولان وجوز الغزو والجهاد معهم ان  
 قادتهم ديانتهم وفي جواز السبي والغنم معهم والمعاملة  
 فيما سبوا وغنموا قولان والمجوز لما ذكر معهم اخذها  
 روى عنه عليه السلام انه يقاتل الرجل على سببه في الاسلام  
 يقول لا يأخذها سبوا وغنما غير سببه ويجوز ايضا وان  
 مع من لم تقده بأخذ ذلك فقط ويجاز معهم دفاع باغ  
 عليهم وقاطع ولو موافقا لو لم تقدم ديانتهم ولا يعاملون  
 فيما سبوا وغنموا من اموال الموحدين ودراريهم ولو جاز  
 في دينهم او فيما جر من غلة او نسل او نحو ذلك في غير

حران باعوه ان يعاملوا فيه ان فعلوا بديانة وكذا ان  
 رجعوا للوفاق جاز لهم امساك غير الحرو ولا يعيدون ما ادوا  
 من الفرائض في الخلاف \* (باب ب) \* يحكم على من  
 بدار شرك باحكام المشركين ومن ثم نهى عن التسفير  
 اليها والسكون فيها وتوطئتها بلا عذر او حجة مباحة  
 وان وطنها موحد بدون ذلك نافق ومن ثم قالوا تلك  
 قبور لا ينظر الله اليها وانما يجاوز اليها لقتالهم ودعائهم  
 الى ترك احكامهم وسيرتهم بامام عدل او من اذن  
 له من عامل او قائد وان سبوههم وغنموهم ثم علموا بمن  
 بها من الموحدين تبروا منهم وردوا لهم مالهم وسببهم  
 وازالوا عنهم اسم الشرك لا لتفاق وان ظهر احكام اهل  
 الشرك بدار ثم تحولوا عنها وسكنها بعدهم مثلهم ولو  
 معاهدين او من لم يجارب المسلمين او المخالفين  
 او الموافقين لحكم الدار باق وان لم تغمر بعدهم زال  
 ولا يسمى مالم يعبر من الفيا في دار الا ان عمر وسكن  
 فان رى فيه من تجرى عليه احكام التوحيد والشرك  
 وقف حتى يتبين امره وحكمه وكذا ما بين للمشركين  
 من المحاربين والمسالين والمعاهدين ويتبين امرهم  
 باقرارهم او من يرد الامر اليه كوال او مقدم او سلطان  
 او بعدول منا وان ظهر بدار حوزة احكام الموحدين  
 وفيهم خصلة شرك كتجسيم وتحديد دنواها ويدعون

اليها ويأمرون بها فدار شرك وهم مشركون ويسبون و  
 يغفون كالوثنية وان انفرد بدار مرتدون فدار شرك ايضا  
 وفي جواز غنيمتهم ومبيهم قولان وينظر في دار اختلاط فيها  
 موحدون ومشركون لو الى امرهم فان كان للمشركين  
 وهم الغالبون فالحكم لهم ولكن يؤخر قتالهم ومخالطتهم  
 حتى يتميز الموحدون منهم وان كان لهم وهم الغالبون فلا  
 يحاذر من معاملتهم واكل ذبايحهم والتسليم عليهم الامن  
 استريب بشرك او ظهر منه وان لم يكن غلب رلا ظهور لولحد  
 كف عن امورهم واحكامهم حتى يظهر هذا من ذا وكذا  
 ان اختلطوا ولا يفرز كل مع ظهور وغلبة \* فصل \*  
 من لم يكن له قرار يقعد كباد ومنقل من بلاد الى آخر فالحكم  
 فيهم والسيرة ما حكموا على انفسهم حيث كانوا او توجهوا  
 الا ان دخلوا موضعا غلب فيه عليهم حكم غيرهم ولا يصلون  
 الى اظهار دينهم وحكمهم فالحكم فيهم للظاهر عليهم وكذا ان  
 كان الغالب في موضع حبس السارق او القاطع ونحوهما وشهر  
 بذلك وبان به من غيره وظهر عند العام والخاص جاز لمن  
 يحكم فيهم وعليهم بحكم الغالب عليهم وان حكم فيهم بقتل  
 وصادف من لا يحمل قتله وبان بما تقوم به الحجة عليه لزمه ان  
 يتصل بفعله بدية نفس ورد مال ولا ياثم والحكم في دار  
 ظهر فيها شرك وغلب قيل احكامه من مبي وغنم وبراءة ودعوة  
 وجزية وترك احكام الموحدين ولا يسلك فيها الا بامام ظاهر



او نائبه او ما ذونه وقيل ما جاز للامام العدل جاز لم قادته  
 ديانتته وان مخالفه ولسلاطينه وان لم تقده ولموافق كذلك  
 وقيل لا يشهد بشرك الامن علم منه وكذا البراءة وقيل لا يسي  
 ولا يغتم الامن علم شركه بقصد اليه وان بامناه الحكم والسير  
 في دار التوحيد وجوه الحكم على من رءى فيها به والبراءة من  
 رامي به بشرك وان نجد التوحيد حكم عليه بردة والحكم عليه  
 وعلى المترى على الفطرة باحكام الموحدين ولا يشهد با  
 لتوحيد الا المقربة او المشهود له به وهو لما اخذ به والوقف  
 فيه الا ان ظهر منه او شهد له به \* (باب ث)  
 ياخذ الجزية من اهلها الامام العدل او نائبه او ما ذونه  
 وجوزت لمن قادته ديانتته مطلقا ولما غ عنهم ايضا وان غير  
 سلطان او لم تقده بلامجاوزة ما اتفق معهم فان اخذها  
 فها ت اوزال فلا يتعدى حارث بعده ذلك من كمية وقت  
 ان تبين والافينظره وان ادعوا ما ياخذة الاول بلايين  
 حلقهم عليه ان شاء وتركهم اليه وهي على من اخذهم الامام  
 عنوة بسيف او عقد لهم الذمة عليها بدونه ولا يتعدى ما  
 اتفق معهم الا ان احدثوا مزيلا له وله ان يخفف عنهم  
 ان استغنى المسلمون عنهم وان بتركها ان اعانواهم على  
 عدوهم وان بسلاح وان دخل مشترك بتجارض الاسلام  
 بامان ترك واخذ منه ما يؤخذ من تجار المسلمين ان بان  
 لهم ذلك قيل وان بلا امام او لم ياخذوا من المسلمين

او كان الاسلام لا يدخلون ارض المشرك وان بعدوا وان دخلوا  
 بلا امن فعل به الامام ما بان له من سبي وغنم وجوز لغيره  
 وله وللمسلمين بعد ائتمان يقتل حماريهم وتوهين شوكتهم  
 اسرهم لغداء ولا يقتلون بعد اخذه منهم ولا يستقذمون  
 وان خرجوا ممن لا يؤخذ منهم مال ولا يجوز فداؤهم رد لهم  
 ما اخذ منهم ويخص في فداء اسرى المسلمين بهم ولو  
 لغيرهم من المشركين لاني فداء لهم بمال بهم \* (باب)  
 ما سمعه المكلف اورداه مما يكون حجة له او عليه من ولاية  
 او برادة او تنجية او اصلاح وغيرها من الفروض وان  
 كتفير منكروه حجة عليه وقيل التمتع لا يكون حجة الا ان  
 تقوى بيان غيره كامناء وما علم لا يزال الا بعلم مثله كعلم  
 بطفولية او عقل او جنون انما يزيله العلم التام المخالف له  
 ولا يحل لمن يدفع عن نفسه دفاع ما الزمه الحكم الظاهر  
 ولا منع نفسه او ماله ولا يبيع البرادة لنفسه ان علم  
 بوجوب ذلك عليه او جهله او حضره من علمه او جهله  
 وقيل ان حضره من يكون حجة على من جهله او لم يشاهد  
 جازله دفاع وامتناع كما اذا علم انه اخذ بحكم كما لا يحل  
 وان علم انه لم يفعل موجب ذلك فليل لا يجوز له ذلك  
 وجوز ان كان ممن لا يتهم بسوء وان غير متولى ان قال اني  
 لم افعل ذلك او لم يكن علي او انما فعلته لغير ذلك الوجه  
 او قصدته لغيره ان لا يبرأ منه ولا يؤخذ بحكم ولا يشهد

عليه ايضا وقيل يؤخر الحكم عليه حتى يتبين فعله ومراة  
وقيل يترك ايدا وقيل يحذ ذلك فيما عند الله وقيل ما يحده  
عنده يحده في الحكم فيما بين الخلق من الحقوق وقيل انما  
يحده من يلي الامور كالحكام والعمال وقيل كل مسلم ٥٦  
\* (باب ٧) \* الطعن في المسلمين طعن في دينهم  
كعكسه وهو فيهم عند الله شرك وفي اهل الدعوة عندنا  
نفاق ويحل قتل طاعن في كل وان في واحد يعتدي به وينسب  
اليه الدين ولوميتا وينافق به ويشرك بمنصوص عليه  
انه مسلم ويباح دمه وان بخطية بلسانه او تجرور وري  
بكفر ودم وان لافعالهم وبفعل يوجب تنقيصا شوهده منه  
او اقربه او بين عليه او شهر عنه ما لم يتب وقيل لا يجعل  
بقتل موافق ان قال ذلك غضبا منه وتصويب المخالف  
ما عليه من ديانته وولاية قادايته هل هو طعن في اهل  
الوفاق وفي دينهم اولا وهو المختار قولان ومن قصد لخصلة  
ما دونابه وخالفوا فيه غيرهم كقدم الاسماء والصفات  
ونفي زيادتها على الذات والرؤية وحدوث الكلام واثبات  
الخلود والكسب للعبد والخلق والامر لله تعالى وخطاها  
او ما اجتمعت عليه الامة حل قتله ويجب في ظهور الاكثان  
ولزم فيه النكال والنهي والتغيير ورجوع مخالف طعن بمسح  
قتله لمذهبنا بلا قصد توبة من طعنه رجوع منه وتوبة  
وقيل لا ومصوب الطاعن والامر بالطعن والمبيع له طاعن

ولا يعد من مخالف دعي لمذهبه دعاؤه طعنا ان لم يدع لتخطية  
وتجوير لنا او يظهر تنقيصا وان بلا كلام او براءة من بلد او قبيلة  
ظهرت فيها اولعنا وان الجاعة لنا او بتعيب للمذهب كقول قاتل  
لاني بلال بن ربيعة فرسك حروري او مدح لانتمهم ومذهبيهم بموجب  
تنقيص للمذهب واهله كقول الاعشي لعنه لاني حرة المشاري  
أَتَتِكَ الْعَيْشُ تَنْفَعُ فِي بَرَاهَا \* وَتَكْشِفُ عَنْ مَنَاكِبِهَا الْقَطْرُ  
بِأَنْبِضٍ مِنْ أَمِيَّةٍ مُضَرَّجِي \* كَأَنَّ جَلِيئَهُ سَيْفٌ مَنِيعٌ  
او يقول لستم على شي او تبرات ممن لا يبرا من الوهبة او تبرات ممن  
تبرا من المخالفين ولا يعد طعنا براءته من جماعة او قبيلة او بلدة كما  
مر ان قال الا ان كانوا مسلمين او غير المسلمين منهم او الا ان لم  
يجزى ذلك وهل يبرامنه بذلك ام لا قولان \* (فضائله)  
لا يعد من طاعن ان قال اني لم افعل ذلك او ما فعلت او ليس لي  
ما قلت او خطي قوله او قبحه رجوعا وتوبة ولا يحكم عليه بقتل  
وطعن ان تكلم به تقية على نفسه وساعت له بذلك ان علمت  
منه او ظنت او قال فعلته بها ولو حث لا تجوز له خوف على ماله  
او على غيره ويبرامنه بذلك فقط وكذا ان تكلم به استهزا ولم  
يعتقده وقيل يقتل به وان كتب بيده ما يكون طعنا بلسانه ففي  
كونه طعنا قولان وكذا ان اعطى اجرة لطاعن او اعتق عبده  
او عفى عن قاتل وليه على ذلك ويحكم عليه به ويقتل بترجمان واحد  
ان شوهده منه الطعن والافبا مينين او واحد وامينتين ومنع  
الواحد مطلقا وكذا في كل الاحكام ولا يكون الرجوع من وفاق

الى خلاف طعنا وينكل عليه فقط وكذا تعليم ديانة للمخالفين لطالبها  
 والداعي اليها والقاتل على الديانة والاكل ما لا عليها والمبيع للذم  
 وان لم يقتل او فعل ذلك برأى من خلاف لوفاق او ضربه طاعن  
 وما نفعه والمخايل بينه وبين مخج الحق مانع ولا يحكم عليه بطعن و  
 قتل ومن حكم عليه به فقتل او نكل فخرج تابا منه من قبل او مجنونا  
 قبل الطعن لزمته دينه لا القود ولا الاثم وان جن بعد طعن او ردة  
 او وجوب حده اخر الحكم لافاقته وجاز لامرأة وعبد ومشارك  
 قتل طاعن وما نفع وباع عليهم ولتلمهم ايضا كقاتل وليهم وجاز  
 استمسك بباطع للحق والمخرجه منه من جاز له اخراجه منه و  
 يخلف ان حجه ولا بيان عليه ولجباره على السير اليه وانهامه وحجسه  
 به حتى تخرج منه تهمة متهمه وان حجه فعل ذلك وتاب منه على  
 حجه او قال ان فعلته ثبتت منه فلا يحبس بعد ولا يحكم عليه به و  
 كذا ان قال متولى لمن لزمته استتابته ان فعلت ذلك او كان مني  
 دينا فقد ثبتت منه زال فرضها عنه وجاز ضرب طاعن ونكاله  
 وان بعد توبته من طعنه لا قتله بعد سماعها ولو لم تقبل منه و  
 سقط الكل عن مخالف ان طعن كمشارك برجوعه للوفاق كالاسلا  
 \* (فصل ثلث) \* يجب اخراج الحق ممن وجب فيه ولو طفلا  
 او مجنونا بأدب فيها فقط لا كبالغ عاقل ومنعه للحق اما الامام او  
 قاضيه او جماعة او قاضيه او من ينتهي اليه امر الحق واخرجه ولما  
 لداعيه اليه ان صححت دعواه وابي من السير معه اليه او الى مخرجه  
 ممن ذكر ولا يكون مانعا ان دعه الى من لا يجوز له ان يدعوه اليه فابي

لا يمنع الكو جازله \* (باب ب) \* حل قتل دال على عورات المسلمين  
 ان تعد الدلالة عليهم كالايحل وقتل به من يقتل به وانما يقتله به ولي  
 القاتل ان وجد والا فالامام او الجماعة بضرب وسياط وجوز قتله  
 وان لم يقتل بدلالة من يقتل به لا الولي وقيل ان شهر بذلك وكثر منه  
 قتل ملوك وان لم يقتل به احد ولا بعد في ان تحدا الكثرة بثلاث مرات  
 ويؤخذ بدلالة ويضمن ان اوقف على مسلم اخذه او اراه له او  
 مكانه او اثره او طريقه او حيث يأخذ اليه او كيف يأخذه او اليه  
 او اخبره بذلك وقيل لا يضمن الا ان اوقفه على ما يأخذ او اراه له  
 ويسأتم في غير ذلك فقط كما ان اخبره به بعد ما قبضه او ثمنه او  
 بمن يأخذه منه المال من الاسرى وقيل يضمن بذلك ايضا وهل  
 يضمن المال مطلقا او المستقل المقبوض فقط قولان ويضمن قيل  
 كل ما اخذ بسببه وان تحدد نظره فيه حتى رى فاخذ وان كان  
 الدال مشتركا ولم يؤخذ ما دل عليه الا وقد اسلم لم يضمن وان كان  
 عبدا ولم يوصل الى ذلك الا وعقق فليس ما يقابل رقبته على ربه والربان  
 عليه اولزمه الكل حين عتق قيل اخذه قولان وان كان طفلا او مجنونا  
 فكذلك في الضمان وسقوطه وينكل مكلف ان لم يقر عن دلالة تلف  
 نفس يقاد بها ويؤدب كطفل ان لم يقر عنه فساد كما مكلف وان اخبر  
 من لا يقوم عنه فساد كما لا خيار ومن لا يأخذ ما ليس له فليس بدال  
 ولا جاسوس وان لم يقصد بالخباية الدلالة وان لم يقوم عنه الفساد  
 فليس عليه شيء الا ان اراه اودله وان دله على من يدله من يأخذ او  
 يقتل ثم فقط وكذا ان دله على ما يقتله به كسم او على موصلي الفساد

او اعطى له ذلك وان فعل من دله جاسوس موجب حد كقطع يد او  
 قصاص نكل الدال فقط \* (فضل) ان قتل كامدا الاجم لا  
 يقتل به ولو عيدا فلا يحط عنه ايضا دينه او قيمته وتحط عنه دية  
 من يقتل به في دلالته ولو قتله غير الولي كالامام وان اخرج منه حقا  
 في غير قتل كما ان دل على مال فاحذر لزمه غرمه لصاحبه وله الرجوع  
 به على الاخذ ويرى من الضمان ان غرمه الاخذ اورده لربه وان  
 خرج ما اخذه المدلول الاخذ انه له او رجع اليه بوجه كارت سقط  
 عنها الضمان لا الاثم وكذا ان خرج للدال او رجع اليه وله الرجوع  
 به على الاخذ ولو كان له قبل اخذه وان دله على اخذ او قتل ولم يقطعه  
 المدلول الا وقد ابيع بكردة وطعن في قتل او بكارث او غنم في مال  
 لزم الاثم فقط وان دل على مباح لها فلم يفعل المدلول الا وقد حرم ضمن  
 واثم المدلول لا الدال وان دله على مباح له لا المدلول فلم يفعل الا وقد  
 ابيع له اثم وان دله على ما لا يجوز لها اثم او ضمن الدال ايضا ورجع  
 به على المدلول وان دل مخالفا على جائز له في دينه اثم وضمن بحيث لم  
 يحز عندنا وهكل يسقط عنه ان رجع المخالف الفاعل اليسا والبراء  
 رب التباعة منها اولا يسقط عنه الضمان قولان وسقطا عنه  
 بالرجوع حيث ابيع له بدينه وان دل مخالفا على مباح له فيه مؤثما  
 لم يبيع له او مبتدعا آخر كذلك ضمنا معا وان رجع المخالف فالحق  
 سقوطه عنه وقيل يضمن وان دل على من يدل الاخذ على اخذ فاما  
 للاخذ لا يدلك من دلتك عليه الا ان خوفه يقتله او جيبه او  
 بفساد ماله اثم فقط ولا تجوز الدلالة على مسلم وان بتقية ويلزم

بها ما يلزم بتطوع من قتل وضمان ونكال واتهم وقيل بسقوط الضمان  
 وهل الضمان الا لزم للدال مطلقا يلزمه في الحكم او عند الدال  
 قولان ومن دل على أحد بصفته او نسبه او دينه او فعله للوجوب  
 لقتله عند المدلول او اخبره بصفة لم تكن فيه فقتله ضمنه بها  
 وان دله على نفسه او مال لا يصل اليه بدلالته كاخباره برجل او  
 مال في عامة لا يفرز فيه فافتش عليه وروا ذلك فوجده لم يضمن  
 وان دله على مباح له كتنجية ماله او مثله فاصاب معه ما لم يبيع  
 له لم يضمن ايضا وان كان مع ما يجوز له ان يدله عليه ما لا يجوز  
 له وعلم ذلك فلا يجوز له ان يدله على ذلك ويخصص له ان يفرز  
 ماله وما لم يبيع في تنجيته ان لم يقصد ملخاف عليه ان ياكله  
 وهذا فيما لم يقبضه من الاموال واما ما قبضه وصار بيده لا  
 بدلالته من اموال الناس فلا يباس عليه في الاخبار بمال الغير ليعز  
 ماله وقيل يجب عليه الاخبار به اذ ربما كان سببا لجمعه على ربه كما  
 ان تاب منه واخذة او قدر عليه في موضع فترع منه فيه بل جبار ولا  
 يجوز دلالة غاصب او سارق على مال كان بيده بعد تلفه ونحوه  
 من يده ولولم يكن في يد أحد ويضمنه الدال ان دله عليه وان  
 كان بيده وتشاكل عليه بغيره لم يضمنه باخباره به وكذا ان كان  
 بيد وكيله او خليفته او راعيه \* (فصل ٣) \* الدال على  
 الخير كفاعله وله من الفضل ماله بلا نقص وافضل ما يدرك  
 عليه العلم وقد تتفاضل القروض في الدلالة فالترجيد وما  
 لا يسع جهله اعظم من غيره والمضيق اعظم من الموسع وكذا



للبائع وعلى المكلف ان يخبر بوارثته وابائه ونسبه ما لا يطم  
 الا باخباره وكذا ما يوجب تحريما او منعاً من ارتكك حدوث مزيد  
 له وان بطلان روجه يلزمه اخبارها به لتعقد ولزومها ان يخبر  
 بانقضاء عدتها وكذا من تزوج مطلقة ثلثاً ومساها بخبر مطلقها  
 يرجع اليها ان شاء ويخبر عا من النساء وان بشر لم يلا  
 يقع عليها كايه وابنه ويدل بلخبار من بيده مال الغير بخلافه  
 او راض او كرها ما جاز فيه قوله ويجزئه الاخبار لارباب  
 الاموال او الامناء ممن يكون قولهم حجة واما حيث لا يجوز فيه  
 قوله ولا يكون حجة فيما عله فلا يلزمه اخباره وقيل يلزمه لانه  
 ربما يجد رب المال معه شاهداً آخر او من يعرفه وان اخبر  
 غيره بما يلزمه الاخبار به وكان ممن يكون قوله حجة برئ والا  
 فحتى يخبر به ثانياً ولزمه الاخبار بما لا يعرف من ماله ولا يطلبه  
 وارثه بعده الا به كديونه ودقائمه وصهره وما عليه من التبايع  
 وما يمكن وجوبه عليه بعد لافي الحال كالحق الواجب عليه في  
 غلة تخله او زرعه او ماشيته في وقته يلزمه الايباء به اذا اراد  
 غيبه عنه فان لم يوص به وخرج في وقته ولم يعوط عنه ضيع  
 ويكون حجة له امين اذا اوصاه به وقيل يجزئه كل من طمع فيه  
 ان يؤديه عنه عند وقته ويلزمه ان يسأله اعطى ذلك عنه  
 ام لا مطلقاً وقيل لا يلزمه ان كان اميناً الا ان تبين له انه لم يفعل  
 \* (فصل في لزوم الخبر ان يدل الناس على الماء والطريق  
 مما فيه نجاته النفس والاموال عند الله لافي الحكم مطلقاً وقيل

ان لخذ على ذلك اجرة ادرك عليه في الحكم وقيل ان اخراجهم من  
 منزلهم لزمه في الحكم وان لم يلائمها ولكن له عليهم عناية ودابة  
 ان طلب ولا يلائم اجرة على الدلالة كما مر وجرد عليه ان يدرك  
 من لا يولي كباغ وما منع ونحوها الا ان كان معهم من ايجله فحين  
 تجتبه بقصده وعصى ان دل المانع ونحوه وقيل هلك وقيل جازت  
 الاجرة على دلاله ان كان فيها تعقب وان لدابة الدلالة له ولعطيه  
 والدعوى والبيان فيها وليس مستأجرة ما اتفق به معه ولا  
 كذلك فيما لا تعقب فيه سوى الدلالة وجاز الاعطاء فيه بلا شرط  
 واتفاق وله منعهم منها حتى يعطوا له ما اتفق معهم عليه اذا  
 بلغوا امنا او حيلت بحدود دالا ولزمه ان يفرق مع من لزمه  
 صحبته وان لا يترك متاع من اكرى له دابته وله ان يطلب الزيادة  
 في الاجرة في ذلك الموضع وان كانوا في محل الخوف او لا يجدون  
 فيه دالا ولا يحكمهم القعود فيه بمعنى فلا تمنعهم فيه روية الماء  
 او الطريق ولا يترك ما ذكر وليس له الزيادة وجوزت له وعلى  
 العبد ان يطهر نفسه من كل ما ذكر من الذنوب ويتكفل العبد عن  
 موجباتها بتورع وهو اجتناب كل مستقبح شرعا فانه كما قيل  
 يحصل بالايعاد عن مظان افدامه لا بالضرب وكفا النفس فان  
 المرء اسيرها عند قربه لما تستلذه ومقهور منها في اماراة بالسوء  
 ومعينة لا بليس ابد او لا خلاص منها ومن دواعي ظميرها الاجرة  
 من الله وهي العصمة وتختص بالانبياء عليهم السلام فهو يحصل منهم  
 مع القرب والبعد ومن غيرهم بالبعد فقط فكذلك اب من افقتم

وادعاه لانه حينئذ لو حصل له من وجه فانه من اوجه وكفاه  
 شاهدا وجدانه فان الشيطان يتقدم اليه باضلاله بتزيين  
 ووسوسة فتتبع ضلالته اضلاله عميله للمزين ويلبثها اضلال الله  
 سبحانه اياه بايجاده منه ما لم يبق في علمه \* **(خاتمة)** \*  
 قد عرفت مما تقدم ان اول الوجبات معرفة ان الله سبحانه  
 وتعالى قديم وما سواه محدث وانه لا يشبه غيره بوجه وانه  
 الواحد الاحد الفرد الصمد فمن عرفه تصور تبعيده وتقريبه  
 فحاف ورجى فاصغى الامر والنهي فارتكب واجتنب فاحببه  
 مولاه فكان سمعه وبصره ويده واتخذ له وليا ان سأل  
 اعطاه وان استعاذ به اعاده فذو النفس التي تاتي الالو  
 الاخرى يرفعها بالجمادة عن سفاسف الامور ويخفف بها  
 الى معاليها من الاخلاق الحميدة ودنى الهمة لايبالي بما تدعوه  
 اليه فيجمل فوق جهل الجاهلين ويدخل تحت ربة المارقين  
 فدونك ايها العبد صلاحا وفسادا اورضى او سخطا او قربا  
 او بعدا او سعادة او شقاوة او نعيما او حياء او اخطراك  
 امر فز به بالشرع فان كان ما موراه فياد اليه فانه من  
 الرحمن فان خشيت وقوعه على صفة منهية لابقاعه فلا  
 عليك فاحتياج استغفارنا الى الاستغفار لا يوجب تركه  
 ومن ثم قيل اعمل وان خفت العجب مستغفرا فان ترك العمل  
 للخوف منه من مكاند الشيطان وان كان الخاطر منهيا عنه  
 فاياك منه فانه من الشيطان فان ملت اليه فاستغفر فان لم

تطوع الامارة بالسوء فجاهدناها وجوباً فان فعلت فقتل على الفور  
فان لم تقطع لاستلذاذ او كسل فتذكر هادم اللذات ونجاة  
الممات اولقنوط فحق مقت ربك واذكر سعة رحمة فاعرض  
عليها التوبة ومحاسنها وهي الندم كما مر وتحقق بالاقلاع و  
الغرم على عدم العود والتدارك بممكن وان شككت في الحاصل  
فاما مواربه او منهياعنه فامسك وكل واقع بقدرة الله تعالى  
وارادته وهو الخالق لكسب العبد قدر له قدرة تصلح له  
للإبداع وهي الاستطاعة وهي مع الفعل لا قبله ولا بعده  
فالله سبحانه خالق لا مكتسب والعبد مكتسب لا خالق  
فلا تصلح قدرته للضدين في حال على الصحيح والعجز صفة  
وجودية تقابل القدرة تقابل الضدين لا العدم والملكة  
ورجح قوم التوكل وآخرون الاكتساب والمختار الاختلاف  
بلاختلاف الناس ومن ثم قيل ارادة التجريد مع داعية  
الاسباب شهوة خفية وسلوك الاسباب مع داعية  
التجريد انحطاط عن الذروة العلية وقدياً في الشيطان  
باطراج جانب الله تعالى في صورة الاسباب وبالكسل  
والتماهن في صورة التوكل والموفق يبعث عن هذين  
الامرين ويعلم انه لا يكون الا ما يريد الله سبحانه وتعالى  
**فهل** ما تيسر لنا جمعه فكان والله الحمد مختصراً  
مشكوراً بآجروا هر المسائل حقيقاً جعلنا الله به وأشياخنا  
ووالدنا ولخواتنا مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين

وَالْيَقِينِ وَالشَّهَادَةِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسَنَ  
 أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى  
 بِاللَّهِ عَلِيمًا اللَّهُمَّ يَا ذَا الْفَضْلِ الْعَظِيمِ  
 تَفَضَّلْ عَلَيْنَا بِالْعَفْوِ وَبِمَا نَشَاءُ  
 مِنْ النِّعَمِ وَصَلَّى اللَّهُ  
 عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى  
 آلِهِ وَصَحْبِهِ  
 وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا  
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
 الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ قَدَّمْتُ كِتَابَ الذِّبْلِ  
 وَشَفَاءِ الْعَلِيلِ بِالْمَطْبَعَةِ الْبَارُونِيَّةِ الْكَائِمَةِ بِشَارِ  
 طَالُونِ نَمُصَرِ الْمَحْمِيَّةِ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ١٣٠٤ هَجْرِيَّةٍ  
 فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ الْمَوْافِقِ ١٢ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُعَظَّمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ

وَسَلَّمَ

م





